مُشكل إعراب القرآن

تفسير لغوي للقرآن الكريم،
يتميّز بإعراب المشكل منه القرآن
وتبيين وجوه إعرابه واختلاف قراءاته

تأليف
مكي بن أبي طالب
المتوفى سنة ٤٣٧ هـ

تحقيق
أسامة عبد العظيم

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

http://www.

Title : Muškil iʿrāb al-Qurʾān

Classification: Exegesis of the Qur an
Author : Makki ben Abi Ṭālib
Editor : ʾUsāmā ʿAbdul-ʿAẓīm
Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
Pages : 528
Size : 17*24
Year : 2010
Printed in : Lebanon
Edition : *1 st*

الكتاب : مشكل إعراب القرآن

التصنيف : تفسير قرآن
المؤلف : مكي بن أبي طالب
المحقق : أسامة عبد العظيم
الناشر : دار الكتب العلميـــة - بيروت
عدد الصفحات: 528
قياس الصفحات: 17*24
سنة الطباعة : 2010
بلد الطباعة : لبنـــان
الطبعة : الأولى

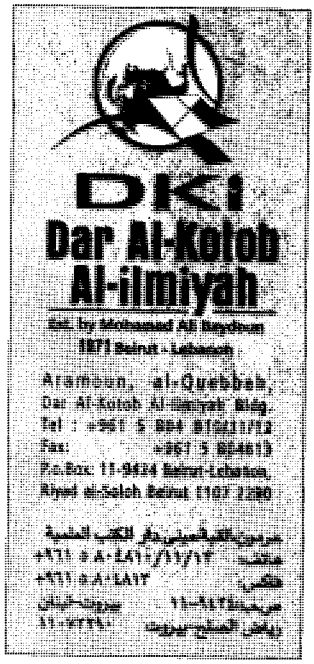

Exclusive rights by © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah** Beirut-Lebanon No part of this publication may be translated,reproduced,distributed in any form or by any means,or stored in a data base or retrieval system,without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah** Beyrouth-Liban Toute représentation,édition,traduction ou reproduction même partielle,par tous procédés, en tous pays,faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لـدار الـكتـب الـعلـمـية بيروت-لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

ISBN 978-2-7451-5947-X
9 782745 159472 90000

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، وأمينه على وحيه، وخيرته من خلقه، وسفيره بينه وبين عباده، المبعوث بالدين القويم، والمنهج المستقيم، أرسله الله رحمة للعالمين، وإماماً للمتقين، وحجةً على الخلائق أجمعين.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ من نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً واتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ [النساء : ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب : ٧٠-٧١].

أما بعد :

اهتم المسلمون قديما وحديثا بكتب التفسير اهتماما خاصا، ويرجع هذا لأهميته في فهم كتاب الله عز وجل، منهاج المسلمين، ونبراس الرسالة الخاتمة، رسالة سيد البشر أجمعين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

فتعددت التفاسير ومعاني ألفاظ القرآن الكريم، ولاقت بعض التفاسير قبولا عند المسلمين كتفسير الإمام الطبري، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، وتفسير القرطبي وغيرها، وهي جميعها تفسير بالمأثور.

وهناك تفاسير أخرى اهتمت بالجانب اللغوي في القرآن كتفسير الكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان، وغيرها، وإن قلت هذه التفاسير عن النوع السابق.

وهناك بعض الكتب التي تناولت شيئاً واحد وهو إعراب القرآن، مثل كتاب الزجاج، وأبي جعفر النحاس.

والكتاب الذي بين أيدينا يندرج تحت هذا النوع الأخير، وإن كان تميز أيضاً بإعراب المشكل من القرآن، وتبيين وجوه إعرابه، واختلاف قراءاته، فهو كتاب يغني جميع المهتمين بإعراب القرآن عن الكتب التي تدانيه في مجاله، فنفعنا الله به، ونفع المسلمين بما فيه.

ترجمة المؤلف

اسمه ولقبه:

هو أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الاندلسي القيسي (٣٥٥ - ٤٣٧ هـ = ٩٦٦ - ١٠٤٥ م)، واختلف في اسم أبيه، فقيل اسمه: حموش، وقيل: ياقوت، وقيل: الدباغ.

وحموش: هو تصغير محمد عند المغاربة.

مولده ووفاته:

ولد سنة ٣٥٥ هـ في القيروان، وانتقل كثيرا في طلب العلم إلى مصر ومكة، فقد سافر إلى مصر عام ٣٦٨هـ، ثم رجع إلى القيروان عام ٣٧٤هـ، وعاد إلى مصر ثانية، ثم سافر إلى مكة.

وتوفي يوم السبت عند صلاة الفجر ٢ محرم سنة سبع وثلاثين وأربع مائة بقرطبة.

علمه ومذهبه:

كان محبا للعلم يكثر السفر والرحلة في سبيله، وكان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، وكان أهم ما يمتاز به هو علمه الواسع في القراءات، وأثره الكبير في نشر هذا العلم في الأندلس، ولكتابه " التبصرة والكشف " أثر كبير فيمن ألف بعده في القراءات.

وكان من أنصار المذهب الملكي، وساهم في انتشاره في الأندلس.

مناقبه:

١ - قال صاحبه أبو عمر أحمد بن مهدي المقرئ: أخبرني مكي أنه سافر إلى مصر وله ثلاث عشرة سنة، واشتغل، ثم رحل سنة ست وسبعين، وأنه جاور ثلاثة أعوام، ودخل الاندلس في سنة ثلاث وتسعين، وأقرأ بجامع قرطبة، وعظم اسمه، وبعد صيته.

٢ - قال ابن بشكوال: قلده أبو الحزم جهور خطابة قرطبة بعد يونس بن عبد الله، وقد ناب عن يونس.

٣ - وقال: وله ثمانون مصنفا، وكان خيرا متدينا، مشهورا بإجابة الدعوة، دعا على رجل كان يؤذيه، ويسخر به إذا خطب، فزمن الرجل.

شيوخه:

١ - أبو بكر محمد بن علي الأدفوي ت٣٨٨.

٢- أبو الطيب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون المقرئ ت٣٨٩.

٣- أبو عدي عبد العزيز بن علي المصري ت٣٩٠هـ.

٤- أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون ت٣٩٩.

٥- أحمد بن فراس العبقسي.

٦- أحمد بن علي بن الحسن الكسائي.

٧- أبو الحسن القابسي عالم المالكية ت٤٠٣هـ.

٨- أبو عبد الله محمد بن جعفر القرزاز النحوي ت٤١٣هـ.

٩- عبد الرحمن بن عثمان بن عفان القشيري ت٣٩٥هـ.

١٠- سعيد بن رشيق الزاهد ت٤١٠هـ.

تلاميذه:

١- إبراهيم بن محمد الأزدي المقرئ ت٤٦٢هـ.

٢- أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الحق الخزرجي المقرئ ت٥١١هـ.

٣- أحمد بن محمد بن خالد أبو عمر القرطبي ت٤٣٢هـ.

٤- أيمن بن خالد بن أيمن الأنصاري ت٤٣٢هـ.

٥- بقي بن قاسم بن عبد الرؤوف.

٦- بكر بن عيسى بن سعيد الكندي ت٤٥٤.

٧- حازم بن محمد بن حازم ت٤٩٦هـ.

٨- عاصم بن أيوب الأديب ت٤٩٤هـ.

٩- عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي ت٤٨٦هـ.

مؤلفاته:

١- الكشف عن وجوه القراءات وعللها، وهو شرح التبصرة.

٢- الهداية إلى بلوغ النهاية.

٣- الإيضاح للناسخ والمنسوخ.

٤- الإبانة عن معاني القراءات.

٥- اتفاق القراء.

٦- اختصار أحكام القرآن.

٧- اختصار الإدغام الكبير.

٨- اختصار الألقاب.

٩- اختصار الوقف على (كلا وبلى ونعم).

١٠- الاختلاف بين قالون وابن عامر.

١١- الاختلاف بين قالون وعاصم.

١٢- الاختلاف بين قالون وابن كثير.

١٣- الاختلاف في عدد الأعشار.

١٤- الإدغام الكبير.

١٥- إسلام الصحابة.

١٦- بيان إعجاز القرآن.

١٧- بيان الصغائر والكبائر.

١٨- التبصرة في القراءات السبع.

١٩- التذكرة في القراءات السبع.

٢٠- الترغيب في الصيام.

٢١- تسمية الأحزاب.

٢٢- التهجد في القرآن.

٢٣- الحروف المدغمة.

٢٤- دعاء خاتمة القرآن.

٢٥- شرح التمام والوقف.

٢٦- شرح العارية والعرية.

٢٧- الموعظة المنبهة.

٢٨- منتخب الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي.

٢٩- الوقف والابتداء.

وصف المخطوطة

يقع المخطوط في (١٤٨) لوحة ، ويوجد المخطوط في المكتبة الظاهرية برقم (٧٧٢٣) .

وعدد الأسطر في الصفحة (٢١) .

والمخطوة مكتوبة بخط واضح وإن أصابها بعض العطب في بعض أجزائها ، والسواد أيضاً في بعض أطراف اللوحات ، ويرجع في أغلب الأحيان للتصوير من خلال الميكروفيلم.

وقد قمنا أولاً بنسخ المخطوطة، ثم مطابقتها مرتين ، ثم مراجعتها ، حتى وصلنا بالنص إلى أعلى درجة بإذن الله ، ثم قمنا بضبط الأيات ، وضبط الكلمات المشكلة ، ثم قمنا يوضع التعليقات على آراء المؤلف ، وإبراز الآراء الأخرى ، ونتمنى من الله التوفيق .

المحقق

نماذج من صور المخطوط

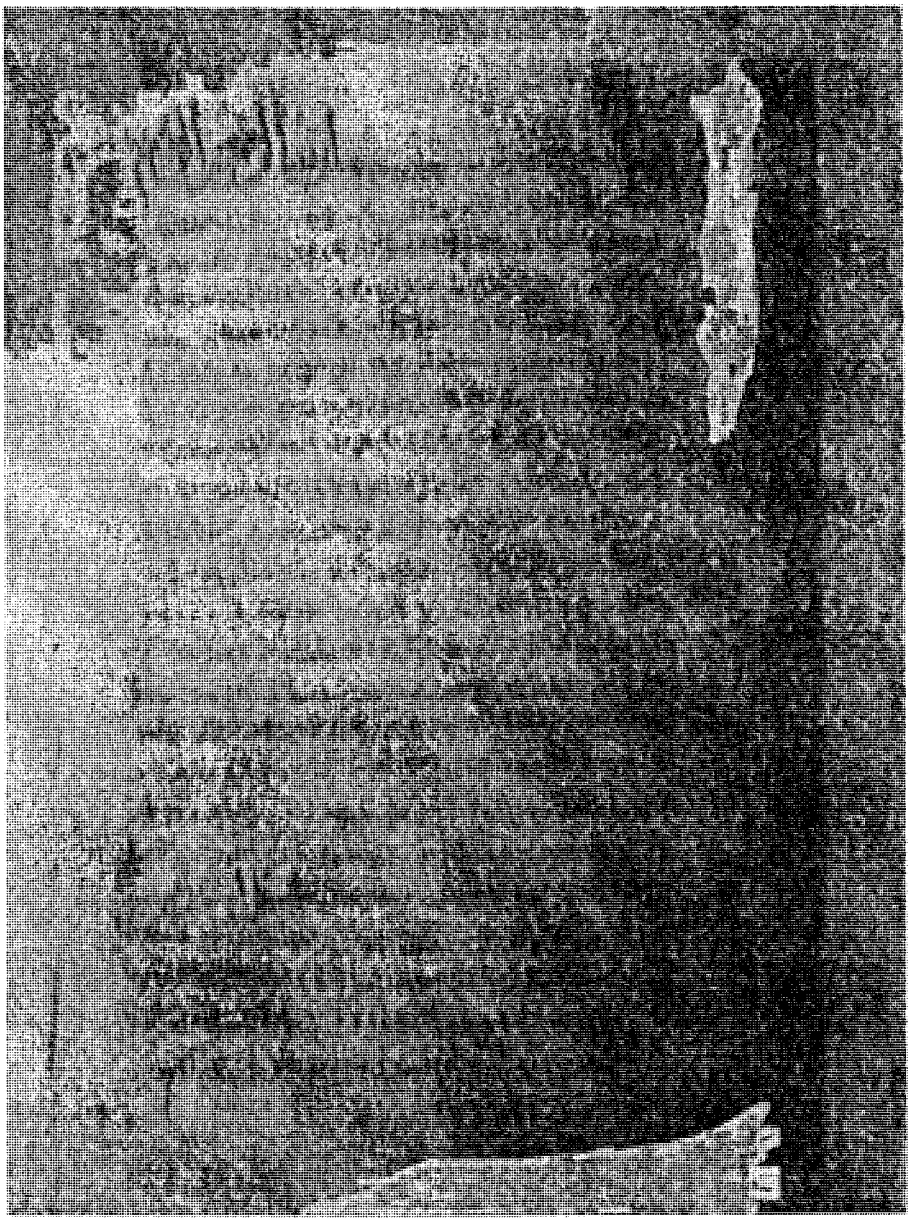

اللوحة الأولى من المخطوط

اللوحة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

أخبرنا الشيخ الإمام صابر الدين أبو بكر يحيى بن سعدون بن تمام بن محمد الأزدي، قال: أنا أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب، إجازة، قال: حدثني الفقيه المقرئ أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي رضي الله عنه قراءة مني عليه في أصله وهو يسمع، قلت رضي الله عنك.

أما بعد؛ حمد الله جل ذكره والثناء عليه بما هو أهله، والصلاة على محمد صلى الله عليه وعلى آله، فإني رأيت أفضل علم صرفت إليه الهمم، وتعبت فيه الخواطر، وسارع إليه ذوو العقول، علم كتاب الله تعالى ذكره؛ إذ هو الصراط المستقيم، والدين المبين، والحبل المتين، والحق المنير.

ورأيت من أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن، الراغب في تجويد ألفاظه، وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه محتاج، معرفة إعرابه، والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه، ليكون بذلك سالما من اللحن فيه، مستعينا على أحكام اللفظ به، مطلعا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهما لما أراد الله به من عباده؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد.

وقد رأيت أكثر من ألف الإعراب طوله بذكره لحروف الخفض وحروف الجزم، وبما هو ظاهر من ذكر الفاعل والمفعول، واسم إن وخبرها في أشباه لذلك يستوي في معرفتها العالم والمبتدئ، وأغفل كثيرا مما يحتاج إلى معرفته من المشكلات.

فقصدت في هذا الكتاب إلى تفسير مشكل الإعراب، وذكر علله وصعبه ونادره، ليكون خفيف المحمل، سهل المأخذ، قريب المتناول لمن أراد حفظه والاكتفاء به، فليس في كتاب الله عز وجل إعراب مشكل إلا وهو فيه منصوص، أو قياسه موجود فيما ذكرته، فمن فهمه كان لما هو أسهل منه مما تركت ذكره اختصارا أفهم، ولما لم نذكره مما ذكرنا نظيره أبصر وأعلم.

ولم أؤلف كتابنا هذا لمن لا يعلم من النحو إلا الخافض والمخفوض، والفاعل والمفعول، والمضاف والمضاف إليه، والنعت والمنعوت، في أشباه لهذا.

إنما ألفناه لمن شدا طرفا منه، وعلم ظواهره وجملا من عوامله، وتعلق بطرف من أصوله، وبالله نستعين على ذلك، وإياه أسأل التوفيق والأجر على ما توليته منه، وهو حسبي ونعم الوكيل، وصلواته على محمد المخصوص بالقرآن العظيم، والسبع المثاني، وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا.

مشكل إعراب الاستفتاح

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[1]

كسرت الباء من: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾: لتكون حركتها مشبهة لعملها.

وقيل: كسرت لتفرق بين ما يخفض ولا يكون إلا حرفا، نحو: الباء واللام، وبين ما يخفض وقد يكون اسماً، نحو: الكاف.

وإنما عملت: الباء وأخواتها الخفض؛ لأنها لا معنى لها إلا في الأسماء، فعملت الإعراب الذي لا يكون إلا في الأسماء، وهو الخفض.

وكذلك الحروف التي تجزم الأفعال، إنما عملت الجزم؛ لأنها لا معنى لها إلا في الأفعال، فعملت الإعراب الذي لا يكون إلا في الأفعال، وهو الجزم.

وحذفت الألف من الخط في: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ لكثرة الاستعمال.

وقيل: حذفت لتحرك السين في الأصل؛ لأن أصل السين الحركة، وسكونها لعلة دخلتها.

وقيل: حذفت للزوم الباء هذا الاسم، فإن كتبت: بسم الرحمن، أو بسم الخالق حذفت الألف أيضاً عند الأخفش والكسائي.

وقال الفراء: لا تحذف إلا في: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ فقط، فإن أدخلت على: اسم الله غير الباء من حروف الخفض، لم يجز حذف الألف عند أحد، نحو قولك: ليس اسم كاسم الله. وقولك: لاسم الله حلاوة.

وموضع: بسم موضع رفع عند البصريين على إضمار مبتدأ، تقديره: ابتدائي بسم الله، فالباء على هذا متعلقة بالخبر الذي قامت الباء مقامه، تقديره: ابتدائي ثابت أو مستقر بسم الله أو نحوه.

ولا يحسن تعلق الباء بالمصدر الذي هو مضمر؛ لأنه يكون داخلا في صلته فيبقى الابتداء

---

(١) ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾: "اسم" في التسمية صلة زائدة، زيدت ليخرج بذكرها من حكم القسم الى قصد التبرّك، لان أصل الكلام "بالله" وحذفت الألف من "بسم" من الخط تخفيفاً لكثرة الاستعمال واستغناء عنها بباء الالصاق في اللفظ والخط فلو كتبت "باسم الرحمن" او "باسم القادر" أو "باسم القاهر" لم تحذف الالف. والألف في "اسم" ألف وصل، لانك تقول: "سُمْيٌ" وحذفت لانها ليست من اللفظ.

بغير خبر.

وقال الكوفيون: بسم الله: في موضع نصب على إضمار فعل، تقديره: ابتدأت باسم الله، فالباء على هذا متعلقة بالفعل المحذوف.

واسم أصله: سمو، وقيل: سُمو، وهو عند البصريين مشتق من: سما يسمو؛ ولذلك ضمت السين في أصله في: سُم.

وقيل: هو مشتق من: سمي يسمى؛ ولذلك كسرت السين في: سم، ثم حذف آخره وسكن أوله اعتلالا على غير قياس، ودل على ذلك قولهم: سُمَيَّ في التصغير، وجمعه: أسماء، وجمع أسماء: أسامي، وهو عند الكوفيين مشتق من السمة؛ إذ صاحبه يعرف به، وأصله: وسم، ثم أُعِلَّ بحذف الفاء وحركت العين على غير قياس أيضاً.

ويجب على قولهم أَنْ يصغر، فيقال: وُسَيْم، ولم يقله أحد؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ولهم مقال يطول ذكره.

وقولهم أقوى في المعنى، وقول البصريين أقوى في التصريف.

وحذفت الألف في الخط من اسم الله استخفافا.

وقيل: حذفت لئلا يشبه هجاء اللات في قول مَنْ وقف عليها بالتاء.

وقيل: لكثرة الاستعمال؛ وكذلك العلة في حذف ألف الرحمن.

والأصل في اسم الله عز وجل: إِلاه، ثم دخلت الألف واللام فصار: الإلاه، فخففت الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام الأولى، ثم أدغمت الأولى في الثانية، ولزم الإدغام والحذف للتعظيم والتفخيم.

وقيل: بل حذفت الهمزة حذفا وعوض منها الألف واللام ولزمتا للتعظيم.

وقيل: أصله: لاه، ثم دخلت الألف واللام عليه فلزمتا للتعظيم، ووجب الإدغام لسكون الأول مِنَ المثلين، ودل على ذلك قولهم: لهي أبوك، يريدون: لله أبوك، فأخروا العين في موضع اللام لكثرة استعمالهم له.

ويدل عليه أيضاً قوله:

لاهِ ابنُ عَمك

يريدون: لله.

وقد ذكر الزجاج في بعض أماليه عن الخليل أَنَّ أصله: وِلاه، ثم أبدل من الواو همزة كإِشاح ووِشاح، والألف في: لاه منقلبة عن ياء، دل على ذلك قولهم: لهي أبوك، فظهرت الياء عوضا مِنَ الألف، فدل على أَنَّ أصل الألف الياء. وإنما أشبعنا الكلام في هذين الاسمين ليقاس عليهما شبههما مما لعلنا نغفل عن ذكره، فكذلك نفعل في كل ما هو مثل هذا فاعلمه.

بسم الله الرحمن الرحيم

مشكل إعراب سورة الحمد

السورة: يحتمل أَنْ يكون معناها: الرفعة مِنْ: سورة البناء، فكأنها منزلة شرف، فلا يجوز همزها.

ويحتمل أَنْ يكون معناها: قطعة مِنَ القرآن، من قولك: أسأرت في الإناء، أي: أبقيت فيه بقية، فيجوز همزها على هذا.

وقد أجمع القراء على ترك همزها، فتحتمل الوجهين جميعا.

قوله عز وجل: ﴿الْحَمْدُ﴾: رفع بالابتداء[1]. و﴿لله﴾: الخبر. والابتداء عامل معنوي غير ملفوظ به، وهو خلو الاسم المبتدأ مِنَ العوامل اللفظية. ويجوز نصبه على المصدر[2].

وكسرت اللام من: ﴿لله﴾، كما كسرت الباء في: بِسْمِ ، العلة واحدة.

وقد قال سيبويه: أصل اللام أَنْ تكون مفتوحة بدلالة انفتاحها مع المضمر، والإضمار يرد الأشياء إلى أصولها، وإنما كسرت مع الظاهر؛ للفرق بينها وبين لام التأكيد.

قال أبو محمد: وفيها نظر يطول ذكره، واللام متعلقة بالخبر المحذوف الذي قامت مقامه، كما كانت الباء في: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، تقديره: الحمد ثابت لله أو مستقر، وشبهه.

ويجوز نصب: ﴿رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ على النداء أو على المدح.

ويجوز رفعه على: هو رب العالمين. فكذلك: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، و﴿يَوْمِ الدِّينِ﴾: ظرف جعل مفعولاً على السعة فلذلك أضيف إليه: ﴿مَلِكِ﴾.

وكذلك في قراءة مَنْ قرأ: ﴿مَالِكِ﴾ بالألف. فأما مَنْ قرأ: ﴿مَالِكِ﴾، فلا بد من تقدير مفعول محذوف، تقديره: مالك يوم الدين الفصل والقضاء، ونحوه؛ لأنه متعد[3].

---

(١) تتابعتْ قراءة القرّاء وعلماء الأمة على رَفع الحمد من(الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) دون نصبها، الذي يؤدي إلى الدلالة على أن معنى تاليه كذلك: أحمد الله حمدًا.

(٢) روي عن سفيان بن عيينة ورؤبة بن العجاج أنهما قالا "الحمدَ لله" بالنصب وهو على إضمار فعل.

(٣) قال أبو جعفر الطبري: القرَّاء مختلفون في تلاوة(ملك يَوْمِ الدِّينِ). فبعضهم يتلوه " مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ "، وبعضهم يتلوه(مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) وبعضهم يتلوه(مالِكَ يَوْمِ الدِّينِ) بنصب الكاف. وقد استقصينا حكاية الرواية عمن رُوي عنه في ذلك قراءةٌ في " كتاب القراآت "، وأخبرنا بالذي نختار من القراءة فيه، والعلة الموجبة صحّة ما اخترنا من القراءة فيه، فكرهنا إعادة ذلك في هذا الموضع، إذ كان الذي =

وجمع مالك: مُلاَّك ومُلَّك، وجمع مَلِك: أملاك وملوك.

وقد قرأ أبو عمرو: ﴿مَلْك﴾: بإسكان اللام، كما يقال: فَخِذ وفَخْذ، وجمعه على هذا: أمْلُك وملوك.

وقد يجوز النصب في: ﴿مَلِك﴾ على الحال، أو على النداء، أو على المدح، وعلى النعت لرب على قول مَنْ نصبه.

وإنما نذكر هذه الوجوه ليعلم تصرف الإعراب ومقاييسه لا لأن يقرأ به، فلا يجوز أَنْ يقرأ إلا بما روي وصح عن الثقات المشهورين عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، ووافق خط المصحف [١].

قوله عز وجل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: إيا عند الخليل وغيره اسم مضمر أضيف إلى الكاف، وهو شاذ، لا يعلم اسم مضمر أضيف غيره [٢].

وحكى ابن كيسان: أَنَّ الكاف هي الاسم، وإيا أتي بها لتعتمد الكاف عليها؛ إذ لا تقوم بنفسها.

وقال المبرد: إيا اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يعرف اسم مبهم مبني أضيف غيره.

ومن أصل المبهم إذا أضيف أَنْ يكون نكرة، وأن يعرب، نحو: غير، وبضع، وكل.

وقال الكوفيون: ﴿إِيَّاكَ﴾ بكماله اسم مضمر، ولا يعرف اسم مضمر يتغير آخره فتقول

قَصَدْنا له، في كتابنا هذا، البيانَ عن وجوه تأويل آي القرآن، دون وجوه قراءتها. ولا خلاف بين جميع أهل المعرفة بلغات العرب، أن المَلِك من "المُلْك" (تفسير الطبري ١/ ١٤٨).

وقال ابن كثير رحمه الله: قرأ بعض القراء: ﴿مَلِك يَوْمِ الدِّينِ﴾ وقرأ آخرون: ﴿مَالِكِ﴾.وكلاهما صحيح متواتر في السبع (تفسير ابن كثير ١/ ١٣٣).

(١) روي من طرق متعددة أوردها ابن مَرْدُويه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرؤها: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾.

(٢) قرأ السبعة والجمهور بتشديد الياء من ﴿إياك﴾ وقرأ عمرو بن فايد بتخفيفها مع الكسر وهي قراءة شاذة مردودة؛ لأن "إيا" ضوء الشمس. وقرأ بعضهم: "أياك" بفتح الهمزة وتشديد الياء، وقرأ بعضهم: "هياك" بالهاء بدل الهمزة، كما قال الشاعر:

فهياك والأمر الذي إن تراحبت ... موارده ضاقت عليك مصادره

فيه: إياه، وإياها، وإياكم غير هذا. وهو منصوب بنعبد مفعول مقدم، ولو تأخر لم ينفصل، ولصار كافا متصلة، فقلت: نعبدك.

قوله: ﴿نَسْتَعِينُ﴾: وزنه: نستفعل، وأصله: نَسْتَعْوِن؛ لأنه من العون، فألقيت حركة الواو على العين، فانكسرت العين وسكنت الواو، فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها؛ إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة، ولا ياء ساكنة قبلها ضمة، وإنما أعل لاعتلال الماضي، والمصدر: استعانة، وأصله: استعوان، فألقيت حركة الواو على العين، وقلبت الواو ألفا، وحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، قيل: الأولى. وقيل: الثانية، ودخلت الهاء عوضا من المحذوف.

ويجوز كسر النون، والتاء، والألف في أول هذا الفعل وفي نظيره في غير القرآن، ولا يحسن ذلك في الياء[1].

قوله جل وعلا: ﴿اهْدِنَا﴾: طلب وسؤال، ومجراه في الإعراب مجرى الأمر، لكنه مبني عند البصريين، حذف الياء منه بناء، ومعرب عند الكوفيين، حذ ف الياء منه جزم، والألف ألف وصل كسرت في الابتداء لسكونها وسكون ما بعدها؛ لأنها اجتلبت ليبدأ بها، ولاحظ لها في الحركات.

وقيل: كسرت بكسر الثالث، ولم تضم لثقل الخروج من ضم إلى كسر، ولم تفتح لئلا تشبه ألف المتكلم، وهذه علة ألف الوصل حيث وقعت في الأفعال والأسماء. فإن كان الثالث مِنَ الفعل مضموما ضمت الألف للاتباع، فحركتها لالتقاء الساكنين، واختيرت الضمة لانضمام الثالث، نحو: ادخل واخرج.

فأما ألف الوصل التي مع لام التعريف في: الرجل والغلام، فهي مفتوحة في الابتداء للفرق بين دخولها على الأفعال والأسماء ودخولها على الحروف.

و﴿اهْدِنَا﴾: يتعدى إلى مفعولين، ويجوز الاقتصار على أحدهما، وهما في هذا الموضع نا،

---

(١) ﴿نستعين﴾ بفتح النون أول الكلمة في قراءة الجميع سوى يحيى بن وثاب والأعمش فإنهما كسراها وهي لغة بني أسد وربيعة وبني تميم وقيس، وقال أبو جعفر الطوسي: هي لغة هذيل، وانقلاب الواو ألفاً في استعان ومستعان، وياء في نستعين ومستعين، والحذف في الاستعانة مذكور في علم التصريف، ويعدى استعان بنفسه وبالباء. إياك مفعول مقدم.

والصراط.

قوله: ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾، أصله: المُسْتَقْوِم، واعتلاله في الاسم والمصدر، كاعتلال: ﴿نَسْتَعِينُ﴾[١].

قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾[٢]: بدل من: الصراط الأول[٣].

والذين: اسم مبهم مبني ناقص، يحتاج إلى صلة وعائد، فهو غير معرب في الواحد والجمع، ويعرب في التثنية لصحة التثنية؛ إذ لا تختلف ولا تأتي في جميع الأسماء إلا على مثال واحد، وليس كذلك الجمع.

وعلة بناء: الذي: أنه شابه الحروف لإبهامه ووقوعه على كل شيء، فمنع الإعراب كما منعته الحروف. وقيل: إنما بني لأنه ناقص يحتاج إلى صلة، فهو كبعض اسم، وبعض الاسم مبني أبدا؛ لأن الإعراب إنما يكون في أواخر الأسماء والأفعال. وقد قيل: إنَّ الذين اسم للجمع وليس بجمع.

وواحد الذين: لِذٍ، كعمٍ وشجٍ، فلما دخلته الألف واللام ولزمتا، عادت الياء كما تعود في قاض، فقلت: الذي. وأصله: أَنْ يكتب بلامين، إلا أنهم حذفوا إحدى اللامين لكثرة الاستعمال تخفيفاً، وجرى الجمع على الواحد؛ إذ هو مبني مثله؛ وإذ هو أقرب إليه في الإعراب، وكتبت التثنية بلامين على الأصل[٤].

وصلة: الذين قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، والهاء والميم تعود عليهم.

قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: غير اسم مبهم إلا أنه أعرب للزومه الإضافة،

---

(١) "المستقيم" صفة ل" - لصراط "، وهو الذي لا اعوجاج فيه ولا انحراف.

(٢) "الصراط" وسراط بالسين رواه أويس عن يعقوب وهو الأصل، سمي سراطا لأنه يسرط السابلة، ويقرأ بالزاي، وقرأ حمزة بإشمام الزاي، وكلها لغات صحيحة، والاختيار: الصاد، عند أكثر القراء لموافقة المصحف.

(٣) صراط بدل من الأول بدل الشيء من الشيء، كقولك: جاءني زيد أبوك. ومعناه: أدم هدايتنا، فإن الإنسان قد يهدي إلى الطريق ثم يقطع به. وقيل: هو صراط آخر، ومعناه العلم بالله عز وجل والفهم عنه.

(٤) لغة القرآن " الذين " في الرفع النصب والجر، وهذيل تقول: اللذون في الرفع، ومن العرب من يقول: اللذو، ومنهم من يقول الذي.

وخفضه على البدل من: الذين، أو على النعت لهم؛ إذ لا يقصد بهم قصد أشخاص بأعيانهم، فجروا مجرى النكرة، فجاز أَنْ يكون: ﴿غَيْرِ﴾ نعتاً لهم. ومن أصل غير أنها نكرة وإن أضيفت إلى معرفة؛ لأنها لا تدل على شيء معين[1].

وقد روي نصب غير عن ابن كثير وغيره، ونصبها على الحال من الهاء والميم في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، أو من: الَّذِينَ؛ إذ لفظهم لفظ المعرفة.

وإن شئت نصبته على الاستثناء المنقطع عند البصريين، ومنعه الكوفيون لأجل دخول لا[2].

وإن شئت نصبته على إضمار: أعني.

---

(١) القرَاءةُ مجمعةٌ على قراءة " غير " بجر الراء منها. والخفضُ يأتيها من وجهين: أحدهما: أن يكون "غير" صفة لِ"الذين" ونعتًا لهم فتخفضها. إذ كان " الذين " خفضًا، وهي لهم نعتٌ وصفةٌ. وإنما جاز أن يكون " غير " نعتًا لِـ " الذين "، و" الذين " معرفة و"غير" نكرة، لأن " الذين " بصلتها ليست بالمعرفة المؤقتة كالأسماء التي هي أماراتٌ بين الناس، مثل: زيد وعمرو، وما أشبه ذلك؛ وإنما هي كالنكرات المجهولات، مثل: الرجل والبعير، وما أشبه ذلك. فلما كان " الذين " كذلك صفتُها، وكانت "غير" مضافةً إلى مجهول من الأسماء، نظيرَ " الذين "، في أنه معرفة غير موقتة، كما " الذين " معرفة غير مؤقتة - جاز من أجل ذلك أن يكون "غير المغضوب عليهم" نعتًا لِ "الذين أنعمت عليهم" كما يقال: " لا أجلس إلا إلى العالم غير الجاهل"، يراد: لا أجلس إلا إلى مَن يعلم، لا إلى مَن يجهل.

(٢) ذهب بعضُ نحويِّي البصريين بزعم أنّ قراءة مَنْ نصب " غير " في "غير المغضوب عليهم"، على وَجه استثناءِ "غير المغضوب عليهم" من معاني صفة "الذين أنعمت عليهم"، كأنه كان يرى أنّ معنى الذين قرأوا ذلك نصبًا: اهدنا الصراط المستقيم، صراطَ الذين أنعمتَ عليهم، إلا المغضوبَ عَليهم -الذين لم تُنعم عليهم في أديانهم ولم تَهْدهم للحق- فلا تجعلنا منهم. كما قال نابغة بني ذبيان:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلا لا أُسَائِلُها ... عَيَّت جَوابًا، ومَا بالرَّبْعِ من أَحَدِ

إلا أَوَارِيَّ لأيًا مَا أُبَيِّنُهَا ... والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

أما نحويُّو الكوفيين، فأنكروا هذا التأويل واستخفُّوه، وزعموا أن ذلك لو كان كما قاله الزاعم من أهل البصرة، لكان خطأ أن يقال: "ولا الضالين". لأن " لا " نفي وجحد، ولا يعطف بجحد إلا على جحد. وقالوا: لم نجد في شيء من كلام العرب استثناءً يُعطف عليه بجحد، وإنما وجدناهم يعطفون على الاستثناء بالاستثناء، وبالجحد على الجحد، فيقولون في الاستثناء: قام القومُ إلا أخاك وإلا أباك. وفي الجحد: ما قام أخوك ولا أبوك. وأما: قام القومُ إلا أباك ولا أخاك. فلم نجده في كلام العرب.

و﴿عَلَيْهِمْ﴾[1] الثاني: في موضع رفع مفعول لم يسم فاعله للمغضوب؛ لأنه بمعنى: الذين غضب عليهم، ولا ضمير فيه؛ إذ لا يتعدى إلا بحرف جر بمنزلة: مر بزيد؛ ولذلك لم يجمع.

قوله: ﴿وَلا الضَّالِّينَ﴾: لا زائدة للتوكيد عند البصريين، وبمعنى: غير عند الكوفيين.

ومن العرب مَنْ يبدل مِنَ الحرف الساكن الذي قبل المشدد همزة، فيقول: ولا الضألين وذلك إذا كان ألفا، وبه قرأ أيوب السختياني، أراد أَنْ يحرك الألف لالتقاء الساكنين، فلم يمكن تحريكها، فأبدل منها حرفا مواخيا لها قريب المخرج منها، أجلد منها وأقوى، وهو الهمزة.

---

(١) ﴿عَلَيْهِمْ﴾، على: حرف جر عند الأكثرين، إلا إذا جرت بمن، أو كانت في نحو هون عليك. ومذهب سيبويه أنها إذا جرت اسم ظرف، ولذلك لم يعدها في حروف الجر، ووافقه جماعة من متأخري أصحابنا ومعناها الاستعلاء حقيقة أو مجازاً، وزيد أن تكون بمعنى عن، وبمعنى الباء، وبمعنى في، وللمصاحبة، وللتعليل، وبمعنى من، وزائدة، مثل ذلك: ﴿كل من عليها فان﴾(الرحمن: ٢٦) فضلنا بعضهم على بعض﴾(البقرة: ٢٥٣)، ﴿وآتى المال على حبه﴾(البقرة: ١٧٧)، ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾(البقرة: ١٨٥)، ﴿حافظون إلا على أزواجهم﴾(المؤمنون: ٥٦).

أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاه تروق

أي تروق كل أفنان العضاه. هم ضمير جمع غائب مذكر عاقل، ويكون في موضع رفع ونصب وجر. وحكى اللغويون في (عليهم) عشر لغات: ضم الهاء، وإسكان الميم، وهي قراة حمزة. وكسرها وإسكان الميم، وهي قراءة الجمهور. وكسر الهاء والميم وياء بعدها، وهي قراءة الحسن. وزاد ابن مجاهد أنها قراءة عمر بن فائد. وكذلك بغير ياء، وهي قراءة عمرو بن فائد. وكسر الهاء وضم الميم وواو بعدها، وهي قراءة ابن كثير، وقالون بخلاف عنه. وكسر الهاء وضم الميم بغير واو وضم الهاء والميم وواو بعدها، وهي قراءة الأعرج والخفاف عن أبي عمرو. وكذلك بدون واو وضم الهاء وكسر الميم بياء بعدها. كذلك بغير ياء. وقرىء بهما، وتوضيح هذه القراءات بالخط والشكل: عليهم، عليهم، عليهموا، عليهم، عليهمي، عليهم، عليهم، عليهمي، عليهم، عليهموا. وملخصها ضم الهاء مع سكون الميم، أو ضمها بإشباع، أو دونه، أو كسرها بإشباع، أو دونه وكسر الهاء مع سكون الميم، أو كسرها بإشباع، أو دونه، أو ضمها بإشباع، أو دونه، وتوجيه هذه القراءات ذكر في النحو.

بسم الله الرحمن الرحيم

مشكل إعراب سورة البقرة

قوله تبارك وتعالى: ﴿الم﴾: أحرف مقطعة محكية لا تعرب إلا أَنْ تخبر عنها، أو تعطف بعضها على بعض، فتقول: هذا ألف، وألفك حسنة، وفي الكتاب ألف ولام وميم وعين.

وموضع: ﴿الم﴾: نصب على معنى: اقرأ ألم.

ويجوز أَنْ يكون موضعها رفعا على معنى: هذا ألم أو ذلك أو هو.

ويجوز أَنْ يكون موضعها خفضا على قول مَنْ جعله قسما [1].

والفراء: يجعل ﴿الم﴾: ابتداء، وذلك: الخبر، تقديره عنده: حروف المعجم يا محمد ذلك الكتاب، وأنكره الزجاج.

وذلك: في موضع رفع على اضماراً مبتدأ، أو على الابتداء، وتضمر الخبر.

وذا: اسم مبهم مبني، والاسم عند الكوفيين: الذال والألف، زيدت لبيان الحركة وللتقوية[2].

وذا بكماله هو الاسم عند البصريين، وجمعه: أولاء، واللام لام التأكيد دخلت لتدل على بعد المشار إليه.

وقيل: دخلت لتدل على أَنَّ ذا ليس بمضاف إلى الكاف.

وكسرت اللام؛ للفرق بينها وبين لام الملك، إذا قلت: ذا لك، أي: في ملكك. وقيل:

---

(١) موضع ﴿الم﴾ من الإعراب رفع على أنه خبر ابتداء مضمر، أو على أنه ابتداء، أو نصب بإضمار فعل، أو خفض بالقسم، وهذا الإعراب يتجه الرفع منه في بعض الأقوال، والنصب في بعض، والخفض في قول ابن عباس رضي الله عنه أنها أسماء لله أقسم بها.

(٢) اختلف العلماء في ﴿ذلك﴾ هنا فقيل: هو بمعنى «هذا»، وتكون الإشارة إلى هذه الحروف من القرآن. قال القاضي أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن تمام بن عطية المحارب: وذلك أنه قد يشار بـ «ذلك» إلى حاضر تعلق به بعض الغيبة وبـ «هذا» إلى غائب هو من الثبوت والحضور بمنزلة وقُرْب. وقيل: هو على بابه إشارة إلى غائب، واختلف في ذلك الغائب، فقيل: ما قد كان نزل من القرآن، وقيل: التوراة والإنجيل، وقيل: اللوح المحفوظ؛ أي الكتاب الذي هو القدر وقيل: إن الله قد كان وعد نبيه أن ينزل عليه كتاباً لا يمحوه الماء، فأشار إلى ذلك الوعد.

كسرت لسكونها وسكون الألف قبلها.

والكاف للخطاب لا موضع لها مِنَ الإعراب؛ لأنها لا تخلو أَنْ تكون في موضع رفع أو نصب أو خفض، فلا يجوز أَنْ تكون في موضع رفع؛ لأنه لا رافع قبلها.

وليست الكاف من علامات المضمر المرفوع، ولا يجوز أَنْ تكون في موضع نصب؛ إذ لا عامل قبلها ينصبها.

ولا يجوز أَنْ تكون في موضع خفض؛ لأن ما قبلها لا يضاف وهو المبهم، فلما بطلت الوجوه الثلاثة علم أنها للخطاب لا موضع لها من الإعراب.

و﴿الْكِتَابُ﴾ بدل من: ذا، أو عطف بيان، أو خبر: ذَلِكَ.

وقوله: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾: لا تبرئة، فهي وريب كاسم واحد، ولذلك بني ريْبَ على الفتح؛ لأنه مع لا كخمسة عشر، وهو في موضع رفع خبر ذلك[1].

وقوله: ﴿هُدًى﴾: في موضع نصب على الحال مِنْ: ذا، أو من: ﴿الْكِتَابُ﴾، أو مِنْ: المضمر المرفوع في: فِيهِ.

والعامل فيه إذا كان حالاً مِنْ: ذا، أو مِنَ: ﴿الْكِتَابُ﴾ معنى الإشارة، فإن كان حالاً من المضمر المرفوع في: فيه، فالعامل فيه معنى الاستقرار.

ويجوز أَنْ يكون: ﴿هُدًى﴾ في موضع رفع على الابتداء، وفيه الخبر، فتقف على هذا القول على: ﴿لا رَيْبَ﴾.

ويجوز أَنْ يكون مرفوعا على إضمار مبتدأ، أو على أنه خبر: ذلك، أو على أنه خبر بعد خبر.

قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾، الذين: في موضع خفض نعت للمتقين، أو بدل منهم، أو في موضع نصب على إضمار أعني، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو على الابتداء، والخبر: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى من رَبِّهِمْ﴾، وأصل: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾: يؤأمنون بهمزتين[2]،

---

(١) ذهب بعض العلماء إلى أن قوله ﴿لا ريب﴾ فيه لفظ الخبر ومعناه النهي.

(٢) اختلف القراء في همز ﴿يؤمنون﴾ فكان ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي يهمزون «يؤمنون» وما أشبهه، مثل يأكلون، ويأمرون، ويؤتون؛ وكذلك مع تحرك الهمزة مثل «يؤخركم» و«يؤوده».

الأولى مفتوحة، وهي زائدة، فحذفت الزائدة لاجتماع همزتين فيه، ولاجتماع ثلاث همزات في الإخبار عن النفس، وأتبعوا سائر الأفعال الملحقة بالرباعية هذا الحذف، وإن لم تجتمع فيه همزتان، نحو: يكرم ويلهي، كما قالوا: يعد، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم اتبعوا سائر الباب ذلك، وإن لم يكن فيه ياء، نحو: تعد وتزن، كما أدخلوا: هو وأنت ونحوها، فاصلة بين الخبر والنعت في قولك: إنَّ زيداً هو العاقل، وكان زيد هو العاقل، ثم أدخلوها فاصلة فيما لا يمكن فيه النعت، نحو: زيد كان هو العاقل، وكنت أنت العاقل.

وكما أدخلوا المجهول مع إنَّ، وكان إذا وقع بعدهما ما لا يليهما ولا يعملان فيه، نحو: إنه قام زيد، وكان يقوم عمر، وكان لا أحد في الدار، ثم اتبعوا ذلك سائر الباب، وإن لم يكن فيه تلك العلة، فقالوا: إنه زيد قائم، وإنما وجب أَنْ يكون أصل: يؤمنون وشبهه بهمزتين؛ لأن حق هذه الحروف الزوائد أَنْ تتضمن ما كان في الماضي، وقد كان في الماضي همزتان الأولى زائدة، وذلك قولك: أأمن، وعلى هذا يقاس ما شابهه وعلته كعلته فقسه عليه.

قوله: ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾، وزنه: المفتعلين، وأصله: الموتقيين، ثم أدغمت الواو في التاء فصارت تاء مشددة، وأسكنت الياء الأولى استثقالا للكسرة عليها، ثم حذفت لسكونها وسكون ياء الجمع بعدها [1].

قوله: ﴿وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ﴾، أصله: يُؤقْومون، فحذفت الهمزة ثم ألقيت حركة الواو على القاف، وانكسرت وانقلبت الواو ياء لسكونها ولانكسار ما قبلها، ووزنه: يُفْعلون، مثل: يؤمنون.

قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ خبر: الذين، أو مبتدأ إنْ لم تجعل الذين مبتدأ، والخبر: ﴿عَلَى هُدًى﴾، وهدى: اسم مقصور منصرف، وزنه: فُعَل، وأصله: هُدَيَ، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا والألف ساكنه والتنوين ساكن، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وصار التنوين تابعا لفتحه الدال، فلا يتغير في كل الوجوه.

وكذلك العلة في جميع ما كان مثله. وأولئك: اسم مبهم للجماعة، وهو مبني على الكسر

---

(١) اللفظ مأخوذ من وَقَى، وفعله اتَّقى، على وزن افتعل، وأصله «للموتقيين» استثقلت الكسرة على الياء فسكنت وحذفت للالتقاء، وأبدلت الواو تاءً على أصلهم في اجتماع الواو والتاء، وأدغمت التاء في التاء فصار ﴿للمتقين﴾.

لا يتغير، وبني لمشابهته الحروف والكاف للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب.

وواحد أولئك: ذلك، وإذا كان للمؤنث فواحدة: ذي، أو تي، أو ذه.

قوله: ﴿الصَّلاةَ﴾، أصلها: صَلَوَةٌ، دل على ذلك قولهم: صلوات، فوزنها: فعَلَةٌ.

قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾: ابتداء، وما بعده من ذكر الإنذار خبره، والجملة خبر: إنَّ. والذين اسم إنَّ، وصلته: ﴿كَفَرُوا﴾[1].

وألف: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ ألف تسوية؛ لأنها أوجبت أَنَّ الإنذار لمن سبق له في علم الله الشقاء وتركه سواء عليهم لا يؤمنون أبدا، ولفظها لفظ الاستفهام، ولذلك أتت بعدها أم[2].

ويجوز أَنْ يكون سواء خبر إنَّ وما بعده موضع رفع بفعله وهو: سواء.

ويجوز أَنْ يكون خبر إنَّ: ﴿لا يُؤْمِنُونَ﴾.

قوله: ﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾، إنما وحد ولم يجمع كما جمعت القلوب والأبصار؛ لأنه مصدر[3].

وقيل: تقديره: وعلى مواضع سمعهم.

وقوله: ﴿غِشَاوَةٌ﴾: رفع بالابتداء، والخبر: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾.

والوقف على: ﴿سَمْعِهِمْ﴾ حسن. وقد قرأ عاصم: بالنصب على إضمار فعل، كأنه قال: وجعل على أبصارهم غشاوة[4].

---

(١) في لفظة سواء أربع لغات: سوى بكسر السين، وسواء بفتحها والمد، وهاتان لغتان معروفتان، ومن العرب من يكسر السين ويمد، ومنهم من يضم أوله ويقصره، وهاتان اللغتان أقل من تينك. ويقال سي بمعنى سواء كما قالوا: «في، وقواء».

(٢) قوله تعالى: ﴿آنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ لفظه لفظ الاستفهام، ومعناه الخبر، وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام لأن فيه التسوية التي هي في الاستفهام، ألا ترى أنك إذا قلت مخبراً سواء عليّ أقعدت أم ذهبت، وإذا قلت مستفهماً أخرج زيد أم قام، فقد استوى الأمران عندك، هذان في الخبر، وهذان في الاستفهام وعدم علم أحدهما بعينه، فلما عمتهما التسوية جرى على هذا الخبر لفظ الاستفهام لمشاركته إياه في الإبهام، وكل استفهام تسوية، وإن لم تكن كل تسوية استفهاماً.

(٣) مصدر يقع للقليل والكثير أيضاً فلما أضيف إلى ضمير جماعة دل المضاف إليه على المراد، ويحتمل أن يريد على مواضع سمعهم فحذف وأقام المضاف إليه مقامه.

(٤) الختم على هذا التقدير في القلوب والأسماع، والغشوة على الأبصار.

والوقف على: ﴿سَمْعِهِمْ﴾ يجوز في هذه القراءة، وليس كحسنه في قراءة مَنْ رفع.

قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾: فتحت نون مِنَ للقائها الساكن، وهو لام التعريف، وكان الفتح أولى بها مِنَ الكسر؛ لانكسار الميم وكثرة الاستعمال. وأصل: ﴿النَّاسِ﴾ عند سيبويه: الأناس، ثم حذفت الهمزة كحذفها في إلاه، ودخلت لام التعريف.

وقيل: بل أصله: ناس لقول العرب في التصغير: نويس.

قال الكسائي: هما لغتان.

قوله: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾: مَنْ في موضع رفع بالابتداء، وما قبله خبر[1].

ويقول وزنه: يَفْعُل، وأصله: يقول، ثم ألقيت حركة الواو على القاف؛ لأنها قد اعتلت في: قال، وإنما أذكر لك مثالا من كل صنف لتقيس عليه ما يأتي من مثله؛ إذ لا يمكن ذكر كل شيء أتى منه كراهة التكرير والإطالة.

ولو جاء في الكلام: ومن الناس من يقولون لجاز حمله على المعنى، كما قال جل ذكره: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾.

والمدة في: آمن أصلها: همزة ساكنة، وأصله: أأمن، ثم أبدلت من الهمزة الساكنة ألفا لانفتاح ما قبلها، والمدة في الآخر ألف زائدة لبناء فاعل وليس أصلها همزة.

قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾: هم اسم ما، ومؤمنون الخبر، والباء زائدة، دخلت عند البصريين لتأكيد النفي، وهي عند الكوفيين دخلت جوابا لمن قال: إنَّ زيداً لمنطلق، فـ" ما " بإزاء " إنَّ "، و" الباء " بإزاء " اللام "؛ إذ اللام لتأكيد الإيجاب، والباء لتأكيد النفي.

قوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾: يجوز أَنْ تكون حالاً من منْ فلا يوقف دونه، ويجوز أَنْ يكون لا موضع له من الإعراب فيوقف دونه[2].

---

(١) ﴿مَن يَقُولُ﴾ هنا موصوفة، كأنه قيل: ومن الناس ناس يقولون كذا، كقوله: ﴿مِّنَ المؤمنين رِجَالٌ﴾ [سورة الفتح آية ٢٥] إن جعلت اللام للجنس. وإن جعلتها للعهد فموصولة، كقوله: ﴿وَمِنْهُمُ الذين يُؤْذُونَ النبى﴾ [سورة التوبة آية ٦١].

(٢) قوله: «يخادعون» هذه الجملة الفعلية يحتمل أن تكون مستأنفةً جواباً لسؤال مقدّر هو: ما بالهم قالوا: آمنا وما هم بمؤمنين؟ فقيل: يخادعون الله، ويحتمل أن تكون بدلاً من الجملة الواقعة صلة ل «من» وهي «يقول»، ويكون هذا من بدل الاشتمال؛ لأن قولهم كذا مشتمل على الخداع، فهو نظير قوله الشاعر:

=

قوله: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾: ابتداء وخبر.

وكذلك: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾: نعت للعذاب، وهو فعيل بمعنى: مفعول، أي: مؤلم.

قوله: ﴿بِمَا كَانُوا﴾: الباء متعلقة بالاستقرار، أي: وعذاب مؤلم مستقر لهم بكونهم يكذبون بما أتى به نبيهم، و" ما والفعل ": مصدر.

و﴿يَكْذِبُونَ﴾: خبر كان.

قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾: إذا ظرف، فمن النحويين مَنْ أجاز أَنْ يكون العامل فيه: قيل.

ومنهم مَنْ منعه وقدر فعلاً مضمراً يدل عليه الكلام يعمل في: إذا، وكذلك قياس ما هو مثله.

ويجوز أَنْ يكون العامل: ﴿قَالُوا﴾ وهو جواب: إذا.

وقيل أصلها: قُوِل على فُعِل، ثم نقلت حركة الواو إلى القاف، فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وفيها لغات من إشمام القاف الضم، ومنهم مَنْ يضم على أصلها، فتبقى الواو على حالها، وكذلك قياس ما شابهه.

وأجاز الأخفش: قُيُل بالياء وضم القاف، وهذا شاذ لا قياس له.

وكان ابن كيسان يسمي الإشمام: إشارة وهو لا يسمع، وكان يسمي الروم: إشماما وهو يسمع بصوت خفي.

ولهم: في موضع رفع مفعول لم يسم فاعل لقيل[1].

قوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ﴾: كسرت إِنَّ؛ لأنها مبتدأ بها.

=

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

ف «تؤخذ» بدل اشتمال من «تبايع»، وكذا «تُلْمِم» بدلٌ من «تَأْتِنَا». وعلى هذين القولين، فلا محَلَّ لهذه الجملة من الإعراب.

(١) «قيل» فعل ماضٍ مبني للمفعول، وأصله: «قَوَلَ» كـ «ضرب»، فاستثقلت الكسرة على «الواو»، فنقلت إلى «القاف» بعد سَلْبِ حركتها، فسكنت «الواو» بعد كسرة، فقلبت «ياء»، وهذه أفصح اللغات، وفيه لغة ثانية، وهي الإشمام، والإشمام عبارة عن جعل الضّمة بين الضم والكَسْرِ. ولغة ثالثة وهي: إخلاص الضم، نحو: «قُولَ وبُوعَ».

ويجوز فتحها إذا جعلت ألا بمعنى: حقا.

قوله: ﴿نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾: ابتداء وخبر، وما في: إنما كافة " لإن " عن العمل، ونحن اسم مضمر مبني، يقع للاثنين والجماعة والمخبرين عن أنفسهم وللواحد الجليل.

وانما ضمت نون نُحن دون أَنْ تكسر أو تفتح؛ لأنه اسم مضمر يقع للجمع، والواو من علامات الجمع، والضمة أخت الواو، فكانت الضمة أولى به [1].

وقيل: هو كقبل وبعد؛ إذ هي تدل على الإخبار عن اثنين وعن أكثر.

وقيل: هي مثل حيث تحتاج إلى شيئين، فقويت بالضمة؛ إذ هي أقوى الحركات.

وقيل: هي من علامات المرفوع، فحركت بما يشبه الرفع وهو الضم.

وقيل: إنَّ أصلها: نحُن بضم الحاء، فنقلت حركة الحاء إلى النون.

قوله: ﴿هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع خبر إنَّ. ويجوز أَنْ تكون هم فاصلة لا موضع لها مِنَ الإعراب، أو تكون توكيدا للهاء والميم في: إنهم، والمفسدون الخبر [2].

قوله: ﴿كَمَا آمَنَ﴾، الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: قالوا أنؤمن إيمانا مثل ما آمن السفهاء، وكذلك الكاف الأولى.

قوله: ﴿يَعْمَهُونَ﴾: حال مِنَ المضمر المنصوب في: ﴿وَيَمُدُّهُمْ﴾.

قوله: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ﴾ أصله: اشتريوا [3]، فقلبت الياء ألفا. وقيل: أسكنت استخفافا، والأول أحسن وأجرى على الأصول، ثم حذفت في الوجهين لسكونها وسكون واو الجمع بعدها، وحركت الواو في: اشتروا لالتقاء الساكنين، واختير لها الضم للفرق بين

---

(١) الجملة هنا في محل نَصْبٍ، لأنها محكية بـ «قالوا».

(٢) جيء في هذه الجملة بضروب من التأكيد منها: الاستفتاح والتنبيه، والتَّأكيد بـ «إن»، والإتيان بالتأكيد، والفَصْل بالضَّمير، وبالتعريف في الخبر مبالغةً في الرد عليهم فيما ادّعوا من قولهم: «إنما نحن مُصْلِحُون»؛ لأنهم أخرجوا الجواب جملةً اسميةً مؤكدةً بـ «إنما» ليدلّوا بذلك على ثُبُوت الوَصْفِ لهم، فرد الله عليهم بأبلغ وآكد مما ادعوه.

(٣) أصل اشتروا: اشتريوا: فتحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقبلت ألفاً، قم حذفت لالتقاء السَّاكنين، وبقيت الفتحة دالّة عليها. وقيل: بل حذفت الضَّمَّة من الياء فسكنت، فالتقى سَاكِنَانِ، فحذفت الياء لالتقائها ساكنةً مع «الواو». فإن قيل: واو الجمع قد حركت، فينبغي أن يعود السَّاكن المحذوف؟ فالجواب: أنَّ هذه الحركة عارضةٌ فهي في حكم السَّاكن، ولم يجئ ذلك إلاَّ في ضرورة الشعر.

واو الجمع والواو الأصلية، نحو: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا﴾.

وقال الفراء: حركت بمثل حركة الياء المحذوفة قبلها.

وقال ابن كيسان: الضمة في " الواو " أخف من الكسر، فلذلك اختيرت؛ إذ هي من جنسها.

وقال الزجاج: اختير لها الضم؛ إذ هي واو جمع، فضمت كما ضمت النون في: ﴿نَحْنُ﴾؛ إذ هو جمع أيضاً.

وقد قرئ بالكسر على الأصل.

وأجاز الكسائي: همزها لانضمامها، وفيه بعد. وقد قرئت بفتح الواو استخفافا.

قوله: ﴿أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾، ما: في موضع نصب بأضاءت، والنار فاعلة، وهي مضمرة في: أضاءت، وجواب: فلما محذوف، تقديره: فلما أضاءت ما حوله طفئت [1].

قوله: ﴿لا يُبْصِرُونَ﴾: في موضع الحال من الهاء والميم في: ﴿وَتَرَكَهُمْ﴾.

قوله: ﴿صُمٌّ﴾: مرفوع على إضمار مبتدأ، وكذلك ما بعده.

ويجوز نصب ذلك كله على الحال مِنَ المضمر في: ﴿وَتَرَكَهُمْ﴾، وهي قراءة: ابن مسعود وحفصة.

ويجوز نصب ذلك على إضمار: أعني.

قوله: ﴿فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال أيضاً مِنَ المضمر في: ﴿وَتَرَكَهُمْ﴾.

قوله: ﴿كَصَيِّبٍ﴾، أصله: صَيْوِب على وزن: فيعل، ثم أدغمت الواو في الياء. ويجوز التخفيف في الياء.

---

(١) «أضاء»: يكون لازماً ومتعدياً، فإن كان متعدياً، ف «ما» مفعول به، وهي موصولة، و«حوله» ظرف مكان مخفوض به، صِلةٌ لها، ولا يتصرّف، وبمعناه: حَوَال؛ قال الشاعر: وأَنَا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوَالَكَا...، ويُثَنَّيان؛ قال عليه الصلاة والسلام: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا». ويجمعان على «أَحْوال». ويجوز أن تكون «ما» نكرة موصوفة، و«حوله» صفتها، وإن كان لازماً، فالفاعل ضمير «النار» أيضاً، و«ما» زائدة، و«حوله» منصوب على الظرف العامل فيه «أضاء». وأجاز الزمخشري أن تكون «ما» فاعلة موصولة، أو نكرة موصولة، وأُنِّثَ الفعل على المعنى، والتقدير: فلما أضاءت الجهةُ التي حوله أو جهةٌ حوله.

وقال الكوفيون: هو: فعيل، أصله: صويب ثم أدغم، ويلزمهم الإدغام في طويل وعويل، وذلك لا يجوز.

قوله: ﴿فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾: ابتداء وخبر مقدم، والجملة في موضع النعت للصيب.

والكاف من: ﴿كَصَيِّبٍ﴾ في موضع رفع عطف على الكاف في قوله: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي﴾، أو هي في موضع رفع خبر لقوله: ﴿مثلهم﴾، تقديره: مثلهم مثل الذي استوقد نارا أو مثل صيب.

وإن شئت أضمرت مبتدأ تكون الكاف خبره، تقديره: أو مثلهم مثل صيب.

قوله: ﴿يَجْعَلُونَ﴾: في موضع الحال من المضمر في: ﴿وَتَرَكَهُمْ﴾، أي: تركهم في ظلمات غير مبصرين غير عاقلين جاعلين أصابعهم [1].

وان شئت جعلت هذه الأحوال منقطعة عن الأول مستأنفة، فلا يكون لها موضع من الإعراب.

وقد قيل: إن ﴿يَجْعَلُونَ﴾: حال من المضمر في: فِيهِ ، وهو يعود على الصيب، كأنه قال: جاعلين أصابعهم في آذانهم من صواعقه، يعني: الصيب.

قوله: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾: مفعول من أجله.

قوله: ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ﴾: ابتداء وخبر. وأصل محيط: محوط، فنقلت كسرة الواو إلى الحاء، فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

قوله: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ﴾: يكاد فعل للمقاربة إذا لم يكن معه نفي قارب الوقوع، ولم يقع نحو هذا. وإذا صحبه نفي فهو واقع بعد إبطاء، نحو قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، أي: فعلوا الذبح بعد إبطاء.

---

(١) هذه الجملة الظاهر أنها لا محلّ لها لاستئنافها كأنه قيل: ما حالهم؟ فقيل: يجعلون. قيل: بل لها محلّ، ثم اختلف فيه فقيل: جرّ؛ لأنها صفة للمجرور، أي: أصحاب صيب جاعلين، والضمير محذوف. أو نابت الألف واللام منابه، تقديره: يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق منه أو من صواعقه. وقيل: محلُّها نصب على الحال من الضمير في «فيه». والكلام في العائد كما تقدّم، والجَعْل -هنا- بمعنى الالتقاء، ويكون بمعنى الخَلْق، فيتعدّى لواحد، ويكون بمعنى «صَيَّر» أو «سمى»، فيتعدى لاثنين، ويكون للشروع، فيعمل عمل «عسى».

وكـاد الـذي للمقاربة، أصله: كَوِدَ، ويكاد، يكود فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها: كخاف يخاف.

قوله: ﴿كُلَّمَا﴾: نصب على الظرف بمشوا.

وإذا كانـت: ﴿كُلَّـمَا﴾ ظرفاً، فالعامل فيها: الفعل الذي هو جواب لها، وهو: ﴿مَشَوْا﴾؛ لأن فـيها معنـى الـشرط، فهـي تحتاج إلى جواب، ولا يعمل فيها ﴿أَضَاءَ﴾؛ لأنه في صلة: ما، ومثله: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا﴾ الجواب: ﴿قالوا﴾ وهو العامل في كل.

وما: اسم ناقص صلته الفعل الذي يليه، وفي كلما معنى الشرط.

قوله: ﴿لَذَهَبَ﴾ وأذهب بمعنى، لكن الباء تحذف إذا دخلت الهمزة.

قوله: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ﴾، أي: منادى مفرد مضموم، والناس نعت له.

ولا يجـوز نـصب: الـناس عـند أكثر النحويين؛ لأنه نعت لا يجوز حذفه، فهو المنادى في المعنى، كأنه قال: يا ناس.

وأجاز المازني: نصبه على الموضع، كما يجوز: يا زيد الظريف على الموضع.

قـوله: ﴿الَّـذِي جَعَـلَ لَكُمُ﴾، الذي: في موضع نصب نعت لربكم أو للذي، أو مفعول لتـتقون، أو عـلى إضـمار: أعنـي، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو على الابتداء ويضمر الخبر.

قـوله: ﴿تَـتَّقُونَ﴾، أصـله: تَوْتَقـيون، فأدغمـت الواو في التاء بعد أَنْ قلبت تاء، وألقيت حـركة الياء على القاف وحذفت لسكونها وسكون واو الجمع بعدها وهو: تفتعلون، وكذلك نظيره حيث وقع.

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في: ﴿تَجْعَلُوا﴾.

قوله: ﴿مُتَشَابِهًا﴾: نصب على الحال من المضمر في: به.

والهاء في قوله: ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ تعود على القرآن.

وقيل: على محمد صلى الله عليه وسلم [1].

---

(١) في الهاء ثلاثة أقوال: أحدهما: أنها تعود على «ما نَزَّلنا» عند الجمهور فيكون «من مثله» صفة ل «سورة»، ويتعلّق بمحذوف على ما تقرر: أي بسورة كائنة من مثل المنزل في فصاحته، وإخباره بالغيوب، وغير ذلك، ويكون معنى «من» التبعيض. واختار ابن عطية والمَهْدَويّ أن تكون للبيان، وأجازا هما وأبو =

قوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾: في موضع نصب على الحال من: ﴿النَّارَ﴾.

والوقود بالفتح: الحطب، وبالضم: المصدر وهو التوقد، كالوضوء بالفتح الماء، والوضوء بالضم المصدر: وهو اسم حركات المتوضئ.

قوله: ﴿أَنْ يَضْرِبَ﴾: أَنْ في موضع نصب، تقديره: من أَنْ يضرب، فلما حذفت من تعدي الفعل، وهو: ﴿لا يَسْتَحْيِي﴾ فنصب أَنْ.

قوله: ﴿مَا بَعُوضَةً﴾: ما زائدة، وبعوضة بدل من: مثل.

ويجوز أَنْ تكون: ما في موضع نصب نكرة بدل من: مثل، وبعوضة نعت لما.

قوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾: ما عطف على ما الأولى، أو على: بعوضة إنْ جعلت ما زائدة.

ويجوز رفع بعوضة على أَنْ تجعل ما بمنزلة الذي، فتضمر هو، فتكون بعوضة خبراً له.

قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾: أما حرف فيه معنى الشرط، ويقع بعده الابتداء والخبر؛ ولذلك دخلت الفاء بعده، فالذين رفع بالابتداء، و﴿فَيَعْلَمُونَ﴾، وما بعده الخبر، وكذلك أما الثانية.

قوله: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ﴾: ما وذا اسم واحد للاستفهام في موضع نصب بأراد، تقديره: أي شيء أراد الله بهذا المثل.

وإن شئت جعلت ذا بمعنى: الذي، فتكون ما في موضع رفع الابتداء، وما بعدها خبرها. ولا يعمل فيها: أراد؛ لأنه في صلة: الذي، ولا تعمل الصلة فيما قبل الموصول ولا في الموصول، فـ (ذا) وصلته في موضع رفع خبر ما، ومع: أراد، هاء محذوفة تعود على: الذي، تقديره: أي شيء الذي أراده الله بهذا المثل.

و﴿مَثَلا﴾: نصب على التفسير، وقيل: هو حال من: ذا في هذا، والعامل فيه الإشارة

= البقاء أن تكون زائدة ولا تجيء إلاَّ على قول الأخفش. الثاني: أنها تعود على «عَبْدنا» فيتعلّق «من مثله» ب «أتوا»، ويكون معنى «من» ابتداء الغاية، ويجوز على هذا الوجه أيضاً أن تكون صفة لسورة أي: «بسورة كائنة من رجل مثل عبدنا أمي لا يقرأ ولا يكتب». قال القرطبي: و«من» على هذين التأويلين للتبعيض. الثالث: قال أبو البقاء: «إنها تعود على الأنداد بلفظ المفرد كقوله: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأنعام لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُمْ مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [سورة النحل آية ٦٦] ولا حاجة تدعو إلى ذلك، والمعنى يأباه أيضاً. قال القرطبي: وقيل: يعود على التوراة والإنجيل، والمعنى: فأتوا بسورة من كتاب مثله؛ فإنها تصدِّق ما فيه.

والتنبيه.

قوله: ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾، أَنْ: في موضع نصب بدل من: ما.

وقيل: نصب أَنْ على معنى: لئلا يوصل. وإن شئت في موضع خفض بدل من الهاء في: به، وهو أحسنها.

قوله: ﴿مِيثَاقِهِ﴾: هو اسم في موضع المصدر؛ لأنه بمعنى: إيثاقه.

قوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾: كيف في موضع نصب بتكفرون، والهاء في قوله: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾: تعود على الله جل ذكره. وقيل: بل تعود على الأحياء.

قوله: ﴿جَمِيعًا﴾: نصب على الحال من ما والعامل فيه: ﴿خَلَقَ﴾.

قوله: ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾: سبع بدل من: الهاء والنون. وقيل: هو مفعول لسوى، تقديره: فسوى منهن سبع سماوات، فحرف الجر محذوف مع الهاء والنون، كما قال: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾، أي: من قومه، ثم حذف الحرف فانتصب ما بعده؛ وإنما عاد الضمير بلفظ الجمع على السماء ولفظها واحد؛ لأنه جمع: سماوة وسماءة، كتمرة وتمر، فهو جمع بينه وبين واحده الهاء، فلما حذفت الهاء في الجمع انقلبت الواو همزة، كما قلبوها في الدعاء والكساء، فأصل الهمزة: الواو؛ لأنه من: دعا يدعو، وكسا يكسو.

قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾: إذ في موضع نصب بإضمار فعل، تقديره: واذكر يا محمد إذ قال، ولا تعمل فيها: قال؛ لأن إذ مضافة إلى الجملة التي بعدها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف [1].

---

(١) «إذ» ظرفُ زمانٍ ماض، يخلص المضارع للمضي، وبني لشبهة بالحَرْفِ في الوضع والافتقار، وتليه الجُمَل مطلقاً. قال المبرد: إذا جاء «إذ» مع المستقبل كان معناه ماضياً كقوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ﴾ [سورة الأنفال آية ٣٠] يريد: إذ مكروا، وإذا جاء مع الماضي كان معناه مستقبلاً كقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ الله ياعيسى ابن مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ﴾ [سورة المائدة آية ١١٦] وقد يبقى على مُضِيِّهِ كهذه الآية. وإذا كانت الجملة فعلية قبح تقديم الاسم، وتأخير الفعل نحو: «إذ زيد قام»، ولا يتصرّف إلا بإضافة الزمن إليه، نحو: «يومئذ»، ولا يكون مفعولاً به، وإن قال به أكثر المعربين، فإنهم يقدرون «ذكر وقت كذا»، ولا ظرف مكان، ولا زائداً، ولا حرفاً للتعليل، ولا للمفاجأة خلافاً لمن زعم ذلك. وقد تحذف الجملة المضاف هو إليها للعلم، ويعرض منها تنوين كقوله: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤] وليس كَسْرَته - والحالةُ هذه- كسرة إعراب، ولا تنوينه تنوينَ صرفٍ خلافاً للأخفش، بل الكسر لالتقاء السَّاكنين، =

قوله: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾، الألف: ألف الاسترشاد، وسؤال عن فائدة، وليس هو إنكارا، ولفظه لفظ الاستفهام. وقيل: هو تعجب، تعجبت الملائكة من قدرة الله [١].

قوله: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾، يحسن أَنْ يكون أعلم فعلاً للمخبر عن نفسه؛ لأن قبله إخبارا عن النفس وهو: إني.

ويجوز أَنْ يكون اسماً بمعنى فاعل، فيقدر فيه التنوين، ولكن لا يتصرف فتنصب ما به.

قوله: ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ﴾: يجوز أَنْ يكون أعلم فعلاً كما كان ما قبله، فما في موضع نصب به.

ويجوز أَنْ يكون اسماً بمعنى: عالم، فتكون ما في موضع خفض بإضافة أعلم إليها، كما يضاف اسم الفاعل.

ويجوز تقدير التنوين في اسم الفاعل لكنه لا ينصرف، فتكون ما في موضع نصب، كما تقول: هؤلاء حواج بيت الله، فتنصب: بيتا بتقدير التنوين في حواج.

قوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ مثل: ﴿وَإِذْ قَالَ﴾.

قوله: ﴿سُبْحَانَكَ﴾: منصوب على المصدر، والتسبيح: التنزيه لله من السوء، فهو يؤدي عن نسبحك تسبيحا، أي: ننزهك من السوء تنزيها ونبرئك منه [٢].

=

والتنوين للعوض بدليل وجود الكسر، ولا إضافة؛ كما قال الشاعر:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

وللأخفش أن يقول: أصله: «وأنت حينئذ» فلما حذف المضاف بقي المُضَاف إليه على حاله، ولم يقم مقامه نحو: ﴿والله يُرِيدُ الآخرة﴾ [الأنفال: ٦٧] بالجر، إلا أنه ضعيف.

(١) الهمزة في «أتجعل» للاستفهام على بابها، وقال الزمخشري: «للتعجب»، وقيل: للتقرير؛ كقوله:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

وقال «أبو البَقَاءِ» للاسترشاد، أي: أتجعل فيها من يفسد كمن كان قبل.

(٢) «سبحان»: اسم مصدر، وهو التسبيح، وقيل: بل هو مصدر؛ أنه سمع له فعلٌ ثلاثيٌّ، وهو من الأسماء اللاَّزمة للإضافة، وقد يفرد، وإذا أفرد، منع الصَّرف للتعريف، وزيادة الألف والنون؛

وقيل: هو بمنزلة «قَبْلُ» و«بعدُ» أن نوي تعريفه بقي على حاله، وإن نكر أعرب منصرفاً، ولقائل القول الأول أن يجيب عنه بأن هذا نكرة لا معرفة، وهو من الأسماء اللازم النصب على المصدرية، فلا ينصرف والناصب له فعل مقدر لا يجوز إظْهاره، وقد روي عن الكَسائِيّ أنه جعله مُنَادَى تقديره: يا سُبْحَانَك

=

قوله: ﴿لِلْمَلائِكَةِ﴾: هو جمع: ملك، وأصل ملك: مألك، ثم قلبت الهمزة فردت في موضع اللام، فصارت: ملأك، فأصل وزنه: مَفْعَل مقلوب إلى مَعْفَل، ثم ألقيت حركة الهمزة على اللام، فصارت: ملك، فلما جمع رد إلى أصله بعد القلب؛ فلذلك وقعت الهمزة بعد اللام في: ملائكة، ولو جمع على أصله قبل القلب، لقلت: مآلكة على مفاعلة، فملائكة وزنه: معافلة، وأصله: مفاعلة، فالهمزة فاء الفعل في أصله، واللام عين الفعل، والكاف لام الفعل؛ لأنه مشتق من الألوكة وهي الرسالة.

وقال ابن كيسان: هو مشتق من: ملكت، والهمزة زائدة عنده كزيادتها في: شمأل، فيكون وزن ملك: فعل، ووزن ملائكة: فعائلة؛ لأن الميم أصلية والهمزة زائدة.

وقال أبو عبيد: هو مشتق من: لأك إذا أرسل، فالهمزة عين، ولا قلب فيه على قول أبي عبيد.

فوزن لفظ: ملائكة على قول الجماعة: معافلة؛ لأنه مقلوب، والهمزة فاء الفعل، وعلى قول ابن كيسان: فعائلة؛ لأن الميم أصلية، فالهمزة زائدة عنده.

وعلى قول أبي عبيد: مفاعلة؛ لأن الهمزة عنده عين الفعل.

قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ﴾، إن شئت جعلت أنت في موضع نصب تأكيداً للكاف.

وإن شئت جعلتها مرفوعة مبتدأة، و﴿الْعَلِيمُ﴾: خبرها، وهي وخبرها خبر: إنَّ.

وإن شئت جعلتها فاصلة لا موضع لها من الإعراب. و﴿الْحَكِيمُ﴾: نعت للعليم. وإن شئت جعلته خبراً بعد خبر لأن [1].

قوله: ﴿إِلا إِبْلِيسَ﴾: إبليس نصب على الاستثناء المنقطع، ولم ينصرف؛ لأنه أعجمي

=

ومنعه جمهور النحويين وإضافته - هُنا - إلى المفعول؛ لأن المعنى: نسبحك نحن. وقيل: بل إضافته للفاعل، والمعنى تنزّهت وتباعدت من السُّوء. وسبحانك العامل فيه في مَحَلّ نصب بالقول.

(١) الضمير هنا في هذه الآية يحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون تأكيداً لاسم «إنَّ» فيكون منصوب المحل، وأن يكون مبتدأ، وخبره ما بعده، والجملة خبر «إنَّ»، وأن يكون فصلاً، وفيه الخلاف المشهور. وهل له محل من الإعراب أم لا؟ وإذا قيل: إن له محلاً، فهل بإعراب ما قبله كما قال الفراء، فيكون في محل نصب، أو بإعراب ما بعده فيكون في محل رفع كقول الكسائي؟.

معرفة[١].

وقال أبو عبيد: هو عربي مشتق من أبلس إذا يئس من الخير؛ لكنه لا نظير له في الأسماء، وهو معرفة فلم ينصرف لذلك[٢].

والهاء في ﴿خَلِيفَةً﴾، وملائكة للمبالغة.

وقيل: لتأنيث الصيغة. وخليفة فعيلة بمعنى: فاعلة، أي: يخلف بعضهم بعضا.

وآدم أفعل مشتق من: الأدمة وهو اللون، فلم ينصرف؛ لأنه معرفة، وأصله: الصفة، وهو على وزن الفعل.

وقيل: هو مشتق من أديم الأرض وهو وجهها، وهذا بعيد؛ لأنه يحتمل أَنْ يكون وزنه: فاعلا كطابق، فيجب صرفه؛ إذ ليس فيه من معنى الصفة شيء، وأفعل أصله: الصفة.

قوله: ﴿رَغَدًا﴾: نعت لمصدر محذوف، تقديره: أكلا رغدا، وهو في موضع الحال عند ابن كيسان أعني المصدر المحذوف.

وحذفت النون مِنْ: ﴿فَتَكُونَا﴾؛ لأنه منصوب جواب للنهي. ويجوز أَنْ يكون حذف النون للجزم، فهو عطف على: ﴿وَلا تَقْرَبَا﴾.

قوله: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾: ابتداء وخبر منقطع من الأول.

وإن شئت في موضع الحال من الضمير في: ﴿اهْبِطُوا﴾، وفي الكلام حذف واو استغني عنها للضمير العائد على المضمر في: ﴿اهْبِطُوا﴾، تقديره: قلنا اهبطوا وبعضكم لبعض عدو،

---

(١) «إلاَّ» حرف استثناء، و«إبليس» نصب على الاستثناء، وهل نصبه ب «إلا» وحدها أو بالفعل وحده أو به بوساطة «إلاّ» أو بفعل محذوف أو ب «أن» أقوال؟ وهل هو استثناء متّصل أو منقطع؟ خلاف مشهور. والأصح أنه متّصل -وأما قوله تعالى: ﴿إِلاَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الجن﴾ [سورة الكهف آية ٥٠]، فلا يرد؛ لأن الملائكة قد يسمونه جنًّا لاجْتِنَابِهِمْ.

(٢) «إبليس» اختلف فيه، فقيل: إنه اسم أعجمي منع من الصّرف للعلمية والعُجْمة، وهذا هو الصّحيح، قاله «الزَّجاج» وغيره؛ وقيل: أنه مشتقٌّ من «الإبْلاَس» وهو اليأس من رحمة الله -تعالى- والبعدُ عنها؛ ووزنه عند هؤلاء: «إِفْعِيل»؛ واعترض عليهم بأنه كان ينبغي أن يكون منصرفاً، وأجابوا بأنه أَبه الأسماء الأعجميّة لعدم نظيره في الأسماء العربية؛ ورد عليهم بأنه مثله في العربية كثير؛ نحو: «إِزْمِيل» و«إِكْلِيل» و«إغريض» و«إِخْرِيط». وقيل: لما لم يقسم به أحدٌ من العرب، صار كأنه دَخِيلٌ في لسانهم، فأشبه الأعجمية، وفيه بُعْدٌ.

أي: اهبطوا وهذه حالكم. وإثباتها في الكلام حسن، ولو لم يكن في الكلام عائد لم يجز حذف الواو، ولو قلت: لقيتك وزيد راكب لم يجز حذف الواو، فإن قلت: راكب إليك جاز حذف الواو وإثباتها.

قوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾: هو في وجوهها بمنزلة: أنت في: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾.

قوله: ﴿جَمِيعًا﴾: حال من المضمر في: ﴿اهْبِطُوا﴾.

قوله: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ﴾: إما حرف للشرط يجزم الأفعال وهي: إِنْ التي للشرط زيدت معها ما للتأكيد، ودخلت النون المشددة للتأكيد أيضاً، لكن الفعل مع النون مبني غير معرب.

قوله: ﴿هُدًى﴾: في موضع رفع بفعله وقد تقدم ذكر أصله.

قوله: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾: من اسم تام للشرط مرفوع بالابتداء يجزم ما بعده من الأفعال المستقبلة وجوابها، ويكون الماضي بعده في موضع جزم، ولا تغيره مَنْ ولا غيرها من حروف الشرط، بل يغيره معناه فيصير معناها الاستقبال ولا يتغير لفظه.

قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من ﴿أَصْحَابُ﴾، أو من ﴿النَّارِ﴾، كما تقول: زيد ملك الدار وهو جالس فيها، فقولك: وهو جالس حال من المضمر في ملك، أي: ملكها في حال جلوسه فيها.

وإن شئت جعلته حالاً من الدار؛ لأن في الجملة ضميرين، أحدهما: يعود على زيد، والآخر يعود على الدار، فحسن الحال منهما جميعا لأجل الضمير. ولو قلت: زيد ملك الدار وهو جالس، لم يكن إلا حالاً من المضمر في ملك لا غير؛ إذ لا ضمير في الجملة يعود على الدار.

ولو قلت: زيد ملك الدار وهي مبنية لم تكن الجملة إلا في موضع الحال من الدار؛ إذ لا ضمير يعود على المضمر في ملك، فإن زدت: من ماله ونحوه، جاز أَنْ يكون حالاً من المضمر ومن الدار.

فكذلك الآية لما كان في قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: ضميران جاز أَنْ يكون حالاً منهما جميعا فقس عليهما ما شابههما فانه أصل يتكرر في القرآن كثيرا، وقد منع بعض النحويين وقوع الحال من المضاف إليه، لو قلت رأيت غلام هند قائمة، لم يجز عنده؛ إذ لا عامل يعمل في

الحال.

وأجازه بعضهم؛ لأن لام الملك مقدرة مع المضاف إليه، فمعنى الملك: هو العامل في الحال، أو معنى الملازمة، أو معنى المصاحبة.

فعلى قول مَنْ منع الحال مِنَ المضاف إليه لا يكون ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: حالاً من النار. ومثله في القياس: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

قوله: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، اسم معرفة أعجمي، ولذلك لم ينصرف. والعلل التي تمنع الأسماء من الصرف عشرة هي: التعريف، ووزن الفعل، والصفة، والعجمة، وألف التأنيث الممدودة والمقصورة، والتأنيث الذي لا مذكر له من لفظه، والعدل، والألف والنون الزائدتان، والاسمان يجعلان اسماً واحداً، وما كان في الأبنية لا نظير له في الواحد.

فإذا اجتمع في الاسم علتان من هذه العلل لم ينصرف، وإذا انفردت واحدة انصرف، فاجعل هذا أصلا تقيس عليه كل الكلام.

وقد زاد قوم في العلل لزوم العلة الواحدة.

قوله: ﴿وَأَوْفُوا﴾، أصله: أوفيوا على أفعلوا، فردت حركة الياء على الفاء، وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو بعدها.

قوله: ﴿أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾: جزم لأنه جواب الأمر.

قوله: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾: إياي منصوب بإضمار فعل هو الاختيار لأنه أمر.

ويجوز: وأنا فارهبون على الابتداء والخبر، وهذا بمنزلة قولك: زيد فاضربه؛ لأن الياء المحذوفة من فارهبون، كالهاء في اضربه، لكن يقدر الفعل الناصب لإياي بعده، تقديره: وإياي ارهبوا فارهبون، ولو قدرته قبله لاتصل به، فكنت تقول: وارهبوني فارهبون [1].

---

(١) الفاء في» فارهبون «فيها قولان للنحويين: أحدهما: أنها جواب أمر مقدر تقديره: تنبّهُوا فارهبونن وهو نظير قولهم: «زيداً فاضرب» أي: تنبيه فاضرب زيداً، ثم حذف «تنبه»، فصار: فاضرب زيداً، ثم قدم المفعول إصلاحاً للفظ؛ لئلا تقع الفاء صدراً، وإنما دخلت الفاء لتربط هاتين الجملتين. والقول الثاني في هذه «الفاء»: أنها زائدة. وقال «أبو حيان» بعد أن حكى القول الأول: فتحمل الآية وجهين: أحدهما: أن يكون التقدير: «وإيّاي ارهبوا تنبهوا فارهبون»، فتكون «الفاء» حصلت في جواب الأمر، وليست مؤخّرة من تقديم. والوجه الثاني: أن يكون التقدير: وتنبّهوا فارهبون، ثم قدّم المفعول فانفصل، وأتى بالفاء حين قدّم المفعول، وفعل الأمر الذي هو «تنبهوا» محذوف، فالتقى بعد حذفه الواو والفاء، يعني: =

قوله: ﴿مُصَدِّقًا﴾: حال من الهاء المحذوفة من ﴿أَنْزَلْتُ﴾، تقديره: أنزلته؛ لأن ما بمعنى: الذي. وإن شئت جعلته حالاً من ما في: بِمَا.

قوله: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ﴾: أول اسم لم ينطق منه بفعل عند سيبويه، وزنه: أفعل، فاؤه واو وعينه واو، ولذلك لم يستعمل منه فعل لاجتماع الواوات.

وقال الكوفيون: هو أفعل من وأل إذا نجا، فأصله: أَوْأَل، ثم خففت الهمزة الثانية بأن أبدل منها واو، وأدغمت الأولى فيها، كما قالوا في تخفيف مقروءة: مقروة، أجرى الحرف الأصلي مجرى الزائد في مقروءة. وكان الأحسن لو خففت على القياس أَنْ يقال: أول، تلقى حركة الهمزة على الواو، كما قالوا في تخفيف ضوء ضو، ولا تجب علة الواو؛ لأن الحركة عارضة. وقيل: إنَّ أول

أفعل من: آل يؤول، فأصله: أأول ثم قلب فردت الفاء في موضع العين، فصار أو أل وزنه: أَعْفَل فصنع به من التخفيف والبدل والإدغام ما صنع في القول الأول، فوزنه بعد القلب أفعل.

والكلام على أولى كالكلام على أول في الوجهين جميعا؛ إذ هي مؤنث أول. وانتصب أول على خبر كان. وكافر نعت لمحذوف، تقديره: أول فريق كافر؛ ولذلك أتى بلفظ التوحيد والخطاب لجماعة.

وقيل: تقديره: أول من كفر به.

قوله: ﴿وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾: تكتموا منصوب؛ لأنه جواب النهي. وحذف النون علم النصب والجزم فيه وفيما كان مثله.

ويجوز أَنْ يكون مجزوما عطفا على: تلبسوا[1].

=

فصار التقدير: «وفإياي ارهبوا»، فقدم المفعول على الفاء إصلاحاً للفظ، فصار: «وإيّاي فارهبوا»، ثم أعيد المفعول على سبيل التّأكيد ولتكمل الفاصلة، وعلى هذا في «إياي» منصوب بما بعده لا بفعل محذوف، ولا يبعد تأكيد المنفصل بالمتّصل، كما لا يمتنع تأكيد المتصل بالمنفصل.

(١) «وَتَكْتُمُوا الحَقّ» فيه وجهان: أحدهما، وهو الأظهر: أنه مجزوم بالعَطْفِ على الفعل قبله، نَهاهم عن كل فعل على حِدَتِهِ، أي: لا تفعلوا هذا ولا هذا. والثاني: أنه منصوب بإضمار «أن» في جواب النهي بعد «الواو» التي تقتضي المعية، أي: لا تجمعوا بين لَبْسِ الحق بالباطل وكِتْمانه، ومنه:

=

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في: تكتموا؛ وكذلك: ﴿وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في: ﴿وَتَنْسَوْنَ﴾. وأصل تنسون: تنسيون، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لسكونها وسكون الواو بعدها، وبقيت السين مفتوحة لتدل على الألف المحذوفة. وكذلك قياس ما كان مثله مما يأتي المستقبل منه على يفعل بفتح العين ولامه ياء أو واو، نحو: يخشون ويرضون وشبهه.

قوله: ﴿وَأَقِيمُوا﴾ وزنه: أفعلوا، وأصله: أقوموا، ألقيت حركة الواو على القاف فانكسرت الواو، فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها. والمصدر منه: إقامة، وعلته كعلة: استعانة.

قوله: ﴿وَاسْتَعِينُوا﴾: قياسه في علته مثل: نستعين. والهاء في قوله: ﴿وإنها لكبيرة﴾ تعود على الكعبة. وقيل: بل تعود على الاستعانة، ودل على الاستعانة قوله: ﴿وَاسْتَعِينُوا﴾، ويدل على الكعبة ذكره للصلاة.

وقيل: بل تعود على ﴿وَالصَّلاةِ﴾، وهذا أبين الأقوال لقربها منها.

والهاء في قوله: ﴿إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾: تعود على الله جل ذكره. وقيل: بل تعود على اللقاء، لقوله: ﴿مُلاقُو رَبِّهِمْ﴾.

قوله: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي﴾: يوما مفعول باتقوا[1].

و﴿لا تَجْزِي﴾ وما بعده من الجمل التي في أولها لا كلها صفات ليوم، ومع كل جملة ضمير محذوف يعود على يوم، ولولا ذلك لم تجز الصفة، تقديره: لا تجزي نفس فيه، ولا يقبل

=

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

و «أن» مع ما في حيّزها في تأويل مصدر، فلا بد من تأويل الفعل الذي قبلها بمصدر أيضاً ليصبح عطف الاسم على مثله، والتقدير: لا يكن منكم لَبْس الحق بالباطل وكتمانه، وكذا سائر نظائره.

وقال «الكوفيون»: منصوب بـ «واو» الصرف، وقد تقدم معناه، والوجه الأول أحسن؛ لأنه نهي عن كل فعل على حِدَتِهِ، وأما الوجه الثاني فإنه نهي عن الجمع، ولا يلزم من النَّهْي عن الجمع بين الشَّيئين النهي عن كل واحد حِدَتِهِ إلا بدليل خارجي.

(١) «يوماً» مفعول به، ولا بد من حذف مضاف أي: عذاب يوم أو هول يوم، وأجيز أن يكون منصوباً على الظرف، والمفعول محذوف تقديره: واتقوا العَذَاب في يوم صِفَتُهُ كَيْتَ وَكَيْتَ. ومنع «أبو البقاء» كونه ظرفاً، قال: «لأن الأمر بالتقوى لا يقع في يوم القيامة». والجواب عما قاله: أن الأمر بالحَذَرِ من الأسباب المؤدّية إلى العقاب في يوم القيامة.

منها شفاعة فيه، ولا يؤخذ منها عدل فيه، ولا هم ينصرون فيه.

وقيل التقدير: لا تجزيه نفسه، تجعل الظرف مفعولاً على السعة، ثم تحذف الهاء من الصفة، وحذف الهاء أحسن من حذف فيه، ولولا تقدير هذه الضمائر لأضفت يوما إلى ﴿لا تَجْزِي﴾ كما قال: ﴿يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ﴾، و﴿يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾، وهو كثير، فإذا أضفته فلا يكون ما بعده صفة له، ولا تحتاج إلى تقدير ضميره محذوف.

وقد أجمع القراء على تنوينه. وقد ذكرنا أصل: اتقوا وعلته في: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

قوله: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ﴾، ﴿وَإِذْ آتَيْنَا﴾، ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى﴾، ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا﴾: إذ في موضع نصب في ذلك كله عطف على ﴿نِعْمَتِيَ﴾، أي: واذكروا إذ نجيناكم، واذكروا إذ فرقنا، يعدد سبحانه عليهم نعمه المتقدمة على آبائهم.

قوله: ﴿آلِ فِرْعَوْنَ﴾: معرفة أعجمي؛ فلذلك لا ينصرف.

وآل أصله: أهل ثم أبدل من الهاء همزة فصارت: أأل، ثم أبدل من الهمزة ألف لانفتاح ما قبلها وسكونها، فإذا صغرته رددته إلى أصله: فقلت: أُهَيْل.

وحكى الكسائي: أُوَيْل فإذا جمعته قلت: آلون. فأما الآل الذي هو السراب، فجمعه: آوال على أفعال[1].

قوله: ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾: في موضع الحال من آل.

و﴿يُذَبِّحُونَ﴾ حال من آل أيضاً، وإن شئت من المضمر في: يسومون. وكذلك: ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾.

قوله: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى﴾: موسى مفعل من: أوسيت. وقيل: هو فُعْلَى من ماس يميس. وتفتح السين في الجمع المسلم في الوجهين عند البصريين لتدل على الألف المحذوفة.

---

(١) «آل» اختلف فيه على ثلاثة أقوال: فقال «سيبويه» [وأتباعه]: إن أصله «أهل» فأبدلت الهاء همزة لقربها منها [كما قالوا: ماء، وأصله ماه]، ثم أبدلت الهمزة ألفاً، لسكونها بعد همزة مفتوحة نحو: «آمن وآدم» ولذلك إذا صُغِّرَ رجع إلى أصله فتقول: «أُهَيْل». قال أبو البقاء: وقال بعضهم: «أويل»، فأبدلت الألف واواً. ولم يرده إلى أصله، كما لم يردوا «عُبَيْداً» إلى أصله في التصغير يعني فلم يقولوا: «عُوَيْداً» لأنه من «عَادَ يَعُود»، قالوا: لئلا يلتبس بِعُودِ الخَشَبِ. وفي هذا نظر؛ لأن النحاة قالوا: من اعتقد كونه من «أهل» صغره على «أُهَيْل»، من اعتقد كونه من «آل يَؤُول» أي: رجع صَغّره على «أُوَيل».

وقد قال الكوفيون: إنْ جعلته فُعْلَى ضممت السين في الرفع في الجمع وكسرتها في النصب والخفض كقاض.

قوله: ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾، تقديره: تمام أربعين ليلة، فهو مفعول به ثان.

قوله: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ من بَعْدِهِ﴾: المفعول الثاني لاتخذ محذوف.

وكذلك قوله: ﴿بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾، تقديره: ثم اتخذتم العجل من بعده إلها.

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في اتخذتم، وكذا: ﴿وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾: في موضع الحال من المضمر في: أخذتكم.

قوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾، القول في: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ كالقول في: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ هو كأنت.

قوله: ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾: الهاء تعود على: موسى.

وقال مقاتل: تعود على انطلاق موسى عليه السلام.

قوله: ﴿جَهْرَةً﴾: مصدر في موضع الحال من المضمر في: ﴿قُلْتُمْ﴾.

قوله: ﴿رَغَدًا﴾: مثل الأول.

قوله: ﴿سُجَّدًا﴾: حال من المضمر في: ﴿ادْخُلُوا﴾.

قوله: ﴿حِطَّةٌ﴾: خبر ابتداء محذوف، تقديره: سؤالنا حطة أو رغبتنا ونحوه.

وقيل: هو حكاية أمروا بقولها مرفوعة فحكوها، ولو أعملت القول لنصبت.

قوله: ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ جمع: خطيئة، وأصله عند الخليل: خطائئ الهمزة الأولى بدل من: الياء الزائدة في خطيئة، والهمزة الثانية هي لام الفعل، ووزنه: فعائل فاستثقل الجمع بين همزتين في كلمة واحدة، والكلمة جمع وهو ثقيل، فقلبت الياء الزائدة بعد الهمزة التي هي لام الفعل، فصار خطائي بهمزة بعدها ياء، ثم أبدل من الياء ألفا بدلا لازما مسموعا من العرب ب في هذا المثال من الجمع، فانفتحت الهمزة فصار خطاءا، فاجتمع ألفان بينهما همزة، فأبدل من الهمزة ياء، فصار خطايا، فوزنها: فعالا، محولة من: فعالي مقلوبة من فعائل.

وسيبويه يرى أنه لا قلب فيه، ولكنه أبدل من الهمزة الثانية التي هي لام الفعل ياء، ثم أبدل منها ألفا، فوزنه عند سيبويه: فعالى محولة من فعائل.

وقال الفراء: خطايا جمع: خطية بغير همزة، كهدية وهدايا.

قوله: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ﴾: المفعول محذوف، تقديره: يخرج لنا مأكولا. وقيل: المفعول هو ما، ومن زائدة [١].

قوله: ﴿مِنْ بَقْلِهَا﴾: بدل من: ما بإعادة الخافض، فَمِنْ الأولى للتبعيض، والثانية للتخصيص، على قول ابن كيسان.

قوله: ﴿الَّذِي هُوَ أَدْنَى﴾، قيل: الألف بدل من: همزة، وهو من الدناءة، فالألف على هذا في: أدنى بدل من: همزة [٢].

وقيل: هو من الدون، وأصله: أدون، ثم قلبت.

وقيل: هو من الدنو، أي: أقرب، فيكون من دنا يدنو.

قوله: ﴿مِصْرًا﴾ إنما صرفت لأنها نكرة. وقيل: لأنها اسم للبلد فهو مذكر.

وقال الكسائي: صرفت لخفتها.

قوله: ﴿مَا سَأَلْتُمْ﴾: ما في موضع نصب اسم إنَّ.

قوله: ﴿مَنْ آمَنَ﴾: مَنْ رفع بالابتداء وهي للشرط.

﴿فَلَهُمْ﴾: جواب الشرط وهو خبر الابتداء، والجملة خبر: إنَّ.

ويجوز أَنْ تجعل مَنْ بدلا من: الذين فيبطل الشرط؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله،

---

(١) «مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ» مفعول «يخرج» محذوف عن سيبويه تقديره: مأكولاً مما، أو شيئاً ممّا تنبت الأرض. والجار يجوز أن يتعلّق بالفعل قبله، ويكون «من» الابتداء الغاية، وأن تكون صفةً لذلك المفعول المحذوف، فيتعلّق بمضمر، أي: مأكولاً كائناً مما تنبته الأرض. و«من» للتبعيض، ومذهب الأخفش: أن «من» زائدة في المفعول، والتقدير: يخرج ما تُنْبِتُهُ الأرض؛ لأنه لا يشترط في زيادتها شيئاً.

(٢) «أدنى» فيه ثلاثة أقوال أحدها: وهو الظاهر قول الزجاج أن أصله: «أَدْنَوْ» من الدنو، وهو القرب، فقلبت الواو ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ومعنى الدُّنُوِّ في ذلك فيه وجهان:
أحدهما: أنه أقرب لقلّة قيمته وخَسَاسته. والثاني: أنه أقرب لكم؛ لأنه في الدنيا بخلاف الذي هو خير، فإنه بالصبر عليه يحصل نفعه في الآخرة. والثاني: قول علي بن سليمان الأَخْفَش أن أصله: «أَدْنَأُ» مَهْمُوزاً من دَنَأَ يَدْنَأُ دَنَاءَة، وهي الشيء الخَسِيس، إلا أنه خفّف همزته. ويدل عليه قراءة زهير [القرقبي] الكسائي: «أدنأ» بالهمز. الثالث: أن أصله: أَدْوَن من الشيء الدّون، أي: الرَّدِيء، فقلب بأن أخرت العين إلى موضع اللام، فصار: أَدْنُوْ، فأعلّ كما تقدم. ووزنه «أفلع»، وقد تقدم معنى الاستبدال. و«أدنى» خبر عن «هو»، والجملة صلة وعائد، وكذلك: «هو خير» صلة وعائد أيضاً.

وتكون الفاء في: ﴿فَلَهُمْ﴾: دخلت لجواب الإبهام كما تدخل مع الذي، تقول: إنَّ الذي يأتيك فله درهم.

وقال الله جل ذكره: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾. ولا بد من محذوف يعود على: الذين من خبرهم إذا جعلت من مبتدأه، تقديره: من آمن منهم.

قوله: ﴿مَا آتَيْنَاكُمْ﴾، العائد على ما محذوف، تقديره: ما آتيناكموه. وما منصوبة بخذوا، وما بمعنى الذي.

قوله: ﴿فَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ﴾: فضل مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، تقديره: فلولا فضل الله عليكم تداركم. ولا يجوز إظهاره عند سيبويه، استغنى عن إظهاره لدلالة الكلام عليه، و﴿لَكُنْتُمْ﴾: جواب لولا.

قوله: ﴿خَاسِئِينَ﴾: خبر ثان لكان. وإن شئت جعلته نعتاً لقردة.

وإن شئت حالاً من المضمر في: ﴿كُونُوا﴾.

والهاء في قوله: ﴿فَجَعَلْنَاهَا﴾: تعود على القردة.

وقيل: بل تعود على المسخة التي دل عليها الخطاب.

وقيل: بل تعود على العقوبة التي دل عليها الكلام. وكذلك الاختلاف في الهاء في: ﴿يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ﴾.

قوله: ﴿ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾، لغة بني عامر: ادْعِ لنا بكسر العين لسكونها وسكون الدال قبلها، كأنهم يقدرون أنَّ العين لام الفعل فيجزمونها، وهو فعل مجزوم عند الكوفيين ومبني عند البصريين.

قوله: ﴿يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا﴾: ما استفهام مرفوع بالابتداء، ولونها الخبر. ولم يعمل فيها: يبين؛ إذ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ولو جعلت ما زائدة نصبت: لونها، كما قال الله تعالى: ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾، فخفضت الأجلين بإضافة: أي إليهما، وما زائدة، ونصبت أيا بقضيت.

قوله: ﴿لا فَارِضٌ﴾: يجوز رفعة على إضمار مبتدأ، أي: لا هي فارض.

ويجوز أَنْ يكون نعتاً لبقرة. ومثله: ﴿وَلا بِكْرٌ﴾، ومثله: ﴿لا ذَلُولٌ﴾.

قوله: ﴿عَوَانٌ﴾: رفع على إضمار مبتدأ، أي: هي عوان، ويجوز أن يكون نعتاً لبقرة.

وعلى إضمار مبتدأ أحسن لبعد المنعوت.

قوله: ﴿وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾: إنْ شرط، وجوابها: إنْ وما عملت فيه.

وقال المبرد: الجواب محذوف.

قوله: ﴿تُثِيرُ الأَرْضَ﴾: تثير في موضع الحال من المضمر في ذلول.

﴿وَلا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾: في موضع النعت للبقرة.

وإن شئت جعلته خبر ابتداء محذوف، أي: ولا هي تسقي الحرث.

قوله: ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾: خبر ابتداء محذوف، أي: هي مسلمة.

وقوله: ﴿لا شِيَةَ فِيهَا﴾: خبر ثان لهي المضمرة.

وإن شئت جعلت: ﴿لا شِيَةَ فِيهَا﴾ في موضع النعت للبقرة. وكذلك: ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾، وأصل شية: وشية، ثم حذفت الواو كما حذفت من: يشي أصله: يوشي، ونقلت كسرة الواو إلى الشين في: شية.

قوله: ﴿الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾: الآن ظرف للزمان الذي أنت فيه، وهو مبني لمخالفته سائر ما فيه الألف واللام إذ دخلتا فيه لغير عهد ولا جنس. وقيل: أصل آن: أوان ، ثم أبدلوا من الواو ألفا، وحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين[1].

قوله: ﴿كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف.

قوله: ﴿لِمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ﴾، و﴿لَمَا يَشَّقَّقُ﴾، و﴿لَمَا يَهْبِطُ﴾: ما في ذلك كله في موضع نصب بإنَّ، واللامات لامات توكيد، والمجرور خبر: إنَّ.

قوله: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾: أَنْ في موضع نصب، تقديره: في أَنْ يؤمنوا، فلما حذف الخافض تعدى الفعل فنصب.

وقال الكوفيون: أَنْ في موضع خفض بإضمار الخافض المقدر فيه. وكذلك الاختلافات

---

(١) ﴿الآن﴾ مبنيٌّ على الفتح ولم يتعرف بهذه الألف واللام، ألا ترى أنها لا تفارقه في الاستعمال، وإنما بني لأنه ضمن معنى حرف التعريف، ولأنه واقع موقع المبهم، إذ معناه هذا الوقت، هو عبارة عما بين الماضي والمستقبل، وقرىء «قالوا الآن» بسكون اللام وهمزة بعدها، «وقالوا الان» بمدة على الواو وفتح اللام دون همز، «وقالوا الآن» بحذف الواو من اللفظ دون همز، «وقالوا ألآن» بقطع الألف الأولى وإن كانت ألف وصل، كما تقول «يا الله».

في أَنْ حيث وقعت إذا حذف معها حرف الجر.

قوله: ﴿يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ﴾: يسمعون خبر كان. و﴿مِنْهُمْ﴾: نعت لفريق.

قوله: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في: يحرفون.

قوله: ﴿لِيُحَاجُّوكُمْ﴾: اللام لام كي ناصبة للفعل بإضمار أَنْ، وهي لام الجر التي تدخل في الأسماء.

وأن المضمرة والفعل مصدر، فهي داخلة في اللفظ على الفعل وفي المعنى على الاسم. وبنو العنبر يفتحون لام كي.

وبعض النحويين يقول: أصلها: الفتح، وكذلك تفتح مع المضمر في قولك: هذا لك وله ولهم ولكم. وأكثرهم يقول: أصلها: الكسر على ما قدمناه من العلة.

في الباء في: ﴿بسم الله﴾، وإنما فتحت مع المضمر؛ استثقالا للكسر بعده ضم، بعده واو، وأيضاً فإن الكلام ليس فيه فعل، ففتحت مع المضمر لذلك.

قوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾: ابتداء وخبر، و﴿لا يَعْلَمُونَ﴾: نعت لأميين.

قوله: ﴿إِلا أَمَانِيَّ﴾: استثناء ليس من الأول.

قوله: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلا يَظُنُّونَ﴾: إِنْ بمعنى: ما، وما بعده ابتداء وخبر. وإلا تحقيق النفي. وحيثما رأيت إِنْ مكسورة مخففة وبعدها إلا، فإِنْ بمعنى: ما، نحو: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلا فِي غُرُورٍ﴾، وشبهه حيث وقع.

قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ﴾: ابتداء وخبر. ويجوز نصب: ويل بفعل مضمر على معنى: ألزمهم الله ويلا.

وويل مصدر لم يستعمل منه فعل؛ لأن فاءه وعينه من حروف العلة، وهو مما يدل على أَنْ الأفعال مشتقة من المصادر، ولو كان المصدر مشتقا من الفعل ما قال الكوفيون لوجد لهذا المصدر فعل يشتق منه. ومثله: ويح، وويس.

قوله: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ﴾: بلى بمنزلة نَعَمْ، إلا أَنْ بلى لا تكون إلا جوابا لنفي تقدم، ونعم لا تكون إلا جوابا لا يجاب تقدم.

والهاء في: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾: تعود على مَنْ. وقيل: تعود على الكسب.

ومَنْ رفع بالابتداء وهي شرط. وأولئك ابتداء ثان، و﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾: خبره، والجملة

خبر عن مَنْ.

و﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من: ﴿أَصْحَابُ﴾، أو من: ﴿النَّارِ﴾ على اختلاف في ذلك قد تقدم شرحه.

ومثله في التفسير: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ إلى قوله: ﴿خَالِدُونَ﴾.

قوله: ﴿لا تَعْبُدُونَ إِلا اللَّهَ﴾، تقديره عند الأخفش: أَنْ لا تعبدوا، فلما حذفت أَنْ ارتفع الفعل. وقيل: هو قسم معناه: والله لا تعبدون.

قوله: ﴿إِحْسَانًا﴾: مصدر، أي: أحسنوا إحسانا. وقيل: هو مفعول بمعنى: استوصوا بالوالدين إحسانا.

وقوله: ﴿لا تَعْبُدُونَ﴾: في موضع الحال من: ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، أي: أخذنا ميثاقهم موحدين. ومثله في جميع وجوهه: ﴿لا تَسْفِكُونَ﴾.

قوله: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾، تقديره: قولاً ذا حسن، فهو مصدر. ومن فتح: الحاء والسين جعله نعتاً لمصدر محذوف، تقديره: قولاً حسنا. وقيل: إنَّ القراءتين على لغتين لمصدر محذوف.

قوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ﴾: أنتم مبتدأ، وخبره: ﴿تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾، وهؤلاء في موضع نصب بإضمار أعني.

وقيل: هؤلاء بمعنى: الذين فيكون خبراً لأنتم، وما بعده صلته. وقيل: هؤلاء منادى، أي: يا هؤلاء ولا يجيزه سيبويه.

وقيل: هؤلاء خبر: أنتم، وتقتلون حال من أولاء لا يستغنى عنها، كما أَنْ نعت المبهم لا يستغنى عنه فكذلك حاله.

وقال ابن كيسان: أنتم مبتدأ، وتقتلون الخبر، ودخلت هؤلاء ليخص بها المخاطبين؛ إذ نبهوا على الحال التي هم عليها مقيمون.

قوله: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾: من خفف حذف إحدى التاءين، والمحذوفة هي الثانية عند سيبويه، وهي الأولى عند الكوفيين.

وأجاز أبو إسحاق: أسارى بفتح الهمزة مثل: سكارى، ومنعه أبو حاتم. وأجاز المبرد:

أسراء كظرفاء، وهو في موضع نصب على الحال من المضمر المرفوع في: ﴿يَأْتُوكُمْ﴾ (١).

قوله: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾: هو كناية عن الخبر، والحديث مبتدأ، والإخراج مبتدأ ثان، ومحرم خبره، والجملة خبر هو.

وفي: محرم ضمير المفعول الذي لم يسم فاعله يعود على الإخراج.

وإن شئت رفعت محرما بالابتداء ولا ضمير فيه، وإخراجهم مفعول لم يسم فاعله يسد مسد خبر محرم، والجملة خبر: هو.

وإن شئت جعلت هو يعود على الإخراج لتقدم ذكر: ﴿وَتُخْرِجُونَ﴾، ومحرم خبره، وإخراجهم بدل من: هو.

ولا يجوز أَنْ يكون هو فاصلة؛ إذ لم يتقدم قبلها شيء، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، أي: الأمر الحق الله أحد.

قوله: ﴿فَمَا جَزَاءُ﴾: ما استفهام رفع بالابتداء، وجزاء وما بعده خبره. وإن شئت جعلت ما نفيا.

قوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾: ظرف منصوب بيردون.

قوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ﴾: جواب لما محذوف، تقديره: نبذوه أو كفروا به. وقيل: ﴿كَفَرُوا بِهِ﴾، المتلو جواب لما الأولى والثانية.

قوله: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا﴾، ما: في موضع رفع ببئس.

و﴿أَنْ يَكْفُرُوا﴾: بدل من: ما في موضع رفع.

وقيل: أَنْ بدل من: الهاء في به، وهي في موضع خفض. وقيل: هي في موضع رفع على إضمار مبتدأ.

---

(١) «تَظَاهَرُونَ» هذه الجملة في محلّ نصب على الحال من فاعل «تُخْرجون» وفيها خمس قراءات: «تَظَّاهرُون» بتشديد الظَّاء، والأصل: تتظاهرون فأُدغم لقرب الظاء من التاء. و«تَظَاهَرُون» مخففاً، والأصل كما تقدم، إلا أنه خفّفه بالحذف، وهل المحذوف الثانية وهو الأَوْلَى؛ لحصول الثقل بها، ولعدم دلالتها على معنى المُضَارعة، أو الأُولَى كما زعم هشام و«تَظَّهَرُون» بتشديد الظاء والهاء. و«تَظَاهَرُون» من «تَظَاهر» و«تَتَظَاهَرُونَ» على الأصل من غير حذف، ولا إدْغَام وكلهم يرجع إلى معنى المعاونة والتَّنَاصُر من المظاهرة، كأن كل واحد منهم يسند ظَهْرَهُ للآخر ليتقوّى به، فيكون له كالظَّهر.

وقال الكوفيون: بئس وما اسم واحد في موضع رفع.

وقال الأخفش: ما نكرة موضعها نصب على التفسير.

وقيل: ما نكرة، و﴿اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾: نعت لما.

وأَنْ في موضع رفع بالابتداء، أو على إضمار مبتدأ، كما تقول: بئس رجلاً ظريفا زيد.

وقال الكسائي: الهاء في: به تعود على: ما المضمرة، وما الظاهرة موضعها نصب، وهي نكرة تقديره: بئس شيئا ما اشتروا به.

قوله: ﴿بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ﴾: بغيا مفعول من أجله، وهو مصدر. وأَنْ في موضع نصب بحذف حرف الجر منه، تقديره: لأن ينزل الله.

قوله: ﴿مُصَدِّقًا﴾: حال من الحق مؤكدة، ولولا أنها مؤكدة لما جاز الكلام، كما لا يجوز: هو زيد قائما؛ لأن زيداً قد يخلو من القيام وهو زيد بحاله، والحق لا يخلو أَنْ يكون مصدقا لكتب الله.

قوله: ﴿خَالِصَةً﴾: خبر كان، وإن شئت نصبتها على الحال من: ﴿الدَّارُ﴾، وجعلت: ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾: خبر كان.

قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾: شرط، وما قبله جوابه.

قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾: هو كناية عن أحدهم مبتدأ، و﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾: في موضع رفع؛ لأنه فاعل رفعته بمزحزح والجملة خبر هو.

ويجوز أَنْ يكون هو كناية عن التعمير مبتدأ، وأَنْ يعمر بدلا من: هو. وبمزحزحه خبر الابتداء.

وأجاز الكوفيون أَنْ يكون هو مجهولا مبتدأ بمعنى الحديث والأمر، وما بعده ابتداء وخبر في موضع خبر هو.

ودخول الباء في: ﴿بِمُزَحْزِحِهِ﴾ تمنع من هذا التأويل؛ لأن المجهول لا يفسر إلا بالجمل السالمة من حروف الخفض.

قوله: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا﴾، الواو: عند سيبويه واو عطف دخلت عليها ألف الاستفهام.

وقال الأخفش: الواو زائدة.

وقال الكسائي: هي: أو، حركت الواو منها تسهيلا، ولا قياس لهذا القول.

ونصبت كلما على الظرف، والعامل فيه فعل دل عليه نبذه.

قوله: ﴿كَأَنَّهُمْ﴾، الكاف: حرف تشبيه لا موضع لها من الإعراب، وموضع الجملة موضع رفع نعت لفريق.

قوله: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ﴾: هو في موضع الحال من ﴿الشَّيَاطِينَ﴾، أو من المضمر في: ﴿كَفَرُوا﴾ وهو أولى وأحسن، أي: كفروا في حال تعليمهم السحر للناس.

وإن شئت جعلته خبراً ثانياً للكن في قراءة من شدد النون.

وإن شئت جعلت: يعلمون بدلا من: كفروا؛ لأن تعليم السحر كفر في المعنى.

قوله: ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾، ما: في موضع نصب عطف على السحر، أو على ما في قوله: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا﴾.

وقيل: هي حرف ناف، أي: لم ينزل على الملكين ببابل شيء[1].

قوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ معطوف على: ﴿يُعَلِّمَانِ﴾.

وقيل تقديره: فيأتون فيتعلمون، ولا يجوز أَنْ يكون جوابا لقوله: ﴿فَلا تَكْفُرْ﴾. وقيل: هو معطوف على: يعلمون ، ومنع هذا أبو إسحاق، وهذه مسألة فيها نظر وبحث عن المعاني التي بها يتم الإعراب، وأحسنه أَنْ يكون: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ مستأنفا.

قوله: ﴿لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾: مَنْ في موضع رفع بالابتداء، وخبره: ﴿مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ من خَلاقٍ﴾: فمن خلاق مبتدأ، ومِنْ زيدت لتأكيد النفي، وله خبر الابتداء، والجملة خبر مِنْ، واللام لام الابتداء، وهي لام التوكيد تقطع ما بعدها مما قبلها، ولا يعمل ما قبل اللام فيما بعدها كحرف الاستفهام وكالأسماء التي يجزم بها في الشرط، وإنما يعمل في ذلك ما بعده، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، فأي نصب بينقلبون، لا بسيعلم.

---

(١) «وَمَا أُنْزِلَ» فيه أربعة أقوال: أظهرها: أن «ما» موصولة بمعنى «الذي» محلّها النصب عطفاً على «السحر»، والتقدير: يعلّمون الناس السحر، والتنزل على الملكين. الثاني: أنها وصولة أيضاً، ومحلها النصب لكن عطفاً على «مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ»، والتقدير: واتبعوا ما تتلو الشياطين، وما أنزل على الملكين. وعلى هذا فما بينهما اعتراض، ولا حاجة إلى القول بأن في الكلام تقديماً وتأخيراً. الثالث: أن «ما» حرف نفي، والجملة معطوفة على الجملة المفنية قَبْلَها، وهي «وما كفر سُلَيْمَان» والمعنى: وما أنزل على الملكين إباحة السحر. قال القرطبي: و«ما» نافية، والواو للعطف على قوله: [«وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ»، وذلك أن اليهود قالوا: إن الله أنزل جبريل، وميكائيل بالسحر، فنفى الله ذلك.

قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾، أَنَّ في موضع رفع بفعل مضمر، تقديره: ولو وقع إيمانهم، ولو حقها أَنْ يليها الفعل إما مضمراً، أو مظهرا؛ لأن فيها معنى الشرط، والشرط بالفعل أولى.

وكذلك قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾: أحد مرفوع بفعل مضمر، تقديره: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك.

وكذلك عند البصريين: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾، و﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ و﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾، وشبه ذلك كله مرفوع بفعل مضمر؛ لأن إذا فيها معنى المجازاة، فهي بالفعل أولى، فالفعل مضمر بعدها، وهو الرافع للاسم، وهو كثير في القرآن، فاعرفه.

ولا بد للو من جواب مضمر، أو مظهر؛ وإنما لم تجزم لو على ما فيها من معنى الشرط؛ لأنها خالفت حروف الشرط؛ وذلك أنها لا ترد الماضي بمعنى الاستقبال كما ترده حروف الشرط؛ إذ الشرط لا يكون إلا بمستقبل، فامتنعت من العمل لذلك.

قوله: ﴿لَمَثُوبَةٌ﴾: مبتدأ، و﴿خَيْرٌ﴾: خبره، واللام جواب لو.

قوله: ﴿رَاعِنَا﴾: في موضع نصب بالقول، ومن نونه جعله مصدراً، أي: لا تقولوا رعونة.

قوله: ﴿مِنْ خَيْرٍ من رَبِّكُمْ﴾، خير: في موضع رفع مفعول لم يسم فاعله بينزل، ومِنْ زائدة لتأكيد النفي.

و﴿مِنْ رَبِّكُمْ﴾: من لابتداء الغاية، متعلقة بينزل.

قوله: ﴿مَا نَنْسَخْ من آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾: ما شرط، فهي في موضع نصب بننسخ، ومِنْ زائدة للتأكيد.

وموضع ﴿آيَةٍ﴾: نصب بننسخ.

﴿أَوْ نُنْسِهَا﴾: عطف على ننسخ.

﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾: جواب الجزاء.

قوله: ﴿كَمَا سُئِلَ مُوسَى﴾: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: سؤالا كما.

قوله: ﴿كُفَّارًا﴾: مفعول ثان بيردونكم. وإن شئت جعلته حالاً من الكاف والميم في: ﴿يَرُدُّونَكُمْ﴾.

قوله: ﴿حَسَدًا﴾: مصدر. قوله: ﴿مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾: من متعلقة بحسد، فيجوز الوقف على ﴿كُفَّارًا﴾، ولا يوقف على ﴿حَسَدًا﴾.

وقيل: هي متعلقة: بود كثير فلا يوقف على: ﴿كُفَّارًا﴾ ولا على ﴿حَسَدًا﴾.

قوله: ﴿هُودًا﴾ جمع: هائد، وهو: التائب. وقيل: هود واحد، وحد على لفظ من.

وقال الفراء: هود أصله: يهودي ثم حذف. ولا قياس يعضد هذا القول.

قوله: ﴿أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾: أَنْ في موضع نصب بدل من: ﴿مَسَاجِدَ﴾ وهو بدل الاشتمال. وقيل: هو مفعول من أجله.

قوله: ﴿إِلا خَائِفِينَ﴾: حال من المضمر المرفوع في: ﴿يَدْخُلُوهَا﴾.

قوله: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ﴾: في الموضعين الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، أي: قولاً مثل ذلك قال الذين.

ويجوز أَنْ يكونا في موضع رفع على الابتداء، وما بعد ذلك الخبر.

﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾: نصب بقال، وإن شئت جعلته نعتاً لمصدر محذوف.

قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾، من نصبه جعله جوابا لكن وفيه بعد في المعنى.

ومن رفعه قطعه على معنى: فهو يكون. وقد شرحناه في سورة النحل بأشبع من هذا.

قوله: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾: حالان من الكاف في: ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾.

قوله: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاوَتِهِ﴾، الذين: مبتدأ، وخبره: ﴿أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾.

ويتلون حال من الكتاب، أو من المضمر المنصوب في: آتيناهم. ولا يجوز أَنْ يكون الخبر: يتلونه؛ لأنك توجب أَنْ يكون كل من أوتي الكتاب يتلوه حق تلاوته، وليس هم كذلك؛ إلا أَنْ نجعل الذين أوتوا الكتاب الأنبياء،،فيجوز ذلك.

و﴿حَقَّ تِلاوَتِهِ﴾: مصدر، أو نعت لمصدر محذوف، وهو أحسن.

قوله: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي﴾ مثل الأولى في حذف الضمير من النعت متصلا أو منفصلا، وقد تقدم أصل: اتقوا.

قوله: ﴿وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ﴾: مِنَ بدل من: أهله، بدل بعض من كل.

قوله: ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾: من في موضع نصب، أي: وأرزق من كفر فأمتعه.

ويجوز أَنْ تكون مَنْ للشرط، ونصبها بفعل مضمر بعدها، أي: ومن كفر أرزق.

﴿فَأُمَتِّعُهُ﴾: جواب الشرط ارتفع لدخول الفاء. ويجوز أَنْ تكون مَنْ رفع بالابتداء، و﴿فَأُمَتِّعُهُ﴾: خبره، والكلام شرط أيضاً وجواب.

قوله: ﴿إِلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾، أي: في نفسه، فنصب لما حذف حرف الجر. وقيل: معنى سفه: جهل وضيع، فتعدى فنصب نفسه [1].

وقال الفراء: نصب نفسه على التفسير.

قوله: ﴿وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾: في متعلقة بمضمر، تقديره: وإنه صالح في الآخرة لمن الصالحين. ولا يحسن تعلق في بالصالحين؛ لأن فيه تقديم صلة على موصول. وقيل: قوله: ﴿فِي الآخِرَةِ﴾: بيان متقدم على ذلك.

وقيل: الألف واللام في الصالحين ليستا بمعنى الذي، إنما هما للتعريف، فحسن تقدم حرف الجر عليه، وهو متعلق به، وإن كان مقدما عليه.

قرأ مجاهد، ويحيى بن يعمر، وعاصم الجحدري، وغيرهم: ﴿وإله أبيك﴾: بلفظ الواحد، فيحتمل أَنْ يكون واحداً.

وإبراهيم بدل منه، وإسماعيل وإسحاق عطف عليه.

ويحتمل أَنْ يكون أبيك جمع مسلم، فيبدل ما بعده من الأسماء منه، أو ينصب إبراهيم على إضمار أعني ويعطف عليه ما بعده، وهي أسماء لا تنصرف للعجمة والتعريف.

وجمع إبراهيم: براهيم، وإسماعيل: سماعيل. وقيل: براهمة وسماعلة، والهاء بدل من: ياء.

وقال المبرد: جمعها أباره وأسامع، وأباريه وأساميع، فأما إسرائيل فجمعه: أساريل.

وقال الكوفيون: أسارله وأساريل.

---

(١) ﴿إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ في «مَنْ» وجهان: أحدهما: أنها في محلّ رفع البدل من الضمير في «يرغب»، وهو المختار؛ لأن الكلام غير موجب، والكوفيون يجعلون هذا من باب العطف. فإذا قلت: ما قام القوم إلاَّ زيد، ف «إلاَّ» عندهم حرف عطف، وزيد معطوف على القوم، وتحقيق هذا مذكور في كتب النحو. الثاني: أنها في محلّ نصب على الاستثناء، و«من» يحتمل أن تكون موصولة، وأن تكون نكرة موصوفة، فالجملة بعدها لا محلّ لها على الأول، ومحلها الرفع، أو النصب على الثاني.

قوله: ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ بدل من: إلهك. وإن شئت جعلته حالاً منه.

قوله: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾: ابتداء وخبر، وقد خلت نعت لأمة، وكذلك: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾: نعت لأمة أيضاً.

ويجوز أَنْ يكون منقطعا لا موضع له من الإعراب.

قوله: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾، انتصبت ملة على إضمار فعل، تقديره: بل نتبع ملة إبراهيم. وحنيفا حال من إبراهيم؛ لأن معنى: بل نتبع ملة إبراهيم: بل نتبع إبراهيم. وقيل: انتصب على إضمار أعني؛ إذ لا يقع الحال من المضاف إليه.

قوله: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾: بدل من: ملة إبراهيم. وقيل: هو منصوب على الإغراء، أي: اتبعوا صبغة الله، أي: دين الله. وقيل: صبغة نصب على التمييز.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾، كبيرة: خبر كان، واسم كان مضمر فيها، أي: وإن كانت التولية نحو المسجد الحرام لكبيرة، وإِنْ بمعنى: ما، واللام بمعنى: إلا.

قوله: ﴿الْحَقُّ من رَبِّكَ﴾، أي: هو الحق، أو هذا الحق.

فهو خبر ابتداء محذوف، وإن شئت رفعته بالابتداء وأضمرت الخبر، تقديره: الحق من ربك يتلى عليك أو يوحى إليك ونحوه.

وروي عن علي رضي الله عنه، أنه قرأ: ﴿الحقَّ﴾ بالنصب، نصبه بيعلمون.

قوله: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾: وجهة مبتدأ، ولكل الخبر، أي: ولكل أمة قبلة. ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾: ابتداء وخبر، أي: الله موليها إياهم، فالمفعول الثاني لمولي محذوف [1].

وقوله: هُوَ: ضمير اسم الله جل ذكره. وقيل: هو ضمير كل، أي: هو موليها نفسه.

فأما قراءة ابن عامر: ﴿هو مولاها﴾ فلا يقدر في الكلام حذف؛ لأن الفعل قد تعدى إلى مفعولين في اللفظ، أحدهما: مضمر قام مقام الفاعل، مفعول لم يسم فاعله، والثاني: هو الهاء

---

(١) في «وجهة» قولان: أحدهما: ويعزى للمبرد، والفارسي، والمازني في أحد قوليه: أنها اسم المكان المتوجه إليه، وعلى هذا يكون إثبات «الواو» قياساً إذ هي غير مصدر. قال سيبويه ولو بنيت «فِعْلَة» من الوعد لقلت: وعدة، ولو بنيت مصدراً لقلت: عدة. والثاني: أنه مصدر، ويعزى للمازني، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال بعد ذكر حذف «الواو» من المصادر: «وقد أثبتوا فقالوا: وجهة في الجهة» وعلى هذا يكون إثبات «الواو» شاذّاً مَنْبَهَةٌ على ذلك الأصل المتروك في «عدة» ونحوها.

والألف، وهما يرجعان على الوجهة.

وقيل: الهاء للمصدر، أي: مولى التولية، واللام في لكل تتعلق بمولى، وهي زائدة كزيادتها في: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾، أي: ردفكم، وهو ضمير فريق أو قبيل ونحوه، كأنه قال الفريق: مولى لكل وجهة، أي: مولى كل وجهة، هذا التقدير: على قول من جعل الهاء للمصدر.

قوله: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا﴾، الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: اهتداء مثل ما أرسلنا أو إتماما مثل ما أرسلنا؛ لأن قبلها تهتدون وقبلها ولأتم، فتحملها على مصدر أيهما شئت.

وإن شئت جعلتها نعتاً لمصدر: اذكروني، وفيه بعد لتقدمه.

وإن شئت جعلت الكاف في موضع نصب على الحال من الكاف والميم في: عليكم.

قوله: ﴿أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ﴾: ارتفعا على إضمار مبتدأ لكل واحد، أي: هم أموات بل هم أحياء.

قرأ ابن عباس رضي الله عنه: ﴿فلا جناح عليه أَنْ يطاف بهما﴾، وأصله: يتطوف على وزن: يتفعل، ثم أبدل من تاء الافتعال طاء، وأدغم الطاء فيها، وقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قوله: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ﴾: يحتمل أَنْ تكون للشرط، فموضع تطوع جزم، ومعناه: الاستقبال، وجواب الشرط: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾.

ويحتمل أَنْ تكون مَنْ بمعنى: الذي فيكون تطوع فعلاً ماضياً على بابه، ودخلت الفاء في: فهو لما في الذي من معنى الإبهام، هذا على قراءة من خفف الطاء، فأما من شددها وقرأ بالياء، فمَنْ للشرط لا غير، والفعل مجزوم به.

قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾: لعنة مبتدأ، وعليهم خبره، والجملة خبر أولئك. وقرأ الحسن: ﴿عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون﴾، عطف الملائكة والناس على موضع اسم الله؛ لأنه في موضع رفع، تقديره: أولئك يلعنهم الله، كما تقول: كرهت قيام زيد وعمرو وخالد، فترفع عمرا وخالدا؛ لأن زيداً في موضع رفع، بمعنى: كرهت أَنْ يقوم زيد وعمرو وخالد.

قوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾: حال من المضمر في: عليهم، وكذلك: ﴿لا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ

الْعَذَابُ﴾: هو حال من المضمر في: خالدين، وكذلك: ﴿وَلا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾: هو ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في: خالدين، أو من المضمر في: عنهم، وإن شئت جعلت: ﴿لا يُخَفَّفُ﴾ وما بعده منقطعا من الأول لا موضع له من الإعراب.

قوله: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾: ابتداء وخبر، وإله بدل من: إلهكم، أي: معبودكم معبود واحد، كما تقول: عمرو شخص واحد.

قوله: ﴿يُحِبُّونَهُمْ﴾: في موضع الحال من المضمر في: يتخذ، والمضمر عائد على: من، فوحد على لفظ: من، وجمع من في: يحبون رده على معنى: مَنْ. وإن شئت جعلته نعتاً لأنداد. وإن شئت جعلته في موضع رفع نعتاً لمن على أَنْ تجعل من نكرة؛ وإنما حسن هذا كله لأجل أَنْ فيه ضميرين، أحدهما: يعود على: الأنداد، والآخر: على مَنْ، ومَنْ هو الضمير في: يتخذ.

قوله: ﴿كَحُبِّ اللَّهِ﴾، الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، أي: حبا مثل حبكم لله [1].

قوله: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ﴾: أَنَّ في موضع نصب بيرى على قراءة من قرأ: بالياء، ويرى بمعنى: يعلم، وسدت أَنْ مسد المفعولين. وإن شئت جعلت: يرى من رؤية العين.

فتكون أَنْ مفعولها، وجواب لو محذوف، تقديره: لندموا أو لخسروا.

فأما من قرأ: ﴿ترى﴾: بالتاء فهو من رؤية العين، ولا يجوز أَنْ يكون بمعنى: علمت؛ لأنه يجب أَنْ يكون مفعولاً ثانياً، والثاني في هذا الباب هو الأول، وليس الأمر على ذلك، والخطاب للنبي عليه السلام.

﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: مفعول ترى، وأَنَّ مفعول من أجله.

وقيل: أَنَّ في موضع نصب على إضمار: فعل دلت عليه: لو؛ لأنها تطلب الجواب، فجوابها هو الناصب؛ لأن تقديره: ولو ترى يا محمد الذين ظلموا حين يرون العذاب، لعلمت أَنَّ القوة لله جميعا، أو لتعلموا أَنْ القوة لله ، والعامل في: إذ ترى، وإنما جاءت إذ هنا وهي لما مضى ومعنى الكلام لما يستقبل؛ لأن أخبار الآخرة من الله عز وجل كالكائنة الماضية لصحة وقوعها وثبات كونها على ما خبر به الصادق لا إله إلا هو، فجاز الإخبار عنها بالمضي؛

---

(١) «كَحُبِّ الله» الكاف في محلِّ نصبٍ: إمَّا نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أي: يحبُّونَهُمْ حُبّاً كَحُبِّ اللهَ، وأمَّا عل الحال من المَصدر المعرَّف.

إذ هي في صحة كونها كالشيء الذي قد كان ومضى، وهو كثير في القرآن.

والعامل في إذ الثانية: ﴿شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾، أي: الله شديد العذاب حين تبرأ.

ويجوز أَنْ يكون العامل فعلاً مضمراً، أي: اذكر يا محمد إذ تبرأ، وهو مثل الأول في وقوع إذ لما يستقبل، ومعناها الذي وضعت له الماضي.

قوله: ﴿كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: تبرأً مثل ما تبرؤوا منا، ويجوز أَنْ يكون في موضع نصب على الحال من المضمرين في: تبرأ، تقديره: فنتبرأ منهم مشبهين تبرأهم منا.

قوله: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾، الكاف: في موضع رفع خبر ابتداء محذوف، تقديره: الأمر كذلك، فيحسن الوقف عليها والابتداء بها على هذا.

وقيل: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: رؤية مثل ذلك يريهم الله، فلا يقف عليها ولا يبتدئ بها.

و﴿حَسَرَاتٍ﴾: نصب على الحال؛ لأن يريهم من رؤية البصر، وهو حال من الهاء والميم في: يريهم، ولو كان من العلم لكان حسرات مفعولاً ثالثاً.

قوله: ﴿حَلالا طَيِّبًا﴾: هو نعت لمفعول محذوف، أي: كلوا شيئا حلالا طيبا من المأكول الذي في الأرض.

وقيل تقديره: كلوا مما في الأرض أكلا حلالا طيبا.

قوله: ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ﴾: الواو واو عطف، والألف للتوبيخ ولفظها لفظ الاستفهام، وجواب لو محذوف، تقديره: أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون يتبعونهم على خطاياهم وضلالهم.

قوله: ﴿إِلا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾: نصب بيسمع، و﴿صُمٌّ﴾ رفع على إضمار مبتدأ، أي: هم صم.

قوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾: ما كافة لأن عن العمل، ونصب الميتة وما بعدها بحرم.

ولو جعلت ما بمعنى: الذي لأضمرت هاء مع حرم، ولرفعت الميتة وما بعدها على

خبر إنَّ [١].

قوله: ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾: نصب على الحال من المضمر في: اضطر، وباغ وعاد بمنزلة قاض.

قوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾، ما: في موضع رفع بالابتداء، وما بعدها خبرها. ويحتمل أَنْ تكون استفهاماً، وأن تكون تعجبا يعجب الله المؤمنين من الكفار على عمل يقربهم إلى النار، وكذلك معنى الاستفهام.

قوله: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا﴾: البر اسم: ليس، و﴿أَنْ تُوَلُّوا﴾ الخبر. ومن نصب البر جعل: أَنْ تولوا اسم ليس [٢].

قوله: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾، البر: بمعنى: البار، أو بمعنى: البَرّ، فهو من في المعنى. وقيل التقدير: ولكن البِرَّ برُّ من آمن بالله، ثم حذف المضاف. والبر الأول هو: الثاني.

وقيل التقدير: ولكن ذا البر من آمن، ثم حذف المضاف أيضاً.

ومن شدد النون من: لكن نصب البر، والتقديرات على حالها؛ وإنما احتيج إلى هذه التقديرات ليصح أَنْ يكون الابتداء هو الخبر؛ إذ الجثث لا تكون خبراً عن المصادر ولا المصادر خبراً عنها.

قوله: ﴿وَالْمُوفُونَ﴾: عطف على المضمر في: آمن، أو على من في قوله: ﴿مَنْ آمَنَ﴾.

---

(١) «إِنَّمَا حَرَّمَ»: الجمهور قرؤوا «حَرَّمَ» مشدَّداً مبنيّاً للفاعل «المَيْتَة» نصباً على أنَّ «مَا» كافَّةٌ مهيِّئة ل «إنَّ» في الدُّخول على هذه الجملة الفعليَّة، وفاعل «حَرَّمَ» ضمير الله تعالى، و«المَيْتَةَ»: مفعولٌ به، وابن أبي عَبْلَة برفع «المَيْتَةُ»، وما بعدها، وتخريج هذه القراءة سهل وهو أن تكون «مَا» موصولةً، و«حَرَّمَ» صلتها، والفاعل ضمير الله تعالى والعائد محذوفٌ؛ لاستكمال الشُّروط، تقديره: «حَرَّمَهُ»، والموصول وصلته في محلِّ نصب اسم «إنَّ»، و«الميتة»: خبرها.

(٢) قرأ الجُمْهُور برفع «البِرُّ» وحمزة، وحفصٌ عن عاصم بنصبه، فقراءةُ الجُمْهُور على أنَّه اسمُ «لَيْسَ» و«أَنْ تُولُّوا» خبرها في تأويل مصدرٍ، أي: ليس البِرُّ تَوْلِيَتكُمْ، ورجِّحت هذه القراءةُ من حيث إنَّه ولي الفعل مرفوعة قَبْل منصوبه، وأَمَّا قراءة حمزة وحَفْصٍ ف «البِرُّ» الخبرٌ مقدَّمٌ، و«أَنْ تُوَلُّوا» اسمُها في تأويل مصدرٍ، ورجِّحت هذه القراءة بأنَّ المصدر المؤَوَّل أعرفُ من المحلَّى بالألف واللام؛ لأنَّهُ يشبه الضَّمير، من حيث إنَّهُ لا يوصَفُ؛ ولا يوصف به، والأعْرَفُ ينبغي أنْ يُجْعَل الاسمَ وغيْر الأعْرَفِ الخَبَر؛ وتقديمُ خَبَرَ «لَيْسَ» على اسمها قليلٌ؛ حتى زَعَم منْعَهُ جماعةٌ منْهم ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ، قال: لأنَّها تشبه «مَا» المجازيَّة ولأنَّها حرفٌ على قول جماعةٍ، لكنه محجوج بهذه القراءة المتواترة.

وقيل: ارتفعوا على إضمار وهم على المدح للمضمرين، والمدح داخل في الصلة.

قوله: ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾: نصب على إضمار: أعني، أو على العطف على: ذوي القربى، فإذا عطفتهم على: ذوي القربى لم يجز أَنْ ترفع، والموفون إلا على العطف على المضمر في: آمن ليكون داخلا في صلة: من، ولا ترفع على العطف على من ولا على وهم؛ لأنك تفرق بين الصلة والموصول، فتعطف: والموفون على المضمر في: آمن فيجوز أَنْ تعطف: والصابرين على: ذوي، فإن نصبت: الصابرين على أعني، جاز عطف: الموفون على من وعلى الضمير في: آمن، وأَنْ ترفع على: وهم.

قوله: ﴿عَلَى حُبِّهِ﴾، الهاء: تعود على: المؤمن المعطي للمال، والمفعول محذوف، أي: على حبه للمال. وقيل: الهاء تعود على المال، أي: وآتى المال على حب المال الرجل، فأضيف المصدر إلى المفعول، كما تقول: عجبت من أكل الخبز زيد.

وقيل: الهاء ترجع على الإيتاء، أي: وآتى المال على حب الإيتاء، فإذا كانت الهاء للمؤمن جاز أَنْ تنصب ذوي القربى بالحب، أي: على حب المؤمن ذوي القربى، وفي الوجه الآخر تنصب ذوي القربى بآتى.

وقيل: الهاء تعود على الله، جل ذكره، أي: وآتى المال على حب الله، وعاد الضمير على الله لتقدم ذكره في قوله: من آمن بالله.

قوله: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ من أَخِيهِ شَيْءٌ﴾: الهاء في: له تعود على مَنْ، ومَنْ اسم القاتل، وكذلك الهاء في: أخيه، والأخ ولي المقتول، وشيء يراد به الدم. وقيل: مَنْ اسم للولي، والأخ هو القاتل، وشيء يراد به الدية، وترك القصاص[1].

ونكر شيء؛ لأنه في موضع عفو، وعفو نكرة.

قوله: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾: الوصية رفع بالابتداء، والخبر محذوف، أي: فعليكم الوصية. ويبعد رفعها بكتب؛ لأنها تصير عاملة في: إذا، فإذا كانت إذا في صلة الوصية فقد قدمت الصلة على الموصول، والمفعول الذي لم يسم فاعله لكتب مضمر، دلت عليه الوصية،

(١) «فَمَنْ عُفِيَ» يجوز في «مَنْ» وجهان: أحدهما: أن تكون شرطيَّةً. والثاني: أن تكون موصولةً، وعلى كلا التقديرين، فموضعها رفعٌ بالابتداء؛ وعلى الأوَّل: يكون «عُفِيَ» في محلِّ جزم بالشَّرط؛ وعلى الثَّاني: لا محلَّ له.

تقديره: كتب عليكم الإيصاء إذا حضر.

فالايصاء عامل في: إذا وما قبل إذا جواب لها، وإذا وجوابها وجواب الشرط في قوله: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾.

وقد قال الأخفش: إنَّ الفاء مضمرة مع الوصية وهي جواب الشرط، كأنه قال: فالوصية للوالدين، فإن جعلت الوصية اسماً غير مصدر جاز رفعها بكتب، ولا يجوز أَنْ يكون كتب عاملا في إذا؛ لأن الكتاب لم يكتب على العبد وقت موته، بل هو شيء تقدم في اللوح المحفوظ، فالايصاء هو الذي يكون عند حضور الموت، فهو العامل في: إذا.

وأجاز النحاس رفع الوصية بكتب على أَنْ تقدرها بعد لفظ الموت، وتجعلها وما بعدها جوابا للشرط، فينوى لها التقدم؛ وهذا بعيد لا يجوز أَنْ يكون الشيء في موضعه ورتبته فينوى به غير موضعه.

وأيضاً فإنه ليس في الكلام ما يعمل في: إذا إذا رفعت الوصية بكتب، وفيه نظر.

قوله: ﴿حَقًّا﴾: مصدر، ويجوز في الكلام الرفع على معنى: هو حق.

قوله: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ﴾، الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: كتبا كما كتب أو صوما كما كتب.

ويجوز أَنْ يكون في موضع نصب على الحال من الصيام، تقديره: كتب عليكم الصيام مشبها لما كتب على الذين من قبلكم.

ويجوز أَنْ يكون في موضع رفع نعت لصيام؛ إذ هو عام اللفظ لم يأت بيانه إلا فيما بعده.

فإذا جعلت الكاف نعتاً لصوم نصبت: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ بالصيام؛ لأنه كله داخل في صلته، ولا يجوز نصب: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ بالصيام على الأوجه الأخرى التي في الكاف؛ لأنك تفرق بين الصلة والموصول؛ إذ الكاف وما بعدها لا تكون داخلة في صلة الصيام، وأياما إذا نصبتها بالصيام وهي داخلة في صلة الصيام فقد فرقت بين الصلة والموصول، ولكي تنصب أياما بكتب تجعلها مفعولاً على السعة.

وإن جعلت نصب الأيام على الظرف، والعامل فيها: الصيام جاز جميع ما امتنع إذا جعلت الأيام مفعولاً بها؛ لأن الظروف يتسع فيها وتعمل فيها المعاني، وليس كذلك المفعولات، وفي جواز ذلك في الظروف اختلاف.

والهاء في قوله: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ﴾، وما بعدها من الهاءات الثلاث تعود على الايصاء؛ إذ الوصية تدل على الايصاء.

وقيل: بل تعود على الكتب؛ لأن كتب تدل على الكتب.

قوله: ﴿فَعِدَّةٌ﴾: رفع بالابتداء، والخبر محذوف، تقديره: فعليه عدة، ولو نصب في الكلام جاز على تقديره: فليصم عدة.

قوله: ﴿فِدْيَةٌ﴾: رفع بالابتداء، والخبر محذوف، تقديره: فعليه فدية.

ومن نون جعل طعاما بدلا من: فدية، ومن لم ينون أضاف الفدية إلى طعام.

قوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾: رفع بالابتداء، و﴿الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ﴾: خبره، ومن نصبه فعلى الإغراء، أي: صوموا شهر رمضان، ويكون الَّذِي نعته. ولا يجوز نصبه بتصوموا؛ لأنك تفرق بين الصلة والموصول بخبر أَنْ وهو: ﴿خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (١).

---

(١) ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾: فيه قراءتان: المشهور الرفع، وفيه أوجه: أحدها: أنه مبتدأ، وفي خبره حينئذ قولان: الأول: أنه قوله ﴿الذي أُنْزِلَ فِيهِ القرآن﴾ ويكون قد ذَكَرَ هذه الجملة مُنَبِّهَةً على فضله ومنزلته، يعني أن هذا الشهر الذي أنزل فيه القرآن هو الذي فرض عليكم صومه. قال أبو عليٌّ: والأشبه أن يكون «الَّذِي» وصفاً؛ ليكون لفظ القرآن نصّاً في الأمر بصوم شهر رمضان؛ لأنَّك إن جعلته خبراً، لم يكن شهر رمضان منصوصاً على صومه بهذا اللفظ، وإنما يكون مكبراً عنه بإنزال القرآن الكريم فيه، وإذا جعلنا «الَّذِي» وصفاً، كان حقُّ النظم أن يكني عن الشَّهر لا أن يظهر؛ والقول الثاني: أنه قوله ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ وتكون الفاء زائدة على رأي الأخفش، وليست هذه الفاء التي تزاد في الخبر لشبه المبتدأ بالشرط، وإن كان بعضهم زعم أنها مثل قوله: ﴿قُلْ إِنَّ الموت الذي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقِيكُمْ﴾ [سورة الجمعة آية ٨] وليس كذلك؛ لأن قوله: ﴿الموت الذي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ يُتَوَهَّمُ فيه عمومٌ؛ بخلاف شهر رمضان، فإن قيل: أين الرابط بين هذه الجملة وبين المبتدأ؟ قيل: تكرار المبتدأ بلفظه وهذا الإعراب - أعني كون «شَهْرُ رَمَضَانَ» مبتدأً - على قولنا: إن الأيام المعدودات هي غير شهر رمضان، أمَّا إذا قلنا: إنها نفس رمضان، ففيه وجهان: أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوفٍ. فقدَّره الفرَّاء: ذَلِكُمْ شَهْرُ رَمَضَانَ، وقدَّره الخفش: المكتوب شهر رمضان. والثاني: أن يكون بدلاً من قوله «الصِّيَامُ»، أي: كُتِبَ عَلَيْكُمْ شَهْرُ رمَضَانَ، وهذا الوجه، وإن كان ذهب إليه الكسائيٌّ بعيدٌ جدّاً؛ لوجهين: أحدهما: كثرة الفصل بين البدل والمبدل منه.والثاني: أنَّه لا يكون إذا ذاك إلاَّ من بدل الإشمال، وهو عكس بدل الاشتمال، لأنَّ بدل الاشتمال غالباً بالمصادر، وهذا قد أُبْدِلَ فيه الظرفُ من المصْدَرِ، ويمكن أن يُوَجَّهَ قوله بأنَّ الكلامَ على حذفِ مضافٍ، تقديره: صيامُ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ وحينئذٍ: يكون من باب بَدَلِ الشَّيء من الشَّيْءِ، وهما لعين واحدة، ويجوزُ أن يكون الرَّفع على البدلِ من قوله =

والهاء في قوله: ﴿أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ﴾: تعود إلى شهر رمضان على معنيين، أحدهما: أَنْ يكون المعنى الذي أنزل القرآن إلى سماء الدنيا جملة فيه، فيكون فيه ظرفاً لنزول القرآن.

والثاني: أَنْ يكون المعنى الذي أنزل القرآن بفرضه، كما تقول: قد أنزل الله قرآنا في عائشة رضي الله عنها فلا يكون فيه ظرفاً لنزول القرآن؛ إنما يكون يتعدى إليه الفعل بحرف، كقوله: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾، أي: من أجل تخلفهن عن المضاجع، فليس في المضاجع ظرفاً للهجر؛ إنما هو سبب للهجر فتعدى إليه الهجر.

وقوله: ﴿هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ﴾: حالان من القرآن.

قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ﴾: الشهر نصب على الظرف، ولا يكون مفعولاً به؛ لأن الشهادة بمعنى: الحضور في المصر، والتقدير: فمن حضر منكم المصر في الشهر.

قوله: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾، أي: يريد الله لتكملوا العدة. وقيل المعنى: ولتكملوا العدة، فعلى ذلك؛ فاللام متعلقة بفعل مضمر في أول الكلام أو في آخره.

قوله: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ﴾: خبر ثان لإن، وقريب خبر أول.

قوله: ﴿لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ﴾: ليلة ظرف للرفث، وهو: الجماع، والعامل فيه: ﴿أُحِلَّ﴾، والرفث مفعول لم يسم فاعله.

قوله: ﴿وَتُدْلُوا بِهَا﴾: جزم على العطف على: تأكلوا.

ويجوز أَنْ يكون: تدلوا منصوبا تجعله جوابا للنهي بالواو.

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر المرفوع في: ﴿تُبَاشِرُوهُنَّ﴾.

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر المرفوع في: ﴿لِتَأْكُلُوا﴾.

﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾: مثل الأول في جميع وجوهه.

«أَيَّاماً مَعْدُوداتٍ» في قراءة من رَفَعَ «أَيَّامُ»، وهي قراءة عبد الله، وفيه بُعْدٌ. والقراءة الثانية: النصْبُ، وفيه أوجهٌ: أجودها: النصبُ بإضمار فعلٍ، أي: صُوموا شَهْر رَمَضَانَ. الثاني - وذكره الأخفشُ والزُّمَّانِيُّ -: أن يكون بدلاً من قوله «أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ»، وهذا يُقَوِّي كون الأيام المعدُودَاتِ هي رمضان، إلا أن فيه بُعْداً من حيث كثرةُ الفَصْلِ.

وأما قوله: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ﴾ فلا يجوز في البر إلا الرفع لدخول الباء في الخبر.

قوله: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، ما: في موضع رفع بالابتداء، أي: فعليه ما استيسر، ويجوز أَنْ تكون في موضع نصب على تقدير: فليهد ما استيسر.

قوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾: ابتداء وخبر، وفي الكلام حذف مضاف ليكون الابتداء هو الخبر في المعنى، تقديره: أشهر الحج أشهر معلومات، ولولا هذا الإضمار لكان القياس نصب أشهر على الظرف، كما تقول: القتال اليوم والخروج الساعة.

قوله: ﴿فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ﴾: من نصب فعلى التبرئة، مثل: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾، ومن رفع جعل لا بمعنى: ليس، وخبر ليس محذوف، أي: ليس رفث فيه [1].

قوله: ﴿عَرَفَاتٍ﴾: أجمع القراء على تنوينه؛ لأنه اسم لبقعة، وقياس النحو: أنك لو سميت امرأة بمسلمات لتركت التنوين على حاله ولم تحذفه؛ لأنه لم يدخل في هذا الاسم فرقا بين ما ينصرف ومالا ينصرف، ولا يجب حذفه إذا كان اسماً لما لا ينصرف؛ إنما هو كحرف من الأصل.

وحكى سيبويه: أَنْ بعض العرب يحذف التنوين من عرفات، لما جعلها اسماً معرفة حذف التنوين وترك التاء مكسورة في النصب والخفض.

وحكى الأخفش والكوفيون: فتح التاء من غير تنوين في النصب والخفض، أجروها مجرى هاء التأنيث في: فاطمة وعائشة.

قوله: ﴿كَمَا هَدَاكُمْ﴾، و﴿كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾: الكاف فيهما في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، أي: ذكرا كما، وذكرا كذكركم. ويجوز أَنْ تكون الكاف في: كذكركم في موضع الحال

---

(١) قراءة الرفع فيها وجهان: أظهرهما: أنَّ «لا» ملغاةٌ، وما بعدها رفع بالابتداء، وسوَّغ الابتداء بالنكرة؛ تقدُّم النفي عليها، و«في الحج» خبر الأول، وحُذِفَ خبرُ الثاني، والثالث؛ لدلالةِ خبرِ الأولِ عليهما، ويجوزُ أنْ يكونَ «في الحج» خبرَ الثلاثة، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ «في الحجِّ» خبرَ الثاني، وحُذِفَ خبرُ الأولِ، والثالث؛ لقبح مثل هذا التركيب، ولتأديته إلى الفصل. والثاني: أن تكون «لاَ» عاملةً عمل ليس، ولعملها عمل ليس شروطٌ: تنكير الاسم، وألاَّ يتقدَّم الخبر، ولا ينتقض النفيُ؛ فيكونُ «رَفَثَ» اسمَها، وما بعده عطْفٌ عليه، و«في الحجِّ».

من المضمر في: ﴿فَاذْكُرُوا﴾، أي: فاذكروه مشبهين ذكركم آباءكم.

قوله: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾، أشد: في موضع خفض عطف على ﴿كَذِكْرِكُمْ﴾، ويجوز أَنْ يكون منصوبا على إضمار فعل، تقديره: واذكروه ذكرا أشد ذكرا من ذكركم لآبائكم، فيكون نعتاً لمصدر في موضع الحال، أي: اذكروه مبالغين في الذكر له.

قوله: ﴿لِمَنِ اتَّقَى﴾: اللام متعلقة بالمغفرة، أي: المغفرة لمن اتقى الصيد. وقيل تقديره: الإباحة فيه في التأخير والتعجيل لمن اتقى.

وقيل: السلامة لمن اتقى. وقيل: الذكر لمن اتقى.

قوله: ﴿أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ هو جمع: خصم. وقيل: هو مصدر خاصم.

قوله: ﴿كَافَّةً﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿ادْخُلُوا﴾، ومعناه: لا يمتنع أحد منكم من الدخول، أي: يكف بعضكم بعضا من الامتناع.

قوله: ﴿كَمْ آتَيْنَاهُمْ﴾، كم: في موضع نصب بإضمار فعل بعدها، تقديره: كم آتينا آتيناهم.

قوله: ﴿مِنْ آيَةٍ﴾: في موضع المفعول الثاني لآتيناهم، ويجوز أَنْ تجعل كم مفعولاً ثانياً: لآتيناهم.

وإن شئت جعلتها في موضع رفع على إضمار عائد، تقديره: كم أتيناهموه، وفيه ضعف لحذف الهاء، وهو بمنزلة قولك: أيها أعطيتكه فترفع، والاختيار النصب بإضمار فعل بعد أي، تقديره: أيها أعطيتك أعطيتكه، ويقبح الرفع مع حذف الهاء، ولم يجزه سيبويه إلا في الشعر.

ولا يجوز أَنْ يعمل ﴿سَلْ﴾ في: ﴿كَمْ﴾؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، فالرفع في: كم بعيد لحذف الهاء، ولا يعمل في: كم ما قبلها وهو: سل؛ لأن لها صدر الكلام؛ إذ هي استفهام، ولا يعمل ما قبل الاستفهام فيه، وإنما دخلت من مع كم وهي استفهام للتفرقة بينها وبين المنصوب، وكم اسم غير معرب لمشابهته الحروف؛ لأنه يستفهم به كما يستفهم بالألف. ولو حذفت من لنصبت آية على التفسير إذا جعلت كم مفعولاً ثانياً لآتيناهم.

قوله: ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾: حالان من النبيين.

قوله: ﴿بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾: مفعول من أجله.

قوله: ﴿أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾: أَنْ في موضع المفعولين لحسب.

قوله: ﴿حَتَّى﴾: كتبت بالياء لأنها أشبهت سكرى، وقد أمالها نصير عن الكسائي. ولا تكتب إلا بالياء؛ لأنها تشبه إلى، ولا تكتب إما بالياء قياسا على حتى؛ لأنها إنْ ضمت إليها ما.

قوله: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾، من رفع يقول: فلأنه فعل قد ذهب وانقضى؛ وإنما الخبر عن الحال التي كان عليها الرسول فيما مضى، فالفعل دال على الحال التي كانوا عليها فيما مضى، فحتى داخلة على جملة في المعنى، وهي لا تعمل في الجمل، ويجوز في الكلام أَنْ يرفع ويخبر عن الحال التي هو الآن، وهو مثل قولك: مرض حتى لا يرجونه، أي: مرض فيما مضى حتى هو الآن لا يرجى، فتحكي الحال التي هو عليها، فلا سبيل للنصب في هذا المعنى. ولو نصبت لانقلب المعنى وصرت تخبر عن فعلين قد مضيا وذهبا ولست تحكي حالاً كان عليها، وتقديره: أَنْ تحكي حالاً كان عليها النبي، فتقديره: وزلزلوا حتى قال الرسول، كما تقول: سرت حتى أدخلها، أي: قد كنت سرت فدخلت فصارت حتى داخلة على جملة، هي لا تعمل في الجمل، فارتفع الفعل بعدها ولم تعمل فيه.

فأما وجه من نصب فانه جعل حتى غاية بمعنى: إلى أَنْ فنصب بإضمار أَنْ وجعل قول الرسول عليه السلام غاية لخوف أصحابه؛ لأن زلزلوا معناه: خوفوا، فمعناه: وزلزلوا إلى أَنْ قال الرسول، فالفعلان قد مضيا.

قوله: ﴿أَلا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾: قريب خبر: إنَّ، ويجوز قريبا نجعله نعتاً لظرف محذوف، أي: مكانا قريبا، ولا يثنى ولا يجمع في هذا المعنى ولا يؤنث، فإن قلت: هو قريب مني، تريد المكان لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث، فإن أردت النسب ثنيت وجمعت وأنثت.

قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾، ما: استفهام؛ ولذلك لم تعمل فيها: يسألونك، فهي في موضع رفع بالابتداء، وذا بمعنى: الذي وهو الخبر.

والهاء محذوفة من: ينفقون لطول الاسم؛ لأنه صلة الذي، تقديره: يسألونك أي شيء الذي ينفقونه.

وإن شئت جعلت ما وذا اسماً واحداً لتكون ما في موضع نصب بينفقون ولا تقدر هاء محذوفة، كأنك قلت: يسألونك أي شيء ينفقون [1].

---

(١) يجوز أن تكون «ماذا» بمنزلة اسم واحد، بمعنى الاستفهام؛ فتكون مفعولاً مقدَّماً ل «يُنْفِقُونَ»؛ لأنَّ العرب يقولون: «عماذا تَسْأَلُ» بإثبات الألف.

=

قوله: ﴿قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ﴾، ما: شرط في موضع نصب بأنفقتم، وكذلك: ﴿وما تنفقوا﴾، والفاء جواب الشرط فيهما.

قوله: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾: قتال بدل من: الشهر وهو بدل الاشتمال.

وقال الكسائي: هو مخفوض على التكرير، تقديره عنده: عن الشهر عن قتال، وكذا قال الفراء: هو مخفوض بإضمار عن.

وقال أبو عبيدة: هو مخفوض على الجوار.

قوله: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾: ابتداء، وكفر وإخراج عطف على صد، و﴿أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾: خبره.

وقال الفراء: وصد وكفر عطف على: ﴿كَبِيرٌ﴾.

فيوجب ذلك أَنْ يكون القتال في الشهر الحرام كفر، وأيضاً فإن بعده: ﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾، ومحال أَنْ يكون إخراج أهل المسجد الحرام منه عند الله أكبر من الكفر بالله.

وقيل: إنَّ الصد مرفوع بالابتداء، وكفر عطف عليه، والخبر محذوف، تقديره: كبيران عند الله لدلالة الخبر الأول عليه، ويجب على هذا القول: أَنْ يكون إخراج أهل المسجد الحرام منه عند الله أكبر من الكفر، وإخراجهم منه إنما هو بعض خلال الكفر.

= وحذفوها من قولهم: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [سورة النبأ آية ١] وقوله ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾ [سورة النازعات آية ٤٣] فلما لم يحذفوا الألف من آخر «مَا»، علمت أنه مع «ذا» بمنزلة اسم واحدٍ، ولم يحذفوا الألف منه، لَمَّا لم يكن آخر الاسم، والحذف يلحقها إذا كان آخراً، إلاَّ أن يكون في شعر؛ كقول الشاعر:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ ... كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ

قال القرطبي: إن خفَّفت الهمزة، قلت: يسلونك، ومنه: ما «يُنْفِقُون» ويجوز أن تكون «ما» مبتدأ و«ذا» خبره، وهو موصولٌ. و«ينفقون» صلته، والعائد محذوفٌ.

و«ماذا» معلِّق للسؤال، فهو في موضع المفعول الثاني، قال القرطبي: متى كانت اسماً مركبًا، فهي في موضع نصب إلاَّ ما جاء في قول الشاعر:

وَمَاذَا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ... سِوَى أَنْ يَقُولُوا: إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ

فإنَّ «عَسَى» لا تعمل فيه، ف «ماذا» في موضع رفعٍ، وهو مركَّبٌ؛ إذ لا صلة ل «ذا».

قوله: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾: عطف على سبيل الله، أي: قتال في الشهر الحرام كبير، وهو صد عن سبيل الله وعن المسجد.

وقال الفراء: والمسجد معطوف على الشهر الحرام وفيه بعد؛ لأن سؤالهم لم يكن عن المسجد الحرام؛ إنما سألوا عن الشهر الحرام هل يجوز فيه القتال ؟ فقيل لهم: القتال فيه كبير الإثم، ولكن الصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام والكفر بالله وإخراج أهل المسجد الحرام منه أكبر عند الله إثما من القتال في الشهر الحرام، ثم قيل لهم: والفتنة أكبر من القتل، أي: والكفر بالله الذي أنتم عليه أيها السائلون أعظم إثما من القتل في الشهر الحرام الذي سألتم عنه وأنكرتموه، فهذا التفسير يبين إعراب هذه الآية.

قوله: ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾: هو مثل الأول إلا أنك إذا جعلت ذا بمعنى: الذي رفعت العفو؛ لأن ما في موضع رفع بالابتداء، فجوابها مرفوع مثلها، وأضمرت الهاء مع ينفقون تعود على الموصول وحذفها لطول الاسم.

وإذا جعلت ما وذا اسماً واحداً في موضع نصب بينفقون نصبت العفو؛ لأنه جواب ما، فوجب أَنْ يكون إعرابه مثل إعرابها ولم تضمر هاء.

قوله: ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾، ﴿فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾: في متعلقة بتتفكرون، فهما طرفان للتفكر، تقديره: تتفكرون في أمور الدنيا والآخرة وعواقبها.

وقيل: في متعلقة بيبين، تقديره: كذلك ليبين الله لكم الآيات في أمور الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون. والكاف من كذلك في موضع نعت لمصدر محذوف، أي: تبييناً مثل ذلك يبين الله لكم الآيات.

قوله: ﴿فإخوانكم﴾: خبر ابتداء محذوف، تقديره: فهم إخوانكم.

قوله: ﴿الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾: اسمان شائعان لم تدخل الألف اللام فيهما للتعريف، إنما دخلتا للجنس، كما تقول: أهلك الناس الدينار والدرهم، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ لم يرد دينارا بعينه، ولا درهما بعينه، ولا إنسانا بعينه؛ وإنما أردت هذا الجنس. كذلك معنى قوله: ﴿الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾، أي: يعلم هذين الصنفين.

قوله: ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾، أَنْ: في موضع نصب على معنى: في أَنْ تبروا، فلما حذف حرف الجر تعدى الفعل. وقيل: تقديره: كراهة أَنْ. وقيل: لئلا.

وقال الكسائي: موضع أَنْ خفض على إضمار الخافض. ويجوز أَنْ يكون موضعها رفعا بالابتداء والخبر محذوف، تقديره: أَنْ تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس أولى أو أمثل.

قوله: ﴿الطَّلاقُ مَرَّتَانِ﴾: ابتداء وخبر، تقديره: عدد الطلاق الذي تجب بعده الرجعة مرتان[1].

قوله: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾: ابتداء، والخبر محذوف، تقديره: فعليكم إمساك. ومثله: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، ولو نصب على المصدر في غير القرآن لجاز.

قوله: ﴿إِلا أَنْ يَخَافَا﴾، أَنْ: في موضع نصب استثناء ليس من الأول.

قوله: ﴿أَلَّا يُقِيمَا﴾، أَنْ: في موضع نصب لعدم حرف الجر، تقديره: من أَنْ لا يقيما، وبأن لا يقيما، وعلى أَنْ لا يقيما.

قوله: ﴿ضِرَارًا﴾: مفعول من أجله.

قوله: ﴿أَنْ يَنْكِحْنَ﴾، أَنْ: في موضع نصب بتعضلوهن، أي: لا تمنعوهن نكاح أزواجهن.

قوله: ﴿لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ﴾: والدة مفعول لم يسم فاعله، وتضار بمعنى: تضارر، ويجوز أَنْ ترفع بفعلها على أَنْ تكون تضار بمعنى: تفاعل، وأصله: تضارر، ويقدر مفعول محذوف، تقديره: ولا تضارر والدة بولدها أباه، ولا يضارر مولود له بولده أمه.

﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾، أي: على وارث المولود أَنْ لا يضارر أمه ولا أباه. وقيل معناه: وعلى الوارث الإنفاق على المولود.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾: الذين مبتدأ. وفي تقدير خبر الابتداء خلاف لعدم ما يعود على المبتدأ من خبره.

قال الأخفش: الخبر: يتربصن ، وفي الكلام حذف العائد على المبتدأ، تقديره: يتربصن بأنفسهن بعدهم أو بعد موتهم، ثم حذف إذ قد علم أَنْ التربص إنما يكون بعد موت الأزواج.

---

(١) «الطلاق» يجوز أن يكون مصدر «طَلَقَتِ المَرْأَةُ طَلاَقاً»، وأن يكون اسم مصدر، وهو التطليقُ؛ كالسَّلام بمعنى التَّسليم، ولا بد من حذف مضافٍ قبل المبتدأ؛ ليكون المبتدأُ عين الخبر، والتقدير: عددُ الطَّلاق المشروع فيه الرَّجعة مرَّتان.

وقال الكسائي: تقدير الخبر: يتربصن أزواجهم.

وقال المبرد: التقدير: ويذرون أزواجا أزواجهم يتربصن بأنفسهن.

وقيل: الحذف إنما هو في أول الكلام، تقديره: وأزواج الذين يتوفون منكم يتربصن بأنفسهن.

وقياس من قول سيبويه: إنَّ الخبر محذوف، تقديره: فيما يتلى عليكم الذين يتوفون منكم، مثل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾.

قوله: ﴿وَلَكِنْ لا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾، أي: على سر، أي: على نكاح. فإن جعلته من السر الذي هو الإخفاء كان نصبا على الحال من المضمر في:

تواعدوهن، تقديره: ولكن لا تواعدوهن النكاح متسارين ولا مظهرين له.

وقوله: ﴿إِلا أَنْ تَقُولُوا قَوْلا مَعْرُوفًا﴾، أَنْ: في موضع نصب استثناء ليس من الأول.

قوله: ﴿وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾، أي: على عقدة النكاح، فلما حذف الحرف نصب، كما تقول: ضرب زيد الظهر والبطن، أي: على الظهر والبطن. وقيل: عقدة منصوب على المصدر، وتعزموا بمعنى: تعقدوا.

قوله: ﴿مَتَاعًا﴾: نصب على المصدر. وقيل: حال.

قوله: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾: نصف مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: فعليكم نصف ما فرضتم، ولو نصب في الكلام جاز على معنى: فأدوا نصف ما فرضتم.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾: الذين رفع بالابتداء، والخبر محذوف، تقديره: يوصون وصية، وإن رفعت وصية، فتقديره: فعليهم وصية، ترفع وصية بالابتداء، وعليهم المضمر خبرها، والجملة خبر: الذين.

قوله: ﴿مَتَاعًا﴾: مصدر عند الأخفش، وحال عند المبرد على تقدير: ذوي متاع.

قوله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾: نصب غيراً على المصدر عند الأخفش، تقديره: لا إخراجا، ثم جعل غيرا موضع لا فأعربها بمثل إعراب ما أضيف إليه وهو الإخراج.

وقيل: غير انتصب لحذف الجار، كان تقديره: من غير إخراج، فلما حذف من انتصب انتصاب المفعول به. وقيل: انتصب غير على الحال من الموصين المتوفين، تقديره: متاعا إلى الحول غير ذوي إخراج، أي: غير مخرجين لهن.

قوله: ﴿حَقًّا﴾: مصدر، وعلى متعلقة بالفعل المضمر الناصب لحق.

قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾: مَنْ مبتدأ، وذا خبره.

الذي نعت لـ (ذا) أو بدل منه، ومثله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾، ولا يحسن أَنْ تكون ذا ومَنْ اسماً كما كانت مع ما؛ لأن ما مبهمة، وزيدت ذا معها؛ لأنها مبهمة مثلها، وليس مَنْ كذلك في الإبهام.

قوله: ﴿قَرْضًا﴾: اسم للمصدر.

قوله: ﴿فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾: من رفعه عطفه على ما في الصلة وهو: يقرض، ويجوز رفعه على القطع مما قبله، ومن نصبه حمله على العطف بالفاء على المعنى دون اللفظ فنصبه، ووجه نصبه له أنه حمله على المعنى، وأضمر بعد الفاء أَنْ ليكون مع الفعل مصدراً، فتعطف مصدراً على مصدر، فلما أضمرت أَنْ نصبت الفعل.

ومعنى حمله له على المعنى: أَنْ معنى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا﴾: من يكن منه قرض يتبعه أضعاف، فلما كان معنى صدر الكلام المصدر جعل الثاني المعطوف بالفاء مصدراً ليعطف مصدراً على مصدر، فاحتاج إلى إضمار أَنْ لتكون مع الفعل مصدراً فنصب الفعل، فالفاء عاطفة للترتيب على أصلها في باب العطف، ولا يحسن أَنْ تجعل: فيضاعفه في قراءة من نصب جوابا للاستفهام بالفاء؛ لأن القرض غير مستفهم عنه، إنما الاستفهام فاعل القرض؛ ألا ترى أنك لو قلت: أزيد يقرضني فأشكره، لم يجز النصب على جواب الاستفهام، وجاز على الحمل على المعنى كما مر في تفسير الآية؛ لأن الاستفهام لم يقع على القرض إنما وقع على زيد.

لو قلت: أيقرضني زيد فأشكره، جاز النصب على جواب الاستفهام؛ لأن الاستفهام عن القرض وقع. وقيل: إِنَّ النصب في الآية على جواب الاستفهام محمول على المعنى؛ لأن مَنْ يقرض الله، ومَنْ ذا الذي يقرض الله سواء في المعنى، والأول عليه أهل التحقيق والنظر والقياس.

قوله: ﴿نُقَاتِلْ﴾: جزم؛ لأنه جواب الطلب، ولو رفع في الكلام لجاز على معنى: ونحن نقاتل.

فأما ما روي عن الضحاك وابن أبي عبلة: أنهما قرءا بالياء، فالأحسن فيه الرفع؛ لأنه

نعت لملك وكذلك قرءا.

ولو جزم على الجواب لجاز، فالجزم من النون أجود، والرفع يجوز، والرفع مع الياء أجود، والجزم يجوز.

قوله: ﴿أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾، أَنْ: في موضع نصب خبر عسى، وهي وما بعدها مصدر لا يحسن اللفظ به بعد عسى؛ لأن المصدر لا يدل على زمان محصل، وعسى تحتاج إلى أَنْ يؤتى بعدها بلفظ المستقبل، ولا تستعمل عسى إلا مع أَنْ إلا في الشعر.

قوله: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا﴾، أَنْ: في موضع نصب على حذف الخافض، تقديره: وما لنا في أَنْ لا نقاتل.

وقال الأخفش: أَنْ زائدة.

قوله: ﴿طَالُوتَ مَلِكًا﴾: ملكا نصب على الحال من: طالوت.

قوله: ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِن رَبِّكُمْ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من التابوت، وكذلك: ﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾: في موضع الحال منه أيضاً[1].

قوله: ﴿إِلا مَنِ اغْتَرَفَ﴾: مَنِ في موضع نصب على الاستثناء من المضمر في: ﴿يَطْعَمْهُ﴾.

قوله: ﴿كَمْ من فِئَةٍ﴾: كم في موضع رفع بالابتداء، وهي خبر، وغلبت خبرها.

قوله: ﴿بِبَعْضٍ﴾: في موضع المفعول، بمنزلة: مررت زيد.

قوله: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾: مَنْ ابتداء، ومنهم الخبر، والهاء محذوفة من كلم، أي: كلمه.

قوله: ﴿دَرَجَاتٍ﴾، أي: إلى الدرجات، فلما حذف إلى نصب.

قوله: ﴿تِلْكَ﴾: اسم مبهم، والتاء هو الاسم، واللام دخلت لتدل على بعد المشار إليه،

---

(١) ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ﴾ يجوز أن يكون «فيه» وحده حالاً من التَّابوت، فيتعلَّق بمحذوفٍ، ويرتفع «سَكِينَة» بالفاعليَّة، والعامل فيه الاستقرار، والحال هنا من قبيل المفردات، ويجوز أن يكون «فيه» خبراً مقدّماً، و«سكينةٌ» مبتدأ مؤخراً، والجملة في محلِّ نصب على الحال، والحال هنا من قبيل الجمل، و«سكينةٌ» فعيلة من السكون، وهو الوقار. أي هو سبب سكون قلوبكم، فيما اختلفتم فيه من أمر طالوت، ونظيره ﴿فَأَنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ [سورة التوبة آية ٤٠].

والكاف للخطاب لا موضع لها من الإعراب.

وأصل تلك: تيلك، فلما توالت كسرتان بينهما ياء أسكنت اللام تخفيفاً، وحذفت الياء لسكونها وسكون اللام، وأصل: اللام الفتح؛ لأنها لام تأكيد، ولكن كسرت في هذا للفرق بينها وبين لام الملك، إذا قلت: تي لك، أي: هذه لك. وقد قيل: إنَّ اللام إنما دخلت لتفرق بين المبهم والكاف لئلا يظن أنه مضاف إلى الكاف، فأصلها على هذا القول السكون؛ لأنه حرف معنى، ثم حذفت الياء لسكونها وسكون اللام.

والاسم عند الكوفيين التاء والياء كما قالوا في ذلك: إنَّ الاسم الذال والألف.

وقال البصريون: الاسم الذال. ويلزم من قال في اللام هذا القول أَنْ لا يجيز حذفها، وهو جائز عند الجميع، تقول: تيك آيات الله.

قوله: ﴿نَتْلُوهَا عَلَيْكَ﴾: في موضع الحال من آيات الله.

قوله: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ﴾: ابتداء، والرسل عطف بيان، وفضلنا وما بعده الخبر.

قوله: ﴿لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ﴾، كل هذه الجمل في موضع النعت المكرر ليوم، والفتح والرفع في هذا بمنزلة: ﴿فلا رفث ولا فسوق﴾؛ إذ هو كله أصله الابتداء والخبر، والجملة في موضع النعت ليوم.

قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ﴾: ابتداء وخبر، وهو بدل من: موضع لا إله، وحقيقته: أَنَّ الله مبتدأ، ولا إله ابتداء ثان، وخبره محذوف، أي: الله لا إله معبود إلا هو، وإلا هو بدل من: موضع لا إله، والجملة خبر عن الله. وكذلك قولك: لا إله إلا الله في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، وإلا الله بدل من: موضع لا إله وصفة له على الموضع، وإن شئت جعلت: إلا خبر: لا إله، ويجوز النصب على الاستثناء.

قوله: ﴿الْقَيُّومُ﴾ هو: فيعول من قام، وأصله: قيووم فلما سبقت الياء الواو والأول ساكن أبدل من الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكان الرجوع إلى الياء أخف من رجوع الياء إلى الواو، وهو نعت: الله أو خبر بعد خبر، أو بدل من: هو، أو رفع على إضمار مبتدأ، ومثله: ﴿الْحَيُّ﴾. ولو نصب في غير القرآن لجاز على المدح.

قوله: ﴿سِنَةٌ﴾، أصله: وسنة، ثم حذفت الواو كما حذفت في: يسن، ونقلت حركة الواو إلى السين.

قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ﴾ مثل قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾.

قوله: ﴿بِالطَّاغُوتِ﴾: هو اسم يكون للواحد والجمع، ويذكر ويؤنث، وهو مشتق من طغى، لكنه مقلوب، وأصله: طغيوت على وزن: فعلوت، مثل: جبروت، ثم قلبت الياء في موضع الغين فصار: طَيَغُوتاً، فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: طاغوتا، فأصله: فعلوت مقلوب إلى: فلعوت، وقد يجوز أَنْ يكون أصل لامه: واوا، فيكون أصله: طغووت؛ لأنه يقال: طغا يطغو أو يطغى وطغيت وطغوت. ومثله في القلب والاعتلال والوزن حانوت؛ لأنه من حنا يحنو، وأصله: حنووت ثم قلب وأعل، ولا يجوز أَنْ يكون من حان يحين لقولهم في الجمع حوانيت.

قوله: ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ﴾: أَنْ مفعول من أجله.

قوله: ﴿إِذْ قَالَ﴾، العامل في: إذ: تر، والهاء في: ربه تعود على: الذي، وهو: نمروذ لعنه الله، كذا قال مجاهد.

قوله: ﴿لا انْفِصَامَ لَهَا﴾: يجوز أَنْ يكون في موضع نصب على الحال من: العروة الوثقى، وهي: لا إله إلا الله في قول ابن عباس - رضي الله عنه -.

قوله: ﴿أَوْ كَالَّذِي﴾: الكاف في موضع نصب معطوفة على معنى الكلام، تقديره عند الفراء والكسائي: هل رأيت كالذي حاج إبراهيم أو كالذي مر على قرية.

قوله: ﴿كَمْ لَبِثْتَ﴾: كم في موضع نصب على الظرف، فهي ههنا ظرف زمان يسأل بها عن قدر الزمان الذي لبث عزير عليه السلام في موته.

قوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾: يحتمل أَنْ يكون معناه: لم يتغير ريحه، من قولهم: تسنى الطعام إذا تغير ريحه أو طعمه، فيكون أصله: يتسنن على وزن يتفعل بثلاث نونات، فأبدل من الثالثة ألفا لتكرر الأمثال، فصار: يتسنى، فحذفت الألف للجزم، فبقي يتسن، فجيء بالهاء لبيان حركة النون في الوقف.

ويحتمل أَنْ يكون معناه: لم تغيره السنون، فتكون الهاء فيه أصلية لام الفعل؛ لأن أصل: سنة: سنهة، ويكون سكونها للجزم، فلا يجوز حذفها في الوصل ولا في الوقف.

قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾: العامل في: إذ فعل مضمر، تقديره: واذكر يا محمد إذ قال

إبراهيم [١].

قوله: ﴿كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾: كيف في موضع نصب، وهي سؤال عن حال، تقديره: رب أرني بأي حال تحيي الموتى.

قوله: ﴿لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾، اللام: متعلقة بفعل مضمر، تقديره: ولكن سألتك ليطمئن قلبي، أو ولكن أرني ليطمئن قلبي.

قوله: ﴿عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا﴾، أي: على كل جبل من كل واحد جزءاً، وذلك أعظم في القدرة.

قوله: ﴿سَعْيًا﴾: مصدر في موضع الحال.

قوله: ﴿مِائَةُ حَبَّةٍ﴾: ابتداء وما قبله خبره، ويجوز في الكلام: مائةً بالنصب على معنى: أنبتت مائة حبة.

قوله: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾: ابتداء ونعته، والخبر محذوف، تقديره: قول معروف أولى بكم.

قوله: ﴿وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ من صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾: ابتداء وخبر، ويتبعها نعت للصدقة في موضع خفض. وأذى مقصور لا يظهر فيه الإعراب كهدى، وموضعه رفع بفعله.

قوله: ﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ﴾، الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: إبطالا كالذي، وكذلك: ﴿رِئَاءَ﴾ نعت لمصدر محذوف، تقديره: إنفاقا رياء. ويجوز أَنْ يكون رياءً مفعولاً من أجله، ويجوز أَنْ يكون في موضع الحال.

قوله: ﴿أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾: في موضع خفض على النعت لجنة أو لربوة، كما تقول: مررت بجارية في دار اشتراها زيد.

قوله: ﴿مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾: في موضع رفع نعت للجنة، و﴿ تَجْرِي من تَحْتِهَا﴾: نعت ثان، أو في موضع نصب على الحال من جنة؛ لأنها قد نعتت، ويجوز أَنْ تكون خبر كان.

قوله: ﴿عَلَيْهِ تُرَابٌ﴾: ابتداء وخبر في موضع خفض نعت لصفوان.

---

(١) العامل في «إذْ» ثلاثةُ أوجه: أظهرها: أنه قال: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾، أي: قال له ربُّه وقتَ قوله ذلك. والثاني: أنه «أَلَمْ تَرَ» أي: ألم تر إذ قال إبراهيم. والثالث: أنه مضمرٌ تقديره: واذكر قاله الزجاج ف «إذْ» على هذين القولين مفعولٌ به، لا ظرفٌ. و«ربِّ» منادى مضافٌ لياءِ المتكلم، حُذفَتْ؛ استغناءً عنها بالكسرةِ قبلَها، وهي اللغةُ الفصيحةُ، وحُذِف حرفُ النداءِ.

قوله: ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا﴾: كلاهما مفعول من أجله.

والصفوان عند الكسائي واحد، وجمعه: صِفوان، وصُفِيّ، وصِفِيّ. وقيل: يجوز أَنْ يكون جمعا وواحداً. وقيل: صفوان بكسر الأول جمع صفا، كأخ وإخوان.

وقال الأخفش: صفوان بالفتح جمع: صفوانة، وإنما قال: ﴿عَلَيْهِ﴾؛ لأن الجمع يذكر.

قوله: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ﴾: شيطان فيعال من: شطن إذا بعد، ولا يجوز أَنْ يكون فعلان من تشيط وشاط؛ لأن سيبويه حكى: شيطته فتشيطن، فلو كان من شاط لكان شيطنته على وزن: فعلنته، وليس هذا البناء في كلام العرب، فهو إذا: فَيْعَلْته كبيطرته، فالنون أصليه والياء زائدة، فلا بد أَنْ يكون النون لاما، وأن يكون: شيطان فيعالا من شطن إذا بعد، كأنه لما بعد من رحمة الله سمي بذلك.

قوله: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ﴾، ﴿وَمَا تُنْفِقُوا من خَيْرٍ﴾: ما في ذلك في موضع نصب لوقوع الفعل الذي بعده عليه، وهو شرط.

فأما: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ﴾ فما حرف ناف، والهاء في قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ تعود على: النذر، أو على الإنفاق.

قوله: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، في: نِعْم أربع لغات:

نَعِمَ مثل: عَلِمَ، ونعِمَ بكسر النون اتباعا لكسرة العين؛ لأنه حرف حلق ينبعه ما قبله في الحركة في أكثر اللغات. ونَعْم بترك النون مفتوحة على أصلها، وتسكن العين استخفافا. ونِعْم بكسر النون لكسرة العين، ثم تسكن العين استخفافا، فمن كسر النون والعين من القراء احتمل أَنْ يكون كسر العين على لغة من كسرها وأتبع النون بها، ويحتمل أَنْ يكون على لغة من أسكن العين وكسر النون؛ لكن كسر العين لالتقاء الساكنين. فأما إسكان العين مع الإدغام فمحال لا يجوز ولا يمكن في النطق. ومن فتح النون وكسر العين جاز أَنْ يكون قرأ على لغة من قال: نعم مثل علم.

ويجوز أَنْ يكون أسكن العين استخفافا، فلما اتصلت بالمدغم كسرها لالتقاء الساكنين، وما في موضع نصب على التفسير. وفي: نعم ضمير مرفوع بنعم وهو ضمير الصدقات. هي مبتدأ، وما قبلها الخبر، تقديره: إنْ تبدوا الصدقات فهي نعم شيئا.

قوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ من سَيِّئَاتِكُمْ﴾: من جزمه عطفه على موضع الفاء في قوله: ﴿فَهُوَ

خَيْرٌ لَكُمْ﴾: ومن رفع فعلى القطع، فمن قرأ: بالنون ورفع قدره: ونحن نكفر. ومن قرأ: بالياء ورفع قدره: والله يكفر عنكم.

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ لا تُظْلَمُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع نصب على الحال من الكاف والميم في: إليكم.

قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾: اللام متعلقة بمحذوف، تقديره: أعطوا للفقراء [1].

قوله: ﴿لا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الأَرْضِ﴾ [2]: في موضع نصب على الحال من المضمر في: أحصروا، ويحسبهم حال من الفقراء أيضاً، وكذلك: ﴿تَعْرِفُهُمْ﴾، وكذلك: ﴿لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾. ويحسن أَنْ يكون ذلك حالاً من المضمر في: ﴿أُحْصِرُوا﴾.

ويحتمل أَنْ يكون ذلك كله منقطعا مما قبله لا موضع له من الإعراب.

و﴿إِلْحَافًا﴾: مصدر في موضع الحال.

قوله: ﴿سِرًّا وَعَلانِيَةً﴾: حالان من المضمر في: ينفقون.

قوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾: ابتداء وخبر.

---

(١) قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾ الآية: في تعلُّق هذا الجارِّ خمسة أوجهٍ: أحدها: - وهو الظاهر - أنه متعلِّق بفعل مقدرٍ، يدلُّ عليه سياق الكلام. الثاني: أنَّ هذا الجارَّ خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الصدقات أو النفقات التي تنفقونها للفقراء، وهو في المعنى جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر، كأنهم لما حثُّوا على الصدقات، قالوا: فلمن هي؟ فأجيبوا بأنها لهؤلاء، وفيها بيان مصرف الصَّدقات. وهذا اختيار ابن الأنباري. الثالث: أنَّ اللام تتعلَّق بقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ الصدقات﴾ [سورة البقرة آية ٢٧١] وهو مذهب القفَّال، واستبعده الناس؛ لكثرة الفواصل. الرابع: أنه متعلِّقٌ بقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ من خَيْرٍ﴾ وفي هذا نظرٌ؛ من حيث إنه يلزم فيه الفصل بين فعل الشرط وبين معموله بجملة الجواب، الخامس: أنَّ «للفقراء» بدلٌ من قوله: «فلأَنْفُسِكُمْ»، وهذا مردودٌ؛ قال الواحدي، وغيره: «لأنَّ الإنفاق من حيث هو واصلٌ إليهم، وليس من باب ﴿وَلِلَّهِ عَلَى الناس حِجُّ البيت مَنِ استطاع إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [سورة آل عمران آية ٩٧]؛ لأنَّ الأمر لازمٌ للمستطيع خاصةً.

(٢) في هذه الجملة احتمالان: أظهرهما: أنها حالٌ، وفي صاحبها وجهان: أحدهما: أنه «الفقراء»، وثانيهما: أنه مرفوع «أُحْصِرُوا». والاحتمال الثاني: أن تكون مستأنفة لا محلَّ لها من الإعراب؛ و«ضَرْباً» مفعولٌ به، وهو هنا السفر للتجارة؛ قال الشاعر:

لَحِفْظُ المَالِ أَيْسَرُ مِن بَقَاهُ ... وَضَرْبٌ في البِلاَدِ بِغَيْرِ زَادِ

ويقال: ضَرَبْتُ في الأَرْضِ ضَرْباً، ومَضْرِباً، أي: سرتُ.

قوله: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾: ابتداء وخبر أيضاً. ودخلت الفاء لما في الذين من الإبهام، فشابه بإبهامه الإبهام الذي في الشرط، فدخلت الفاء في خبره على المشابهة بالشرط. وإنما تشابه الذي الشرط إذا كان في صلته فعل نحو: الذي يأتيني فله درهم.

ولو قلت: الذي زيد في داره فله درهم قبح، دخول الفاء في خبره؛ إذ لا فعل في صلته ولا يكون هذا في الذي إلا إذا لم يدخل عليه عامل يغير معناه، فإن دخل عليه عامل يغير معناه لم يجز دخول الفاء في خبره، نحو: لعل الذي يقوم زيد، وليت الذي يخرج عمرو.

ولا يجوز دخول الفاء في خبره لتغير معناه بما دخل عليه، فافهمه.

قوله: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ﴾: ابتداء، وخبر: ﴿لا يَقُومُونَ﴾ وما بعده.

قوله: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾: ذكر جاء حمله على المعنى؛ لأنه بمعنى: فمن جاءه وعظ. وقيل: ذكر؛ لأن تأنيث الموعظة غير حقيقي؛ إذ لا ذكر لها من لفظها. وقيل: ذكر لأنه فرق بين فعل المؤنث وبينه بالهاء.

قوله: ﴿الرِّبَا﴾ من الواو، وتثنيته: رِبَوان عند سيبويه، وتكتب بالألف.

وقال الكوفيون: يكتب بالياء، ويثنى بالياء؛ لأجل الكسرة التي في أوله، وكذلك يقولون في: ذوات الواو الثلاثية إذا انكسر الأول أو انضم، نحو: ربا وضُحى، فإن انفتح الأول كتبوه بالألف وثنوه بالواو، كما قال البصريون، نحو: صفا.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ كان: تامة لا تحتاج إلى خبر، تقديره: وإن وقع ذو عسرة وهو شائع في كل الناس، ولو نصبت ذا على خبر كان لصار مخصوصا في قوم بأعيانهم، فلهذه العلة أجمع القراء المشهورون على رفع ذو.

فأما قوله: ﴿أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾: فمن رفع تجارة جعل كان بمعنى: وقع وحدث، و﴿تُدِيرُونَهَا﴾: نعت للتجارة. وقيل: خبر كان، ومن نصب تجارة أضمر في كان اسمها، تقديره: إلا أَنْ تكون التجارة تجارة مدارة بينكم. وأَنْ من: إلا أَنْ في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

قوله: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾: ابتداء وخبر، وهو من التأخير.

ومن قرأ: ﴿مَيْسُرِهِ﴾ بالإضافة فهو بعيد؛ إذ ليس في الكلام مفعُل، فأما مفعلة فقد جاء في الكلام، وهو قليل، ولم يقرأ به غير نافع، ومَفْعَل ومَفْعَلة في الكلام كثير.

قوله: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾، أَنْ: في موضع رفع على الابتداء، و﴿خَيْرٌ﴾ خبره.

قوله: ﴿تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾: في موضع نصب نعت ليوم.

قوله: ﴿رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ﴾: ابتداء، والخبر محذوف، تقديره: فرجل وامرأتان يقومان مقام الرجلين، وفي: يكونا ضمير الشهيدين، وهو اسم كان، ورجلين خبرها. وقيل التقدير: فرجل وامرأتان يشهدون، وهذا الخبر المحذوف هو العامل في: ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾.

قوله: ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾: موضع أَنْ نصب، والعامل فيه الخبر المحذوف وهو: يشهدون على تقدير: لأن، كما تقول: أعددت الخشبة ليميل الحائط فأدعمه، وهو كقول الشاعر:

فللموت ما تلد الوالده

قوله: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ﴾: في موضع رفع صفة لرجل وامرأتين، ولا يدخل معهم في الصفة، قوله: ﴿شَهِيدَيْنِ﴾؛ لاختلاف الإعراب في الموصوفين، ولا يحسن أَنْ يعمل في: أَنْ تضل. ﴿وَاسْتَشْهِدُوا﴾؛ لأنهم لم يؤمروا بالإشهاد؛ لأن تضل إحدى المرأتين.

قوله: ﴿أَلَّا تَرْتَابُوا﴾، أَنْ: في موضع نصب، تقديره: وأدنى من أَنْ لا ترتابوا.

قوله: ﴿إِلا أَنْ تَكُونَ﴾: في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

قوله: ﴿أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾، أَنْ: في موضع نصب، تقديره: فليس عليكم جناح في أَنْ لا تكتبوها.

قوله: ﴿وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ﴾: يجوز أَنْ يكونا فاعلين، ويكون: يضار يفاعل، ويجوز أَنْ يكونا مفعولين لم يسم فاعلهما، ويكون يضار يفاعل، والأحسن أَنْ يكون يفاعل؛ لأن بعده: ﴿وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾ يخاطب الشهداء.

والهاء في: ﴿وَلِيُّهُ﴾: تعود على الدين. وقيل: تعود على صاحب الدين، وهو: اليتيم والعيي. وقيل: تعود على المطلوب.

قوله: ﴿فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾، ﴿فَرِهَانٌ﴾: مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: فرهان مقبوضة تكفي من ذلك[1].

---

(١) ﴿فَرِهَانٌ﴾ فيه ثلاثة أوجه: أحدها: أنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ، أي: فيكفي عن ذلك رهنٌ مقبوضةٌ. الثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوفٌ، أي: فرهن مقبوضة تكفي. الثالث: أنَّه خبر مبتدأ محذوف تقديره: فالوثيقة، أو فالقائم مقام ذلك رهن مقبوضةٌ.

ورهـان جمـع رَهْن، كبغل وبغال. ومن قرأ: ﴿فَرِهُنٌ﴾ فهو جمع: رهان، ككتاب وكتب. ومن أسكن الهاء فعلى الاستخفاف. وقد قيل: إنَّ رُهُناً جمع رَهْن كسقف وسقف.

قوله: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّـذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾: الياء التي في اللفظ في: الذي في قراءة ورش بدل من الهمـزة الـساكنة التي هي فاء الفعل في: اؤتمن، وياء الذي حذفت لالتقاء الساكنين كما حذفت إذا خفضت الهمزة.

قوله: ﴿فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾[1]: آثم خبر إنَّ، وقلبه رفع بفعله وهو: الآثم. ويجوز أَنْ ترفع: آثما

---

(١) قراءة الجمهور: آثم، اسم فاعل من: أثم قلبه، و: قلبه، مرفوع به على الفاعلية، و: آثم، خبر: إن، وجوّز الزمخشري أن يكون: آثم، خبراً مقدّماً، و: قلبه، مبتدأ. والجملة في موضع خبر: إن، وهذا الوجه لا يجيزه الكوفيون.

وقال ابن عطية: ويجوز أن يكون يعني: آثم ابتداء وقلبه فاعل يسدّ مسدّ الخبر، والجملة خبر إن. انتهى. وهذا لا يصح على مذهب سيبويه وجمهور البصريين، لأن اسم الفاعل لم يعتمد على أداة نفي ولا أداة استفهام، نحو: أقائم الزيدان؟ وأقائم الزيدون؟ وما قائم الزيدان؟ لكنه يجوز على مذهب أبي الحسن، إذ يجيز: قائم الزيدان؟ فيرفع الزيدان باسم الفاعل دون اعتماد على أداة نفي ولا استفهام. قال ابن عطية: ويجوز أن يكون: قلبه، بدلاً على بدل بعض من كل، يعني: أن يكون بدلاً من الضمير المرفوع المستكن في: آثم، والإعراب الأول هو الوجه.

وقرأ قوم: قلبَه، بالنصب، ونسبها ابن عطية إلى ابن أبي عبلة. وقال: قال مكي: هو على التفسير يعني التمييز، ثم ضعف من أجل أنه معرفة. والكوفيون يجيزون مجيء التمييز معرفة. وقد خرجه بعضهم على أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، نحو قولهم: مررت برجل حسن وجهه، ومثله ما أنشد الكسائي رحمه الله تعالى:

أنعتها إني من نعاتها

مداراة الأخفاف مجمراتها غلب الدفار وعفر يناتها

كوم الذرى وادقة سراتها وهذا التخريج هو على مذهب الكوفيين جائز، وعلى مذهب المبرد ممنوع، وعلى مذهب سيبويه جائز في الشعر لا في الكلام، ويجوز أن ينتصب على البدل من اسم إن بدل بعض من كل، ولا مبالاة بالفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر، لأن ذلك جائز. وقد فصلوا بالخبر بين الصفة والموصوف، نحو: زيد منطلق العاقل، نص عليه سيبويه، مع أن العامل في النعت والمنعوت واحد، فأحرى في البدل، لأن الأصح أن العامل فيه هو غير العامل في المبدل منه.

ونقل الزمخشري وغيره: أن ابن أبي عبلة قرأ: أثم قلبه، بفتح الهمزة والثاء والميم وتشديد الثاء، جعله فعلاً ماضياً. وقلبه بفتح الباء نصباً على المفعول بأثم، أي: جعله آثماً.

بالابتداء، وقلبه بفعله ويسد مسد الخبر، والجملة خبر: إنَّ. ويجوز أَنْ تجعل آثما خبر: إنَّ، وقلبه بدلا من الضمير في: آثم، وهو بدل البعض من الكل.

وأجاز أبو حاتم نصب: قلبه بآثم، ثم نصبه على التفسير، وهو بعيد؛ لأنه معرفة.

قوله: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾: من جزم عطف على ﴿يُحَاسِبْكُمْ﴾ الذي هو جواب الشرط.

وروي عن ابن عباس، والأعرج أنهما قرآه بالنصب على إضمار أَنْ، وهو عطف على المعنى كما قدمنا في: ﴿فَيُضَاعِفَهُ﴾، فالفاء لعطف مصدر على مصدر حملا على المعنى الأول، وقد فسرناه.

وقرأ عاصم، وابن عامر: بالرفع على القطع من الأول.

قوله: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ﴾: ابتداء وخبر، ووحد آمن؛ لأنه حمل على لفظ كل، ولو حمل على المعنى، لقال: آمنوا.

قوله: ﴿لا تُؤَاخِذْنَا﴾، ﴿وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا﴾، ﴿وَلا تُحَمِّلْنَا﴾ لفظه كله لفظ النهي، ومعناه: الطلب، وهو مجزوم.

قوله: ﴿وَاغْفِرْ لَنَا﴾، ﴿وَارْحَمْنَا﴾، ﴿فَانْصُرْنَا﴾ لفظه كله لفظ الأمر، ومعناه: الطلب، وهو مبني على الوقف عند البصريين، ومجزوم عند الكوفيين.

وحكى الأخفش: أخذه الله بذلك، وواخذه لغتان.

قوله: ﴿رَبَّنَا﴾: نداء مضاف.

قوله: ﴿سَمِعْنَا﴾، معناه: قبلنا ما أمرتنا به، ومنه قول المصلي: سمع الله لمن حمده، أي: قبل منه حمده. ولفظه لفظ الخبر، ومعناه: الدعاء والطلب، مثل قولك: غفر الله لي، معناه: اللهم اغفر لي.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة آل عمران

قوله تعالى: ﴿الم﴾ مثل: ﴿الم ذَلِكَ﴾. فأما فتحة الميم: فيجوز أَنْ تكون فتحت لسكونها وسكون اللام بعدها. ويجوز أَنْ تكون فتحت لسكونها وسكون الياء قبلها، ولم ينو عليها

الوقف. ويجوز أَنْ تكون فتحت؛ لأنه نوى عليها الوقف فألقى عليها حركة ألف الوصل المبتدأ بها، كما قالوا: واحد اثنان ثلاثة أربعة، فألقوا حركة الهمزة من أربعة على الهاء من ثلاثة، وتركوها على حالها ولم يغلبوها تاء عند تحريكها؛ إذ النية فيها الوقف [1].

وقال ابن كيسان: ألف الله وكل ألف مع لام التعريف: ألف قطع بمنزلة: قد؛ وإنما وصلت لكثرة الاستعمال، فمن حرك الميم ألقى عليها حركة الهمزة التي بمنزلة القاف من قد من الله، ففتحها بفتحة الهمزة.

وأجاز الأخفش: كسر الميم لالتقاء الساكنين، وهو غلط لا قياس له لثقله.

قوله: ﴿الـلَّـهُ لا إِلَـهَ إِلا هُـوَ﴾: الله مبتدأ، وخبره: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْـكِتَابَ﴾. ﴿لا إِلَهَ إِلا هُـوَ﴾: لا إله في موضع رفع بالابتداء وخبره محذوف، و﴿إِلا هُوَ﴾: بدل من: موضع: ﴿لا إِلَهَ﴾.

وقيل: هو ابتداء وخبر في موضع الحال من الله. وقيل: من المضمر في نزل، تقديره: نزل الله عليك الكتاب متوحدا بالربوبية.

وقيل: هو بدل من: موضع لا إله.

قوله: ﴿بِالْـحَقِّ﴾: في موضع الحال من الكتاب، فالباء متعلقة بمحذوف، تقديره: نزل

---

(١) ﴿الم﴾ قرأ أبو بكر عن عاصم ﴿الم، الله﴾ بسكون الميم، ونصب همزة: الله، والباقون موصولاً بفتح الميم، أما قراءة عاصم فلها وجهان الأول: نية الوقف ثم إظهار الهمزة لأجل الابتداء والثاني: أن يكون ذلك على لغة من يقطع ألف الوصل، فمن فصل وأظهر الهمزة فللتفخيم والتعظيم، وأما من نصب الميم ففيه قولان: القول الأول: وهو قول الفراء واختيار كثير من البصريين أن أسماء الحروف موقوفة الأواخر، يقول: ألف، لام، ميم، كما تقول: واحد، إثنان، ثلاثة، وعلى هذا التقدير وجب الابتداء بقوله: الله، فإذا ابتدأنا به نثبت الهمزة متحركة، إلا أنهم أسقطوا الهمزة للتخفيف، ثم ألقيت حركتها على الميم لتدل حركتها على أنها في حكم المبقاة بسبب كون هذه اللفظة مبتدأ بها.فإن قيل: إن كان التقدير فصل إحدى الكلمتين عن الأخرى امتنع إسقاط الهمزة، وإن كان التقدير هو الوصل امتنع بقاء الهمزة مع حركتها، وإذا امتنع بقاؤها امتنعت حركتها، وامتنع إلقاء حركتها على الميم. قلنا: لم لا يجوز أن يكون ساقطاً بصورته باقياً بمعناه فأبقيت حركتها لتدل على بقائها في المعنى هذا تمام تقرير قول الفرّاء. والقول الثاني: قول سيبويه، وهو أن السبب في حركة الميم التقاء الساكنين، وهذا القول رده كثير من الناس، وفيه دقة ولطف، والكلام في تلخيصه طويل.

عليك الكتاب ثابتا بالحق، ولا تتعلق الباء بنزل؛ لأنه قد تعدى إلى مفعولين، أحدهما: بحرف، فلا يتعدى إلى ثالث. وكذلك: ﴿مُصَدِّقًا﴾: حال من المضمر في: ﴿بِالْحَقِّ﴾، تقديره: نزل عليك الكتاب محققا مصدقا لما بين يديه، وهما حالان مؤكدان.

قوله: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾: نعتان لله، والقيوم: فيعول، من قام بالأمر، وقد ذكر.

قوله: ﴿التَّوْرَاةَ﴾: وزنها: فَوْعَلَة، وأصلها: وَوْرِيَة مشتقة من: وَرِيَ الزندُ، فالتاء بدل من: واو. ومن وَرِيَ الزندُ، قوله: ﴿تُورُونَ﴾، وقوله: ﴿فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا﴾.

وقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، هذا مذهب البصريين.

وقال الكوفيون: وزنها: تَفْعِلَة، من وَرِيَ الزندُ أيضاً، والتاء غير منقلبة عندهم من واو، وأصلها: تورية، وهذا قليل في الكلام، وفَوْعَلَة كثير في الكلام، فحمله على الأكثر أولى، وأيضاً فإن التاء لم تكثر زيادتها في أول الكلام كما كثرت زيادة الواو ثانية.

قوله: ﴿ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾: مفعولان من أجلهما.

قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾: عطف على الله جل ذكره، فهم يعلمون المتشابه؛ ولذلك وصفهم الله تعالى بالرسوخ في العلم، ولو كانوا جهالا بمعرفة المتشابه لما وصفوا بالرسوخ في العلم.

فأما ما روي عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿ويقول الراسخون في العلم آمنا به﴾، فهي قراءة تخالف المصحف ، وإن صحت؛ فتأويلها: ما يعلمه إلا الله والراسخون في العلم ويقولون آمنا به ، ثم أظهر الضمير الذي في: يقولون، فقال: ويقول الراسخون.

وقد أفردنا لهذه المسألة كتابا لسعة الكلام فيها.

والهاء في: ﴿تَأْوِيلَهُ﴾ تعود على المتشابه. وقيل: تعود على الكتاب وهو القرآن كله.

قوله: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾، الكاف: في موضع نصب على النعت لمصدر محذوف، تقديره عند الفراء: كفرت العرب كفرا ككفر آل فرعون. وفي هذا القول إيهام للتفرقة بين الصلة والموصول [1].

---

(١) في كاف «كَدَأْب» وجهانِ: أحدهما: أنها في محل رَفْع؛ خَبَراً لِمبتدأ مُضْمَر، تقديره: دأبهم - في ذلك «كَدَأْبِ آلِ فِرعَوْن» الثاني: أنها في محل نَصْب، وفي الناصب لها تسعةُ أقوالٍ:

أحدها: أنها نَعْتٌ لمصدر محذوف، والعامل فيه «كَفَرُوا»، تقديره: إنَّ الذين كفروا كُفْراً كدأب آل =

قوله: ﴿فِئَةٌ﴾، أي: إحداهما فئة.

قوله: ﴿تُقَاتِلُ﴾: في موضع النعت لفئة، ولو خفضت فئة على البدل من فئتين لجاز، وهي قراءة الحسن، ومجاهد، وتكون أخرى في موضع خفض.

قوله: ﴿وَأُخْرَى﴾: في موضع رفع على خبر الابتداء، وهي صفة قامت مقام الموصوف وهو: ﴿فِئَةٌ﴾، تقديره: والأخرى فئة أخرى كافرة. ويجوز النصب فيهما على الحال، أي: التقتا مختلفتين.

قوله: ﴿ترونهم﴾: من قرأ بالتاء فموضعه نصب على الحال من: الكاف والميم في: لكم، أو في موضع رفع على النعت لأخرى، أو في موضع خفض على النعت لأخرى إنْ جعلتها في

=

فرعون، أي: كعادتهم في الكفر، وهو رأي الفرَّاءِ. وهذا القول مردود بأنه قد أخبر عن الموصول قبل تمام صلته، فلزم الفصلُ بينَ أبْعَاضِ العلةِ بالأجنبيِّ، وهو لا يجوز. الثاني: أنه مصوب ب «كَفَرُوا» لكن مقدر؛ لدلالة هذا الملفوظ به عليه. الثالث: أن الناصبَ مقدَّر، مدلول عليه بقوله: «لَنْ تُغْنِيَ» أي: بطل انتفاعهم بالأموالِ والأولادِ كعادة آل فرعونَ في ذلك. والمعنى: إنكم قد عرفتم ما حلَّ بآل فرعون ومَنْ قبلَهم من المكذبين بالرسل - من العذاب المعجل الذي عنده - لم ينفعهم مال ولا ولد. الرابع: أنه منصوب بلفظ «وَقُودُ»، أي: تُوقَد النارُ بهم كما توقد بآل فرعون، كما تقول: إنك لتظلم الناس كدأبِ أبيك، تريد: كظلم أبيك، قاله الزمخشريُّ، وفيه نظر؛ لأن الوقود - على القراءة المشهورة - الأظهر فيه أنه اسم لِما يوقد به، وإذا كان اسماً فلا عَمَل له، فإن قيل: إنه مصدر على قراءة الحَسن صَحَّ، ويكون معنى الدأب: الدؤوب - وهو اللُّبْثُ والدوام، وطول البقاء في الشيء - وتقدير الآية: «وَأُولَئِكَ هُم وَقُودُ كَدَأْبِ آلِ فِرْعَونَ». الخامس: أنه منصوب بنفس «لَنْ تُغْنِي» أي: لن تغني عنهم مثل ما لم تُغنِ عن أولئك، ذكره الزمخشري، وضعَّفه أبو حيَّان بلزوم الفصل بين العامل ومعموله بالجملة - التي هي قوله: ﴿وأولئك هُمْ وَقُودُ النار﴾ قال: «على أي التقديرين اللَّذَيْنِ قدرناهما فيهما من أن تكون معطوفة على خبر» إنَّ «أو على الجملة المؤكَّدة ب» إنَّ «قال: فإن جعلتها اعتراضيةً - وهو بعيد - جازَ ما قال الزمخشريُّ». السادس: أن يكون العامل فيها فعلاً مقدَّراً، مدلولاً عليه بلفظ «الوَقُود»، تقديره: توقَد بهم كعادة آل فرعون، ويكون التشبيه في نفس الاحتراق، قاله ابنُ عطية. السابع: أن العامل يُعَذَّبُونَ كعادةِ آل فرعونَ، يدل عليه سياق الكلام. الثامن: أنه منصوب ﴿كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا﴾، والضمير في «كَذَّبُوا» - على هذا - لكفار مكة وغيرهم من معاصِري رسولِ الله صلى الله عليه وسلم - أي: كذبوا تكذيباً كعادة آل فرعونَ في ذلك التكذيب. التاسع: أن العامل فيه قوله: ﴿فَأَخَذَهُمُ الله﴾، أي: فأخذهم الله أخْذاً كأخذه آل فرعون، والمصدر تارةً يضاف إلى الفاعل، وتارةً إلى المفعول، والمعنى: كَدَأبِ الله في آل فرعون.

موضع خفض على العطف على: فئة في قراءة من خفضها على البدل من: فئتين.

والخطاب في: ﴿لَكُمْ﴾ لليهود. وقيل: للمسلمين. وفي هذه الآية وجوه من الإعراب والمعاني على قدر الاختلاف في رجوع الضمائر في قوله: ﴿ترونهم مثليهم﴾، وعلى اختلاف المعاني في قراءة من قرأ بالياء في: ﴿ترونهم﴾ يطول ذكرها وقد رسمنا لشرحها كتابا مفردا.

قوله: ﴿مِثْلَيْهِمْ﴾: نصب على الحال من: الهاء والميم في: ﴿ترونهم﴾؛ لأنه من رؤية البصر بدلالة قوله: ﴿رَأْيَ الْعَيْنِ﴾.

والمضمر المنصوب في: ترونهم يعود على: الفئة الأخرى الكافرة، والمرفوع في قراءة من قرأ بالتاء يعود على: الكاف والميم في: لكم، وفي قراءة من قرأ بالياء يعود على: الفئة المقاتلة في سبيل الله، والهاء والميم في: ﴿مِثْلَيْهِمْ﴾ يعودان على: الفئة المقاتلة في سبيل الله ، هذا أبين الأقوال، وفيها اختلاف كثير.

قوله: ﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾، الله: ابتداء، وحسن: ابتداء ثان، وعنده خبر: حسن، وحسن وخبره: خبر عن اسم الله.

والمآب وزنه: مَفْعَل، وأصله: مأوَب ثم قلبت حركة الواو على الهمزة، وأبدل من الواو ألف، مثل: مقال ومكان.

قوله: ﴿جَنَّاتٌ﴾: ابتداء، و﴿لِلَّذِينَ﴾: الخبر، واللام متعلقة بالخبر المحذوف الذي قامت اللام مقامه، بمنزلة قولك: لله الحمد.

ويجوز الخفض في: جنات على البدل من: ﴿بِخَيْرٍ﴾ على أَنْ تجعل اللام في: الَّذِينَ متعلقة بأنبئكم، أو تجعلها صفة لخير، ولو جعلت اللام متعلقة بمحذوف قامت مقامه لم يجز خفض جنات؛ لأن حروف الجر والظروف إذا تعلقت بمحذوف تقوم مقامه صار فيها ضمير مقدر مرفوع، واحتاجت إلى ابتداء يعود عليه ذلك الضمير، كقولك: لزيد مال، وفي الدار زيد، وخلفك عمرو، فلا بد من رفع جنات إذا تعلقت اللام بمحذوف.

ولو قدرت أَنْ تتعلق اللام بمحذوف على أَنْ لا ضمير فيها لرفعت جنات بفعلها، وهو مذهب الأخفش في رفعه ما بعد الظروف وحروف الخفض بالاستقرار، وإنما يحسن ذلك عند حذاق النحويين إذا كانت الظروف أو حروف الخفض صفة لما قبلها، فحينئذ يتمكن ويحسن رفع الاسم بالاستقرار.

وقد شرحناه بأبين من هذا في مواضع أخرى في هذا الكتاب، ومثلناه بأمثله. وكذلك إنْ كانت أحوالا مما قبلها.

قوله: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ﴾: الذين في موضع خفض بدل من: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾، وإن شئت في موضع رفع على: هم، وإن شئت في موضع نصب على المدح.

وقوله: ﴿الصَّابِرِينَ﴾ بدل من: الذين على اختلاف الوجوه المذكورة.

قوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾: حال من هو مؤكدة.

قوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلامُ﴾: من فتح إنَّ، وهي قراءة: الكسائي، جعلها بدلا من: أَنْ الأولى في قوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ﴾ وهو بدل الشيء من الشيء وهو هو، ويجوز أَنْ يكون البدل بدل الاشتمال على تقدير اشتمال الثاني على الأول؛ لأن الإسلام يشتمل على شرائع كثيرة، منها التوحيد المتقدم ذكره، وهو بمنزلة قولك: سلب زيد ثوبه [1].

ويجوز أَنْ تكون أَنَّ في موضع خفض بدلا من: القسط بدل الشيء من الشيء وهو هو.

قوله: ﴿بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾: مفعول من أجله. وقيل: حال من: الذين.

قوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾: من شرط في موضع رفع بالابتداء.

وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾: خبره، والفاء جواب الشرط، والعائد على المبتدأ من خبره محذوف، تقديره: سريع الحساب له.

ويجوز رفع ﴿يَكْفُرْ﴾ على أن تجعل مَنْ بمعنى: الذين، وتقدر حذف لهم من الخبر.

قوله: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾: مَنِ في موضع رفع عطف على التاء في: أسلمت. ويجوز أَنْ يكون مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: ومن اتبعن أسلم وجهه لله. ويجوز أَنْ يكون في موضع خفض عطفا على الله.

---

(١) اتفق القرّاء على كسر ﴿أن﴾ إلا الكسائي فإنه فتح ﴿أن﴾ وقراءة الجمهور ظاهرة، لأن الكلام الذي قبله قد تم، وأما قراءة الكسائي فالنحويون ذكروا فيه ثلاثة أوجه: الأول: أن التقدير: شهد الله أنه لا إله إلا هو أن الدين عند الله الإسلام وذلك لأن كونه تعالى واحداً موجب أن يكون الدين الحق هو الإسلام لأن دين الإسلام هو المشتمل على هذه الوحدانية والثاني: أن التقدير: شهد الله أنه لا إله إلا هو، وأن الدين عند الله الإسلام الثالث: وهو قول البصريين أن يجعل الثاني بدلاً من الأول، ثم إن قلنا بأن دين الإسلام مشتمل على التوحيد نفسه كان هذا من باب قولك: ضربت زيداً نفسه، وإن قلنا: دين الإسلام مشتمل على التوحيد كان هذا من باب بدل الاشتمال، كقولك: ضربت زيداً رأسه.

قوله: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ﴾ خبر: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ﴾، ودخلت الفاء للإبهام الذي في: الذين مع كون الفعل في صلة الذين، مع أَنَّ الذين لم يغير معناها، العامل فلا يتم دخول الفاء في خبر الذي حتى يكون الفعل في صلته، ويكون لم يدخل عليه عامل يغير معناه. فبهذين الشرطين تدخل الفاء في خبر الذي، فمتى نقصا أو نقص واحد منهما لم يجز دخول الفاء في خبره. وقد تقدم ذكر هذا.

قوله: ﴿وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع النعت لفريق، أو في موضع الحال؛ لأن النكرة قد نعتت؛ ولأن الواو واو الحال.

قوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ﴾: كيف سؤال عن حال، وهي هنا تهدد ووعيد، وموضعها نصب على الظرف، والعامل فيها المعنى الذي دلت عليه كيف، تقديره: فعلى أي حال يكونون حين يجمعون ليوم لا شك فيه، والعامل في: إذا ما دلت عليه كيف، والظروف متسع فيها، تعمل فيها المعاني التي يدل عليها الخطاب بخلاف المفعولات. فهذا أصل يكثر دوره في القرآن والكلام.

قوله: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾: في موضع خفض نعت ليوم.

قوله: ﴿وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر المرفوع في: كسبت.

قوله: ﴿مَالِكَ الْمُلْكِ﴾: نصب على النداء المضاف، ولا يجوز عند سيبويه أَنْ يكون نعتاً لقوله: ﴿اللَّهُمَّ﴾، ولا يوصف عنده: ﴿اللَّهُمَّ﴾ لأنه قد تغير بما في آخره. وأجاز غيره من البصريين والكوفيين أَنْ يكون: ﴿مَالِكَ الْمُلْكِ﴾ صفة: ﴿اللَّهُمَّ﴾ كما جاز مع: يالله.

قوله: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾: في موضع الحال من المضمر في: ﴿مَالِكَ﴾، وكذلك: ﴿وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾، وكذلك: ﴿وَتُعِزُّ﴾، ﴿وَتُذِلُّ﴾.

ويجوز أَنْ يكون هذا كله خبر ابتداء محذوف، أي: أنت تؤتي الملك وتنزع الملك.

قوله: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في: ﴿مَالِكَ﴾.

ويجوز أَنْ تكون الجملة خبر ابتداء محذوف، تقديره: أنت بيدك الخير.

قوله: ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾، مثل: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ في وجهيه، وكذلك: ﴿وَتُخْرِجُ﴾، ﴿وَتَرْزُقُ﴾.

قوله: ﴿تُقَاةً﴾: وزنها: فُعَلَة، وأصلها: وُقَيَة، ثم أبدلوا من الواو تاء، كتُجاه وتُكَأَة،

فصارت: تُقَيَة، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: تقاة.

قوله: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾: يوم منصوب بيحذركم، أي: ويحذركم الله نفسه في يوم تجد، وفيه نظر. ويجوز أَنْ يكون العامل فيه فعلاً مضمراً، أي: اذكر يا محمد يوم تجد [1].

ويجوز أَنْ يكون العامل فيه المصير، أي: وإليه المصير في يوم تجد. ويجوز أَنْ يكون العامل فيه: قديرا، أي: قدير في يوم تجد.

قوله: ﴿مُحْضَرًا﴾: حال من المضمر المحذوف من صلة ما، تقديره: ما عملته من خير محضرا.

قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْ من سُوَءٍ﴾: ما في موضع نصب عطف على ما الأولى، و﴿تَوَدُّ﴾: حال من المضمر المرفوع في: عملت الثاني. فإن قطعتها مما قبلها وجعلتها للشرط جزمت: تود تجعله جوابا للشرط وخبراً لما. ويجوز أَنْ تقطعها من الأول على أَنْ تكون بمعنى: الذي في موضع رفع بالابتداء. و﴿تَوَدُّ﴾ الخبر.

قوله: ﴿ذُرِّيَّةً﴾: نصب على الحال من الأسماء التي قبلها بمعنى متناسبين بعضهم من بعض. وقيل: هي بدل مما قبلها.

قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ﴾، العامل في: إذ ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، أي: والله سميع عليم حين قالت. وقيل: العامل: اصطفى، أي: واصطفى آل عمران إذ قالت، وفيه نظر.

وقيل: العامل فيه مضمر، تقديره: واذكر يا محمد إذ قالت، فعلى هذا التقدير يحسن الابتداء بها، ولا يحسن على غيره.

قوله: ﴿مُحَرَّرًا﴾: حال من: ما. وقيل: تقديره: غلاما محررا، أي: خالصا لك، ووقعت ما لمن يعقل للإبهام، كما قالت العرب: خذ من عبيدي ما شئت.

---

(١) ذكر النحاة أن العامل في قوله ﴿يَوْمَ﴾ وجوهاً الأول: قال ابن الأنباري: اليوم متعلق بالمصير والتقدير: وإلى الله المصير يوم تجد الثاني: العامل فيه قوله ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ﴾ في الآية السابقة، كأنه قال: ويحذركم الله نفسه في ذلك اليوم الثالث: العامل فيه قوله ﴿والله على كُلّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ أي قدير في ذلك اليوم الذي تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً، وخص هذا اليوم بالذكر، وإن كان غيره من الأيام بمنزلته في قدرة الله تعالى تفضيلاً له لعظم شأنه كقوله ﴿مالك يَوْمِ الدين﴾ [الفاتحة: ٤] الرابع: أن العامل فيه قوله ﴿تَوَدُّ﴾ والمعنى: تود كل نفس كذا وكذا في ذلك اليوم الخامس: يجوز أن يكون منتصباً بمضمر، والتقدير: واذكر يوم تجد كل نفس.

وحكى سيبويه: سبحان ما سبح الرعد بحمده، وكما قال الله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، والهاء في: ﴿وَضَعَتْهَا﴾ تعود على ما ومعناها: التأنيث.

قوله: ﴿وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾: أنثى حال من المضمر المنصوب في: وضعتها، ويجوز أَنْ يكون بدلا منه.

قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾: من ضم التاء وأسكن العين لم يبتدئ بقوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾؛ لأنه من كلام أم مريم، ومن فتح العين وأسكن التاء ابتدأ به؛ لأنه ليس من كلام أم مريم، ومثله: من كسر التاء وأسكن العين، وهي قراءة تروى عن ابن عباس.

قوله: ﴿زكرياء﴾: همزة زكرياء للتأنيث، ولا يجوز أَنْ تكون للإلحاق؛ لأنه ليس في أصول الأبنية مثال على وزنه فيكون ملحقا به، ولا يجوز أَنْ تكون منقلبة؛ لأن الانقلاب لا يخلو أَنْ يكون من حرف من نفس الكلمة أو من حرف الإلحاق، فلا يجوز أَنْ يكون من نفس الكلمة؛ لأن الياء والواو لا يكونان أصلا فيما كان على أربعة أحرف، ولا يجوز أَنْ يكون من حرف الإلحاق؛ إذ ليس في أصول الابنية بناء يكون هذا ملحقا به، فلا يجوز أَنْ تكون الهمزة إلا للتأنيث، وكذلك الكلام على قراءة من قصر الألف التي هي للتأنيث لهذه الدلائل.

قوله: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ﴾: كلما ظرف زمان، والعامل فيه: وجد، أي: أي وقت دخل عليها وجد عندها رزقا.

قوله: ﴿هُنَالِكَ﴾: ظرف زمان، والعامل فيه: دعا، أي: دعا زكريا ربه في ذلك الحين. وقد تكون: هنالك في موضع آخر ظرف مكان وهو أصلها. وإنما اتسع فيها فوقعت للزمان بدلالة الحال والخطاب، وربما احتملت الوجهين جميعا نحو قوله: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ﴾، ويدل على أَنْ أصلها المكان، أنك تقول: اجلس هنالك، تريد المكان، ولا يجوز سر هنالك تريد الزمان. والظرف هنا واللام للتأكيد، والكاف للخطاب لا موضع لها من الإعراب [1].

---

(١) «هنا» هو الاسم، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، وهو منصوب على الظرف المكاني ب «دَعَا» وزان «ذلك»، وهو منصوب على الظرف المكاني، ب «دعا» أي: في ذلك المكان الذي راى فيه ما رأى من أمر مريمَ، وهو ظرف لا يتصرف بل يلزم النصبَ على الظرفية ب «من» و«إلَى». قال الشاعر:

قَـــــــــدْ وَرَدَتْ مـن أمكِـنَهْ من هَاهُنَـــــــــــــــا وَمِنْ هُنَهْ

وحكمه حكم «ذَا» من كونه يُجَرَّد من حرف التنبيه، ومن الكاف واللام، نحو «هُنَا» وقد يَصْحَبه «ها» =

قوله: ﴿ذُرِّيَّةً﴾، وزنها: فُعُّولَة، من: ذرأ الله الخلق، وكان أصلها على هذا: ذروءة، فأبدلوا من الهمزة ياء، فاجتمع ياء وواو والأول ساكن، فأدغموا الياء في الواو على إدغام الثاني في الأول استثقالا للواوات، وكسرت الراء لتصح الياء الساكنة المدغمة. وقيل: ذرية فعيلة من الذر، فكان أصل الذرية أَنْ يكون اسماً لصغار ولد الرجل، ثم اتسع فيه فكان أصلها على هذا ذريرة، ثم أبدلوا من الراء الأخيرة ياء، وأدغمت الأولى فيها وذلك لاجتماع الراءات، كما قالوا: تظنيت في تظننت لاجتماع النونات. وقيل: وزن: ذرية فعولة من ذروت، فأصلها على هذا: ذرورة، ثم فعل بها مثل الوجه المتقدم الذي قبل هذا، وكسرت الراء المشددة لتصح الياء الساكنة.

قوله: ﴿وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من الهاء في: ﴿فَنَادَتْهُ﴾. ويصلي في موضع الحال من المضمر في: قائم.

قوله: ﴿عَاقِرٌ﴾: إنما جاء بغير هاء على النسبة، ولو أتى على الفعل لقال: عقيرة بمعنى: معقورة، أي: بها عقر يمنعها من الولد.

قوله: ﴿مُصَدِّقًا﴾: حال من: يحيى، وهي حال مقدرة، وكذلك: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا﴾.

=

التنبيه، نحو هاهنا، ومع الكاف قليلاً، نحو ها هناك، ويمتنع الجمع بينها وبين اللام. وأخوات «هنا» بتشديد النون مع فتح الهاء وكسرها - و«ثَمَّ» بفتح الثاء - وقد يقال: «هَنَّت». ولا يشار بـ «هُنَالِكَ» وما ذُكِرَ مَعَهُ إلا للأمكنة، كقوله: ﴿فَغُلِبُواْ هُنَالِكَ وانقلبوا صَاغِرِينَ﴾ [سورة الأعراف آية ١١٩] وقوله: ﴿هُنَالِكَ الولاية لِلَّهِ الحق﴾ [سورة الكهف آية ٤٤] وقوله: ﴿دَعَوْاْ هُنَالِكَ ثُبُوراً﴾ [سورة الفرقان آية ١٣]. وقد زعم بعضهم أن «هُنا» و«هناك» و«هنالك» للزمان، فمن ورود «هنالك» بمعنى الزمان عند بعضهم - هذه الآية أي: في ذلك الزمان دعا زكريا ربه، ومثله: ﴿هُنَالِكَ ابتلي المؤمنون﴾ [سورة الأحزاب آية ١١]، وقوله: ﴿فَغُلِبُواْ هُنَالِكَ﴾ ومنه قول زهير: هُنَالِكَ إِنْ يُسْتَخْبَلُوا الْمَالَ يُخْبِلُوا. ومن «هنَّا» قوله:

حَنَّتْ نُوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ

لأن «لات» لا تعمل إلا في الأحيان. وفي عبارة السجاوندي أن «هناك» في المكان، و«هنالك» في الزمان، وهو سهو؛ لأنها للمكان سواء تجردت، أو اتصلت بالكاف واللام معاً، أم بالكاف من دون اللام.

قوله: ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ﴾: الكاف في موضع نصب على تقدير: يفعل الله ما يشاء فعلاً مثل ذلك.

قوله: ﴿اجْعَلْ لِي آيَةً﴾: اجعل بمعنى: صير، فهو يتعدى إلى مفعولين، أحدهما: بحرف، وهما: لي وآية.

قوله: ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ﴾: أَنْ لا في موضع رفع خبر: آيتك، ويجوز رفع تكلم على أَنْ تضمر الكاف مع أَنْ، أي: آيتك أنك لا تكلم الناس. و﴿ثَلَاثَةَ﴾: ظرف.

قوله: ﴿إِلا رَمْزًا﴾: استثناء ليس من الأول، وكل استثناء ليس من جنس الأول فالوجه فيه النصب.

قوله: ﴿كَثِيرًا﴾: نعت لمصدر محذوف، أي: ذكرا كثيرا.

قوله: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾: إذ معطوفة على: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾ إذا جعلتها في موضع نصب على: اذكر.

قوله: ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾: ابتداء وخبر، والجملة في موضع نصب بفعل دل عليه الكلام، تقديره: إذ يلقون أقلامهم ينظرون أيهم يكفل مريم، ولا يعمل في لفظ أي؛ لأنها استفهام، ولا يعمل في الاستفهام ما قبله.

قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾: العامل في: إذ ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾، أي: يختصمون حين قالت الملائكة، ويجوز أَنْ يعمل فيها: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾ الثاني كما عمل الأول في: ﴿إِذْ يُلْقُونَ﴾.

قوله: ﴿وَجِيهًا﴾، قوله: ﴿وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾، قوله: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ﴾، قوله: ﴿وَكَهْلا﴾، قوله: ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾، كل ذلك حال من عيسى، وكذلك قوله: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾، وقوله: ﴿وَرَسُولا﴾. وقيل تقديره: ونجعله رسولا فهو مفعول به. وقيل: هو حال، تقديره: ويكلمهم رسولا، ومن جعل قوله: ﴿بِكَلِمَةٍ مِنْهُ﴾ الكلمة اسماً لعيسى جاز على قوله في غير القرآن وجيهٍ بالخفض على النعت لكلمة.

﴿أَنِّي أَخْلُقُ﴾: أَنّ بدل من: أَنّ الأولى، والأولى في موضع نصب على تقدير حذف حرف الخفض، تقديره: بأني قد جئتكم. ومن كسر أني فعلى القطع والابتداء، ويجوز أَنْ يكون مَنْ فتح: أني أخلق جعلها بدلا من: ﴿آيَةً﴾، فتكون أَنْ في موضع خفض، ويجوز أَنْ تكون أَنّ في موضع رفع على تقدير حذف مبتدأ، تقديره: هي أني أخلق.

قوله: ﴿وَمُصَدِّقًا﴾: نصب على الحال من التاء في: جئتكم، أي: جئتكم مصدقا، ولا يحسن أَنْ يعطف ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ على ﴿وَجِيهًا﴾؛ لأنه يلزم أَنْ يكون اللفظ: لما بين يديه، والتلاوة: لما بين يدي.

قوله: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: خلقا مثل هيئة الطير، والهاء في: فيه تعود على المهيأ؛ لأن النفخ إنما كان في المهيأ، وهي: الصورة، والهيئة إنما هي المصدر اسم الفعل لا نفخ فيها، لكن وقع المصدر موقع المفعول، كما قال: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾، أي: مخلوقة، وهذا درهم ضرب الأمير، أي: مضروبه.

وقد يجوز أَنْ تعود الهاء على المخلوق؛ لأن أخلق يدل عليه؛ إذ هو دال على الخلق من حيث كان مشتقا منه، والخلق يدل على المخلوق، ويجوز أَنْ تعود الهاء على الكاف في: ﴿كَهَيْئَةِ﴾؛ إذ هي بمعنى: مثل.

قوله: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى﴾: إذ في موضع نصب باذكر مضمرة.

قوله: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ﴾: جاعل غير معطوف على ما قبله؛ لأنه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، والأول: لعيسى. وقيل: هو معطوف على الأول، وكلاهما لعيسى عليه السلام.

قوله: ﴿الْحَقُّ من رَبِّكَ﴾ خبر ابتداء محذوف، أي: هو الحق، أو هذا الحق.

قوله: ﴿وَمَا من إِلَهٍ إِلا اللَّهُ﴾، ﴿إِلَهٍ﴾: مبتدأ، ﴿إِلا اللَّهُ﴾: خبره، كما تقول: ما من أحد إلا شاكرك، فأحد في موضع رفع بالابتداء، ومَنْ زائدة للتوكيد، وإلا شاكرك خبر الابتداء.

ويجوز أَنْ يكون خبر الابتداء محذوفا، و﴿إِلا اللَّهُ﴾ بدل من: ﴿إِلَهٍ﴾ على الموضع، تقديره: ما إله معبود أو موجود إلا الله.

قوله: ﴿إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ﴾: سواء نعت لكلمة. وقرأ الحسن: ﴿سواء﴾ بالنصب على المصدر، فهو في موضع استواء، أي: استوت استواء [1].

---

(١) قرأ العامة «كَلِمَةٍ» - بفتح الكاف وكسر اللام - وهو الأصل، وقرأ أبو السَّمَّال «كِلْمَةٍ» بوزن سدرة و«كَلْمَةٍ» كَضَرْبَة وتقدم هذا قريباً. وكلمة مفسَّرة بما بعدها - من قوله: «ألاَّ نَعْبُدَ إلاَّ الله» - فالمرادُ بها كَلاَمٌ كَثِيرٌ، وهَذا من بَابَ إطلاق الجزء والمراد به الكل، ومنه تسميتهم القصيدة جميعاً قافيةً - والقافية =

قوله: ﴿ألا نعبد﴾، أَنْ: في موضع خفض بدل من: ﴿كَلِمَةٍ﴾، وإن شئت في موضع رفع على إضمار مبتدأ، تقديره: هي أَنْ لا نعبد، ويجوز أَنْ تكون بمعنى: أي مفسرة، على أَنْ تجزم نعبد ونشرك بـ (لا)، ولو جعلتها مخففة من الثقيلة رفعت نعبد نشرك، وأضمرت الهاء مع أَنْ.

قوله: ﴿وَهَـٰذَا النَّبِيُّ﴾، رفعت: ﴿النَّبِيُّ﴾ على النعت لهذا، أو على البدل، أو على عطف البيان.

﴿وَهَـٰذَا﴾ في موضع رفع على العطف على: الذين. ولو قيل في الكلام: وهذا النَبِيَ بالنصب لحسن أَنْ يعطفه على الهاء في: ﴿اتَّبَعُوهُ﴾.

قوله: ﴿وَلا تُؤْمِنُوا إِلا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾، ثم قال: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا﴾: أَنْ مفعول بتؤمنوا، وتقدير الكلام: ولا تؤمنوا أَنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم، فاللام على هذا زائدة، ومن في موضع نصب استثناء ليس من الأول.

وقيل التقدير: ولا تصدقوا إلا من تبع دينكم بأن يؤتى أحد.

وقال الفراء: انقطع الكلام عند قوله: ﴿دِينَكُمْ﴾، ثم قال لمحمد عليه السلام: ﴿قُلْ إِنَّ

= جزء منها، ويقولون كلمة الشهادة - يعنون: لا إله إلا الله، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ - وقال صلى الله عليه وسلم: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شاعرٌ كلمة لبيد». وهذا كما يسمون الشيء بجزئه في الأعيان، لأنه المقصود منه، قالوا لرئيس القوم - وهو الذي ينظر لهم ما يحتاجون إليه-: عَيْن، فأطلقوا عليه «عيناً». وقال بعضهم: وُضِعَ المفردُ موضعَ الجمع، وقيل: أطلقت الكلمة على الكلمات؛ لارتباط بعضها ببعضٍ، فصارت في قوة الكلمة الواحدة - إذا اخْتلَّ جُزْءٌ منها اختلت الكلمةُ؛ لأن كلمة التوحيد - لا إله إلا الله - هي كلماتٌ لا تتم النسبة المقصودة فيها من حصر الإلهية في «الله» إلا بمجموعها. وقرأ العامة «سَوَاءٍ» بالجر؛ نعتاً لِ «كَلِمَةٍ» بمعنى عَدْلٍ، ويدل عليه قراءة عبد الله: إلى كلمة عدل، وهذا تفسير لا قراءة. وسواء في الأصل - مصدر، ففي الوصف التأويلات الثلاثة المعروفة، ولذلك لم يُؤنث كما لم تؤنث ب «امرأة عدل»؛ لأن المصادر لا تُثَنَّى، ولا تُجْمَع، ولا تُؤَنَّثُ، فإذا فتحت السين مَدَدْتَ، وإذا كسرتَ أو ضممت قصرت، كقوله: ﴿مكَانًا سُوًى﴾ [سورة طه آية ٥٨]. وقرأ الحسن «سَوَاءٌ» بالنصب، وفيها وجهان: أحدهما: نصبها على المصدر. قال الزمخشريُّ: «بمعنى: اسْتَوْتِ اسْتِوَاءً»، وكذا الحوفيّ. والثاني: أنه منصوب على الحال، وجاءت الحالُ من النكرةِ، وقد نصَّ عليه سيبويه. قال أبو حيّان: «ولكن المشهور غيره، والذي حسَّن مجيئَها من النكرة - هنا - كونُ الوَصْفِ بالمصدر على خلاف الأصل، والصفة والحال متلاقيان من حيث المعنى».

الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾، فلا مقدرة، ويجوز أَنْ تكون اللام غير زائدة، وتتعلق بما دل عليه الكلام؛ لأن معنى الكلام: لا تقروا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم، فيتعلق الحرفان بتقروا، كما تقول: أقررت لزيد بألف.

وجاز ذلك؛ لأن الأول كالظرف، فصار بمنزلة قولك: مررت في السوق بزيد، وإنما دخلت أحد لتقدم لفظ النفي في قوله: ﴿وَلا تُؤْمِنُوا﴾ فهو نهي، ولفظه: لفظ النفي، فأما مَنْ مده واستفهم، وهي قراءة: ابن كثير، فإنه أتى به على معنى الإنكار من اليهود: أَنْ يؤتى أحد مثل ما أوتوا حكاية عنهم، فيجوز أَنْ تكون أَنْ في موضع رفع بالابتداء؛ إذ لا يعمل في أَنْ ما قبلها لأجل الاستفهام، وخبر المبتدأ محذوف، تقديره: أَنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم تصدقون، أو تقرون، ونحوه.

وحسن الابتداء بأَنْ؛ لأنها قد اعتمدت على حرف الاستفهام، فهو في التمثيل بمنزلة: أزيد ضربته ؟ ويجوز أَنْ تكون أَنْ في موضع نصب، وهو الاختيار، كما كان في قولك: أزيداً ضربته، النصب الاختيار؛ لأن الاستفهام عن الفعل، فتضمر فعلاً بين الألف وبين أَنْ، تقديره: أتذيعون أَنْ يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، وأتشيعون، وأتذكرون، ونحوها مما دل عليه الإنكار الذي قصدوا إليه بلفظ الاستفهام، ودل على قصدهم لهذا المعنى قوله تعالى عنهم فيما قالوا لأصحابهم: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾، يعنون: أتحدثون المسلمين بما وجدتم من صفة نبيهم في كتابكم ليحاجوكم به عند ربكم. و﴿ أحد﴾ في قراءة من مد بمعنى: واحد؛ وإنما جمع في قوله: ﴿لِيُحَاجُّوكُمْ﴾؛ لأنه رده على معنى: أحد؛ لأنه بمعنى: الكثرة، لكن أحد إذا كان في النفي أقوى في الدلالة على الكثرة منه إذا كان في الإيجاب، وحسن دخول أحد بعد لفظ الاستفهام؛ لأنه بمعنى الإنكار والجحد، فدخلت أحد بعده كما تدخل بعد الجحد الملفوظ به، فيصلح على هذا أَنْ تكون على أصلها في العموم وليست بمعنى واحد.

قوله: ﴿دُمْتَ﴾ من ضم الدال جعله: فَعَلَ يَفْعُل، مثل: قال يقول، ودام يدوم، ومن كسر الدال جعله: فَعَلَ يَفْعَل، مثل: خاف يخاف على دام يَدام، وكذلك: مُتّ فيمن كسر الميم أو ضمها، قرأ حميد: ﴿يَلْونَ﴾ بواو واحدة مع ضم اللام، وأصل هذه القراءة: ﴿يَلْوُونَ﴾، ثم همز الواو الأولى لانضمامها، ثم ألقى حركة الهمزة على اللام على أصل التخفيف المستعمل في كلام العرب.

قوله: ﴿وَلا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا﴾: مَنْ نصب يأمركم عطفه على ﴿أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ﴾، أو على: ﴿ثُمَّ يَقُولَ﴾، والضمير في: يأمركم للبشر، ومن رفعه قطعه مما قبله، وجعل لا بمعنى: ليس، ويكون الضمير في: يأمركم لله جل ذكره [1].

قوله: ﴿لَمَا آتَيْتُكُمْ من كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾: من كسر اللام، وهو حمزة علقها بالأخذ، أي: أخذ الله الميثاق لما أعطوا من الكتاب والحكمة؛ لأن من أوتي ذلك فهو الأفضل وعليه يؤخذ الميثاق، وما بمعنى: الذي.

---

(١) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بنصب يَأْمُرَكُمْ» والباقون بالرفع وأبو عمرو على أصله من جواز تسكين الراء والاختلاس، وهي قراءة واضحة، سهلة التخريج، والمعنى، وذلك أنها على القطع والاستئناف. أخبر تعالى - بأن ذلك الأمر لا يقع، والفاعل فيه احتمالان: أحدهما: هو ضمير الله - تعالى -. الثاني: هو ضمير الموصوف المتقدم. والمعنى: ولا يأمركم الله، وقال ابن جريج وجماعة: ولا يأمركم محمد أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً وقيل: لا يأمركم عيسى. وقيل: لا يأمركم الأنبياء أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً، كفعل قريش والصابئين - حيث قالوا في المسيح هو العزير. والمعنى على عوده على «بَشَر» أنه لا يقع من بشر موصوفٍ بما وُصِفَ به أن يَجْعَل نفسه ربًّا، فيُعْبَدَ، ولا يأمر - أيضاً - أن تُعْبَد الملائكةُ والنبيون من دون الله، فانتفى أن يدعوَ الناسَ إلى عبادة نفسه، وإلى عبادة غيره - والمعنى - على عَوْده على الله - تعالى - أنه تعالى أخْبَرَ أنه لم يَأْمُرْ بذلك، فانتفى أمر الله وأمر أنبيائه بعبادة غيره تعالى. وأما قراءة النصب ففيها وجوهٌ: أحدها: قول أبي علي وغيره، وهو أن يكون المعنى: دلالة أن يأمركم، فقدروا «أن» مضمرة بعده وتكون «لا» مؤكِّدة لمعنى النفي السابق، كما تقول: ما كان من زيد إتيان ولا قيام وأنت تريد انتفاء كل واحد منهما عن زيد، ف «لا» للتوكيد لمعنى النفي السابق، وبقي معنى الكلام: ما كان من زيد إتيان، ولا منه قيام. الثاني: أن يكون نصبه لنَسَقه على ﴿أَن يُؤْتِيَهُ﴾ قال سيبويه: والمعنى: وما كان لبَشَرٍ أن يأمركم أن تتخِذُوا الملائكة. قال الواحديُّ: ويُقوي هذا الوجهَ ما ذكرنا من أن اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم أتريد يا محمدُ أن نتخذَك رَبًّا؟ فنزلت. الثالث: أن يكون معطوفاً على «يَقُولُ في قراءة العامة - قاله الطَّبَريُّ. قال ابن عطيةَ: «وهذا خَطأ لا يلتئم به المعنى»، ولم يبين أبو مُحَمدٍ وَجْهَ الخَطَأ» ولا عدم التآم المعنى. قال أبو حيّان: «وجه الخطأ أنه إذا كان معطوفاً على» يَقُولَ «وجعل» لا للنفي - على سبيل التأسيس لا على سبيل التأكيد - فلا يمكن أن يُقَدَّر الناصب - وهو «أن» - إلا قبل «لا» النافية، وإذا قدرها قبلها انسبك منها ومن الفعل المنفي ب «لا» مصدر منفي، فيصير المعنى: ما كان لبشر موصوف بما وُصِفَ به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً - وإذا لم يكن له انتفاء الأمر بذلك كان له ثبوت الأمر بذلك، وهو خَطأ بيِّن. أما إذا جعل «لا» لتأكيد النفي لا لتأسيسه فلا يلزم خَطأ، ولا عدم التئام المعنى؛ وذلك أنه يصير النفي مستحباً على المصدرين المقدَّرِ ثبوتهما، فينتفي قوله: ﴿كُونُواْ عِبَاداً لِّي﴾.

فأما من فتح اللام فهي: لام الابتداء، وهي جواب لما دل عليه من معنى القسم؛ لأن أخذ الميثاق إنما يكون بالأيمان والعهود، فاللام جواب القسم، وما بمعنى: الذي في موضع رفع بالابتداء، والهاء محذوفة من: آتيتكم، تقديره: للذي آتيتكموه من كتاب، والخبر: من كتاب وحكمة، ومن زائدة. وقيل: الخبر: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾: وهو جواب قسم محذوف، تقديره: والله لتؤمنن به، والعائد من الجملة المعطوفة على الصلة محمول على المعنى عند الأخفش؛ لأن لما معكم معناه: لما آتيتموه من الكتاب، كما قال: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾، فحمله على المعنى في الضمير؛ إذ هو بمعنى: فإن الله لا يضيع أجرهم، ولا بد من تقدير هذا العائد في الجملة المعطوفة على الصلة، وهي: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾ فهما جملتان لموصولين، حذف الثاني للاختصار وقام حرف العطف مكانه، فلا بد من عائد في الصلتين على الموصولين، ألا ترى أنك لو قلت: الذي قام أبوه ثم زيد منطلق عمرو، لم يجز حتى تقول: إليه أو من أجله عمرو ونحو ذلك، فيكون في الجملة المعطوفة ما يعود على الذي هو المحذوف كما كان في الجملة التي هي صلة الذي، ثم تأتي بخبر الابتداء بعد ذلك.

ويحتمل أَنْ يكون العائد من الصلة الثانية محذوفا، تقديره: ثم جاءكم رسول به، أي: بتصديقه، أي: بتصديق ما آتيتكموه، وهذا الحذف على قياس ما أجاز الخليل من قولك: ما أنا بالذي قائل لك شيئا، أي: بالذي هو قائل، وكما قرئ: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ بالرفع، أي: هو أحسن، ثم حذف الضمير من الصلة، وإنما بعد هذا الحذف عند البصريين لاتصال الضمير بحرف الجر، فالمحذوف من الكلام هو ضمير وحرف فبعد لذلك. ويجوز أَنْ تكون ما في قراءة من فتح اللام للشرط، فتكون في موضع نصب بآتيتكم، و﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ معطوف عليه في موضع جزم أيضاً، وتكون اللام في: لما لام تأكيد، وليست بجواب القسم كما كانت في الوجه الأول، ولكنها دخلت لتلقى القسم بمنزلة اللام في: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ﴾، فهي تنذر بإتيان القسم بعدها، وهو قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾، كما كانت: لئن إنذارا للقسم في قوله: ﴿لَنُغْرِيَنَّكَ﴾، فهي توطئة للقسم وليست بجواب القسم كما كانت في الوجه الأول؛ لأن الشرط غير متعلق بما قبله ولا يعمل فيه ما قبله، فصارت منقطعة مما قبلها بخلاف ما إذا جعلت ما بمعنى: الذي؛ لأنه كلام متصل بما قبله وجواب له، وحذفها جائز، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾. فإذا كانت ما للشرط لم تحتج الجملة المعطوفة إلى عائد

كـما لم تحتج إليه الأولى، ولذلك اختاره الخليل وسيبويه، لما لم يريا في الجملة الثانية عائدا جعلا ما للشرط، وهذا تفسير المازني وغيره لمذهب الخليل وسيبويه.

وقـد تـأول قـوم: أَنَّ مـذهب سـيبويه أَنَّ مـا بمعنى: الذي، والهاء في: به تعود على ما إذا كانت بمعنى: الذي، ولا يجوز أَنْ تعود على رسول، والهاء في: ﴿وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ تعود على رسول في الوجهين جميعا، وهذه آية غريبة الإعراب فافهمها.

قوله: ﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾: مصدران في موضع الحال، أي: طائعين ومكرهين.

قـوله: ﴿قُـلْ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾، أي: قل: قولوا آمنا، فالضمير في: آمنا للمأمورين، والآمر لهم النبي صلى الله عليه وسلم، ويجوز أَنْ يكون الأمر للنبي صلى الله عليه وسلم يراد به أمته.

قوله: ﴿دِينًا﴾: نصب على البيان، و﴿غَيْرَ﴾: مفعول يبتغي.

ويجوز أن يكون ﴿غَيْرَ﴾: حالاً، و﴿دِينًا﴾: مفعول يبتغي.

قـوله: ﴿وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْـخَاسِرِينَ﴾: الظرف متعلق بما دل عليه الكلام، أي: وهو خـاسر في الآخـرة من الخاسرين، ولا يحسن تعلقه بالخاسرين لتقدم الصلة على الموصول، إلا أَنْ يجعل الألف واللام للتعريف لا بمعنى: الذي فيحسن.

قـوله: ﴿أَنَّ عَلَـيْهِمْ لَعْـنَةَ الـلَّـهِ﴾: أَنْ في موضـع رفع خبر ﴿جَزَاؤُهُمْ﴾، و﴿جَزَاؤُهُمْ﴾ وخبره خبر: ﴿أُولَئِكَ﴾.

ويجـوز أَنْ يكـون: ﴿جَـزَاؤُهُمْ﴾ بـدلا مـن: ﴿أُولَـئِكَ﴾ بـدل الاشـتمال، وأَنْ خـبر: ﴿جَزَاؤُهُمْ﴾.

قوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾: حال من المضمر المخفوض في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

قوله: ﴿لا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ﴾ مثله، ويجوز أَنْ يكون منقطعا من الأول.

قوله: ﴿وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من الضمير في: ﴿وَمَاتُوا﴾.

قـوله: ﴿وَمَـا لَهُمْ من نَاصِرِينَ﴾: ابتداء وخبر، وما نافية، ومن زائدة، والجملة في موضع الحال من المضمر المخفوض في: لهم الأول.

قـوله: ﴿مُـبَارَكًا وَهُـدًى﴾: حـالان من المضمر في موضع نصب. ويجوز الرفع على: هو مبارك، ويجوز الخفض على النعت لبيت.

قـوله: ﴿مَقَـامُ إِبْرَاهِيمَ﴾، أي: من الآيات مقام إبراهيم، فهو مبتدأ محذوف خبره، ويجوز

أَنْ يكـون ﴿مَقَـامُ﴾ بدلا من: الآيات، على أَنْ يكون مقام إبراهيم الحرم كله ففيه آيات كثيرة، وهـو قـول مجاهد، ودليله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ يريد الحرم بلا اختلاف. وقيل: ارتفع على إضمار مبتدأ، أي: هي مقام إبراهيم(١).

قـوله: ﴿وَمَـنْ دَخَلَـهُ كَـانَ آمِنًا﴾: من معطوفة على: مقام على وجوهه، ويجوز أَنْ تكون مبتدأة منقطعة، و﴿كَانَ آمِنًا﴾ الخبر.

قـوله: ﴿مَـنِ اسْـتَطَاعَ إِلَـيْهِ سَـبِيلا﴾: مَـنِ في موضع خفض بدل مَنِ: الناس، وهو بدل بعض مَنِ: كل.

وأجـاز الكسائي: أَنْ يكون مَنِ شرطا في موضع رفع بالابتداء، واستطاع في موضع جزم بمَـنِ، والجـواب محـذوف، تقديـره: فعليه الحج، ودل على ذلك قوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ الـلَّهَ﴾ هـذا شـرط بـلا اخـتلاف، والأول مـثله، وهـو عند البصريين منقطع من الأول، مبتدأ شرط. والهاء في: إليه تعود على: البيت. وقيل: على الحج.

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في: ﴿تَبْغُونَهَا﴾.

قـوله: ﴿وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في: ﴿تَكْفُرُونَ﴾، ومثله: ﴿وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾.

قوله: ﴿تُقَاتِهِ﴾، أصله: وُقَيَة، وقد تقدمت علته في: تقاة.

قـوله: ﴿وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في: ﴿تَمُوتُنَّ﴾، أي: الزموا هذه الحال حتى يأتيكم الموت وأنتم عليها.

قوله: ﴿جَمِيعًا﴾: حال، و﴿إِخْوَانًا﴾ خبر: أصبح.

قوله: ﴿إِلا أَذًى﴾: استثناء ليس من الأول في موضع نصب.

قـوله: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾: اسم ليس: فيها، وسواء: خبرها، أي: ليس المؤمنون والفاسقون المتقدم ذكرهم سواء.

قـوله: ﴿مِـنْ أَهْلِ الْـكِتَابِ أُمَّةٌ﴾: ابتداء وخبر. وأجاز الفراء: رفع أمة بسواء ، فلا يعود

---

(١) مقام ابراهيم مبتدأ والخبر محذوف أي منها مقام ابراهيم ومن دخله معطوف عليه أي ومنها أمن من دخله وقيل هو خبر تقديره هي مقام وقيل بدل وعلى هذين الوجهين قد عبر عن الآيات بالمقام وبأمن الداخل وقيل ومن دخله مستأنف ومن شرطية.

على اسم ليس من خبره شيء، وهذا لا يجوز مع قبح عمل سواء؛ لأنه ليس بجار على الفعل مع أنه يضمر في: ليس ما لا يحتاج إليه؛ إذ قد تقدم ذكر الكافرين.

وقال أبو عبيدة: ﴿أُمَّةٌ﴾ اسم: ليس، وسواء: خبرها، وأتى الضمير في: ليس على لغة من قال: أكلوني البراغيث؛ وهذا بعيد؛ لأن المذكورين قد تقدموا قبل ليس ولم يتقدم في: أكلوني شيء، فليس هذا مثله (١).

قوله: ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ﴾: في موضع رفع نعت لأمة، وكذلك: ﴿وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ موضع الجملة رفع نعت لأمة، وإن شئت جعلت موضعها نصبا على الحال من المضمر في: ﴿قَائِمَةٌ﴾، أو من: ﴿أُمَّةٌ﴾ إذا رفعتها بسواء، وتكون حالاً مقدرة؛ لأن التلاوة لا تكون في السجود ولا في الركوع، والأحسن في ذلك أَنْ تكون جملة لا موضع لها من الإعراب؛ لأن النكرة إذا قويت بالنعت قربت من المعرفة، فحسن الحال منها، كما قال: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ

---

(١) الظاهر في هذه أنّ الوقف على «سَوَاءٌ» تام؛ فإن الواو اسم «ليس» و«سواء» خبر، والواو تعود على أهل الكتاب المتقدم ذكرهم. ولامعنى: أنهم منقسمون إلى مؤمن وكافر؛ لقوله: ﴿مِّنْهُمُ المؤمنون وَأَكْثَرُهُمُ الفاسقون﴾ [سورة آل عمران آية ١١٠]، فانتفى استواؤهم. و«سواء» - في الأصل - مصدر، ولذلك وُحِّدَ، قال أبو عبيدة: الواو في «لَيْسُوا» علامة جمع، وليست ضميراً، واسم «ليس» - على هذا - «أمة» و«قَائِمَةٌ» صفتها، وكذا «يَتْلُونَ»، وهذا على لغة «أكلوني البراغيث». قالوا: وهي لغة ضعيفة، ونازع السُّهَيْليّ النحويين في كونها ضعيفةً، ونسبها بعضُهم إلى شنوءة، وكثيراً ما جاء عليها الحديث، وفي القرآن مثلُها. وسيأتي تحقيقها في المائدة. قال ابنُ عطية: وما قاله أبو عبيدةَ خطأٌ مردودٌ، ولم يبيِّن وَجْهَ الخطأ، وكأنه توهم أن اسم «ليس» هو ﴿أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾ فقط، وأنه لا محذوفَ ثَمَّ؛ إذ ليس الغرض تفاوت الأمة القائمة التالية، فإذا قُدِّر - ثَمَّ - محذوف لم يكن قول أبي عبيدةَ خطأً مردوداً إلا أن بعضهم رد قوله بأنها لغة ضعيفة وقد تقدم ما فيها. والتقدير الذي يصح به المعنى: أي: ليس سواء من أهل الكتاب أمة قائمة، موصوفة بما ذُكِرَ، وأمة كافرة، فبهذا التقدير يصح به المعنى الذي نحا إليه أبو عُبَيْدَةَ. وقال الفرَّاءُ: إن الوقفَ لا يتم على «سَوَاءً» فجعل الواو اسم «ليس»، و«سَوَاءً» خبرها - كما قال الجمهور - و«أُمَّةٌ» مرتفعة ب «سَوَاءً» ارتفاع الفاعل، أي: ليس أهل الكتاب مستوياً، من أهل الكتاب أمة قائمة، موصوفة بما ذُكِر، وأمة كافرة، فبهذا التقدير يصح به المعنى الذي نحا إليه أبو عُبَيْدَةَ.

وقال الفرَّاءُ: إن الوقفَ لا يتم على «سَوَاءً» فجعل الواو اسم «ليس»، و«سَوَاءً» خبرها - كما قال الجمهور - و«أُمَّةٌ» مرتفعة ب «سَوَاءً» ارتفاع الفاعل، أي: ليس أهل الكتاب مستوياً، من أهل الكتاب أمة قائمة، موصوفة بما ذُكِر، وأمة كافرة، فحُذِفَت هذه الجملةُ المعادلة؛ لدلالة القسم الأول عليها؛ فإن مذهب العرب إذا ذُكِرَ أحد الضدين، أغْنَى عن ذِكر الضِّدِّ الآخَر.

لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾.

قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾: في موضع النعت لأمة أيضاً، أو في موضع نصب على الحال من المضمر في: ﴿يَسْجُدُونَ﴾، أو من المضمر في: ﴿يَتْلُونَ﴾، أو من المضمر في: ﴿قَائِمَةٌ﴾.

ومعنى قائمة: مستقيمة، ومثله: ويأمرون، وينهون، ويسارعون، ويجوز أَنْ يكون كل ذلك مستأنفا.

قوله: ﴿آنَاءَ اللَّيْلِ﴾: نصب على الظرف، فهو ظرف زمان بمعنى: ساعاته، وواحده: إنَى، وقيل: إنْيٌ، وقيل: أَنَى.

قوله: ﴿فِيهَا صِرٌّ﴾: ابتداء وخبر في موضع خفض على النعت لريح، وكذلك: ﴿أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ﴾.

قوله: ﴿ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾: الجملة في موضع خفض نعت لقوم.

قوله: ﴿خَبَالا﴾: نصب على التفسير.

قوله: ﴿لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالا﴾: في موضع نصب نعت لبطانة، وكذلك: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾، ولا يحسن أَنْ يكون: ﴿وَدُّوا﴾: حالاً إلا بإضمار قد؛ لأنه ماض.

قوله: ﴿هَأَنْتُمْ﴾: يجوز أَنْ تكون الهاء بدلا من: همزة، ويجوز أن تكون ها التي للتنبيه إلا في قراءة: قنبل عن ابن كثير: ﴿هأنتم﴾ بهمزة مفتوحة بعد الهاء، فلا تكون إلا بدلا من: همزة.

قوله: ﴿تُحِبُّونَهُمْ﴾: في موضع الحال من المبهم، أو صلة له إنْ جعلته بمعنى: الذي، وهو مثل الذي في البقرة: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ﴾، وقد شرح.

قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ﴾ عطف على: ﴿تُحِبُّونَهُمْ﴾.

قوله: ﴿لا يَضُرُّكُمْ﴾: من شدده وضم الواو، احتمل أَنْ يكون مجزوما على جواب الشرط، لكنه لما احتاج إلى تحريك المشدد حركه بالضم وأتبعه ضم ما قبله، كما قيل: لم يردها بالضم. وقيل: هو مرفوع على إضمار الفاء.

وقيل: هو مرفوع على نية التقديم قبل: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا﴾، كما قال:

إنك إنْ يصرع أخوك تصرع

فرفع: تصرع على نية التقديم، والأول أحسنها على أَنْ فيه بعض الإشكال.

وقد حكي عن عاصم أنه قرأ: بفتح الراء مشددة وهو أحسن من الضم، ومن خفف

جزم الراء؛ لأنه جواب الشرط، وهو من: ضاره يضيره.

وحكى الكسائي: يضوره، فوجب أَنْ يجوز ضم الضاد.

قوله: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ﴾: إذ في موضع نصب باذكر مضمرة، وقوله: ﴿تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ﴾: في موضع الحال من التاء في: ﴿غَدَوْتَ﴾.

قوله: ﴿إِذْ هَمَّتْ﴾: إذ في موضع نصب، والعامل فيه: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. وقيل: العامل فيه: ﴿تُبَوِّئُ﴾، والأول أحسن.

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من: الكاف والميم في: ﴿لا يَضُرُّكُمْ﴾.

قوله: ﴿إِذْ تَقُولُ﴾: العامل في: إذ: يضركم.

قوله: ﴿أَنْ يُمِدَّكُمْ﴾: أَنْ في موضع رفع فاعل ليكفي، تقديره: ألن يكفيكم إمداد ربكم إياكم بثلاثة الآف.

قوله: ﴿مُنْزَلِينَ﴾: نعت لثلاثة، و﴿مُسَوِّمِينَ﴾: نعت لخمسة.

قوله: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ﴾: الهاء تعود على: الإمداد، ودل عليه: ﴿يُمْدِدْكُمْ﴾. وقيل: تعود على المدد، وهم الملائكة. وقيل: تعود على التسويم، ودل عليه: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾، والتسويم: التعليم، أي: معلمين تعرفونهم بالعلامة. وقيل: تعود على الإنزال، دل عليه: ﴿مُنْزَلِينَ﴾. وقيل: تعود على العدد، دل عليه: خمسة آلاف وثلاثة آلاف، وذلك عدد.

قوله: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا﴾: اللام متعلقة بفعل دل عليه الكلام، تقديره: ليقطع طرفا يضركم، ويجوز أَنْ تتعلق بيمدكم[1].

قوله: ﴿أَوْ يَكْبِتَهُمْ﴾: الأصل فيه عند كثير من العلماء: يكبدهم، ثم أبدل من الدال تاء، كما قالوا: هرت الثوب وهرده، إذا خرقه، فهو مأخوذ من: أصاب الله كبده بشر، أو حزن،

---

(١) ﴿لِيَقْطَعَ﴾ متعلقٌ بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ﴾، وما بينهما تحقيقٌ لحقيقته وبيانٌ لكيفية وقوعِه والمقصودُ على التعليل بما ذُكر من البُشرى والاطمئنانِ إنما هو الإمدادُ بالملائكة على الوجه المذكورِ فلا يقدَح ذلك في تعليل أصلِ النصرِ بالقطع وما عُطف عليه أو بما تعلق به الخبرُ في قوله عز وعلا: ﴿وَمَا النصر إلاَّ من عِندِ الله﴾ على تقدير كونِه عبارةً عن النصر المعهودِ، وقد أُشير إلى أن المعلَّل بالبشارة والاطمئنانِ إنما هو الإمدادُ الصوريُّ لا ما في ضِمنه من النصر المعنويِّ.

أو غيظ.

قوله: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾: هذا معطوف على: ﴿لِيَقْطَعَ﴾، وفي الكلام تقديم وتأخير. وقيل: هو نصب بإضمار أَنْ، معناه: وأن يتوب أو أَنْ يعذبهم.

قوله: ﴿أَضْعَافًا﴾: نصب على الحال، أو مصدر في موضع الحال، و﴿مُضَاعَفَةً﴾: نعته.

قوله: ﴿عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ﴾: ابتداء وخبر في موضع خفض نعت لجنة، وكذلك: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾.

قوله: ﴿تَجْرِي من تَحْتِهَا﴾: تجري في موضع رفع نعت لجنات.

قوله: ﴿خَالِدِينَ﴾ حال من: ﴿أُولَئِكَ﴾.

قوله: ﴿قَرْحٌ﴾: من ضمه أراد: ألم الجراح، ومن فتحه أراد: الجرح نفسه. وقيل: هما لغتان، بمعنى: الجراح.

قوله: ﴿نُدَاوِلُهَا﴾: في موضع نصب حال من: الأيام.

وقرأ مجاهد: ﴿مِنْ قَبْلُ أَنْ تَلْقَوْهُ﴾: بضم اللام من: قبلُ، جعلها غاية، فيكون موضع أَنْ موضع نصب على البدل من: الموت، وهو بدل الاشتمال، ومن كسر لام قبل فموضع أَنْ موضع خفض بإضافة ﴿قَبْلِ﴾ إليها، والهاء في: ﴿تَلْقَوْهُ﴾ راجعة على الموت، وكذلك التي في: ﴿رَأَيْتُمُوهُ﴾، ويعني بالموت هنا: لقاء العدو؛ لأنه من أسباب الموت، والموت بنفسه لا تعاين حقيقته [1].

قوله: ﴿وَيَعْلَمَ﴾: نصب بإضمار أَنْ.

قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ﴾: أَنْ في موضع رفع اسم كان.

﴿إِلا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾: الخبر، و﴿لِنَفْسٍ﴾: تبيين مقدم.

قوله: ﴿كِتَابًا مُؤَجَّلا﴾: مصدر.

قوله: ﴿وَكَأَيِّنْ﴾ هي: أي، دخلت عليها: كاف التشبيه فصار الكلام بمعنى: كم، وثبت في المصاحف بعد الياء نون؛ لأنها كلمة نقلت عن أصلها، فالوقف عليها بالنون

---

(١) ﴿مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ﴾ متعلقٌ بتَمنَّون مبينٌ لسبب إقدامِهم على التمني أي من قبل أن تشاهدوه وتعرِفوا هولَه وشدَّته، وقرىء تلاقوه.

اتباعا للمصحف.

وعن أبي عمر وأنه وقف بغير نون على الأصل؛ لأنه تنوين.

فأما من أخر الهمزة وجعله مثل: فاعل، وهو ابن كثير، فقيل: إنه فاعل من الكون، وذلك بعيد؛ لإتيان من بعده ولبنائه على السكون. وقيل: هي كاف التشبيه دخلت على أي، وكثر استعمالها بمعنى: كم، فصارت كلمة واحدة، فقلبت الياء قبل الهمزة فصارت: كيء، فخفف المشدد كما خففوا ميتا وهينا، فصارت: كيء، مثل: فَيْعل، فأبدلوا من: الياء الساكنة ألفا، كما أبدلوا في: آية، وأصلها: أأية، فصارت: كأين، وأصل النون التنوين، فالقياس حذفه في الوقف، ولكن من وقف بالنون؛ اعتل بأن الكلمة تغيرت وقلبت، فصار التنوين حرفا من الأصل.

وقال بعض البصريين: الأصل في هذه القراءة: وكأي، ثم قدمت إحدى الياءين في موضع الهمزة، فتحركت بالفتح كما كانت الهمزة، فصارت الهمزة ساكنة في موضع الياء المتقدمة، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، والألف ساكنة بعدها: همزة ساكنة، فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين، وبقيت إحدى الياءين متطرفة، فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها استثقالا، كما تحذف ياء قاض وغاز، فصارت: كاء، مثل: جاء فاعل من جاء، وحكي هذا القول عن الخليل.

قوله: ﴿مَعَهُ رِبِّيُّونَ﴾: في موضع خفض صفة لنبي إذا أسندت القتل إلى النبي وجعلته صفة له، وربيون على هذا مرفوع بالابتداء، أو بالظرف، وهو أحسن؛ لأن الظرف صفة لما قبله، ففيه معنى الفعل فيقوى الرفع به؛ وإنما يضعف الرفع بالاستقرار إذا لم يعتمد الظرف على شيء قبله، كقولك: في الدار زيد، فإن قلت: مررت برجل في الدار أبوه حسن رفع الأب بالاستقرار لاعتماد الظرف على ما قبله، فيتبين فيه معنى الفعل، والفعل أولى بالعمل من الابتداء؛ لأن الفعل عامل لفظي والابتداء عامل معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي فافهمه ليتبين لك معنى الآية، والهاء في: معه تعود على: نبي.

ويجوز أَنْ تجعل: ﴿مَعَهُ رِبِّيُّونَ﴾: في موضع نصب على الحال من: نبي، أو من المضمر في: ﴿قُتِلَ﴾، وتكون الهاء في: معه تعود على المضمر في: ﴿قُتِلَ﴾ ومعه في الوجهين تتعلق بمحذوف قامت مقامه، وفيه ذكر من المحذوف، كأنك قلت: مستقر معه ربيون. فإن أسندت

الفعـل إلى: ﴿رِبِّيُّونَ﴾ ارتفعوا بقتل وصار معه متعلقاً بقتل، فيصير: قتل وما بعده صفة لنبي، وفي الـوجه الأول كانا صفتين له، أو قتل صفة، ومعه ربيون حال من: نبي، أو من المضمر في: قتل، وهو أحسن.

فأمـا خبر: كأين، فإنك إذا أسندت قتل إلى نبي جعلت: ﴿مَعَهُ رِبِّيُّونَ﴾ الخبر، وإن شئت جعلـته صفة لنبي، أو حالاً من المضمر في: قتل، أو من: نبي؛ لأنك قد وصفته على ما ذكرناه، وأضمرت الخبر، تقديره: وكأين من نبي مضى أو في الدنيا، ونحوه.

وإذا أسندت قتل إلى: الربيين جعلت: ﴿قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ﴾ الخبر، وإن شئت جعلته صفة لنبي وأضمرت الخبر كما تقدم.

وكـذلك تقدير هذه الآية على قراءة من قرأ: ﴿قاتل﴾، الأمر واحد فيهما. وكأين بمعنى: كـم، ولـيس في: الكاف معنى تشبيه في هذا، وهو أصلها؛ لكنها تغيرت عنه، وجعلت مع أي كلمـة واحدة تدل على ما تدل عليه كم في الخبر، فهي زوال معنى التشبيه عنها، بمنزلة قولك: لـه كـذا وكـذا، أصـل: الكـاف التشبيه لكنها جعلت مع: ذا كلمة واحدة، فزال معنى التشبيه منها.

وأجاز الفراء: ﴿بَلِ اللَّهَ مَوْلاكُمْ﴾: بالنصب على معنى: بل أطيعوا الله.

قوله: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ﴾: ما مفعول بأشركوا.

قوله: ﴿أَمَنَةً نُعَاسًا﴾: مفعول بأنزل، و﴿نُعَاسًا﴾: بدل من: ﴿أَمَنَةً﴾.

وقيل: آمنة: مفعول من أجله، ونعاس: منصوب بأنزل.

قـوله: ﴿وَطَائِفَـةٌ﴾ ابتداء، والخبر: ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾، والجملة في موضع نصب على الحال، وهذه الواو قيل: هي واو الابتداء. وقيل: واو الحال. وقيل: هي بمعنى: إذ.

قوله: ﴿يَظُنُّونَ﴾، و﴿يَقُولُونَ﴾: كلاهما في موضع رفع على النعت لطائفة، أو في موضع نصب على الحال من المضمر المنصوب في: ﴿أَهَمَّتْهُمْ﴾.

قوله: ﴿كُلَّهُ لِـلَّهِ﴾: من نصبه جعله تأكيداً للأمر، ولله خبر: إنَّ.

وقـال الأخفش: هو بدل من: الأمر. ومن رفعه فعلى الابتداء، ولله خبره، والجملة: خبر إنَّ.

قـوله: ﴿وَلِيَبْتَلِيَ اللَّـهُ مَـا فِي صُـدُورِكُمْ﴾: اللام متعلقة بفعل دل عليه الكلام، تقديره:

وليبتلي الله ما في صدوركم فرض عليكم القتال، ﴿وَلِيُمَحِّصَ﴾ عطف على: ﴿وَلِيَبْتَلِيَ﴾[1].

قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾: رحمة مخفوضة بالباء، وما زائدة للتوكيد.

وقال ابن كيسان: ما نكرة في موضع خفض بالباء، ورحمة بدل من: ما أو نعت لها.

ويجوز رفع رحمة على أَنْ تجعل ما بمعنى: الذي، وتضمر هو في الصلة وتحذفها، كما قرئ: ﴿تماما على الذي أحسن﴾، والهاء في: ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾ تعود على: الله جل ذكره. وقيل: تعود على: الخذلان.

قوله: ﴿أَنْ يَغُلَّ﴾: أَنْ في موضع رفع اسم كان، فمن قرأ: ﴿أَنْ يَغُل﴾: بفتح الياء وضم الغين، فمعناه: ما كان لنبي أَنْ يخون أحدا في مغنم ولا غيره.

ومن قرأ: بضم الياء وفتح الغين، معناه: ما كان لنبي أَنْ يوجد غالا، كما تقول: أحمدت الرجل: وجدته محمودا، وأحمقته: وجدته أحمق.

وقيل معناه: ما كان لنبي أَنْ يخان، أي: يخونه أصحابه في مغنم ولا غيره.

قوله: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ﴾: الذين في موضع نصب على النعت للذين نافقوا، أو على البدل، أو على إضمار: أعني، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ.

قوله: ﴿فَرِحِينَ﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿يُرْزَقُونَ﴾، ولو كان في الكلام لجاز فرحون على النعت لأحياء.

قوله: ﴿أَلَّا خَوْفٌ﴾: أَنْ في موضع خفض بدل من: الذين، وهو بدل الاشتمال، ويجوز أَنْ يكون في موضع نصب على معنى: بأن لا.

قوله: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا﴾: ابتداء، وخبره: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾، ويجوز أَنْ يكون: الذين في موضع خفض بدلا من: ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾، أو من: ﴿بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾.

---

(١) ﴿وَلِيَبْتَلِيَ اللهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾ المرادُ منه القلب؛ لقوله: ﴿القلوب التي في الصدور﴾ [سورة الحج آية ٤٦] فجعل متعلق الابتلاء ما انطوى عليه الصَّدْرُ - وهو ما في القلب من النِّيَّةِ - وجعل متعلق التمحيص ما في القلب - وهو النيات والعقائد - فلم خالف بين اللفظين في المتعلَّق؟ فالجوابُ: أنه لما اختلف المتعلَّقان حسنَ اختلافُ لفظَيْهما. ثم قال: ﴿والله عَلِيمٌ بِذَاتِ الصدور﴾ أي: الأسرار والضمائر؛ لأنها حالَّةٌ فيها، مصاحبة لها، وذكر ذلك ليدل به على أن ابتلاءه لم يكن لأنه يَخْفَى عليه ما في الصدور وغيره - لأنه عالم بجميع المعلومات - وإنما ابتلاهم لَمحْض الإلهية.

قوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ بدل من: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا﴾.

قوله: ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾: أَنْ تقوم مقام مفعولي حسب، والذين فاعلون، وما في: أنما بمعنى: الذي، والهاء محذوفة من: نملي، هذا على قراءة من قرأ: بالياء، و﴿خَيْرٌ﴾: خبر أَنْ.

وإن شئت جعلت ما، ونملي مصدراً فلا تضمر هاء، تقديره: ولا يحسبن الذين كفروا أَنْ الإملاء خير لهم.

فأما من قرأ: بالياء وكسر إنْ من: إنما، فإنما يجوز على أَنْ يعلق حسب ويقدر القسم كما تفعل بلام الابتداء في قولك: لا يحسبن زيد لأخوه أفضل من عمرو، كأنك قلت: والله لأخوه أفضل من عمرو. فأما من قرأ: بالتاء، وهو حمزة؛ فإنه جعل: الذين: مفعولاً أول لتحسبن، والفاعل هو: المخاطب، وهو النبي عليه السلام، وجعل: أنما وما بعدها بدلا من: الذين، فيسد مسد المفعولين، كما مضى في قراءة من قرأ: بالياء. وما بمعنى: الذي في هذه القراءة، والهاء محذوفة من ﴿نُمْلِي﴾، ولا يحسن أَنْ تجعل أَنْ مفعولاً ثانياً لحسب؛ لأن الثاني في هذا الباب هو الأول في المعنى إلا أَنْ تضمر محذوفا، تقديره: ولا تحسبن شأن الذين كفروا أنما نملي لهم، فتجعل ما، ونملي مصدراً على هذا.

فإن لم تقدر محذوفا فجوازه على أَنْ تكون أَنْ بدلا من: الذين ويسد مسد المفعولين، وما بمعنى: الذي، وفي جواز ما والفعل مصدر، وأَنْ بدل من: الذين نظر.

وقد كان في وجه القراءة لمن قرأ: بالتاء أَنْ يكسر أنما، فتكون الجملة في موضع المفعول الثاني ولم يقرأ به أحد علمته.

وقد قيل: أَنْ من قرأ: بالتاء فجوازه على التكرير، تقديره: لا تحسبن الذين كفروا ولا تحسبن أنما نملي لهم، فإنما سدت مسد المفعولين لتحسب الثاني، وهي وما عملت فيه مفعول ثان لتحسب الأول، كما أنك لو قلت: الذين كفروا لا تحسبن إنما نملي لهم خير لأنفسهم لجاز، فيدخل تحسب الأول على المبتدأ.

قوله: ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾، من قرأه: بالياء جعل: ﴿الَّذِينَ﴾ فاعلين لحسب، وحذف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه، وهو فاصلة، و﴿خَيْرًا﴾: مفعول ثان، تقديره: ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل خيرا لهم، فدل ﴿يَبْخَلُونَ﴾ على

البخل فجاز حذفه.

فأما من قرأ: بالتاء وهو حمزة، فإنه جعل المخاطب هو الفاعل، وهو: النبي عليه السلام.

والذين: مفعول أول على تقدير حذف مضاف، وإقامة الذين مقامه، وهو فاصلة، و﴿خَيْرًا﴾: مفعول ثان، تقديره: ولا تحسبن يا محمد بخل الذين يبخلون خيرا لهم، ولا بد من هذا الإضمار ليكون المفعول الثاني هو الأول في المعنى، وفيها نظر، لجواز ما في الصلة تفسير ما قبل الصلة على أَنْ في هذه القراءة مزية على القراءة بالياء؛ لأنك حذفت المفعول وأبقيت المضاف إليه يقوم مقامه، وحذفت المفعول في: قراءة الياء ولم يبق ما يقوم مقامه. وفي القراءة بالياء أيضاً مزية على القراءة بالتاء؛ وذلك أنك حذفت البخل بعد تقدم يبخلون، وفي القراءة بالتاء حذفت البخل قبل إتيان يبخلون، وجعلت ما في صلة الذين تفسير ما قبل الصلة، والقراءتان متوازيتان في القوة والضعف.

قوله: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ﴾: الذين في موضع خفض بدل من: الذين في قوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ﴾، أو في موضع نصب على إضمار: أعني، أو في موضع رفع على إضمار هم.

قوله: ﴿أَلَّا نُؤْمِنَ﴾: أَنْ في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، أي: بأن لا نؤمن، وأنْ تكتب منفصلة من لا إنْ أدغمتها في الكلام بغنة، فإن أدغمتها بغير غنة كتبتها متصلة، هذا قول الملهم: صاحب الأخفش[1].

---

(١) «أن لا نؤمن» في «أنْ» وجهان: أحدهما: أنها عَلَى حَذْف حرف الجرِّ، والأصل: في أن لا نؤمنَ، وحينئذ يجيء فيها المذهبانِ المشهورانِ أهي في محلِّ جَرٍّ، أو نَصْبٍ. الثاني: أنها مفعول بها، على تَضْمين «عَهِدَ» معنى ألزم، تقول: عهدت إليه كذا - أي: ألزمته إياه -فهي- على هذا- في محل نصب فقط. و«أن» تُكْتَب متصلة، ومنفصلة، اعتباراً بالأصل، أو بالإدغام. ونقل أبو البقاء أن منهم من يَحذفُها في الخط، اكتفاءً بالتشديد، وحكى عن المبرد أنَّها إن أُدْغِمَتْ بغير غنة كتبت متصلة، إلا فمنفصلة. ونُقِل عن بعضهم أنها كانت مخففة كتبت منفصلة وإن كانت ناصبة كتبت متصلة. والفرق أن المخففةَ مَعَهَا ضمير مقدر، فكأنه فاصل بينهما، بخلاف الناصبة، وقول أهل الخط -في مثل هذا-: تكتب متصلة، عبارة عن حَذْفها في الخط بالكلية؛ اعتباراً بلفظ الإدغام، لا أنهم يكتبون [متصلة]، ويثبتون لها بعضَ صورتها، فيكتبون: أنْلاَ، والدليل على ذلك أنهم لما قالوا في «أم من» و«أم ما» ونحوه بالاتصال، إنما يعنون به كتابة حرف واحدٍ، فيكتبون أمَّن، وأما، وفَهم أبو البقاء أن الاتصالَ في ذلك عبارة عن كتابتهم لها في =

وقال غيره: بل تكتب منفصلة على كل حال. وقيل: إنْ قدرتها مخففة من الثقيلة كتبتها منفصلة؛ لأن معها مضمراً يفصلها في النية مما بعدها، وإن قدرتها الناصبة للفعل كتبتها متصلة؛ إذ ليس بعدها مضمر مقدر.

قوله: ﴿لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾، من قرأه: بالياء جعل الفعل غير متعد، و﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾: فاعلون. ومن قرأ: ﴿فلا يحسبنهم﴾: بالياء جعله بدلا من: ﴿لا يحسبن الذين يفرحون﴾ على قراءة من قرأ: بالياء، والفاء في: فلا زائدة فلم تمنع من البدل، ولما تعدى: فلا يحسبنهم إلى مفعولين استغنى بذلك عن تعدي: ﴿لا يحسبن الذين يفرحون﴾؛ لأن الثاني بدل منه.

فوجه القراءة لمن قرأ: ﴿لا يحسبن الذين يفرحون﴾: بالياء أنْ يقرأ: ﴿فلا يحسبنهم﴾: بالياء ليكون بدلا من: الأول، فيستغني بتعديه عن تعدى الأول.

فأما من قرأ: الأول: بالياء، والثاني: بالتاء، فلا يحسن فيه البدل لاختلاف فاعليهما، ولكن يكون مفعولاً الأول حذفا لدلالة مفعولي الثاني عليهما.

فأما من قرأ: ﴿ولا يحسبن الذين يفرحون﴾: بالياء وهم الكوفيون، فإنهم أضافوا الفعل إلى المخاطب وهو النبي عليه السلام، و﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾: مفعول أول لحسب، وحذف الثاني لدلالة ما بعده عليه، وهو: ﴿بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾، وقد قيل: إنَّ ﴿بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾: هو المفعول الثاني لحسب الأول على تقدير التقديم، فيكون المفعول الثاني لحسب الثاني محذوفا لدلالة الأول عليه، تقديره: لا تحسبن يا محمد الذين يفرحون بما أوتوا بمفازة من العذاب، فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب، ثم حذف الثاني، كما تقول: ظننت زيداً ذاهبا وظننت عمرا، تريد ذاهبا، فتحذفه لدلالة الأول عليه.

ويجوز أَنْ يكون: ﴿تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ في قراءة من قرأ: بالتاء بدلا من: ﴿تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ في قراءة من قرأ: بالتاء أيضاً لاتفاق الفاعلين والمفعولين، والفاء زائدة لا تمنع من البدل.

=

بعض صورتها ملتصقة ب «لا»، والدليل على أنه فهم ذلك أنه قال: ومنهم مَنْ يحذفها في الخط؛ اكتفاءً بالتشديد. فجعل الحذف قسيماً للفصل والوصل، ولا يقول أحَدٌ بهذا.

فأما من قرأ الأول: بالتاء، والثاني: بالياء فلا يحسن في الثاني البدل؛ لاختلاف فاعليهما، ولكن يكون المفعول الثاني لحسب الأول محذوفا لدلالة ما بعده عليه، أو يكون: ﴿بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾: هو المفعول الثاني له، ويكون المفعول الثاني لحسب الثاني محذوفا كما ذكرنا أولاً.

قوله: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ﴾: ما كافة لأن عن العمل، ولا يحسن أَنْ تكون ما بمعنى: الذي؛ لأنه يلزم رفع ﴿أُجُورَكُمْ﴾، ولم يقرأ به أحد؛ لأنه يصير التقدير: وإن الذي توفونه أجوركم، كما تقول: إنَّ الذي أكرمته عمرو، وأيضاً فإنك تفرق بين الصلة والموصول بخبر الابتداء.

قوله: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ﴾: الذين في موضع خفض بدل من: أولي ، أو في موضع نصب على: أعني، أو في موضع رفع على: هم الذين، وواحد أولي ذي المضاف؛ فإن كان منصوبا، نحو: ﴿يَا أُولِي الأَلْبَابِ﴾، فواحدهم ذا المضاف، وإن كان مرفوعا، نحو: ﴿أُولُو بَقِيَّةٍ﴾ فواحدهم ذو المضاف، وقد ذكرنا أَنْ واحد أولئك ذا المبهم من قولك: هذا.

قوله: ﴿قِيَامًا وَقُعُودًا﴾: حالان من المضمر في: ﴿يَذْكُرُونَ﴾.

قوله: ﴿وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾: حال منه أيضاً في موضع نصب، فكأنه قال: ومضطجعين.

قوله: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ﴾: عطف على: ﴿يَذْكُرُونَ﴾ داخل في صلة: الذين.

قوله: ﴿بَاطِلا﴾: مفعول من أجله، أي: للباطل.

قوله: ﴿سُبْحَانَكَ﴾: منصوب على المصدر في موضع تسبيحا، أي: نسبحك تسبيحا، ومعناه: ننزهك تنزيها من السوء، ونبرئك منه تبرئة.

قوله: ﴿أَنْ آمنوا﴾: أَنْ في موضع نصب على حذف حرف الخفض، أي: بأن آمنوا.

قوله: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ﴾، أي: توفنا أبرارا مع الأبرار، كما قال:

كأنك من جمال بني أقيش يقعقع خلف رجليه بشن، أي: كأنك جمل من جمال بني أقيش. وواحد الأبرار: بار، ويجوز أَنْ يكون واحدهم برا، وأصله: برر مثل: كتف.

قوله: ﴿أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ﴾: أَنْ في موضع نصب، أي: بأني. وقرأ ابن عمر: ﴿إني﴾: بالكسر على تقدير: فقال إني لا أضيع.

قوله: ﴿ثَوَابًا من عِنْدِ اللَّهِ﴾: نصب على المصدر عند البصريين، فهو مصدر مؤكد.

وقال الكسائي: هو منصوب على القطع، أي: على الحال.

وقال الفراء: هو منصوب على التفسير [١].

قوله: ﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾: الله مبتدأ، وحسن ابتداء ثان، وعنده خبر حسن، وحسن وخبره خبر عن اسم الله عز وجل.

قوله: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾: مبتدأ، وخبره: ﴿لأُكَفِّرَنَّ﴾.

قوله: ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾: رفعه على إضمار مبتدأ، أي: هو متاع، أو ذلك متاع، ونحوه.

قوله: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾: في موضع رفع على النعت لجنات، وإن شئت في موضع نصب على الحال من المضمر المرفوع في: ﴿لَهُمْ﴾؛ إذ هو كالفعل المتأخر بعد الفاعل إنْ رفعت: جنات بالابتداء، فإن رفعتها بالاستقرار لم يكن في: ﴿لَهُمْ﴾ ضمير مرفوع؛ إذ هو كالفعل المتقدم على فاعله، فافهمه.

قوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾: حال من المضمر المخفوض في: ﴿لَهُمْ﴾، والعامل في الحال الناصب لها أبدا، هو العامل في صاحب الحال؛ لأنها هو.

قوله: ﴿نُزُلا﴾: القول فيه والاختلاف، مثل: ﴿ثَوَابًا﴾.

---

(١) «ثواباً» في نصبه ثمانية أوجهٍ: أحدها: أنه نصب على المصدر المؤكد؛ لأن معنى الجملةِ قبله تقتضيه، والتقدير: لأثيبَنَّهم إثابة أو تثويباً، فوضع «ثَوَاباً» موضع أحد هذينِ المصدرينِ؛ لأن الثوابَ -في الأصل- اسم لما يُثَابُ به، كالعطاء -اسم لما يُعْطَى- ثم قد يقعان موضع المصدر، وهو نظير قوله: ﴿صُنْعَ اللهِ﴾ [سورة النمل آية ٨٨] و﴿وَعْدَ اللهِ﴾ [سورة القصص آية ١٣] في كونهما مؤكدينِ. ثانيهما: أن يكون حالاً من «جَنَّاتٍ» أي: مثاباً بها - وجاز ذلك وإن كانت نكرة؛ لتخصصها بالصفة. ثالثها: أنها حالٌ من ضمير المفعول، أي: مثابين. رابعها: أنه حالٌ من الضمير في «تَجْرِي» العائد على «جَنَّات» وخصَّص أبو البقاء كونه حالاً بجَعْله بمعنى الشيء المُثَاب بِهِ، قال: وقد يقع بمعنى الشيء المثاب به، كقولك: هذا الدرهم ثوابك، فعلى هذا يجوز أن يكونَ حالاً من «ضمير الجنّاتِ، أي: مثاباً بها، ويجوز أن يكون حالاً من» ضمير المفعول به في «لأُدْخِلَنَّهُم». خامسها: نصبه بفعل محذوف، أي: نعطيهم ثواباً. سادسها: أنه بدل من «جَنَّاتٍ» وقالوا: على تضمين «لأُدْخِلَنَّهُمْ» لأُعْطِيَنَّهُمْ، لما رأوا أنَّ الثوابَ لا يصح أن ينسب إليه الدخولُ فيه، احتاجوا إلى ذلك. ولقائل أن يقول: جعل الثواب ظرفاً لهم، مبالغة، كما قيل في قوله: ﴿تَبَوَّءُوا الدار والإيمان﴾ [سورة الحشر آية ٩]. سابعها: أنه نصب على التمييز، وهو مذهب الفرّاء. ثامنها: أنه منصوبٌ على القطعِ، وهو مذهبُ الكسائيّ، وعلى الجملة فهذانِ وجهانِ غريبانِ. وقوله: ﴿مِّن عِندِ اللهِ﴾ صفةٌ له، وهذا يدل على كون ذلك الثَّوابِ في غايةِ الشرف، كقول السلطانِ العظيم: أخلع عليك خلعة من عندِي.

قوله: ﴿خَاشِعِينَ﴾: حال من المضمر في: ﴿يُؤْمِنُ﴾، أو في: ﴿إِلَيْهِمْ﴾، وكذلك: ﴿لا يَشْتَرُونَ﴾ مثل: ﴿خَاشِعِينَ﴾.

تفسير مشكل إعراب سورة النساء

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾، أي: نداء مفرد، ولذلك ضم، وضمه: بناء وليس بإعراب، وموضعه: موضع نصب؛ لأنه مفعول في المعنى.

و﴿النَّاسُ﴾: نعت لأي، وهو نعت لا يستغنى عنه؛ لأنه هو المنادى في المعنى، ولا يجوز عند سيبويه نصبه على الموضع، كما جاز في: يا زيد الظريف، والظريف على الموضع؛ لأن هذا نعت قد يستغنى عنه.

وقال الأخفش: الناس صلة لأي؛ فلذلك لا يجوز حذفه ولا نصبه. وأجاز المازني: نصب: الناس قياسا على: يا زيد الظريف.

قوله: ﴿وَالأَرْحَامَ﴾: من نصبه عطفه على: اسم الله تعالى، أي: واتقوا الأرحام أَنْ تقطعوها، ويجوز أَنْ يكون عطفه على موضع: به، كما تقول: مررت بزيد وعمرا بعطفه على موضع بزيد؛ لأنه مفعول به في موضع نصب، وإنما ضعف الفعل فتعدى بحرف [1].

---

(١) ﴿والأرحام﴾ الجمهور نصبوا الميم، وفيه وجهان: أحدهما: أنه عطف على لفظ الجلالة، أي: واتقوا الأرحام أي: لا تقطعوها، وقَدَّرَ بعضهم مضاف أي: قَطْعَ الأرحام. ويقال: إنَّ هذا في الحقيقةِ من عطف الخاصِّ على العام، وذلك أن معنى اتقوا الله؛ اتقوا مخالَفَتَه، وقَطْعُ لأرحام مندرج فيه، وهذا قول مجاهد وقتادة والسَّدي والضحاك والفرّاء والزّجّاج. قال الواحدي: ويجوز أن يكون منصوباً بالإغراء، أي: والأرحام احفظوها وصلوها كقولك: الأسدَ الأسدَ، وهذا يَدُلُّ على تحريم قطعيةِ الرحم ووجوب صلته. والثاني: أنه معطوف على محل المجرور في «به»، نحو: مررت بزيد وعمراً، ولمّا لم يَشْرَكه في الإتباع على اللفظ تبعه على الموضع، ويؤيده قراءة عبد الله «وبالأرحام». وقال أبو البقاء: تُعَظِّمُونه والأرحام، لأنَّ الحَلْفَ به تَعْظِيم له»، وقرأ حمزة «والأرحامِ» بالجر، قال القفال: وقد رويت هذه القراءة عن مجاهد وغيره، وفيها قولان. أحدهما: أنه عَطَفَ على الضمير المجرور في «به» من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه البصريون،، وأن فيها ثلاثةَ مذاهب، واحتجاج كل فريق في قوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ والمسجد الحرام﴾ [سورة البقرة آية ٢١٧] وقد طَعَنَ جَمَاعَةٌ في هذه القراءة، كالزجاج وغيره، حتى يحكى عن الفراء الذي مذهبه جوازُ ذلك أنه قال: حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم، =

ومن خفضه عطفه على: الهاء في: به وهو قبيح عند سيبويه؛ لأن المضمر المخفوض بمنزلة التنوين؛ لأنه يعاقب التنوين في مثل: غلامي وغلامك، وداري ودارك، ونحوه. ويدل على أنه كالتنوين: أنهم حذفوا الياء في النداء ؛ إذ هو موضع يحذف منه التنوين، تقول: يا غلام أقبل، فلا تعطف على ما قام مقام التنوين، كما لا تعطف على التنوين.

وقال المازني: كما لا يعطف الأول على الثاني؛ إذ لا ينفرد بعد حرف العطف، كذلك لا يعطف الثاني على الأول، فهما شريكان لا يجوز في أحدهما إلا ما يجوز في الآخر.

قوله: ﴿نِحْلَةً﴾: مصدر. وقيل: هو مصدر في موضع الحال.

قوله: ﴿هَنِيئًا مَرِيئًا﴾: حالان من الهاء في: ﴿فَكُلُوهُ﴾، تقول: هنأني ومرأني، فإن أفردت: مرأني، لم تقل إلا: أمرأني.

والضمير المرفوع في: ﴿فَكُلُوهُ﴾: يعود على الأزواج.

وقيل: على الأولياء، والهاء في: ﴿فَكُلُوهُ﴾: تعود على شيء.

قوله: ﴿قِيَامًا﴾: من قرأه: بغير ألف جعله جمع: قيمة، ويدل على أنه اعتل فانقلبت واوه ياء لانكسار ما قبلها، ولو كان مصدراً لم يعتل كما لم يعتل الحول والعور، فمعناه: التي جعلها الله لكم قيمة لأمتعتكم ومعايشكم.

وإنما قال: ﴿الَّتِي﴾، ولم يقل: اللاتي؛ لأنه: جمع لا يعقل، فجرى على لفظ الواحد، كما قال: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي﴾، وقال: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي﴾.

ولو كان لما يعقل، لقال: اللاتي، كما قال: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي﴾ ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي﴾، ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي﴾، وهذا هو الأكثر في كلام العرب، وقد يجوز فيما لا يعقل: اللاتي، وفيما يعقل: التي، وقد قرئ: ﴿أموالكم اللاتي﴾: بالجمع.

ومن قرأ: ﴿قِيَامًا﴾ جعله اسماً من أقام الشيء، وإن شئت مصدراً لقام يقوم قياما، وقد يأتي في معناه قوام فلا يعتل.

قال الأخفش: فيه ثلاث لغات: القيام والقوام والقيم، كأنه جعل من قرأ: ﴿قِيَما﴾

=

قال: ﴿والأرحام﴾ بخفض [الأرحام] هو كقولهم: «أسألك باللَّهِ والرحمِ» قال: «وهذا قبيح؛ لأنَّ العرب لا ترُدُّ مخفوضاً على مخفوضٍ قَدْ كُنِي به، وَضَعَّفَهُ بَعْضُهمُ بأنه عطف للمظهر على الضمير، وهو لا يجوز.

مصدراً أيضاً.

قوله: ﴿مَا طَابَ لَكُمْ﴾: ما والفعل مصدر، أي: فانكحوا الطيب، أي: الحلال. وما تقع لما لا يعقل، ولنعوت ما يعقل، فلذلك وقعت هنا لنعت ما يعقل.

قوله: ﴿مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾: مثنى في موضع نصب بدل من: ما، ولم ينصرف لأنه معدول عن اثنين دال على التكرير؛ ولأنه معدول عن مؤنث؛ لأن العدد مؤنث.

وقال الفراء: لم ينصرف؛ لأنه معدول عن معنى الإضافة، وفيه تقدير دخول الألف واللام، وجاز صرفه في العدد على أنه نكرة.

وقال الأخفش: إنْ سميت به صرفته في المعرفة والنكرة لأنه قد زال عنه العدل.

وقيل: لم ينصرف؛ لأنه معدول عن لفظه وعن معناه.

وقيل: امتنع من الصرف؛ لأنه معدول، ولأنه صفة.

وقيل: امتنع؛ لأنه معدول، ولأنه جمع.

وقيل: امتنع؛ لأنه معدول، ولأنه عدل على غير أصل العدل؛ لأن الأصل في العدل إنما هو للمعارف، وهذا نكرة بعد العدل. ﴿وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ مثل: ﴿مَثْنَى﴾ في جميع علله.

قوله: ﴿فَوَاحِدَةً﴾: من نصب، فمعناه: فانكحوا واحدة.

وقرأ الأعرج: بالرفع على تقدير: فواحدة تقنع، فهو ابتداء محذوف الخبر.

قوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ عطف على: ﴿فَوَاحِدَةً﴾ في الوجهين جميعا، و﴿مَا مَلَكَتْ﴾: مصدر، فلذلك وقعت ما لمن يعقل، فهو لصفة من يعقل.

قوله: ﴿نَفْسًا﴾: تفسير، وتقديمه لا يجوز عند سيبويه البتة، وأجازه المبرد والمازني إذا كان العامل متصرفا.

قوله: ﴿إِسْرَافًا﴾: مفعول من أجله. وقيل: هو مصدر في موضع الحال، و﴿وَبِدَارًا﴾ مثله.

قوله: ﴿أَنْ يَكْبَرُوا﴾: أَنْ في موضع نصب ببدار.

قوله: ﴿نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾: حال. وقيل: هو مصدر موضع الحال.

قوله: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾: الهاء تعود على المقسوم؛ لأن لفظ القسمة دل عليه.

قوله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾: ابتداء وخبر في موضع نصب تبيين للوصية

وتفسير لها[1].

قوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾: في كان: اسمها، ونساء: خبرها، تقديره: فإن كان المتروكات نساء فوق اثنتين، وإنما أعطي للابنتين الثلثان بالسنة، ودلالة النص في الأختين أَنْ لهما الثلثين، وليس في النص ههنا لهما دليل على أخذهما الثلثين، لكن في النص على الثلثين للأختين دليل؛ إذ قد جعل الله الأخت الواحدة كالبنت الواحدة، وبين أَنْ للأختين الثلثين، وسكت عن البنتين، فحملا على حكم الأختين بدليل النص والسنة.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾: من رفع جعل كان تامة لا تحتاج إلى خبر بمعنى: وقع وحدث، فرفع: واحدة بفعلها، وهي قراءة نافع وحده، ومن نصب: واحدة جعل كان هي الناقصة التي تحتاج إلى خبر، فجعل واحدة خبرها، وأضمر في كان اسمها، تقديره: وإن كانت المتروكة واحدة.

قوله: ﴿السُّدُسُ﴾: رفع بالابتداء، وما قبله خبره، وكذلك: ﴿الثُّلُثُ﴾، و﴿السُّدُسُ﴾، وكذلك: ﴿نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾، وكذلك: ﴿فَلَكُمُ الرُّبُعُ﴾، وكذلك: ﴿فلهن الربع﴾، و﴿ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ﴾، و﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾.

---

(١) ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ﴾ هذه الجملة من مبتدأ وخبر، يُحْتَمل أن تكونَ في محلِّ نَصْبٍ ب «يوصي»؛ لأنَّ المعنى: يَفْرِضُ لكم، أو يُشَرِّع في أوْلادَكُمْ، كذا قاله أبُو البَقَاءِ، وهذا يقرب من مذهب الفرَّاء، فإنَّهُ يُجْري ما كان بمعنى القول مُجْراه في حكاية الجملِ، فالجملةُ في موضع نَصْب ب «يوصيكم». وقال الكِسَائِيُّ: «ارتفع» مثل «على حذف» أنَّ «تقديره: أنَّ للذكرِ مثلُ حظّ، وبه قرأ ابن أبي عبلة، ويحتمل ألاَّ يكون لها محلٌّ من الإعراب، بل جيء بها للبيان والتَّفسير فهي جُملةٌ مفسِّرةٌ للوصيَّةِ، وهذا أحسن وجار على مذهب البصريين، وهو ظاهر عبارة الزمخشريِّ، فَإنَّهُ قال: وهذا إجمالٌ تفصيلُه ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأنثيين﴾. وقوله: ﴿لِلذَّكَرِ﴾ لا بُدَّ من ضمير يعود على ﴿أَوْلاَدِكُمْ﴾ من هذه الجملة، فيحتمل أن يكون محذوفاً أي: للذكر منهم نحو: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم» قاله الزمخشريُّ، ويحتمل أن يكون قام مقام الألف واللام عند مَنْ يرى ذلك، والأصل: لذكرهم و«مثل» صفة لموصوفٍ محذوفٍ أي: للذَّكَر منهم حَظٌّ مثلُ حَظِّ الأنثيين. فإن قيل: لا يقال في اللُّغَةِ: أوصيك لكذا، فكيف قال هنا: ﴿يُوصِيكُمُ الله في أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ﴾ ؟. فالجوابُ: أنَّهُ لما كانت الوصية قولاً، فلهذا قال بعد قوله: ﴿يُوصِيكُمُ الله﴾ قولاً مستأنفاً وهو قوله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأنثيين﴾ ونظيره قوله تعالى: ﴿وَعَدَ الله الذين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصالحات مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾ [الفتح: ٢٩] أي: قال لهم مغفرة؛ لأن الوعد قولٌ.

قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾، أي: وصية لا دين معها؛ لأن الدين هو المقدم على الوصية.

قوله: ﴿نَفْعًا﴾: نصب على التفسير.

قوله: ﴿فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ﴾: نصب على المصدر.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾: كان بمعنى: وقع، ويورث نعت لرجل، ورجل رفع بـ (كان)، و﴿كَلَالَةً﴾ نصب على التفسير. وقيل: هو نصب على الحال، على أَنْ الكلالة هو الميت في هذين الوجهين. وقيل: هو نصب على أنه نعت لمصدر محذوف، تقديره: يورث وراثة كلالة، على أَنْ الكلالة هو: المال الذي لا يرثه ولد ولا والد، وهو قول عطاء.

وقيل: هو: خبر كان على أَنْ الكلالة اسم للورثة، وتقديره: ذا كلالة. فأما من قرأ: ﴿يورِثُ﴾: بكسر الراء، أو بكسرها والتشديد، فكلالة مفعولة بيورث، وكان بمعنى: وقع.

قوله: ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿يُوصَى﴾.

قوله: ﴿وَصِيَّةٍ﴾: مصدر.

قوله: ﴿تَجْرِي من تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾: الجملة في موضع نصب على النعت لجنات.

قوله: ﴿خَالِدِينَ﴾: حال من الهاء في: ﴿يُدْخِلْهُ﴾، وإنما جمع؛ لأنه حمل على معنى: مِنْ.

قوله: ﴿خَالِدًا فِيهَا﴾: حال من الهاء في: ﴿يُدْخِلْهُ﴾، ووحد لأنه حمل على لفظ مَنْ، ولو جعلت: ﴿خَالِدًا﴾ نعتاً لنار لجاز في الكلام، لكنك تظهر الضمير الذي في: خالد، فتقول: خالدا هو فيها، وسترى أصل هذا مبينا.

قوله: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ﴾، الاختيار عند سيبويه في: اللذان الرفع وإن كان معنى الكلام الأمر؛ لأنه لما وصل الذي بالفعل تمكن معنى الشرط فيه؛ إذ لا يقع على شيء بعينه، فلما تمكن الشرط والإبهام فيه جرى مجرى الشرط، فلم يعمل فيه ما قبله من الإضمار، كما لا يعمل في الشرط ما قبله من مضمر أو مظهر، فلما بعد أَنْ يعمل في اللذين ما قبلهما من الإضمار لم يحسن الإضمار، فلما لم يحسن إضمار الفعل قبلهما لنصبهما، رفعا بالابتداء كما ترفع الشرط، والنصب جائز على تقدير: إضمار فعل؛ لأنه إنما أشبه الشرط، وليس المشبه بالشيء كالشيء في حكمه، فلو وصلت اللذين بظرف بعد شبهه بالشرط، فيصير النصب هو الاختيار إذا كان في الكلام معنى الأمر والنهي، نحو قولك: اللذين عندك فأكرمهما، النصب فيه

الاختيار، ويجوز الرفع، والرفع فيما وصل بفعل الاختيار، ويجوز النصب على إضمار فعل يفسره الخبر ويقبح أَنْ يفسره ما في الصلة، ولو حذفت الهاء من الخبر لم يحسن عمله في اللذين؛ لأن الفاء تمنع من ذلك؛ إذ ما بعدها منقطع مما قبلها.

قوله: ﴿أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾: أَنْ في موضع رفع بيحل، وهو نهي عن تزويج المرأة مكرهة، وهو شيء كان يفعله أهل الجاهلية، فيكون الابن أو القريب أولى بزوجة الميت من غيره، وإن كرهت ذلك المرأة.

و﴿كَرْهًا﴾: مصدر في موضع الحال، ومثله: ﴿بُهْتَانًا﴾.

قوله: ﴿إِلا أَنْ يَأْتِينَ﴾: أَنْ استثناء ليس من الأول في موضع نصب.

قوله: ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا﴾: أَنْ في موضع رفع بعسى؛ لأن معناها: قربت كراهتكم لشيء وجعل الله فيه خيرا كثيرا، فأَنْ والفعل مصدر.

قوله: ﴿إِلا مَا قَدْ سَلَفَ﴾: ما في موضع نصب استثناء منقطع [1].

---

(١) ﴿إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ في هذا الاستثناء قولان: أحدهما: أنه منقطع؛ إذ الماضي لا يجامع الاستقبال، والمعنى أَنَّهُ لما حرَّم عليهم نكاح ما نكح آباؤهم [من النِّساء] تطرق الوهم إلى ما مضى في الجاهِلِيَّةِ ما حكمه؟ فقيل: إلاَّ ما قد سَلَفَ، فلا إثْمَ عَلَيْهِ. وقال ابْنُ زَيْدٍ في معنى ذلك أيضاً: إنَّ المُرَادَ بالنِّكَاحِ العقدُ بالنِّكَاحِ العقدُ الصَّحِيحُ، وحَمَلَ ﴿إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ على ما قد يتعاطَاهُ بعضهم من الزِّنَى [فقال: إلا ما سلف من الآباء في الجاهلية من الزنى] بالنِّسَاءِ، فَذَلِكَ جائز لكم زواجكم في الإسْلاَمِ، وكأَنَّهُ قيل: ولا تَعْقِدُوا عَلَى مَنْ عقد آباؤكم عليه إلاَّ ما قد سَلَفَ من زَنَاهُم، فَإِنَّهُ يجوز لكم أن تَتَزَوَّجُوهُمْ، فهو استثناءٌ منقطعٌ أيضاً. والثاني: أَنَّهُ استثناءٌ مُتَّصِلٌ وفيه معنيان: أحدهما: أن يحمل النِّكَاح على الوَطْءِ، والمعنى: أَنَّهُ نهى أنْ يَطَأَ الرَّجُلُ امْرَأَةً وَطِئَهَا أَبُوه، إلا ما قد سَلَفَ من الأبِ في الجاهليَّةِ من الزِّنَى بالمرأةِ، فإنَّه يجوز للابن تزويجها نُقِلَ هذا المَعْنَى عن ابن زَيْدٍ أيضاً إلاّ أَنَّهُ لا بدّ من التّخصيص أيضاً في شيئين: أحدهُمَا: قوله: ﴿وَلاَ تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم﴾ أي: ولا تَطَئُوا وطئاً مباحاً بالتَّزويج. والثَّاني: التَّخْصيصُ في قوله: ﴿إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ بوطء الزِّنَى وإلا فَالوَطْءُ فيما قَدْ سَلَفَ قد يكون [وَطْئاً] غير زنى، وقد يكون زنى فيصير التقدير: ولا تطئوا ما وطئ آباؤكم وَطْئاً مباحاً بالتزويج إلاَّ من كان وطؤها فيما مضى وطء زنى في الجاهليَّةِ. والمعنى الثَّاني: ولا تَنْكِحُوا مِثْلَ نكاح آبائكم في الجاهليَّةِ إلاَّ ما تَقَدَّمَ منكم من تلك العُقُودِ الفَاسِدَةِ فَيُبَاحُ لكم الإقامة عليها في الإسْلاَمِ، إذا كان ممّا يقرر الإسلام عليه، وهذا على رَأي من يَجْعَل «ما» مصدريّة، وقد تَقَدَّمَ مثل ذلك. وقال الزَّمَخْشَرِيُّ: فإن قلت: كيف استثنى ﴿إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ مما نكح آباؤكم؟ قلت كما استثنى «غير أن سيوفهم» من قوله «ولا عيب =

قوله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ﴾: أَنْ في موضع رفع عطف على: ﴿أُمَّهَاتُكُمْ﴾، أي: وحرم عليكم الجمع بين الأختين، وكذلك: و ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ رفع عطف على: ﴿أُمَّهَاتُكُمْ﴾.

قوله: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾: نصب على المصدر على قول سيبويه؛ لأنه لما قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ علم أَنّ ذلك مكتوب، فكأنه قال: كتب الله عليكم كتابا.

وقال الكوفيون: هو منصوب على الإغراء بعليكم، وهو بعيد؛ لأن ما انتصب بالإغراء لا يتقدم على ما قام مقام الفعل وهو: ﴿عَلَيْكُمْ﴾، وقد تقدم في هذا الموضع. ولو كان النص: عليكم كتاب الله، لكان نصبه على الإغراء أحسن من المصدر.

قوله: ﴿إِلا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾: ما في موضع نصب على الاستثناء، و﴿مَا مَلَكَتْ﴾: مصدر، ولذلك وقعت مَنْ لمن يعقل؛ لأن المراد بها: صفة من يعقل، وما يسأل بها: عما لا يعقل، وعن صفات من يعقل.

قوله: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾: أَنْ في موضع نصب على البدل من: ما في قوله: ﴿مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾: أو في موضع رفع على قراءة من قرأ: ﴿وأُحِلَّ﴾ على ما لم يسم فاعله بدل من: ما أيضاً.

قوله: ﴿مُحْصِنِينَ﴾: حال من المضمر في: تبتغوا، وكذلك: ﴿غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾.

قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ﴾: ما رفع بالابتداء، وهي شرط، وجوابه: ﴿فَآتُوهُنَّ﴾، وهو خبر الابتداء.

قوله: ﴿فَرِيضَةً﴾: حال. وقيل: مصدر في موضع الحال.

قوله: ﴿أَنْ يَنْكِحَ﴾: أَنْ في موضع نصب بحذف حرف الجر، تقديره: إلى أَنْ ينكح، ولأن ينكح.

قوله: ﴿مُحْصَنَاتٍ﴾: حال من الهاء والنون في: ﴿مِنْهُنَّ﴾، وكذا: ﴿غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ﴾، وكذا: ﴿وَلا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾.

قوله: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ﴾: ذلك مبتدأ، وما بعده خبره، أي: الرخصة في نكاح

فيهم» يعني: إن أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوه، فلا يحل لكم غيره، وذلك غير ممكن، والغرض المبالغة في تحريمه، وسدّ الطريق إلى إباحته كما تَعَلَّقَ بالمحال في التأبيد في نحو قولهم: «حتى يبيضّ القار».

الإماء لمن خشي العنت.

قوله: ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا﴾: أَنْ في موضع رفع بالابتداء، و﴿خير﴾ خبره، تقديره: والصبر عن تزويج الإماء خير لكم.

قوله: ﴿ضَعِيفًا﴾: نصب على الحال، أي: خلق يغلبه هواه وشهوته وغضبه ورضاه، فاحتاج إلى أَنْ يخفف الله عنه.

قوله: ﴿إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾: من رفع جعل كان تامة بمعنى: وقع، ومن نصب جعلها: خبر كان، وأضمر في: كان اسمها، تقديره: إلا أَنْ تكون الأموال أموال تجارة، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وقيل تقديره: إلا أَنْ تكون التجارة تجارة، والتقدير الأول أحسن لتقدم ذكر الأموال. وأَنْ في قوله: ﴿إِلا أَنْ﴾ في موضع نصب على الاستثناء المنقطع. ومثل: تجارة، قوله: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾: في الرفع والنصب.

قوله: ﴿عُدْوَانًا وَظُلْمًا﴾: مصدران في موضع الحال، كأنه قال: متعديا ظالما.

قوله: ﴿مُدْخَلاً﴾: مصدر، فمن فتح الميم جعله: مصدر دخل، ومن ضمها جعله: مصدر أدخل.

وقوله: ﴿وَنُدْخِلْكُمْ﴾ يدل على أدخل.

قوله: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا﴾: المضاف إليه محذوف مع: كل، تقديره: ولكل أحد أو نفس. وقيل تقديره: ولكل شيء مما ترك الوالدان والأقربون جعلنا موالي، أي: ورّاثاً له.

قوله: ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾، أي: بحفظ الله لهن[1].

---

(١) الجمهور على رفع الجلالةَ من ﴿حَفِظَ اللهُ﴾ وفي «مَا» على هذه القراءة ثلاثَةُ أوْجُه: أحدُهَا أنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ، والمعنى: بحفظ الله إيَّاهُنَّ أي: بتوفيقه لهن، أو بالوصيَّةِ منه تعالى عليهنَّ. والثاني: أن تكُونَ بمعنى الذي، والعَائِدُ محذوفٌ، أي: بالَّذي حفظه اللَّهُ لَهُنَّ من مُهُورِ أزواجهِنَّ، والنّفقة عليهن، قاله الزَّجَّاجُ. والثَّالِثُ: أن تكُونَ «مَا» نكرة موصوفة، والعَائِدُ محذوفٌ أيضاً، كما تقرَّرَ في المَوْصُولَةِ، بمعنى الَّذِي. وقرأ أبُو جَعْفَرٍ بنصب الجَلاَلَةِ. وفي «مَا» ثلاثة أوجه أيضاً: أحدُهَا: أنَّها بمعنى الَّذِي. والثَّانِي: [أنها] نكرةٌ موصُوفَةٌ، وفي ﴿حَفِظَ﴾ ضمير يعُودُ على «ما» أي: بما حفظ من البرِّ والطَّاعَةِ، ولا بدّ من حَذْفِ مضافٍ تقديره: بما حَفِظَ دين الله، أو أمر الله؛ لأنَّ الذَّات المقدَّسة لا يحفظها أحَدٌ. والثَّالِثُ: أنْ تكُونَ «مَا» مَصْدريَّة، والمعنى: بما حفظن الله في امتثال أمره، وَسَاغَ عَوْدُ الضَّميرِ مُفْرَداً على جَمْعِ الإنَاثِ؛ لأنَّهُنَّ في معنى الجنس كأنه قيل: «فمن صلح» فَعَاد الضَّميرِ مُفْرداً بهذا الاعتبارِ، ورُدَّ هذا الوجه بِعَدَمِ =

وقرأ ابن القعقاع: ﴿الـلَّهَ﴾: بالنصب على معنى: بحفظهن الله.

قـوله: ﴿وَاهْجُـرُوهُنَّ فِي الْـمَضَاجِعِ﴾، ليس في المضاجع ظرف للهجران، إنما هو سبب للتخلف، معناه: واهجروهن من أجل تخلفهن عن المضاجعة معكم.

قـوله: ﴿الَّـذِينَ يَـبْخَلُونَ﴾: في موضـع نـصب بـدل مـن: مَـنْ في قـوله: ﴿لا يُحِبُّ مَنْ كَانَ﴾[1].

قـوله: ﴿رِئَـاءَ النَّاسِ﴾: رئاء مفعول من أجله، ويجوز أَنْ يكون مصدراً في موضع الحال مـن: الـذين، فـيكون: ﴿الْـوَالِدَانِ وَالأَقْـرَبُونَ وَالَّـذِينَ﴾، مـنقطعا غـير معطـوف عـلى: ﴿يُـنْفِقُونَ﴾؛ لأن الحال من الذين غير داخل في صلته، فيفرق بين الصلة والموصول بالحال إِنْ عطفت: ﴿وَلا يُؤْمِنُونَ﴾ على: ﴿يُنْفِقُونَ﴾.

وإن جعلـته حـالاً مـن المـضمر في: ﴿يُنْفِقُونَ﴾، جاز أَنْ يكون ﴿وَلا يُؤْمِنُونَ﴾ معطوفاً عـلى: ﴿يُـنْفِقُونَ﴾ داخلا في الصلة؛ لأن الحال من: الذين داخلة في الصلة؛ إذ هي حال لما هو في الصلة.

قوله: ﴿شَهِيدًا﴾: حال من الكاف في: بك.

قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ العامل فيه: ﴿يَوَدُّ﴾.

= مُطَابَقَةِ الضَّميرِ لما يعودُ عليه وهذا جوابه، وقرأ عَبْدُ الـلَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ -وهي في مُصْحَفِهِ كَذَلِكَ- «فالصالح قوانت حوافظ» بالتكسير. قال ابْن جني: وهي أَشْبَهُ بالمَعْنَى لإعطائِهَا الكَثْرَة، وَهِيَ المَقْصُودَةُ هُنَا، يعني: أن «فَوَاعِل» من جُمُوعِ الكَثْرَةِ، وجمع التَّصحيح جمع قلَّةٍ، ما لم تَقْتَرِنْ بالألف واللاَّم. وظاهِرُ عِبَارَةَ أَبِي البَقَاءِ أنه لِلقِلَّةِ، وَإِنْ اقْتَرَنَ ب «أل» فإنَّهُ قال: وجمع التَّصحيح لا يدلّ على الكثرة بوضعِهِ، وقد استعمل فيها كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الغرفات آمِنُونَ﴾ [سورة سبأ آية ٣٧]. وفيما قالهُ [أَبُو الفتح] وأَبُو البقاءِ نَظَرٌ، فإنَّ «الصَّالِحات» في القراءةِ المَشْهُورَةِ مُعَرَّفَةٌ بِأل، وقَد تَقَدَّمَ أَنَّه تكُونُ لِلْعُمُومِ، إلاَّ أَنَّ العموم المفيد للكثرة، ليس من صيغَةِ الجَمْعِ، بل من «أل»، وإذا ثَبَتَ أن «الصَّالِحَاتِ» جمع كَثْرَةٍ، لَزِمَ أَنْ يكُونَ «قَانِتَات» و«حَافِظَات» للكثرة؛ لأَنَّهُ خبرٌ عن الجميعِ، فَيُفِيدُ الكَثْرَةَ.

(١) أراد "وَلا تَحْسَبَنَّ الْبُخْلَ هُوَ خَيْراً لَهُمْ" فألقى الاسم الذي أوقع عليه الحسبان وهو "البُخْل"، لأنه قد ذكر الحسبان وذكر ما آتاهم الله من فضله فأضمرهما إذا ذكرهما. وقد جاء من الحذف ما هو أشد من ذا، قال الله تعالى ﴿لاَ يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْـفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ ولم يقل "وَمَنْ أَنْفَقَ من بَعْد" لأنه لما قال ﴿أُوْلَائِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّـذِينَ أَنفَقُواْ مِن بَعْدُ﴾ كان فيه دليل على أنه قد عناهم..

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في: ﴿لا تَقْرَبُوا﴾، ﴿وَلا جُنُبًا﴾: حال أيضاً منه، وكذلك: ﴿إِلا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ بمعنى: إلا مسافرين فتتيممون للصلاة، وتصلون وأنتم جنب. وقيل معناه: إلا مجتازين على أَنْ الصلاة يراد بها موضع الصلاة.

قوله: ﴿يَشْتَرُونَ الضَّلالَةَ﴾: في موضع الحال من: الذين، ومثله: ﴿وَيُرِيدُونَ﴾.

قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾: الباء زائدة، والله في موضع رفع بكفى، وإنما زيدت الباء مع الفاعل ليؤدي الكلام معنى الأمر؛ لأنه في موضع: اكتفوا بالله، فدلت الباء على هذا المعنى.

قوله: ﴿وَلِيًّا﴾ و﴿نَصِيرًا﴾: تفسيرين، وإن شئت حالين.

قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾: مِنَ متعلقة بنصير، أي: اكتفوا بالله ناصراً لكم من الذين هادوا[1].

قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ﴾: حال من: ﴿الَّذِينَ هَادُوا﴾، فلا تقف على: ﴿نَصِيرًا﴾ على هذا القول. وقيل: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾: متعلقة بمحذوف، وهو: خبر ابتداء محذوف، تقديره: من الذين هادوا قوم يحرفون، فيتعلق مِنَ بمحذوف، كما تتعلق حروف الجر إذا كانت أخبارا. وقد مضى شرح هذا الأصل، فيكون: ﴿يُحَرِّفُونَ﴾: نعتاً للابتداء المحذوف، فتقف على: ﴿نَصِيرًا﴾ في هذا القول.

وقيل: مِنَ متعلقة بـ ﴿الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ﴾ بين أنهم: من الذين هادوا، فلا يقف على ﴿نَصِيرًا﴾ أيضاً.

وقيل التقدير: من الذين من يحرف الكلم، فمن ابتداء محذوف، ومن الذين هادوا خبر مقدم، فتقف على: ﴿نَصِيرًا﴾ على هذا. ومثله في حذف من قوله: ﴿وَمَا مِنَّا إِلا لَهُ مَقَامٌ

---

(١) من المحتمل أن قوله تعالى (فبظلم من الذين هادوا) بدل من (فبما نقضهم ميثاقهم) فالجار والمجرور بدلٌ من قبله (فبما نقضهم) فذكر المتعلّق (حرّمنا عليهم) مثل قوله تعالى ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا من قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ من رَبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾[سورة الأعراف آية ٧٥] (لمن آمن) بدل من (للذين استضعفوا)، وكذلك قوله تعالى (وَلَوْلا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا من فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ (٣٣) الزخرف) "لبيوتهم سقفاً" بدل لقوله "لمن يكفر بالرحمن"..

مَعْلُومٌ﴾، أي: من له مقام معلوم.

قوله: ﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿وَاسْمَعْ﴾، والمراد في نياتهم لعنهم الله: واسمع لاسمعت يظهرون أنهم، إنما يريدون بهذا اللفظ: واسمع غير مسمع مكروها. وقيل: إنهم يريدون غير مسمع منك، أي: غير مجاب.

قوله: ﴿لَيًّا﴾: مصدر، وأصله: لوي، ثم أدغمت الواو في الياء. وقيل: هو مفعول من أجله، ومثله: ﴿وَطَعْنًا فِي الدِّينِ﴾.

قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا﴾: أَنّ بعد لو في موضع رفع أبداً بالابتداء عند سيبويه، ولم يجز سيبويه وقوع الابتداء إلا مع أَنّ خاصة لوجود لفظ الفعل بعد أَنّ، فإن وقع بعد لو اسم ارتفع بإضمار فعل عنده.

وقال غيره: أَن وغيرها لا ترتفع بعد لو إلا بإضمار فعل.

قوله: ﴿إِلا قَلِيلا﴾: نعت لمصدر محذوف، تقديره: إلا إيمانا قليلاً؛ وإنما قلّ لأنهم يتمادون عليه، ولأن باطنهم خلاف ما يظهرون، ولو كان على الاستثناء لكان الوجه رفع قليل على البدل من المضمر في: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾.

فإن جعلته مستثنى من: لعنهم لم يحسن؛ لأن من كفر ملعون لا يستثنى منهم أحد.

قوله: ﴿كَمَا لَعَنَّا﴾: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: لعنا مثل لعنتنا لأصحاب السبت.

قوله: ﴿سَبِيلا﴾: نصب على التفسير، وقولنا: نصب على التفسير وعلى التمييز سواء، إلا أَنْ التمييز يستعمل في الأعداد.

قوله: ﴿فَإِذًا لا يُؤْتُونَ﴾، لا يجوز عند حذاق النحويين أَنْ تكتب إذن إلا بالنون؛ لأنها مثل: لن، وليس في الحروف تنوين [1].

---

(١) (إذاً) إذا استؤنف بها الكلام نصبت الفعل الذي في أوله الياء أو التاء أو النون أو الألف؛ فيقال: إذا أضربك، إذاً أَجْزِيَك. فإذا كان فيها فاء أو واو أو ثمّ أو (أو) حرف من حروف النسق، فإن شئت كان معناها معنى الاستئناف فنصبت بها أيضاً. وإن شئت جعلت الفاء أو الواو إذا كانتا منها منقولتين عنها إلى غيرها. والمعنى في قوله ﴿فَإِذاً لاَّ يُؤْتُونَ﴾ على: فلا يؤتون الناس نقيرا إِذاً. ويدلك على ذلك أنه في المعنى - والله أعلم - جواب لجزاء مضمر، كأنك قلت: ولئن كان لهم، أو ولو كان لهم نصيب لا =

وأجاز الفراء: أَنْ تكتب بالألف، وإذن هنا ملغاة غير عاملة لدخول فاء العطف عليها، وهي الناصبة للفعل عند سيبويه، إذا نصبت، والناصب عند الخليل أَنْ مضمرة.

قوله: ﴿مَنْ آمَنَ بِهِ﴾، و﴿مَنْ صَدَّ عَنْهُ﴾: كلاهما مبتدأ، وما قبل كل مبتدأ خبره.

قوله: ﴿سَعِيرًا﴾: نصب على التفسير.

قوله: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾: الناصب لكلما قوله: ﴿بَدَّلْنَاهُمْ﴾.

قوله: ﴿تَجْرِي من تَحْتِهَا﴾: في موضع نصب نعت لجنات.

قوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾: حال من: الهاء والميم في: ﴿سَنُدْخِلُهُمْ﴾.

قوله: ﴿لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ﴾: ابتداء، وخبره: ﴿لَهُمْ﴾، والجملة يحتمل موضعها من الإعراب ما يحتمل: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾.

قوله: ﴿أَنْ تُؤَدُّوا﴾، و﴿أَنْ تَحْكُمُوا﴾: أَنْ فيهما في موضع نصب بحذف الخافض، أصله: بأن تؤدوا وبأن تحكموا.

قوله: ﴿وَأُولِي الأَمْرِ﴾: واحد أولي: ذا المضاف؛ لأنه منصوب، وواحد أولو: ذو من غير لفظه، كذلك: واحد: أولات: ذات.

قوله: ﴿تَأْوِيلا﴾: نصب على التفسير.

قوله: ﴿صُدُودًا﴾: اسم للمصدر عند الخليل، والمصدر: الصد، فهو نصب على المصدر.

قوله: ﴿إِلا قَلِيلٌ﴾: رفع على البدل من المضمر في: ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾.

وقرأ ابن عامر: بالنصب على الاستثناء وهو بعيد في النفي، لكنه كذلك بالألف في

=

يؤتون الناس إذا نقيرا. وهي في قراءة عبدالله منصوبة (فإذا لا يؤتوا الناس نقيرا) وإذا رأيت الكلام تامّا مثل قولك: هل أنت قائم؟ ثم قلت: فإذا أضربك، نصبت بإذاً ونصبت بجواب الفاء ونويت النقل. وكذلك الأمر والنهي يصلح في إذاً وجهان: النصب بها ونقلها. ولو شئت رفعت بالفعل إذا نويت النقل فقلت: إيته فإذاً يكْرِمُك، تريد فهو يكرمك إذاً، ولا تجعلها جوابها. وإذا كان قبلها جزاء وهي له جواب قلت: إن تأتني إذا أُكْرِمُك. وإن شئت: إذا أُكْرِمَك وأُكْرِمُك؛ فمن جزم أراد أكرِمك إذاً. ومن نصب نوى في إذاً فاء تكون جوابا فنصب الفعل بإذاً. ومن رفع جعل إذاً منقولة إلى آخر الكلام؛ كأنه قال: فأُكرِمك إذاً. وإذا رأيت في جواب إذاً اللام فقد أضمرت لها (لئن) أو يمينا أو (لو). من ذلك قوله عزّ وجل ﴿ما اتّخذ اللَّهُ من ولدٍ وما كان مَعَه مِن إلهٍ إذاً لذهب كُلُّ إلهٍ بِما خلق﴾. والمعنى - والله أعلم -.

مصاحف أهل الشام.

قوله: ﴿تَثْبِيتًا﴾: نصب على التفسير.

قوله: ﴿صِرَاطًا﴾: مفعول ثان لهدينا.

قوله: ﴿رَفِيقًا﴾ و﴿عَلِيمًا﴾: تفسيران.

وقال الأخفش: ﴿رَفِيقًا﴾: حال، و﴿أُولَئِكَ﴾: في موضع رفع بحسن.

قوله: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا﴾: حالان من المضمر في: ﴿انْفِرُوا﴾ في اللفظين، وثبات مفترقين، واحدها: ثُبة، وتصغيرها: ثُبَيّة، فأما ثُبة الحوض وهو: وسطه، فتصغيرها: ثُوَيْبَة[1].

قوله: ﴿فَأَفُوزَ فَوْزًا﴾: نصبه على جواب التمني في قوله: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾.

قوله: ﴿كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾: اعتراض بين القول والمقول، وليس هو من قول الذي أبطأ عن الجهاد، والمراد به: التأخير بعد جواب التمني، ومودة اسم: تكن، وبينكم الخبر، ولا يحسن كون يكون بمعنى يقع؛ لأن الكلام لا يتم معناه دون بينكم وبينه، فهو الخبر وبه تتم الفائدة.

قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: لا تقاتلون في موضع نصب على الحال من: لكم، كما تقول: مالك قائما، وكما قال الله: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾، و﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾، وما في جميع ذلك مبتدأ، والمجرور خبره.

قوله: ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ﴾، عطف على اسم الله في موضع خفض.

وقيل: هو معطوف على: ﴿سَبِيلِ﴾.

قوله: ﴿الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾: نعت للقرية، وإنما جاز ذلك والظلم ليس لها للعائد عليها من نعتها، وإنما وحد لجريانه على موحد، ولأنه: لا ضمير فيه؛ إذ قد رفع ظاهرا بعده وهو: الأهل.

ولو كان فيه ضمير لم يجز استتاره، ولظهر؛ لأن اسم الفاعل إذا كان خبراً، أو صفة، أو

---

(١) (فانفروا ثبات أو انفروا جميعا) هي جمع ثبة أي جماعة منفردة، قال الشاعر:

وقد أغدو على ثبة كرام ... ومنه ثبت على فلان

أي ذكرت متفرق محاسنه. ويصغر ثبية ويجمع على ثبات وثبين، والمحذوف منه الياء.

حالاً لغير من هو له لم يستتر فيه ضمير البتة، ولا بد من إظهاره، وكذلك إنْ عطف على غير من هو له، والفعل بخلاف ذلك؛ يستتر فيه الضمير لقوته، وإن كان خبراً، أو صفة، أو حالاً لغير من هو له، فافهمه فإنه مشكل غريب لطيف المعنى.

قوله: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾، ﴿فَرِيقٌ﴾: رفع بالابتداء، و﴿مِنْهُمْ﴾ نعت لفريق في موضع رفع، و﴿يَخْشَوْنَ﴾ خبر الابتداء.

قوله: ﴿كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: خشية مثل خشيتهم الله.

قوله: ﴿أَوْ أَشَدَّ﴾: نصب عطف على الكاف.

قوله: ﴿أَيْنَمَا﴾: أين ظرف مكان، فيه معنى الاستفهام والشرط، ودخلت ما ليتمكن الشرط ويحسن، و﴿تَكُونُوا﴾: جزم بالشرط، و﴿يُدْرِكْكُمُ﴾: جوابه.

قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ من حَسَنَةٍ﴾، ﴿وَمَا أَصَابَكَ من سَيِّئَةٍ﴾: ما فيهما بمعنى: الذي، وليست للشرط؛ لأنها نزلت في شيء بعينه وهو الجدب والخصب، والشرط لا يكون إلا مبهما، يجوز أنْ يقع ويجوز أنْ لا يقع. وإنما دخلت الفاء للإبهام الذي في الذي مع أن صلته فعل، فدل ذلك على أنَّ الآية ليست في المعاصي والطاعات، كما قال أهل الزيغ، وأيضاً فإن اللفظ: ﴿مَا أَصَابَكَ﴾، ولم يقل: ما أصبت.

قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولا﴾: رسولا مصدر مؤكد بمعنى: ذا رسالة، و﴿شَهِيدًا﴾: تفسير. وقيل: حال. ومثله: ﴿وَكِيلا﴾.

قوله: ﴿طاعة﴾: رفع على خبر ابتداء محذوف، تقديره: ويقولون أمرنا طاعة، ويجوز في الكلام النصب على المصدر.

قوله: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ﴾، وقوله: ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ وله نظائر في كتاب الله تعالى كله يدل على الحض في طلب معاني القرآن والبحث عن فوائده وأمثاله، وتفسيره ومضمراته، وعجائب مراداته وأحكامه، وناسخه ومنسوخه في أشباه لذلك من علومه التي لا تحصى، وكل ذلك لا سبيل إلى الاطلاع على حقائقه إلا بمعرفة إعرابه وتصرف حركاته وأبنيته.

قوله: ﴿لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلا قَلِيلا﴾، ﴿قَلِيلا﴾: منصوب على الاستثناء من الجمع المضمر في: ﴿أَذَاعُوا﴾.

وقيل: من: الكاف والميم في: ﴿عَلَيْكُمْ﴾، على تقدير: لولا فضل الله عليكم بأن بعث فيكم رسوله فآمنتم به لكفرتم إلا قليلاً منكم وهم الذين كانوا على الإيمان قبل بعث الرسول عليه السلام. ولولا يقع بعدها الابتداء، والخبر محذوف، ففضل مبتدأ، والخبر محذوف، وإظهاره لا يجوز عند سيبويه.

قوله: ﴿تحية﴾: وزنها: تَفْعِلَة، وأصلها: تَحْيِيَة، فألقيت حركة الياء على الحاء وأدغمت في الثانية.

قوله: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ﴾، ﴿اللَّهُ﴾: مبتدأ، و﴿لا إِلَهَ﴾ مبتدأ ثان، وخبره محذوف، والجملة خبر عن: الله، و﴿إِلا هُوَ﴾ بدل من: موضع ﴿لا إِلَهَ﴾.

قوله: ﴿فِئَتَيْنِ﴾: نصب على الحال من: الكاف والميم في: ﴿لَكُمْ﴾، كما تقول: مالك قائماً.

قوله: ﴿كَمَا كَفَرُوا﴾: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، أي: كفرا مثل كفرهم.

قوله: ﴿إِلا الَّذِينَ يَصِلُونَ﴾: في موضع نصب استثناء من: الهاء والميم في: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ﴾.

قوله: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، لا تكون ﴿حَصِرَتْ﴾ حالاً من المضمر المرفوع في: ﴿جَاءُوكُمْ﴾ إلا أَنْ تضمر معه: قد، فإن لم تضمر قد فهو: دعاء، كما تقول: لعن الله الكافر. وقيل: حصرت في موضع خفض نعت لقوم[1].

فأما من قرأ: ﴿حَصِرَةً﴾ بالتنوين فجعله: اسماً فهو: حال من المضمر المرفوع في: ﴿جَاءُوكُمْ﴾، ولو خفض على النعت لقوم جاز.

قوله: ﴿أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾: أَنْ في موضع نصب مفعول من أجله.

قوله: ﴿أَنْ يَقْتُلَ﴾: أَنْ في موضع رفع اسم كان، و﴿إِلا خَطَأً﴾ استثناء منقطع، ومثله:

---

(١) قرأ الحسن "حصِرةً صدورهم"، والعرب تقول: أتاني ذهب عقلُه، يريدون قد ذهب عقله. وسَمع الكسائيُّ بعضهم يقول: فأصبحتُ نظرت إلى ذات التنانِير. فإذا رأيت فَعَل بعد كان ففيها قد مضمرة، إلا أن يكون مع كان جحد فلا تضمر فيها (قد مع جحد) لأنها توكيد والجحد لا يؤكَّد؛ ألا ترى أنك تقول: ما ذهبت، ولا يجوز ما قد ذهبت.

أَنْ في: ﴿إِلا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾.

قوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾: ابتداء، وخبره محذوف، تقديره: فعليه تحرير رقبة، ﴿وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ﴾ مثله. وكذلك: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾، أي: فعليه صيام شهرين.

قوله: ﴿تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ﴾: نصب على المصدر، أو على المفعول من أجله، والرفع في الكلام جائز على تقدير: ذلك توبة.

قوله: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾: من نصب: غيراً فعلى الاستثناء من القاعدين، وإن شئت من المؤمنين، وإن شئت نصبته على الحال من القاعدين، أي: لا يستوي القاعدون في حال صحتهم. ومن رفع: غيراً جعله نعتاً للقاعدين؛ لأنهم غير معنيين لم يقصد بهم قوم بأعيانهم، فصاروا كالنكرة، فجاز أَنْ يوصفوا بغير ، وجاز الحال منهم؛ لأن لفظهم لفظ المعرفة.

وقد تقدم نظيره في نصب: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ وخفضه، والأحسن أَنْ يكون الرفع في: غير على البدل من: القاعدين.

وقد قرأ أبو حيوة: ﴿غيرِ﴾ بالخفض نعتاً للمؤمنين.

وقيل: هو بدل من: المؤمنين.

قوله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾: كلا نصب بوعد.

قوله: ﴿أَجْرًا﴾: نصب بفضل، وإن شئت على المصدر.

قوله: ﴿دَرَجَاتٍ﴾: نصب على البدل من: أجر.

قوله: ﴿ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾: نصب على الحال من: الهاء والميم في: ﴿تَوَفَّاهُمُ﴾، وحذفت النون للإضافة.

قوله: ﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾: حذفت ألف ما لدخول حرف الجر عليها؛ للفرق بين الخبر والاستفهام، فتحذف الألف في الاستفهام، وتثبت في الخبر، ومثله: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾، و﴿لِمَ أَذِنْتَ﴾، و﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾، وشبهه.

قوله: ﴿إِلا الْمُسْتَضْعَفِينَ﴾، استثناء في موضع نصب من: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ﴾.

قوله: ﴿لا يَسْتَطِيعُونَ﴾: في موضع نصب على الحال من: ﴿الْمُسْتَضْعَفِينَ﴾، وكذلك: ﴿وَلا يَهْتَدُونَ سَبِيلا﴾.

قوله: ﴿مُهَاجِرًا﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿يَخْرُجْ﴾.

قوله: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾: أَنْ في موضع نصب بحذف حرف الجر، تقديره: في أَنْ تقصروا.

قوله: ﴿عَدُوًّا﴾، إنما وحد وقبله جمع؛ لأنه بمعنى المصدر، وتقديره: كانوا لكم ذوي عداوة.

قوله: ﴿قِيَامًا وَقُعُودًا﴾: حالان من المضمر في: ﴿فَاذْكُرُوا﴾، وكذلك: ﴿وَعَلَى جُنُوبِكُمْ﴾؛ لأنه في موضع مضطجعين.

قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾، ﴿بِالْحَقِّ﴾: في موضع الحال من الكتاب، وهي حال مؤكدة، ولا يجوز أَنْ يكون تعدى إليه: ﴿أَنْزَلْنَا﴾ بحرف؛ لأنه قد تعدى إلى مفعول بغير حرف وإلى آخر بحرف [1].

قوله: ﴿هَاأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ﴾، هو مثل قوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾، وقد مضى شرحه والاختلاف فيه، إلا أنك في هذا لا تجعل ﴿جَادَلْتُمْ﴾ حالاً إلا أَنْ تضمر معه قد.

قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾: مَنْ في موضع نصب على الاستثناء المنقطع إِنْ جعلت: ﴿نَجْوَاهُمْ﴾ اسماً لما يتناجون به، ومعنى قولنا: الاستثناء المنقطع، والاستثناء الذي ليس من الأول: هما شيء واحد.

وإن جعلت: ﴿نَجْوَاهُمْ﴾ بمعنى: جماعتهم الذين يتناجون كانت، مَنْ في موضع خفض

---

(١) «بالحَقِّ»: في محلِّ نصبٍ على الحالِ المُؤكِّدة، فيتعلَّق بمحذوفٍ، وصاحبُ الحالِ هو الكِتَابُ، أي: أنزلنا مُلْتبساً بالحَقِّ، و«لتحكمْ»: متعلِّق ب «أنْزلنا»، و«أراك» متعدٍّ لاثنين: أحدهما: العائدُ المَحْذُوفُ، والثاني: كافُ الخطَابِ، أي: بما أراكَهُ الله. والإراءةُ هنا: يجوزُ أن تَكُون من الرَّأي؛ كقولك: «رأيتُ رَأيَ الشَّافِعِي»، أو من المَعْرِفة، وعلى كلا التَّقْديرين؛ فالفعلُ قبل النَّقْل بالهَمْزة متعدٍّ لواحد، وبعدَه مُتَعَدٍّ لاثنين. وقال أبو عَلِيٍّ الفَارِسِي: قوله «أرَاكَ اللَّهُ» إمّا أن يَكُون مَنْقُولاً بالهَمْزَة من «رَأيت»، الَّتِي يُرَاد بها رُؤْيَةُ البَصَر، أو من «رَأيت» الَّتِي تتعدَّى إلى مَفْعُولَيْن، أو من «رأيتُ» الَّتِي يُرَاد بها الاعْتِقَاد. والأوَّل: بَاطِلٌ؛ لأنَّ الحُكْمَ في الحَادِثَةِ لا يُرَى بالبَصَر. والثاني: أيضاً بَاطِلٌ؛ لأنَّه يَلْزَم أن يَتَعَدَّى إلى ثَلاَثَة مَفَاعِيل بسبب التعدية ومعلوم: أنَّ هذا اللَّفْظ لم يَتَعَدَّ إلاَّ إلى مَفْعُولين: أحدُهما: كاف الخِطَابِ، والآخر المَفْعُول المقدَّر، وتقديره: بما أرَاكَهُ الله، ولَمَّا بَطَل القِسْمَان، بقي الثَّالِث، وهو أنَّ المُرَاد مِنْه: «رأيت» بمعنى: الاعْتِقَاد.

على البدل من: ﴿نَجْوَاهُمْ﴾، وهو: بدل بعض من كل.

قوله: ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾: ابتغاء مفعول من أجله.

قوله: ﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾: نصب على التفسير.

قوله: ﴿قِيلا﴾: نصب على التفسير أيضاً، يقال: قيلا، وقولاً، وقالا بمعنى.

قوله: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ﴾: اسم ليس فيها: مضمر يعود على: ما ادعت عبدة الأوثان من أنهم لن يبعثوا، وعلى ما قالت اليهود والنصارى: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾، فأنزل الله: ليس ذلك بأمانيكم يا عبدة الأوثان، ولا بأماني أهل الكتاب، والمعنى: ليس الكائن من أموركم يوم القيامة ما تتمنون.

وقيل تقديره: ليس ثواب الله بأمانيكم.

قوله: ﴿حَنِيفًا﴾: حال من المضمر في: ﴿واتَّبَعَ﴾.

قوله: ﴿وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾: ما في موضع رفع عطف على اسم الله تعالى، أي: الله يفتيكم، والمتلو في الكتاب يفتيكم وهو القرآن.

قوله: ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ﴾: مخفوض عطف على ﴿يَتَامَى النِّسَاءِ﴾ ومثله: أَنْ في قوله: ﴿وَأَنْ تَقُومُوا﴾، التقدير: الله يفتيكم في النساء، والقرآن الذي يتلى عليكم في يتامى النساء، وفي المستضعفين من الولدان، وفي أَنْ تقوموا لليتامى بالقسط، يفتيكم

أيضاً، وهو ما قصه الله من ذكر اليتامى في أول السورة.

وقال الفراء: ما في: ﴿وَمَا يُتْلَى﴾: في موضع خفض عطف على الضمير في: ﴿فِيهِنَّ﴾، وذلك غير جائز عند البصريين؛ لأنه عطف ظاهر على مضمر مخفوض.

وقيل: ما رفع بالابتداء، والخبر: يفتيكم، وهو محذوف.

قوله: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾: أَنْ في موضع نصب بحذف الخافض، تقديره: في أَنْ تنكحوهن.

قوله: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ﴾: رفع عند سيبويه بفعل مضمر، تقديره: وإن خافت امرأة خافت، وقد تقدم شرحه، وهي رفع بالابتداء عند غيره.

قوله: ﴿أَنْ يصالحا﴾ مثل: ﴿أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾، أي: في أَنْ يصالحا.

قوله: ﴿صُلْحًا﴾: مصدر على تقدير: إلا أَنْ يصالحا بينهما، فيصلح الأمر صلحا.

قوله: ﴿أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ﴾، أي: بأن اتقوا الله.

قوله: ﴿شُهَدَاءَ﴾: نعت لقوامين، أو خبر ثان، ويجوز أَنْ يكون حالاً من المضمر في: ﴿قَوَّامِينَ﴾.

قوله: ﴿أَنْ تَعْدِلُوا﴾: أَنْ في موضع نصب على حذف الخافض، أي: في أَنْ لا تعدلوا، ولا مقدرة.

قوله: ﴿وَإِنْ تَلْوُا﴾: من قرأ: بضم اللام وواو واحدة احتمل أَنْ يكون من: ولي يلي، وأصله: تولِيُوا، ثم أعل بحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم ألقى حركة الياء على اللام، وحذف الياء لسكونها وسكون الواو بعدها، ويحتمل أَنْ يكون من: لوى يلوي، فأصله: تلووا كقراءة الجماعة، إلا أنه أبدل من الواو الأولى همزة لانضمامها، وألقى حركتها على اللام فصارت مضمومة.

قوله: ﴿بِهِمَا﴾: مثنى وقبله الإيجاب لأحد الشيئين بـ (أو)، و(أو) عند الأخفش في موضع الواو.

وقيل تقديره: أَنْ يكون الخصمان غنيين أو فقيرين فالله أولى بهما. وقيل: هو مثل قوله: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾. وقيل: لما كان المعنى: فالله أولى بغنى الغني وفقر الفقير، رد الضمير عليهما. وقيل: إنما رجع الضمير إليهما؛ لأنه لم يقصد قصد فقير بعينه وغني بعينه[1].

قوله: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾: أَنْ في موضع رفع مفعول لم يسم فاعله على قراءة من قرأ: ﴿نُزِّلَ﴾: بالضم.

---

(١) ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾ جملة من مبتدأ وخبرٍ في محلِّ نصبٍ على الحال، والواو الدَّاخلة عليها واوُ الحال، وصاحبُ الحال إمَّا ﴿رَجُلٌ﴾ أي: إنْ كان ﴿يُورَثُ﴾ صفةً له، وإمَّا الضَّميرُ المستتر في ﴿يُورَثُ﴾ ، وَحَّدَ الضمير في قوله: «وله»؛ لأنَّ العطف ب «أو» وما ورد على خلاف ذلك أوَّلَ عند الجمهور كقوله: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فالله أولى بِهِمَا﴾ [سورة النساء آية ١٣٥]، فإن قيل: قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً أو امرأة﴾ ثم قال ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾ فهي عن الرَّجُلِ، وما هي عن المرأة، فما السَّبَبُ فيه؟. فالجوابُ: قال النُّحَاةُ: إذا تقدَّمَ متعاطفان ب «أو» مذكر ومؤنَّث كنتَ بالخيار، بَيْنَ أنْ تراعي المتقدم أو المتأخِّرَ، فتقول: «زيدٌ أو هندُ قامَ» وَإنْ شئت: «قَامَتْ».

فأما من قرأ: بالفتح، فأَنْ مفعول به بنزل.

قوله: ﴿كُسَالَى﴾: حال من المضمر في: ﴿قَامُوا﴾.

وكذلك: ﴿يُرَاءُونَ﴾: حال أيضاً، ومثله: ﴿وَلا يَذْكُرُونَ﴾، ومثله: ﴿مُذَبْذَبِينَ﴾: حال من المضمر في: ﴿يَذْكُرُونَ﴾. ومعنى: ﴿مُذَبْذَبِينَ﴾: مضطربين لا مع المسلمين ولا مع الكافرين.

قوله: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: أولئك مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: فأولئك مؤمنون مع المؤمنين.

قوله: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ﴾: ما استفهام في موضع نصب بيفعل.

قوله: ﴿إِلا مَنْ ظُلِمَ﴾: مَنْ في موضع نصب استثناء ليس من الأول، ويجوز أَنْ يكون في موضع رفع على البدل من المعنى؛ لأن معنى الكلام:

لا يحب الله أَنْ يجهر أحد بالسوء إلا من ظلم، فجعل من بدلا من: أحد المقدرة.

قوله: ﴿بين ذلك سبيلا﴾: ذلك تقع إشارة لواحد ولاثنين ولجماعة، فلذلك أتت إشارة بعد شيئين في هذه الآية، وهما: ﴿نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾، ومعناه: يريدون أَنْ يتخذوا طريقا بين الإيمان والكفر.

قوله: ﴿جَهْرَةً﴾: حال من المضمر في: قالوا، أي: قالوا ذلك مجاهرين، ويجوز أَنْ يكون: نعتاً لمصدر محذوف، تقديره: رؤية جهرة.

قوله: ﴿سُجَّدًا﴾: حال من المضمر في: ﴿ادْخُلُوا﴾.

قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾: ما زائدة للتأكيد، و﴿نَقْضِهِمْ﴾: خفض بالباء. وقيل: ما نكرة في موضع خفض، و﴿نَقْضِهِمْ﴾ بدل من: ما.

قوله: ﴿بُهْتَانًا﴾: حال. وقيل: مصدر.

قوله: ﴿إِلا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾: نصب على الاستثناء الذي ليس من الأول. ويجوز في الكلام رفعه على البدل من موضع: ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾؛ لأن من زائدة، وعلم رفع بالابتداء.

قوله: ﴿يَقِينًا﴾: فيه تقديران، قيل: قال الله هذا قولاً يقيناً، وقيل: وما علموه علما يقيناً.

قوله: ﴿كَثِيرًا﴾: نعت لمصدر محذوف، أي: صدودا كثيرا.

قوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾: انتصب على المدح عند سيبويه.

وقال الكسائي: هو في: موضع خفض عطف على ما في قوله: ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾، وهو بعيد؛ لأنه يصير المعنى: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة. وإنما يجوز أَنْ تجعل المقيمين الصلاة هم الملائكة، فتخبر عن الراسخين في العلم وعن المؤمنين بما أنزل الله على محمد ويؤمنون بالملائكة الذين من صفتهم إقامة الصلاة، لقوله: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لا يَفْتُرُونَ﴾. وقيل: المقيمين معطوفون على الكاف في: قبلك، أي: ومن قبل المقيمين الصلاة، وهو بعيد؛ لأنه عطف ظاهر على مضمر مخفوض. وقيل: هو معطوف على: الهاء والميم في: ﴿مِنْهُمْ﴾، وكلا القولين فيه عطف ظاهر على مضمر مخفوض.

وقيل: هو عطف على قبل، كأنه قال: وقبل المقيمين، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

ومن جعل نصب: ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾ على المدح، جعل خبر الراسخين: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، فإن جعل الخبر: ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ﴾، لم يجز نصب المقيمين على المدح؛ لأن المدح لا يكون إلا بعد تمام الكلام[1].

---

(١) «والمُقِيمينَ الصَّلاةَ» قرأ الجمهورِ بالياء، وقرأ جماعة كثيرة: «والمُقِيمُونَ» بالواو؛ منهم ابن جُبَيْر وأبو عَمْرو بن العلاء في رواية يونُسَ وهارُونَ عنه، ومالك بن دينار وعصمة عن الأعمش، وعمرو بن عبيد، والجَحْدَرِي وعيسى بن عُمَر وخلائق. فأما قراءةُ الياء، فقد اضطربَتْ فيها أقوالُ النحاة، وفيها ستةُ أقوال: أظهرها: أنه منصوبٌ على القَطْع، يعني المفيد للمدْحِ؛ كما في قطع النعوتِ، وهذا القطعُ في قوله «والمُؤتُونَ الزَّكَاةَ»، لكنْ على هذا الوجه يجبُ أن يكونَ الخبرُ قوله: «يُؤمِنُونَ»، ولا يجوز قوله «أولَئِكَ سنُؤتِيهِمْ»، لأن القطع إنما يكون بعد تمامِ الكلام،وقال أبو حيان: «ومن جَعَلَ الخبرَ: أولَئِكَ سَنُؤتيهِمْ فقوله ضعيفٌ» قال شهاب الدين: وهذا غيرُ لازم؛ لأن هذا القائل لا يَجْعَلُ نصب «المُقِيمينَ» حينئذٍ منصوباً على القطع، لكنه ضعيفٌ بالنسبةِ إلى أنه ارْتَكَبَ وجْهاً ضعيفاً في تخريج «المقيمين» كما سيأتي. وحكى ابنُ عطية عن قوم مَنْعَ نصبه على القَطْع من أجلِ حرف العطف، والقطعُ لا يكونُ في العطف، إنما ذلك في النعوت. الثاني: أن يكون معطوفاً على الضمير في «مِنْهُمْ»، أي: لكن الراسخُونَ في العلْمِ منهم، ومن المقيمين الصلاة.

الثالث: أن يكون معطوفاً على الكاف في «إِلَيْكَ»، أي: يؤمنون بما أُنزل إليك، وإلى المقيمين الصَّلاة، وهم الأنبياء. الرابع: أن يكون معطوفاً على «مَا» في «بِمَا أُنزِلَ»، أي: يؤمنون بما أُنْزِلَ إلى محمَّد صلى الله عليه وسلم وبالمقِيمينَ، ويُعْزَى هذا للكسائيِّ، واختلفت عبارة هؤلاء في «المُقِيمينَ»، فقيل: هم الملائكةُ، قال مكي: ويؤمنون بالملائكة الذين صفتُهم إقامةُ الصلاة؛ كقوله: ﴿يُسَبِّحُونَ الليل والنهار لاَ =

قوله: ﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾: رفع عند سيبويه على: الابتداء. وقيل: على: إضمار مبتدأ، أي: وهم المؤتون. وقيل: هو معطوف على المضمر في: ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾. وقيل: على المضمر في: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾. وقيل: على الراسخين.

قوله: ﴿كَمَا أَوْحَيْنَا﴾: الكاف نعت لمصدر محذوف، أي: إيحاء كما.

قوله: ﴿وَرُسُلا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ﴾: نصب بإضمار فعل، أي: وقصصنا رسلا قد قصصناهم عليك من قبل. وقيل: هو محمول على المعنى عطف على ما قبله؛ لأن معنى أوحينا: أرسلنا، فيصير تقديره: إنا أرسلناك رسلا.

قوله: ﴿رُسُلا مُبَشِّرِينَ﴾، ﴿رُسُلاً﴾: بدل من: ﴿وَرُسُلا﴾. وقيل: هو نصب على إضمار فعل، أي: أرسلنا رسلا مبشرين.

وقيل: هو حال، و﴿مُبَشِّرِينَ﴾ و﴿مُنْذِرِينَ﴾ نعت لرسل.

قوله: ﴿فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾، ﴿خَيْرًا﴾: منصوب عند سيبويه على إضمار فعل، تقديره: ائتوا خيراً لكم؛ لأن آمنوا دل على إخراجهم من أمر وإدخالهم فيما هو خير منه لهم.

وقال الفراء: هو نعت لمصدر محذوف، تقديره: فآمنوا إيماناً خيراً لكم. وقال أبو عبيدة: هو خبر كان مضمرة، تقديره: فآمنوا يكن خيراً لكم، أي: يكن الإيمان خيرا لكم.

قوله: ﴿وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ﴾، ﴿ثَلاثَةٌ﴾: خبر ابتداء محذوف، تقديره: آلهتنا ثلاثة.

قوله: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾، ﴿خَيْرًا﴾: عند سيبويه: انتصب بإضمار الفعل المتروك

= يَفْتُرُونَ﴾ [سورة الأنبياء آية ٢٠]، وقيل: هم الأنبياء، وقيل: هم المسلِمُون، ويكون على حَذْفِ مضافٍ، أي: وبدين المقيمين: الخامس: أن يكون معطوفاً على الكاف في «قَبْلِك» أي: ومِنْ قَبْلِ المُقيمينَ، ويعني بهم الأنبياءَ أيضاً. السادس: أن يكون معطوفاً على نفسِ الظَّرْفِ، ويكون على حَذْفِ مضاف، أي: ومن قبل المقيمين، فحُذِف المضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مُقَامَهُ، فهذا نهايةُ القولِ في تخريجِ هذه القراءةِ. وقد زَعَمَ قومٌ أنها لَحْنٌ، ونقلوا عن عائشة وأبَانِ بْنِ عثمانَ أنها خطأٌ من جهةِ غلَطِ كاتبِ المصْحَفِ. قالوا: وحُكِيَ عن عَائِشَةَ وأبان بن عُثْمَان؛ أنه من غَلَط الكَاتِب، وهذا يعني أنْ يَكْتُبَ: «والمُقِيمُون الصَّلاة»، وكذلك في سُورة «المائِدة»: ﴿إِنَّ الذين آمَنُواْ والذين هَادُواْ والصابئون﴾ [سورة المائدة آية ٦٩]، وقوله: ﴿إِنْ هذان لَسَاحِرَانِ﴾ [سورة طه آية ٦٣]، قالوا: هذا خطأ من الكَاتِبِ. وقال عُثْمَان: «إن في المُصْحَفِ لَحْناً سَتُقِيمُه العَرَب بألْسِنَتِها» فقيل له: إلا تُغَيِّرُه، فقال: دَعُوه؛ فإنَّه لا يُحِلُّ حَرَاماً، ولا يُحَرِّم حلالاً.

إظهاره؛ لأنك إذا قلت: انته، فأنت تخرجه من أمر وتدخله في أمر آخر، فكأنك قلت: ائت خيراً لك.

وقال الفراء: هو نعت لمصدر محذوف، تقديره: انتهوا انتهاء خيراً لكم.

وقال أبو عبيدة: هو خبر كان محذوف، تقديره: انتهوا يكن خيراً لكم. وحكي عن بعض الكوفيين: أَنْ نصبه على الحال، وهو بعيد.

قوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾: ما كافة لإنَّ عن العمل، والله مبتدأ، وإله خبره، وواحد نعت، تقديره: إنما الله منفرد في إلاهيته.

وقيل: واحد تأكيد بمنزلة: ﴿لا تتخذوا إلهين﴾.

ويجوز أَنْ يكون: ﴿إِلَهٌ﴾ بدلا من: ﴿اللَّهُ﴾، وواحد خبره، تقديره: إنما المعبود واحد. ﴿سُبْحَانَهُ﴾: نصب على المصدر.

قوله: ﴿أَنْ يَكُونَ﴾: أَنْ في موضع نصب بحذف حرف الجر، تقديره: سبحانه عن أَنْ يكون ومن أَنْ يكون، أي: تنزيها له من ذلك وبراءة له.

قوله: ﴿وَكِيلا﴾: نصب على البيان، وإن شئت على الحال.

ومعنى: وكيل: كاف لأوليائه.

قوله: ﴿أَنْ يَكُونَ عَبْدًا﴾: أَنْ في موضع نصب بحذف حرف الجر، أي: من أَنْ يكون.

قوله: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا﴾، ﴿صِرَاطًا﴾: نصب على إضمار فعل، تقديره: يعرفهم صراطا، ودل يهديهم على المحذوف. ويجوز أَنْ يكون مفعولاً ثانياً ليهديهم، تقديره: ويهديهم صراطا مستقيما إلى ثوابه وجزائه.

قوله: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾، إنما ثني الضمير في: ﴿كَانَتَا﴾، ولم يتقدم إلا ذكر واحدة؛ لأنه محمول على المعنى؛ لأن تقديره عند الأخفش: فإن كان من ترك اثنتين، ثم ثنى الضمير على معنى: مَنْ.

قوله: ﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾: أَنْ في موضع نصب بيبين؛ إذ معناه: يبين الله لكم الضلال لتجتنبوه. وقيل: لا مقدرة محذوفة من الكلام، تقديره: يبين الله لكم لئلا تضلوا. وقيل معناه: كراهة أَنْ تضلوا، فهي مفعول من أجله.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة المائدة

قوله تعالى: ﴿إِلا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾: ما في موضع نصب على الاستثناء من: ﴿بَهِيمَةُ﴾[1].

قوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾، نصب على الحال من المضمر في: ﴿أَوْفُوا﴾. وقيل: من الكاف والميم في: ﴿لَكُمْ﴾.

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾: ابتداء وخبر في موضع نصب على الحال من المضمر في: محلين، ونون محلين سقطت لإضافته إلى: الصيد.

قوله: ﴿يبتغون﴾ في موضع نصب لآمين.

قوله: ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾، من كسر أَنْ معناه: إِنْ وقع صد لكم فلا يكسبنكم بعض من صدكم أَنْ تعتدوا فالصد منتظر، ودل على ذلك أَنَّ حرف ابن مسعود: ﴿إِنْ يصدوكم﴾، فالمعنى: إِنْ وقع صد مثل الذي فعل بكم أولاً فلا تعتدوا. ومثله عند سيبويه قول الشاعر:

أتغضب إِنْ أذنا قتيبة حزتا

وذلك شيء قد كان وقع، وإنما معناه: إِنْ وقع مثل ذلك أتغضب، وجواب الشرط

---

(١) في هذا الاستثناء قولان: أحدهما: أنه متصل. والثاني: أنه منقطع حسب ما فُسر به المتلوُّ عليهم، وعلى تقدير كونه استثناء متصلاً يجوز في محلّه وجهان: أظهرهما: أنه منصوب؛ لأنه استثناء متصل من موجب، ويجوز أن يرفع على أنه نعت ل «بهيمة» على ما قرر في علم النحو.

ونقل ابن عطيَّة عن الكوفيين وجهين آخرين أحدهما: أنه يجوز رفعه على البدل من «بهيمة». والثاني: أن «لا» حرف عطف، وما بعدها عطف على ما قبلها، ثم قال: وذلك لا يجوز عند البصريين إلا من نكرة أو ما قاربها من أسماء الأجناس، نحو: جاء الرجال إلا زيد، كأنك قلت: غير زيد، وقوله: وذلك ظاهره أنه مُشارٌ به إلى الوجهين: البدل والعطف. وقوله: إلا من نكرة غير ظاهرة؛ لأن البدل لا يجوز ألبتة من موجب عند أحد من الكوفيين والبصريين. ولا يُشترط في البدل التوافقُ تعريفاً وتنكيراً وأما العطف فذكره بعض الكوفيين. وأما الذي اشترط البصريون فيه التنكير، أو ما قاربه، فإنما اشترطوه في النعت ب «إلاَّ» فيُحتمل أنه اختلط على أبي محمد شرط النعت، فجعله شرطاً في البدل، هذا كله إذا أريد بالمتلوِّ عليهم تحريمه في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الميتة﴾ [سورة المائدة آية ٣] إلى آخره. وإن أريد به الأنعامُ والظباء وبقرُ الوحش وحُمره، فيكون منقطعاً بمعنى «لكن» عند البصريين، وبمعنى «بل» عند الكوفيين.

ما قبله.

ومن قرأ: بالفتح، فأَنْ في موضع نصب مفعول من أجله، وعليه أتى التفسير؛ لأن الصد قد كان وقع قبل نزول الآية؛ لأن الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان، وصد المشركون المسلمين عن البيت الحرام عام الحديبية سنة ست، فالفتح بابه وعليه يدل التفسير والتاريخ؛ لأن الكسر يدل على أمر لم يقع، والفتح يدل على أمر قد وقع وكان وانقضى.

ونظير ذلك، لو قال رجل لامرأته وقد دخلت داره: أنت طالق إنْ دخلت الدار، فكسر إنْ لم تطلق عليه بدخولها الأول؛ لأنه أمر ينتظر، ولو فتح لطلقت عليه لأنه أمر قد كان. وفتح أنْ إنما هو علمه لما كان ووقع، وكسرها إنما يدل على أمر ينتظر قد يكون أو لا يكون، الوجهان حسنان على معنيهما.

قوله: ﴿أَنْ تَعْتَدُوا﴾: أَنْ في موضع نصب بيجرمنكم، و﴿شَنَآنُ﴾ مصدر، وهو الفاعل ليجرمنكم، والنهي واقع في اللفظ على الشنآن ويعني به المخاطبون، كما تقول: لا أرينك ههنا، فالنهي في اللفظ عن المتكلم، والمراد به المخاطب.

ومثله: ﴿فَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾، ومثله: ﴿لا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي﴾. ومن أسكن الشنآن جعلها اسماً.

قوله: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ﴾: مَنْ ابتداء وهي شرط، والجواب: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وهو الخبر، ومعه مضمر محذوف، تقديره: فإن الله له غفور رحيم[1].

---

(١) في «مَنْ» وجهان: أحدهما: أن تكون شرطيةً. والثاني: أن تكون موصُولةً بمعنى «الذي». فعلى الأوَّل: يكون «اضطُرَّ» في محلِّ جزم بها، وقوله: ﴿فلا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ جواب الشرط، والفاء فيه لازمةٌ. وعلى الثاني: لا محلَّ لقوله «اضْطُرَّ» من الإعراب، لوقوعه صلةً، ودخلت الفاء في الخبر؛ تشبيهاً للموصول بالشَّرط، ومحلُّ ﴿فلا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ الجزم على الأوَّل، والرفع على الثاني. والجمهور على «اضْطُرَّ» بضمِّ الطاء، وهي أصلها، وقرأ أبو جعفر بكسرها؛ لأنَّ الأصل «اضْطُرِرَ» بكسر الراء الأولى، فلمَّا أدغمت الراء في الرَّاء، نقلت حركتها إلى الطَّاء بعد سلبها حركتها، وقرأ ابن مُحَيْصِن: «اطُّرَّ» بإدغام الضَّاد في الطَّاء، وقد تقدَّم الكلام في المسألة هذه عند قوله: ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلى عَذَابِ﴾ [سورة البقرة آية ١٢٦]. وقرأ أبو عَمْرٍو، وعاصمٌ، وحمزة بكسر نون «مَنِ» على أصل التقاء الساكنين، وضمَّها الباقون؛ إتباعاً لضمِّ الثالث. وليس هذا الخلاف مقصور على هذه الكلمة، بل إذا التقى ساكنان من كلمتين؛ وضُمَّ الثالث ضمَّاً لازماً نحو: ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ﴾ [سورة الأنعام آية ١٠] ﴿قُلِ ادعوا﴾ [سورة الإسراء آية =

قوله: ﴿مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾: ما وذا اسم في موضع رفع بالابتداء، و﴿أُحِلَّ لَهُمْ﴾ الخبر، وإن شئت جعلت ذا بمعنى: الذي، فيكون هو خبر الابتداء، و﴿أُحِلَّ لَهُمْ﴾ صلته، ولا يعمل: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾، في: ما في الوجهين لأنها استفهام، ولا يعمل في الاستفهام ما قبله.

قوله: ﴿مُكَلِّبِينَ﴾: حال من: التاء والميم في: ﴿عَلَّمْتُمْ﴾.

قوله: ﴿مُحْصِنِينَ﴾: حال من المضمر المرفوع في: ﴿آتَيْتُمُوهُنَّ﴾. ومثله: ﴿غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾. ومثله: ﴿وَلا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ وهو عطف على: ﴿غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ ولا تعطفه على: ﴿مُحْصِنِينَ﴾ لدخول لا معه تأكيداً للنفي المتقدم ولا نفي مع: ﴿مُحْصِنِينَ﴾.

وإن شئت جعلت: ﴿غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلا مُتَّخِذِي﴾: نعتاً لمحصنين، أو حالاً من المضمر في: ﴿مُحْصِنِينَ﴾.

قوله: ﴿وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾: العامل في الظرف محذوف، تقديره: وهو خاسر في الآخرة، ودل على الحذف قوله: ﴿مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾. فإن جعلت الألف واللام في: الخاسرين ليستا بمعنى: الذين جاز أَنْ يكون العامل في الظرف ﴿الْخَاسِرِينَ﴾.

قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، من نصبه عطفه على الأيدي والوجوه، ومن خفضه عطفه على الرؤوس وأضمر ما يوجب الغسل، فالآية محكمة، كأنه قال: وأرجلكم غسلا.

وقال الأخفش وأبو عبيدة: الخفض فيه على الجوار، والمعنى: الغسل، وهو بعيد، لا يحمل القرآن عليه.

وقال جماعة: هو عطف على الرؤوس، والآية منسوخة بالسنة بإيجاب غسل الأرجل، وهي منسوخة على هذه القراءة.

وقيل: هو عطف على الرؤوس محكم اللفظ، لكن التحديد يدل على الغسل، فلما حد

= ١١٠]، ﴿وَقَالَتِ اخرج﴾ [سورة يوسف آية ٣١]، جرى الخلاف المذكور، إلاَّ أنَّ أبا عمرو خرج عن أصله في ﴿أَو﴾ [سورة المزمل آية ٣] و﴿قُلِ ادعوا﴾ [سورة الإسراء آية ١١٠] فضمَّهما، وابن ذكوان خرج عن أصله، فكسر التنوين خاصَّة؛ نحو ﴿مَحْظُوراً انظر﴾ [سورة الإسراء الآيات ٢٠ - ٢١] واختلف عنه في ﴿بِرَحْمَةٍ ادخلوا﴾ [سورة الأعراف آية ٤٩] ﴿خَبِيثَةٍ اجتثت﴾ [سورة إبراهيم آية ٢٦] فمن كسر، فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن ضمَّ، فلإتباع، وسيأتي بيان الحكمة في ذلك. عند ذكره، إن شاء الله - تعالى - والله أعلم.

غسل الأرجل إلى الكعبين كما حد غسل الأيدي إلى المرفقين علم أنه غسل كالأيدي.

وقيل: المسح في اللغة يقع بمعنى: الغسل. يقال: تمسحت للصلاة، أي: توضأت، فبينت السنة أَنّ المراد بمسح الأرجل إذا خفضت الغسل.

قوله: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا﴾، من جعل الصعيد: الأرض، أو وجه الأرض نصب صعيدا على الظرف. ومن جعل الصعيد: التراب، نصبه على أنه مفعول به حذف منه حرف الجر، أي: بصعيد، و﴿طَيِّبًا﴾ نعته، أي: نظيفا. وقيل: الطيب، معناه: الحلال، فيكون نصبه على المصدر أو على الحال.

قوله: ﴿شُهَدَاءَ﴾: حال من المضمر في: ﴿قَوَّامِينَ﴾.

ويجوز أَنْ يكون خبراً ثانياً لكان. وقيل: هو نعت لقوامين.

قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، أصل: وعد أَنْ يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما، وكذلك وقع في هذه الآية يتعدى إلى مفعول واحد هو الذين، ثم فسر المفعول المحذوف وهو العدة بقوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾.

قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾ كالذي في النساء.

قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ﴾: حال من أصحاب القلوب.

قوله: ﴿إِلا قَلِيلا مِنْهُمْ﴾: استثناء من الهاء والميم في: ﴿منهم﴾.

قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ﴾: مِنَ متعلقة بأخذنا، أي: وأخذنا من الذين قالوا إنا نصارى ميثاقهم، مثل قولك: من زيد أخذت درهما. ولا يجوز أَنْ تنوي بالذين التأخير بعد الميثاق لتقدم المضمر على المظهر، إنما تنوي به أَنْ يكون بعد أخذنا وقبل الميثاق؛ لأنهما مفعولان لأخذنا، فليس لأحدهما مزية في التقديم على الآخر[1].

---

(١) قوله: ﴿وَمِنَ الذين قَالُوا﴾ خمسة أوْجه: أظهرها: أنَّ «مِنَ» مُتعلِّق بقوله: «أخَذْنَا»، والتَّقدير الصَّحيح فيه أنْ يُقال: تقديره: وأخْذَنا مِن الذين قالُوا: إنَّا نَصارى ميثاقَهُمْ، فَتُوقعُ «الَّذِين» بعد «أخَذْنَا» وتُؤخر عنهم «ميثاقَهُمْ»، ولا يجُوز أن تُقدِّر: «وأخَذْنَا مِيثاقَهُمْ» مِن «الَّذين» فيتقدَّم «ميثاقُهم» على «الذين قَالُوا». وإن كان ذَلِكَ جَائِزاً من حيث كَوْنِهَا مَفْعُولَيْنِ، كلٌّ منهما جَائِز التَّقْديم والتَّأخير؛ لأنَّه يلزم عَوْدُ الضَّمير على مُتَأخِّر لَفْظاً ورتْبة وهو لا يجُوز إلا في مَوَاضِع مَخْصُورة، نصَّ على ذَلِك جماعة. والثاني: أنَّهُ متعلِّق بمَحْذُوف على أنَّهُ خبر لمُبْتَدأ مَحْذُوف، قامت صِفَتُهُ مقامَهُ، والتَّقْدِير: ﴿وَمِنَ الَّذِين =

والهاء والميم يعودان على: الذين، وليس موضع الذين أَنْ يكون بعد ميثاقهم، فلذلك جاز.

ألا ترى أنك لو قلت: ضرب غلامه زيداً لم يجز، ولا يجوز أَنْ تنوي بالغلام التأخير؛ لأنه في حقه ورتبته؛ إذ حق الفاعل أَنْ يكون قبل المفعول، فلا ينوي به غير موضعه. فإن نصبت الغلام ورفعت زيداً جاز لأنك تنوي بالغلام والضمير التأخير؛ لأن التأخير هو موضعه، فتنوي به موضعه بعد الفاعل.

ومنع الكوفيون أكثر هذا وقدروا الآية على الحذف، تقديرها عندهم: ومن الذين قالوا إنا نصارى من أخذنا ميثاقهم، فالهاء والميم يعودان على مِنَ المحذوفة، وهي المقدرة قبل المضمر. وجاز عندهم حذف مِنَ كما جاز في قوله: ﴿وَمَا مِنَّا إِلا لَهُ مَقَامٌ﴾، أي: من له، وكما قال: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ﴾، أي: من يحرفون.

قوله: ﴿يُبَيِّنُ لَكُمْ﴾: يبين في موضع الحال من: ﴿رَسُولُنَا﴾، ومثله: الثاني،

= قالوا إِنَّا نَصَارى قَوْمٌ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ﴾، فالضَّمير في «مِيثَاقَهُم» يعودُ على ذلك المَحْذُوف. والثالث: خَبرٌ مقدَّم - أيضاً - ولكن قَدَّرُوا المُبْتدأ مَوْصُولاً حُذِف، وبقيت صِلَتُه والتقدير: ومِن الَّذِين قالوا: إِنَّا نَصَارَى مَنْ أخذْنَا ميثَاقَهُم فالضمير في «مِيثَاقَهُم» عائد على «من»، والكوفِيُّون يُجِيزُونَ حذفَ الموصول، وقد تقدم لنا معهم البَحْثُ في ذلك، نقل مَكِّي مذهب الكُوفيِّين هذا، وقدَّره عندهم: «ومن الذين قالوا إِنَّا نصارى من أخذنا»، وهذا التَّقدير لا يُؤخَذُ مِنْه أَنَّ المحذوف مَوْصُولٌ فقط، بل يَجُوز أن تكون «من» المُقَدَّرة نكرةٌ موصُوفَةٌ حذفت وَبقِيَت صِفَتُها، فيكون كالمَذْهَبِ الأوَّل. الرابع: أن تتعلَّق «من» ب «أخذنا» كالوجه الأوَّل، إلا أَنَّه لا يلْزَمُ فيه ذلك التَّقْدير، وهو أن توقع «من الَّذين» بعد «أخذنا» وقبل: «مِيثَاقَهُم»، بل يجُوزُ أن يكون التَّقْدير على العَكْسِ، بمعنى: أَنَّ الضَّمير في «مِيثاقَهُم» يعود على بَني إسْرائيل، ويكون المَصْدَرُ من قوله: «مِيثَاقَهُم» مصدراً تشبيهيًّا، والتَّقْدير: أخذنا من النَّصَارى مِيثَاقاً مثل مِيثاق بَنِي إسْرَائيل، كقَوْلك: أَخَذْتُ من زيد ميثاقَ عَمْرو، أي ميثاقاً مثل ميثاق عمرو، وبهذا الوَجْه بدأ الزَّمَخْشَري، فإنَّه قال: أَخَذْنَا من النَّصَارى مِيثَاق من ذكر قَبْلَهم من قَوْم مُوسَى، أي: مِثْل مِيثَاقِهم بالإيمَان بالله والرُّسُل. والخامس: أن «مِن الَّذين» معطوفٌ على «مِنْهُم» في قوله: ﴿وَلاَ تَزَالُ تَطَّلِعُ على خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] أي: من اليَهُود والمعنى: ولا تزال تَطَّلِع على خَائِنَةٍ من اليَهُودِ، ومن الذين قالوا إِنَّا نَصَارَى، ويكون قوله: «أَخَذْنَا مِيثَاقَهُم» على هذا مُستأنفاً، وهذا يَنْبَغِي ألاَّ يَجُوز لِوَجْهَيْن: أحدهما: الفَصْلُ غير المُغْتَفَر. والثاني: أَنَّه تهيئَةٌ للعامِل في شيء، وقَطْعه عنه، وهو لا يَجُوز.

ومثله: ﴿وَيَعْفُو﴾.

قوله: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ﴾: يهدي في موضع رفع على النعت لكتاب، وإن شئت في موضع نصب على الحال من كتاب، لأنك قد نعته بمبين، فقرب من المعرفة فحسنت الحال منه، ومثله: ﴿وَيُخْرِجُهُمْ﴾، ﴿وَيَهْدِيهِمْ﴾.

قوله: ﴿سُبُلَ السَّلامِ﴾: مفعول حذف منه حرف الجر، أي: إلى سبل السلام.

قوله: ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾: أَنْ في موضع نصب مفعول من أجله.

قوله: ﴿خَاسِرِينَ﴾: حال من المضمر في: تنقلبوا.

قوله: ﴿أَنْعَمَ اللَّهُ﴾: في موضع نصب على الحال من المضمر في ﴿يَخَافُونَ﴾، ويجوز أَنْ يكون في موضع رفع على النعت لرجلين. وكذلك قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾.

قوله: ﴿أَبَدًا﴾: ظرف زمان، و﴿مَا دَامُوا﴾ بدل من: ﴿أَبَدًا﴾، وهو بدل بعض من كل.

قوله: ﴿إِلا نَفْسِي وَأَخِي﴾: أخي في موضع نصب عطف على: نفسي، وإن شئت عطفته على اسم إنَّ، ويحذف خبره لدلالة الأول عليه، كأنه قال: وإن أخي لا يملك إلا نفسه، وإن شئت جعلت الأخ في موضع رفع بالابتداء عطف على موضع إنَّ وما عملت فيه وتضمر الخبر كالأول، وإن شئت عطفته على المضمر في: أملك ، فيكون في موضع رفع.

قوله: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾: أربعين ظرف زمان، والعامل فيه: ﴿يَتِيهُونَ﴾ على أَنْ تجعل التحريم لا أمد له كما جاء في التفسير أنه لم يدخلها أحد منهم وإنما دخلها أبناؤهم، وماتوا كلهم في التيه، فيكون ﴿يَتِيهُونَ﴾ على هذا القول حالاً من الهاء والميم في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

ولا تقف على: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ في هذا القول إلا أَنْ تجعل ﴿يَتِيهُونَ﴾ منقطعاً مما قبله فتقف على: ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

وإن جعلت للتحريم أمداً وهو أربعون سنة نصبت أربعين بمحرمة، ويكون: ﴿يَتِيهُونَ﴾: حالاً من الهاء والميم أيضاً في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، ولا يجوز الوقف على هذا القول على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ البتة، ولا تقف على ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ في القول الأول البتة، وتقف عليه في هذا القول إنَّ جعلت: ﴿يَتِيهُونَ﴾: منقطعا غير حال.

قوله: ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾: وأني، وإنا، وأنا، ولكني، ولكنا، وشبهه كله أصله: ثلاث نونات، ولكن حذفت واحدة استخفافا لاجتماع ثلاثة أمثال لا حاجز بينهن، وقد استعملت في كثير

من القرآن على الأصل بغير حذف، ومذهب الخليل فيما حكى عنه سيبويه أنّ المحذوفة هي التي قبل الياء يريد الثالثة، والذي يوجبه النظر وعليه أهل العلم هو أنّ المحذوفة من هذه النونات هي: الثانية؛ لأنك لو حذفت الثالثة لوجب تغير الثانية إلى الكسر في: إني ولكني، فيجتمع حذف وتغيير وذلك مكروه، ولو حذفت الأولى لوجب إدغام الثانية في الثالثة بعد إزالة حركتها وإسكانها، وذلك حذفان وتغيير، فكان حذف الثانية أولى، وأيضاً فإن إنَّ قد تحذف منها الثانية وهما نونان، فحذفها بعينها إذا صارت ثلاث نونات أولى من حذف غيرها، ولو حذفت الثالثة من: إني لوجب حذف الثالثة في: أننا ولكنا، فتحذف علامة المضمر، وذلك لا يجوز؛ لأنه اسم، والأسماء لا تحذف ولا يحذف بعضها لاجتماع أمثال.

قوله: ﴿أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ﴾: عطف على: فساد، أو بغير نفس[1].

وقرأ الحسن: بالنصب على معنى: أو أفسد فسادا، فهو مصدر.

قوله: ﴿أَنْ يُقَتَّلُوا﴾: أَنْ في موضع رفع خبر: ﴿جَزَاءُ﴾؛ لأن أَنْ وما بعدها مصدر فهو مصدر خبر عن مصدر، وهو هو، وأو في قوله: ﴿أَوْ يُصَلَّبُوا﴾، وما بعده من: أو للتخيير للإمام على اجتهاده، وللعلماء في ذلك أقوال.

قوله: ﴿إِلا الَّذِينَ تَابُوا﴾: نصب على الاستثناء.

قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾: رفع بالابتداء، والخبر محذوف عند سيبويه، تقديره: وفيما يتلى عليكم السارق والسارقة أو فيما فرض عليكم، وكان الاختيار على مذهب سيبويه فيه النصب؛ لأنه أمر، وهو بالفعل أولى. وبه قرأ عيسى بن عمر.

والاختيار عند الكوفيين: الرفع على قراءة الجماعة؛ لأنه لم يقصد به قصد سارق بعينه،

---

(١) قرأ الحسن بنصبه، وفيه وجهان: أظهرهُمَا: أنَّه منصوبٌ على المَفْعُول بعامل مضمر يَلِيقُ بالمَحَلِّ، أي: أو أتى أو عَمِل فَسَاداً. والثاني: أنه مصدرٌ، والتقدير: أو أفْسَد فَسَاداً بمعنى إفساد فهو اسْمُ مَصْدَر، كقوله: وَبَعْدَ عَطَائِكَ المائَةَ الرِّتَاعَا... ذكره أبو البَقَاء. و«في الأرض» متعلِّق بنفس «فَسَاد»؛ لأنَّك تقول: «أفْسَد في الأرْض» إلاَّ في قراءة الحسن بنَصْبِه، وخرَّجناه على النَّصْب على المَصْدرية، كما ذكره أبُو البقاء، فإنه لا يتعلَّق به؛ لأنه مصدر مُؤكِّد، وقد نَصُّوا على أنَّ المؤكد لا يعمل، فيكُون «في الأرضِ» متعلِّقاً بمحذُوف على أنه صِفَة ل «فساداً» والفاءُ في «فَكَأَنَّمَا» في الموضعين جواب الشَّرْط واجِبَة الدُّخول، و«ما» كافة لحرف التَّشْبيه، والأحْسَن أن تسمى هُنَا مهيِّئة لوقوع الفِعْل بَعْدَهَا، و«جَمِيعاً»: إمَّا حال أو تَوْكِيدٌ.

فهو عندهم مثل: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا﴾ لا يراد به اثنان بأعيانهما، فلذلك اختير الرفع، وقد ذكرنا علة سيبويه في اختياره الرفع في: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا﴾، وليس في قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾: ما في: واللذان من العلة.

قوله: ﴿جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾: مفعول من أجله، وإن شئت مصدراً، ومثله: ﴿نَكَالا﴾.

قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾، قوله: ﴿سَمَّاعُونَ﴾ و﴿يُحَرِّفُونَ﴾ صفتان لمحذوفين مرفوعين بالابتداء وما قبلهما الخبر، تقديره: فريق سماعون، وفريق يحرفون الكلم ليكذبوا، لم يرد أنهم يسمعون الكذب ويقبلونه، إنما أراد يسمعون ليكذبوا ويقولون ما لم يسمعوا، ودل على ذلك قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ من بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾.

ويجوز أَنْ يكون: ﴿يُحَرِّفُونَ﴾: حالاً من المضمر في: ﴿سَمَّاعُونَ﴾ وتكون هي الحال المقدرة، أي: يسمعون مقدرين التحريف، مثل قوله: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾.

قوله: ﴿آخَرِينَ﴾ و﴿ لَمْ يَأْتُوكَ﴾: صفتان لقوم.

قوله: ﴿يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ﴾: حال من المضمر في: ﴿يُحَرِّفُونَ﴾، فيقف على ﴿قُلُوبُهُمْ﴾ في هذا القول، ويبتدئ: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ﴾، وهو خبر الابتداء. وقد قيل: إنَّ ﴿سَمَّاعُونَ﴾ رفع على هم سماعون ابتداء وخبر، فيقف على ﴿هَادُوا﴾ في هذا القول، والقول الأول أحسن وأولى.

فأما ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ الثاني فهو رفع على إضمار مبتدأ، أي: هم سماعون للكذب أكالون للسحت.

قوله: ﴿النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾: الذين صفة للنبيين على معنى المدح والثناء لا على معنى الصفة التي تأتي للفرق بين الموصوف وبين من ليس صفته. كذلك تقول: رأيت زيداً العاقل، فتحتمل هذه الصفة أَنْ تكون جئت بها للثناء والمدح لا غير كالآية، وتحتمل أَنْ تكون جئت بها لتفرق بين زيد العاقل وبين زيد آخر ليس بعاقل. وهذا لا يجوز في الآية لأنه لا يمكن أَنْ يكون لهم نبيون غير مسلمين كما يحتمل أَنْ يكون ثم زيد آخر غير عاقل، فإن قلت: رأيت زيداً الأحمر، فهذه صفة جئت بها لتفرق بين زيد الأحمر وبين زيد آخر، أو زيود ليسوا بحمر، فاعرفه. ولا تحتمل هذه الصفة غير هذا المعنى.

ولو كان زيد لا يعرف إلا بالأحمر لم يجز حذف الأحمر؛ لأنه كان من تمام اسمه.

قوله: ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾، وما بعده من الأسماء، من نصبه عطفه على ما عملت فيه أَنَّ، وهو: ﴿النَّفْسَ﴾ و﴿بِالنَّفْسِ﴾ خبر أَنَّ وكذلك كل مخفوض خبر لما قبله. ومن رفع العين والأنف والسن عطفه على المعنى؛ لأن معنى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ قلنا لهم: النفس بالنفس، فرفع على الابتداء. وقيل: هو مبتدأ مقطوع مما قبله. وقيل: هو معطوف على المضمر المرفوع في: ﴿بِالنَّفْسِ﴾ وإن كان لم يؤكد فهو جائز، كما قال: ﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾ وليس في زيادة لا بعد حرف العطف حجة في أنها فصلت؛ لأنها بعد حرف العطف والمخفوض خبر كل مبتدأ[1].

قوله: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾، من نصبه عطفه على النفس، و﴿قِصَاصٌ﴾، خبره على أنه مكتوب في التوراة، ومن رفعه عطفه على موضع أَنْ وما عملت فيه فهو مبتدأ مكتوب أيضاً، و﴿قِصَاصٌ﴾ خبر الابتداء. وقيل: هو ابتداء منقطع مما قبله على أنه غير مكتوب، وإنما

(١) قرأ الكسائي «والعَيْنُ» وما عُطِفَ عليها بالرفع، وقرأ نافع وحمزة وعاصم بنصب الجميع.

وقرأ أبو عمرو، وابن كثير، وابن عامر بالنصب فيما عد «الجُرُوح» فإنهم يرفعونها. فأما قراءة الكسائي فوجَّهَهَا أبو علي الفارسي بثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون «الواو» عاطفة جملة اسمية على جملة فعلية، فتعطف الجمل كما تعطف المفردات، يعني أن قوله: «والعين» مبتدأ، و«بالعين» خبره، وكذا ما بعدها، والجملة الاسمية عطف على الفعلية من قوله: «وَكَتَبْنَا» وعلى هذا فيكون ذلك ابتداء تشريع، وبيان حكم جديد غير مندرج فيما كتب في التوراة. قالوا: وليست مشركة للجملة مع ما قبلها لا في اللفظ ولا في المعنى. والوجه الثاني من توجيه الفارسيّ: أن تكون «الواو» عاطفة جملة اسمية على الجملة من قوله: ﴿أن النفس بالنفس﴾. [لكن من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، فإن معنى ﴿كتبنا عليهم أن النفس بالنفس﴾ قلنا لهم: إن النفس بالنفس] فالجمل مندرجة تحت الكتب من حيث المعنى لا من حيث اللفظ. وقال ابن عطية: «ويحتمل أن تكون» الواو «عاطفة على المعنى» وذكر ما تقدم، ثم قال: ومثله لما كان المعنى في قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ [سورة الصافات آية ٤٥] يُمْنَحُون عطف «وحوراً عيناً» عليه، فنظَّر هذه الآية بتلك لاشتراكهما في النظر إلى المعنى، دون اللفظ وهو حَسَنٌ. الوجه الثالث: أن «العين» عطف على الضمير المرفوع المستتر في الجار الواقع خبراً؛ إذ التقدير أنَّ النفس بالنفس هي والعينُ، وكذا ما بعدها، والجار والمجرور بعدها في محل نصب على الحال مبنيةً للمعنى؛ إذ المرفوع هنا مرفوع بالفاعلية لعطفه على الفاعل المستتر وضَعَّفَ هذا بأن هذه أحوال لازمة، والأصل أن تكون منتقلةً، وبأنه يلزم العَطْفُ على الضمير المرفوع المُتصل من غير فَصْلٍ بين المتعاطفين، ولا تأكيدٍ ولا فَصْلٍ ب «لا» بعد حرف العطف كقوله: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا﴾ [سورة الأنعام آية ١٤٨] وهذا لا يجوز عند البصريين إلا ضرورةً.

يكون هذا منقطعا على قراءة من نصب العين، وما بعده ورفع الجروح، فأما من رفع العين وما بعده ورفع الجروح فهو كله معطوف بعضه على بعض، وهي قراءة الكسائي.

قوله: ﴿مُصَدِّقًا﴾ الأول حال، و﴿وَمُصَدِّقًا﴾ الثاني إنَّ شئت عطفته على الأول حالاً من عيسى أيضاً على التأكيد، وإن شئت جعلته حالاً من الإنجيل. والإنجيل: إفعيل مشتق من النجل كأنه أصل الدين يرجع إليه ويأتم به، والتوراة: مشتقة من: وري الزند، وهو: ما يخرج منه من الضياء من ناره، فكأنها ضياء يستضاء بها في الدين.

والقرآن مشتق من قريت الماء في الحوض إذا جمعته، فكأنه قد جمع فيه الحكم والمواعظ والآداب والقصص والفروض، وكملت فيه جميع الفوائد الهادية إلى طرق الرشاد، ولذلك قال الله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾.

قوله: ﴿وَهُدًى وَمَوْعِظَةً﴾: نصب عطف على: مصدق.

وقد قرأ الضحاك: برفع موعظة، ودل على أَنْ هذا في موضع رفع، والرفع في ذلك على العطف على قوله: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾.

قوله: ﴿مُصَدِّقًا﴾ و﴿وَمُهَيْمِنًا﴾: حالان من: الكتاب.

قوله: ﴿وَأَنِ احْكُمْ﴾: أَنْ في موضع نصب عطف على: الكتاب.

قوله: ﴿وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ﴾: أَنْ في موضع نصب على البدل من الهاء والميم في: ﴿وَاحْذَرْهُمْ﴾: وهو بدل الاشتمال.

وإن شئت جعلته مفعولاً من أجله.

قوله: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ﴾: أَنْ في موضع نصب بعسى، ولو قدمت فقلت: فعسى أَنْ يأتي الله، لكانت في موضع رفع بعسى، وتسد مسد خبر عسى.

قوله: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: من نصبه عطفه على المعنى، كأنه قدر قديم ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾ بعد عسى فعطف عليه؛ إذ معنى: فعسى أَنْ يأتي الله، وعسى الله أَنْ يأتي واحد، فعطف على المعنى، ولو عطف على اللفظ على ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾، وهو مؤخر بعد اسم الله لم يجز، كما يبعد أَنْ تقول: عسى زيد أَنْ يقوم ويأتي عمرو؛ إذ لا يجوز: عسى زيد أَنْ يأتي عمرو، فأما إذا قدمت أَنْ بعد عسى فهو حسن، كما تقول: زيد ويأتي عمرو، فيحسن كما يحسن: عسى أَنْ يقوم زيد ويأتي عمرو، ولو كان في الجملة الثانية ما يعود على الأول لجاز كل هذا، نحو: عسى أَنْ يقوم

زيد ويأتي أبوه، وعسى زيد أَنْ يقوم ويأتي أبوه كل هذا حسن جائز خلاف الأول؛ لأنك لو قلت: عسى زيد أَنْ يقوم أبوه حسن، وهذا كله بمنزلة: ليس زيد بخارج ولا قائم عمرو، وهذا لا يجوز، وإن كان في موضع عمرو أبوه جاز فهو قياسه، فقسه عليه.

وقد قيل: إنَّ ﴿وَيَقُولُ﴾: معطوف على الفتح؛ لأنه بمعنى: أَنْ يفتح، فهو معطوف على اسم، فاحتيج إلى إضمار أَنْ ليكون مع يقول مصدراً، فيعطف اسماً على اسم، فيصير بمنزلة قول الشاعر:

للبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

والرفع في: ﴿وَيَقُولُ﴾: على القطع.

قوله: ﴿جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾: نصب على المصدر، وكسرت إنَّ من: ﴿إِنَّهُمْ﴾ على إضمار، قالوا: إنهم؛ لأن اللام في خبرها[1].

قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ نعت لقوم، وكذلك: ﴿أَذِلَّةٍ﴾ و﴿أَعِزَّةٍ﴾ و﴿يُجَاهِدُونَ﴾ نعت أيضاً لهم، ويجوز أَنْ يكون حالاً منهم، والإشارة بالقوم الموصوفين في هذا الموضع هي للخلفاء الراشدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم ومن اتبعهم، وهذا مما يدل على تثبيت خلافتهم، رضي الله عنهم أجمعين.

قوله: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في: ﴿وَيُؤْتُونَ﴾، أي: يعطون ما يزكيهم عند الله في حال ركوعهم، أي: وهم في صلاتهم، فالواو واو الحال، والآية على هذا المعنى نزلت في علي رضي الله عنه. ويجوز أَنْ يكون لا موضع للجملة، وإنما هي جملة معطوفة على الموصول، وليست بـ(واو) الحال والآية عامة.

قوله: ﴿وَالْكُفَّارَ﴾: من خفضه عطفه على الذين في قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا﴾، فيكونون موصوفين باللعب والهزء، كما وصف به الذين أوتوا الكتاب لقوله: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾، يريد به كفار قريش، ومن نصبه

---

(١) ﴿جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ في انتصَابِه وجهان: أظهرهما: أنَّه مصدر مؤكدٌ ناصبُهُ «أقْسَمُوا» فهو من مَعْناه، والمعنى: أقْسَمُوا إقسامَ اجتهادٍ في اليَمِين. والثاني: - أجازه أبو البقاء وغيره - أنه منصُوب على الحَالِ كَقَوْلهم: «افعل ذلك جَهْدَك» أي: مُجْتَهداً، ولا يُبَالي بِتَعْرِيفه لَفْظاً، فإنه مُؤوَّل بِنكِرة على ما تقدَّم ذكره، والمعنى هُنَا: «وأقسموا بالله مجتهدين في أيمانهم».

عطفه على الذين في قوله: ﴿لا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ﴾، ويخرجون من الوصف بالهزء واللعب.

قوله: ﴿إلا أَنْ آمَنَّا﴾: أَنْ في موضع نصب بتنقمون.

قوله: ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ﴾: عطف عليها.

قوله: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾: من فتح الباء جعله فعلاً ماضياً ونصب به الطاغوت، وفي: عبد ضمير من في قوله: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ ولم يظهر ضمير جمع في: عبد حملا على لفظ من، ومعناها الجمع، ولذلك قال: ﴿مِنْهُمُ﴾، ولو حمل على المعنى، لقال: عبدوا، ومَنْ في قوله: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾: في موضع رفع على حذف المضاف، وتقديره: لعن من لعنه الله، أي: هو لعن، فالابتداء والمضاف محذوفان. وقيل: مَنْ في موضع خفض على البدل من: ﴿بِشَرٍّ﴾ بدل الشيء من الشيء وهو هو. و﴿مَثُوبَةً﴾: نصب على التفسير.

ومن ضم الباء من: عبُد جعله اسماً على فعل مبنيا للمبالغة في عبادة الطاغوت، كقولهم: رجل فطن ويقظ، للذي تكثر منه الفطنة والتيقظ، فالمعنى: وجعل منهم من بلغ في عبادة الطاغوت. وأصل هذا البناء للصفات، وعبد أصله: الصفة ولكنه؛ استعمل في هذا استعمال الأسماء وجرى في بناء الصفات على أصله، كما استعملوا الأبرق والأبطح استعمال الأسماء، فكسر تكسير الأسماء، فقيل: الأباطح والأبارق، ولم يصرفا كأحمر، وأصلهما الصفة.

قوله: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾، قوله: ﴿بِالْكُفْرِ﴾ في موضع الحال، وكذلك: به، والمعنى: دخلوا كافرين وخرجوا كافرين، لم يخبر عنهم أنهم دخلوا حاملين شيئا، إنما أخبر عنهم أنهم دخلوا معتقدين كفرا.

قوله: ﴿مَا أُنْزِلَ﴾: ما في موضع رفع بفعله، وهو: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ﴾، و﴿كُلَّمَا﴾ ظرف، والعامل فيه: ﴿أَوْقَدُوا﴾، وفيه معنى الشرط، فلا بد له من جواب، وجوابه: ﴿أَطْفَأَهَا﴾.

قوله: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾: مرفوع على العطف على موضع إنَّ وما عملت فيه، وخبر إنَّ منوي قبل الصابئين، فلذلك جاز العطف على الموضع، والخبر هو: ﴿مَنْ آمَنَ﴾ ينوي به التقديم فحق ﴿وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ أَنْ يقعا بعد ﴿يَحْزَنُونَ﴾، وإنما احتيج إلى هذا التقدير؛ لأن العطف في إنَّ على الموضع لا يجوز إلا بعد تمام الكلام وانقضاء اسم إنَّ وخبرها، فيعطف على موضع الجملة.

وقد قال الفراء: هو عطف على المضمر في: ﴿هَادُوا﴾، وهو غلط؛ لأنه يوجب أَنْ يكون الصابئون والنصارى يهودا، وأيضاً فإن العطف على المضمر المرفوع قبل أَنْ يؤكد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التأكيد قبيح عند بعض النحويين.

وقيل: الصابئون مرفوع على أصله قبل دخول إنَّ على الجملة. وقيل: إنما رفع الصابئون لأن إنَّ لم يظهر لها عمل في: الذين، فبقي المعطوف مرفوعا على أصله قبل دخول إنَّ على الجملة.

وقيل: إنما رفع لأنه جاء على لغة: بلحارث الذين يقولون: رأيت الزيدان بالألف. وقيل: إنَّ بمعنى: نعم. وقيل: إنَّ خبر إنَّ محذوف مضمر دل عليه الثاني، فالعطف بالصابئين إنما أتى بعد تمام الكلام وانقضاء اسم إنَّ وخبرها. وإليه ذهب الأخفش والمبرد، ومذهب سيبويه: أَنْ خبر الثاني هو المحذوف، وخبر إنَّ هو الذي في آخر الكلام يراد به التقديم قبل الصابئين، فيصير العطف على الموضع بعد خبر إنَّ في المعنى.

قوله: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾: من رفع تكونُ جعل أَنْ المخففة من الثقيلة، وأضمر معها الهاء، وتكون خبر أَنْ، وجعل: ﴿وَحَسِبُوا﴾ بمعنى: أيقنوا؛ لأن أَنْ للتأكيد، والتأكيد لا يجوز إلا مع اليقين، فهو نظير وعديله، وأَنْ في موضع نصب بحسب، وسدت مسد مفعولي حسب، تقديره: أنه لا تكون فتنة. وحق أَنْ أَنْ تكتب منفصلة على هذا التقدير؛ لأن الهاء المضمرة تحول بين أَنْ ولام لا في المعنى والتقدير، فيمتنع اتصالها باللام. ومن نصب تكونَ جعل أَنْ هي الناصبة للفعل، وجعل حسب بمعنى: الشك؛ لأنها لم يتبعها تأكيد؛ لأن أَنْ الخفيفة ليست للتأكيد، إنما هي لأمر قد يقع وقد لا يقع، فالشك نظير ذلك وعديله[1].

---

(١) قرأ حمزةُ والكسائيُّ وأبو عمرو «تكونُ» برفع النون، والباقون بنصبها، فمنْ رفع ف «أنْ» عنده مخفَّفةٌ من الثقيلة، واسمها ضميرُ الأمرِ والشأنِ محذوفٌ، تقديرُه، أنهُ، و«لاَ» نافية، و«تَكُونُ» تامة، و«فِتْنَةٌ» فاعلها، والجملةُ خبر «أن»، وهي مفسِّرةٌ لضميرِ الأمرِ والشأن، وعلى هذا، ف «حَسِبَ» هنا لليقين، لا للشكِّ؛ وإنما اضطُرِرْنَا إلى جعلها في الآية الكريمة بمعنى اليقين؛ لأنَّ «أن» المخففةَ لا تقع إلا بعد يقينٍ، فأمَّا قوله: [البسيط]

أَرْجُـــــو وَآمُـلُ أَنْ تَدْنُـوْ مَوَدَّتُهَا ... وَمَـــــا إِخَـالُ لَدَيْـنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

فظاهرُه: أنها مخفَّفةٌ؛ لعدم إعمالها، وقد وقعت بعد «أرْجُو» و«آمُلُ» وليسا بيقينٍ، والجوابُ من وجهين: أحدهما: أنَّ «أنْ» ناصبةٌ، وإنما أُهْمِلَتْ؛ حَمْلاً على «مَا» المصدريَّة؛ ويَدُلُّ على ذلك أنها لو كانت مخفَّفَةً، =

والمشددة إنما تدخل لتأكيد أمر قد وقع وثبت، فلذلك كان حسب مع أَنْ المشددة لليقين ومع الخفيفة للشك، ولو كان قبل أَنْ فعل لا يصلح للشك لم يجز أَنْ تكون إلا مخففة من الثقيلة، ولم يجز نصب الفعل بها، نحو قوله تعالى: ﴿ألا يرجع إليهم﴾، و﴿علم أَنْ سيكون﴾، ولا والسين عوض من حذف تشديد أَنْ، ولو وقع قبل أَنْ فعل لا يصلح إلا لغير الإثبات لم يجز في الفعل إلا النصب، نحو قولك: طمعت أَنْ تقوم، وأشفق أَنْ تقوم، وأخشى أَنْ تقوم، هذا لا يجوز فيه إلا النصب بعد أَنْ، ولا تكون أَنْ معه مخففة من الثقيلة، فهذه ثلاثة أقسام: فعل بمعنى الثبات واليقين لا يكون معه إلا الرفع بعد أَنْ ولا تكون أَنْ إلا مخففة من الثقيلة.

وفعل بضد الثبات واليقين لا يكون معه إلا النصب بعد أَنْ ولا تكون أَنْ معه إلا غير مخففة من الثقيلة.

وفعل ثالث يحتمل الوجهين، فيجوز معه الوجهان، هذه الأصول هي الاختيار عند أهل العلم، وقد يجوز غير ما ذكرنا على مجاز وسعة.

قوله: ﴿فَعَمُوا وَصَمُّوا﴾، إنما جمع الضمير ردا على المذكورين، و﴿كَثِيرٌ﴾ بدل من: الضمير. وقيل: ﴿كَثِيرٌ﴾ رفع على إضمار مبتدأ دل عليه: عموا وصموا، تقديره: العمي والصم كثير منهم.

وقيل التقدير: العمي والصم منهم كثير.

وقيل: جمع الضمير وهو متقدم على لغة من قال: أكلوني البراغيث، و﴿كَثِيرٌ﴾ رفع بما

=

لفُصِلَ بينها وبين الجملة الفعليةِ، ويكون هذا مثل قولِ الله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرضاعة﴾ [سورة البقرة آية ٢٣٣]؛ والثاني من وجهي الجواب: أنَّ رجاءَهُ وأملَهُ قويَا حتَّى قربا من اليقينِ، فأجراهما مُجْراهُ في ذلك. وأما قول الشاعر:

عَلَمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤلِ

فالظاهرُ أنها المخفَّفة، وشَذَّ عدمُ الفصْلِ، ويحتملُ أن تكون الناصبة شذَّ وقوعُها بعد العلْمِ، وشذَّ إهمالُها، ففي الأوَّلِ شذوذٌ واحدٌ، وهو عدم الفصلِ، وفي الثاني شذوذَانِ: وقوعُ الناصبةِ بعد العلمِ، وإهمالُها حَمْلاً على «مَا» أختِها. وجاءَ هنا على الواجب - عند بعضهم - أو الأحسنِ - عند آخرين - وهو الفصلُ بين «أن» الخفيفةِ وبين خبرها، إذا كان جملة فعليةً متصرفةً غير دعاءٍ، والفاصلُ: إمَّا نفي كهذه الآية، وإمَّا حرفُ تنفيس.

قبله، ولو نصبت كثيراً في الكلام لجاز تجعله نعتاً لمصدر محذوف، أي: عمى وصمما كثيرا.

قوله: ﴿ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾: لا يجوز تنوين ثالث؛ لأنه بمعنى: أحد ثلاثة، فلا معنى للفعل فيه، وليس بمنزلة: هذا ثالث اثنين؛ لأن فيه معنى الفعل؛ إذ معناه: بصير اثنين ثلاثة بنفسه، فالتنوين فيه جائز.

قوله: ﴿وَمَا من إِلَهٍ إِلا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾: إله بدل من: موضع ﴿مِنْ إِلَهٍ﴾؛ لأن من زائدة فهو مرفوع، ويجوز في الكلام النصب: إلا إلها واحداً على الاستثناء.

وأجاز الكسائي: الخفض على البدل من لفظ: من إله، وهو بعيد؛ لأن من لا تزاد في الواجب.

قوله: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾: ما في موضع نصب نكرة، أي: لبئس شيئا كانوا يفعلونه، فما بعد ما صفة لها. وقيل: ما بمعنى الذي في موضع رفع ببئس، أي: لبئس الشيء الذي كانوا يفعلونه، والهاء محذوفة من الصفة والصلة.

قوله: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ﴾: أَنْ في موضع رفع على إضمار مبتدأ، تقديره: هو أَنْ سخط الله.

وقيل: في موضع نصب على البدل من: ما على أَنْ ما نكرة. وقيل: على حذف اللام، أي: لأن سخط الله.

قوله: ﴿عَدَاوَةً﴾: نصب على التفسير، ومثله: ﴿مَوَدَّةً﴾.

قوله: ﴿تَفِيضُ﴾: في موضع نصب على الحال من ﴿أَعْيُنَهُمْ﴾؛ لأن ترى من رؤية العين.

قوله: ﴿لا نُؤْمِنُ﴾: في موضع نصب على الحال من المخبرين في: ﴿لَنَا﴾، كما تقول: مالك قائما.

قوله: ﴿تَجْرِي﴾: في موضع نصب على النعت لجنات.

قوله: ﴿خَالِدِينَ﴾: حال من الهاء والميم في: ﴿فَأَثَابَهُمُ﴾.

قوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ﴾: رفع على الابتداء، والخبر محذوف، أي: فعليه صيام ثلاثة أيام.

قوله: ﴿بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ﴾: من للتبعيض؛ لأن المحرم صيد البر خاصة، ولأن التحريم إنما وقع في حال الإحرام خاصة.

وقيل: من لبيان الجنس، فلما قال: ﴿لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ﴾، لم يعلم من أي جنس هو، فبين فقال: ﴿مِنَ الصَّيْدِ﴾، كما تقول: لأعطينك شيئا من الذهب.

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾: ابتداء وخبر في موضع نصب على الحال من المضمر في: ﴿لا تَقْتُلُوا﴾.

و﴿مُتَعَمِّدًا﴾: حال من المضمر المرفوع في: ﴿قَتَلَهُ﴾.

قوله: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾: جزاء مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، أي: فعليه جزاء، ومن نون جزاء جعل: ﴿مِثْلُ﴾ صفة له، و﴿مِنَ النَّعَمِ﴾ صفة أخرى لجزاء.

ويجوز أَنْ تكون ﴿مِثْلُ﴾ بدلا من: ﴿فَجَزَاءٌ﴾.

ومِنْ في منزلة: ﴿مِنَ النَّعَمِ﴾ لا تتعلق بجزاء؛ لأنها تصير في صلته، والصفة لا تدخل في صلة الموصوف، لأنها لا تكون إلا بعد تمام الموصوف بصلته، فلو جعلت مِنَ متعلقة بجزاء دخلت في صلته، وأنت قد قدمت مثل هذا وهو بدل أو صفة، والبدل والصفة لا يأتيان إلا بعد تمام الموصول بصلته، فيصير ذلك إلى التفرقة بين الصلة والموصول بالبدل أو بالنعت، وليس هذا بمنزلة: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ في جواز تتعلق الباء بجزاء؛ لأنه لم يوصف ولا أبدل منه، إنما أضيف والمضاف إليه داخل في الصلة، ومن تمام المضاف وكل داخل في الصلة، فذلك حسن جائز.

و﴿مِثْلُ﴾ في هذه القراءة بمعنى: مماثل، والتقدير: فجزاء مماثل لما قتل، يعني: في القيمة أو في الخلقة على اختلاف العلماء في ذلك.

ولو قدرت مثلا على لفظه، لصار المعنى: فعليه جزاء مثل المقتول من الصيد، وإنما يلزمه جزاء المقتول بعينه لا جزاء مثله؛ لأنه إذا أدى جزاء مثل المقتول في الصيد صار إنما يؤدي جزاء ما لم يقتل؛ لأن مثل المقتول لم يقتله، فصح أَنْ المعنى فعليه جزاء مماثل للمقتول يحكم به ذوا عدل، ولذلك بعدت القراءة بالإضافة عند جماعة؛ لأنها توجب أَنْ يلزم القاتل جزاء مثل الصيد الذي قتل، وإنما جازت الإضافة عندهم على معنى قول العرب: إني لأكرم مثلك، يريدون: أكرمك، فعلى هذا أضاف الجزاء إلى مثل المقتول يراد المقتول بعينه، فكأنه في التقدير: فعليه جزاء المقتول في الصيد، وعلى هذا تأول العلماء قول الله تعالى: ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾، معناه: كمن هو في الظلمات. ولو حمل على الظاهر لكان مثل الكافر في الظلمات

والمثل والمثل واحد.

و﴿مِـنَ الـنَّعَمِ﴾، في قـراءة مـن أضـاف الجزاء إلى مثل صفة لجزاء ويحسن أَنْ تتعلق مِنَ بالمصدر فلا تكون صفة له وإنما المصدر معدى إلى ﴿مِنَ النَّعَمِ﴾.

وإذا جعلـته صـفة فمِـنَ متعلقة بالخبر المحذوف وهو فعليه، وإذا لم تجعلها صفة تعلقت بجـزاء، كـما تعلقـت في قوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾؛ لأن الجزاء لم يوصف ولا أبدل منه، فلا تفرقه بين الصلة والموصول، فأما إذا نونت ﴿فَجَزَاءٌ﴾ فلا يحسن تعلق مِنَ بجزاء لما قدمنا.

قـوله: ﴿هَـدْيًا﴾: انتصب على الحال من الهاء في: به، ويجوز أَنْ يكون انتصب على البيان أو على المصدر. و﴿بَالِغَ﴾ نعت لهدي، والتنوين مقدر فيه، فلذلك وقع نعتاً لنكرة.

قوله: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ﴾: عطف على ﴿فَجَزَاءٌ﴾، أي: أو عليه كفارة.

ومن نون كفارة رفع الطعام على البدل من كفارة.

و﴿صِيَامًا﴾: نصب على البيان.

قوله: ﴿مَتَاعًا﴾: نصب على المصدر؛ لأن قوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ﴾ بمعنى: أمتعتكم به إمتاعاً بمنزلة: ﴿كِتَابَ الـلَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، و﴿حُرُمًا﴾ خبر دام.

قـوله: ﴿ذَلِـكَ لِـتَعْلَمُوا﴾: ذا في موضـع رفع على معنى: الأمر ذلك، ويجوز أَنْ يكون في موضع نصب على معنى: فعل الله ذلك لتعلموا.

قـوله: ﴿لا تَـسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾، قال الخليل وسيبويه والمازني: أشياء أصلها: شيئاء على وزن: فعـلاء، فلـما كثر استعمالها استثقلت همزتان بينهما ألف، فنقلت الهمزة الأولى وهي: لام الفعـل قـبل فـاء الفعـل وهو: الشين، فصارت: أشياء على وزن: لَفْعاء، ومن أجل أَنْ أصلها: فعلاء كحمراء امتنعت من الصرف، وهي عندهم اسم للجمع، وليست بجمع شيء.

وقـال الكسائي وأبو عبيد: لم تنصرف؛ لأنها أشبهت حمراء؛ لأن العرب تقول في الجمع: أشـياوات كـما تقـول: حمـراوات، ويلـزمهما أَنْ لا يصرفا اسماً ولا ابنا لقول العرب في الجمع: اسماوات وابناوات.

وقـال الأخفش والفراء والزيادي: أشياء وزنها: أَفْعِلاء، وأصلها: أشيئاء كهين وأهوناء، فمـن أجـل همـزة التأنيث لم ينصرف؛ لكنه خفف فأبدل من الهمزة الأولى وهي لام الفعل ياء لانكـسار مـا قـبلها، ثـم حذفت استخفافا لكثرة الاستعمال، فشيء عندهم أصله: شَيِّيء على

وزن: فَيْعِل، كهين أصله: هين على: فيعل، وكان أصله قبل الإدغام: هَيْوِن على: فَيْعِل، كميت ثم خفف إلا أَنْ عين الفعل من شيء ياء وعين الفعل من هين واو؛ لأنه من: هان يهون كميت، وهذا الجمع لا نظير له؛ لأنه لم يقع أَفْعِلاء جمعاً لفَيْعِل فيكون هذا نظيره، وهين وأهوناء شاذ لا يقاس عليه، وأيضاً فإن حذفه واعتلاله جرى على غير قياس، فهذا القول خارج في جمعه واعتلاله عن القياس والسماع، وأيضاً فإنه يلزمهم أَنْ يصغروا أشياء على شويات أو على شييئات، وذلك لم يقله أحد، إنما تصغيره أشياء، وإنما لزمهم ذلك في التصغير؛ لأن كل جمع ليس من أبنية أقل العدد فحكمه في التصغير أَنْ يرد إلى واحده، ثم يصغر الواحد، ثم يجمع مصغرا بالألف والتاء أو بالواو والنون إنَّ كان ممن يعقل، فأفعلاء ليس من أبنية أقل العدد، وأبنية الجمع في أقل العدد أربعة أبنية وهي: أَفْعال، وأَفْعِلَة، وأَفْعُل، وفِعْلَة، فهذه تصغر على لفظها ولا ترد إلى الواحد.

وقال المازني: سألت الأخفش عن تصغير: أشياء فقال: أُشَيّاء ، قال المازني: فقلت له يجب على قولك أنها أفعلاء أَنْ ترد إلى الواحد فتصغره ثم تجمعه فانقطع الأخفش.

وقال أبو حاتم: أشياء: أفعال جمع: شيء كبيت وأبيات، وكان يجب أَنْ ينصرف إلا أنه سمع غير مصروف.

وهذا القول جار على القياس في الجمع؛ لأن فَعْلاً يقع جمعه كثيرا على أفعال، إلا أنه خارج عن القياس في ترك صرفه، فلم يقع في كلام العرب أفعال غير مصروف، فيكون هذا نظيره.

وقال بعض أهل النظر: أشياء أصلها: أشيئاء على وزن: أَفْعِلاء كقول الأخفش إلا أَنَّ واحدها فعيل كصديق وأصدقاء، فأعل على ما تقدم من تخفيف الهمزة وحذف العوض، وحسن الحذف في الجمع لحذفها من الواحد، وإنما حذفت من الواحد تخفيفاً لكثرة الاستعمال؛ إذ شيء يقع على كل مسمى من عرض أو جسم أو جوهر، فلم ينصرف لهمزة التأنيث في الجمع، وهذا قول حسن جار في الجمع، وترك الصرف على القياس لولا أَنْ التصغير يعترضه كما اعترض الأخفش.

قوله: ﴿إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾: شرط وجوابه، والجملة في موضع خفض على النعت لأشياء.

قوله: ﴿مِنْ بَحِيرَةٍ﴾: من زائدة للتأكيد، و﴿بَحِيرَةٍ﴾: في موضع نصب بجعل.

قوله: ﴿حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا﴾: ابتداء، وخبره: ﴿مَا وَجَدْنَا﴾.

قوله: ﴿إِذَا حَضَرَ﴾، العامل في: إذا: ﴿شَهَادَةُ﴾، ولا تعمل فيها ﴿الْوَصِيَّةِ﴾؛ لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وأيضاً فإن الوصية: مصدر فلا يقدم ما عمل فيه عليه، والعامل في: ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾: أسباب الموت، كما قال: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ﴾، والقول لا يكون منه بعد الموت، ولكن معناه: حتى إذا جاء أحدهم أسباب الموت قال. وقيل: العامل في: ﴿حِينَ﴾: حضر. وقيل: هو بدل من: إذا فيكون العامل في: ﴿حِينَ﴾ الشهادة أيضاً[1].

قوله: ﴿اثْنَانِ﴾: مرفوع على خبر، ﴿شَهَادَةُ﴾ على حذف مضاف، تقديره: شهادة اثنين؛ لأن الشهادة لا تكون هي الاثنان؛ إذ الجثث لا تكون خبراً عن المصدر، فأضمرت مصدراً ليكون خبراً عن مصدر، وكذلك: ﴿أَوْ آخَرَانِ من غَيْرِكُمْ﴾: عطف على ﴿اثْنَانِ﴾ على تقدير حذف مضاف إليه، تقديره: أو شهادة آخرين.

وقيل: ﴿إِذَا حَضَرَ﴾ هو خبر: شهادة، و﴿اثْنَانِ﴾ ارتفعا بفعلهما وهو: شهادة.

قوله: ﴿تَحْبِسُونَهُمَا من بَعْدِ الصَّلاةِ﴾: صفة لآخران في موضع رفع.

---

(١) في (حَتَّى) هذه أوجه: أحدها: أنها غاية لقوله: «بِمَا يَصِفُونَ». والثاني: أنها غاية «لِكَاذِبُونَ». ويبين هذين الوجهين قول الزمخشري: «حَتَّى» يتعلق ب «يَصِفُونَ» أي: لا يزالون على سوء الذكر إلى هذا الوقت، والآية فاصلة بينهما على وجه الاعتراض والتأكيد. ثم قال: أو على قوله: «وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ». قال شهاب الدين: قوله: (أو على قوله كذا) كلام محمول على المعنى، إذ التقدير: «حَتَّى» معلقة على «يَصِفُونَ» أو على قوله: «لَكَاذِبُونَ» وفي الجملة فعبارته مشكلة. الثالث: قال ابن عطية: «حَتَّى» في هذا الموضع حرف ابتداء، ويحتمل أن تكون غاية مجردة بتقدير كلام محذوف، والأوَّل أبيَن، لأنّ ما بعدها هو المعنيّ به المقصود (ذكره).

قال أبو حيان: فتوهم ابن عطية أن «حَتَّى» إذا كانت حرف ابتداء لا تكون غاية، وهي وإن كانت حرف ابتداء فالغاية معنى لا يفارقها، ولم يبيّن الكلام المحذوف المقدر. وقال أبو البقاء: (حَتَّى) غاية في معنى العطف. قال أبو حيّان: والذي يظهر لي أن قبلها جملة محذوفة تكون «حَتَّى» غاية لها يدل عليها ما قبلها، التقدير: فلا أكون كالكفار الذين تهزمهم الشياطين ويحضرونهم حتى إذا جَاءَ، ونظير حذفها قول الشاعر: فَيَا عَجَبا حَتَّى كُلَيْبٌ تسُبُّني... أي: يسبني الناس كُلهم حتى كليب إلاَّ أن في البيت دلّ ما بعدها عليها بخلاف الآية الكريمة.

قوله: ﴿إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ﴾ إلى قوله: ﴿الْمَوْتِ﴾ اعتراض بين الموصوف وصفته، فاستغني عن جواب إذا التي هي الشرط بما تقدم من الكلام؛ لأن معنى: ﴿اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ من غَيْرِكُمْ﴾، معنى الأمر بذلك ولفظه لفظ الخبر، واستغني عن جواب إذا أيضاً بما تقدم من الكلام، وهو قوله: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾؛ لأن معناه: ينبغي أَنْ تشهدوا إذا حضر أحدكم الموت.

قوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾[1]: الفاء لعطف جملة على جملة، ويجوز أَنْ يكون جواب جزاء؛ لأن ﴿تَحْبِسُونَهُمَا﴾ معناه: الأمر بذلك، فهو جواب الأمر الذي دل عليه الكلام، كأنه قال: إذا حبستموهما أقسما؛ إذ معنى: ﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾، أي: شككتم في قول الآخرين من غيركم.

قوله: ﴿لا نَشْتَرِي﴾: جواب لقوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾؛ لأن أقسم يجاوب بما يجاوب به القسم.

قوله: ﴿لا نَشْتَرِي بِهِ﴾: الهاء تعود على المعنى؛ لأن التقدير: لا نشتري بتحريف شهادتنا ثمنا، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

وقيل: الهاء تعود على: الشهادة، لكن ذكرت لأنها قول، كما قال: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾، فرد الهاء على المقسم لدلالة القسمة على ذلك.

قوله: ﴿لا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾، معناه: ذا ثمن؛ لأن الثمن لا يشترى إنمايشترى ذو الثمن وهو الْمُثَمَّنْ، وهو كقوله تعالى: ﴿اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا﴾، أي: ذا ثمن.

---

(١) (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لاَ نَشْتَرِي بِهِ ثَمَناً) والفاء في قوله (فيقسمان) عاطفة هذه الجملة على قوله (تحبسونهما) هذا هو الظاهر. وقال أبو علي وإن شئت لم تقدر الفاء لعطف جملة ولكن تجعله جزاء كقول ذي الرمة:

وإنسان عيني يحسر الماء تارة ... فيبدو وتارات يجم فيغرق

تقديره عندهم إذا حسر بدا فكذلك إذا حبستموهما اقسما انتهى. ولا ضرورة تدعو إلى تقدير شرط محذوف وإبقاء جوابه فتكون الفاء إذ ذاك فاء الجزاء وإلى تقدير مضمر بعد الفاء أي فهما يقسمان وفهو يبدو، وخرّج أصحابنا بيت ذي الرمة على توجيه آخر وهو أن قوله: يحسر الماء تارة. جملة في موضع الخبر وقد عريت عن الرابط فكان القياس أن لا تقع خبراً للمبتدأ لكنه عطف عليهما بالفاء جملة فيها ضمير المبتدأ فحصل الربط بذلك و(لا نشتري) هو جواب قوله فيقسمان بالله وفضل بين القسم وجوابه بالشرط.

قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ في: كان اسمها، أي: ولو كان المشهود له ذا قربى من الشاهد.

قوله: ﴿وَلا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾، إنما أضيفت الشهادة إلى الله؛ لأنه هو أمر بأدائها ونهى عن كتمانها.

قوله: ﴿فَآخَرَانِ﴾: رفع بفعل مضمر أو بالابتداء. و﴿يَقُومَانِ﴾ نعت لهما. و﴿مِنَ الَّذِينَ﴾ خبره.

قوله: ﴿الأَوْلَيَانِ﴾[1]: من رفعه وثناه جعله بدلا من: آخران، أو من المضمر في: يقومان.

وقيل: هو مفعول لم يسم فاعله لاستحق على قراءة من ضم التاء على تقدير حذف مضاف، تقديره: مِنَ الذين استحق عليهم إثم الأوليين. ويكون: ﴿عَلَيْهِمُ﴾ بمعنى: فيهم.

ومن قرأ: ﴿الأَوَّلِين﴾ على جمع: أوّل، فهو في موضع خفض على البدل من: الذين، أو من: الهاء والميم في: ﴿عَلَيْهِمُ﴾.

---

(١) " الأوليان"، وقيل هما بدل من الضمير في " يقومان" أو من آخران ويجوز أن يرتفعا باستحق أي من الذين استحق عليهم ابتدأت الأوليين منهم للشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال انتهى. وقد سبقه أبو عليّ إلى أن تخريج رفع " الأوليان" على تقديرهما لأوليان، وعلى البدل من ضمير " يقومان" وزاد أبو عليّ وجهين آخرين، أحدهما أن يكون " الأوليان" مبتدأ ومؤخراً، والخبر آخران يقومان مقامهما. كأنه في التقدير فالأوليان بأمر الميت آخران يقومان فيجيء الكلام كقولهم تميمي أنا والوجه الآخر أن يكون "الأوليان" مسنداً إليه " استحق". قال أبو عليّ فيه شيء آخر وهو أن يكون " الأوليان" صفة لآخران لأنه لما وصف خصص فوصف من أجل الاختصاص الذي صار له انتهى. وهذا الوجه ضعيف لاستلزامه هدم ما كادوا أن يجمعوا عليه من أن النكرة لا توصف بالمعرفة ولا العكس وعلى ما جوّزه أبو الحسن يكون إعراب قوله: " فآخران" مبتدأ والخبر " يقومان" ويكون قد وصف بقوله من " الذين" أو يكون قد وصف بقوله " يقومان" والخبر " من الذين" ولا يضر الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر أو يكونان صفتين لقوله: " فآخران" ويرتفع آخران على خبر مبتدإ محذوف أي فالشاهدان آخران ويجوز عند بعضهم أن يرتفع على الفاعل، أي فليشهد آخران وأما مفعول " استحق" فتقدم تقدير الزمخشري أنه استحق عليهم الإثم.

وأجازا به عطية أن يرتفع الأوليان باستحق وتلخص في إعراب الأوليان على هذه القراءة وجوه الابتداء والخبر لمبتدأ محذوف والبدل من ضمير يقومان والبدل من آخران والوصف لآخران والمفعولية باستحق على حذف مضاف مختلف في تقديره.

وقال بعضهم المفعول محذوف أي " من الذين استحق عليهم الأوليان" وصيتهما.

قوله: ﴿لَشَهَادَتُنَا﴾: اللام جواب القسم في قوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾.

قوله: ﴿أَنْ يَأْتُوا﴾: في موضع نصب على حذف حرف الجر، تقديره: بأن يأتوا، ومثله: ﴿أَنْ آمنوا﴾.

قال أبو محمد مكي بن أبي طالب رضي الله عنه: هذه الآية من أشكل ما في القرآن في إعرابها، ومعناها، وتفسيرها، وأحكامها، وقد أفردت لها كتابا بيناها فيه.

قوله: ﴿إِنْ هَذَا إِلا سِحْرٌ﴾: إنْ بمعنى: ما، وهذا إشارة إلى ما جاء به عيسى عليه السلام.

ويجوز أَنْ يكون هذا: إشارة إلى النبي عليه السلام على تقدير حذف مضاف، تقديره: إنَّ هذا إلا ذو سحر.

فأما من قرأ: ﴿ساحر﴾: بألف، فهذا إشارة إلى النبي عليه السلام بغير حذف، ويحتمل أَنْ يكون إشارة إلى الإنجيل، فيكون اسم الفاعل في موضع مصدر، كما قالوا: عائذا بالله من شرها، يريدون: عياذا بالله.

قوله: ﴿فَتَنْفُخُ فِيهَا﴾: الهاء تعود على: الهيئة، والهيئة مصدر في موضع المهيأ؛ لأن النفخ لا يكون في الهيئة إنما يكون في المهيأ.

ويجوز أَنْ يعود على الطير لأنه مؤنث. ومن قرأ: ﴿طائراً﴾ جاز أَنْ يكون طائر جمعا كالحامل، فيؤنث الضمير في: ﴿فِيهَا﴾ لأجل رجوعه على الجماعة.

قوله: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾: أَنْ مفسرة لا موضع لها من الإعراب بمعنى: أي. ويجوز أَنْ تكون في موضع نصب على البدل من: ما.

قوله: ﴿مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾: ما في موضع نصب على الظرف، والعامل فيه: شهيد.

قوله: ﴿أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾، و﴿أَنْتَ الْعَزِيزُ﴾: أنت تأكيداً للكاف، أو مبتدأ، أو فاصلة لا موضع لها من الإعراب[1].

---

(١) «علاَّمُ» مثالُ مبالغة، فهو ناصب لما بعده تقديراً، وبهذا أيضاً يُرَدُّ على الزمخشريِّ على تقدير تسليم صحَّة وصف الضمير من حيث إنه نكرةٌ؛ لأن إضافته غيرُ محضَةٍ وموصوفهُ مَعْرفةٌ. والجمهورُ على ضمِّ العينِ من «الغُيُوب» وهو الأصلُ، وقرأ حمزة وأبو بكر بكسرها، والخلافُ جارٍ في ألفاظٍ أُخَرَ نحو: «البُيُوت والجُيُوب والعُيُون والشُّيُوخ» وجُمِعَ الغيبُ هنا، وإنْ كان مصدراً لاختلافِ أنواعه، وإن أريدَ به الشيءُ الغائب، أو قلنا: إنه مخفَّفٌ من فَيْعِل.

قوله: ﴿هَـذَا يَـوْمُ يَـنْفَعُ﴾: مـن رفع يوما جعله خبراً لهذا، وهذا إشارة إلى يوم القيامة، والجملة في موضع نصب بالقول.

فأما من نصب يوما فإنه جعله ظرفاً للقول، وهذا إشارة إلى القصص والخبر الذي تقدم، أي: يقول الله هذا الكلام في يوم ينفع، فهذا إشارة إلى ما تقدم من القصص، وهو قوله: ﴿وَإِذْ قَـالَ الـلَّـهُ يَـا عِيـسَى﴾ إلى قوله: ﴿مِنْ دُونِ الـلَّهِ﴾، فأخبر الله عما لم يقع بلفظ الماضي لصحة كـونه وحدوثـه، وجـاز أَنْ يقـع ﴿يَـوْمُ﴾ خـبراً عن ﴿هَذَا﴾؛ لأنه إشارة إلى حدث، فظروف الزمان تكون خبراً عن الحدث.

ويجـوز عـلى قول الكوفيين أَنْ يكون: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ﴾: مبنيا على الفتح لإضافته إلى الفعل، فـإذا كـان كـذلك احتمل موضعه النصب والرفع على ما تقدم من التفسير. وإنما يقع البناء في الظـرف إذا أضـيف إلى الفعـل عند البصريين إذا كان الفعل مبنيا، فأما إذا كان معربا فلا يبنى الظرف إذا أضيف إليه عندهم.

قوله: ﴿خَالِدِينَ﴾: حال من الهاء والميم في: ﴿لَهُمْ﴾.

و﴿أَبَـدًا﴾: ظـرف زمـان. والياء في: ﴿رَضِيَ﴾ بدل من: واو لانكسار ما قبلها؛ لأنه من الرضـوان، وأصـل: ﴿وَرَضُـوا﴾: رضـوُوا، فألقيت حركة الواو الأولى على الضاد وحذفت لسكونها، وسكون الواو التي هي ضمير الجماعة بعدها.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الأنعام

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الـلَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ﴾، إنْ جعلت: ﴿وَفِي الأَرْضِ﴾: مـتعلقاً بـما قبله وقفت على: ﴿وَفِي الأَرْضِ﴾ ورفعت ﴿يَعْلَمُ﴾ على الاستئناف، تقديره: وهو المعـبود في الـسموات وفي الأرض، وإن جعلـت: ﴿وَفِي الأَرْضِ﴾ مـتعلقاً بـيعلم وقفت على ﴿السَّمَوَاتِ﴾.

قوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾: كم في موضع نصب بأهلكنا لا بـ (يروا)؛ لأن الاستفهام وما جرى مجراه وضارعه لا يعمل فيه ما قبله[1].

---

(١) «كم» يجوز أن تكون اسْتِفْهاميَّةً وخبَريَّةً، وفي كِلاَ التقديرين فهي معلقة للرؤية عن العَمَلِ، لأنَّ الخَبَريَّةَ =

قوله: ﴿مِدْرَارًا﴾: نصب على الحال من: السماء.

قوله: ﴿مَا كَانُوا بِهِ﴾: في موضع رفع بـ (حاق)، وتقديره: عقاب ما كانوا، أي: عقاب استهزائهم.

قوله: ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ﴾: عاقبة اسم: كان، وكيف خبر: كان، ولم يقل: كانت؛ لأن عاقبتهم بمعنى: مصيرهم؛ ولأن تأنيث العاقبة غير حقيقي.

قوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ في موضع نصب على البدل من: ﴿الرَّحْمَةَ﴾، واللام لام القسم، فهي جواب: ﴿كَتَبَ﴾؛ لأنه بمعنى: أوجب ذلك على نفسه، ففيه معنى القسم.

قوله: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾: الذين رفع بالابتداء، و﴿فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع خبر: الذين.

وأجاز الأخفش: أَنْ يكون الذين في موضع نصب على البدل من: الكاف والميم في: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾، وهو بعيد؛ لأن المخاطب لا يبدل منه غير مخاطب، لا تقول: رأيتك زيداً على البدل.

قوله: ﴿مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ﴾، من فتح الياء وكسر الراء في: ﴿يَصرِف﴾ أضمر الفاعل في: يصرف وهو الله جل ذكره، وأضمر مفعولاً محذوفا، تقديره: من يصرف الله عنه العذاب

=

تجري مجرى اسْتِفْهاميَّةٍ في ذلك، ولذلك أعطيت أحكامها من وجوب التَّصْدير وغيره، والرُّؤيَةُ هنا عِلْميَّةٌ، ويضعف كونها بصرية، وعلى كلا التقديرين فهي معلّقة عن العمل؛ لأنَّ البصرية تجر مجراها، فإن كانت عِلْمِيَّةً ف «كم» وما في حيِّزها سادَّة مسدَّ مفعولين، وإن كانت بَصَرِيَّةً فمسدّ واحد. و«كم» يجوز أن تكون عبارة عن الأشخاص، فتكون مفعولاً بها، نَاصِبُهَا «أَهْلَكْنا» أي: إهلاكاً، و«من قرنٍ» على هذا صِفَةٌ لمفعول «أَهلَكْنَا» أي: أهلكنا قوماً، أو فوجاً من القُرُونِ؛ لأنَّ قرناً يُرَادُ به الجَمْعُ، و«من» تبعيضية، والأولى لابتداء الغاية. وقال الحُوفي: «من» الثانية بَدَلٌ من «من» الأولى، وهذا لا يُعْقَلُ فهو وَهْمٌ بَيِّنٌ، ويجوز أن تكون «كم» عبارة عن الزَّمَانِ، فتنتصبُ على الظرف. قال أبو حيان: تقديره: كم أزمنةٍ أهلكنا فيها. وجعل أبو البقاء على هذا الوجه «من قَرْن» هو المفعول به، و«منْ» مَزيدَةٌ فيه، وجاز ذلك؛ لأن الكلام غير موجب، والمجرور نكرة، إلاَّ أنَّ أبا حيَّان مَنَعَ ذلك بأَنَّهُ لا يقع إذ ذاك المفرد موقع الجمع لو قلت: «كم أزماناً ضَرَبْت رجلاً» أو كم مرة ضربت رجلاً لم يكن مدلولُ رجلٍ رجلاً، لأنَّ السؤال إنما يَقَعُ عن عدد الأزمنة أو المَرَّاتِ التي ضربت فيها، وبأن هذا ليس مَوْضَعَ زيادة «من» لأنَّها لا تُزَادُ في الاستفهام، إلاَّ وهو استفهامٌ مَحْضٌ أو يكون بمعنى النَّفي، والاستفهام هنا لَيْسَ مَحْضاً ولا مُرَاداً به النفي.

يومئذ، ومن ضم الياء وفتح الراء أضمر مفعولاً لم يسم فاعله لا غير، تقديره: من يصرف عنه العذاب يومئذ، فهذا أقل اضماراً من الأول، وكلما قل الإضمار عند سيبويه كان أحسن.

قوله: ﴿شَهَادَةً﴾: نصب على البيان.

قوله: ﴿وَمَنْ بَلَغَ﴾: مَنْ في موضع نصب عطف على الكاف والميم في: ﴿لأُنْذِرَكُمْ﴾، أي: وأنذر من بلغه القرآن. وقيل: من بلغ الحلم.

قوله: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ﴾، الذين مبتدأ، وخبره: ﴿يَعْرِفُونَهُ﴾.

قوله: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا﴾: رفع على إضمار مبتدأ، أي: هم الذين خسروا.

قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾: مَنْ في موضع رفع بالابتداء، وهي استفهام بمعنى التوبيخ، متضمنة معنى النفي، تقديره: لا أحد أظلم ممن افترى على الله كذبا، و﴿أَظْلَمُ﴾ خبر الابتداء إلا أنه يحتاج إلى تمام؛ لأن ﴿مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ تمام أظلم. وكذلك أفعل من كذا حيث وقع، مَنْ وما بعدها من تمام أفعل.

قوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا﴾: من قرأ: ﴿تَكُنْ﴾: بالتاء أنث لتأنيث لفظ الفتنة، وجعل الفتنة اسم كان، و﴿أَنْ قَالُوا﴾ خبر كان.

ومن قرأ: ﴿يكن﴾: بالياء ونصب الفتنة جعلها خبر كان، و﴿أَنْ قَالُوا﴾ اسم كان. ومن قرأ: ﴿تَكُنْ﴾: بالتاء ونصب الفتنة جعلها خبر كان، وأنث تكن على المعنى؛ لأن أَنْ وما بعدها هو الفتنة في المعنى؛ لأن اسم كان هو الخبر في المعنى؛ إذ هي داخلة على الابتداء والخبر، وجعل أَنْ اسم كان هو الاختيار عند أهل النظر؛ لأنها لا تكون إلا معرفة؛ لأنها لا توصف، فأشبهت المضمر، والمضمر أعرف المعارف، فكان الأعرف اسم كان أولى مما هو دونه في التعريف؛ إذ الفتنة إنما تعرفت بإضافتها إلى المضمر، فهي دون تعريف أَنْ بكثير.

ومن قرأ: ﴿يكن﴾: بالياء ورفع الفتنة ذكر؛ لأن تأنيث الفتنة غير حقيقي؛ ولأن الفتنة يراد بها المعذرة، والمعذرة والعذر سواء، فحمله على المعنى فذكره؛ لأن الفتنة هي القول في المعنى، فذكر حملا على المعنى.

قوله: ﴿أَسَاطِيرُ﴾ واحدها: أسطورة، وقيل: إسطارة، وقيل: هو جمع الجمع واحده: أسطار، وأسطار جمع سطر، و﴿أَكِنَّةً﴾ جمع: كنان.

قوله: ﴿مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾: مَنْ مبتدأ، وما قبله خبره وهو: ﴿وَمِنْهُمْ﴾ ووحد يستمع؛

لأنه حمله على لفظ مَنْ، ولو جمع في الكلام على المعنى لحسن، كما قال في يونس: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾.

قوله: ﴿وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾: من رفع الفعلين عطفهما على: ﴿نُرَدُّ﴾، وجعله كله مما تمناه الكفار يوم القيامة، تمنوا ثلاثة أشياء: أَنْ يردوا، وتمنوا أَنْ لا يكونوا قد كذبوا بآيات الله في الدنيا، وتمنوا أَنْ يكونوا من المؤمنين، ويجوز أَنْ يرفع نكذب، ونكون على القطع، فلا يدخلان في التمني، وتقديره: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب ونحن نكون من المؤمنين رددنا أو لم نرد.

كما حكى سيبويه: دعني ولا أعود، أي: وأنا لا أعود تركتني أو لم تتركني ولم يسأل أَنْ يجمع له الترك والعود.

ويؤيد الرفع على القطع على المعنى الذي ذكرنا قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾، فدل تكذيبهم أنهم إنما أخبروا عن أنفسهم بذلك ولم يتمنوه؛ لأن التمني لا يقع جوابه التكذيب، إنما يكون التكذيب في الخبر.

وقال بعض أهل النظر: الكذب لا يجوز وقوعه في الآخرة إنما يجوز في الدنيا، وتأول قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾، أي: كاذبون في الدنيا في تكذيبهم الرسل وإنكارهم البعث، فيكون ذلك حكاية للحال التي كانوا عليها في الدنيا.

وقد أجاز أبو عمرو وغيره: وقوع التكذيب لهم في الآخرة؛ لأنهم ادعوا أنهم لو ردوا لم يكذبوا بآيات الله وأنهم يؤمنون، فعلم الله ما لا يكون لو كان كيف كان يكون، وأنهم لو ردوا لم يؤمنوا ولكذبوا بآيات الله، فأكذبهم الله في دعواهم[1].

---

(١) قرأ نافع، وأبو عمرو، وابن كثير، والكسائي «ولا نكَذِّبُ» و «نكون» برفعهما وبنَصْبهمَا حمزة، وحفصُ عن عاصم، وبرفع الأول ونصب الثاني ابن عامر، وأبو بكر. ونقل أبو حيَّان عن ابن عامرٍ أَنَّهُ نصب الفعلين، ثم قال بعد كلام طويل: عن ابن عامر: ولا نكذِّب «بالرفع»، و«نكون» بالنصب، فأمَّا قراءة الرفع فيهما، ففيها ثلاثةُ أوجه: أحدهما: أن الرفع فيهما على العَطْفِ على الفِعْلِ قبلهما، وهو «نُرَدُّ»، ويكونون قد تَمَنَّوا ثلاثة أشياء: الرَّدّ إلى دار الدنيا، وعدم تكذيبهم بآيات ربهم، وكونهم من المؤمنين. والثاني: أن «الواو» واو الحال، والمضارع خبر مبتدأ مُضْمَرٍ، والجُمْلَةُ الاسمية في مَحَلِّ نصب على الحال من مرفوع «نُرَدُّ». والتقدير: يا ليتنا نُرَدُّ غيرَ مكذَّبين وكائنين من المؤمنين فيكون تمني الرد مقيداً بهاتين الحالين، فيكون الفعلان أيضاً داخلين في التمنّي. وقد اسْتَشْكَلَ الناسُ هذين الوجهين، بأن التَّمَنِّي =

فأما من نصب الفعلين فعلى جواب التمني؛ لأن التمني غير واجب، فيكون الفعلان داخلين في التمني كالأول من وجهي الرفع والنصب بإضمار أَنْ حملا على مصدر نرد، فأضمرت أَنْ لتكون مع الفعل مصدراً، فتعطف بالواو مصدراً على مصدر، تقديره: يا ليت لنا ردا وانتفاء من التكذيب وكونا من المؤمنين.

فأما من رفع: نُكَذِّبُ ، ونصب ﴿وَنَكُونَ﴾ فإنه رفع: نُكَذِّبُ على أحد الوجهين الأولين، إما أَنْ يكون داخلا في التمني فيكون كمعنى النصب، أو يكون رفعا على الثبات والإيجاب كما تقدم، أي: ولا نكذب رددنا أو لم نرد، ونصب ونكون على جواب التمني على ما تقدم، فيكون داخلا في التمني.

قوله: ﴿بَغْتَةً﴾: مصدر في موضع الحال، ولا يقاس عليه عند سيبويه، لو قلت: جاء زيد

=

إنشاءن والإنْشَاءُ لا يدخله الصِّدْقُ ولا الكذب، وإنما يدخلان في الأخبار، وهذا قد دَخَلَهُ الكَذِبُ لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [سورة الأنعام آية ٢٨] وقد أجابوا عن ذلك بثلاثة أوجه: أحدهما: ذكره الزمخشري- قال: هذا تَمَنٍّ تضمَّنَ معنى العِدَة، فجاز أن يدخله التَّكْذِيبُ كما يقول الرَّجُلُ: «ليت الله يرزقني مالاً فأحْسِن إليك، وأكَافِئَكَ على صَنيعِكَ» فهذا مُتَمَنٍّ في معنى الواعد، فلو رُزِقَ مالاً ولم يُحْسِنَ إلى صاحبه، ولم يكافئه كذب، وصَحَّ أن يقال له كاذب، كأنه قال: إن رزقني اللَّهُ مالاً أحسنتُ إليك. والثاني: أن قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨] ليس متعلّقاً بالمتمني، بل هو مَحْضُ إخبار من الله تبارك وتعالى، بأنهم دَيْدَنهم الكَذِبُ وهجيراهم ذلك، فلم يَدْخُلِ الكذبُ في التمنِّي، وهذان الجوابان واضحان، وثانيهما أوضح. والثالث: أنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ التمنِّي لا يدخله الصِّدْقُ ولا الكذب، بل يدخلانه، وعُزِيَ ذلك إلى عيسى بن عُمَرَ، واحتج على ذلك بقول الشاعر حيث قال:

مُنَى إنْ تَكُنْ حَقًّا تَكُنْ أحسنَ المُنَى وإلاَّ فَقَدْ عِشْنَا بِهَا زَمَنا رَغْدَا

قال: «وإذا جاز أن تُوصَفَ المُنَى بكونها حَقّاً جاز أن تُوصَفَ بكونها باطلاً وكذباً». وهذا الجواب سَاقِطٌ جداً، فإن الذي وُصِفَ بالحَقِّ إنما هو المُنَى، و«المنى»: جمع «مُنْيَة» و«المُنْيَةُ» تُوصَفُ بالصِّدقِ والكذب مجازاً، لأنها كأنها تَعِدُ النَّفْسَ بوقوعها، فيقال لما وقع منها: صَادِق، ولِمَا يَقَعْ منها: كاذب، فالصِّدْق والكذب إنما دَخَلا في المُنْيَةِ لا في التمني. والثالث من الأوجه المتقدمة: أن قوله: «ولا نُكَذِّبُ» خبر لمبتدأ محذوف، والجملة اسْتِئْنَافِيَّةٌ لا تعلُّقَ لها بما قبلها، وإنما عطفت هاتان الجملتان الفعليتان على الجلمة المُشْتملة على أدَاةِ التمني وما في حيِّزِهَا، فليستْ داخلةً في التَّمَنِّي أصلاً، وإنما أخبرَ الله - تبارك وتعالى- عنهم أنهم أخْبَرُوا عن أنفسهم بأنهم لا يكذبون بآيات ربِّهم، وأنَّهُمْ يكونون من المُؤمنينَ، فتكون هذه الجملة وما عُطِفَ عليها في مَحَلِّ نصبٍ بالقول، كأنَّ التقدير: فقالوا: يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وقالُوا: نحن لا نُكَذِّب ونكُون من المؤمنين.

سرعة، تريد: مسرعا لم يجز.

قوله: ﴿سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾: ما نكرة في موضع نصب بساء، وفي ساء ضمير مرفوع يفسره ما بعده، كنعم وبئس. وقيل: ما في موضع رفع بساء.

قوله: ﴿وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ﴾: الدار مبتدأ، والآخرة نعت للدار، وخير خبر الابتداء، وقد اتسع في الآخرة فأقيمت مقام الموصوف وأصلها الصفة، قال الله تعالى: ﴿وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الأُولَى﴾.

فأما من قرأ: ﴿ولدار﴾: بلام واحدة وأضافها إلى الآخرة فإنه لم يجعل الآخرة صفة للدار، وإنما الآخرة صفة لموصوف محذوف، تقديره: ولدار الساعة الآخرة، ثم حذفت الساعة وأقيمت الصفة مقام الموصوف الدار إليها، والآخرة والدنيا أصلهما الصفة، لكن اتسع فيهما فاستعملتا استعمال الأسماء، فأضيف إليهما.

قوله: ﴿لا يُكَذِّبُونَكَ﴾: من شدده حمله على معنى: لا ينسبونك إلى الكذب، كما يقال: فسقت الرجل وخطأته إذا نسبته إلى الفسق والخطأ.

فأما من خففه فإنه حمله على معنى: لا يجدونك كاذبا، كما يقال: أحمدت الرجل وأبخلته إذا أصبته بخيلا أو محمودا.

وقد يجوز أَنْ يكون معنى التخفيف والتشديد سواء، كما يقال: قللت وأقللت وكثرت وأكثرت بمعنى واحد.

قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ﴾: الكاف والميم للخطاب لا موضع لهما من الإعراب عند البصريين.

وقال الفراء: لفظها لفظ منصوب، ومعناها معنى مرفوع. وهذا محال؛ لأن التاء هي الكاف في: ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾، فكان يجب أَنْ تظهر علامة جمع في التاء، وكان يجب أَنْ يكون فاعلان لفعل واحد وهما لشيء واحد، ويجب أَنْ يكون قولك: أرأيتك زيداً ما صنع، معناه: أرأيت نفسك زيداً ما صنع؛ لأن الكاف هو المخاطب، وهذا الكلام محال في المعنى ومتناقض في الإعراب، والمعنى: لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال، ثم ترد السؤال عن غيره في آخر الكلام، وتخاطب أولاً، ثم تأتي بغائب آخرا؛ ولأنه يصير ثلاثة مفاعيل لرأيت، وهذا كله لا يجوز. ولو قلت: أرأيتك عالما بزيد، كانت الكاف في موضع نصب؛ لأن تقديره: أرأيت

نفسك عالما بزيد ، وهذا كلام صحيح، وقد تعدى رأيت إلى مفعولين لا غير.

قوله: ﴿إِلا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾: حالان من: ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾.

قوله: ﴿فَمَنْ آمَنَ﴾: مَنْ مبتدأ، والخبر: ﴿فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾.

قوله: ﴿بِالْغَدَاةِ﴾، إنما دخلت الألف واللام على غداة؛ لأنها نكرة، وأكثر العرب يجعل غدوة معرفة فلا ينونها، وكلهم يجعل غداة نكرة فينونها، ومنهم من يجعل غدوة نكرة وهم الأقل.

قوله: ﴿مِنْ حِسَابِهِمْ من شَيْءٍ﴾: الأولى للتبعيض، والثانية زائدة، و﴿شَيْءٍ﴾: في موضع رفع اسم ما، ومثله: ﴿وَمَا من حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ من شَيْءٍ﴾.

قوله: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾: نصب لأنه جواب النفي، و﴿فَتَكُونَ﴾ جواب النهي في قوله: ﴿وَلا تَطْرُدِ الَّذِينَ﴾.

قوله: ﴿لِيَقُولُوا أَهَؤُلاءِ﴾: هذه لام كي، وإنما دخلت على معنى أَنْ الله عز وجل قد علم ما يقولون قبل أَنْ يقولوا، فصار إنما فتنوا ليقولوا على ما تقدم في علم الله، فهو على سبيل الإنكار منهم. وقيل: بل على سبيل الاستخبار، قالوا: أهؤلاء الذين من الله عليهم[1].

قوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ من بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ﴾، من فتح أَنَّ في الموضعين جعل الأولى بدلا من: ﴿الرَّحْمَةَ﴾ بدل الشيء وهو هو، فهي في موضع نصب بكتب وأضمر للثانية خبراً وجعلها في موضع رفع بالابتداء أو

---

(١) «لِيَقُولُوا» في هذه «اللام» وجهان: أظهرهما: - وعليه أكثر المعربين والمُفسِّرين- أنها لام «كي»، والتقدير: ومثل ذلك الفُتُون فَتَنَّا ليقولوا هذه المقالة ابْتِلاءً مَنَّا وامْتِحَاناً. والثاني: أنها «لام» الصَّيْرُورَةِ أي: العاقبة كقوله: لِدثوا لِلْمَوْتِ وابْنُوا لِلْخَرَابِ. ﴿فالتقطه آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً﴾ [سورة القصص آية٨]، ويكون قولهم «أهؤلاء» إلى آخره صادراً على سبيل الاسْتِخْفَافِ قوله: «أَهَؤلاءِ» يجوز فيه وجهان: أظهرهما: أنه منصوب المَحَلِّ على الاشْتَغَالِ بفعلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الفعل الظاهر، العاملُ في ضميره بِوَساطَةِ «على»، ويكون المفسِّر من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، والتقدير: أَفَضَّلَ الله هؤلاء مَنَّ عليهم، أو اختار هؤلاء مَنَّ عليهم، ولا مَحَلَّ لقوله: «مَنَّ اللَّهُ عليهم» لكونها مُفَسّرة، وإنَّما رجَّح هنا إضمار الفعل؛ لأنه وقع بعد أداةٍ يغلبُ إيلاءُ الفعلِ لها.

والثاني: أنه مرفوع المَحَلِّ على أنه مبتدأ، والخبر: مَنَّ اللَّهُ عليهم، وهذا وإن كان سَالِماً من الإضْمَارِ الموجود في الوجه الذي قبله، إلاَّ أنه مَرْجوحٌ لما تقدَّم، و«عليهم» مُتعلِّقٌ ب «مَنَّ».

بالظرف، تقديره: فله أَنْ ربه غفور له، أي: فله غفران ربه.

ويجوز أَنْ يضمر مبتدأ، ويجعل أَنْ خبره، تقديره: فأمره أَنْ ربه غفور له، أي: فأمره غفران ربه. ومثله في التقدير والحذف والإعراب: ﴿فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ في سورة التوبة.

وقد قيل: إنَّ أَنَّ في قوله: ﴿فَأَنَّهُ﴾ تكرير، فيكون في موضع نصب رداً على الأولى، كأنها بدل من: الأولى، وفيه بعد؛ لأن مَنْ إنَّ كانت موصولة بمعنى: الذي، وجعلت ﴿فَأَنَّهُ﴾ بدلا من: أَنَّ الأولى بقي الابتداء، وهو مَنْ بغير خبر، وإن كانت مَنْ للشرط بقي الشرط بغير جواب مع أَنّ، ثبات الفاء يمنع من البدل؛ لأن البدل لا يحول بينه وبين المبدل منه بشيء غير الاعتراضات، والفاء ليست من الاعتراضات. فإن جعلت الفاء زائدة لم يجز؛ لأنه يبقى الشرط بغير جواب إن جعلت أَنَّ الثانية بدلا من الأولى، ويبقى المبتدأ بغير خبر إنْ جعلت مَنْ موصولة، وأَنَّ بدلا من الأولى.

فأما الكسر فيهما فعلى الاستئناف أو على إضمار قال، والكسر بعد الفاء أحسن؛ لأن الفاء يبتدأ بها بعدها في أكثر الكلام، فالكسر بعدها أحسن.

قوله: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ﴾: من قرأ بالتاء ونصب: السبيلَ جعل التاء علامة خطاب واستقبال، وأضمر اسم النبي في الفعل. ومن قرأ بالتاء ورفع السبيلُ جعل التاء علامة تأنيث واستقبال ولا ضمير في الفعل، ورفع السبيل بفعله.

حكى سيبويه: استبان الشيء واستبنته أنا.

فأما من قرأ: بالياء ورفع السبيل فإنه ذكر السبيل لأنه يذكر ويؤنث ورفعه بفعله.

ومن قرأ: بالياء ونصب السبيل أضمر اسم النبي في الفعل وهو الفاعل، ونصب السبيل؛ لأنه مفعول به.

واللام في: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ﴾ متعلقة بفعل محذوف، تقديره: ولتستبين سبيل المجرمين فصلناها.

قوله: ﴿أَنْ أَعْبُدَ﴾: أَنْ في موضع نصب على حذف الخافض، تقديره: نهيت عن أَنْ أعبد.

قوله: ﴿وَكَذَّبْتُمْ بِهِ﴾: الهاء تعود على: البينة، وذكرها لأنها بمعنى البيان.

قوله: ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدِي﴾: أَنْ في موضع رفع بفعله على إضمار فعل، وقد تقدم ذكره.

قوله: ﴿مِنْ وَرَقَةٍ﴾: من زائدة للتأكيد أفادت العموم، و﴿وَرَقَةٍ﴾ في موضع رفع

بتسقط، وكذلك: ﴿وَلا حَبَّةٍ﴾، ويجوز رفع حبة على الابتداء، وكذلك: ﴿وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ﴾.

وقرأ الحسن، وابن أبي إسحاق: بالرفع في: رطب ويابس على الابتداء، والخبر: ﴿إِلا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾.

قوله: ﴿مَوْلاهُمُ الْحَقِّ﴾، ﴿مَوْلاهُمُ﴾ بدل من: اسم الله، والحق نعت لمولاهم.

وقرأ الحسن: ﴿الحَقَّ﴾ بالنصب على المصدر، أو على أعني.

قوله: ﴿تَضَرُّعًا﴾: مصدر. وقيل: حال بمعنى: ذوى تضرع.

قوله: ﴿شِيَعًا﴾: مصدر. وقيل: حال.

قوله: ﴿وَلَكِنْ ذِكْرَى﴾: ذكرى في موضع نصب على المصدر، أو في موضع رفع على الابتداء، والخبر محذوف، تقديره: ولكن عليهم ذكرى.

قوله: ﴿أَنْ تُبْسَلَ﴾: أَنْ في موضع نصب مفعول من أجله، أي: لئلا تبسل ومخافة أَنْ تبسل.

قوله: ﴿حَيْرَانَ﴾: نصب على الحال، ولكن لا ينصرف؛ لأنه كغضبان.

قوله: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾: أَنْ في موضع نصب بحذف حرف الجر، تقديره: وبأن أقيموا. وقيل: هو معطوف على معنى: ﴿لِنُسْلِمَ﴾؛ لأن تقديره: لأن نسلم. وقيل: هو معطوف على معنى: ﴿ائْتِنَا﴾؛ لأن معناه: أَنْ ائتنا.

قوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾، انتصب يوم على العطف على الهاء في: ﴿وَاتَّقُوهُ﴾، أي: اتقوه واتقوا يوم يقول.

ويجوز أَنْ يكون معطوفاً على ﴿السَّمَوَاتِ﴾، أي: خلق السموات وخلق يوم يقول. وقيل: هو منصوب على: واذكر يا محمد يوم يقول.

قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾، أي: فهو يكون، فلذلك رفعه، وفي: يكون اسمها، وهي تامة لا تحتاج إلى خبر، ومثلها: ﴿كُنْ﴾، والمضمر هو ضمير ﴿الصُّورِ﴾ الذي أتى ذكره بعده، يراد به التقديم قبل ﴿فيكون﴾. وقيل: تقدير المضمر في: ﴿فَيَكُونُ﴾، فيكون جميع ما أراد. وقيل: ﴿قَوْلُهُ﴾ هو اسم: ﴿فَيَكُونُ﴾، و﴿الْحَقُّ﴾ نعته. وقيل: ﴿قَوْلُهُ﴾: مبتدأ، و﴿الْحَقُّ﴾: خبره.

قوله: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾، ﴿يَوْمَ﴾ بدل من: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾. وقيل: الناصب له: ﴿وَلَهُ الْمُلْكُ﴾، أي: له الملك في يوم ينفخ في الصور.

قوله: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾: نعت للذي، أو رفع على إضمار مبتدأ، أي: هو عالم الغيب. ويجوز رفعه حملا على المعنى، أي: ينفخ فيه عالم، كأنه لما قال: ﴿يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾، وقيل له: من ينفخ فيه، قيل: ينفخ فيه عالم الغيب.

كما قال الشاعر:

ليبك يزيد ضارع لخصومة

كأنه قيل: من يبكيه ؟ فقيل: ضارع.

وقرأ الحسن والأعمش: ﴿عَالِمِ الغَيْبِ﴾ بالخفض على البدل من الهاء في: له.

قوله: ﴿لأَبِيهِ آزَرَ﴾، من نصب ﴿آزَرَ﴾ جعله في موضع خفض بدلا من: الأب، كأنه اسم له.

وقد قرأ يعقوب وغيره: بالرفع على النداء، كأنه جعل ﴿آزَرَ﴾ لقباً له، تأويله: يا معوج الدين أتتخذ أصناماً آلهة.

قوله: ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾: اللام متعلقة بفعل محذوف، تقديره: وليكون من الموقنين أريناه الملكوت.

قوله: ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾، من خفف النون فإنما حذف الثانية التي دخلت مع الياء التي هي ضمير المتكلم لاجتماع المثلين مع كثرة الاستعمال وترك النون التي هي علامة الرفع، وفيه قبح لأنه كسرها لمجاورتها الياء وحقها الفتح، فوقع في الكلمة حذف وتغيير.

ومن شدد أدغم النون الأولى في الثانية وله نظائر.

ومن زعم أَنَّ الأولى هي المحذوفة فإنما استدل على ذلك بكسرة النون الثانية وذلك لا يجوز؛ لأن النون الأولى علامة الرفع، ولا يحذف الرفع من الأفعال لغير جازم ولا ناصب، ويدل على أَنَّ الثانية هي المحذوفة دون الأولى أَنّ الاستثقال إنما يقع بالثاني، ويدل عليه أيضاً قولهم في ليتني: ليتي، فيحذفون النون التي مع الياء.

قوله: ﴿عِلْمًا﴾: نصب على التفسير.

قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾، الذين مبتدأ، و﴿أُولَئِكَ﴾ بدل من: الذين، أو ابتداء

ثـان، و﴿الأَمْـنُ﴾: ابـتداء ثالث أو ثان، و﴿لَهُمُ﴾: خبر ﴿الأَمْنُ﴾، و﴿الأَمْنُ﴾ وخبره خبر: ﴿أُولَئِكَ﴾، و﴿أُولَئِكَ﴾ وخبره خبر: الذين.

﴿وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾: ابتداء وخبر.

قـوله: ﴿نَـرْفَعُ دَرَجَـاتٍ مَنْ نَشَاءُ﴾، من نون درجات أوقع ﴿نَرْفَعُ﴾ على: مَنْ، ونصب ﴿دَرَجَـاتٍ﴾ عـلى الظـرف، أو عـلى حـذف حرف الجر، تقديره: إلى درجات، كما قال تعالى: ﴿وَرَفَـعَ بَعْـضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾. ومن لم ينون نصب ﴿دَرَجَاتٍ﴾ بنرفع على المفعول به وأضافها إلى: مَنْ، ومثلها التي في يوسف.

قوله: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾، نصب كلا بهدينا، وكذلك: ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا﴾، و﴿دَاوُدَ﴾ وما بعده عطف على نوح ، والهاء في: ﴿ذُرِّيَّتِهِ﴾ تعود على نوح، ولا يجوز أَنْ تعود على: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ لأن بعـده: ﴿وَلُـوطًا﴾، ولـوط إنما كان من ذرية نوح، وكان في زمان إبراهيم، فليس هو من ذرية إبراهيم.

وقد قيل: إنه كان ابن أخي إبراهيم. وقيل: ابن أخته.

قـوله: ﴿وَالْـيَـسَعَ﴾: هـو اسـم أعجمي معرفة، والألف واللام فيه زائدتان. وقيل: هو فعـل مـستقبل سـمي بـه ونكِّـر، فدخلـه حـرفا التعريف. ومن قرأه: بلامين جعله أيضاً اسماً أعجمـياً عـلى: فَـيْعل، ونكـره فدخلـه حـرفاً للتعـريف. وأصـله: ليسع، والأصل في القراءة الأخـرى يسع، فأصله على قول من جعله فعلاً مستقبلاً سمي به: يوسع، ثم حذفت الواو كما حـذفت في يعـد، ولم تعمـل الفـتحة في الـسين لأنهـا فـتحة مجتلـبة، أوجبتها العين، وأصلها: الكسر، فوقع الحذف على تقدير الأصل.

قـوله: ﴿لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾: الباء الأولى متعلقة بكافرين، والثانية دخلت لتأكيد النفي وهو: خبر ليس.

قـوله: ﴿فَـبِهُدَاهُمُ اقْـتَدِهْ﴾: الهاء دخلت لبيان حركه الدال وهي: هاء السكت. فأما من كـسرها فـيمكن أَنْ يكون جعلها هاء الإضمار أضمر المصدر. وقيل: إنه شبه هاء السكت بهاء الإضمار فكسرها، وهذا بعيد[1].

---

(١) «فَبِهُدَاهِمُ أقْتَدِه» قرأ الأخوان بحذف الهاء في الوَصْلِ والباقون أثبتوها وَصْلاً وَوَقْفاً، إلا أن ابن عامر بكسرها، ونقل ابن ذكوان عنه وجهين: أحدهما: الكَسْر من غير وَصْلٍ بمدة، والباقون بسكونها. أما في =

قوله: ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾، ﴿شَيْءٍ﴾: في موضع نصب بأنزل، ومِنْ زائدة للتأكيد والعموم.

قوله: ﴿نُورًا وَهُدًى﴾: حالان من: الكتاب أو من: الهاء في: به، فكذلك: ﴿تَجْعَلُونَهُ﴾ حال من: الكتاب.

و﴿تُبْدُونَهَا﴾: نعت للقراطيس، والتقدير: تجعلونه في قراطيس، فلما حذف الحرف نصب.

قوله: ﴿وَتُخْفُونَ﴾: مبتدأ لا موضع له من الإعراب.

قوله: ﴿يَلْعَبُونَ﴾: حال من الهاء والميم في: ﴿ذَرْهُمْ﴾.

قوله: ﴿مُصَدِّقُ الَّذِي﴾: نعت للكتاب على تقدير حذف التنوين

من: ﴿مُصَدِّقُ﴾ لالتقاء الساكنين، والَّذِي في موضع نصب بمصدق، وإن لم تقدر حذف التنوين كان مصدق الذي خبراً بعد خبر، والَّذِي في موضع خفض.

قوله: ﴿وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى﴾: اللام متعلقة بفعل محذوف، تقديره: ولتنذر أم القرى أنزلناه.

قوله: ﴿وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ﴾: مَنْ في موضع خفض عطف على مَنْ في قوله: ﴿مِمَّنِ افْتَرَى﴾.

قوله: ﴿وَالْمَلائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من: الظالمين، والهاء والميم في: ﴿أَيْدِيهِمْ﴾ للملائكة، والتقدير: والملائكة باسطوا أيديهم بالعذاب على الظالمين يقولون لهم اخرجوا أنفسكم، فالقول مضمر ودل على هذا المعنى قوله في موضع آخر: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾.

ومعنى قوله: ﴿أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ﴾، أي: خلصوا أنفسكم اليوم مما حل بكم، فالناصب

=

الوقف فإن القراء اتَّفَقُوا على إثباتها سَاكِنةً واختلفوا في «مَالِيَه» و«سُلْطَانِيَه» في «الحاقَّة» وفي «مَاهِيَهْ» في «القارعة» بالنسبة إلى الحذف والإثبات، واتفقوا على إثباتها في «كِتَابِيَهْ» و«حِسَابِيهْ» فأما قراءة الأخوين، فالهاء عندهما للسَّكْتِ، فلذلك حَذَفَاهَا وصْلاً؛ إذ محلها الوَقْفُ، وأثبتاها وفقاً إتْبَاعاً لِرَسْمِ المصحف، وأما من أثبتها ساكنة، فيحتمل عنده وجهين:

أحدهما: هي هاء سَكْتٍ، ولكنها ثبت وَصْلاً إجْرَاءً للوصْلِ مجرى الوَقْفِ، كقوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وانظر﴾ [سورة البقرة آية ٢٥٩] في أحد الأقوال.

ليوم ﴿أَخْرِجُوا﴾، وعليه يحسن الوقف. وقيل: الناصب له: ﴿تُجْزَوْنَ﴾، فلا يوقف عليه ويبتدأ به.

وجواب: لو محذوف، تقديره: ولو ترى يا محمد حين الظالمون في غمرات الموت لرأيت أمرا عظيما.

قوله: ﴿فُرَادَى﴾: في موضع نصب على الحال من المضمر المرفوع في: ﴿جِئْتُمُونَا﴾، ولم ينصرف؛ لأن فيه ألف التأنيث.

وقد قرأ أبو حيوة: بالتنوين، وهي لغة لبعض تميم. والكاف في: كَمَا في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: ولقد جئتمونا منفردين انفرادا مثل حالكم أول مرة.

قوله: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾، من رفع ﴿بَيْنَكُمْ﴾ جعله فاعلا لتقطع وجعل البين بمعنى: الوصل، تقديره: لقد تقطع وصلكم، أي: تفرق، وأصل بين الافتراق؛ ولكن اتسع فيه استعمل اسماً غير ظرف بمعنى الوصل.

فأما من نصبه فعلى الظرف، والعامل فيه ما دل عليه الكلام من عدم وصلهم، فتقديره: لقد تقطع وصلكم بينكم، فوصلكم المضمر هو الناصب لبين.

وقد قيل: إنَّ من نصب ﴿بَيْنَكُمْ﴾، جعله مرفوعا في المعنى بتقطع لكنه لما جرى في أكثر الكلام منصوبا تركه في حال الرفع على حاله، وهو مذهب الأخفش. فالقراءتان على هذا بمعنى واحد، ومنه عند الأخفش قوله: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾، ومثله: ﴿يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ في قراءة من: ضم الياء وفتح الصاد، فـ(دون)، وبين استعملا في هذه المواضع أسماء غير ظروف، لكن تركا على الفتح، وموضعهما رفع من أجل أنّ أكثر ما استعملا بالنصب على أنهما ظرفان.

قوله: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾: انتصبا عطفا على موضع الليل؛ لأنه في موضع نصب. وقيل: بل على تقدير: وجعل. فأما من قرأ: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ﴾ فهو عطف على اللفظ والمعنى.

قوله: ﴿حُسْبَانًا﴾، قال الأخفش، معناه: بحسبان، فلما حذف الحرف نصب. وقيل: إنَّ حسبانا مصدر: حسبت الشيء حسبانا وحسبا، والحساب هو الاسم.

قوله: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾، رفع بالابتداء والخبر محذوف، أي: فمنكم مستقر ومنكم مستودع. ومن فتح القاف، كان تقديره: فلكم مستقر، أي: مستقر في الأرحام، ومستودع في

الأرض. وقيل: المستودع: ما كان في الصلب. وقيل: مستقر معناه: في القبر، على قراءة من كسر القاف[1].

قوله: ﴿وَجَنَّاتٍ من أَعْنَابٍ﴾، من نصب: ﴿وَجَنَّاتٍ﴾ عطفها على: ﴿نَبَاتَ﴾.

وقد روي الرفع عن عاصم على معنى: ولهم جنات على الابتداء، ولا يجوز عطفه على ﴿قِنْوَانٌ﴾؛ لأن الجنات لا تكون من النخل.

قوله: ﴿انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ﴾: من قرأ: بفتحتين جعله جمع: ثمرة، كبقرة وبقر، وجمع الجمع على: ثمار، كأكمة وآكام.

ومن قرأ: بضمتين جعله أيضاً جمع: ثمرة كخشبة وخشب. وقد قيل: هو جمع الجمع كأنه جمع ثمار، كحمار وحمر، وثمر جمع: ثمار، وثمر جمع: ثمرة.

قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾: الجن مفعول أول لجعل، و﴿شُرَكَاءَ﴾: مفعول ثان مقدم، واللام في: ﴿لِلَّهِ﴾ متعلقة بشركاء، وإن شئت جعلت: ﴿شُرَكَاءَ﴾: مفعولاً أول، و﴿الْجِنَّ﴾: بدلا من: ﴿شُرَكَاءَ﴾، و﴿لِلَّهِ﴾ في موضع المفعول الثاني، واللام متعلقة بجعل.

---

(١) «فَمُسْتَقَرٌّ» قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر القاف، والباقون بفتحها، وأما «مُسْتَوْدَعٌ» فالكل قرأه مفتوح الدال، وقد روى الأعور عن أبي عمرو بن العلاء كسرها فمن كسر القاف جعل «مُسْتَقَرّاً» اسم فاعل، والمراد به الأشْخَاصُ، وهو مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: فمنكم مُسْتَقَرٌّ؛ إما في الأصلاب، أو البطون، أو البقور، وعلى هذه القراءة تتناسقُ «ومستودع» بفتح الدال. وجوز أبو البقاء في «مُسْتَقِرٌّ» بكسر القاف أن يكون مَكَاناً وبه بدأ. قال: «فيكون مكاناً يستقر لكم» انتهى.

يعني: والتقدير: ولكم مكان يستقر، وهذا لي بظاهر ألْبَتَّة؛ إذ المكان لا يوصف بكونه مُسْتَقِرّاً بكسر القاف، بل بكونه مُسْتَقراً فيه. وأما «مستودَع» بفتحها، فيجوز أن يكون اسم مفعول، وأن يكون مكاناً، وأن يكون مصدراً، فيقدر الأوّل: فمنكم مستقر في الأصلاب، ومستودع في الأرحام، أو مستقر في الأرض ظاهراً، ومستودع فيها باطناً، ويقدر للثاني: فمنكم مستقر، ولكن مكان تستودعون فيه، ويقدر للثالث: فمنكم مستقر ولكم استيداع. وأما من فَتَحَ القاف فيجوز فيه وجهان فقط: أن يكون مكاناً، وأن يكون مصدراً، أي: فلكم مكان تَسْتَقِرُّونَ فيه، وهو الصُّلْب، أو الرحم، أو الأرض، أو لكم استقرار فيما تقدَّم، ويقص أن يكون اسم مفعول، لأن فعله قاصر لا يُبْنى منه اسم مفعول به فيكون اسم مكان والمستقر بمنزله المقر؛ وإن كان كذلك لم يجز أن يكون خبر المضمر «منكم» بل يكون خبره «لكم» فالتقدير لكم، مقر بخلاف مستودع حيث جاز فيه الأوجه الثلاثة.

وأجاز الكسائي رفع الجن على معنى: هم الجن.

قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ﴾: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: ونصرف الآيات تصريفا، مثل: ما تلونا عليك.

قوله: ﴿وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ﴾: اللام متعلقة بمحذوف، تقديره: وليقولوا درست صرفنا الآيات. ومثله: ﴿وَلِنُبَيِّنَهُ﴾.

ومعنى: ﴿دَرَسْتَ﴾ في قراءة من فتح التاء: تعلمت وقرأت. ومن أسكنها فمعناه: انقطعت وامحت. ومن قرأ: بالألف فمعناه: دارست أهل الكتاب ودارسوك.

قوله: ﴿عَدْوًا﴾: مصدر. وقيل: مفعول من أجله.

قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ﴾: من فتح أَنَّ جعلها بمعنى: لعل، حكى الخليل عن العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا، أي: لعلك. وما استفهام في موضع رفع بالابتداء، وفي: ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ ضمير الفاعل يعود على: ما، والمعنى: وأي شيء يدريكم إيمانهم إذا جاءتهم الآية لعلها إذا جاءتهم لا يؤمنون.

ففي الكلام حذف دل عليه ما بعده، والمحذوف هو المفعول الثاني ليشعركم، يقال: شعرت بالشيء: دريته، ولو حملت أَنَّ على بابها لكان ذلك عذراً لهم، لكنها بمعنى: لعل. وقد قيل: إنَّ أَنَّ منصوبة بيشعركم، لكن لا زائدة في قوله: ﴿لا يُؤْمِنُونَ﴾، والتقدير: وما يشعركم أَنْ الآية إذا جاءتهم يؤمنون، وهو خطاب للمؤمنين، يعني: أَنَّ الذين اقترحوا الآية من الكفار لو أتتهم لم يؤمنوا، فأَنَّ هو المفعول الثاني ليشعركم على هذا القول، ولا حذف في الكلام.

قوله: ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾: نصب على الظرف، يعني: في الدنيا.

قوله: ﴿قُبُلا﴾: من كسر القاف وفتح الباء نصبه على الحال من المفعول، وهو بمعنى: معاينة أو عيانا، أي: يقابلونه.

وكذلك من قرأ: بضم القاف والباء فهو نصب على الحال أيضاً بمعنى: ضمناء، أو بمعنى: قبيل قبيل.

قوله: ﴿إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾: أَنْ في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

قوله: ﴿شَيَاطِينَ الإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾: نصب على البدل من: عدو، أو على أنه مفعول ثان لجعل.

قوله: ﴿غُرُورًا﴾: نصب على أنه مصدر في موضع الحال.

قوله: ﴿حَكَمًا﴾: نصب على البيان أو على الحال. و﴿أَبْتَغِي﴾ معدى إلى غير.

قوله: ﴿مُنَزَّلٌ مِن رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾: بالحق في موضع نصب على الحال من المضمر في: منزل، ولا يجوز أَنْ يكون مفعولاً بمنزل؛ لأن منزلا قد تعدى إلى مفعولين، أحدهما: بحرف جر، وهو: ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾، والثاني مضمر في: منزل، وهو الذي قام مقام الفاعل، وهو مفعول لم يسم فاعله، يعود على: الكتاب.

قوله: ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾: مصدران، وإن شئت جعلتهما في موضع الحال بمعنى: صادقة وعادلة.

قوله: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾: مَنْ رفع بالابتداء، وهي استفهام، و﴿يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ الخبر. وقيل: مَنْ في موضع نصب بفعل دل عليه ﴿أَعْلَمُ﴾ وهي بمعنى: الذي، تقديره: وهو أعلم يعلم من يضل[1].

---

(١) في «أعلم» قولان: أحدهما: أنَّها ليست للتَّفْضِيل، بل بِمَعْنَى اسم فاعل في قوتهن كأنه قيل: إن ربَّك هو يَعْلَم. قال الواحدي - رحمه الله -: «ولا يجوز ذلك؛ لأنَّه لا يطَابِق: وهو أعْلَم بالمُهتَدين». والثاني: أنَّها على بابها من التَّفْضِيل، ثم اختلف هؤلاء في محلِّ «مَنْ»: فقال بعض البصْريِّين: هو جَرٌّ بحرف مُقَدَّر حُذِف وبقي عمله؛ قوله الدَّلالة عليه بِقَوْله: «وهو أعْلَمُ بالمُهْتَدين» وهذا ليس بِشَيء؛ لأنه لا يُحْذَف الجَارُّ ويبقى أثَرُه إلا في مواضع تقدَّم التَّنْبيه عليها، ما ورد بخلافها، فضرورةٌ؛ كقوله: أشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصَابِعُ، وقوله: حَتَّى تَبَذَّخَ فارْتَقَى الأعلامِ، الثاني: أنَّها في محلِّ نَصْب على إسْقاط الخَافِض؛ كقوله: تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ولَمْ تَعوجُوا قاله أبُو الفَتْح. وهو مَرْدُودٌ من وجهين: الأول أن ذلك لا يطَّرِد. الثاني: أن أفْعَل التَّفْضِيل لا تَنْصِبُ بِنَفْسِها؛ لضَعْفها. الثالث: وهو قَوْل الكُوفيين - أنه نصب بنفس أفْعَل، فإنها عندهم تَعْمل عمل الفِعْل. الرابع: أنها مَنْصُوبة بِفعل مُقَدَّر يدل عليه أفْعَل، قاله الفَارسيُّ، الخامس: أنَّها مَرْفُوعة المحلِّ بالابْتِداء، و«يَضِل»: خَبَره، والجُمْلَة مُعَلِّقة لأفْعَل التَّفْضِيل؛ فهي محلِّ نَصْب بها؛ كأنه قيل: أعلم أيُّ النَّاسِ يَضِل كقوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أحصى﴾ [سورة الكهف آية ١٢]، وهذا رأي الكسائِي، والزَّجَّاج، والمُبَرِّد، ومَكِّي، وإلا أن أبا حيَّان ردَّ هذا؛ بان التَّعْلِيق فرع ثُبُوت العمل في المَفْعُول به، وأفْعَل لا يَعْمل فيه، فلا يُعَلَّق. والرَّاجِح من هذه الأقْوَال: نَصْبُها بمضمر، وهو قول الفَارسيِّ، وقواعد البصريين مُوافِقَةٌ لَه، ولا يَجُوز أن تكون «مَنْ» في محلِّ جرٍّ بإضافة أفْعل إلَيْها؛ لئلا يلزم مَحْذُور عَظِيم، وذلك أنَّ أفعل التَّفْضِيل لا تُضَاف إلاَّ إلى جنْسِها، فإذا قُلْتَ: «زَيْد أعْلَم الضَّالِّين» لَزِم أن يكون «زَيْد» بَعْض الضَّالِّين، أي: مُتَّصِفٌ بالضَّلال، فهذا الوَجْه مُسْتَحيل في الآية الكريمة، وهذا عند من قرأ «يَضِلُّ» يفتح حَرْف المُضارعة، أمَّا من قرأ بضمِّه: «يُضِلّ» - وهو الحسن، =

ويبعد أَنْ تنصب مَنْ بأعلم لبعده من مضارعة الفعل، والمعاني لا تعمل في المفعولات كما تعمل في الظروف، ولا يحسن أَنْ يكون فعلاً للمخبر عن نفسه؛ لأنه بلفظ الإخبار عن الغائب، ولا يحسن أَنْ يكون بمعنى فاعل إذا لم يحسن أَنْ يكون فعلاً، وإنما يكون أفعل بمعنى فاعل إذا حسن أَنْ يكون فعلاً للمخبر عن نفسه، ولا يحسن تقدير حذف حرف الجر؛ لأنه من ضرورات الشعر، ولا يحسن فيه الإضافة؛ لأنه كفر؛ إذ أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه، فافهمه، إلا أَنْ يكون بمعنى فاعل فيحسن إضافته إلى ما ليس هو بعضه، نحو: ﴿وأعلم ما تبدون﴾؛ لأن التنوين والانفصال فيه مقدران.

قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا﴾: أَنْ في موضع نصب بحذف حرف الجر. وما استفهام في موضع رفع بالابتداء، وما بعدها خبرها، تقديره: وأي شيء لكم في أَنْ لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه.

قوله: ﴿إِلا مَا اضْطُرِرْتُمْ﴾: ما في موضع نصب على الاستثناء.

قوله: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا﴾: مَنْ بمعنى: الذي، رفع بالابتداء، والكاف في: ﴿كَمَنْ﴾: خبره، وفي: كان: اسمها يعود على: مَنْ، و﴿مَيْتًا﴾: خبر كان.

قوله: ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾: مثله مبتدأ، و﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾: خبره، والجملة صلة مَنْ، وتقديره: كمن هو في الظلمات.

قوله: ﴿لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾: في موضع نصب على الحال من المضمر المرفوع في قوله: ﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾.

والكاف في قوله: ﴿كَذَلِكَ زُيِّنَ﴾: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: زين تزييناً مثل ذلك زين للكافرين عملهم.

قوله: ﴿جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، قوله: ﴿مُجْرِمِيهَا﴾: في موضع نصب بجعلنا مفعول أول، ويجعل ﴿أَكَابِرَ﴾: مفعولاً ثانياً عندنا هو المعنى الصحيح، كما قال: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾، أي: كثرناهم. وكما قال: ﴿وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، أي: نعمناهم.

=

وأحمد بن أبي سُرَيْج-، فقال أبو البقاء: يجوز أن تكون «مَنْ» في موضع جرٍّ بإضافة «أفعل» إليها. قال: إمَّا على مَعْنَى: هو أعْلَم المُضِلِّين، أي: من يجد الضَّلال وهو من أضْلَلْتُه، أي: وَجَدْته ضالاً؛ مثل أحْدَثْتُه، أي: وَجَدته مَحْمُوداً، أو بِمَعْنى: أنه يَضِلُّ عن الهدى.

قوله: ﴿لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾: اللام لام كي، ومعناها: أنه لما علم الله أنهم يمكرون، صار المعنى: أنه إنما زين لهم ليمكروا؛ إذ قد تقدم في علمه وقوع ذلك منهم.

قوله: ﴿ضَيِّقًا﴾: مفعول ثان لجعل. و﴿حَرَجًا﴾: نعت له. وإن شئت جعلته مفعولاً أيضاً على التكرير، كما جاز أَنْ يأتي خبر ثان فأكثر لمبتدأ واحد، كذلك يجوز مفعولان فأكثر في موضع مفعول واحد، وإنما يكون هذا فيما يدخل على الابتداء والخبر. تقول: طعامك حلو حامض مر، فهذه ثلاثة أخبار عن الطعام، معناها: طعامك جمع هذه الطعوم.

فإن أدخلت على المبتدأ فعلاً ناصبا لمفعولين، نحو: ظننت، أو كان، أو إنَّ انتصبت الأخبار كلها وارتفعت على خبر إنَّ، تقول: ظننت طعامك حلواً حامضاً مراً، وكذلك كان، فما جاز في الابتداء جاز فيما يدخل على الابتداء، فكذلك جعل تدخل على الابتداء، كأنه كان قبل دخولها صدره ضيق حرج، فضيق حرج خبر بعد خبر، فلما دخلت جعل نصبت المبتدأ وخبريه، هذا على قراءة من قرأ: بكسر الراء؛ لأنه جعله اسم فاعل كدنف وفرق، ومعنى حرج: كمعنى ضيق، كرر لاختلاف لفظه للتأكيد. فأما من فتح الراء فهو مصدر. وقيل: هو جمع: حَرَجَة كقصبة وقصب.

قوله: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ﴾: الجملة في موضع نصب على الحال من المضمر في حرج، أو في ضيق.

قوله: ﴿كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ﴾، الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: جعلا مثل ذلك يجعل الله[1].

قوله: ﴿مُسْتَقِيمًا﴾: نصب على الحال من: ﴿صِرَاطُ﴾ وهذه يقال لها: الحال المؤكدة؛ لأن صراط الله لا يكون إلا مستقيما، فلم يؤت بها لتفرق بين حالتين؛ إذ لا يتغير صراط الله عن

---

(١) «كَذَلِكَ يَجْعَلُ» هو كنظائر وقدَّره الزَّجَّاج: «مثل ما قَصَصْنَا علَيْك يَجْعَل» أي: فيكون مُبْتَدأ وخبراً، أو نَعْت مَصْدر مَحْذُوف، فلَكَ أن تَرْفَعَ «مِثْل» وأن تَنْصِبَها بالاعْتِبَارِيْن عِنده، والأحسن أن يُقَدَّر لها مَصْدَر مُنَاسِبٌ كما قدره النَّاسُ، وهو مِثْل ذلك الجَعْل- أي: جَعْلِ الصَّدر ضَيِّقاً حَرَجاً - «يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ» كذا قدَّره مكي وغيره، و«يَجْعَل» يحتمل أن تكُونَ بمعْنَى «أَلْقَى» وهو الظَّاهِرُ، فتتعدَّى لواحد بنَفْسها وللآخر بحَرْف الجرَّ، ولذلك تعدَّتْ هُنَا ب «عَلَى» والمَعْنَى: «كذلِكَ يُلْقي الله العذابَ على الَّذِين لا يُؤمِنُون». ويجوز أن تكُون بمعْنَى صَيَّر أي: «يُصيِّره مُسْتعْلياً عليهم مُحِيطاً بِهِم»، والتَّقْدير الصِّناعي: مستَقِرّاً عليهم.

الاستقامة أبدا، وليست هذه الحال كالحال في قولك: هذا زيد راكباً؛ لأن زيد قد يخلو من الركوب في وقت آخر إلى ضد الركوب، وصراط الله لا يخلو من الاستقامة أبدا، فاعرف معنى الحال المؤكدة من الحال المفرقة بين الأفعال التي تختلف وتتبدل.

قوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾: يوم منصوب بفعل مضمر، معناه: واذكر يا محمد يوم نحشرهم. وقيل: انتصب بيقول مضمرة. وقوله: ﴿جَمِيعًا﴾: نصب على الحال من الهاء والميم في: ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾.

قوله: ﴿إِلا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾: ما في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، فإن جعلت ما لمن يعقل لم يكن منقطعا.

قوله: ﴿يَقُصُّونَ﴾: في موضع رفع على النعت لرسل. ومثله: ﴿وَيُنْذِرُونَكُمْ﴾.

قوله: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ﴾، ذلك: في موضع رفع خبر ابتداء محذوف، تقديره: الأمر ذلك.

وأجاز الفراء: أَنْ يكون ذلك في موضع نصب على تقدير: فعل الله ذلك. وأَنْ في موضع نصب، تقديره: لأن لم يكن، فلما حذفت الحرف انتصبت.

قوله: ﴿كَمَا أَنْشَأَكُمْ﴾، الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: استخلافا مثل ما أنشأكم.

قوله: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لآتٍ﴾: ما بمعنى: الذي اسم إنَّ، والهاء محذوفة مع توعدون، تقديره: توعدونه، فحذفت لطول الاسم، و﴿لآتٍ﴾ خبر: إنَّ، واللام لام التوكيد.

قوله: ﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ﴾، إنَّ جعلت مَنْ استفهاماً كانت في موضع رفع بالابتداء وما بعدها خبرها، والجملة في موضع نصب بتعلمون. وإن جعلتها بمعنى: الذي خبراً كانت في موضع نصب بتعلمون.

قوله: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾: ما في موضع رفع بساء.

قوله: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ﴾: من قرأ: ﴿زُيِّنَ﴾ بالضم على ما لم يسم فاعله رفع ﴿قَتْلُ﴾ على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، وأضافه إلى الأولاد، ورفع الشركاء حملا على المعنى، كأنه قيل: من زينه لهم ؟ قال: شركاؤهم، وأضيف الشركاء إليهم؛ لأنهم هم استخرقوها وجعلوها شركاء لله، تعالى الله عن ذلك، فباستخراقهم لها أضيفت إليهم.

ومن قرأ هذه القراءة، ونصب: الأولاد، وخفض: الشركاء، فهي قراءة بعيدة، وقد رويت عن ابن عامر، ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر، وأكثر ما يأتي في الظروف.

وروي عن ابن عامر أنه قرأ: بضم الزاي من: ﴿زُيِّنَ﴾، ورفع: ﴿قَتْلُ﴾، وخفض: الأولاد والشركاء، وفيه أيضاً بعد، ومجازه أَنْ يجعل الشركاء بدلا من: الأولاد، فيصير الشركاء اسماً للأولاد لمشاركتهم الآباء في النسب والميراث والدين.

قوله: ﴿إِلا مَنْ نَشَاءُ﴾: من في موضع رفع بيطعم.

قوله: ﴿افْتِرَاءً﴾: مصدر.

قوله: ﴿مَا فِي بُطُونِ﴾: ما في موضع رفع بالابتداء، وخبره: ﴿خَالِصَةٌ﴾، وإنما أنث الخبر؛ لأن ما في بطون الأنعام أنعام، فحملت التأنيث على المعنى، ثم قال: ﴿وَمُحَرَّمٌ﴾ فذكر حملة على لفظ ما، وهذا نادر لا نظير له، وإنما يأتي في من وما حمل الكلام على اللفظ أولاً، ثم على المعنى بعد ذلك، وهذا أتى اللفظ أولاً محمولا على المعنى، ثم حمل على اللفظ بعد ذلك، فاعرفه، فإنه قليل. وقيل: أنث على المبالغة كراوية وعلامة.

وقد قرأ قتادة: ﴿خَالِصَةً﴾ بالنصب على الحال من المضمر المرفوع في قوله: ﴿فِي بُطُونِ﴾، وخبر ما ﴿لِذُكُورِنَا﴾، ولا يجوز أَنْ تكون الحال من المضمر المرفوع في ذكورنا؛ لأن الحال لا يتقدم على العامل عند سيبويه وغيره إذا كان لا ينصرف. لو قلت: زيد قائما في الدار لم يجز، وقد أجازه الأخفش.

وقد قرأ ابن عباس: ﴿خَالِصُهُ﴾ بالتذكير ردا على لفظ ما، ورفعه بالابتداء، و﴿لِذُكُورِنَا﴾ الخبر، والجملة خبر ما. ويجوز أَنْ يكون ﴿خَالِصُهُ﴾ بدلا من: ما بدل الشيء من الشيء وهو بعضه، و﴿لِذُكُورِنَا﴾ الخبر.

وقرأ الأعمش: ﴿خَالِصْ﴾ بغير هاء رده على لفظ ما، ورفعه، وهو ابتداء ثان، و﴿لِذُكُورِنَا﴾ الخبر، والجملة خبر ما.

قوله: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً﴾، من نصب ميتة، وقرأ: بالياء رده على لفظ ما، وأضمر في:

﴿يَكُنْ﴾ اسمها، و﴿مَيْتَةً﴾ خبرها، تقديره: وإن يكن ما في بطونها ميتة[1].

ومن قرأ: ﴿تكن﴾: بالتاء أنث على تأنيث الأنعام التي في البطون، تقديره: وإن تكن الأنعام التي في بطونها ميتة.

ومن رفع ﴿مَيْتَةً﴾ جعل كان بمعنى: وقع وحدث تامة، لا تحتاج إلى خبر.

وقال الأخفش: يضمر الخبر، تقديره عنده: وإن تكن ميتة في بطونها.

قوله: ﴿سَفَهًا﴾: مصدر، وإن شئت مفعول من أجله.

قوله: ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ﴾: عطف على: ﴿جَنَّاتٍ﴾، و﴿مُخْتَلِفًا﴾: حال، تقديره: أي سيكون كذلك؛ لأنها في أول خروجها من الأرض لا أكل فيها، فتوصف باختلاف الطعوم؛ لكن اختلاف ذلك يكون فيها عند إطعامها، فهي حال مقدرة، أي: سيكون الأمر على ذلك، فأنت إذا قلت: رأيت زيداً قائما، فإنما أخبرت أنك رأيته في هذه الحال، فهي حال واقعة غير منتظرة. وإذا قلت: خلق الله النخل مختلفا أكله، لم تخبر أنه خلق وفيه أكل مختلف اللون والطعم، إنما ذلك شيء ينتظر أَنْ يكون فيه عند إطعامه، فهي حال منتظرة مقدرة. وكذلك إذا قلت: رأيت زيداً مسافرا غدا، فلم تره في حال السفر، إنما هو أمر تقدره أَنْ يكون غدا، فاعرف الفرق بين الحال الواقعة والحال المقدرة المنتظرة، والحال المؤكدة التي ذكرنا في قوله: ﴿صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾، فهذه ثلاثة أحوال مختلفة المعاني فافهمها واعرفها، ففي القرآن منه كثير.

ومنه قوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾، فـ(آمنين) حال مقدرة منتظرة، ومثله كثير.

قوله: ﴿وَمِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾: نصب على العطف على جنات، أي: وأنشأ من الأنعام حمولة، وهي: الكبار المذللة ذات الطاقة على حمل الأثقال، و﴿وَفَرْشًا﴾ وهي: الصغار.

---

(١) قرأ ابن كَثِير: «يَكُنْ» «بياء الغَيبة» مَيْتَةٌ رفعاً، وابن عامر: «تكُنْ» بتاء التَّأنيث، «مَيْتَةٌ» رفعاً، وعاصم في رواية أبي بكر «تَكُنْ» بتاء التَّأنيث، «مَيْتَةً» نصباً، والباقون «تكن» كابن كَثِير «مَيْتَةً» كأبي بكر والتَّذكير والتَّأنيث واضحان؛ لأن المَيْتَة تأنيث مَجَازِيّ؛ أنها تقع على الذَّكَر والأنثى من الحيوان فَمَنْ أَنَّث فبِاعْتِبَار اللَّفْظِ، ومن ذَكَّر فباعْتِبار المَعْنَى.

قوله: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾، قال الكسائي: نصب ﴿ثَمَانِيَةَ﴾ بإضمار فعل، تقديره: أنشأ ثمانية.

وقال الأخفش: هو بدل من: حمولة وفرش.

وقال علي بن سليمان: هو نصب بفعل على مضمر، تقديره: كلوا لحم ثمانية أزواج، فحذف الفعل والمضاف وأقام المضاف إليه وهو الثمانية مقام المضاف وهو: لحم. وقيل: هو منصوب على البدل من ما في قوله: ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ على الموضع.

قوله: ﴿ءَالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾: نصب بحرم، و﴿أَمِ الأُنْثَيَيْنِ﴾ عطف على: ﴿ءَالذَّكَرَيْنِ﴾، وما عطف أيضاً عليه في قوله: ﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ﴾.

قرأ أبو جعفر: ﴿عَلَى طَاعِمٍ يَطَّعِمُهُ﴾: بتشديد الطاء وكسر العين وتخفيفها، وأصله: يطتعمه على وزن: يفتعله، ثم أبدل من التاء طاء وأدغم فيها الطاء الأولى.

قوله: ﴿إِلا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾: من قرأ بالياء ونصب: ﴿مَيْتَةً﴾ أضمر في كان مذكراً هو اسمها، وتقديره: إلا أَنْ يكون المأكول ميتة، أو ذلك ميتة.

ومن قرأ: بالتاء، ونصب ﴿مَيْتَةً﴾ أضمر المأكولة.

وقرأ أبو جعفر: ﴿إلا أَنْ تكون﴾: بالتاء، ﴿مَيْتَةٌ﴾ بالرفع، جعل كان بمعنى: وقع وحدث. وأَنْ في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وكان يلزم أبا جعفر أَنْ يقرأ: ﴿أو دَمٌ﴾ بالرفع، وكذلك ما بعده لكنه عطفه على أَنْ، ولم يعطفه على ﴿مَيْتَةً﴾.

ومن نصب ﴿مَيْتَةً﴾: عطف: ﴿أَوْ دَمًا﴾ وما بعده عليها [1].

قوله: ﴿أَوْ فِسْقًا﴾: عطف على: ﴿لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾ وما قبله.

---

(١) مَنْصُوب على الاسْتِثْنَاء، وفيه وجهان: أحدهما: أنه مُتَّصِل قال أبو البقاء: استثناء من الجنْس، وموضعُه نَصْب، أي: «لا أجد مُحَرَّماً إلا المَيْتَة». والثاني: أنه مُنْقَطِع، وقال أبو حيان: و«إلاَّ أنْ يكون» استثناء مُنْقَطِع؛ دلائله كَوْن، وما قَبْلَه عين، ويَجُوز أنْ يكُون مَوْضِعُه نَصْباً بدلاً على لُغَة تَمِيم، ونَصْباً على الاستثناء على لُغَة الحِجَاز، يعني أن الاستثناء المُنْقَطِع في لُغَتان: إحداهما: لغة الحَجَاز، وهو وُجُوب النَّصْبِ مطلقاً. وثانيتهما: لغة التَّمِيمِيين - يجعلونه كالمُتَّصِل، فإن كان في الكلامِ نَفْيٌ أو شبْهُه، رُجِّح البدل، وهُنَا الكلام نَفْيٌ فيترَجَّحُ نَصْبُه عند التَّمِيمِيين على البدل، دُون النَّصْب على الاسْتِثْنَاء؛ فنصْبه من وَجْهَين، وأمَّا الحِجَاز: فنصبه عِنْدهم من وجْهٍ وَاحِد، وظاهِر كلام أبي القَاسِم الزَّمَخْشَرِيِّ أن مُتَّصِل؛ فإنه قال: «مُحَرَّماً» أي: طعَاماً مُحَرَّماً من المطاعِم التي حَرَّمْتُمُوهَا إلاَّ أن يكُون مَيْتَة، أي: إلاَّ أن يكون الشَّيء المُحَرَّم مَيْتة.

قوله: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾: اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه يراد به التأخير بعد: ﴿أَوْ فِسْقًا﴾.

قوله: ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿اضْطُرَّ﴾.

قوله: ﴿أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا﴾: في موضع رفع عطف على ﴿ظُهُورُهُمَا﴾. وما في قوله: ﴿إِلا مَا حَمَلَتْ﴾: في موضع نصب على الاستثناء من الشحوم.

قوله: ﴿الْحَوَايَا﴾: واحدها: حويّة. وقيل: حاوية. وقيل: حاوياء، مثل: نافقاء. و﴿الْحَوَايَا﴾: في موضع رفع عند الكسائي على العطف على الظهور على معنى: إلا ما حملت الحوايا.

وقال غيره: هي في موضع نصب عطف على ما في قوله: ﴿إِلا مَا حَمَلَتْ﴾.

قوله: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ﴾، ذلك في موضع رفع على إضمار مبتدأ، التقدير: الأمر ذلك، ويجوز أَنْ يكون في موضع نصب بجزيناهم.

قوله: ﴿ذُو رَحْمَةٍ﴾، أصل ذو: ذوى، مثل: عصى، ولذلك قال في التثنية: ﴿ذواتا أفنان﴾.

قوله: ﴿هَلُمَّ﴾[1]، أصلها: ها الْمُمْ، فألقيت حركة الميم الأولى على اللام، وأدغمت في الثانية، فلما تحركت اللام استغني عن ألف الوصل، فاجتمع ساكنان، ألف ها ولام الم؛ لأن حركتها عارضة، فحذفت ألفها لالتقاء الساكنين، فاتصلت الهاء باللام مضمومة وبعدها ميم مشددة، فصارت: هلم، كما هي في التلاوة، ولما تغيرت تغير معناها، واستعملت بمعنى: تعال، وبمعنى: ائت.

قوله: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾: أَنْ في موضع نصب بدل من: ما في قوله: ﴿أَتْلُ مَا﴾.

ويجوز أَنْ تكون في موضع رفع على تقدير: ابتداء محذوف، تقديره: هو أَنْ لا تشركوا.

---

(١) هلمّ: لغة الحجاز إنها لا تلحقها الضمائر بل تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث فهي عند النحويين اسم فعل ولغة بني تميم لحاق الضمائر على حدّ لحوقها للفعيل، فهي عند معظم النحويين فعل لا تتصرف والتزمت العرب فتح الميم في اللغة الحجازية وإذا كان أمراً للواحد المذكر في اللغة التميمية فلا يجوز فيها ما جاز في ردّ، ومذهب البصريين أنها مركبة من ها التي للتنبيه ومن الم ومذهب الفراء من هل وأمّ وتقول للمؤنثات هلممن. وحكى الفراء هلمين وتكون متعدّية بمعنى أحضر ولازمة بمعنى أقبل.

قوله: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ﴾: ابتداء وخبر.

قوله: ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا﴾: أَنْ في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، أي: ولأن هذا. ومن كسرها جعلها مبتدأة. ومن فتح وخفف جعلها مخففة من الثقيلة في موضع نصب مثل الأول. و﴿مُسْتَقِيمًا﴾: حال من: ﴿صِرَاطِي﴾، وهي الحال المؤكدة.

قوله: ﴿تَمَامًا﴾: مفعول من أجله، أو مصدر.

قوله: ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾، من رفع ﴿أَحْسَنَ﴾ أضمر هو مبتدأ، وأحسن خبره، والجملة صلة الذي. ومن فتح جعله فعلاً ماضياً صلة: الذي ، وفيه ضمير يعود على الذي، تقديره: تماما على المحسن. وقيل: لا ضمير في أحسن، والفاعل محذوف، والهاء محذوفة، تقديره: تماما على الذي أحسنه الله إلى موسى من الرسالة.

قوله: ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾: أَنْ في موضع نصب مفعول من أجله.

قوله: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾[1]: إنْ مخففة من الثقيلة عند البصريين، واسمها مضمر معها، تقديره: وإنا كنا.

---

(١) " وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَفِلِينَ" وإن هنا هي المخففة من الثقيلة. وقال الكوفيون: إن نافية واللام بمعنى إلا والتقدير وما كنا عن دراستهم إلا غافلين. وقال قطرب: في مثل هذا التركيب إن بمعنى قد واللام زائدة وليس هذا الخلاف مقصوراً على ما في هذه الآية، بل هو جار في شخصيات هذا التركيب وتقريره في علم النحو. وقال الزمخشري: " وإن كنا" هي المخففة من الثقيلة واللام هي الفارقة بينها وبين النافية والأصل " وإن كنا عن دراستهم" غافلين على أن الهاء ضمير؛ انتهى. وما ذهب إليه من أن أصله " وإن كنا" والهاء ضمير الشأن يلزم منه أن إن المخففة من الثقيلة عاملة في مضمر محذوف حالة التخفيف كما قال النحويون في أن المخففة من الثقيلة والذي نص الناس عليه أن إن المخففة من الثقيلة إذا لزمت اللام في أحد الجزءين بعدها أو في أحد معمولي الفعل الناسخ الذي يليها، إنها مهملة لا تعمل في ظاهر ولا مضمر لا مثبت ولا محذوف فهذا الذي ذهب إليه مخالف للنصوص وليست إذا وليها الناسخ داخلة في الأصل على ضمير شأن البتة.

و﴿عن دراستهم﴾ متعلق بقوله: ﴿لغافلين﴾ وهذا يدل على بطلان مذهب الكوفيين في دعواهم أن اللام بمعنى إلا ولا يجوز أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها، وكذلك اللام التي بمعناها ولهم أن يجعلوا عنها متعلقاً بمحذوف ويدل أيضاً على أن اللام لام ابتداء لزمت للفرق، فجاء أن يتقدم معمولها عليها لما وقعت في غير ما هو لها أصل كما جاز ذلك في أن زيداً طعامك لآكل حيث وقعت في غير ما هو لها أصل ولم يجز ذلك فيها إذا وقعت فيما هو لها أصل وهو دخولها على المبتدأ.

وقال الكوفيون: إنْ بمعنى: إلا، تقديره: وما كنا عن دراستهم إلا غافلين.

قرأ ابن سيرين: ﴿لا تَنْفَعُ﴾: بالتاء على ما يجوز من تأنيث المصدر وتذكيره؛ لأن الإيمان الذي هو فاعل تنفع مصدر. وقيل: إنما أنث الإيمان لاشتماله على النفس.

قوله: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، من أضافه فمعناه: فله عشر حسنات أمثال حسنة.

ومن نون: عشراً، وهي قراءة الحسن، وابن جبير، والأعمش، قدره: فله حسنات عشر أمثالها، وهو كله ابتداء، والخبر له. ويزيد الله في التضعيف ما يشاء لمن يشاء. والعشرة هي أقل الجزاء، والفضل بعد ذلك لمن يشاء الله [١].

---

(١) ذكّر هنا العدد والمَعْدُود مذكَّر، لأوجه: منها: أن الإضافة لها تَأْثِير كما تقدَّم غيْر مرَّة؛ فاكسب المُذَكَّر من المؤنَّث التَّأنيث، فأعْطِي حُكْم المؤنَّث من سُقُوط التَّاء من عَدَدِه، ولذلك يُؤنَّث فعله حالة إضافته لِمُؤنَّثٍ نحو: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السيارة﴾ [سورة يوسف آية ١٠]. وقوله: كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ من الدَّم، وقوله: تَسَفَّهَتْ أعَالِيهَا مَرُّ الرِّبيعِ النَّواسِمِ. إلى غير ذلك. ومنها: أنَّ المذكر عِبَارة عن مُؤنَّثٍ، فرُوعِي المُرَاد دُونَ اللَّفْظ، وعليه قوله:

وإنَّ كِلاَبـاً هـذه عَـشْرُ أبْطُـنٍ وأنْـتَ بَـرِيءٌ مـن قِـبَـائِلِهَا العَـشْرِ

لم يُلْحِق التَّاء في عدد أبطن، وهي مُذَكَّرة؛ لأنَّها عِبَارة عن مُؤنَّث، وهي القبائل، فكأنَّه قيل: وإن كِلاَباً هذه عَشْر قَبَائِل؛ ومثله قول عُمَر بن أبي ربيعة:

وَكَـانَ مِجَنِّـي دُونَ مَـنْ كُـنْتُ أتَّقِـي ثَـلاثُ شُـخُوصٍ كاعِـبَانِ ومُعْـصِرُ

لم تَلْحَق التاءُ في عدد «شخوص» وهي مُذَكَّرة؛ لَمَّا كانت عِبَارة عن النِّسْوة، وهذا أحْسَن ممَّا قَبْلَه؛ للتَّصْريح بالمُؤنَثِ في قوله: «كاعبانِ» و«مُعْصِرُ»، وهذا كما أنَّه إذا أُرِيد بلَفْظِ مؤنَّثٍ معنَى مُذَكَّر؛ فإنَّهم يَنْظُرُون إلى المُراد دُونه اللَّفْظ، فَيُلْحِقُون التَّاء في عددِ المُؤنَّث، ومثله: ﴿اثنتي عَشْرَةَ أَسْبَاطاً﴾ [سورة الأعراف آية ١٦٠] في أحد الوَجْهَين، ومنها: أنَّه راعى الموصُوف المَحْذُوف، والتقدير: فله عَشْر حسنات أمْثَالها، ثم حذف الموصُوف: وأقَامَ صِفَتَهُ مُقامه تاركاً العدد على حاله، ومثله: «مَرَرْت بِثَلاثة نَسَّاباتٍ» أُلْحِقَت التَّاء في عدد المؤنَّث مُرَاعاة للموصوف المَحْذُوف، إذ الأصْل: بثلاثة رجالٍ نسَّاباتٍ، ويؤيِّد هذا: قراءة يَعْقُوب، والحسن، وسعيد بن جُبَيْر، والأعْمش، وعيسى بن عُمَر: «عَشْرٌ» بالتَّنوين «أمْثَالُـها» بالرَّفْع صفة ل «عَشْر» أي: فله عشر حسناتٍ أمْثَالِ تِلْك الحسنة، وهذه القراءة سَالِمَةٌ من تلك التَّأويل المَذْكُورة في القِرَاءة المَشْهُورة. وقال أبو عليّ: اجْتَمَع هاهُنَا أمْرَان، كلٌّ مِنْها يُوجِب التَّأنيث، فلما اجْتَمَعا، قوي التَّأنيث: أحدهما: أن الأمْثَال في المعنى: «حَسَنات» فجاز التأنيث كقوله:

وَكَـانَ مِجَنِّـي دُونَ مَـنْ كُـنْتُ أتَّقِـي ثَـلاثُ شُـخُوصٍ كاعِـبَانِ ومُعْـصِرُ

أرد بالشُّخُوص: النِّسَاء. والآخر: أنَّ المُضاف إلى المؤنَّثِ قد يُؤنَّث وإن كان مُذَكَّراً؛ كقوله من قال: =

قوله: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾: انتصب دينا بهداني مضمرة، دلت عليها ﴿هَدَانِي﴾ الأولى. وقيل تقديره: عرفني ديناً. وقيل: هو بدل من: ﴿صِرَاطٍ﴾ على الموضع؛ لأن هداني إلى صراط، وهداني صراطا بمعنى واحد، فحمله على المعنى، فأبدل: ﴿دِينًا﴾ من: ﴿صِرَاطٍ﴾.

ومن قرأ: ﴿قِيَمًا﴾: مشدداً فأصله: قيوم على: فَيْعِلٌ، ثم أبدل من الواو ياء، وأدغم الياء في الياء.

ومن خففه بناه على: فِعَلٌ، وكان أصله أَنْ يأتي بالواو، فيقول: قِوَماً، كما قالوا: عِوَض وحِوَل، ولكنه شذ عن القياس.

قوله: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾: بدل من: دين.

قوله: ﴿حَنِيفًا﴾: حال من: إبراهيم. وقيل: هو نصب على إضمار: أعني.

قوله: ﴿وَمَحْيَايَ﴾: حق الياء أَنْ تكون مفتوحة، كما كانت الكاف في: رأيتك، والتاء في: قمت، لكن الحركة في الياء ثقيلة، فمن أسكنها فعلى الاستخفاف لكنه جمع بين ساكنين، والجمع بين ساكنين جائز إذا كان الأول حرف مد ولين؛ لأن المد الذي فيه يقوم مقام حركة يستراح عليها، فيفصل بين الساكنين.

قوله: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ﴾: نصب بأبغي. و﴿رَبًّا﴾: نصب على التفسير.

قوله: ﴿دَرَجَاتٍ﴾، أي: إلى درجات، فلما حذف الحرف نصب.

تفسير مشكل إعراب سورة الأعراف

بسم الله الرحمن الرحيم

من جعل: ﴿المص﴾ في موضع رفع بالابتداء كان: ﴿كِتَابٌ﴾ خبره.

ويجوز أَنْ تضمر الخبر وترفع كتابا على إضمار مبتدأ[1].

= «قَطَعْت بَعْضَ أصابعه»، ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السيارة﴾ [سورة يوسف آية ١٠].

(١) آلمص «اسم لقب لهذه السُّورة الكريمة، وأسماءُ الألقابِ لا تفيد ههنا فائدة في المسمَّيات، بل هي قائِمَةٌ مقامَ الإرشاداتِ، ولِلَّهِ - تبارك وتعالى - سبحانهُ أن يسمِّي هذه السورةَ بقوله: «آلمص» كما أنَّ الواحد مِنَّا إذا حدث له ولدٌ فإنَّهُ يسمِّيه بمحمَّدٍ. قوله: «كِتَابٌ»: يجوز أن يكون خبراً عن الأحْرُف قَبْلَهُ، وأن يكون خبراً للمبتدأ مُضْمِرٍ، أي: هو كتابٌ، كذا قدَّرهُ الزَّمَخْشَرِيُّ. ويجوز أن يكون كتابٌ مبتدأ و «أُنْزِلَ» =

قوله: ﴿وَذِكْرَى﴾: في موضع رفع على العطف على: كتاب، وإن شئت على إضمار مبتدأ.

ويجوز أَنْ يكون في موضع نصب على المصدر، أو على أَنْ تعطفها على موضع الهاء في: به.

وقيل: ﴿وَذِكْرَى﴾: في موضع خفض عطف على ﴿لِتُنْذِرَ﴾؛ لأن معناه: الإنذار، فتعطف على المعنى.

قوله: ﴿قَلِيلا مَا تَذَكَّرُونَ﴾، و﴿ قَلِيلا مَا تُؤْمِنُونَ﴾ ونحوه، هو منصوب بالفعل الذي بعده، وما زائدة، وتقدير النصب: أنه نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف، تقديره: تذكرا قليلاً تذكرون، أو وقتا قليلاً تذكرون، فإن جعلت: ما والفعل مصدراً لم يحسن أَنْ تنصب ﴿قَلِيلا﴾ بالفعل الذي بعده؛ لأنك تقدم الصلة على الموصول.

قوله: ﴿وَكَمْ مِن قَرْيَةٍ﴾: كم في موضع رفع بالابتداء لاشتغال الفعل بالضمير، وهو: ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾، وما بعدها خبرها، وهي خبر. ويجوز أَنْ تكون في موضع نصب بإضمار فعل بعدها، تقديره: وكم أهلكنا من قرية أهلكناها.

ولا يجوز أَنْ تقدر الفعل المضمر قبلها؛ لأنها لا يعمل فيها ما قبلها لمضارعتها كم في الاستفهام؛ ولأن لها صدر الكلام؛ إذ هي نقيضة رب التي لها صدر الكلام أيضاً، وتقدير الآية: وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا، كما قال: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾، أي: فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله.

قوله: ﴿بَيَاتًا﴾: مصدر في موضع الحال.

وقوله: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من: القرية.

قوله: ﴿إِلا أَنْ قَالُوا﴾: أَنْ في موضع نصب خبر كان، و﴿دَعْوَاهُمْ﴾ الاسم.

ويجوز أَنْ تكون أَنْ في موضع رفع على اسم كان، و﴿دَعْوَاهُمْ﴾ الخبر مقدما.

قوله: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذِ الْحَقُّ﴾، ﴿الْحَقُّ﴾: نعت للوزن، و﴿وَالْوَزْنُ﴾: مبتدأ، و﴿يَوْمَئِذِ﴾: خبره.

وإن شئت جعلت: الحق خبراً عن: الوزن، و﴿يَوْمَئِذِ﴾ ظرف ملغى تنصبه بالوزن.

=

صفتُهُ و « فَلاَ تَكُنْ» خبره، والفاءُ زائدةٌ على رأي الأخْفَشِ أي: كتابٌ موصوفٌ بالإنزالِ إليكَ، لا يكنْ في صدرك حرجٌ منهُ، وهو بعيدٌ جدّاً. والقائمُ مقام الفاعل في «أُنْزِلَ» ضميرٌ عائد على الكتابِ، ولا يجوز أن يكون الجارَّ؛ لئلا تخلو الصفةُ من عائدٍ. والمرادُ بالكتابِ القرآن الكريم.

ويجوز نصب الحق على المصدر، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ خبر الوزن ، فإذا جعلت الحق خبراً للوزن، نصبت يومئذ على الظرف للوزن، فهو عامل فيه، وإن شئت على المفعول على السعة، ويومئذ في صلة المصدر في الوجهين جميعا.

وإذا جعلت: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ خبراً عن الوزن لم يكن في الصلة، وانتصب بمحذوف قام ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ مقامه، تقديره: والوزن الحق ثابت يومئذ أو مستقر يومئذ ونحوه، ويحسن أَنْ يكون ﴿الْحَقُّ﴾ على هذا الوجه بدلا من: المضمر الذي في الظرف، فلا يحسن تقديمه على الظرف.

وإن جعلت الحق نعتاً للوزن، والظرف خبراً للوزن، جاز تقديم الحق على الظرف، ولا يجوز تقديم الحق على الوزن في الوجهين.

فإن جعلت الحق خبراً للوزن جاز تقديمه على الوزن، ولا يجوز تقديمه على الظرف؛ لأن الظرف في صلة الوزن، وليس الحق الذي هو خبر الوزن في صلته، فلا يفرق بين الصلة والموصول بخبر الابتداء.

قوله: ﴿مَعَايِشَ﴾ جمع: معيشة، ووزنه: مفاعل، ووزن معيشة: مَفْعِلَة، وأصلها: معيشة، ثم ألقيت حركة الياء على العين، والميم الزائدة؛ لأنها من العيش فلا يحسن همزها؛ لأنها أصلية، كان أصلها في الواحد الحركة، ولو كانت زائدة أصلها في الواحد السكون لهمزتها في الجمع، نحو: سفائن واحدها: سفينة على فعيلة، فالياء زائدة أصلها: السكون، وكذلك تهمز في الجمع إذا كان موضع الياء ألفا أو واوا زائدتين، نحو: عجائز ورسائل؛ لأن الواحد عجوز ورسالة.

وقد روى خارجة، عن نافع: همز معايش، ومجازه: أنه شبه الياء الأصلية بالزائدة، فأجراها مجراها، وفيه بعد، وكثير من النحويين لا يجيزه.

قوله: ﴿قَلِيلا مَا تَشْكُرُونَ﴾ مثل: ﴿قَلِيلا مَا تَذَكَّرُونَ﴾.

قوله: ﴿إِلا إِبْلِيسَ﴾: نصب على الاستثناء من غير الجنس.

وقيل: هو من الجنس.

قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾: ما استفهام معناه: الإنكار، وهي رفع بالابتداء، وما بعدها خبرها.

وأَنْ في موضع نصب بمنعك مفعول بها، ولا زائدة، والتقدير: أي شيء منعك من السجود، ففي: منعك ضمير الفاعل يعود على ما، وإذ ظرف زمان ماض، والعامل فيه: ﴿تَسْجُدَ﴾.

قوله: ﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ﴾، أي: على صراطك، بمنزلة: ضرب زيد الظهر والبطن، أي: على الظهر والبطن.

قوله: ﴿مَذْءُومًا مَدْحُورًا﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿اخْرُجْ﴾ (١).

قوله: ﴿فَتَكُونَا﴾: نصب على جواب النهي.

قوله: ﴿إِلا أَنْ تَكُونَا﴾: أَنْ في موضع نصب على حذف الخافض، تقديره: ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة إلا كراهة أَنْ تكونا أو لئلا تكونا.

والهاء في: هذه بدل من: ياء وهي للتأنيث، ومن أجل أنها بدل من: ياء انكسر ما قبلها، وبقيت بلفظ الهاء في الوصل، وليس في كلام العرب هاء تأنيث قبلها كسرة، ولا هاء تأنيث تبقى بلفظ الهاء في الوصل غير هذه، أصلها: هاذي.

قوله: ﴿لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾: اللام في: ﴿لَكُمَا﴾ متعلقة بمحذوف، تقديره: إني ناصح لكما لمن الناصحين.

فإن جعلت: الألف واللام في: الناصحين للتعريف وليستا بمعنى: الذين جاز أَنْ تتعلق بالناصحين، وهو قول المازني.

ونداء الرب قد كثر حذف يا منه في القرآن، وعلة ذلك أَنْ في حذف يا من نداء الرب تعالى معنى التعظيم له والتنزيه، وذلك أَنْ النداء فيه طرف من معنى الأمر؛ لأنك إذا قلت: يا زيد، فمعناه: تعال يا زيد، أدعوك يا زيد، فحذفت يا من نداء الرب ليزول معنى الأمر وينقص؛ لأن يا تؤكده وتظهر معناه، وكان في حذف يا التعظيم والإجلال والتنزيه للرب،

---

(١) «مذؤوماً مَدْحُوراً» حالان من فاعل «اخرج» عند من يجيز تعدد الحال لذي حال واحدة، ومَنْ لا يُجيز ذلك ف «مَدْحُوراً» صفة ل «مذؤوماً» أو هي حالٌ من الضَّمير في الجارِّ قَبْلَهَا، فيكونُ الحالانِ مُتَدَاخِلَيْنِ. و«مَذْءُوماً مَدْحُوراً» اسما مفعول مِنْ: ذَأَمَهُ وَدَحَرَهُ. فأمَّا ذَأَمَهُ فيقالُ: بالهمز: ذَأَمَه، يَذْأَمُهُ كرَامَه يَرْأَمُهُ، وذَامَهُ يَذِمُهُ كبَاعَه يَبِيعُهُ من غَيْر هَمْزٍ، وعليه قولهم: «لنْ تَعْدَمَ الحَسْنَاءُ ذَاماً» يروى بهمزةٍ ساكنةٍ أو ألف.

فكثر حذفها في القرآن، والكلام في نداء الرب لذلك المعنى.

قوله: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا﴾، دخلت إنْ على لم لترد الفعل إلى أصله في لفظه وهو الاستقبال؛ لأن لم ترد المستقبل إلى معنى المضي، وإنْ ترد الماضي إلى معنى الاستقبال، فلما صارت لَمْ، ولفظ المستقبل بعدها بمعنى الماضي ردتها إنْ إلى الاستقبال؛ لأن إنْ ترد الماضي إلى معنى الاستقبال.

قوله: ﴿جميعا﴾: حال من المضمر في: ﴿اهْبِطُوا﴾.

قوله: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال أيضاً. وكذلك: ﴿وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾.

قوله: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾، من نصبه عطفه على لباس المنصوب بأنزلنا، ومن رفعه فعلى الابتداء والقطع مما قبله.

وذلك نعته، أو بدل منه، أو عطف بيان عليه، و﴿خَيْرٌ﴾: خبره. ويجوز رفع: لباس على إضمار مبتدأ، تقديره: وستر العورة لباس التقوى، أي: المتقين يريد لباس أهل التقوى، ثم حذف المضاف.

فأما من نصب لباسا، فإن ذلك يكون إشارة إلى اللباس أو إلى كل ما تقدم، وهي مبتدأ، و﴿ خَيْرٌ﴾: خبره، وذلك إذا نصبت: لباس التقوى، ويكون معنى الآية في الرفع: ولباس التقوى خير لكم عند الله من لباس الثياب التي هي للزينة، وقال: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾، يعني: ما أنزلنا من المطر، فنبت به الكتان والقطن، ونبت به الكلأ الذي هو سبب نبات الصوف والوبر والشعر على ظهور البهائم، وهذا المعنى يسمى التدريج؛ لأنه تعالى سمى الشيء باسم ما اندرج عنه.

وقد قيل في: لباس التقوى: في قراءة من رفع أنه لباس الصوف والخشن مما يتواضع به لله تعالى.

قوله: ﴿لا يَفْتِنَنَّكُمُ﴾، معناه: اثبتوا على طاعة الله والرجوع عن معاصيه، مثل قوله: ﴿فَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

قوله: ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا﴾، ﴿يَنْزِعُ﴾: في موضع نصب على الحال من المضمر في: ﴿أَخْرَجَ﴾.

قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ﴾، ﴿حَيْثُ﴾ مبنية، وإنما بنيت لأنها لا تدل على موضع بعينه؛ ولأن ما

بعدها من تمامها كالصلة والموصول، وبنيت على حركة لأن قبل آخرها ساكنا، وكان الضم أولى بحركتها؛ لأنها غاية، فأعطيت غاية الحركات وهي الضمة، لأنها أقوى الحركات. وقيل: بنيت على الضم؛ لأن أصلها: حَوْثَ فدلت الضمة على الواو، ويجوز فتحها.

قوله: ﴿مُخْلِصِينَ﴾: حال من المضمر المرفوع في: ﴿ادْعُوهُ﴾.

قوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ﴾: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: تعودون عودا مثل ما بدأكم. وقيل تقديره: تخرجون خروجا مثل ما بدأكم.

قوله: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾: نصب بهدى[1].

و﴿وفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾: نصب بإضمار فعل في معنى ما بعده، تقديره: وأضل فريقا، وتقف على ﴿تَعُودُونَ﴾ على هذا التقدير. وإن نصبت: فريقا، وفريقا على الحال من المضمر في: ﴿تَعُودُونَ﴾ لم تقف على ﴿تَعُودُونَ﴾ وتقف على ﴿الضَّلالَةُ﴾، والتقدير: كما بدأكم تعودون في هذه الحال.

وقد قرأ أبي بن كعب: ﴿تعودون فريقين فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة﴾، فهذا يبين أنه نصب على الحال، فلا تقف على: ﴿تَعُودُونَ﴾ إذا نصبت على الحال.

قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً﴾، من رفع: ﴿خَالِصَةٌ﴾، وهي قراءة نافع وحده، رفع على خبر المبتدأ، أي: هي خالصة، ويكون قوله: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ تبييناً للخلوص. ويجوز أَنْ يكون خبراً ثانياً لهي، والمعنى: هي تخلص للمؤمنين في يوم القيامة.

ومن نصب: ﴿خَالِصَةً﴾ نصب على الحال من المضمر في: الذين، والعامل في الحال والاستقرار والثبات الذي قام: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ مقامه، فالظروف وحروف الجر تعمل في الأحوال إذا كانت أخبارا عن المبتدأ؛ لأن فيها ضميرا يعود على المبتدأ، ولأنها قامت مقام

---

(١) في نصب «فريقاً» وجهان: أحدهما: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ ب «هَدَى» بعده، و«فريقاً» الثَّانِي منصوب بإضمار فعل يفسِّرهُ قوله: ﴿حَقَّ عَلَيْهِمُ الضلالة﴾ من حيثُ المعنى والتَّقديرُ: وأضلَّ فريقاً حقّ عليهم. قال القُرْطُبِيُّ: وأنشد سيبويه:

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ وَلاَ ... أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إنْ نَفَرَا

والذِّئْبُ أَخْشَاهُ إذْ مَرَرْتُ بِهِ ... وَحْدِي وأَخْشَى الرِّيَاحَ والمَطَرا

قال الفرَّاءُ: ولو كان مرفوعاً لجاز، وقدَّره الزمخشريُّ: «وخذل فريقاً» لأجل مَذْهَبِهِ.

محذوف جار على الفعل هو العامل في الحقيقة، وهو الذي فيه الضمير على الحقيقة، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد في الدار، وثوب على زيد، فتقديره: زيد مستقر في الدار، أو ثابت في الدار، وثوب مستقر، أو ثابت على زيد.

ففي: ثابت ومستقر ضمير مرفوع يعود على المبتدأ، فإذا حذفت ثابتا أو مستقرا وأقمت الظرف مقامه، أو حرف الجر قام مقامه في العمل، وانتقل الضمير فصار مقدرا متوهما في الظرف وفي حرف الجر فافهمه.

واللام في: الذين، وفي في قولك: في الدار، وعلى من قولك: على زيد متعلقات بذلك المحذوف الذي قامت مقامه، فالحال هي من ذلك الضمير الذي انتقل إلى حرف الجر، والرافع لذلك الضمير هو الناصب للحال، والتقدير: قل هي ثابتة للذين آمنوا في حال خلوصها لهم يوم القيامة.

وقد قال الأخفش: إنَّ قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ متعلق بقوله: ﴿أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾، فأخرج هو العامل في الظرف الذي هو: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾.

وقيل: قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾: متعلق بحرم فهو العامل فيه، فالمعنى على قول الأخفش: قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده في الحياة الدنيا.

وعلى قول غيره: قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده. ولا يحسن أَنْ يتعلق الظرف بزينة؛ لأنه قد نعت، ولا يعمل المصدر ولا اسم الفاعل إذا نعت؛ لأنه يخرج عن شبه الفعل؛ لأنه يقع فيه تفريق بين الصلة والموصول، وذلك أَنّ معمول المصدر في صلته ونعته ليس في صلته، فإذا قدمت النعت على المعمول قدمت ما ليس في الصلة على ما هو في الصلة.

وفي قول الأخفش تفريق بين الصلة والموصول؛ لأنه إذا علق الظرف بأخرج صار في صلة التي، وقد فرق بينه وبين التي بقوله: ﴿وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ لأن المعطوف على ما قبل الصلة وعلى الموصول لا يأتي إلا بعد تمام الموصول، و﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ من تمام الموصول، فقد فرق بين بعض الاسم وبعض قوله: ﴿وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾.

ويجوز أَنْ يكون: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ متعلقاً بالطيبات من الرزق، فيكون التقدير: ومن حرم الطيبات من الرزق في الحياة الدنيا.

ولا يحسن تعلق ﴿فِي الْحَيَاةِ﴾ بالرزق؛ لأنك قد فرقت بينهما بقوله: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾.

ويجوز أَنْ يتعلق الظرف بـ "آمنوا".

قوله: ﴿مَا ظَهَرَ﴾: ما في موضع نصب على البدل من ﴿الْفَوَاحِشَ﴾.

قوله: ﴿وَأَنْ تُشْرِكُوا﴾، ﴿وَأَنْ تَقُولُوا﴾: أَنْ فيهما في موضع نصب عطف على الفواحش.

قوله: ﴿إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ﴾: إما حرف للشرط، ودخلت النون المشددة لتأكيد الشرط؛ لأنه غير واجب، وبني الفعل مع النون على الفتح.

قوله: ﴿كُلَّمَا﴾: نصب بـ "لعنت" وفيه معنى الشرط.

قوله: ﴿ادَّارَكُوا﴾، أصلها: تداركوا على وزن: تفاعلوا، ثم أدغمت التاء في الدال فسكن أول المدغم، فاحتيج إلى ألف الوصل في الابتداء، فثبتت الألف في الخط، ولا يستطاع على وزنها مع ألف الوصل؛ لأنك ترد الزائد أصليا، فتقول: وزنها: افاعلوا، فتصير تاء تفاعلوا فاء الفعل لإدغامها في فاء الفعل، وذلك لا يجوز، فإن وزنتها على الأصل جاز، فقلت: تفاعلوا.

قوله: ﴿جَمِيعًا﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿ادَّارَكُوا﴾.

قوله: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ (١)، ﴿غَوَاشٍ﴾ مبتدأ، والمجرور خبرها، وأصلها أَنْ لا تنصرف؛ لأنها على: فواعل جمع: غاشية؛ إلا أَنْ التنوين دخلها عوضا من الياء. وقيل: عوضا من ذهاب حركة الياء، وهو أصح، فلما التقى ساكنان: الياء ساكنة والتنوين ساكن، حذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار التنوين تابعا للكسرة التي كانت قبل الياء المحذوفة. وقيل: بل حذفت حذفا، فلما نقص البناء عن فواعل دخله التنوين فصار: فواع، مثل: جوار. فهذا إعرابه في الرفع والخفض، وإذا كان منصوبا ثبتت الياء منصوبة بغير تنوين، كقولك: رأيت جواري، غير منصرف.

قوله: ﴿تَجْرِي من تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ﴾: تجري في موضع نصب على الحال من الهاء والميم في:

---

(١) غواشٍ: جمع غاشية، وللنُّحاة في الجمع الذي على فواعل إذا كان منقوصاً بقياس خلاف: هل هو مُنْصَرِفٌ؟. فبعضهم قال: هو مَنْصرفٌ؛ لأنه قد زال منه صيغة منتهى الجموع، فصار وزنُهُ وَزْنَ جَنَاحٍ وَقَذَالٍ فانصرف. وقال الجَمْهُورُ: هو ممنوعٌ من الصَّرف، والتنوين تنوين عوضٍ.

﴿صُدُورِهِمْ﴾.

قوله: ﴿لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾: أَنْ في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، أي: لولا هداية الله لنا موجودة أو حاضرة لهلكنا أو لشقينا، واللام وما بعدها جواب: لولا.

قوله: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾: في موضع نصب على الحال من: ﴿تِلْكُمُ﴾، أعني من المبهم، والكاف والميم في: ﴿تِلْكُمُ﴾ للخطاب لا موضع لها من الإعراب، وقد تقدم الكلام على الاسم من: تلك وعلى أصلها، وما حذف منها، وعلى اللام عند قوله: ﴿تلك الرسل﴾، في البقرة.

قوله: ﴿أَنْ قَدْ وَجَدْنَا﴾: أَنْ في موضع نصب بـ" نادى " على تقدير حذف حرف الجر.

قوله: ﴿أَنْ لَعْنَةُ﴾، من خفف أَنْ أو شددها فموضعها نصب بأَنَّ أو بمؤذن على تقدير حذف حرف الجر، أي: بأن، وثم هاء مضمرة إذا خففت.

ويجوز أَنْ تكون في حال التخفيف بمعنى: أي التي للتفسير، فلا موضع لها من الإعراب.

وقد قرأ الأعمش: بالتشديد والكسر على إضمار القول، أي: فقال أَنْ لعنة الله، و﴿بَيْنَهُمْ﴾ ظرف العامل فيه: ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ أو ﴿فَأَذَّنَ﴾، فإن جعلت ﴿بَيْنَهُمْ﴾ نعتاً لمؤذن جاز، ولكن لا يعمل في: أَنْ مؤذن؛ إذ قد نعته.

قوله: ﴿يَعْرِفُونَ كُلًّا﴾: في موضع رفع نعت لرجال.

قوله: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾: إنَّ حملت المعنى على أنهم دخلوا كان: ﴿وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر المرفوع في: ﴿يَدْخُلُوهَا﴾، معناه: أنهم يئسوا من الدخول ولم يكن لهم طمع في الدخول، لكن دخلوا وهم على يأس من ذلك، أي: لم يدخلوها في حال طمع منهم بالدخول، بل دخلوا وهم على يأس من الدخول.

وإن جعلت معناه: أنهم لم يدخلوها بعد ولكنهم يطمعون في الدخول، لم يكن للجملة موضع من الإعراب، وتقديره: لم يدخلوها ولكنهم يطمعون في الدخول برحمة الله، وقد روي هذا التفسير عن الصحابة والتابعين.

وقيل: إنَّ طمع ههنا بمعنى: علم، أي: وهم يعلمون أنهم سيدخلون.

قوله: ﴿تِلْقَاءَ﴾: نصب على الظرف، وجمع تلقاء: تلاقي[1].

قوله: ﴿وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا﴾: ما في موضع خفض عطف على ما الأولى.

قوله: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾: حالان من الهاء في: ﴿فَصَّلْنَاهُ﴾، تقديره: هاديا وذا رحمة.

وأجاز الفراء والكسائي: ﴿هدى ورحمة﴾: بالخفض يجعلانه بدلا من: ﴿عِلْمٍ﴾، وهدى في موضع خفض أيضاً على هذا المعنى.

ويجوز: وَرَحْمَةٌ بالرفع على تقدير: هو هدى ورحمة.

قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾: يَوْمَ نصب بيقول.

قوله: ﴿أَوْ نُرَدُّ﴾: مرفوع عطف على الاستفهام على معنى: أو هل نرد؛ لأن معنى هل لنا من شفعاء: هل يشفع لنا أحد، أو هل نرد، فعطفته على المعنى.

قوله: ﴿فَنَعْمَلَ﴾: نصب لأنه جواب التمني بالفاء، فهو نصب على إضمار أَنْ حملا على مصدر ما قبله، فالفاء في المعنى تعطف مصدراً على مصدر.

قوله: ﴿حَثِيثًا﴾: نعت لمصدر محذوف، تقديره: طلبا حثيثا. ويجوز أَنْ يكون نصبا على الحال، أي: حاثًّا.

قوله: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾: عطف على ﴿السَّمَوَاتِ﴾.

ومن رفع فعلى الابتداء، و﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ الخبر. وكذلك من رفع: ﴿وَالنُّجُومُ﴾ في النحل رفع على القطع والابتداء. و﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ الخبر.

قوله: ﴿تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾: نصب على المصدر، أو على الحال على معنى: ذوي تضرع.

قوله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾: ذكر قريبا؛ لأن الرحمة والرحم سواء، فحمله على المعنى.

---

(١) تِلْقَاءَ «منصوب على ظرف المكان. وجمع على تلاقِيّ. قال شهابُ الدّين: لأن «تِلْقَاء» وزنه «تِفْعَال» كـ «تمثال» وتمثال وبابه يجمع على «تَفَاعِيلُ»، فالتقت الياء الزَّائدةُ مع الياء التي هي لام الكلمة، فأدغمت فصارت «تَلاَقِيّ». والتلقاء في الأصل، مصدر ثم جُعِلَ دالاً على المكان أي: على جهة اللِّقَاءِ والمقابلة. قال الوَاحِدِيُّ: «التّلقاء جهة اللِّقَاءِ، وهي في الأصل مصدر استعمل ظَرْفاً»، ونقل المصادر على «تِفعال» بكسر التَّاء إلاَّ لفظتان: التِّلقاء، والمبرد عن البصريّين أنَّهُمَا قالا: لم يأت من المصادر على «تِفعال» بكسر التَّاء إلاَّ لفظتان: التِّلقاء، والتِّبيان، وما عدا ذلك من المصادر فمفتوح نحو: التَّرْداد والتكرار، ومن الأسماء مكسور نحو: تِمثال وتِمْساح وتِقْصار.

وقال الفراء: إنما أتى ﴿قَرِيبٌ﴾ بغير هاء؛ ليفرق بين قريب من النسب وبينه مِنَ القرب.

وقال أبو عبيدة: ذكر قريبا على تذكير المكان، أي: مكانا قريبا.

وقال الأخفش: الرحمة هنا المطر، فذكر على المعنى.

وقيل: إنما ذكر على النسب، أي: ذات قرب.

قوله: نَشْراً: من فتح النون جعله مصدراً في موضع الحال، ومن ضم النون والشين جعله جمع: نشور الذي يراد به فاعل، كطهور بمعنى: طاهر، كأن الريح ناشرة للأرض، أي: محيية لها؛ إذ تأتي بالمطر.

ويجوز أَنْ يكون جمع: نشور بمعنى: مفعول، كركوب وحلوب، كأن الله أحياها لتأتي بالمطر.

وقيل: هو جمع: ناشر كقاتل وقتل، وكذلك القول في قراءة: من ضم النون وأسكن الشين تخفيفاً.

وقد قيل: إنَّ من فتح النون وأسكن الشين إنه مصدر، بمنزلة: ﴿كتاب الله﴾ أعمل فيه معنى الكلام.

فأما من قرأ: بالباء مضمومة فهو جمع: بشير على: بُشُر، ثم أسكن الشين تخفيفاً جمع: فعيلا على فعل، ونصبه على الحال أيضاً.

قوله: ﴿إِلا نَكِدًا﴾: حال من المضمر في: ﴿لا يَخْرُجُ﴾. ويجوز نصبه على المصدر على معنى: ذا نكد.

وكذلك هو مصدر على قراءة أبي جعفر: بفتح الكاف.

وقرأ طلحة: بإسكان الكاف تخفيفاً كما تخفف كتفا.

قوله: ﴿مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾: من رفع غيراً جعله نعتاً لإله على الموضع، أو جعل غيراً بمعنى: إلا فأعربها مثل إعراب ما يقع بعد إلا في هذا الموضع، وهو الرفع على البدل من إله على الموضع، كما قال: ﴿وَمَا من إِلَهٍ إِلا اللَّهُ﴾ فرفع على البدل من موضع إله.

وكذلك: ﴿لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ﴾: بدل من: إله على الموضع، ولكم الخبر عن إله.

ويجوز أَنْ يضمر الخبر، تقديره: ما لكم من إله غيره في الوجود أو في العالم ونحوه. والخفض في غير على النعت على اللفظ، ولا يجوز على البدل على اللفظ، كما لا يجوز دخول

من لو حذفت المبدل منه؛ لأنها لا تدخل في الإيجاب.

قوله: ﴿آلاءَ اللَّهِ﴾: واحد آلاء: إلى، أو ألى، أو ألْيٌ، أو إلْيٌ بمنزلة واحد ﴿آناء الليل﴾.

قوله: ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾، ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾، كله عطف على: ﴿أَرْسَلْنَا﴾ في قوله: ﴿أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾، أي: وأرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحاً، وإلى عاد أخاهم هوداً، ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾، وكذلك: ﴿وَلُوطًا﴾، تقديره: وأرسلنا لوطا، وإن شئت نصبته على معنى: واذكر لوطا.

قوله: ﴿إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾: أَنْ في موضع نصب على الاستثناء المنقطع. وقيل: تقديره: إلا بمشيئة الله.

قوله: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ﴾: أَنْ في موضع رفع فاعل ﴿يَهْدِ﴾[1].

وقرأ مجاهد: ﴿نَهْدِ﴾: بالنون، وأن على قراءته في موضع نصب بنهد.

قوله: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾: إنْ عند سيبويه مخففة من الثقيلة، ولزمت اللام في خبرها عوضا من التشديد. وقيل: لزمت اللام لتفرق بين أَنْ المخففة من الثقيلة وبين إنْ إذا كانت بمعنى: ما.

وقال الكوفيون: إنْ بمعنى: ما، واللام بمعنى: إلا، تقديره: وما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين.

---

(١) قرأ مُجاهدٌ وقتادةُ ويعقوبُ: «نَهْدِ» بنون العَظَمَةِ و«أنْ» مفعولٌ فقط، و«أنْ» هي المخفَّفةُ من الثَّقيلة و«لَوْ» فاصلةٌ بينها وبين الفِعْلِ، وقد تقدَّم أنَّ الفصل بها قليل. و«نَشَاءُ» وإن كان مُضَارعاً لفظاً فهو ماضٍ معنى؛ لأنَّ «لو» الامتناعية تخلِّصُ المضارع للمُضِيِّ. وفي كلام ابن الأنْبَاريِّ خلافه، فإنَّهُ قال في «ونَطْبَعُ»: هذا فعل مستأنفٌ ومنقطعٌ مما قبله؛ لأنَّ قوله: «أصَبْنَا» ماضٍ و«نَطْبع» مستقبل ثم قال: ويجوزُ أن يكون معطوفاً على «أصَبْنَا» إذ كان بمعنى نُصِيبُ، والمعنى: «لو يَشَاءُ يصيبهم ويطبع»، فوضع الماضي موضعَ المستقبلِ عند وضوح معنى الاستقبال كقوله تعالى: ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ﴾ [سورة الفرقان آية ١٠] أي: يجعلُ، بدليل قوله: «ويَجْعَل لَكَ»، وهذا ظَاهِرٌ قَوِيٌّ في أن «لَوْ» هذه لا تخلِّصُ المضارع للمضيّ، وتنظير بالآية الأخْرَى مُقَوِّل أيضاً، وسيأتي تحقيقُ ذلك عند قوله: «ونَطْبَعُ» وقال الفرَّاءُ: «وجاز أنْ تَرُدَّ» يَفْعل «على فَعَلَ في جواب» لو «كقوله: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللهُ لِلنَّاسِ الشر استعجالهم بالخير لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ فَنَذَرُ﴾ [سورة يونس آية ١١] فقوله: «فَنَذَرُ» مردود على «لقضى»، وهذا قولُ الجمهور، ومفعول «يَشَاءُ» محذوف لدلالةِ جواب «لو» عليه، والتَّقديرُ: لو يشاء تعذيبهم، أو الانتقام منهم.

قوله: ﴿أَنْ لا أَقُولَ﴾: أَنْ في موضع نصب على حذف حرف الجر، تقديره: بأن لا، أو في موضع رفع بالابتداء وما قبله خبره.

قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ﴾: إذا للمفاجأة، بمنزلة قولك: خرجت فإذا زيد قائم. ويجوز نصب ثعبان وقائم على الحال، وإذا خبر الابتداء. وإذا التي للمفاجأة عند المبرد: ظرف مكان، فلذلك جاز أَنْ يكون خبراً عن الجثث.

وقال غيره: هي ظرف زمان على حالها في سائر الكلام، لكن إذا قلت: خرجت فإذا زيد، تقديره: فإذا حدوث زيد ووجود زيد ونحوه من المصادر، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، كما تقول: الليلة الهلال، أي: حدوث الهلال في الليلة، ثم حذف على ذلك التقدير.

وظروف الزمان تكون خبراً عن المصادر. ومثله: ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾.

قوله: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾: ما استفهام في موضع رفع بالابتداء، وذا بمعنى: الذي، وهو خبر الابتداء. وثم هاء محذوفة من الصلة، تقديره: فأي شيء الذي تأمرون به. ويجوز أَنْ تجعل: ما وذا اسماً واحداً في موضع نصب بتأمرون، ولا تضمر محذوفا.

قوله: ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ﴾: أَنْ في موضع نصب فيهما عند الكوفيين، كأنه قال: إما أَنْ تفعل إلا لقاء، كما قال الشاعر:

قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا ... أو تنزلون فإنا معشر نزل

فنصب الركوب.

وأجاز بعض النحويين أَنْ تكون أَنْ في موضع رفع على معنى، إما هو الإلقاء.

قوله: ﴿أَنْ أَلْقِ﴾: أَنْ في موضع نصب، أي: بأن ألق. ويجوز أَنْ تكون تفسيرا بمعنى: أي، فلا يكون لها موضع من الإعراب.

قوله: ﴿مَهْمَا﴾: هو حرف للشرط، وأصله: ما ما، فما الأولى للشرط، والثانية تأكيد، فاستثقل حرفان بلفظ واحد، فأبدلوا من ألف ما الأولى هاء.

وقيل: هي مَهْ التي للزجر، دخلت على ما التي للشرط، وجعلتا كلمة واحدة.

وحكى ابن الأنباري: مهمن يكرمني أكرمه. وقال: الأصل: من من يكرمني، من الثانية تأكيد بمنزلة ما، فأبدل من: نون من الأولى هاء، كما أبدلوا من: ألف ما الأولى هاء في: مهما، وذلك لمؤاخاة ما من في أشياء، وإن افترقا في شيء واحد، فكره اجتماع لفظ من مرتين، كما كره

ذلك في ما.

قوله: ﴿الطُّوفَانَ﴾ هو جمع: طوفانة. وقيل: هو مصدر

كالنقصان. و﴿وَالْجَرَادَ﴾ واحده: جرادة، تقع للذكر والأنثى، ولا يفرق بينهما، تقول: رأيت جرادة ذكرا أو أنثى.

قوله: ﴿آيَاتٍ مُفَصَّلاتٍ﴾: نصب على الحال مما قبله، و﴿مُفَصَّلاتٍ﴾ نعت: للآيات[1].....

قوله: ﴿هُمْ بَالِغُوهُ﴾: ابتداء وخبر في موضع النعت لأجل.

قوله: ﴿الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا﴾: التي في موضع نصب على النعت للمشارق والمغارب، و﴿مَشَارِقَ﴾ مفعول ثان: لأورثنا، ويجوز أَنْ تكون التي في موضع خفض على النعت للأرض.

ويجوز أَنْ تكون التي نعتاً لمفعول ثان لأورثنا محذوف، تقديره: وأورثنا الأرض التي باركنا فيها القوم الذين كانوا، ويكون: مشارق ومغارب ظرفين للاستضعاف، وفيه بعد، لا يجوز إلا على حذف حرف الجر، والهاء في: ﴿فِيهَا﴾ تعود على: المشارق والمغارب، أو على الأرض، أو على التي إذا جعلتها نعتاً للأرض المحذوفة.

قوله: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ﴾، في: كان اسمها يعود على: ما، والجملة خبرها، والهاء محذوفة من يصنع تعود على اسم كان وهو ضمير ما.

وقيل: كان زائدة. وأجاز بعض البصريين أَنْ يكون: ﴿فِرْعَوْنُ﴾ اسم كان يراد به التقديم، و﴿يَصْنَعُ﴾ الخبر، وهو بعيد.

وكذلك قال في قوله: ﴿وأنه كان يقول سفيهنا على الله﴾، أَنّ ﴿سفيهنا﴾ اسم كان، وأكثر البصريين لا يجيزه؛ لأن الفعل الثاني أولى برفع الاسم الذي بعده من الفعل الأول، ويلزم من أجاز هذا أَنْ يجيز: يقوم زيد على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير، ولم يجزه أحد.

قوله: ﴿أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾: لهم في موضع خفض على النعت لأصنام.

---

(١) قال ابن منظور في اللسان: بين كل آيتين فَصْل تمضي هذه وتأْتي هذه بين كل آيتين مهلة وقيل مفصَّلات مبيَّنات والله أعلم وسمي المُفَصَّل مَفصَّلاً لقصَر أعداد سُوَرِه من الآي وفُصَيْلة اسم. لسان العرب (١١/ ٥٢١).

قوله: ﴿إِلَٰهًا﴾ الثاني نصب على البيان؛ لأن ﴿أَبْغِيكُمْ﴾ قد تعدى إلى مفعولين: غير، والكاف والميم.

قوله: ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾: في موضع نصب على الحال من: آل فرعون.

وقوله: ﴿يُقَتِّلُونَ﴾ بدل من: ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾، أو حال من المضمر المرفوع في: ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾.

قوله: ﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾، أي: تمام ثلاثين ليلة، أو انقضاء ثلاثين ليلة، ولا يحسن نصب ثلاثين على الظرف للوعد؛ لأن الوعد لم يكن فيها، فهي مفعول ثان لوعد، على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

قوله: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ أعاد ذكر ﴿أَرْبَعِينَ﴾ للتأكيد.

وقيل: ليعلم أَنْ العشر ليال وليست بساعات.

وقيل: ليعلم أَنْ الثلاثين تمت بغير العشر؛ إذ يحتمل أَنْ يكون الثلاثون إنما تمت بالعشر، فأعاد ذكر الأربعين ليعلم أَنْ العشر غير الثلاثين، وانتصب الأربعون على أنه في موضع الحال، كأنه قال: فتم ميقات ربه معدودا أربعين ليلة أو مقدرا هذا القدر.

قوله: ﴿دَكًّا﴾ من مد فعلى تقدير حذف مضاف، أي: مثل أرض دكاء، والأرض الدكاء هي: المستوية. وقيل: مثل ناقة دكاء، وهي التي لا سنام لها مستوية الظهر، معناه: جعله مستويا بالأرض لا ارتفاع له على الأرض، ولم ينصرف؛ لأنه مثل: حمراء فيه ألف التأنيث، وهي صفة، وذلك علتان، ومن نونه ولم يمده جعله مصدر: دككت الأرض دكاً، أي: جعلتها مستوية.

وقال الأخفش: هو مفعول، وفيه حذف مضاف أيضاً؛ لأن الفعل الذي قبله وهو ﴿جَعَلَهُ﴾ ليس من لفظه، وتقديره: وجعله ذا دك، أي: ذا استواء.

قوله: ﴿صعقا﴾: حال من: موسى.

قوله: ﴿فَخُذْهَا﴾، أصله: فأخذها، وأصل خذ: اؤخذ، لكن لم يستعمل على الأصل، وحذف تخفيفاً لاجتماع الضمات والواو وحرف الحلق، وقد قالوا: اؤمر واؤخذ، فاستعمل على الأصل، ومنه قوله: ﴿وأمر أهلك﴾، ولو استعمل على التخفيف لقال: ومر أهلك، وهو جائز في الكلام.

قوله: ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾، أصله: من حُلُويهم جمع: حَلْي، فَعْل على فعول، مثل: كعب وكعوب، ثم أدغمت الواو في الياء بعد كسر ما قبلها وهو: اللام ليصح سكون الياء، وبقيت الحاء على ضمتها، ومن كسرها أتبعها كسرة اللام.

قوله: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ﴾: من فتح الميم جعل الاسمين اسماً واحداً، كخمسة عشر، والفتحة في ابْنَ بناء وليست بإعراب، كالتاء من خمسة عشر، وكالفتحة في رويدك إذا أردت الأمر بمعنى: أرود.

وقيل: الأصل: ابن أما، ثم حذفت الألف وذلك بعيد؛ لأن الألف عوض من ياء، وحذف الياء إنما يكون في النداء، وليس أم بمنادى. ومن كسر الميم أضاف ابناً إلى أم، وفتحة ابن فتحة إعراب؛ لأنه منادى مضاف.

قوله: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾: قومه وسبعين مفعولان: لاختار، وقومه انتصب على تقدير حذف حرف الجر منه، أي: من قومه[1].

قوله: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾، إنما أنت على تقدير: حذف أمة، تقديره: اثنتي عشرة أمة. وأسباط بدل من: اثنتي عشرة، وأمم نعت لأسباط.

قوله: ﴿إِذْ يَعْدُونَ﴾: العامل في: إذ: سل، تقديره: سلهم عن وقت عدوهم في السبت.

قوله: ﴿شُرَّعًا﴾: نصب على الحال من: الحيتان. وأفصح اللغات أَنْ تنصب الظرف مع السبت والجمعة، فتقول: اليومَ السبت، واليومَ الجمعة، فتنصب اليوم على الظرف؛ لأن السبت والجمعة فيهما معنى الفعل؛ لأن السبت بمعنى: الراحة، والجمعة بمعنى: الاجتماع،

---

(١) «اخْتَار» يتعدَّى لاثنين، لإى أوَّلهما بنفسه، وإلى ثانيهما بحرف الجرِّ، ويجوزُ حذفُهُ.
تقول: اخْتَرْتُ زيداً من الرِّجالِ ثم تتسع فتحذف «من» فتقولُ «زَيْداً الرِّجَالَ» و«قومه» مفعولٌ ثانٍ على أوَّلِهَا، والتقديرُ: واختار موسى سبعين رجلاً من قومه، ونقل أبُو البقاءِ عن بعضهم أنَّ «قَومَهُ» مفعول أول، و«سَبْعِينَ» بدلٌ، أي: بدل بعض من كل، ثم قال: «وأرى أنَّ البدل جائزٌ على ضَعْفٍ، وأنَّ التقدير: سَبْعِينَ رجلاً منهم». قال شهابُ الدِّين: إنَّما كان ممتنعاً أو ضعيفاً؛ لأنَّ فيه حذف شيئين. أحدهما: المختار منه؛ فإنَّهُ لا بُدَّ للاختيار من مختارٍ، ومختار منه، وعلى البدل إنَّما ذُكِر المختارُ دون المختار منه. والثاني: أنَّه لا بُدَّ من رابط بين البدل والمبدل منه، وهو «مِنْهُمْ» كما قدره أبُو البقاء، وأيضاً فإنَّ البدل في نيَّةِ الطَّرح. قال ابْنُ الخطيبِ: وعندي فيه وجه آخر وهو أن يكون التقدير: واختار موسى قومه لميقاتنا، وأراد ب «قَوْمَهُ» السبعين المعتبرين منهم؛ إطلاقاً لاسم الجنس على ما هو المقصود منه.

فتنصب اليوم على الظرف، وترفع مع سائر الأيام، فنقول: اليومُ الأحد، واليومُ الأربعاء؛ لأنه لا معنى فعل فيهما، فالابتدا هو الخبر، فترفعهما.

قوله: ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً﴾: من نصبه فعلى المصدر، ومن رفعه فعلى خبر الابتداء.

واختار سيبويه: الرفع؛ لأنهم لم يريدوا أَنْ يعتذروا من أمر لزمهم اللوم عليه، ولكن قيل لهم: لم تعظون ؟ قالوا: أمر عظتنا معذرة.

قوله: ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾: من قرأ بالياء من غير همز فأصله: بَئِسَ على وزن: فَعِلَ، ثم أسكن الهمزة لغة في حرف الحلق إذا كان عينا بعد أَنْ كسر الباء، لكسرة الهمزة على الاتباع، كما يقولون في شَهِدَ: شِهْد، وشَهْد، ثم أبدل من الهمزة ياء.

وقيل: إنه فعل ماض منقول إلى التسمية، ثم وصف به، مثل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " إنَّ الله عز وجل ينهى عن قيل وقال ". فأصل الياء: همزة، وأصله: بَئِسَ مثل: عَلِمَ، ثم كسرت الباء للاتباع، ثم أسكن على لغة من قال في عَلِم عَلْم، ثم أبدل من الهمزة ياء.

فأما من قرأ: بالهمز على: فعيل فإنه جعله مصدر بَئِسَ: يَبْأَس.

وحكى أبو زيد: بَئِس: يبْأَسُ بَئِيساً فهو مثل: النذير والنكير، والتقدير على هذا: بعذاب ذي بئس، أي: ذي بؤس. فأما من قرأ على: فَيْعَل فإنه جعله صفة للعذاب كضيغم.

وقد روي عن عاصم: كسر الهمزة على: فَيْعِل وهو بعيد؛ لأن هذا البناء إنما يكون في المعتل العين، كسيد وميت.

وفي هذا الحرف قراءات شاذة غير ما ذكرنا يطول شرحها.

قوله: ﴿إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾، تقديره: منهم، ليعود على المبتدأ من خبره عائد، وهو: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾.

قوله: ﴿كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾، الجملة في موضع نصب على الحال من الجبل. وقيل: الجملة في موضع رفع على خبر ابتداء محذوف، تقديره: هو كأنه ظله. وإذ في موضع نصب باذكر مضمرة. ومثله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ﴾.

قوله: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾ بدل من: ﴿بَنِي آدَمَ﴾ بإعادة الخافض، وهو بدل بعض من كل.

وقد ذكرنا حكم بلى وعللها، وأصلها: ألفها، والفرق بينها وبين نعم ومعناهما،

وتصرفهما في الكلام، في كتاب كلا.

قوله: ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾: أَنْ في موضع نصب مفعول من أجله.

قوله: ﴿سَاءَ مَثَلا الْقَوْمُ﴾، في ساء ضمير الفاعل. و﴿مَثَلا﴾ تفسير، و﴿الْقَوْمُ﴾ رفع بالابتداء، وما قبلهم خبرهم، أو رفع إضمار مبتدأ، تقديره: ساء المثل مثلا هم القوم الذين، مثل: نعم رجلاً زيد. وقال الأخفش: تقديره: ساء مثلا مثل القوم.

قوله: ﴿وأن عسى﴾: أَنْ في موضع خفض عطف على: ﴿مَلَكُوتِ﴾.

قوله: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾: أَنْ في موضع رفع بعسى[1].

قوله: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾، من رفعه قطعه مما قبله، ومن جزمه عطفه على موضع الفاء في قوله: ﴿فَلا هَادِيَ لَهُ﴾؛ لأنها في موضع جزم؛ إذ هو جواب الشرط.

قوله: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾: مُرسى في موضع رفع على الابتداء، و﴿أَيَّانَ﴾: خبر الابتداء، وهو ظرف مبني على الفتح، وإنما بني لأن فيه معنى الاستفهام.

قوله: ﴿إِلا بَغْتَةً﴾: نصب على أنها مصدر في موضع الحال.

قوله: ﴿إِلا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾: ما في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

قوله: ﴿آتَيْتَنَا صَالِحًا﴾، ﴿صَالِحًا﴾: نعت لمصدر محذوف، تقديره: إيتاء صالحا.

قوله: جَعَلا لَهُ شركا، أي: ذا شرك، أو ذوي شرك، فهو راجع إلى قراءة من قرأ:

---

(١) «أنْ» فيها وجهان: أصحهما: أنَّها المخففةُ من الثقيلة، واسمُها ضمير الأمر والشأن، والمعنى: لعل آجالهم قربت فهلكوا على الكفر ويصيرُوا إلى النَّارِ، وإذا كان هذا الاحتمالُ قائماً؛ وجب على العاقل المُسارعة إلى هذا الفكر، ليسعى في تخليص نصفه من هذا الخوف الشَّديد، و«عسى» وما حيَّزها في محلِّ الرفع خبراً لها، ولم يفصل بَيْنَ «أنْ» والخبر وإن كان فعلاً؛ لأنَّ الفعل الجامد الذي لا يتصرَّف يشبهُ الأسماء، ومثله ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سعى﴾ [سورة النجم آية ٣٩] ﴿والخامسة أَنَّ غَضَبَ الله عَلَيْهَآ﴾ [سورة النور آية ٩] في قراءة نافع لأنَّهُ دعاء. وقد وقع خبرُ «أنْ» جملةً طلبية في هاتين الآيتين الأخيرتين، فإنَّ عَسَى للإنشاء و«غَضَبَ الله» دعاء. والثاني: أنَّها المصدرية؛ قاله أبُو البقاءِ، يعني التي تنصب المضارع، الثنائية الوضع، وهذا ليس بجيِّدٍ؛ لأنَّ النُّحاة نَصُّوا على أنَّ المصدرية لا تُوصَل إلاَّ بالفعل المتصرف مطلقاً، أي: ماضٍ، ومضارع وأمر، و«عَسَى» لا يتصرف فكيف يقع صلة لها؟ وأنْ على كلا الوجهين في محل جر نسقاً على «ملكوت»، أي: أو لم ينظروا في أنَّ الأمر والشأن عسى أن يكون، و«أن يكُون» فاعل «عَسَى» وهي حينئذٍ تامَّةٌ؛ لأنَّها متى رفعت «أنْ» وما في حيَّزها كانت تامةً، ومثلها في ذلك: أوشك، واخلولق.

﴿شركاء﴾[1] جمع: شريك، فلو لم يقدر الحذف فيه لم يكن ذلك ذمًّا لهما؛ لأنه يصير المعنى: أنهما جعلا لله نصيباً فيما آتاهما من مال وزرع وغيره، وهذا مدح، فإن لم تقدر حذف مضاف في آخر الكلام، قدرته في أول الكلام لا بد من أحد الوجهين في قراءة من قرأ: ﴿شركاً﴾ على وزن فعل، تقديره: جعلا لغيره شركا، فإن لم تقدر حذفاً، انقلب المعنى وصار الذم مدحاً، فافهمه.

قرأ ابن جبير: ﴿إنَّ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾، بنصب عباد وأمثالكم، وتخفيف إنَّ بجعلها بمعنى: ما، فينصب على خبرها، وسيبويه يختار في إنَّ المخففة التي بمعنى ما رفع الخبر؛ لأنها أضعف من ما، والمبرد يجريها مجرى: ما.

---

(١) قرأ ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم: «شركاء» بضم الشين والمدّ، جمع شريك. وقرأ نافع، وأبو بكر عن عاصم: «شِركاً» مكسورة الشين على المصدر، لا على الجمع. قال أبو علي: من قرأ «شِرْكاً» حذف المضاف، كأنه أراد: جعلا له ذا شِرك، وذوي شريك؛ فيكون المعنى: جعلا لغيره شِركاً، لأنه إذا كان التقدير: جَعلا له ذوي شرك، فالمعنى: جعلا لغيره شركاً، وهذه القراءة في المعنى كقراءة من قرأ «شركاء». وقال غيره: معنى «شركاء» شريكاً، فأوقع الجمع موقع الواحد كقوله: " الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم " [آل عمران: ١٧٣] والمراد بالشريك: إبليس، لأنهما أطاعاه في الاسم، فكان الشرك في الطاعة، لا في العبادة؛ ولم يقصدا أن الحارثَ ربُّهما، لكن قصدا أنه سبب نجاة ولدهما؛ وقد يُطلَق العبد على من ليس بمملوك.

قال الشاعر:

وإني لَعبدُ الضَّيف ما دَامَ ثَاوياً ... وما فيَّ إلا تِلْكَ مَنْ شِيْمَةِ العَبْدِ

وقال مجاهد: كان لا يعيش لآدم ولد، فقال الشيطان: إذا وُلد لكما ولد فسمياه عبد الحارث، فأطاعاه في الاسم، فذلك قوله: " جعلا له شركاء فيما آتاهما " هذا قول الجمهور، وفيه قول ثان، رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: ما أشرك آدم، إن أول الآية لَشكر، وآخرها مَثَل ضربه الله لمن يعبده في قوله: " جعلا له شركاء فيما آتاهما ". وروى قتادة عن الحسن قال: هم اليهود والنصارى، رزقهم الله أولاداً فهوَّدوهم ونصَّروهم. وروي عن الحسن، وقتادة قالا: الضمير في قوله: " جعلا له شركاء " عائد إلى النفس وزوجه من ولد آدم، لا إلى آدم وحواء. وقيل: الضمير راجع إلى الولد الصالح، وهو السليم الخلْق، فالمعنى: جعل له ذلك الولدُ شركاء. وإنما قيل: " جعلا " لأن حواء كانت تلد في كل بطن ذكراً وأُنثى. قال ابن الأنباري: الذين جعلوا له شركاء اليهود والنصارى وغيرهم من الكفار الذين هم أولاد آدم وحواء. فتأويل الآية: فلما آتاهما صالحاً جعل أولادُهما له شركاء، فحذف الأولاد وأقامهما مقامهم كما قال: " وسأل القرية " [يوسف:٨٢]. وذهب السدي إلى أن قوله: " فتعالى الله عما يشركون " في مشركي العرب خاصة، وأنها مفصولة عن قصة آدم وحواء.

قوله: طَيْفٌ، من قرأة على: فَعْل جعله مصدر: طاف يطيف. وقيل: هو مخفف من: طيِّف، كميِّت ومَيْت.

قوله: ﴿تَضَرُّعًا﴾: مصدر. وقيل: هو في موضع الحال.

قوله: ﴿وَالآصَالِ﴾ جمع: أُصُل، وأُصُل جمع: أَصيل.

وقيل: الآصال جمع: أصيل، وهو العشي.

وقرأ أبو مجلز: بكسر الهمزة، جعله مصدر: أَصَلْنا، أي: دخلنا في العشي. - فافهمه تصب إنَّ شاء الله -.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الأنفال

قوله تعالى: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾، أصل: ذات عند البصريين: ذوات، فقلبت الواو ألفا، وحذفت لسكونها وسكون الألف بعدها، فبقي: ذات، ودل على ذلك قوله تعالى في التثنية: ﴿ذواتا أفنان﴾، فرجعت الواو إلى أصلها (١).

وكل العلماء والقراء وقفوا على: ذات بالتاء، إلا أبا حاتم فإنه أجاز الوقف عليها بالهاء.

وقال قطرب: الوقف على ذات بالهاء حيث وقعت؛ لأنها هاء تأنيث ذي مال.

قوله: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ من بَيْتِكَ﴾: الكاف في: كما في موضع نصب نعت لمصدر يجادلونك، أي: جدالا كما. وقيل: هي نعت لمصدر دل عليه معنى الكلام، تقديره: قل الأنفال ثابتة لله والرسول ثبوتا كما أخرجك.

وقيل: هي نعت لحق، أي: هم المؤمنون حقا كما. وقيل: الكاف في موضع رفع، والتقدير: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق فاتقوا الله ، فهو ابتداء وخبر. وقيل: الكاف

---

(١) ذات هي هنا صفةٌ لمفعولٍ محذوف تقديره: وأصلِحُوا أحْوالاً ذات افتراقكم وذات وصلكم أو ذات المكان المتصل بكم، فإنَّ «بَيْن» قد قيل: إنه يراد به هنا: الفِراقُ أو الوصلُ، أو الظَّرف، وقال الزجاج وغيره: إنَّ ذات هنا بمنزلة حقيقة الشَّيء ونفسه، وقد أوضح ذلك ابنُ عطيَّة. وقال أبُو حيَّان: «والبينُ الفراقُ، وذات نعت لمفعولٍ محذوف، أي: وأصلحُوا أحوالاً ذات افتراقكم، لَمَّا كانت الأحوالُ ملابسةً للبين أضيفت صفتها إليه، كما تقول: اسقني ذا إنائك، أي: ماءً صاحب إنائك، لَمَّا لابس الماءُ الإناءَ وصف ب «ذَا» وأضيفَ إلى الإناءِ، والمعنى: اسْقِنِي ما في الإناءِ من الماء».

بمعنى: الواو للقسم، أي: الأنفال لله والرسول والذي أخرجك.

قوله: ﴿وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾: مستقبل وجل يَوْجَل، ومن العرب من يقول: يَيْجل يبدل من: الواو ياء، ومنهم من يكسر الياء الأولى، ومنهم من يفتح الياء الأولى ويبدل من الثانية ألفا، كما قالوا: رأيت الزيدان، فأبدلوا من الياء ألفا، فيقول: يا جل.

قوله: ﴿إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾: أَنّ بدل من: ﴿إِحْدَى﴾، وهو بدل الاشتمال، و﴿إِحْدَى﴾ مفعول ثان ليعد، تقديره: وإذ يعدكم الله ملك إحدى الطائفتين، وإنما قدرت حذف مضاف؛ لأن الوعد لا يقع على الأعيان، إنما يقع على الأحداث.

قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ﴾: إذ في موضع نصب بفعل مضمر، تقديره: واذكر يا محمد إذ يعدكم.

وروي عن عاصم أنه قرأ: ﴿بآلف مِنَ المَلَائكةِ﴾ جعله جمع: ألف فَعْلًا على: أفعُل، كفَلْس وأفْلُس. وتصديق هذه القراءة قوله تعالى: ﴿بخمسة آلاف﴾، فآلف جمع: ألف لما دون العشرة، وهي واقعة على خمسة آلاف المذكورة في آل عمران.

قوله: ﴿مُرْدِفِينَ﴾، من فتح الدال جعله حالاً من: الكاف والميم في: ﴿مُمِدُّكُمْ﴾، أو نعتاً لألف، تقديره: يمدكم متبعين بألف، والهاء في: ﴿جَعَلَهُ﴾ يعود على الألف؛ لأنه مذكر.

وقيل: تعود على الإرداف، ودل عليه قوله: ﴿مُرْدِفِينَ﴾.

وقيل: تعود على الإمداد، ودل عليه قوله: ﴿مُمِدُّكُمْ﴾.

وقيل: تعود على قبول الدعاء، ودل عليه قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾. وكذلك الهاء في: به يحتمل الوجوه كلها، ويحتمل أَنْ تعود على البشرى؛ لأنها بمعنى: الاستبشار.

ومن كسر الدال في: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ جعله صفة لألف، معناه: أردفوا بعدد آخر خلفهم، والمفعول محذوف، وهو عدد.

وقيل: معنى الصفة: أنهم جاؤوا بعد اليأس، أي: أردفوهم بعد استغاثتهم.

حكى أبو عبيدة: ردفني وأردفني بمعنى: تبعني. وأكثر النحويين على أَنْ أردفه: حمله خلفه، وردفه: تبعه، وحكاه النحاس عن أبي عبيد أيضاً، فلا يحسن على هذا أَنْ يكون صفة للملائكة؛ إذ لا يعلم من صفتهم أنهم حملوا خلفهم أحداً من الناس.

قوله: ﴿أَمَنَةً﴾: مفعول من أجله.

قوله: ﴿فَوْقَ الأَعْنَاقِ﴾، أي: الرؤوس. فوق عند الأخفش: زائدة، والمعنى: اضربوا الأعناق.

وقال المبرد: فوق يدل على: إباحة ضرب وجوههم؛ لأنها فوق الأعناق.

وقوله: ﴿كُلَّ بَنَانٍ﴾، يعني: الأصابع وغيرها من الأعضاء.

قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾: ذلك: في موضع رفع على الابتداء، أو على أنه خبر ابتداء، تقديره: الأمر ذلك، أو ذلك الأمر.

قوله: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾: مَنْ شرط في موضع رفع بالابتداء، والخبر: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، والعائد محذوف، تقديره: فإن الله شديد العقاب له.

قوله: ﴿وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ﴾: أَنَّ في موضع رفع عطف على: ﴿ذَلِكُمْ﴾، و﴿ذَلِكُمْ﴾ في موضع رفع مثل: ﴿ذلك﴾ المتقدم.

وقال الفراء: ﴿وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ﴾: في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، أي: وبأن للكافرين، ويجوز أَنْ تضمر: واعلموا أَنْ.

والهاء في: ﴿فَذُوقُوهُ﴾ ترجع إلى: ﴿ذَلِكُمْ﴾، وذلك إشارة إلى القتل يوم بدر.

قوله: ﴿زَحْفًا﴾: مصدر في موضع الحال.

قوله: ﴿مُتَحَرِّفًا﴾، و﴿مُتَحَيِّزًا﴾: نصب على الحال من المضمر المرفوع في: ﴿يُوَلِّهِمْ﴾.

قوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾: أَنْ في موضع نصب على تقدير: ولأن الله.

ويجوز الكسر على الاستئناف.

قوله: ﴿مِنْهُ بَلاءً﴾: الهاء في: منه تعود على الظفر بالمشركين، وقيل: على الرمي.

قوله: ﴿وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ﴾: جزم على العطف على: ﴿لا تَخُونُوا﴾، وإن شئت كان نصبا على جواب النهي بالواو [1].

---

(١) «وتَخُونُوا» يجوزُ فيه أن يكون منصوباً بإضمارِ «أنْ» على جواب النَّهي، أي: لا تجمعوا بين الخيانتين. كقوله:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عليْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

والثاني: أن يكون مجزوماً نسقاً على الأوَّل، وهذا الثاني أولى؛ لأن فيه النهي عن كلِّ واحدٍ على حدته بخلاف ما قبله فإنَّه نهيٌ عن الجمع بينهما، ولا يلزمُ من النهي عن الجمع بين الشيئين النهيُ عن كلٍّ =

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في: ﴿وَلا تَوَلَّوْا﴾. ومثله: ﴿وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾.

قوله: ﴿هُوَ الْحَقَّ﴾: هو: فاصلة تؤذن أَنْ الخبر معرفة، أو ما قارب المعرفة. وقيل: دخلت لتؤذن أَنْ كان ليست بمعنى وقع وحدث، وأن الخبر منتظر. وقيل: دخلت لتؤذن أَنْ ما بعدها خبر، وليس بنعت لما قبلها. وقال الأخفش: هو: زائدة، كما زيدت ما في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾.

وقال الكوفيون: هو عماد.

قوله: ﴿أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾: أَنْ في موضع نصب، تقديره: من أَنْ لا يعذبهم. وذكر الأخفش أَنَّ أَنْ زائدة، وهو قد نصب بها، وليس هذا حكم الزائد.

وقوله: ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر المنصوب في: ﴿يعذبهم﴾.

قوله: ﴿وَتَصْدِيَةً﴾، هو من: صد يصد إذا: ضج، وأصله: تَصْدِدَة، فأبدلوا من إحدى الدالين ياء، ومعنى تصدية: ضجًّا بالتصفيق. وقيل: هو من صد يصد إذا منع. وقيل: هو من الصَّدى المعارض لصوتك من جبل أو هواء، فكأن المصفِّق يعارض بتصفيقه من يريد في صلاته، فالياء أصلية على هذا. والمكاء: الصفير، وهو مصدر كالدعاء، والهمزة بدل من: واو، لقولهم: مكا يمكو إذا نفخ.

وقرأ الأعمش: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتَهُمْ﴾: بالنصب، ﴿إلا مكاءٌ وتصديةٌ﴾: بالرفع، وهذا لا يجوز إلا في شعر عند الضرورة؛ لأن اسم كان هو المعرفة وخبرها هو النكرة في أصول الكلام والنظر والمعنى.

قوله: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾: ما بمعنى: الذي، والهاء محذوفة من الصلة، تقديره: غنمتموه، والخبر: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾، وعلة فتح أَنْ في هذا أنها خبر ابتداء محذوف، تقديره: فحكمه أَنَّ لله خمسه.

=

واحدٍ على حدته، و«أماناتكم» على حذف مضاف، أي: أصحاب أماناتكم، ويجوزُ أن يكونوا نهوا عن خيانة الأماناتِ مبالغةً كأنَّها جعلت مخونةً. وقرأ مجاهدٌ ورويت عن أبي عمرو «أَمَانتكُم» بالتَّوحيد، والمراد الجمع.

وقد قيل: أَنْ مؤكدة للأولى، وهذا لا يجوز؛ لأن الأولى تبقى بغير خبر؛ ولأن الفاء تحول بين المؤكد وتأكيده، ولا يحسن زيادتها في مثل هذا الموضع.

قوله: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾، ﴿أَسْفَلَ﴾: نعت لظرف محذوف، تقديره: والركب مكانا أسفل منكم.

وأجاز الأخفش والفراء والكسائي: أَسْفَلُ بالرفع على تقدير محذوف من أول الكلام، تقديره: وموضع الركب أسفل منكم.

قوله: مَنْ حَيِيَ: من أظهر الياءين جعل الماضي تبعاً للمستقبل، فلما لم يجز الإدغام في المستقبل لأن حركته غير لازمة تنتقل من رفع إلى نصب، أو إلى حذف جزم، أجرى الماضي مجراه وإن كانت حركة لامه لازمة، على أَنْ حركة لام الماضي قد تسكن أيضاً لاتصالها بمضمر مرفوع، فقد صارت في تغيرها كلام المستقبل، فجرت في الإظهار مجراه.

فأما من أدغم فللفرق بين ما تلزم لامه حركة لازمة كالماضي، وبين ما تلزم لامه حركة تنتقل كالمستقبل في قوله: ﴿أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾، هذا لا يجوز إدغامه، فأدغم الماضي لاجتماع المثلين، وحسن الإدغام للزوم الحركة لامه.

وقد انفرد الفراء: بجواز الإدغام في المستقبل، ولم يجزه غيره.

قوله: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ﴾، العامل في إذ فعل مضمر، تقديره: واذكر يا محمد إذ يريكهم.

وقوله: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ﴾: عطف على إذ الأولى، ورجعت الواو مع ميم الجمع، مع المضمر؛ لأن المضمر يرد المحذوفات إلى أصولها.

وأجاز يونس: حذف الواو مع المضمر، أجاز: يريكُمْهُمْ بإسكان الميم، وبضمها من غير واو، والإثبات أحسن وأفصح، وبه أتى القرآن.

قوله: ﴿بَطَرًا﴾: مصدر في موضع الحال، والبطر: أَنْ يتقوَّى بنعم الله على المعاصي.

قوله: ﴿جَارٌ﴾: يجمع جار على: أجوار في القليل، وجيران في الكثير، وعلى: جيرة.

قوله: ﴿يَضْرِبُونَ﴾: في موضع نصب على الحال من: ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾، ولو جعلته حالاً من: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لجاز، ولو كان في موضع يضربون ضاربين لم يجز حتى يظهر الضمير؛ لأن اسم الفاعل إذا جرى صفة، أو حالاً، أو خبراً، أو عطفا على غير من هو له، لم يجز أَنْ يستتر فيه ضمير فاعله، ولا بد من إظهاره، لو قلت: رأيت رجلاً معه امرأة ضاربها غدا أو

الساعة، فرفعت ضاربها على النعت للمرأة لم يجز، حتى تقول: ضاربها هو؛ لأن الفعل ليس لها، فإن نصبت على النعت للرجل جاز، ولم تحتج إلى إظهار الضمير؛ لأن الفعل له، فإن كان في موضع ضاربها يضربها جاز على الوجهين، ولم يحتج إلى إظهار ضمير.

قوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾: أَنَّ في موضع خفض عطف على ما في قوله: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ﴾، وإن شئت في موضع رفع على ذلك، أو على إضمار: وذلك.

قوله: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾[1]: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره:

---

(١) في كاف «كَدَأب» وجهانِ: أحدهما: أنها في محل رَفْع؛ خَبَراً لِمبتدأ مُضْمَر، تقديره: دأبهم - في ذلك «كَدَأبِ آلِ فِرعَوْن» وبه بدأ الزمخشريُّ، وابنُ عطية. الثاني: أنها في محل نَصْب، وفي الناصب لها تسعةُ أقوالٍ: أحدها: أنها نَعْتٌ لمصدر محذوف، والعامل فيه «كَفَرُوا»، تقديره: إنَّ الذين كفروا كُفْراً كدأب آل فرعون، أي: كعادتهم في الكفر، وهو رأي الفرَّاءِ. وهذا القول مردود بأنه قد أخبر عن الموصول قبل تمام صلته، فلزم الفصلُ بينَ أبْعَاضِ العلةِ بالأجنبيِّ، وهو لا يجوز. الثاني: أنه مصوب ب «كَفَرُوا» لكن مقدر؛ لدلالة هذا الملفوظ به عليه. الثالث: أن الناصبَ مقدَّر، مدلول عليه بقوله: «لَنْ تُغْنِيَ» أي: بطل انتفاعهم بالأموالِ والأولادِ كعادة آل فرعونَ في ذلك. والمعنى: إنكم قد عرفتم ما حلَّ بآل فرعون ومَنْ قبلَهم من المكذبين بالرسل - من العذاب المعجل الذي عنده - لم ينفعهم مال ولا ولد. الرابع: أنه منصوب بلفظ «وَقُودُ»، أي: تُوقَد النارُ بهم كما توقد بآل فرعون، كما تقول: إنك لتظلم الناس كدأبِ أبيك، تريد: كظلم أبيك، قاله الزمخشريُّ، وفيه نظر؛ لأن الوقود - على القراءة المشهورة - الأظهر فيه أنه اسم لِما يوقد به، وإذا كان اسماً فلا عَمَل له، فإن قيل: إنه مصدر على قراءة الحَسن صَحَّ، ويكون معنى الدأب: الدؤوب - وهو اللُّبْثُ والدوام، وطول البقاء في الشيء - وتقدير الآية: «وَأُولَئِكَ هُم وَقُودُ كَدَأْبِ آل فِرْعَونَ». [أي: دؤوبهم في النار كدأب آل فرعون]. الخامس: أنه منصوب بنفس «لَنْ تُغْنِيَ» أي: لن تغني عنهم مثل ما لم تُغنِ عن أولئك، ذكره الزمخشري، وضعَّفه أبو حيَّان بلزوم الفصل بين العامل ومعموله بالجملة - التي هي قوله: ﴿وأولئك هُمْ وَقُودُ النار﴾ قال: «على أي التقديرين اللَّذَيْنِ قدرناهما فيهما من أن تكون معطوفة على خبر» إنَّ «أو على الجملة المؤكَّدة ب» إنَّ «قال: فإن جعلتها اعتراضيةً - وهو بعيد - جازَ ما قال الزمخشريُّ». السادس: أن يكون العامل فيها فعلاً مقدَّراً، مدلولاً عليه بلفظ «الوَقُود»، تقديره: توقَد بهم كعادة آل فرعون، ويكون التشبيه في نفس الاحتراق، قاله ابنُ عطية. السابع: أن العامل يُعَذَّبُونَ كعادةِ آل فرعونَ، يدل عليه سياق الكلام. الثامن: أنه منصوب ﴿كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا﴾، والضمير في «كَذَّبُوا» - على هذا - لكفار مكة وغيرهم من معاصِري رسولِ الله صلى الله عليه وسلم - أي: كذبوا تكذيباً كعادة آل فرعونَ في ذلك التكذيب. التاسع: أن العامل فيه قوله: ﴿فَأَخَذَهُمُ الله﴾، أي: فأخذهم الله أخْذاً كأخذه آل فرعون، والمصدر تارةً يضاف إلى =

فعلنا بهم ذلك فعلاً مثل عادتنا في آل فرعون إذ كفروا، والدأب: العادة، ومثله: الثاني؛ إلا أنْ الأول للعادة في التعذيب، والثاني للعادة في التغيير، وتقدير الثاني: غيرنا بهم لما غيروا تغييراً مثل عادتنا في آل فرعون لما كذبوا.

قوله: ﴿فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾: المفعول محذوف، تقديره: فانبذ إليهم العهد، وقاتلهم على اعلام منك لهم. وفي صدر الآية حذف آخر، تقديره: وإما تخافن من قوم بينك وبينهم عهد خيانة فانبذ إليهم ذلك العهد، أي: رده عليهم إذا خفت نقضهم العهد، وقاتلهم على إعلام منك لهم.

وهذا من لطيف معجز القرآن واختصاره؛ إذ قد جمع المعاني الكثيرة من الأوامر والأخبار في اللفظ اليسير.

قوله: ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾، من قرأه: بالتاء جعله خطابا للنبي صلى الله عليه وسلم لتقدم مخاطبته في صدر الكلام، والذين مفعول أول، و﴿سَبَقُوا﴾: في موضع المفعول الثاني.

ومن قرأه: بالياء جعله للكفار، ففيه ضميرهم لتقدم ذكرهم في قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾، وفي قوله: ﴿ثُمَّ يَنْقُضُونَ﴾، و﴿لا يَتَّقُونَ﴾، و﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾، وقوله: ﴿إِلَيْهِمْ﴾ فالمفعول الأول مضمر، و﴿سَبَقُوا﴾: في موضع الثاني، تقديره: ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا.

وقيل: إنَّ أنْ مضمرة مع سبقوا فسد مسد المفعولين كما سدت في قوله: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾، تقديره: ولا يحسبن الذين كفروا أنْ سبقوا، فقد قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾، إنَّ تقديره: أنْ أعبد، ثم حذفت أنْ فرفع الفعل. وقيل: الفاعل في قراءة من قرأ بالياء هو: النبي عليه السلام، فيكون مثل: قراءة التاء، ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، و﴿سَبَقُوا﴾ مفعولاً حسب. وقيل: فاعل حسب مضمر فيه، تقديره: ولا يحسبن من خلفهم

= الفاعل، وتارةً إلى المفعول، والمعنى: كَدَأْبِ الله في آل فرعون، ونظيره قوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] أي: كَحُبِّهم لله، وقال: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ﴾ [الإسراء: ٧٧] والمعنى: سنتي فيمن أرسلنا قبلك، وهذا مردود؛ فإن ما بعد الفاء العاطفة لا يعمل فيما قبلها، لا يجوز قمت زيداً فضربت وأما زيداً فاضرب.

الذين كفروا سبقوا، فالذين كفروا وسبقوا مفعولاً حسب.

ومن فتح: ﴿أَنَّهُمْ لا يُعْجِزُونَ﴾ جعل الكلام متعلقاً بما قبله، تقديره: سبقوا لأنهم، فأنّ في موضع نصب بحذف حرف الجر، فمعناه: ولا يحسبن الذين كفروا فاتوا من الله، لأنهم لا يفوتون الله.

ومن كسر: إنّ فعلى الابتداء والقطع.

قوله: ﴿وَآخَرِينَ من دُونِهِمْ﴾: منصوب عطف على: ﴿عَدُوَّ اللَّهِ﴾.

قوله: ﴿حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾: مَنْ في موضع نصب على العطف على معنى الكاف في: ﴿حَسْبُكَ اللَّهُ﴾؛ لأنها في التأويل في موضع نصب؛ لأن معنى: حسبك الله، أي: يكفيك الله، فعطفت مَنْ على المعنى. وقيل: مَنْ في موضع رفع عطف على اسم الله تعالى، أو على الابتداء، وتضمر الخبر، أي: ومن اتبعك من المؤمنين كذلك. وقيل: في موضع رفع عطف على حسب لقبح عطفه على اسم الله لما جاء من الكراهة في قول المرء: ما شاء الله وشئت [1].

ولو كان بالفاء أو ثم لحسن العطف على اسم الله جل ذكره.

والهاء في: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِ﴾ تعود على: ما. وقيل: على القوة. وقيل: على الرباط. وقيل: على الاعداد، والقوة هي: الرمي.

وقيل: الحصون. وقيل: ذكور الخيل، ورباط الخيل: الإناث.

---

(١) «ومن اتَّبعكَ» فيه أوجهٌ. أحدها: أن يكون «مَنْ» مرفوع المحلِّ، عطفاً على الجلالة، أي: يكفيك الله والمؤمنون. وبهذا فسّره الحسن البصري وجماعة وهو الظاهر ولا محذور في ذلك حيث المعنى. فإن قالوا: من كان الله ناصره امتنع أن يزداد حاله، أو ينقص بسبب نصرة غير الله، وأيضاً إسناد الحكم إلى المجموع يوهم أنَّ الواحدَ من ذلك المجموع لا يكفي في حصولِ ذلك المهم وتعالى الله عنه. ويجابُ: بأنَّ الكُلَّ من اللَّهِ، إلاَّ أنَّ من أنواع النُّصرة ما يحصل بناء على الأسباب المألوفةِ المعتادةِ، ومنها ما يحصلُ لا بناءً على الأسباب المألوفة المعتادة؛ فلهذا الفرق اعتبر نصر المؤمنين، وإن كان بعضُ الناس استصعب كون المؤمنين يكونون كافين النبي صلى الله عليه وسلم.

الثاني: أنَّ «مَنْ» مجرورُ المحلِّ، عطفاً على الكافِ في: «حَسْبُكَ»، وهذا رأي الكوفيين وبهذا فسَّر الشعبي وابن زيد، قالا: «معناه: وحسبُ من اتَّبعك». الثالث: أنَّ محلَّه نصبٌ على المعيَّة.

قال الزمخشري: «ومنِ اتَّبعكَ» الواو بمعنى «مع» وما بعدهُ منصوبٌ، تقول: حَسْبُكَ وزَيْداً درهمٌ، ولا تَجُرُّ؛ لأنَّ عطف الظّاهر المجرور على المكنيّ ممتنعٌ.

قوله: ﴿لَوْلا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ﴾: كتابٌ رفع بالابتداء، والخبر محذوف، تقديره: لولا كتاب من الله تداركَكم وهو ما تقدم في اللوح المحفوظ من إباحة المغانم لهذه الأمة.

وقيل: هو ما سبق أَنْ الله لا يعذب إلا بعد إنذار.

وقيل: هو ما سبق أَنْ الله يغفر الصغائر لمن اجتنب الكبائر.

وقيل: هو ما سبق أَنْ الله يغفر لأهل بدر ما تقدم من ذنوبهم وما تأخر.

قوله: ﴿لَمَسَّكُمْ﴾: جواب: لولا.

قوله: ﴿حَلالا طَيِّبًا﴾: حال من المضمر في: ﴿كلوا﴾ أو من: ما.

قوله: ﴿خِيَانَتَكَ﴾: خيانة تجمع على: خيائن، وأصل الياء الأولى الواو؛ لأنها من: خان يخون، إلا أنهم فرقوا بالياء بينه وبين جمع خائنة وخوائن.

قوله: ﴿مِنْ وَلايَتِهِمْ﴾: مَنْ فتح الواو جعله مصدراً: لولي، يقال: هو ولي ومولى بيِّن الوَلاية بالفتح، ومن كسر الواو جعله مصدراً الوالي، ويقال: هو وال بين الولاية. وقد قيل: هما لغتان في مصدر الولي.

قوله: ﴿إِلا تَفْعَلُوهُ﴾: الهاء تعود على: التناصر. وقيل: تعود على التوارث، أي: إلا تفعلوا التوارث على القرابات كما تعبدكم الله وتتركوا التوارث بالهجرة تكن في الأرض فتنة وفساد، وإلا تفعلوا التناصر في الدين تكن فتنة في الأرض وفساد كبير بالكفر.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة التوبة

قوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ﴾: مصدر مرفوع بالابتداء، و﴿إِلَى الَّذِينَ﴾ خبره[1].

قوله: ﴿وَأَذَانٌ﴾: عطف على: ﴿بَرَاءَةٌ﴾، وخبره: ﴿إِلَى النَّاسِ﴾ فهو عطف جملة على

(١) الجمهور على رفع بَراءَةٌ، وفيه وجهان: أحدهما: أنَّها رفعٌ بالابتداء، والخبرُ قوله ﴿إِلَى الذين﴾ وجاز الابتداءُ بالنَّكرة؛ لأنَّها تَخَصَّصَتْ بالوَصْفِ بالجارِّ بعدها، وهو قوله مِنَ اللَّهِ كما تقولُ رجُلٌ من بني تميم في الدَّارِ. والثاني: أنَّها خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ، أي: هذه الآياتُ براءةٌ، ويجوز في مِنَ اللَّهِ أن يكون متعلقاً بنفس براءةٌ؛ لأنها مصدرٌ، كالثَّناءة والدَّناءة. وهذه المادة تتعدَّى ب «من»، تقولُ: بَرِئتُ من فلانٍ، أبرأ براءةً، أي: انقطعتِ العُصبةُ بَيْنَنَا، وعلى هذا، فيجوزُ أن يكون المُسوِّغُ للابتداء بالنَّكرة على الوجه الأوَّل هذا.

جملة. وقيل: خبر الابتداء: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، على تقدير: لأن الله.

وقوله: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾: في الموضعين نعت لبراءة ولأذان، ولذلك حسن الابتداء بالنكرة، ولك أَنْ ترفع براءة على إضمار مبتدأ، أي: هذه براءة، ومعنى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾: إعلام من الله.

قوله: ﴿يَوْمَ الْحَجِّ﴾، العامل فيه: الصفة لأذان. وقيل: العامل فيه: ﴿مُخْزِي﴾، ولا يحسن أَنْ يعمل فيه أذان؛ لأنك قد وصفته فخرج عن حكم الفعل.

قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ﴾: أَنَّ في موضع نصب على تقدير حذف اللام أو الباء إنْ جعلته خبراً لأذان، فليس هو هو، فلا بد من تقدير حذف حرف الجر على كل حال.

قوله: ﴿وَرَسُولُهُ﴾: ارتفع على الابتداء، والخبر محذوف، أي: ورسوله بريء أيضاً من المشركين، فحذف لدلالة الأول عليه.

وقد أجاز قوم رفعه على العطف على موضع اسم الله قبل دخول أَنَّ، وقالوا: الأذان بمعنى: القول، فكأنه لم يغير معنى الكلام بدخوله، ومنع ذلك جماعة؛ لأن أَنَّ المفتوحة قد غيرت معنى الابتداء؛ إذ هي وما بعدها مصدر، فليست هي كالمكسورة التي لا تدل على غير التأكيد، فلا يغير معنى الابتداء دخولها. فأما عطف: ﴿وَرَسُولُهُ﴾ على المضمر المرفوع في: ﴿بَرِيءٌ﴾ فهو قبيح عند كثير من النحويين حتى يؤكده، وقد أجازه كثير منهم في هذا الموضع، وإن لم يؤكده؛ لأن المجرور يقوم مقام التوكيد، فعطفه على المضمر في: ﴿بَرِيءٌ﴾ حسن جيد، وقد أتى العطف على المضمر المرفوع في القرآن من غير تأكيد ولا ما يقوم مقام التأكيد، قال جل ذكره: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا﴾، فعطف الآباء على المضمر المرفوع، ولا حجة في دخول لا؛ لأنها إنما دخلت بعد واو العطف، والذي يقوم مقام التأكيد إنما يأتي قبل واو العطف في موضع التأكيد، والتأكيد لو أُتي به لم يكن إلا قبل واو العطف، نحو قوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾، ولكن جاز ذلك؛ لأن الكلام قد طال بدخول: لا، فقام الطول مقام التأكيد.

وقد قرأ عيسى بن عمر: ﴿ورَسُولَهُ﴾ بالنصب عطفاً على اللفظ.

قوله: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾، فتحت النون لالتقاء الساكنين، وكان الفتح أولى بها لكثرة الاستعمال، ولئلا تجتمع كسرتان، وبعض العرب يكسر على القياس.

قوله: ﴿كُلَّ مَرْصَدٍ﴾، تقديره: على كل مرصد، فلما حذف على نصب. وقيل: هو ظرف.

قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ﴾: ارتفع أحد بفعله، تقديره: وإن استجارك أحد؛ لأن إنْ أم حروف الجزاء، فهي بالفعل إنْ يليها أولى.

قوله: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا﴾، المستفهم عنه محذوف، تقديره: كيف لا تقتلوهم. وقيل التقدير: كيف يكون لهم عهد.

قوله: ﴿أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾: وزن أئمة: أفْعِلَة جمع: إمام، كحمار وأحمرة، فأصلها: أَأْمِمَة، ثم ألقيت حركة الميم الأولى على الهمزة الساكنة، وأدغمت في الميم الثانية، وأبدل من الهمزة المكسورة ياء مكسورة؛ لأن حقها قبل الإدغام أَنْ تبدل ألفا لانفتاح ما قبلها؛ إذ أصلها السكون؛ لأنها فاء الفعل فهي فاء: أَفْعِلَة فأصلها البدل، فلذلك جرت على البدل بعد إلقاء الحركة عليها، ولم تجر على بين بين كما جرت المكسورة في: أئذا وأئنا وأئفكا؛ لأن هذه حركة الهمزة فيها لازمة غير منقولة، وتلك حركتها عارضة منقولة عن الميم الأولى إليها، فجرت على أصلها في السكون وهو البدل، وجرت هذه الأخرى على أصلها في الحركة وهو بين بين في التخفيف، أي: بين الهمزة والياء، أعني في ذلك كله على قراءة من خفف الثانية ولم يحققها.

قوله: ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾: الله: مبتدأ، و﴿أَنْ تَخْشَوْهُ﴾: بدل منه، و﴿أَحَقُّ﴾: خبر الابتداء.

وإن شئت جعلت ﴿فَاللَّهُ﴾: مبتدأ، و﴿أَنْ تَخْشَوْهُ﴾: ابتداء ثانياً، و﴿أَحَقُّ﴾: خبره، والجملة خبر الأول.

ويجوز أَنْ يكون: ﴿الله﴾: مبتدأ، و﴿أَحَقُّ﴾: خبره، وأَنْ في موضع نصب على حذف حرف الجر، ومثله: ﴿أحق أَنْ يرضوه﴾. وأحق في الموضعين أفعل معهما تقدير حذف به يتم الكلام، تقديره: فالله أحق من غيره بالخشية، إنْ قدرت حرف الجر، وإن جعلت أَنْ بدلا، أو ابتداء ثانياً، فالتقدير: فخشية الله أحق من خشية غيره، وكذلك تقدير: ﴿أحق أَنْ يُرْضُوه﴾.

قوله: ﴿أَنْ تُتْرَكُوا﴾: أَنْ: في موضع نصب بحسب، ويسد مسد المفعولين لحسب عند سيبويه.

وقال المبرد: هي مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف.

قوله: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [1]: في هذا الكلام حذف مضاف من أوله أو من آخره، تقديره: إنَّ كان الحذف من أوله: أجعلتم أصحاب سقاية الحاج وأصحاب عمارة المسجد الحرام لمن آمن بالله. وإن قدرت الحذف من آخره، كان تقديره: أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كإيمان من آمن بالله. وإنما احتيج إلى هذا ليكون المبتدأ هو الخبر في المعنى، وبه يصح الكلام والفائدة.

قوله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾: نصب يوماً على العطف على موضع: ﴿فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾، تقديره: ونصركم يوم حنين.

قوله: ﴿لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ﴾: ابتداء وخبر في موضع النعت للجنات، والهاء في: ﴿فيها﴾ للجنات، وهو جمع بالألف والتاء يراد به الكثرة. وقيل: هي ترجع على الرحمة. وقيل: هي ترجع على البشرى، ودل عليها قوله: ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾، وكذلك الهاء في: ﴿فِيهَا﴾ الثانية تحتمل ما احتملت الأولى من الوجوه.

قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾: من نون عزيراً رفعه بالابتداء، وابن خبره، ولا يحسن حذف التنوين على هذا من عزير لالتقاء الساكنين، ولا تحذف ألف ابن من الخط، ويكسر التنوين لالتقاء الساكنين. ومن لم ينون عزيرا جعله أيضاً مبتدأ، وابن صفة له، فيحذف التنوين على هذا استخفافا، ولالتقاء الساكنين؛ ولأن الصفة والموصوف كاسم واحد، وتحذف ألف ابن من الخط، والخبر مضمر، تقديره: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾: عزير ابن الله صاحبنا أو نبينا، ويكون هذا المضمر هو المبتدأ، وعزير خبره.

ويجوز أَنْ يكون عزير مبتدأ، وابن خبراً، ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين؛ إذ هو مشبه بحروف المد واللين، فتثبت ألف ابن في الخط إذا جعلته خبراً. وأجاز أبو حاتم: أَنْ يكون عزير اسماً أعجميا لا ينصرف، وهو بعيد مردود؛ لأنه لو كان أعجميا لانصرف لأنه على ثلاثة أحرف، وياء التصغير لا يعتد بها؛ ولأنه عند كل النحويين عربي مشتق من قوله تعالى: ﴿وتعزروه﴾.

---

(١) الجمهور على قراءة «سِقايَةَ»، و«عِمارَةَ» مصدرين على «فِعالةٍ»، ك: الضِّيافة، والوِقاية والتِّجارة، ولم تقلب الياء همزة، لتَحصُّنها بتاء التأنيث، بخلاف «رِدَاءة، وعِباءة»، لطروء تاء التأنيث فيهما، قاله الزمخشريُّ. واعلم أنَّ: السِّقاية فعلٌ.

قوله: ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ﴾: كتاب مصدر عامل في: يوم، ولا يجوز أَنْ يكون كتاب هنا يعنى به: الذكر ولا غيره من الكتب؛ لأنه يمنع حينئذ أَنْ يعمل في يوم؛ لأن الأسماء التي تدل على الأعيان لا تعمل في الظروف؛ إذ ليس فيها من معنى الفعل شيء، فأما: في فهي متعلقة بمحذوف، وهو صفة لاثنى عشر الذي هو خبر؛ لأن كأنه قال: إنَّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا مثبتة في كتاب الله يوم خلق، ولا يحسن أَنْ تتعلق في بعدة؛ لأنك تفرق بين الصلة والموصول بالخبر، وهو اثنا عشر.

قوله: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾: إنما دخلت إلا؛ لأن ﴿وَيَأْبَى﴾ فيه معنى المنع، والمنع من باب النفي، فدخلت إلا للإيجاب، وفي الكلام حذف، تقديره: ويأبى الله كل شيء يريدونه من كفرهم إلا أَنْ يتم نوره، فأن في موضع نصب على الاستثناء.

والهاء في قوله تعالى: ﴿وَلا يُنْفِقُونَهَا﴾: تعود على الكنوز، ودل عليه قوله تعالى: ﴿يَكْنِزُونَ﴾. وقيل: تعود على الأموال؛ لأن الذهب والفضة أموال. وقيل: تعود على الفضة، وحذف ما يعود على الذهب لدلالة الثاني عليه. وقيل: تعود على الذهب؛ لأنه يؤنث ويذكر. وقيل: تعود على النفقة، ودل على ذلك: ينفقون. وقيل: إنها تعود على الذهب والفضة بمعنى: ولا ينفقونها، ولكن اكتفى برجوعها على الفضة من رجوعها على الذهب، كما تقول العرب: أخوك وأبوك رأيته يريدون: رأيتهما.

والهاء في: ﴿عَلَيْهَا﴾ و﴿بِهَا﴾ تحتمل كل واحدة منهما الوجوه التي في: الهاء في: ﴿وَلا يُنْفِقُونَهَا﴾ المذكورة.

قوله: ﴿كافة﴾: مصدر في موضع الحال، بمنزلة قولك: عافاك الله عافية، وعافيك عافية، ورأيتهم عامة وخاصة.

قوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾، نصب مدبرين على الحال المؤكدة، ولا يجوز أَنْ تكون الحال المطلقة؛ لأن قوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ﴾ يدل على الاستدبار، فالحال المؤكدة لما دل عليه صدر الكلام بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، وقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾، وكقولك: هو زيد معروفاً.

قوله: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾: نصب ثاني على الحال من الهاء في: ﴿أَخْرَجَهُ﴾، وهي تعود على النبي عليه السلام، تقديره: إذ أخرجه الذين كفروا منفردا من جميع الناس إلا أبا بكر،

ومعناه: أحد اثنين. وقيل: هو حال من مضمر محذوف، تقديره: فخرج ثاني اثنين. والهاء في: ﴿عَلَيْهِ﴾ تعود على أبي بكر رضي الله عنه؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد علم أنه لا يضره شيء؛ إذ كان خروجه بأمر الله جل ذكره له [1].

وأما قوله: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾، فالسكينة على الرسول أنزلت يوم حنين؛ لأنه خاف على المسلمين ولم يخف على نفسه، فنزلت عليه السكينة من أجل المؤمنين لا من أجل خوفه على نفسه.

قوله: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾، كل القراء على رفع كَلِمَةُ على الابتداء، وهو وجه الكلام وأتم في المعنى.

وقرأ الحسن، ويعقوب الحضرمي: بالنصب بجعل، وفيه بعد من المعنى ومن الإعراب، أما المعنى: فإن كلمة الله لم تزل عالية، فيبعد نصبها بجعل لما في هذا من إبهام أنها صارت عليا وحدث ذلك فيها، ولا يلزم ذلك في كلمة: ﴿الذين كفروا﴾؛ لأنها لم تزل مجعولة كذلك سفلى بكفرهم، وأما امتناعه من الإعراب فإنه يلزم ألا يظهر الاسم وأن يقال: وكلمته هي العليا، وإنما جاز إظهار الاسم في مثل هذا في الشعر، وقد أجازه قوم في الشعر وغيره، وفيه نظر لقوله: ﴿وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾.

قوله: ﴿خِفَافًا وَثِقَالا﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿انْفِرُوا﴾، أي: انفروا رجالة وركباناً. وقيل معناه: شباناً وشيوخاً.

قوله: ﴿أَنْ يُجَاهِدُوا﴾: أَنْ في موضع نصب على حذف في، أي: في أَنْ يجاهدوا. وقيل: تقديره: كراهة أَنْ يجاهدوا.

قوله: ﴿يَبْغُونَكُمُ﴾: في موضع الحال من المضمر في: ﴿وَلأَوْضَعُوا خِلالَكُمْ﴾. وخلالكم نصب على الظرف.

قوله: ﴿إِلا مَا كَتَبَ﴾: ما في موضع رفع بيصيبنا.

قوله: ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾: مصدران في موضع الحال، أي: طائعين أو كارهين.

---

(١) قرأت جماعة «ثَانِي اثْنَيْنِ» بسكون الياء. قال أبُو الفَتْحِ: «حكاها أبو عمرو». ووجهها أنَّ يكون سكَّن الياء تشبيهاً لها بالألفِ وبعضهم يخصُّه بالضرورة، والمعنى: هو أحد الاثنين، والاثنان أحدهما رسول الله صلى الله عليه وسلم، والآخر أبو بكر الصديق.

قوله: ﴿أَنْ تُقْبَلَ﴾: أَنْ في موضع نصب بمنع. وأَنَّ في قوله: ﴿أَنَّهُمْ﴾ في موضع رفع بمنع لأنها فاعلة.

قوله: ﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾: أذن خبر ابتداء محذوف، تقديره: قل هو أذن خير، أي: هو مستمع خير لكم، أي: هو مستمع ما يجب استماعه وقابل ما يجب قبوله.

والمراد بالأذن هنا: جملة صاحب الأذن، وهو النبي صلى الله عليه، أي: هو مستمع خير وصلاح لا مستمع شر وفساد.

قوله: ﴿وَرَحْمَةٌ﴾: من رفعها عطفها على ﴿أُذُنُ﴾، أي: هو مستمع خير، وهو رحمة للذين آمنوا، فجعل النبي هو الرحمة لكثرة وقوعها به وعلى يديه. وقيل: تقديره: وهو ذو رحمة.

وقد قرأ حمزة: بالخفض في: ورحمةٍ عطفاً على ﴿خَيْرٍ﴾، أي: وهو أذن رحمة، أي: مستمع رحمة، فكما أضاف أذنا إلى الخير أضافه إلى الرحمة؛ لأن الرحمة من الخير والخير من الرحمة، ولا يحسن عطف رحمة على المؤمنين؛ لأن اللام في: ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ زائدة، وتقديره: ويؤمن المؤمنين، أي: يصدقهم، ولا يحسن: ويصدق الرحمة إلا أَنْ تجعل الرحمة هنا: القرآن، فيجوز عطفها على المؤمنين وتنقطع مما قبلها، والتفسير يدل على أنها متصلة بأذن خير لكم؛ لأن في قراءة أبي، وابن مسعود: ﴿ورحمةٍ لكم﴾: بالخفض، وبذلك قرأ الأعمش، فهذا يدل على العطف على خير وهو وجه الكلام.

قوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾، مذهب سيبويه أَنْ الجملة الأولى حذفت لدلالة الثانية عليها، تقديره عنده: والله أحق أَنْ يرضوه ورسوله أحق أَنْ يرضوه، فحذف: أَنْ يرضوه الأول لدلالة الثاني، فالهاء على قوله في: يرضوه تعود على الرسول عليه السلام.

وقال المبرد: لا حذف في الكلام، لكن فيه تقديم وتأخير، تقديره عنده: والله أحق أَنْ يرضوه ورسوله، فالهاء في: يرضوه عند المبرد تعود على الله جل ثناؤه.

وقال الفراء: المعنى: ورسوله أحق أَنْ يرضوه، والله افتتاح كلام.

ويلزم المبرد من قوله أَنْ يجوز: ما شاء الله وشئت بالواو؛ لأنه يجعل الكلام جملة واحدة، وقد نهي عن ذلك إلا بثم، ولا يلزم سيبويه ذلك؛ لأنه يجعل الكلام جملتين، فقول سيبويه هو المختار في الآية.

و﴿وَاللَّهُ﴾: مبتدأ، ﴿أَنْ يُرْضُوهُ﴾: بدل، و﴿أَحَقُّ﴾: الخبر.

وإن شئت كان الله: مبتدأ، و﴿أَنْ يُرْضُوهُ﴾: مبتدأ ثان، و﴿أَحَقُّ﴾: خبره، والجملة خبر الأول.

ومثله: ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾، وقد مضى شرحه بأبين من هذا.

قوله: ﴿فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾، مذهب سيبويه: أنَّ أنَّ مبدلة من الأولى في موضع نصب بيعلموا.

وقال الجرمي، والمبرد: هي مؤكدة للأولى في موضع نصب، والفاء زائدة على هذين القولين، ويلزم في القولين جواز البدل والتأكيد قبل تمام المبدل منه، وقبل تمام المؤكد، فالقولان عند أهل النظر ناقصان؛ لأن أنّ من قوله: ﴿ألم يعلموا أنه﴾ لم يتم قبل الفاء فكيف تبدل منها أو تؤكد قبل تمامها، وتمامها هو الشرط وجوابه؛ لأن الشرط وجوابه خبر أَنْ، ولا يتم إلا بتمام خبرها.

وقال الأخفش: هي في موضع رفع؛ لأن الفاء قطعت ما قبلها مما بعدها، تقديره: فوجوب النار له.

وقال علي بن سليمان: أنّ خبر ابتداء محذوف، تقديره: فالواجب أَنّ له نار جهنم، فالفاء في هذين القولين جواب الشرط، والجملة خبر أنّ.

وقال غيرهما: إنّ أنّ من: فأنَّ مرفوعة بالاستقرار على إضمار مجرور بين الفاء وأن، تقديره: فله أَنْ له نار جهنم، وهو قول الفارسي واختياره.

قوله: ﴿أَنْ تُنَزَّلَ﴾: أَنْ في موضع نصب على حذف حرف الجر، تقديره: من أَنْ تنزل.

ويجوز على قياس قول الخليل وسيبويه أَنْ يكون في موضع خفض على إرادة مِنْ؛ لأن حرف الجر قد كثر حذفه مع أَنْ فعمل مضمراً، ولا يجوز ذلك عندهما مع غير أَنْ لكثرة حذفه مع أَنْ خاصة.

قوله: ﴿كَالَّذِينَ من قَبْلِكُمْ﴾: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: وعدا كما وعد الذين من قبلكم.

قوله: ﴿كَمَا اسْتَمْتَعَ﴾: الكاف أيضاً في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره:

استمتاعاً كاستمتاع الذين من قبلكم [١].

قوله: ﴿وَالَّذِينَ لا يَجِدُونَ﴾: الَّذِينَ في موضع خفض عطف على ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾، ولا يحسن عطفه على ﴿الْمُطَّوِّعِينَ﴾؛ لأنه لم يتم اسماً بعد؛ لأن ﴿فَيَسْخَرُونَ﴾ عطف على ﴿يَلْمِزُونَ﴾، هكذا ذكر النحاس في الإعراب وهو عندي وهم منه.

قوله: ﴿خِلافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾: مفعول من أجله. وقيل: هو مصدر. و﴿الْخَوَالِفِ﴾: النساء، واحدها: خالفة، ولا يجمع فاعل على: فواعل إلا في شعر أو قليل من الكلام، قالوا: فارس وفوارس، وهالك وهوالك، وقد قالوا للرجل: خالفة وخالِف، إذا كان غير نجيب.

ومن فتح السين في: ﴿دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ فمعناه: الفساد والرداءة.

ومن ضمها فمعناه: الهزيمة والبلاء والضرر والمكروه.

والدائرة هو: ما يحيط بالإنسان حتى لا يكون له منه مخلص، وأضيفت إلى السوء، والسوء على وجه التأكيد والبيان بمنزلة قوله: شمس النهار، ولو لم يذكر الليل لعلم المعنى، كذا لو لم يذكر السوء لعلم المعنى، بلفظ: الدائرة فقط.

قوله: ﴿مَرَدُوا﴾: نعت لمبتدأ محذوف، تقديره: ومن أهل المدينة قوما مردوا، والمجرور خبر الابتداء. و﴿لا تَعْلَمُهُمْ﴾ نعت أيضاً للمحذوف.

قوله: ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ﴾: حالان من المضمر في: ﴿خُذْ﴾، وهو النبي صلى الله عليه وسلم، والتاء في أول الفعلين للخطاب.

ويجوز أَنْ يكون: ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ نعتاً لصدقة، و﴿وَتُزَكِّيهِمْ﴾ حالاً من المضمر في: ﴿خذْ﴾، والتاء في: ﴿تطهرهم﴾ لتأنيث الصدقة لا للخطاب، و﴿وَتُزَكِّيهِمْ﴾ للخطاب.

ومن همز: ﴿مُرْجَوْنَ﴾ جعله من: أرجأت الأمر إذا: أخرته، ومن لم يهمز جعله من: الرجاء، هذا قول المبرد. وقيل: هو أيضاً من التأخير، يقال: أرجأت الأمر وأرجيته بمعنى: أخرته، لغتان.

قوله: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾: نبأ بمعنى: أعلم، وأصله: أَنْ يتعدى إلى ثلاثة

---

(١) أي استمتاعاً كاستمتاعهم كالذي خاضوا الكاف في موضع نصب أيضا وفي الذي وجهان أحدهما أنه جنس والتقدير خوضا كخوض الذين خاضوا وقد ذكر مثله في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد والثاني أن الذي هنا مصدرية أي كخوضهم وهو نادر.

مفاعيل. ويجوز أَنْ يقتصر على واحد، ولا يقتصر به على اثنين دون الثالث. وكذلك لا يجوز تقدير زيادة من في قوله: ﴿مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾؛ لأنك لو قدرت زيادتها لصار نبأ قد تعدى إلى مفعولين دون الثالث، وذلك لا يجوز، وإنما تعدى إلى مفعول واحد، وهو: نا ثم تعدي بحرف جر، ولو أضمرت مفعولاً ثالثاً لحسن تقدير زيادة من على مذهب الأخفش؛ لأنه قد أجاز زيادة من في الجواب، ويكون التقدير: قد نبأنا الله أخباركم مشروحة.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾: الذين رفع بالابتداء، والخبر: ﴿لا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ﴾.

قوله: ﴿ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا﴾: كلها انتصبت على المصدر. ويجوز أَنْ تكون مفعولات من أجلها.

والهاء في: ﴿بُنْيَانَهُ﴾: في قراءة من ضم أو فتح تعود على: من هو صاحب البنيان، والبنيان مصدر: بنى، حكى أبو زيد: بنيت بنياناً وبناءً وبنيةً. وقيل: البنيان: جمع بنيانة، كتمرة وتمر.

قوله: ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾: هار أصله: هائر.

وقال أبو حاتم: أصله: هاور ثم قلب في القولين جميعا، فصارت الواو والياء آخرا، فحذفها التنوين، كما حذفت الواو والياء من: غاز ورام، وذلك في الرفع والخفض.

وحكى الكسائي: تهوَّر وتهيَّر.

وحكى الأخفش: هِرت تهار، كخفت تخاف.

وأجاز النحويون أَنْ يجري هارٍ على الحذف، ولا يقدر المحذوف لكثرة استعماله مقلوبا، فيصير كالصحيح، تعرب الراء بوجوه الإعراب، ولا يرد المحذوف في النصب كما يفعل بغاز ورام، ومن رأى هذا جعله على وزن: فَعْل، كما قالوا: يومٌ راحٌ، فرفعوا وهو مقلوب من: رائح، لكنهم لما كثر استعمالهم له مقلوبا جعلوه فعلاً فأعربوه بوجوه الإعراب. ويجوز عندهم أَنْ يجري على القياس كغازٍ ورامٍ، فيكون وزنه فاعلا مقلوبا إلى فالع، ثم يعل لأجل استثقال الحركة على حرف العلة ودخول التنوين، كما أعلوا قولهم: قاضٍ ورامٍ وغازٍ في الرفع والخفض، وصححوه في النصب لخفة الفتح.

قوله: ﴿وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾: مصدران مؤكدان.

قوله: ﴿التَّائِبُونَ﴾: رفع على إضمار مبتدأ، أي: هم التائبون، أو على الابتداء، والخبر

محذوف. وقيل: الخبر قوله: ﴿الآمِرُونَ﴾ وما بعده[1].

قوله: كاد تزيغ قلوب ، كاد فيها إضمار الحديث، فلذلك ولي كاد تزيغ، والقلوب رفع بتزيغ. وقيل: القلوب رفع بكاد، وتزيغ ينوى به التأخير، كما أجازوا ذلك في: كان في مثل قوله: ﴿مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ﴾، وفي قوله: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾.

وقال أبو حاتم: من قرأ: ﴿يزيغ﴾: بالياء لم يرفع القلوب بكاد. وقيل: إنَّ في: كاد اسمها، وهو ضمير الحزب، أو الفريق، أو القبيل لتقدم ذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فرفع القلوب بتزيغ. والياء والتاء في: تزيغ سواء؛ لأن تذكير الجمع وتأنيثه جائز على معنى الجمع وعلى معنى الجماعة. وإنما جاز الإضمار في: كاد، وليست مما يدخل على الابتداء والخبر؛ لأنها تلزم الإتيان لها بخبر أبدا، فصارت كالداخل على الابتداء والخبر من الأفعال، فجاز إضمار اسمها فيها وإضمار الحديث فيها، ولا يجوز مثل ذلك في: عسى؛ لأنها قد تستغني عن الخبر إذا وقعت أَنْ بعدها؛ ولأن خبرها لا يكون إلا أَنْ وما بعدها، ولا تقع أَنْ بعد كاد خبراً لها إلا في ضرورة شعر، وكذلك لا تحذف أَنْ بعد عسى إلا في ضرورة شعر.

قوله: ﴿وَادِيًا﴾: جمعه: أودية، ولم يأت فاعل وأَفعِله إلا في هذا الحرف وحده.

قوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾: ما في موضع رفع بعزيز، و﴿عَزِيزٌ﴾ نعت لرسول. ويجوز أَنْ تكون ما مبتدأ، و﴿عَزِيزٌ﴾ خبره، والجملة: نعت لرسول.

ويجوز أَنْ يكون عزيز مبتدأ، وما فاعلة تسد مسد الخبر، والجملة نعت لرسول.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة يونس عليه السلام

قوله: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾: اللام في: ﴿لِلنَّاسِ﴾ متعلقة بعجب ولا تتعلق بكان؛ لأنه

---

(١) يقرأ بالرفع أي هم التائبون ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر الآمرون بالمعروف وما بعده وهو ضعيف ويقرأ بالياء على إضمار أعنى أو أمدح ويجوز أن يكون مجرورا صفة للمؤمنين والناهون عن المنكر إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذانا بأن السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا سبع في ثمانية أي سبع أذرع في ثمانية أشبار وإنما دلت الواو على ذلك لأن الواو تؤذن بأن ما بعدها غير ما قبلها ولذلك دخلت في باب عطف النسق.

فعل لا يدل على حدث، وإنما يدل على الزمان فقط، فضعفت، فلا تتعلق به حروف الجر.[1]

ومثله: ﴿إِنَّ كنتم للرؤيا تعبرون﴾: اللام في: ﴿للرؤيا﴾: متعلقة بمحذوف يدل على المحذوف تعبرون، وفيه اختلاف.

و﴿عَجَبًا﴾ خبر: كان. و﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ اسم كان، تقديره: أكان عجبا للناس وحينا إلى رجل منهم أَنْ أنذر الناس.

قوله: ﴿مَرْجِعُكُمْ﴾: ابتداء، والخبر: ﴿إِلَيْهِ﴾. و﴿جَمِيعًا﴾ انتصب على الحال من الكاف والميم في: ﴿مَرْجِعُكُمْ﴾.

قوله: ﴿وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا﴾: مصدران، والعامل في: ﴿وَعْدَ﴾ ﴿مَرْجِعُكُمْ﴾؛ لأنه بمعنى: وعدكم وعداً.

وأجاز الفراء: رفع: وعد، جعله: خبراً لمرجعكم، وأجاز رفع وعد وحق على الابتداء والخبر، وهو حسن، ولم يقرأ به أحد.

قوله: ﴿ضِيَاءً﴾: مفعول ثان لجعل معناه: جعل الشمس ذات ضياء. ومن قرأه بهمزتين، وهي قراءة: قنبل عن ابن كثير، فهو على القلب، قدم الهمزة التي هي لام الفعل في موضع الياء المنقلبة عن واو التي هي عين الفعل، فصارت الياء بعد الألف، والهمزة قبل الألف، فأبدل من الياء همزة لوقوعها وهي أصلية بعد ألف زائدة، كما قالوا: سقاء وأصله: سقاي؛ لأنه من سقى يسقي.

ويجوز أَنْ تكون الياء لما نقلت بعد الألف رجعت إلى الواو الذي هو أصلها، فأبدل منها همزة، كما قالوا: دعاء وأصله: دعاو؛ لأنه من: دعا يدعو، فيصير وزن ضياء على قراءة قنبل:

---

(١) ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ الهمزة للإنكار، و«أَنْ أَوْحَيْنَا» «أن» والفعل في تقدير المصدر وهو اسم «كان»، و«عَجَباً» خبرها، و«للنَّاس» متعلِّق بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من «عَجَباً» لأنه في الأصل صفة له، أو متعلِّقٌ ب «عَجَباً»، ولا يضُرُّ كونه مصدراً؛ لأنَّه يُتَّسع في الظرف وعديله ما لا يُتَّسع في غيرهما. وقيل: لأنَّ «عَجَباً» مصدرٌ واقعٌ موقع اسم الفاعل أو اسم المفعول، ومتى كان كذلك جاز تقديمُ معموله. وقيل: هو متعلِّق ب «كَانَ» النَّاقصة، وهذا على رأي مَنْ يُجيز فيها ذلك. وهذا مرتَّبٌ على الخلاف في دلالة «كان» النَّاقصة على الحدث، فإن قلنا: إنَّها تدلُّ على ذلك فيجُوزُ وإلاَّ فلا. وقيل: هو متعلِّقٌ بمحذوفٍ على التَّبيين، والتقدير في الآية: أكان إيحاؤنا إلى رجُلٍ منهم عجباً لهم. و«منهم» صفة ل «رجُل».

فلاعا، وأصلها: فعال.

قوله: ﴿اسْتِعْجَالَهُمْ﴾: مصدر، تقديره: استعجالا مثل استعجالهم، ثم أقام الصفة وهي مثل مقام الموصوف وهو: الاستعجال، ثم أقام المضاف إليه وهو: استعجالهم مقام المضاف وهو: مثل، هذا مذهب سيبويه.

وقيل: تقديره: في استعجالهم. وقيل: كاستعجالهم، فلما حذف حرف الجر نصب، ويلزم من قدر حذف حرف الجر منه أَنْ يجيز: زيد الأسد، فينصب الأسد على تقدير: كالأسد.

قوله: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ﴾، أصل: هدى أَنْ يتعدى بحرف جر وبغير حرف، كما قال الله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾، وقال تعالى: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ﴾.

قوله: ﴿وَلا أَدْرَاكُمْ﴾، روي أَنّ الحسن قرأ: بالهمز، ولا أصل له في الهمز؛ لأنه إنما يقال: درأت إذا: دفعت، ودريت بمعنى: علمت. وأدريت غيري، أي: أعلمته.

قوله: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا﴾: إذا فيها معنى الشرط ولا تعمل، وتحتاج إلى جواب غير مجزوم إلا في شعر، فإنه قد يقدر في الجواب الجزم في الشعر، فتعطف على معناه، فتجزم المعطوف على الجواب، كما قال قيس بن الخطيم:

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب

فجزم نضارب عطف على موضع جواب إذا وهو: كان، وجوابها عند البصريين في هذه الآية قوله: ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ﴾، فإذا جواب إذا، تقديره عندهم: مكروا، ومعناه: استهزؤوا وكذبوا.

قوله: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، من رفع متاعاً جعله خبر البغي، والظرف ملغى، وهو: ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾، وعلى متعلقة بالبغي، ولا ضمير في: ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾؛ لأنه ليس بخبر الابتداء، ويجوز أَنْ ترفع متاعا على إضمارمبتدأ، أي: ذلك متاع أو هو متاع، فيكون: ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ خبر: ﴿بَغْيُكُمْ﴾، ويكون فيه ضمير يعود على المبتدأ، وعلى متعلقه بالاستقرار وبالثبات، أو نحوه، تقديره: إنما بغيكم هو متاع الحياة الدنيا، فإذا جعلت: ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾: خبراً عن البغي، كان معناه: إنما بغيكم راجع عليكم، مثل قوله: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾.

وإن جعلت متاعا خبر البغي كان معناه: إنما بغي بعضكم على بعض متاع الحياة الدنيا،

مثل قوله تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾.

وقد قرأ حفص عن عاصم: ﴿مَتَاعَ الحَيَاةِ الدُّنيَا﴾: بالنصب جعل: ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ متعلقاً ببغيكم، ورفع البغي بالابتداء، والخبر محذوف، تقديره: إنما بغيكم على أنفسكم لأجل متاع الحياة الدنيا مذموم أو منهي عنه أو مكروه ونحوه، وحسن الحذف لطول الكلام، ولا يحسن أَنْ يكون: ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ الخبر؛ لأن متاع الحياة الدنيا داخل في الصلة، فيفرق بين الصلة والموصول بخبر الابتداء، وذلك لا يجوز، ولا بد من تقدير حذف الخبر إلا أَنْ تنصب متاع الحياة بإضمار فعل على تقدير: يمتعون متاع، أو يبغون متاع، فيجوز أَنْ يكون: ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ الخبر.

ومن نصب: ﴿مَتَاعَ﴾ جعله مفعولاً من أجله تعدى إليه البغي، وأضمر الخبر على ما ذكرنا، وعلى متعلقة بالاستقرار ونحوه إذا جعلت: ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ الخبر، وفي المجرور ضمير يعود على المبتدأ.

ويجوز نصب: متاع على المصدر المطلق، تقديره: يمتعون متاع الحياة الدنيا، أو على إضمار فعل دل عليه البغي، أي: يبغون متاع الحياة الدنيا، إذا جعلت: ﴿عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ الخبر.

قوله: ﴿وَازَّيَّنَتْ﴾، أصله: تزينت، ووزنه: تفعلت، ثم أدغمت التاء في الزاي فسكن الأول، فدخلت ألف الوصل لسكون أول الفعل، وإنما سكن الأول عند الإدغام؛ لأن كل حرف أدغمته فيما بعده فلا بد من إسكان الأول أبدا، فلما أدغمت التاء في الزاي، سكنت التاء فاحتيج عند الابتداء إلى ألف وصل، وله نظائر كثيرة في القرآن.

وروي عن الحسن أنه قرأ: ﴿وأَزيَنت﴾ على وزن: أَفْعَلَت، معناه: جاءت بالزينة، لكنه كان يجب على مقاييس العربية أَنْ يقال: وازانت، مثل: أقالت، فتقلب الياء ألفا، لكن أتى به على الأصل ولم يعله، كما أتى: استحوذ على الأصل، وكان القياس: استحاذ، وقد قرئ: وازيانَّتْ مثل: احمارَّت[1].

---

(١) وأزينت أصله تزينت، ويقرأ بفتح الهمزة وسكون الزاي وياء مفتوحة بعدها خفيفة النون والياء أي صارت ذات زينة كقولك أجرب الرجل إذا صار ذا إبل جربي وصحح الياء والقياس أن تقلب ألفا ولكن جاء مصححا كما جاء استحوذ ويقرأ وازيأنت بزاي ساكنة خفيفة بعدها ياء مفتوحة بعدها همزة بعدها نون مشددة والأصل وازيانت مثل احمارت ولكن حرك الألف فانقلبت همزة.

وقرئ: وازَّاينت، والأصل: تزاينت، ثم أدغمت التاء في الزاي على قياس ما تقدم ذكره في قراءة الجماعة، ودخلت ألف الوصل أيضاً فيه على الابتداء على قياس ما تقدم.

قوله: ﴿قِطَعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾: مظلما: حال من الليل، ولا يكون نعتاً لقطع؛ لأنه يجب أَنْ يقال: مظلمة.

فأما على قراءة الكسائي وابن كثير: ﴿قِطْعاً﴾ باسكان الطاء فيجوز أَنْ يكون: ﴿مظلما﴾: نعتاً لقطع، وأن يكون حالاً من: الليل.

قوله: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾: هو فعلنا من زلت الشيء عن الشيء فأنا أزيله إذا نحيته، والتشديد للتكثير، ولا يجوز أَنْ يكون فعلنا من زال يزول؛ لأنه يلزم فيه الواو، فيقال: زولنا.

وحكى الفراء أنه قرئ: ﴿فزايلْنا﴾ من قولهم: لا أزايل فلانا، أي: لا أفارقه. فأما قولهم: لا أزاوله فمعناه: لا أخاتله، ومعنى: زايلنا وزولنا واحد.

قوله: ﴿شَهِيدًا﴾: نصب على التمييز، وهو عند أبي إسحاق: حال من الله جل ذكره. و﴿بِاللَّهِ﴾ في قوله: ﴿فَكَفَى بِاللَّهِ﴾ في موضع رفع، وهو فاعل كفى، تقديره: كفى الله شهيدا، والباء زائدة، معناها: ملازمة الفعل لما بعده، فالله تعالى لم يزل هو الكافي بمعنى سيكفي لا يحول عن ذلك أبدا.

قوله: ﴿إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ﴾: مولى بدل من: الله، أو نعت، والحق نعت أيضاً له. ويجوز نصبه على المصدر، ولم يقرأ به.

قوله: ﴿أَنَّهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾: أَنّ في موضع نصب، تقديره: بأنهم أو لأنهم، فلما حذف الحرف تعدى الفعل، فنصب الموضع، وأَنَّ المفتوحة أبدا مشددة أو مخففة هي حرف على انفرادها، وهي اسم مع ما بعدها؛ لأنها وما بعدها مصدر يحكم عليها بوجوه الإعراب على قدر العامل الذي قبلها. ويجوز أَنْ تكون في موضع خفض بحرف الجر المحذوف، وهو مذهب الخليل، لما كثر حذفه مع أَنّ خاصة عمل محذوفا عمله موجودا في اللفظ.

وقيل: هذه الآية في موضع رفع على البدل من كلمات، وهو قول حسن، وهو بدل الشيء من الشيء، وهو هو.

قوله: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ﴾: مَنْ رفع بالابتداء، و﴿أَحَقُّ﴾: الخبر، في الكلام حذف، تقديره: أحق ممن لا يهدي. وأَنْ في موضع نصب على تقدير حذف

الخافض[1].

وإن شئت جعلتها في موضع رفع على البدل من: مَنْ وهو بدل الاشتمال، و﴿أَحَقُّ﴾: الخبر، وإن شئت جعلت أَنْ مبتدأ ثانياً، و﴿أَحَقُّ﴾: خبرها مقدم عليها، والجملة خبر عن: مَنْ.

قوله: ﴿فَمَا لَكُمْ﴾: ما في موضع رفع بالابتداء، وهي استفهام، معناه: التوبيخ والتنبيه، ولكم الخبر، والكلام تام على: لكم، والمعنى: أي شيء لكم في عبادة الأصنام.

قوله: ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾، ﴿تَصْدِيقَ﴾: خبر كان مضمرة، تقديره: ولكن كان تصديق، ففي كان اسمها، هذا مذهب الفراء، والكسائي، ويجوز عندهما: الرفع على تقدير: ولكن هو تصديق.

قوله: ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ﴾، الاختيار عند جماعة من النحويين إذا أتت: لكن مع الواو أَنْ: تشدد، وإذا كانت: بغير واو قبلها أَنْ: تخفف.

قال الفراء: لأنها إذا كانت: بغير واو أشبهت: بل، فخففت لتكون مثلها في الاستدراك، وإذا أتت: الواو قبلها خالفت: بل فشددت.

وأجاز الكوفيون: إدخال اللام في خبر لكن، وأنشدوا:

ولكنني من حبها لكميد

---

(١) «هَدَى» يتعدَّى إلى اثنين ثانيهما: إمَّا باللاَّم أو بإلى، وقد يحذفُ الحرفُ تخفيفاً [الفاتحة: ٦]، وقد جمع بين التعديتين هنا بحرف الجر، فعدَّى الأول والثالث ب «إلى»، والثاني باللاَّم، وحذف المعفول الأول من الأفعال الثلاثة، والتقدير: هل من شركائكم من يهدي غيره إلى الحق، قل الله يهدي من يشاء للحقِّ، أفمنْ يهدي غيره إلى الحقِّ، وزعم الكسائي، والفرَّاء، وتبعهما الزمخشري: أنَّ «يَهْدِي» الأول قاصرٌ، وأنَّه بمعنى: اهتدى، وفيه نظر؛ لأنَّ مقابله، وهو ﴿قُلِ الله يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ متعدٍّ، وقد أنكر المبرِّدُ أيضاً مقالة الكسائي، والفراء، وقال: لا نَعْرِفُ «هَدَى» بمعنى: «اهتدى». قال شهاب الدِّين «الكسائي والفرَّاء أثبتاه بما نقلاه، ولكن إنَّما ضعف ذلك هنا؛ لما ذكرتُ لك من مقابلته بالمتعدِّي، وقد تقدَّم أنَّ التعدية ب «إلى» أو اللاَّم، من باب التَّمن في البلاغة، ولذلك قال الزمخشري: «يقال: هداه للحقِّ وإلى الحقِّ، فجمع بين اللغتين»، وقال غيره: «إنَّما عدَّى المسند إلى الله باللاَّم؛ لأنَّها أدلُّ في بابها على المعنى المراد من «إلى»؛ إذ أصلها لإفادة الملك، فكأنَّ الهداية مملوكةٌ لله - تعالى - ». وفيه نظر؛ لأنَّ المراد بقوله: ﴿أَفَمَن يهدي إِلَى الحق﴾ هو الله - تعالى -، مع تعدِّي الفعل المسند إليه ب «إلى».

ومنعه البصريون لمخالفة معناها معنى: أَنْ، فمن شددها أعملها فيما بعدها فنصبه بها؛ لأنها من أخوات إنَّ، ومن خففها: رفع ما بعدها على الابتداء، وما بعده خبره.

قوله: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا﴾: الكاف من: كأن، وما بعدها في موضع نصب صفة لليوم، وفي الكلام حذف ضمير يعود على الموصوف، تقديره: كأن لم يلبثوا قبله، فحذف قبل فصارت الهاء متصلة بيلبثوا، فحذفت لطول الاسم، كما تحذف من الصلات.

ويجوز أَنْ تكون الكاف من: كأن في موضع نصب صفة لمصدر محذوف، تقديره: ويوم يحشرهم حشرا كأن لم يلبثوا قبله إلا ساعة.

ويجوز أَنْ تكون الكاف في موضع نصب على الحال من: الهاء والميم في: ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾، والضمير في: ﴿يَلْبَثُوا﴾ راجع على صاحب الحال، ولا حذف في الكلام، تقديره: ويوم يحشرهم مشبهة أحوالهم أحوال من لم يلبثوا إلا ساعة، والناصب ليوم: اذكر مضمرة، ويجوز أَنْ يكون الناصب له: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾.

قوله: ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾: ما استفهام رفع بالابتداء، ومعنى الاستفهام هنا: التهدد، وذا خبر الابتداء بمعنى: الذي.

والهاء في: مِنْهُ تعود على العذاب.

وإن شئت جعلت ما وذا اسماً واحداً في موضع رفع بالابتداء، والخبر في الجملة التي بعده، والهاء في: مِنْهُ تعود أيضاً على العذاب.

فإن جعلت الهاء في: مِنْهُ تعود على الله عز وجل، وما وذا اسماً واحداً كانت ما في موضع نصب بيستعجل، والمعنى: أي شيء يستعجل المجرمون من الله.

قوله: ﴿أَحَقٌّ هُوَ﴾: ابتداء وخبر في موضع المفعول الثاني ليستنبئونك إذا جعلته بمعنى: يستخبرونك؛ فإن جعلته بمعنى: يستعلمونك، كان ﴿أَحَقٌّ هُوَ﴾: ابتداء وخبر في موضع المفعولين له؛ لأن أنبأ إذا كان بمعنى: أعلم تعدى إلى ثلاثة مفاعيل، يجوز الاكتفاء بواحد، ولا يجوز الاكتفاء باثنين دون الثالث، وإذا كان: أنبأ بمعنى: أخبر تعدت إلى مفعولين لا يجوز الاكتفاء بواحد دون الثاني، ونبأ وأنبأ في التعدي سواء.

قوله: ﴿وَمَا تَتْلُو مِنْهُ من قُرْءَانٍ﴾: الهاء عند الفراء تعود على: الشأن، على تقدير حذف

مضاف، تقديره: وما تتلو من أجل الشأن، أي: يحدث لك شأن، فتتلو القرآن من أجله.[1]

قوله: ﴿وَلا أَصْغَرَ من ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ﴾: أصغر وأكبر في قراءة من فتح في موضع خفض عطف على لفظ: ﴿مثقال ذرة﴾.

وقرأ حمزة: بالرفع فيهما عطفهما على موضع المثقال؛ لأنه في موضع رفع بيعذب.

قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾، الذين: في موضع نصب على البدل من اسم إنَّ وهو: ﴿أَوْلِيَاءَ﴾، أو على أعني.

ويجوز الرفع على البدل من الموضع، وعلى النعت على الموضع، وعلى إضمار مبتدأ، وعلى الابتداء، و﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾: ابتداء وخبر في موضع خبر: الذين.

قوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ من دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ﴾: انتصب شركاء بيدعون، ومفعول: ﴿يَتَّبِعُ﴾ قام مقامه: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ﴾ لأنه هو، ولا ينصب الشركاء بيتبع؛ لأنك تنفي عنهم ذلك، والله قد أخبر به عنهم. ولو جعلت ما استفهاماً بمعنى الإنكار والتوبيخ، كانت اسماً في موضع نصب بيتبع، وعلى القول الأول تكون ما حرفا نافيا.

قوله: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾، كل القراء قرأه: بالهمز وكسر الميم من قولهم: أجمعت على أمر كذا وكذا إذا عزمت عليه، وأجمعت الأمر أيضاً حسن بغير حرف جر، كما قال الله جل ذكره: ﴿إذ أجمعوا أمرهم﴾، فيكون نصب الشركاء على العطف على المعنى، وهو قول المبرد.

وقال الزجاج: هو مفعول معه.

وقيل: الشركاء عطف على الأمر؛ لأن تقديره: فأجمعوا ذوي الأمر منكم.

وقيل: تأويل الأمر هنا: هو كيدهم فيعطف الشركاء على الأمر بغير حذف.

وقيل: انتصب الشركاء على عامل محذوف، تقديره: وأجمعوا شركاءكم، فدل أجمع على: جمع؛ لأنك تقول: جمعت الشركاء والقوم، ولا تقول: أجمعت الشركاء، إنما يقال: أجمعت في الأمر خاصة، فلذلك لم يحسن عطف الشركاء على الأمر على التقدير المتقدم.

وقال الكسائي والفراء، تقديره: وادعوا شركاءكم، وكذلك هي في حرف أبي: ﴿وادعوا

---

(١) «من قُرآن» مفعول «تَتْلُوا» و«من» زائدةٌ. يعنى: أنَّها زيدتْ في المفعول به، و«من» الأولى جارَّةٌ للمفعول من أجله، تقديره: وما تتلُو من أجل الشَّأنِ قُرآناً، وزيدَتْ لأنَّ الكلامَ غير موجبٍ، والمجرور نكرةٌ.

شركاءكم﴾.

وقد روى الأصمعي عن نافع: ﴿فاجمعوا﴾: بوصل الألف وفتح الميم، فيحسن على هذه القراءة عطف الشركاء على الأمر، ويحسن أَنْ تكون الواو بمعنى: مع.

وقد قرأ الحسن: برفع الشركاءُ عطفا على المضمر المرفوع في: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾، وبه قرأ: يعقوب الحضرمي، وحسن ذلك الفصل الذي وقع بين المعطوف والمضمر، كأنه قام مقام التأكيد وهو: أمركم.

قوله: ﴿بِمَا كَذَّبُوا بِهِ﴾، الضمير في: ﴿كَذَّبُوا﴾ يعود على قوم نوح، أي: فما كان قوم الرسل الذين بعثوا بعد نوح ليؤمنوا بما كذب به قوم نوح، بل كذبوا مثل تكذيب قوم نوح.

قوله: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾: ما مبتدأ بمعنى: الذي، و﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾ صلته، و﴿السِّحْرُ﴾ خبر الابتداء، ويؤيد هذا أَنْ في حرف أبي: ﴿ما جئتم به سحر﴾.

وكلما ذكرنا في كتابنا هذا وفي غيره من قراءة أبي وغيره مما خالف خط المصحف، فلا يقرأ به لمخالفته المصحف، وإنما نذكره شاهدا لا ليقرأ به، فاعلم ذلك.

ويجوز أَنْ تكون ما رفعا بالابتداء وهي استفهام، و﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾: الخبر، و﴿السِّحْرُ﴾: خبر ابتداء محذوف، تقديره: هو السحر. ويجوز أَنْ تكون: ما في موضع نصب على إضمار فعل بعدها، تقديره: أي شيء جئتم به، و﴿السِّحْرُ﴾: خبر ابتداء محذوف، ولا يجوز أَنْ تكون ما بمعنى: الذي في موضع نصب؛ لأن ما بعدها صلتها، والصلة لا تعمل في الموصول، ولا تكون تفسيرا للعامل في الموصول.

وقد قرأ أبو عمرو: ﴿آلسحر﴾: بالمد، فعلى هذه القراءة تكون: ما استفهاماً، و﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾: الخبر، و﴿السِّحْرُ﴾: خبر ابتداء محذوف، أي: هو السحر، ولا يجوز على هذه القراءة أَنْ تكون ما بمعنى: الذي؛ إذ لا خبر لها، ويجوز أَنْ تكون ما في موضع نصب على ما تقدم. ويجوز أَنْ ترفع: ﴿السِّحْرُ﴾ على البدل من: ما، وخبره خبر المبدل منه، فلذلك دخله الاستفهام؛ إذ هو بدل من: استفهام ليستوي البدل والمبدل منه في لفظ الاستفهام، كما تقول: كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ فتجعل عشرون بدلا من: كم، وتدخل ألف الاستفهام على: عشرين؛ لأن المبدل منه وهو: كم استفهام، ومعنى الاستفهام في هذه الآية: التقرير والتوبيخ، وليس هو باستخبار؛ لأن موسى عليه السلام قد علم أنه سحر، وإنما وبخهم بما فعلوا ولم

يستخبرهم عن شيء لم يعلمه، وفيه أيضاً معنى التحقير لما جاؤوا به.

وأجاز الفراء: نصب السحر فجعل ما شرطا، ونصب السحر على المصدر، وتضمر الفاء مع: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ﴾، وتجعل الألف واللام في: السحر زائدتين، وذلك كله بعيد.

وقد أجاز علي بن سليمان: حذف الفاء من جواب الشرط في الكلام، واستدل على جوازه بقوله تعالى: ﴿وما أصابكم من مصيبة بما كسبت أيديكم﴾، ولم يجزه غيره إلا في ضرورة الشعر.

قوله: ﴿مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ﴾، إنما جمع الضمير في: ﴿وَمَلَئِهِمْ﴾؛ لأنه اخبار عن جبار، والجبار يخبر عنه بلفظ الجمع[1].

وقيل: لما ذكر فرعون على أَنْ معه غيره، فرجع الضمير عليه وعلى من معه.

وقيل: الضمير راجع على آل فرعون، وفي الكلام حذف، والتقدير: على خوف من آل فرعون وملئهم، والضمير يعود على: الآل.

وقال الأخفش: الضمير يعود على: الذرية المتقدم ذكرها.

وقيل: الضمير يعود على القوم المتقدم ذكرهم.

قوله: ﴿أَنْ يَفْتِنَهُمْ﴾: أَنْ: في موضع خفض بدل من: فرعون وهو بدل الاشتمال.

قوله: ﴿فَلا يُؤْمِنُوا﴾: عطف على: ﴿لِيُضِلُّوا﴾ في موضع نصب عند المبرد والزجاج.

وقال الأخفش والفراء: هو منصوب جواب للدعاء.

وقال الكسائي وأبو عبيدة: هو في موضع جزم؛ لأنه دعاء عليهم.

قوله: ﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾، قيل: هو من النجاء، أي: نخلصك من البحر ميتا ليراك بنو إسرائيل. وقيل معناه: نلقيك على نجوة من الأرض[2].

---

(١) إنما قال (وملئهم) وفرعون واحد لان الملِك إذا ذُكر بخوف أو بسفر أو قدوم من سفر ذهب الوَهْم إليه وإلى من معه؛ ألا ترى أنك تقول: قدم الخليفة فكثر الناس، تريد: بمن معه، وقدم فغلت الأسعار؛ لأنك تنوي بقدومه قدوم من معه. وقد يكون أن تريد بفرعون آل فرعون وتحذف الآل فيجوز؛ كما قال ﴿واسأل القرية﴾ تريد أهل القرية والله أعلم. ومن ذلك قوله: ﴿يأيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن﴾.

(٢) ما دلالة كلمة (خلفك) في الآية (فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ =

قوله: ﴿بِبَدَنِكَ﴾، أي: بدرعك التي تعرف بها ليراك بنو إسرائيل. وقيل: معنى: ﴿بِبَدَنِكَ﴾، أي: بجسدك لا روح فيك ليراك بنو إسرائيل

.

قوله: ﴿إِلا قَوْمَ يُونُسَ﴾: انتصب قوم على الاستثناء المنقطع، ويجوز أَنْ يكون على الاستثناء الذي هو غير منقطع على أَنْ يضمر في الكلام حذف مضاف، تقديره: فلولا كان أهل قرية آمنوا.

ويجوز الرفع على أَنْ تجعل: إلا بمعنى غير صفة للأهل المحذوفين في المعنى، ثم تعرب ما بعد إلا بمثل إعراب غير لو ظهرت في موضع إلا.

وأجاز الفراء: الرفع على البدل، كما قال :

وبلـــــدة ليس بها أنيس إلا اليعافيـــــر وإلا العيس

فأبدل من: أنيس، والثاني: من غير الجنس، وهي لغة بني تميم، يبدلون وإن كان الثاني ليس من جنس الأول. وأهل الحجاز ينصبون إذا اختلفا وإن كان الكلام منفيا، وأنشدوا بيت النابغة:

إلا أواري لأيا ما أبينها

بالرفع والنصب.

قوله: ﴿يُونُسَ﴾: هو اسم أعجمي معرفة، ولذلك لم ينصرف، ومثله يوسف.

وقد روي عن الأعمش وعاصم: أنهما قرءا: ﴿يونِسِ﴾ و﴿يوسِفِ﴾: بكسر النون والسين جعلاه فعلاً مستقبلاً من: أَنِس وأَسِف، سمي به فلم ينصرف للتعريف والوزن المختص به الفعل.

قال أبو حاتم: يجب أَنْ يهمزا، وترك الهمز جائز حسن، وإن كان أصله الهمز.

= أَيَاتِنَا لَغَافِلُونَ) في سورة يونس ؟ بعد نقيضة قبل وأظهر استعمال لها في الزمان. أما خلف فهي نقيضة قُدّام (وهي في الغالب للمكان) هذا من حيث اللغة. والخلف في اللغة هوالظهر أيضاً. أحياناً لا يصح وضع إحداهما مكان الأخرى فلا يمكننا أن نضع خلف مكان بعد ففي هذه الآيات لا يمكن أن تحلّ خلف محل بعد (ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ من بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) [سورة البقرة آية ٥٢] لأن كلها متعلقة بالزمان.

وقد حكى أبو زيد: فتح النون والسين فيهما على أنهما فعلان مستقبلان لم يسم فاعلهما، سمي بهما أيضاً.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة هود عليه السلام

إذا جعلت هودا اسماً للسورة، فقلت: هذه هود، لم ينصرف عند سيبويه والخليل كامرأة سميتها بزيد أو بعمرو.

وأجاز عيسى صرفه لخفته، كما تصرف هند اسم امرأة، فإن قدرت حذف مضاف مع هود صرفته، تريد: هذه سورة هود.

قوله: ﴿إِلا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾: الذين في موضع نصب على الاستثناء المتصل.

قال الفراء: هو مستثنى من الإنسان؛ لأنه بمعنى: الناس [1].

وقال الأخفش: هو استثناء منقطع.

قوله: ﴿وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾: باطل رفع بالابتداء، وما بعده خبره، وفي حرف أبي وابن مسعود: ﴿وباطلاً﴾ بالنصب، جعلا ما زائدة، ونصبا باطلا بيعملون مثل: ﴿قليلاً ما تذكرون﴾، و﴿قليلاً ما تؤمنون﴾.

قوله: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ﴾: الهاء في: ﴿وَيَتْلُوهُ﴾: للقرآن، فتكون الهاء على هذا القول في: مِنْهُ لله جل ذكره، والشاهد: الإنجيل، أي: يتلو القرآن في التقديم الإنجيل من عند الله، فتكون الهاء في: ﴿قَبْلِهِ﴾ للإنجيل أيضاً.

وقيل: الهاء في: ﴿وَيَتْلُوهُ﴾ لمحمد صلى الله عليه وسلم، فيكون الشاهد لسانه، والهاء في:

---

(١) ﴿إِلاَّ الذين صَبَرُواْ﴾ فيه ثلاثة أوجه: أحدها: أَنَّهُ منصوبٌ على الاستثناء المتَّصل، إذا المرادُ به جنس الإنسان لا واحدٌ بعينه. والثاني: أَنَّهُ منقطعٌ، إذ المراد بالإنسان شخصٌ معينٌ، وهو على هذين الوجهين منصوبُ المحلِّ. والثالث: أنه مبتدأ، والخبر الجملة من قوله: ﴿أولئك لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ﴾ وهو منقطعٌ أيضاً. والمعنى: أنَّ هؤلاء لا يكُونُون عند البلاء من الصَّابرين وعند الرَّاحةِ والخير من الشَّاكرين. قال الفراء: هو استثناءٌ منقطع معناه: لكن الذين صبروا وعملوا الصَّالحات؛ فإنَّهم إن يأتهم شدة صبروا، وإن نالوا نعمة شكروا. ثم قال: ﴿أولئك لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ﴾ يجوزُ أن يكون «مَغْفِرةٌ» مبتدأ، و«لهُم» الخبرُ، والجملة خبر «أولئكَ»، ويجوز أن يكون «لهُم» خبر «أولئكَ» و«مَغْفِرَةٌ» فاعلٌ بالاستقرار.

مِنْهُ لمحمد صلى الله عليه أيضاً.

وقيل: للقرآن، وكذلك الهاء في: ﴿قَبْلِهِ﴾ لمحمد صلى الله عليه. وقيل: الشاهد جبريل عليه السلام، والهاء في: مِنْهُ على هذا القول لله تعالى، وفي: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ﴾ لجبريل أيضاً.

وقيل: الشاهد: إعجاز القرآن، فالهاء في: مِنْهُ على هذا القول لله تعالى، والهاء في: ﴿قَبْلِهِ﴾ للقرآن.

والهاء في: ﴿يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ للقرآن. وقيل: لمحمد عليه السلام.

قوله: ﴿إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾: نصب على الحال من: ﴿كِتَابُ مُوسَى﴾.

قوله: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾: ما ظرف في موضع نصب معناها وما بعدها: أبدا. وقيل: ما في موضع نصب على حذف حرف الجر، أي: بما كانوا، كما يقال: جزيته ما فعل وبما فعل.

وقيل: ما نافية، والمعنى: لا يستطيعون السمع لما قد سبق لهم.

وقيل المعنى: لا يستطيعون أَنْ يسمعوا من النبي صلى الله عليه لبغضهم له ولا يفقهوا حجة، كما تقول: فلان لا يستطيع أَنْ ينظر إلى فلان، إذا كان يثقل عليه ذلك.

قوله: ﴿لا جَرَمَ أَنَّهُمْ﴾: لا جرم عند الخليل وسيبويه بمعنى: حقا في موضع رفع بالابتداء، ولا وجرم كلمة واحدة بنيتا على الفتح في موضع رفع بالابتداء، والخبر: ﴿أَنَّهُمْ﴾، فأَنَّ في موضع رفع عندهما.

وقيل: عن الخليل أنه قال: إنَّ أنّ في موضع رفع بجرم، وجرم بمعنى: بد، فمعناه: لا بد ولا محالة.

قال الخليل: جيء بـ " لا "، ليعلم أَنْ المخاطب لم يبتدئ كلامه، وإنما خاطب من خاطبه.

وقال الزجاج: لا نفي لما ظنوا أنه ينفعهم، وأصل معنى: جرم كسب، من قولهم: فلان جارم أهله، أي: كاسبهم، ومنه سمي الذنب جرما؛ لأنه اكتسب، فكان المعنى عنده: لا ينفعهم ذلك، ثم ابتدأ فقال: جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون، أي: كسب ذلك الفعل لهم الخسران في الآخرة، فأَنّ من: ﴿أَنَّهُمْ﴾ على هذا القول في موضع نصب بجرم.

وقال الكسائي: معناه: لاصد ولا منع عن أنهم في الآخرة، فأنّ في موضع نصب على قوله أيضاً بحذف حرف الجر.

قوله: ﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾: انتصب: بادي على الظرف، أي: في بادي الرأي هذا على قراءة من لم يهمزه، ويجوز أَنْ يكون مفعولاً به، حذف معه حرف الجر، مثل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾، وإنما جاز أَنْ يكون فاعل ظرفا كما جاز ذلك في: فعيل، نحو: قريب ومليء، وفاعل وفعيل يتعاقبان، نحو: راحم ورحيم، وعالم وعليم، وحسن ذلك في: فاعل لإضافته إلى الرأي، والرأي يضاف إليه المصدر، وينتصب المصدر معه على الظرف، نحو قولك: أما جهد رأيي فإنك منطلق، والعامل في الظرف: ﴿اتَّبَعَكَ﴾. وهو من: بدأ يبدو: إذا ظهر.

ويجوز في قراءة من لم يهمز أَنْ يكون من الابتداء، ولكنه سهل الهمزة.

ومن قرأه: بالهمز، أو قدر في الألف أنها بدل من: همزة فهو أيضاً نصب على الظرف، والعامل فيه أيضاً: ﴿اتَّبَعَكَ﴾، فالتقدير عند من جعله من بدا يبدو: ما اتبعك يا نوح إلا الأراذل فيما ظهر لنا من الرأي ، كأنهم قطعوا عليه في أول ما ظهر لهم من رأيهم ولم يتعقبوه بنظر، إنما قالوا ما ظهر لهم من غير تيقن.

والتقدير عند من جعله من الابتداء فهمز: ما اتبعك يا نوح إلا أراذل في أول الأمر، أي: ما نراك في أول الأمر اتبعك إلا الأراذل.

وجاز تأخر الظرف بعد: إلا وما بعدها من الفاعل وصلته؛ لأن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في المفعولات، فلو قلت في الكلام: ما أعطيت أحدا إلا زيداً درهما، فأوقعت اسمين مفعولين بعد إلا لم يجز؛ لأن الفعل لا يصل بإلا إلى اسمين إنما يصل إلى اسم واحد كسائر الحروف، ألا ترى أنك لو قلت: مررت بزيد عمرو، فتوصل الفعل إليهما بحرف واحد لم يجز، وكذلك لو قلت: استوى الماء والخشبة الحائط، فتنصب بواو اسمين، لم يجز إلا أَنْ تأتي في جميع ذلك بواو العطف فيجوز، فيصل الفعل إليهما بحرفين.

فأما قولهم: ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضا، فإنما جاز؛ لأن بعضهم بدل من: القوم، فلم يصل الفعل بعد إلا إلى اسم واحد.

قوله: ﴿تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ﴾، أصل: ﴿تَزْدَرِي﴾: تزتري والدال مبدلة من: تاء؛ لأن الدال حرف مجهور، فقرن بالزاي لأنها مجهورة أيضاً، والتاء مهموسة ففارقت الزاي، وحسن البدل

لقرب المخرجين، والتقدير: تزدريهم أعينكم، ثم حذف الإضمار لطول الاسم [١].

قوله: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾، من خففه من القراء حمله على معنى: فعميتم عن الأخبار التي أتتكم وهي الرحمة فلم تؤمنوا بها، ولم تعم الأخبار نفسها عنهم، ولو عميت هي لكان لهم في ذلك عذر، إنما عموا هم عنها فهو من المقلوب، كقولهم: أدخلت القلنسوة في رأسي، وأدخلت القبر زيداً، فقلت جميع هذا في ظاهر اللفظ؛ لأن المعنى لا يشكل، ومثله قوله تعالى: ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾.

وقيل: معنى: ﴿فَعُمِيَتْ﴾ لمن قرأ بالتخفيف: فخفيت ، فيكون غير مقلوب على هذا، وتكون الأخبار التي أتت من عند الله خفي فهمها عليهم لقلة مبالاتهم بها وكثرة إعراضهم عنها.

فأما معناه على قراءة حفص، وحمزة، والكسائي: الذين قرؤوا بالتشديد والضم على ما لم يسم فاعله، فليس فيه قلب، ولكن الله عماها عليهم لما أراد بهم من الشقوة، يفعل ما يشاء سبحانه، وهي راجعة إلى القراءة الأولى؛ لأنهم لم يعموا عنها حتى عماها الله عليهم.

وقد قرأ أبي، وهي قراءة الأعمش: ﴿فَعَمَّاها عَلَيْكُم﴾، أي: عماها الله عليكم، فهذا شاهد لمن ضم وشدد.

ونوح اسم النبي عليه السلام انصرف؛ لأنه أعجمي خفيف. وقيل: هو عربي من ناح ينوح.

وقد قال بعض المفسرين: إنما سمي نوحا؛ لكثرة نوحه على نفسه.

قوله: ﴿إِلا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾: مَنْ في موضع رفع بيؤمن.

قوله: ﴿وَمَنْ آمَنَ﴾: مَنْ في موضع نصب على العطف على: اثنين، أو على: ﴿وَأَهْلَكَ﴾.

ومَنْ في قوله: ﴿إِلا مَنْ سَبَقَ﴾: في موضع نصب على الاستثناء من الأهل.

قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾، ﴿مَجْرَاهَا﴾: في موضع رفع على الابتداء،

---

(١) «تَزْدَرِي» تفتعل من زَرَى يَزْرِي، أي: حَقَرَ، فأبدلت تاءُ الافتعال دَالاً بعد الزَّاي وهو مطرد، ويقال: «زَرَيْتُ عَلَيْهِ» إذا عبته، و«أَزْرَيْتُ بِهِ» أي: قصَّرت به. وعائدُ الموصول محذوفٌ، أي تَزْدَرِيهم أعينكم، أي: تحتقرهم وتُقَصِّر بهم، واللاَّمُ في «لِلَّذينَ» للتَّعليل، أي: لأجْلِ الذين، ولا يجُوزُ أن تكون التي للتَّبليغ إذ لو كانت لكان القياس «لن يُؤتيكُم» بالخطاب.

و﴿وَمُرْسَاهَا﴾: عطف عليه، والخبر: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، والتقدير: بسم الله اجراؤها وارساؤها.

ويجوز أَنْ يرتفعا بالظرف لأنه متعلق بما قبله، وهو: ﴿ارْكَبُوا﴾.

ويجوز أَنْ يكون: ﴿مَجْرَاهَا﴾: في موضع نصب على الظرف على تقدير حذف ظرف مضاف إلى: ﴿مَجْرَاهَا﴾، بمنزلة قولك: آتيك مقدم الحاج أي: وقت مقدم الحاج، فيكون التقدير: بسم الله وقت اجرائها وارسائها. وقيل: تقديره في النصب: بسم الله موضع اجرائها، ثم حذف المضاف، وفي التفسير ما يدل على نصبه على الظرف، قال الضحاك: كان يقول وقت جريها بسم الله فتجري، ووقت ارسائها بسم الله فترسو.

والباء في: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ متعلقة باركبوا، والعامل في: ﴿مَجْرَاهَا﴾ إذا كان ظرفاً معنى: الظرف في: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، ولا يعمل فيه: ﴿ارْكَبُوا﴾؛ لأنه لم يرد: اركبوا فيها في وقت الجرى والرسو، إنما المعنى: سموا بسم الله وقت الجرى والرسو، والتقدير: اركبوا الآن متبركين باسم الله في وقت الجري والرسو.

وإذا رفعت: ﴿مَجْرَاهَا﴾ بالابتداء وما قبله خبره كانت الجملة في موضع الحال من الضمير في: ﴿فيها﴾؛ لأن في الجملة عائدا يعود على الهاء في: ﴿فيها﴾ وهو الهاء في: ﴿مجراها﴾ لأنهما جميعا للسفينة، ويكون العامل في الجملة التي هي حال ما في ﴿فيها﴾ من معنى الفعل، ولا يحسن أَنْ تكون هذه الجملة في موضع الحال من المضمر في: ﴿ارْكَبُوا﴾؛ لأنه لا عائد في الجملة يعود على المضمر في: ﴿ارْكَبُوا﴾؛ لأن المضمر في: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ إنَّ جعلته خبراً لمجراها فإنما يعود على المبتدأ وهو: مجراها، وإن رفعت مجراها بالظرف لم يكن فيه ضمير، والهاء في: ﴿مَجْرَاهَا﴾ إنما تعود على الهاء في: ﴿فيها﴾، فإذا نصبت ﴿مَجْرَاهَا﴾ على الظرف عمل فيه: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، وكانت الجملة في موضع الحال من المضمر في: ﴿ارْكَبُوا﴾ على تقدير قولك: خرج بثيابه وركب بسلاحه، ومنه قوله: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾، فقولك: بثيابه وبسلاحه، و﴿بالكفر﴾، وبه كلها في موضع الحال، فكذلك: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا﴾ في موضع الحال من المضمر في: ﴿ارْكَبُوا﴾ إذا نصبت: ﴿مَجْرَاهَا﴾ على الظرف، تقديره: اركبوا فيها متبركين بسم الله في وقت الجري والرسو، فيكون في: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ ضمير يعود على المضمر في: ﴿ارْكَبُوا﴾ وهو ضمير المأمورين، فتصح الحال منهم لأجل الضمير الذي يعود عليهم، ولا يحسن على هذا التقدير أَنْ تكون الجملة في موضع

نصب على الحال من المضمر، وهو الهاء في: ﴿فيها﴾؛ لأنه لا عائد يعود على ذي الحال، ولا يكتفي بالمضمر في: ﴿مَجْرَاهَا﴾؛ لأنه ليس من جملة الحال إنما هو ظرف ملغى، وإذا كان ملغى لم يعتد بالضمير المتصل به، وإنما يكون ﴿مَجْرَاهَا﴾ من جملة الحال، لو رفعته بالابتداء.

ولو أنك جعلت الجملة في موضع الحال من الهاء في: ﴿فيها﴾ على أَنْ تنصب ﴿مَجْرَاهَا﴾ على الظرف لصار التقدير: اركبوا فيها متبركين بسم الله في وقت الجري، وليس المعنى على ذلك، لا يخبر عن السفينة بالتبرك، إنما التبرك لركابها، ولو جعلت مجراها ومرساها في موضع اسم فاعل لكانت حالاً مقدرة، ولجاز ذلك، ولجعلتها في موضع نصب على الحال من اسم الله تعالى، وإنما كانت ظرفاً فيما تقدم من الكلام على أَنْ لا تجعل مجراها في موضع اسم فاعل، فأما إنْ جعلت مجراها بمعنى: جارية، ومرساها بمعنى: راسية، فكونه حالاً مقدرة حسن، وهذه المسألة يوقف بها على جميع ما في الكلام والقرآن من نظيرها، وذلك لمن فهمها حق فهمها، وتدبرها حق تدبرها، فهي من غر المسائل المشكلة.

فأما فتح الميم وضمها في: ﴿مَجْرَاهَا﴾: فمن فتح أجرى الكلام على جرت مجرى، ومن ضم أجراه على أجراها الله مجرى.

وقد قرأ عاصم الجحدري: ﴿مجريها ومرسيها﴾: بالياء جعلها نعتاً لله جل ذكره، ويجوز أَنْ يكونا في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أي: هو مجريها ومرسيها [1].

---

(١) يجوز أن يكون هذا الجار والمجرور حالاً من فاعل «اركبوا» أو من «ها» في «فيها» ويكونُ «مجراها»، و«مرساها» فاعلين بالاستقرار الذي تضمَّنهُ الجارُّ لوقوعه حالاً. ويجوز أن يكون «بِسْمِ اللَّهِ» خبراً مقدَّماً، و«مَجْراها» مبتدأ مؤخراً، والجملة أيضاً حال ممَّا تقدَّم، وهي على كلا التقديرين حال مقدرةٌ كذا أعربه أبو البقاء، وغيره. إلاَّ أنَّ مكيّاً منع ذلك لخلو الجملة من ضمير يعود على ذي الحال إذا أعربنا الجملة أو الجارَّ حالاً من فاعل «ارْكَبُوا» قال: ولا يَحْسُنُ أن تكون هذه الجملة حالاً من فاعل «اركبُوا»؛ لأنَّه لا عائد في الجملةِ يعودُ على الضمير في «اركبُوا» لأن المضمر في «بِسْمِ اللَّهِ» إنْ جعلته خبراً ل «مَجْراهَا» فإنَّما يعودُ على المبتدأ، وهو مجراها، وإن رفعت «مَجْرَاهَا» بالظَّرفِ لم يكن فيه ضمير الهاءِ في «مَجْراهَا» وإنما تعودُ على الضمير في «فِيهَا». وإذا نصبت «مَجْرَاهَا» على الظرف عمل فيه «بِسْمِ الله» وكانت الجملةُ حالاً من فعل «ارْكَبُوا». وقيل: بِسْمِ اللَّهِ «حال من فاعل» ارْكَبُوا «و» مَجْراهَا ومُرْسَاهَا «في موضع الظرف المكاني، أو الزماني. والتقدير: اركبوا فيها مُسَمِّين موضع جريانها، ورُسُوِّها، أو وقت جريانها ورسوِّها. والعامل في هذين الظرفين حينئذٍ ما تضمَّنه» بِسْمِ اللَّهِ «من الاستقرار، والتقدير: اركبوا فيها مُتبرِّكين باسم الله في هذين المكانين، أو الوقتين. ويجُوزُ أيضا أن يكون «مَجْرَاهَا =

قوله: ﴿وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ﴾: من كسر الزاي جعله اسماً للمكان، ومن فتح فعلى المصدر.

قوله: ﴿يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾: الأصل في: بني بثلاث ياءات: ياء التصغير، ويا بعدها، هي: لام الفعل، وياء بعد لام الفعل وهي ياء الإضافة، فلذلك كسرت لام الفعل؛ لأن حق ياء الإضافة في المفرد أَنْ يكسر ما قبلها أبدا، فأدغمت ياء التصغير في لام الفعل؛ لأن حق ياء التصغير السكون، والمثلان من غير حروف المد واللين إذا اجتمعا وكان الأول ساكنا لم يكن بد من ادغامه في الثاني، وحذفت ياء الإضافة؛ لأن الكسرة تدل عليها، وحذفها في النداء هو الأكثر في كلام العرب؛ لأنها حلت محل التنوين، والتنوين في المعارف لا يثبت في النداء، فوجب حذف ما هو مثل التنوين وما يقوم مقامه وهو: ياء الإضافة، وقوي حذفها في مثل هذا لاجتماع الأمثال المستثقلة مع الكسر، وهو ثقيل أيضاً.

وقد قرأ عاصم: بفتح الياء، وذلك أنه أبدل من كسرة لام الفعل فتحة استثقالا لاجتماع الياءات مع الكسرة، فانقلبت ياء الإضافة ألفا، ثم حذف الألف كما تحذف الياء، فبقيت الفتحة على حالها وقوي حذف الألف لأنها عوض مما يحذف في النداء وهو ياء الإضافة.

وقد قرأ ابن كثير في غير هذا الموضع في لقمان: بإسكان الياء، وبالتخفيف، وذلك أنه حذف ياء الإضافة: للنداء فبقيت ياء مكسورة مشددة، والكسرة كياء، فاستثقل ذلك؛ فحذف لام الفعل فبقيت ياء التصغير ساكنة.

قوله: ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾، العامل في: اليوم هو: ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾، تقديره: لا عاصم من أمر الله اليوم.

و﴿لا عَاصِمَ﴾: في موضع رفع بالابتداء، و﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾: الخبر، ومِنْ متعلقة

=

ومُرْسَاها» مصدرين، و«بِسْمِ الله» حال كما تقدَّم، رافعاً لهذين المصدرين على الفاعليَّة أي: استقرَّ بسم الله إجراؤها، وإرساؤها، ولا يكونُ الجارُّ حينئذٍ إلاَّ حالاً من «هَا» في «فيها» لوجود الرابط، ولا يكونُ حالاً من فاعل «اركبُوا» لعدم الرَّابط. وعلى هذه الأعاريب يكونُ الكلامُ جملةً واحدةً. ويجوز أن يكون ﴿بِسْمِ الله مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ جملة مستأنفة لا تعلُّق لها بالأولى من حيث الإعراب، ويكون قد أمرهم في الجملة الأولى بالرُّكُوب، وأخبر أنَّ مجراها ومرساها باسم الله. محذوفٌ، أي تَزْدَرِيهم أعينكم، أي: تحتقرهم وتُقَصِّر بهم، واللاَّمُ في «لِلَّذِينَ» للتَّعليل، أي: لأجْلِ الذين، ولا يجُوزُ أن تكون التي للتَّبليغ إذ لو كانت لكان القياس «لن يُؤتيكُم» بالخطاب.

بمحذوف، تقديره: لا عاصم مانع من أمر الله اليوم.

ويجوز أَنْ يكون: ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾: صفة لعاصم، ويعمل في اليوم، ويضمر خبراً لعاصم، ولا يجوز أَنْ تتعلق منْ بعاصم ولا أَنْ ينصب اليوم بعاصم لأنه يلزم أَنْ ينون عاصما ولا يبنى على الفتح؛ لأنه يصير ما تعلق به وما عمل فيه من تمامه، فيصير بمنزلة قولك: لا خيرا من زيد في الدار، ونظيره: ﴿لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾، وسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله: ﴿إِلا مَنْ رَحِمَ﴾: مَنْ في موضع نصب على الاستثناء المنقطع. وعاصم على بابه، تقديره: لا أحد يمنع من أمر الله، لكن من رحم الله فإنه معصوم.

وقيل: مَنْ في موضع رفع على البدل من موضع عاصم، وذلك على تقديرين: أحدهما: أَنْ يكون عاصم على بابه، فيكون التقدير: لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الله. وقيل: إلا الراحم، والراحم هو الله جل ذكره. والتقدير الثاني: أَنْ يكون عاصم بمعنى: معصوم، فيكون التقدير: لا معصوم من أمر الله اليوم إلا المرحوم.

قوله: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾: الهاء تعود على السؤال، أي:

إن سؤالك إياي أَنْ أنجي كافراً عمل غير صالح.

وقيل معناه: إنَّ سؤالك ما ليس لك به علم عمل غير صالح، فاللفظ في هذين التقديرين من قول الله لنوح عليه السلام.

وقيل: هو من قول نوح عليه السلام لابنه، وذلك أنه قال له: ﴿ارْكَبْ مَعَنَا وَلا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾، إنَّ كونك مع الكافرين عمل غير صالح، فيكون هذا من قول نوح لابنه متصلاً بما قبله.

وقيل: الهاء في: إِنَّهُ تعود على ابن نوح، وفي الكلام حذف مضاف، تقديره: إنَّ ابنك ذو عمل غير صالح.

فأما الهاء في قراءة: الكسائي فهي راجعة على الابن بلا اختلاف؛ لأنه قرأ: ﴿عَمِلَ﴾ بكسر الميم وفتح اللام، ونصب: غيراً.

قوله: ﴿مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾: يجوز رفع غير على النعت، أو البدل من لفظ ﴿إِلَهٍ﴾ وقد قرئ بهما. ويجوز النصب على الاستثناء.

قوله: ﴿مِدْرَارًا﴾: حال من السماء، وأصله: الهاء، والعرب تحذف الهاء من: مفعال على طريق النسب.

قوله: ﴿لَكُمْ آيَةً﴾: نصب آية على الحال من الناقة.

قوله: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾، من فتح الميم بنى يوماً على الفتح لإضافته إلى غير متمكن وهو:؛ إذ.

ومن كسر الميم أعرب وخفض لإضافته الخزي إلى اليوم فلم يبنه.

قوله: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾: إنما حذفت التاء من: ﴿وَأَخَذَ﴾؛ لأنه قد فرق بين المؤنث وهو: ﴿الصَّيْحَةُ﴾، وبين فعله وهو: ﴿وَأَخَذَ﴾ بقوله: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وهو مفعول أخذ، فقامت التفرقة مقام التأنيث، وقد قال في آخر السورة في قصة شعيب: ﴿وأخذت﴾ فجرى بالتأنيث على الأصل، ولم يعتد بالتفرقة.

وقيل: إنما حذفت التاء؛ لأن تأنيث الصيحة غير حقيقي؛ إذ ليس لها ذكر من لفظها.

وقيل: إنما حذفت التاء؛ لأنه حمل على معنى الصياح؛ إذ الصيحة والصياح بمعنى واحد، وكذلك العلة في كل ما شابهه [1].

قوله: ﴿سَلامًا﴾، انتصب ﴿سَلامًا﴾: على المصدر.

وقيل: هو منصوب بقالوا، كما تقول: قلت خيرا؛ لأنه لم يحك قولهم، إنما السلام معنى قولهم، فأعمل القول فيه، كما تقول: قلت حقا لمن سمعته يقول: لا إله إلا الله فلم تذكر ما قال، إنما جئت بلفظ يحقق قوله فأعملت فيه القول، وكذلك سلام في الآية إنما هو معنى ما قالوا، ليس هو لفظهم بعينه، فيحكى، ولو رفع لكان محكيًّا وكان هو قولهم بعينه، فالنصب أبداً في هذا وشبهه مع القول إنما هو معنى ما قالوا لا قولهم بعينه، والرفع على أنه قولهم بعينه حكاه عنهم.

قوله: ﴿قَالَ سَلامٌ﴾ رفعه على الحكاية لقولهم، وهو خبر ابتداء محذوف، أو مبتدأ،

---

(١) ﴿وَأَخَذَ الذين﴾: حُذِفت تاءُ التَّأنيث: إمَّا لكونِ المؤنث مجازياً، أو للفصلِ بالمفعولِ أو لأنَّ الصَّيحة بمعنى الصياح، والصَّيْحةُ: فعله يدل على المَرَّة من الصِّياح، وهي الصوتُ الشديدُ: صاح يصيح صِيَاحاً، أي: صوَّت بقوة. قال ابنُ عبَّاس - رضي الله عنهما -: المُرادُ الصَّاعقة. وقيل: صيحة عظيمة هائلةٌ سمعوها فهلكوا جميعاً فأصبحوا جاثمين في دورهم.

تقديره: قال هو سلام، أو أمري سلام، أو عليكم سلام فنصبهما جميعا يجوز على ما تقدم، ورفعهما يجوز على الحكاية والإضمار.

قوله: ﴿فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ﴾: أَنْ في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، تقديره: فما لبث عن أَنْ جاء.

وأجاز الفراء أَنْ تكون في موضع رفع بـ" لبث "، تقديره عنده: فما لبث مجيئه، أي: ما أبطأ مجيئه بعجل، ففي لبث على القول الأول ضمير إبراهيم، ولا ضمير فيه على القول الثاني. وقيل: ما بمعنى: الذي، وفي الكلام حذف مضاف، تقديره: فالذي لبث إبراهيم قدر مجيئه بعجل، أراد أَنْ يبين قدر إبطائه، ففي لبث ضمير الفاعل، وهو إبراهيم أيضاً.

قوله: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾: من رفع يعقوبُ جعله مبتدأ وما قبله خبره، والجملة في موضع نصب على الحال المقدرة من المضمر المنصوب في: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا﴾ فيكون يعقوب داخلاً في البشارة.

ويجوز رفع يعقوب على إضمار فعل، تقديره: ويحدث من وراء إسحاق يعقوب، فيكون يعقوب غير داخل في البشارة.

ومن نصب يعقوب جعله في موضع خفض على العطف على إسحاق، ولكنه لم ينصرف للتعريف والعجمة، وهو مذهب الكسائي، وهو ضعيف عند سيبويه، والأخفش إلا بإعادة الخافض؛ لأنك فرقت بين الجار والمجرور بالظرف، وحق المجرور أَنْ يكون ملاصقا للجار، والواو قامت مقام حرف الجر، ألا ترى أنك لو قلت: مررت بزيد وفي الدار عمرو، قَبُح، وحقٌّ الكلام: مررت بزيد وعمرو في الدار، وبشرناها بإسحاق ويعقوب من ورائه.

وقيل: يعقوب: منصوب محمول على موضع بإسحاق، وفيه بعد أيضاً للفصل بين حرف العطف والمعطوف بقوله: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ كما كان في الخفض، ويعقوب في هذين القولين داخل في البشارة.

وقيل: هو منصوب بفعل مضمر دل عليه الكلام، وتقديره: ومن وراء إسحاق وهبنا له يعقوب، فلا يكون داخلاً في البشارة.

قوله: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾: انتصب: شيخ على الحال من المشار إليه، والعامل في الحال: الإشارة والتنبيه.

ولا تجوز هذه الإشارة إلا إذا كان المخاطب يعرف صاحب الحال، فتكون فائدة الإخبار في الحال، فإن كان لا يعرف صاحب الحال صارت فائدة الإخبار إنما هي في معرفة صاحب الحال، ولا يجوز أَنْ تقع له الحال؛ لأنه يصير المعنى: أنه فلان في حال دون حال، لو قلت: هذا زيد قائما، لمن لا يعرف زيداً، لم يجز؛ لأنك تخبره أَنْ المشار إليه هو زيد في حال قيامه، فإن زال عن القيام لم يكن زيداً.

وإذا كان المخاطب يعرف زيداً بعينه فإنما أفدته وقوع الحال منه، وإذا لم يعرف عينه، فإنما أفدته معرفة عينه فلا يقع منه حال لما ذكرنا.

والرفع في: شيخ يجوز من خمسة أوجه، تركنا ذكرها لاشتهارها.

قوله: ﴿وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا﴾، مذهب الأخفش والكسائي: أَنْ ﴿يُجَادِلُنَا﴾ في موضع جادلنا؛ لأن جواب لما يجب أَنْ يكون ماضياً، فجعل المستقبل مكانه، كما كان حق جواب الشرط أَنْ يكون مستقبلاً، فيجعل في موضعه الماضي.

وقيل المعنى: أقبل يجادلنا، فهو حال من إبراهيم عليه السلام.

قوله: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾: ابتداء وخبر، لا يجوز عند البصريين غيره.

وقد روي أَنْ عيسى بن عمر قرأ: ﴿أَطْهَرَ﴾ بالنصب على الحال، وجعل هن فاصلة، وهو بعيد ضعيف.

قوله: ﴿ضَيْفِي﴾، أصله: المصدر، فلذلك لا يثنى ولا يجمع.

قوله: ﴿إِلا امْرَأَتَكَ﴾: قرأه أبو عمرو، وابن كثير: بالرفع على البدل من: ﴿أَحَدٌ﴾، وأنكر أبو عبيد الرفع على البدل، وقال: يجب على هذا أَنْ يرفع: ﴿يَلْتَفِتْ﴾ بجعل لا نفياً، ويصير المعنى إذا أبدلت المرأة من أحد وجزمت ﴿يَلْتَفِتْ﴾ على النهي، أَنْ المرأة أبيح لها الالتفات، وذلك لا يجوز ولا يصح عنده البدل إلا برفع ﴿يَلْتَفِتْ﴾، ولم يقرأ به أحد.

وقال المبرد: مجاز هذه القراءة أَنْ المراد بالنهي المخاطب، ولفظه لغيره، كما تقول لخادمك: لا يخرج فلان، فلفظ النهي لفلان ومعناه للمخاطب، فمعناه لا تدعه يخرج، فكذلك معنى النهي إنما هو للوط، أي: لا تدعهم يلتفتون إلا امرأتك وكذلك قولك: لا يقم أحد إلا زيد، معناه: انههم عن القيام إلا زيداً.

فأما النصب في: ﴿امْرَأَتَكَ﴾ فعلى الاستثناء؛ لأنه نهي وليس بنفي. ويجوز أَنْ يكون

مستثنى من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلا امْرَأَتَكَ﴾، ولا يجوز في المرأة على هذا إلا النصب إذا جعلتها مستثناة من الأهل، وإنما حسن الاستثناء بعد النهي؛ لأنه كلام تام، كما أَنْ قولك: جاءني القوم، كلام تام، ثم تقول: إلا زيد، فتستثني وتنصب.

قوله: ﴿أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾: من قرأه بالنون فيهما عطفه على مفعول نترك وهو ما، ولا يجوز عطفه على مفعول: ﴿تَأْمُرُكَ﴾ وهو أَنْ؛ لأن المعنى يتغير.

ومن قرأ: ﴿ما تشاء﴾: بالتاء كان: ﴿أَوْ أَنْ نَفْعَلَ﴾ معطوفاً على مفعول: ﴿تَأْمُرُكَ﴾ وهو أَنْ بخلاف الوجه الأول.

ومن قرأ: تفعل وتشاء بالتاء فيهما جاز عطف: أو أَنْ تفعل على مفعول: ﴿نَتْرُكَ﴾ وهو ما، وعلى مفعول: ﴿تَأْمُرُكَ﴾ وهو: أَنْ.

وقد شرحنا هذه الآية مفردة في كتاب آخر.

قوله: ﴿شِقَاقِي﴾ معناه: مشاقي، وهو في موضع رفع بيجرمنكم.

قوله: ﴿ضَعِيفًا﴾: حال من الكاف في: ﴿لَنَرَاكَ﴾؛ لأنه من رؤية العين.

قوله: ﴿مَنْ يَأْتِيهِ﴾: مَنْ في موضع نصب بتعلمون، وهو في المعنى مثل: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾، أي: يعلم هذين الجنسين، كذلك المعنى في الآية: فسوف تعلمون هذين الجنسين.

وأجاز الفراء أَنْ تكون: مَنْ استفهاماً، فتكون في موضع رفع، وكون من الثانية موصولة يدل على أَنْ الأولى موصولة أيضاً وليست باستفهام.

قوله: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ﴾: ما ظرف في موضع نصب، تقديره: وقت دوام السموات والأرض.

قوله: ﴿إِلا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾: ما في موضع نصب استثناء ليس من الأول.

قوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا﴾: قراءة حفص، والكسائي، وحمزة: بضم السين حملا على قولهم: مسعود، وهي لغة قليلة شاذة[1].

---

(١) قرأ الأخوان حفصٌ «سُعِدُوا» بضمِّ السين. والباقون بفتحها، فالأولى من قولهم: عسده اللَّهُ، أي: أسعدهُ حكى الفرَّاءُ عن هذيل أنها تقولُ: سعده الله بمعنى أسعده. وقال الجوهريُّ: سَعِد فهو سَعِيد =

وقولهم: مسعود إنما جاء على حذف الزائد، كأنه من أسعده الله، ولا يقال: سعده الله، فهو مثل قولهم: أَجَنَّهُ الله فهو مجنون، فمجنون أتى على: جَنَّهُ اللَّهُ، وإن كان لا يقال، كذلك مسعود أتى على سعده الله، وإن كان لا يقال. وضم السين في: ﴿سُعِدُوا﴾ بعيد عند أكثر النحويين إلا على تقدير حذف الزائد، كأنه قال: وأما الذين أسعدوا.

قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾: من شدد إنَّ أتى بها على أصلها وأعملها في: كل. واللام في: ﴿لَّمَّا﴾: لام تأكيد دخلت على ما، وهي خبر إنّ.

و﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾: جواب القسم، تقديره: وإن كلا لخلق أو لبشر ليوفينهم، ولا يحسن أَنْ تكون ما زائدة فتصير اللام داخلة على: ليوفينهم، ودخولها على لام القسم لا يجوز.

وقد قيل إنَّ ما زائدة، لكن دخلت لتفصل بين اللامين اللذين يتلقيان القسم، وكلاهما مفتوح، ففصل بينهما بما.

فأما من خفف إنَّ فإنه خفف استثقالا للتضعيف، وأعملها في كل مثل عملها مشددة، واللام في: لما على حالها.

فأما تشديد: ﴿لَمَّا﴾ في قراءة عاصم، وحمزة، وابن عامر؛ فإن الأصل فيها: لمن ما، ثم أدغم النون في الميم فاجتمع ثلاث ميمات في اللفظ، فحذفت الميم المكسورة، وتقديره: وإن كلا لمن خلق ليوفينهم ربك.

وقيل التقدير: لمن ما بفتح الميم في: مَنْ فتكون ما زائدة، وتحذف إحدى الميمات لتكرر الميم في اللفظ على ما ذكرنا، فالتقدير: لخلق ليوفينهم. وقد قيل: إنَّ لَمَّا في هذا الموضع مصدر لَمَّ لكن أجري في الوصل مجراه في الوقف، وفيه بعد؛ لأن إجراء الشيء في الوصل مجراه في الوقف إنما يجوز في الشعر.

وقد حكي عن الكسائي أنه قال: لا أعرف وجه التثقيل في: لَمَّا.

= ك: سَلِمَ فهو سليم وسُعِد فهو مسعود. وقال ابن القشيري: ورد سعده الله فهو مسعود، وأسْعَده فهو مُسْعَد. وقيل: يقال: سعده وأسْعده فهو مسعُود، استغنوا باسم مفعول الثلاثي. وحكي عن الكسائي أنَّه قال: هما لغتان بمعنى يعني: فعل وأفعل. وقال أبو عمرو بن العلاءِ: يقال: سُعِدَ الرجلُ، كما يقال: أسعده الله وقال بعضهم: احتجَّ الكسائيُّ بقولهم: «مَسْعو» قيل: ولا حُجَّة فيه؛ لأنه يقال: مكان مسعود فيه ثم حذف «فهي» وسُمِّي به.

وقد قرأ الزهري: ﴿لَمّآ﴾ مشددة منونة مصدر لم.

ولو جعلت إنْ في حال التخفيف بمعنى: ما لرفعت كُلاً ولصار التشديد في: لَمَّا على معنى: إلا، كما قال: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا﴾ بمعنى: ما كل نفس إلا عليها، على قراءة من شدد لَمَّا.

وفي حرف أبي: ﴿وإن كلٌ إلاّ ليُوفِّيَنَّهُم﴾: إنْ بمعنى: ما.

وقرأ الأعمش: ﴿وإنْ كلٌّ لّما ليوفينَّهم﴾، فجعل إنْ بمعنى: ما، ولَمَّا بمعنى: إلاّ، ورفع كل بالابتداء في ذلك كله، و﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ الخبر. وقد قيل: إنَّ ما زائدة في قراءة من خفف، و﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ هو الخبر[1].

قوله: ﴿إِلا قَلِيلا مِّمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾: نصب على الاستثناء المنقطع. وأجاز الفراء الرفع فيه على البدل من: ﴿أُولُو﴾ وهو عنده مثل قوله: ﴿إلا قوم يونس﴾: هو استثناء منقطع، ويجوز فيه الرفع على البدل عنده، كما قال:

وبلدةٍ ليـــــسَ بها أنيسُ إلا الـــــيعافيرُ والا العيسُ

فرفع اليعافير على البدل من أنيس وحقه النصب؛ لأنه استثناء منقطع من الكلام.

---

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر عن عاصم «وإنْ» بالتخفيف، والباقون بالتشديد. وأمَّا «لّما» فقرأها مشدَّدةً هنا وفي «يس» وفي سورة الزخرف، وفي سورة الطارق، ابن عامر وعاصمٌ وحمزة، إلاَّ أنَّهُ عن ابن عامر في الزخرف خلافاً، فروى عنه هشامٌ وجهين، وروى عنه ابن ذكوان التخفيف فقط، والباقون قرؤوا جميع ذلك بالتخفيف، وتلخَّص من هذا أنَّ نافعاً وابن كثير قرأ «وإنْ» و«لَمَا» مخففتين، وأنَّ أبا بكر عن عاصم خفَّف «إنْ» وثقَّل «لَّمَّا» وأنَّ ابن عامر وحمزة حفصاً عن عاصم شدَّدُوا «إنَّ» و«لَّمَّا» معاً، وأن أبا عمرو والكسائي شدَّدَا «إنَّ» وخففا «لما» فهذه أربعُ مرات للقراءة في هذين الحرفين، هذا في المتواتر. وأمَّا في الشَّاذ فقد قرئ أربعُ قراءاتٍ أخر: إحداهما: قراءة أبي والحسن وأبان بن تغلب «وإنْ كلٌّ» بتخفيفها، ورفع «كل»، و«لَّمَّا» بالتشديد الثانية: قراءة اليزيدي وسليمان بن أرقم «لَّمَّا» مشددة منونة، لمْ يتعرَّضُوا لتخفيف «إنَّ» ولا تشديدها. الثالثة: قراءة الأعمش وهي في حرف ابن مسعود كذلك: «وإنْ كلٌّ» بتخفيف «إن» ورفع «كل». الرابعة: قال أبو حاتم: الذي في مصحف أبي «وإنْ من كلّ إلاَّ ليُوفِّينهُمْ» وقد اضطرب الناسُ فيه اضطراباً كثيراً، حتى قال أبو شامة وأمّا هذه الآية فمعناها على هذه القراءات من أشكل الآيات؛ قال شهاب الدين فأمَّا قراءةُ الحرميين ففيها إعمال «إن» المخففة، وهي لغةٌ ثانيةٌ عن العرب.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة يوسف عليه السلام

قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾، ﴿قُرْءَانًا﴾: حال من الهاء في: ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾، ومعناه: أنزلناه مجموعا، و﴿عَرَبِيًّا﴾ حال أخرى.

ويجوز أَنْ يكون: ﴿قُرْءَانًا﴾ توطئة للحال، و﴿عَرَبِيًّا﴾ هو الحال، كما تقول: مررت بزيد رجلاً صالحا، فرجل توطئة للحال، وصالح هو الحال.

قوله: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ﴾: العامل في إذ هو قوله: ﴿الْغَافِلِينَ﴾ (١).

وقرأ طلحة بن مصرف: ﴿يُؤْسِف﴾: بكسر السين والهمز، جعله عربياً على: يُفْعل من الأسف، لكنه لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل.

وحكى أبو زيد: ﴿يؤَسَف﴾: بفتح السين والهمز جعله: يُفْعَل من الأسف أيضاً، فهو عربي ولم ينصرف لما ذكرنا.

ومن ضم السين جعله: أعجميا لم ينصرف للتعريف والعجمة، وليس في كلام العرب يُفْعُل فلذلك لم يكن عربياً على هذا الوزن.

قوله: ﴿يَا أَبَتِ﴾: التاء في: ﴿يَا أَبَتِ﴾ إذا كسرتها في الوصل بدل من: ياء الإضافة عند سيبويه، ولا يجمع بين التاء وياء الإضافة عنده، ولا يوقف عنده على قوله: ﴿يَا أَبَتِ﴾: إلا

---

(١) في العامل في «إذْ» أوجهٌ: أظهرها: أنه منصُوب ب «قَالَ يَا بُنَيَّ» أي: قال يعقوب: يا بني وقت قول يُوسف لهُ: كَيْتَ وكَيْتَ، وهذا أسهل الوجوه؛ إذ فيه إبقاء «إذْ» كونها ظرفاً ماضياً.

وقيل: الناسب له: «الغَالفينَ» قاله مكيٌّ. وقيل: هو منصوبٌ ب «نَقُصُّ» أي: نقصُّ عليك وقتَ قوله كَيْتَ وكَيْتَ، وهذا فيه [إخراج] «إذْ» عن المضيِّ، وعن الظرفيَّة، وإن قدَّرت المفعول محذوفاً، أي: نقصُّ عليك الحال وقت قوله، لزم إخراجها عن المضيِّ. وقيل: هو منصوب بمضمر، أي: اذكُر. وقيل: هو منصُوب على أنَّه بدل من «أحسن القصص» بدل اشتمال. قال الزمخشري: «لأنَّ الوقت يشتمل على القصص وهو المقصوص» و«يُوسفُ» اسم عبرانيٌّ، ولذلك لا ينصرف، وقيل: هو عربيٌّ، فقال الزمخشريُّ: «الصَّحيحُ أنه اسم عبرانيٌّ؛ لأنه لو كان عربيًّا، لانصرف» وسئل أبو الحسن الأقطع عن الأسف فقال: «الأسف في اللغة: الحُزن، والأسف: العَبْد، واجتمعا في يوسف؛ فسُمِّي بهما». روي ابن عمر عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال: «الكَرِيمُ ابنُ الكَرِيمِ ابْنِ الكَرِيمِ ابن الكريم، يُوسف بنُ يعقُوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبْراهيمَ صَلواتُ اللَّهِ وسلامه عليهم أجمعين».

بالهاء؛ إذ ليس ثم ياء مقدرة، وبذلك وقف ابن كثير وابن عامر.

وقال الفراء: الياء في النية فيوقف على قوله: ﴿يَا أَبَتِ﴾: بالتاء وبذلك وقف أكثر القراء اتباعا للمصحف.

وقرأ ابن عامر: بفتح التاء قدّر أَنّ التاء محذوفة على حد حذفها في الترخيم، ثم ردها ولم يعتد بها، ففتحها كما كان الاسم قبل رجوعها مفتوحا، كما قالوا: يا طلحةَ، يا أميمةَ بالفتح، فقياس الوقف على هذا أَنْ تقف بالهاء، كما يوقف على طلحة وأميمة. وقيل: إنه أراد: يا أبتا ثم حذف الألف؛ لأن الفتحة تدل عليها، فيجب على هذا أَنْ تقف بالتاء؛ لأن الألف مرادة مقدرة. وقيل: إنه أراد يا أبتاه، ثم حذف، وهذا ليس موضع ندبة.

وأجاز النحاس: ضم التاء على التشبيه بتاء طلحة إذا لم يرخم، ومنعه الزجاج.

قوله: ﴿سَاجِدِينَ﴾: حال من الهاء والميم في: ﴿رَأَيْتُهُمْ﴾؛ لأنه من رؤية العين.

وإنما أخبر عن الكواكب بالياء والنون وهما لمن يعقل؛ لأنه لما أخبر عنهما بالطاعة والسجود وهما من فعل من يعقل جرى ﴿سَاجِدِينَ﴾ على الإخبار عمن يعقل؛ إذ قد حكى عنها فعل من يعقل.

قوله: ﴿آية للسائلين﴾: في وزن: آية أربعة أقوال:

قال سيبويه: هي فَعْلَة، وأصلها: أَيْيَة، ثم أبدلوا من الياء الساكنة ألفا، هذا معنى قوله: ومثله عنده غاية وثاية، واعتلال هذا عنده شاذ؛ لأنهم أعلوا العين وصححوا اللام، والقياس: اعتلال اللام وتصحيح العين.

وقال الكوفيون: آية فَعَلة بفتح العين، وأصلها: أَيَيَة، فقلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهو شاذ في الاعلال؛ إذ كان الأصل أَنْ تعل الياء الثانية، وتصحح الأولى، فيقال: أياة.

وقال بعض الكوفيون: آية: فَعِلَة، وأصلها: أَيِيَة، فقلبت الياء الأولى ألفا لانكسارها وتحرك ما قبلها، وكانت الأولى أولى بالعلة من الثانية لثقل الكسرة عليها، وهذا قول صالح جار على الأصول.

وقال ابن الأنباري: آية وزنها: فاعلة، وأصلها: آيِيَة، فأسكنت الياء الأولى استثقالا للكسرة على الياء، وأدغموها في الثانية، فصارت آيّة مثل لفظ دابّة ووزنها، ثم خففوا الياء كما

قالوا: كينونة بتخفيف الياء ساكنة، وأصلها: كينونة، ثم خففوا فحذفوا الياء الأولى المتحركة استثقالا للياء المشددة مع طول الكلمة.

وهذا قول بعيد من القياس؛ إذ ليس في: آية طول يجب الحذف معه كما في كينونة.

قوله: ﴿كَمَا أَتَمَّهَا﴾: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: إتماما كما أتمها.

قوله: ﴿أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ﴾، ﴿أَرْضًا﴾: ظرف، وذكر النحاس أنه غير مبهم، وكان حق الفعل أَنْ لا يتعدى إليه إلا بحرف، لكن حذف الحرف، كما قال الشاعر:

كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

وفي قوله نظر.

قوله: ﴿لا تَأْمَنَّا﴾، أصله: تأمننا، ثم أدغمت النون الأولى في الثانية، وبقي الإشمام يدل على ضمة النون الأولى.

والإشمام هو ضمك شفتيك من غير صوت يسمع، فهو بعد الإدغام، وقبل فتحة النون الثانية.

وابن كيسان: يسمي الإشّمام: الإشارة، ويسمي الرَّوم: إشماما.

والروم: صوت ضعيف يسمع خفيا، يكون في المرفوع والمخفوض والمنصوب الذي لا تنوين فيه. والإشمام لا يكون إلا في المرفوع.

قوله: نَرْتَعْ: من كسر العين من القراء جعله من: رعى فحذف الياء على الجزم، فهو يفتعل، والتاء زائدة من رعي الغنم.

وقيل: هو من قولهم: رعاك الله، أي: حرسك الله، فمعناه على هذا: نتحارس.

ومن قرأه: بإسكان العين أسكنها للجزم، وجعله من: رتع، فهو: يفعل، والتاء أصلية.

قوله: ﴿أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾، و﴿أَنْ يَأْكُلَهُ﴾: أَنْ الأولى في موضع رفع بيحزنني، وأَنْ الثانية في موضع نصب بأخاف.

قوله: ﴿عِشَاءً﴾: نصب على الظرف، وهو في موضع الحال من المضمر في: ﴿وَجَاءُوا﴾.

قوله: ﴿وَلَوْ كُنَّا﴾، قال المبرد: لو بمعنى: إنْ.

قوله: ﴿بِدَمٍ كَذِبٍ﴾، أي: ذي كذب.

قوله: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾: رفع على إضمار مبتدأ، تقديره: فأمري صبر جميل، أو فشأني صبر جميل [١].

وقال قطرب: تقديره: فصبري صبر، وجميل نعت للصبر، ويجوز النصب، ولم يقرأ به على المصدر على تقدير: فأنا أصبر صبرا والرفع الاختيار فيه؛ لأنه ليس بأمر، ولو كان أمرا لكان الاختيار فيه النصب.

قوله: ﴿يَا بُشْرَى﴾: قرأه ابن أبي إسحاق وغيره: بياء مشددة من غير ألف، وعلة ذلك: أَنْ ياء الإضافة حقها أَنْ ينكسر ما قبلها، فلما لم يمكن ذلك في الألف قلبت ياء، فأدغمت في ياء الإضافة، ومثله: ﴿هداي﴾ وقد قرأه: الكوفيون بغير ياء كأنهم جعلوا: بشرى اسماً للمنادى، فيكون في موضع ضم.

وقيل: إنه إنما نادى البشرى، كأنه قال: يا أيتها البشرى هذا زمانك.

وعلى هذا المعنى قرأ القراء: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ بالتنوين، كأنه نادي الحسرة.

قوله: ﴿وَأَسَرُّوهُ﴾: الهاء ليوسف عليه السلام، والضمير لإخوته.

وقيل: الضمير للتجار. و﴿بِضَاعَةً﴾: نصب على الحال من: يوسف. معناه: مبضوعا.

قوله: ﴿دَرَاهِمَ﴾: في موضع خفض على البدل من ثمن.

قوله: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾: هي لفظة مبنية غير مهموزة يجوز فيها فتح التاء وكسرها وضمها، والكسر فيه بعد لاستثقال الكسرة بعد الياء، ومعناها: الاستجلاب ليوسف إلى نفسها بمعنى: هلم لك، ومنه قولهم: هيت فلان بفلان، إذا دعاه.

فأما من همزه فإنه جعله من: تهيَّأتُ لك، وفيه بعد في المعنى؛ لأنها لم تخبره بحالها أنها

---

(١) «فَصَبْرٌ جَمِيلٌ» يدل على أنَّ الصّبر قسمان: أحدهما: جميلٌ، والآخر: غيرُ جميلٍ، فالصَّبرُ الجميلُ هو: أن يعرف أنَّ مُنزِّلَ ذلك البلاء هو الله تعالى ثمَّ يعلم أنَّهُ سبحانه مالكُ المُلكِ، ولا اعتراض على المالكِ في أنْ يتصرَّف في ملكه، فيصيرُ استغراق قلبه في هذا المقام مانعاً من الشَّكايةِ. وأيضاً: يعلمُ أن منزِّل هذا البلاءِ حليمٌ لا يجهلُ، عالمٌ لا يغفلُ، وإذَا كان كذلك، فكان كلُّ ماصدر عنه حكمةً وصواباً، فعند ذلك يسكتُ ولا يعترضُ. وأمَّا الصَّبرُ غير الجميل: فهو الصَّبرُ لسائر الأغراض، لا لأجل الرِّضا بقضاءِ الله سبحانه وتعالى والضَّابطُ في جميع الأقوال والأفعال والاعتقادات: أنه لكما كان لطلب عبودية الله تعالى كان حسناً وإلا فلا. ثم قال: ﴿والله المستعان على مَا تَصِفُونَ﴾ أي: استعين بالله على الصَّبر على ما تكذبون.

تهيأت له، إنما دعته إلى نفسها.

فأما من همز وضم التاء فهو حسن؛ لأنه جعله من: تهيأت لك، جعله فعلاً أجراه على الإخبار له بحالها بالتاء وهي تاء المتكلم، ويبعد الهمز مع كسر التاء؛ لأن يوسف عليه السلام لم يخاطبها، فيكون التاء للخطاب لها، إنما هي دعته وخاطبته، فلا يحسن مع الهمز إلا ضم التاء.

ولو كان الخطاب من يوسف لقال: هيت لي ، على الإخبار عن نفسه، وذلك لا يقرأ به.

وأما فتح الهاء وكسرها فلغتان: ولك في: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ تبيين مثل: سقيا لك.

قوله: ﴿مَعَاذَ اللَّهِ﴾: نصب على المصدر، تقول: عاذ به معاذاً، ومعاذةً، وعياذاً، وعياذةً.

قوله: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾، ﴿رَبِّي﴾: في موضع نصب على البدل من الهاء، و﴿أَحْسَنَ﴾ خبر إنَّ، وإن شئت جعلت الهاء للحديث اسم إنَّ، و﴿رَبِّي﴾: في موضع رفع بالابتداء، و﴿أَحْسَنَ﴾: خبره، والجملة في موضع خبر إنَّ.

قوله: ﴿إِنَّهُ لا يُفْلِحُ﴾: الهاء للحديث، وهي اسم إنَّ، وما بعدها الخبر.

قوله: ﴿لَوْلا أَنْ رَأَى﴾: أنْ في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف. وحكم لو أَنْ تدخل على الأفعال لما فيها من معنى الشرط، ولا تجزم بها الأفعال وإن كان فيها معنى الشرط؛ لأنها لا تغير معنى الماضي إلى الاستقبال كما تفعل حروف الشرط، ومعناها: امتناع الشيء لامتناع غيره.

فإن وقع بعدها الاسم ارتفع على إضمار فعل إلا إنْ فإنها يرتفع ما بعدها بالابتداء؛ لأن الفعل الذي في صلتها يغني عن إضمار فعل قبلها، فإن زدت معها لا زال منها معنى الشرط ووقع بعدها الابتداء، والخبر مضمر في أكثر الكلام، ولا بد لها من جواب مظهر أو مضمر، ولا يليها إلا الأسماء، ويصير معناها امتناع الشيء لوجود غيره، فتقدير الآية: لولا أَنْ رأى برهان ربه في ذلك الوقت لكان منه كذا وكذا، فالخبر والجواب محذوفان.

وإن كانت: لولا بمعنى: هلا وقع بعدها الفعل، نحو قوله: ﴿فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ﴾، وهو كثير، ومعناها في هذا الموضع: التحضيض على الشيء، ولك أَنْ تضمر الفعل بعدها، فتقول: لولا فعلت خيرا، وإن شئت قلت: لولا خيرا. ونظيرها في هذا المعنى لوما، فهذا تصرف لو ولولا فاعرفه، فإنه مشكل كثير التكرير. قوله: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ﴾: الكاف في موضع رفع

على إضمار مبتدأ، تقديره: أمر البراهين كذلك.

ويجوز أَنْ يكون في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف، تقديره: أريناه البراهين رؤية كذلك.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾: إنْ للشرط، وهي ترد جميع الألفاظ الماضية إلى معنى الاستقبال إلا كان لقوة كان وكثرة تصرفها، وذلك أنها يعبر بها عن جميع الأفعال.

قوله: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾، الأصل في: حاش أَنْ تكون بالألف، لكن وقعت في المصحف بغير ألف؛ اكتفاء بالفتحة من الألف، كما حذفت النون في: لم يك.

وحاشى فعل ماض على فاعل، مأخوذ من الحشا، وهو الناحية، كما قال الهذلي :

بأيِّ الحشا صار الخليطُ المباينُ

أي: بأي ناحية صار الخليط. ولا يحسن أَنْ يكون حرفا عند أهل النظر، وأجاز ذلك سيبويه، ومنعه الكوفيون؛ لأنه لو كان حرف جر ما دخل على حرف جر؛ لأن الحروف لا يحذف منها إلا إذا كان فيها تضعيف، نحو: لعل وعلّ.

ومعنى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ بعد يوسف عن هذا الذي رُمي به لله، أي: لخوفه الله ومراقبته له.

وقال المبرد: تكون: حاشى حرفا، وتكون فعلاً، واستدل على أنها تكون فعلاً بقول النابغة :

ولا أُحاشي من الأقوامِ من أَحَدِ

فمن أحد في موضع نصب بأحاشي.

وقال غيره: حاشى حرف، وأحاشي فعل أخذ من الحرف وبُني من حروفه، كما قالوا: لا اله إلا الله، ثم اشتق من حروف هذه الجملة فعل، قالوا: هلَّلَ الرجل، ومثله قولهم: بَسْمَلَ فلان إذا قال: بسم الله، وحَوْقَلَ إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وهو كثير.

وقال الزجاج: معنى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾: براءة لله تعالى، فمعناه: قد تنحى يوسف من هذا الذي رمي به.

وحكى أهل اللغة: حشا لله، بحذف الألف الأولى ، وهي لغة.

والنصب بحاشى عند المبرد في الاستثناء أحسن؛ لأنها فعل في أكثر أحوالها. وسيبويه

يرى الخفض بها؛ لأنها حرف جر.

قوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ﴾: فاعل ﴿بَدَا﴾ عند سيبويه محذوف قام مقامه: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾.

وقال المبرد: فاعله المصدر الذي دل عليه: ﴿بَدَا﴾. وقيل: الفاعل محذوف لم يعوض عنه شيء، تقديره: ثم بدا لهم رأي.

قوله: ﴿مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾: أَنْ اسم كان، ولَنا خبر كان، و﴿مِنْ شَيْءٍ﴾: في موضع نصب مفعول: ﴿نُشْرِكَ﴾، ومِنْ زائدة تؤكد النفي.

قوله: ﴿سَمَّيْتُمُوهَا﴾، أصل: سمَّى أَنْ يتعدى إلى مفعولين يجوز حذف أحدهما، فالثاني هنا محذوف، تقديره: سميتموها آلهة، و﴿أَنْتُمْ﴾ توكيد للتاء في: ﴿سَمَّيْتُمُوهَا﴾ ليحسن العطف عليها.

قوله: ﴿فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾: سقى وأسقى لغتان. وقيل: سقى معناه: ناول الماء، وأسقى: جعل له سقيا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا﴾، أي: جعلنا لكم ذلك.

قوله: ﴿سِمَانٍ﴾: الخفض على النعت للبقرات، وكذلك: ﴿خُضْرٍ﴾ خفضت على النعت لسنبلات.

ويجوز النصب في: ﴿سِمَانٍ﴾ وفي: ﴿خُضْرٍ﴾ على النعت لسبع، كما قال تعالى: ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا﴾ على النعت لسبع، ويجوز خفض طباق على النعت لسموات، ولكن لا يقرأ إلا بما صحت روايته ووافق خط المصحف.

قوله: ﴿دَأَبًا﴾: نصب على المصدر؛ لأن معنى: ﴿تَزْرَعُونَ﴾ يدل على تدأبون.

قال أبو حاتم: من فتح الهمزة في: ﴿دَأَبًا﴾ وهي قراءة حفص عن عاصم جعله: مصدر دَئِبَ. ومن أسكن جعله: مصدر دأَبت.

وفتح الهمزة في الفعل هو المشهور عند أهل اللغة. والفتح والإسكان في المصدر لغتان، كقولهم: النَّهْر والنَّهَر، والسَّمْع والسَّمَع. وقيل: إنما حرك وأسكن لأجل حرف الحلق.

قوله: خَيْرٌ حِفْظاً: انتصب حفظا على البيان؛ لأنهم نسبوا إلى أنفسهم حفظ أخي يوسف، فقالوا: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، فرد عليهم يعقوب ذلك، فقال: الله تعالى خير حفظا من حفظكم.

فأما من قرأه: ﴿حَافِظًا﴾ فنصبه على الحال عند النحاس، حال من الله جل ذكره على أَنَّ

يعقوب رد لفظهم بعينه؛ إذ قالوا: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، فأخبرهم أَنَّ الله هو الحافظ، فجرى اللفظان على سياق واحد.

والإضافة في هذه القراءة جائزة، تقول: الله خير حافظ، كما قال: ﴿أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾.

ولا يجوز الإضافة في القراءة الأولى، لا تقول: الله خيرُ حِفْظٍ؛ لأن الله تعالى ليس هو الحفظ وهو تعالى الحافظ.

وقال بعض أهل النظر: إنَّ ﴿حَافِظًا﴾ لا ينتصب على الحال؛ لأن أفعل لا بد لها من بيان.

ولو جاز نصبه على الحال لجاز حذفه، ولو حذف لنقص بيان الكلام، ولصار اللفظ: والله خير، فلا يدرى معنى الخير في أي نوع هو.

وجواز الإضافة يدل على أنه ليس بحال. ونصبه على البيان أحسن كنصب حفظ، وهو قول الزجاج وغيره.

قوله: ﴿مَا نَبْغِي﴾: ما في موضع نصب بنبغي وهي استفهام، ويجوز أَنْ يكون نفياً فيحسن الوقف على: نبغي، ولا يحسن في الاستفهام الوقف على: نبغي؛ لأن الجملة التي بعده في موضع الحال.

قوله: ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾، جَزَاؤُهُ الأول: مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: قال إخوة يوسف جزاء السارق عندنا كجزائه عندكم.

وقيل التقدير: جزاء السرق عندنا كجزائه عندكم. فالهاء تعود على: السارق، أو على السرق، ثم ارتفعت مَنْ بالابتداء، وهي بمعنى الذي أو للشرط[1].

---

(١) ﴿جَزَآؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ﴾ فيه أربعة أوجه: أحدهما: أن يكون «جَزاؤهُ» مبتدأ، والضمير للسَّارق، و«مَنْ» شرطيَّة أو موصولة مبتدأ ثاني، والفاء جواب الشَّرط، أو مزيدة في خبر الموصول لشبهه بالشَّرطِ و«مَنْ» وما في حيزها على وجهيها خبر المبتدأ الأوَّلِ، قاله ابن عطيَّة، وهو مردودٌ؛ لعدم رابط بين المبتدأ، وبين الجملة الواقعة خبراً عنه، هكذا ردَّه أبو حيَّان عليه. وليس بظاهر؛ لأنَّه يجاب عنه بأن هذه المسألة من باب إقامة الظاهر مقام الضمير ويتَّضح هذا بتقدير الزمخشري رحمه الله فإنَّه قال: «ويجوز أن يكون» جَزاؤهُ «مبتدأ، والجملة الشرطية كما هي خبره، وعلى إقامة الظَّاهر فيها مقام المضمر، والأصل: جزاؤه، من وجد في رحله فهو هو، فوضع الجزاء موضع» هو «كما تقول لصاحبك: مَنْ أخُو زيدٍ؟ فيقول لك: من يقْعُد إلى جَنْبِهِ فهُو هو يرجع الضمير الأول إلى: «مَنْ»، والثاني إلى الأخ، فتقولُ: «فهو أخوه» مقيماً الظاهر مقام المضمر». وأبو حيان جعل هذا المحكيّ عن الزَّمخشري وجهاً ثانياً بعد الأوَّلِ، =

قوله: ﴿فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾: ابتداء وخبر في موضع خبر مَنْ، والفاء جواب الشرط أو جواب للإبهام الذي في: الذي، والهاء في: ﴿فَهُوَ﴾ تعود على الاستبعاد، والهاء في: جزائه الأخير تعود على: السارق أو على السَّرَق.

وقيل: إنَّ ﴿جَزَاؤُهُ﴾ الأول ابتداء، ومَنْ: خبره على تقدير حذف مضاف، تقديره: قال إخوة يوسف جزاء السرق استبعاد من وجد في رحله فهو جزاؤه، أي: فالاستبعاد جزاء السرق، والهاءات تعود على السرق لا غير في هذا القول. وقيل: إنَّ ﴿جَزَاؤُهُ﴾ الأول مبتدأ، ومَنْ ابتداء ثان، وهي شرط أو بمعنى: الذي، و﴿فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾: خبر الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول، و﴿جَزَاؤُهُ﴾ الثاني يعود على الابتداء الأول؛ لأنه موضوع موضع المضمر، كأنك قلت: فهو هو.

قوله: ﴿اسْتَيْأَسُوا﴾، ﴿لا يَيْأَسُ﴾: هو كله من: يئس ييأس. فأما ما رواه البزي عن ابن كثير من تأخير الياء بعد ألف فهو على القلب، قدم الهمزة قبل الياء فصارت: يأيس، ثم خفف الهمزة فأبدل منها ألفا.

قوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيِصْبِرْ﴾: مَنْ شرط رفع بالابتداء، و﴿فَإِنَّ اللَّهَ﴾ وما بعده الخبر، والجملة خبر إنَّ الأولى، والهاء للحديث، و﴿وَيِصْبِرِ﴾ عطف على: ﴿يَتَّقِ﴾.

فأما ما رواه قنبل عن ابن كثير، أنه قرأ: ﴿يتقي﴾: بياء، فإن مجازه أنه جعل مَنْ بمعنى: الذي، فرفع يتقي؛ لأنه صلة لمن، وعطف ﴿وَيِصْبِرْ﴾ على معنى الكلام؛ لأن مَنْ وإن كانت

=

ولم يعتقد أنه هو بعينه، ولا أنه جوابٌ عما ردَّ به على ابن عطيَّة. ثمَّ قال: «وضع الظَّاهر موضع المضمر للرَّبطِ، وإنَّما هو فصيحٌ في مواضع التفخيم والتَّهويل، وغير فصيح فيما سوى ذلك، نحو: قام زيدٌ، وينزه عنه القرآن. قال سيبويه: «لو قلت: كان زيدٌ منطلقا زيدٌ» لم يكن حدُّ الكلام وكان ههنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك: ما زيدٌ مُنْطلقاً هُوَ؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره، وإنَّما ينبغي لك أن تضمره».

قال شهابُ الدِّين: ومذهبُ الأخفش أنَّه جائزٌ مطلقاً، وعليه بنى الزمخشريُّ، وقد جوَّز أبو البقاء ما توهم أنَّهُ جواب عن ذلك فقال: والوجه الثالث: أن يكون «جَزاؤهُ» مبتدأ، و«مَنْ وُجِدَ» متبدأ ثان، و«هُوَ» مبتدأ ثالثٌ، و«جَزَاؤهُ» خبر الثالث، والعائدُ على المبتدأ الأول الهاء الأخيرة وعلى الثاني «هُوَ». وهذا الذي ذكره أبو البقاء لا يصح؛ إذ يصير التقدير: فالذي وجد في رحله جزاؤه الجزاء؛ لأنَّه جعل «هُوَ» عبارة عن المبتدأ الثاني، وهو: ﴿مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ﴾ وجعل الهاء الأخيرة، وهي التي في: «جَزاؤهُ» الأخير عائدةٌ على: «جَزاؤهُ» الأوَّل، فصار التقدير كما ذكرنا.

بمعنى: الذي، ففيها معنى الشرط؛ ولذلك تدخل الفاء في خبرها في أكثر المواضع، فلما كان فيها معنى الشرط عطف ﴿وَيَصْبِرْ﴾ على ذلك المعنى فجزمه، كما قال الله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾، فجزم: ﴿وَأَكُنْ﴾ حمله على معنى: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾؛ لأنه بمعنى: أصدَّقْ مجزوما؛ لأنه جواب التمني. وقد قيل: إنَّ مَن في هذه القراءة للشرط، والضمة مقدرة في الياء من: يتقي، حذفت للجزم، كما قال :

ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمِي

وفي هذا ضعف؛ لأنه أكثر ما يجوز هذا التقدير في الشعر.

وقد قيل: إنَّ مَنْ بمعنى: الذي، و﴿وَيَصْبِرْ﴾ مرفوع على العطف على: يتقي، لكن حذفت الضمة استخفافا، وفيه بعد أيضاً.

وقد حكى الأخفش: أنه سمع من العرب: رُسْلُنا بإسكان اللام تخفيفاً. وإثبات الياء في: يتقي مع جزم: يصبرْ ليس بالقوي على أي وجه تأولته.

قوله: ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي﴾: الكاف في موضع نصب على النعت لمصدر محذوف، أي: جزاء كذلك نجزي الظالمين.

قوله: ﴿إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾: أَنْ في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، أي: إلا بأن يشاء الله [1].

قوله: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ﴾: قرأه الكوفيون بتنوين: ﴿دَرَجَاتٍ﴾ فيكون في موضع نصب بنرفع، وحرف الجر محذوف مع درجات، تقديره: نرفع من نشاء إلى درجات. ومن لم ينون درجات نصبها بنرفع وأضافها إلى: مَنْ.

---

(١) ﴿إِلاَّ أَن يَشَآءَ الله﴾ فيه وجهان: أحدهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ تقديره: ولكن بمشيئة الله أخذه في دينِ غير دينِ الملكِ، وهو دينُ آلِ يعقوب أنَّ الاسترقاق جزاءُ للسَّارقِ. قال ابن عبَّاس رضي الله عنه: «فِي دِين المَلِكِ» أي في سلطانه. ﴿إِلاَّ أَن يَشَآءَ الله﴾ أي: أنَّ يوسف لم يتمكن من حبس أخيه في حكم الملك لولا ما كدنا له بلطفنا، حتى وجد السبيل إلى ذلك، وهو ما جرى على [السنة] الإخوة أنَّ جزاء السارق الاسترقاق فحصل مراد يوسف بمشيئة الله. والثاني: أنَّه مفرغ من الأحوال العامَّة، والتقدير: ما كان ليأخذه من كلِّ حالٍ إلا في حال التباسه بمشيئة الله عزَّ وجلَّ أي: إذنه في ذلك. وكلامُ ابن عطيَّة محتملٌ فإنه قال والاستثناء حكاية حال، والتقدير: إلاَّ أن يشاء ما وقع من هذه الحيلة.

قوله: ﴿فَقَدْ سَرَقَ﴾: سرق فعل ماضي محكي، تقديره: فقد قيل سرق أخ له؛ إذ لا يجوز أَنْ يقطعوا بالسرق على يوسف؛ لأن أنبياء الله أجل من ذلك، وإنما حكوا أمرا قد قيل، ولم يقطعوا بذلك.

قوله: ﴿مَكَانًا﴾: نصب على البيان.

قوله: ﴿أَنْ نَأْخُذَ﴾: أَنْ: في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، أي: أعوذ بالله معاذا من أَنْ نأخذ.

قوله: ﴿نَجِيًّا﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿خَلَصُوا﴾ وهو واحد يؤدي عن معنى الجمع.

قوله: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾: يجوز أَنْ تكون ما زائدة، وتكون من متعلقة بفرطتم، تقديره: وفرطتم من قبل في يوسف، وفيه بعد للتفريق بين حرف العطف والمعطوف عليه.

و﴿قَبْلُ﴾: مبنية لحذف ما أضيف إليه، تقديره: ومن قبل هذا الوقت فرطتم في يوسف.

فإن جعلت: ما والفعل مصدراً، لم تتعلق من بفرطتم؛ لأنك تقدم الصلة على الموصول، لكن تتعلق بالاستقرار؛ لأن المصدر مرفوع بالابتداء وما قبله خبره، وفيه نظر.

ويجوز أَنْ تكون من متعلقة بتعلموا في قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوا﴾، فيكون: ﴿مَا فَرَّطْتُمْ﴾: مصدراً في موضع نصب على العطف على أَنْ، والعامل: ﴿تَعْلَمُوا﴾، وفيه قبح للتفريق بين حرف العطف والمعطوف بـ ﴿مِنْ قَبْلُ﴾، وهو حسن عند الكوفيين، وقبيح عند البصريين.

قوله: ﴿قَالَ لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾، لا يجوز أَنْ يكون العامل في: اليوم ﴿لا تَثْرِيبَ﴾؛ لأنه يصير من تمامه، وقد بني تثريب على الفتح، ولا يجوز بناء الاسم قبل تمامه، لكن تنصب اليوم على الظرف، وتجعله خبراً لتثريب، و﴿عَلَيْكُمُ﴾: صفة لتثريب، وعلى متعلقة بمضمر هو صفة لتثريب في الأصل، تقديره: لا تثريب ثابت عليكم اليوم، فتنصب اليوم على الاستقرار.

ويجوز أَنْ تنصب اليوم بعليكم، وتضمر خبراً لتثريب؛ لأن عليكم وما عملت فيه صفة لتثريب.

ويجوز أَنْ تجعل: ﴿عَلَيْكُمُ﴾ خبر: تثريب، وتنصب: اليوم بعليكم، والناصب لليوم في

الأصل هو المحذوف الذي تعلقت به على.

قوله: ﴿فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾: نصب على الحال.

قوله: ﴿وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾: حال من المضمر في: ﴿وَخَرُّوا﴾، وهي حال مقدرة.

قوله: ﴿بَغْتَةً﴾: حال، وأصله المصدر.

قوله: ﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ﴾: هذا الكلام فيه حذف مضاف، تقديره: ولدار الحال الآخرة.

وقد قال الفراء: إنَّ هذا من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الدار هي الآخرة. وقيل: إنه من إضافة الموصوف إلى صفته؛ لأن الدار وصفت بالآخرة، كما قال في موضع آخر: ﴿وَلَلدَّارُ الآخِرَةُ﴾ على الصفة.

قوله: ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ﴾: انتصب تصديق على خبر كان مضمرة، تقديره: ولكن كان ذلك تصديق. ويجوز الرفع على تقدير: ولكن هو تصديق، ولم يقرأ به أحد.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الرعد

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾: الذي: في موضع رفع على العطف على: آيات، أو على إضمار: هو. و﴿الْحَقُّ﴾ نعت للذي.

ويجوز أَنْ يكون الذي في موضع خفض على العطف على: ﴿الْكِتَابِ﴾، ويكون ﴿الْحَقُّ﴾ رفعا على إضمار مبتدأ[1].

قوله: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾: يجوز أَنْ يكون: ﴿تَرَوْنَهَا﴾ في موضع خفض على النعت لعمد، ويكون المعنى: أَنْ ثم عمدا ولكن لا يرى.

---

(١) ﴿والذي أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ يجوز في أوجه: أحدها: أن يكون مبتدأ، و«الحَقُّ» خبره.

الثاني: أن يكون مبتدأ و«من ربِّكَ» خبره، وعلى هذا ف «الحَقُّ» خبر مبتدأ مضمر، أي هو الحق. الثالث: أن «الحَقَّ» خبر بعد خبرٍ. الرابع: أن يكون «مِن ربِّك الحقُّ» كلاهما خبر واحد، قاله أبو البقاءِ، والحوفيُّ وفيه بعد، إذ ليس هو مثل: «حُلْوٌ حَامِضٌ. الخامس: أن يكون» الَّذي «صفة للكتاب. قال أبو البقاءِ: «وأدخلت الواو في لفظه، كما أدخلت في «النَّازِلينَ والطيبين» يعني أنَّ الواو تدخل على الوصف، والزمخشري يجيزهن ويجعل الواو في ذلك تأكيداً.

ويجوز أَنْ يكون: ﴿تَرَوْنَهَا﴾: لا موضع له من الإعراب على معنى: وأنتم ترونها، فلا يكون أيضاً ثم عمد.

ويجوز أَنْ يكون في موضع نصب على الحال من: السموات، والمعنى: أنه ليس ثم عمد البتة..

قوله: ﴿أَئِذَا كُنَّا﴾: العامل في إذا: فعل محذوف دل عليه معنى الكلام، تقديره: أنبعث إذا. ومن قرأه على لفظ الخبر، كان تقديره: لا نبعث إذا كنا؛ لأنهم أنكروا البعث، فدل إنكارهم على هذا الحذف.

ولا يجوز أَنْ يعمل: ﴿كُنَّا﴾ في: إذا؛ لأن القوم لم ينكروا كونهم ترابا، إنما أنكروا البعث بعد كونهم ترابا، فلا بد من إضمار فعل يعمل في إذا به يتم المعنى.

وقيل: لا يعمل ﴿كُنَّا﴾ في: إذا؛ لأن إذا مضافة إلى كنا، والمضاف لا يعمل في المضاف إليه.

ولا يجوز أَنْ يعمل في: إذا ﴿مَبْعُوثُونَ﴾؛ لأن ما بعد إنّ لا يعمل فيما قبلها.

قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، ﴿هَادٍ﴾: ابتداء، وما قبله خبره، وهو: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ﴾، واللام متعلقة بالاستقرار أو الثبات.

ويجوز أَنْ يكون: ﴿هَادٍ﴾ عطف على: ﴿مُنْذِرٌ﴾، فتكون اللام متعلقة بمنذر أو بهاد، تقديره: فإنما أنت منذر، أو هاد لكل قوم.

قوله: ﴿يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ﴾، إنَّ جعلت ما بمعنى: الذي، كانت في موضع نصب بيعلم، والهاء محذوفة من: تحمل، تقديره: تحمله. وإن جعلت ما استفهاماً كانت في موضع رفع بالابتداء، وتحمل خبره، وتقدر هاء محذوفة، والجملة في موضع نصب بيعلم، وفيه بعد؛ لحذف الهاء من الخبر، وأكثر ما يجوز في الشعر، والأحسن أَنْ تكون ما في موضع نصب بتحمل، وهي استفهام.

قوله: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ﴾، مَنْ: رفع بالابتداء، و﴿سَوَاءٌ﴾: خبر مقدم، والتقدير: ذو سواء منكم من أسر.

ويجوز أَنْ يكون: ﴿سَوَاءٌ﴾ بمعنى: مستو، فلا يحتاج إلى تقدير حذف ذو.

قوله: ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾: مصدران.

قوله: ﴿زَبَدٌ مِثْلُهُ﴾: ابتداء وخبر.

وقال الكسائي: ﴿زَبَدٌ﴾: مبتدأ، و﴿مِثْلُهُ﴾: نعته، والخبر: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ﴾ الجملة.

وقيل: خبر ﴿زَبَدٌ﴾ قوله: ﴿فِي النَّارِ﴾.

قوله: ﴿جُفَاءً﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿فَيَذْهَبُ﴾، وهو ضمير الزبد.

قوله: ﴿وَمَنْ صَلَحَ﴾: مَنْ في موضع نصب مفعول معه، أو في موضع رفع على العطف على: ﴿أُولَئِكَ﴾، أو على العطف على المضمر المرفوع في: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾، وحسن العطف على المضمر المرفوع بغير تأكيد لأجل ضمير المنصوب الذي حال بينهما، فقام مقام التأكيد.

قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾: ابتداء، و﴿طُوبَى﴾: ابتداء ثان، و﴿لَهُمْ﴾: خبر طوبى، والجملة خبر عن: الذين. ويجوز: أَنْ يكون الذين في موضع نصب على البدل من ﴿مَنْ﴾، أو على إضمار أعني.

ويجوز أَنْ يكون: ﴿طُوبَى﴾ في موضع نصب على إضمار: جعل لهم طوبى، وتنصب: ﴿وَحُسْنُ مَآبٍ﴾، ولم يقرأ به أحد.

قوله: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾: مثل: ابتداء، والخبر محذوف عند سيبويه، تقديره: وفيما يتلى عليكم مثل الجنة، أو فيما يقص عليكم مثل الجنة.

وقال الفراء: ﴿تَجْرِي من تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾: الخبر تقديره: حذف مثل وزيادتها، وإن الخبر إنما هو عما أضيف إليه مثل لا عن مثل بعينه، فهو ملغى، والخبر عما بعده. وكأنه قال: الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الأنهار، كما يقال: حلية فلان أسمر، على تقدير حذف الحلية.

قوله: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾: انتصب ﴿شَهِيدًا﴾ على البيان، و﴿بالله﴾: في موضع رفع[1].

---

(١) ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الكتاب﴾ العامة على فتح ميم «مَنْ» وهي موصولة، وفي محلها أوجه:
أحدها: أنها مجرورة المحل نسقاً على لفظ الجلالة، أي: بالله وبمنْ عِنْدَهُ علمُ الكتابِ كعبد الله بن سلام ونحوه. والثاني: أنها في محل رفع عطفاً على محل الجلالة، إذ هي فاعلة، والباء مزيدة فيها. والثالث: أن يكون مبتدأ وخبره محذوف، أي: ومن عنده علم الكتاب أعدل وأمضى قولاً، و﴿عِندَهُ عِلْمُ الكتاب﴾ يجوز أن يكون الظرف صلة و «عِلْمُ» فاعل به، واختاره الزمخشري وتقدم تقريره.

قوله: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾، مَنْ: في موضع رفع عطف على موضع ﴿بِاللَّهِ﴾، أو في موضع خفض على العطف على اللفظ.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة إبراهيم عليه السلام

قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾، ﴿كِتَابٌ﴾: رفع على إضمار مبتدأ، أي: هذا كتاب. و﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾: في موضع النعت للكتاب [1].

قوله: ﴿عِوَجًا﴾: مصدر في موضع الحال.

وقال علي بن سليمان هو مفعول بيبغون، واللام محذوفة من المفعول الأول، تقديره: ويبغون لها عوجا.

قوله: ﴿فَيُضِلُّ اللَّهُ﴾، رفع ﴿فَيُضِلُّ﴾ لأنه مستأنف، ويبعد عطفه على ما قبله؛ لأنه يصير المعنى: أَنْ الرسول إنما أرسله الله ليضل، والرسول لم يرسل للضلال، إنما أرسل للبيان.

وقد أجاز الزجاج: نصبه على أَنْ تحمله على مثل قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾؛ لأنه لما آل أمرهم إلى الضلال مع بيان الرسول لهم صار كأنه إنما أرسل لذلك.

قوله: ﴿أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ﴾: أَنْ: في موضع نصب، تقديره: بأن أخرج. وقيل: هي لا موضع لها من الإعراب بمعنى أي التي تكون للتفسير.

قوله: ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾: إنما زيدت بالواو لتدل على أَنْ الثاني غير الأول، وحذف الواو في غير هذا الموضع إنما هو على البدل، فالثاني بعض الأول.

قوله: ﴿وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ﴾: أَنْ في موضع رفع لأنها اسم كان، و﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾: الخبر. ويجوز أَنْ يكون ﴿لَنَا﴾: الخبر، والأول أحسن.

قوله: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ﴾: أَنْ في موضع نصب على حذف الجار، تقديره: وما لنا في أَنْ لا نتوكل على الله.

---

(١) يجوز أن يرتفع «كِتابٌ» على أنَّه خبر ل «الر»: إن قلنا: إنَّها مبتدأ، والجملة بعد صفة، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمر، أي: هذا، وأن يرتفع بالابتداء خبره الجملة بعده، وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنَّها موصوفة تقديراً، تقديره: كتاب، أي: كتاب يعني عظيماً من بين الكتب السماوية.

وما: استفهام في موضع رفع بالابتداء، و﴿لَنَا﴾: الخبر، وما بعد ﴿لَنَا﴾ في موضع الحال، كما تقول: مالك قائما، ومالك في أَنْ لا تقوم.

قوله: ﴿وَمِنْ وَرَائِهِ عَذَابٌ﴾، أي: من قدامه.

وقيل: تقديره: ومن وراء ما يعذب به عذاب غليظ، فالهاء على القول الأول: تعود على الكافر، وفي القول الثاني: تعود على العذاب.

قوله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿مَثَلُ﴾: رفع بالابتداء، والخبر محذوف، تقديره عند سيبويه: وفيما يقص عليكم مثل الذين كفروا.

وقال الكسائي: ﴿كَرَمَادٍ﴾: الخبر، على حذف مضاف، تقديره: مثل أعمال الذين كفروا مثل رماد هذه صفته.

وقيل: ﴿أَعْمَالُهُمْ﴾ بدل من: ﴿مَثَلُ﴾، و﴿كَرَمَادٍ﴾ الخبر.

وقيل: ﴿أَعْمَالُهُمْ﴾: ابتداء ثان، و﴿كَرَمَادٍ﴾: خبره، والجملة خبر عن: ﴿مَثَلُ﴾.

ولو كان في الكلام لحسن خفض الأعمال على البدل من الذين، وهو بدل الاشتمال.

وقيل: هو محمول على المعنى؛ لأن الذين هم المخبر عنهم، فالقصد إلى الذين، و﴿مَثَلُ﴾ مقحم، والتقدير: الذين كفروا أعمالهم كرماد. فالذين: مبتدأ، وأعمالهم: ابتداء ثان، وكرماد خبره، والجملة خبر عن الذين.

وإن شئت جعلت: أعمالهم رفعا عن البدل من الذين على المعنى، وكرماد: خبر الذين، تقديره: أعمال الذين كفروا كرماد هذه صفته.

قوله: ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾، أي: عاصف ريحه، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، ثم تحذف الأب إذا علم المعنى، وقيل تقديره: في يوم ذي عصوف.

قوله: ﴿أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾: إذا وقعت ألف الاستفهام مع التسوية على ماض دخلت: أم بعدها على ماض، أو على مستقبل، أو على جملة، نحو: ﴿أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾.

وإذا دخلت الألف بعد التسوية على اسم: جئت بأو بين الاسمين، نحو: سواء علي أزيد عندك أو عمرو.

وإن لم تدخل ألف الاستفهام، جئت بالواو بين الاسمين، نحو: سواء علي زيد وعمرو.

قوله: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾: من فتح الياء وهي قراءة الجماعة، فأصلها: ياءان: ياء

الجمع، وياء الإضافة، وفتحت لالتقاء الساكنين، وكان الفتح أخف مع الياءات من الكسر، ويجوز أَنْ يكون أدغم ياء الجمع في ياء الإضافة، وهي مفتوحة، فبقيت على فتحها، وهو أصلها، والإسكان في ياء الإضافة إنما هو للتخفيف.

ومن كسر الياء وهي قراءة حمزة، وبه قرأ الأعمش، ويحيى بن وثاب، فالأصل عنده في: ﴿مصرخي﴾ ثلاث ياءات: ياء الجمع، وياء الإضافة، ويا زيدت للمد كما زيدت في: بهي؛ لأن ياء المتكلم كهاء الغائب.

وقد زادوا ياء مع تاء المؤنث حيث كانت بمنزلة هاء الغائب، قال الشاعر:

رميتيه فأصميت وما أخطأت الرمية

ثم حذفت الياء التي للمد، وبقيت الياء المشددة مكسورة، كما تحذف الياء من بهي، وتبقى الهاء مكسورة.

وقد كان القياس: استعمال الياء صلة لياء المتكلم كما فعلوا بهاء الغائب، لكن رفضوا استعمال ذلك لثقل الكسرة على الياء.

فالقراءة بكسر الياء فيها بعد من جهة الاستعمال، وهي حسنة على الأصول، لكن الأصل إذا طرح صار استعماله مكروها بعيدا.

وقد ذكر قطرب أنها لغة في: بني يربوع يزيدون على: ياء الإضافة ياء، وأنشد:

ماضٍ إذا ما همَّ بالمضيّ قال لها هل لك يا تافيّ

قوله: ﴿إِلا أَنْ دَعَوْتُكُمْ﴾: أَنْ في موضع نصب استثناء ليس من الأول.

قوله: ﴿تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلامٌ﴾: ابتداء وخبر، والهاء والميم يحتمل أَنْ يكونا في تأويل: فاعل، أي: يحيي بعضهم بعضاً بالسلام، ويحتمل أَنْ يكونا في تأويل مفعول لم يسم فاعله، أي: يحيون بالسلام على معنى: تحييهم الملائكة.

ولفظ الضمير الخفض لإضافة المصدر إليه. والجملة في موضع نصب على الحال من الذين، وهي حال مقدرة، أو حال من المضمر في: ﴿خَالِدِينَ﴾، ولا تكون حالاً مقدرة[1].

---

(١) «تَحِيَّتُهُمْ» مصدر مضاف لمفعوله، أي: يحييهم الله تعالى، أو ملائكته، ويجوزم أن يكون مضافاً لفاعله، أي: يحيي بعضهم بعضاً. ويعضد الأول ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾ [سورة الرعد: ٢٣، ٢٤] و﴿فِيهَا﴾ متعلق به.

ويجوز أَنْ تكون في موضع نصب على النعت لجنات، مثل: ﴿تَجْرِي من تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾. فأما ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾، فيحتمل أَنْ تكون حالاً من الذين حالاً مقدرة، ويحتمل أَنْ تكون نعتاً لجنات أيضاً، ويلزم إظهار الضمير، فتقول: خالدين هم فيها، وإنما ظهر؛ لأنه جرى نعتاً لغير من هو له، وحسن كل ذلك؛ لأن فيه ضميرين: ضمير الجنات، وضمير الذين، وقد مضى نظيره، فيقاس عليه ما شابهه.

ونصب جنات على حذف حرف الجر، وهو نادر لا يقاس عليه، تقول: دخلت الدار، وأدخلت زيدا الدار، تريد: في الدار، والدليل على أَنّ: دخلت لا يتعدى أَنْ نقيضه لا يتعدى وهو: خرجت، وكل فعل لا يتعدى نقيضه لا يتعدى هو، فافهمه.

قوله: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿وَبَرَزُوا﴾.

قوله: ﴿وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾: مفعولان لأحلوا، و﴿جَهَنَّمَ﴾ بدل من: ﴿دَارَ﴾.

قوله: ﴿يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾: تقديره عند أبي إسحاق: قل لهم ليقيموا الصلاة، ثم حذف اللام لتقدم لفظ الأمر.

وقال المبرد: ﴿يُقِيمُوا﴾: جواب لأمر محذوف، تقديره: قل لهم أقيموا الصلاة يقيموا.

وقال الأخفش: هو جواب: قل، وفيه بعد؛ لأنه ليس بجواب له على الحقيقة؛ لأن أمر الله لنبيه ليس فيه أمر لهم بإقامة الصلاة. وله نظائر في القرآن.

قوله: ﴿دَائِبَيْنِ﴾: نصب على الحال من الشمس والقمر، وغلب القمر؛ لأنه مذكر.

قوله: ﴿مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾: ما نكرة عند الأخفش، و﴿مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾: نعت لما، وهي في موضع خفض. وقيل: ما، وسألتموه: مصدر في موضع خفض.

قوله: ﴿هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾، ﴿الْبَلَدَ﴾: بدل من: ﴿هَذَا﴾، أو عطف بيان، و﴿آمِنًا﴾: مفعول ثان.

قوله: ﴿مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ﴾: حالان من الضمير المحذوف، تقديره: إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه أبصارهم في هاتين الحالتين.

قوله: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، ﴿يَوْمَ﴾: مفعول لأنذر، ولا يحسن أَنْ يكون ظرفاً للإنذار؛ لأنه لا إنذار يوم القيامة. و﴿فَيَقُولُ﴾: عطف على ﴿يَأْتِيهِمُ﴾، ولا يحسن نصبه على جواب الأمر؛ لأن المعنى يتغير، فيصير: إنْ أنذرتهم في

الدنيا، قالوا: ربنا أخرنا، وليس الأمر على ذلك، إنما قولهم وسؤالهم التأخير إذا أتاهم العذاب ورأوا الحقائق.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾: من نصب: ﴿لتزول﴾ فاللام لام جحد، والنصب على إضمار أَنْ، ولا يحسن إظهارها، كما يجوز ذلك مع لام كي؛ لأن لام الجحد مع الفعل كالسين مع الفعل في: سيقوم؛ إذ هو نفي مستقبل، فكما لا يحسن أَنْ تفرق بين السين والفعل، كذا لا يحسن أَنْ يفرق بين اللام والفعل، وتقديره: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال على التصغير والتحقير لمكرهم، أي: هو أضعف وأحقر من ذلك، فالجبال في هذه القراءة تمثيل لأمر النبي صلى الله عليه وسلم ونبوته ودلائله.[1]

وقيل: هي تمثيل للقرآن، والضمير في: مكرهم لقريش.

---

(١) قرأ العامة بكسر لام «لِتَزولَ» الأولى، والكسائي بفتحها. فأما القراءة الأولى، ففيها ثلاثة أوجه: أحدها: أنَّها نافيةٌ، واللام بعدها لام الجحودِ؛ لأنَّها بعد كونٍ منفيّ، وفي «كَانَ» حينئذ قولان: أحدهما: أنَّها تامَّة، والمعنى؛ تحقير مكرهم، أنَّه ما كان لتزول منه الشَّرائع التي كالجبال في ثبوتها وقوَّتها. ويؤيد كونها نافية قراءة عبدالله: (وما كان مَكْرُهُمْ). القول الثاني: أنَّها ناقصةٌ، وفي خبرها القولان المشهوران بين البصريين والكوفيين، هل هو محذوف، واللام متعلقة به؟ وإليه ذهب البصريون، أو هو اللام، وما جرته كما [هو مذهب] الكوفيين؟ وقد تقرَّر هذا في آخر آل عمران. الوجه الثاني: أن تكون المخففة من الثقيلة. قال الزمخشري: «وإن عظم مكرهم وتبالغ في الشدة، فضرب زوال الجبال منه مثلاً لتفاقمه وشدته، أي: وإن كان مكرهم معدًّا لذلك». وقال ابن عطية: «ويحتمل عندي أن يكون معنى هذه القراءة: تعظيم مكرهم، أي: وإن كان شديداً إنما يفعل ليذهب به عظام الأمور»، فمفهوم هذين الكلامين أنها مخففةٌ؛ لأنَّه إثبات. والثالث: أنها شرطيةٌ، وجوابها محذوفٌ، أي: وإن كان مكرهم مقدراً لإزالةِ أشباه الجبال الرَّواسي، وهي المعجزات، والآيات، فالله مجازيهم بمكرهم، وأعظم منه. وقد رجَّح الوجهان الأخيران على الأوَّل، وهو: أنها نافية؛ لأنَّ فيه معارضة لقراءة الكسائي في ذلك؛ لأنَّ قراءته تؤذن بالإثبات، وقراءة غيره تؤذن بالنَّفي. وقد أجاب بعضهم عن ذلك: بأنَّ الجبال في قراءة الكسائي مشار بها إلى أمور عظام غير الإسلام، ومعجزاته لمكرهم صلاحية إزالتها، وفي قراءة الجماعة مشار لها إلى ما جاء به النبيُّ المختار صلوات الله وسلامه عليه من الدين الحق، فلا تعارض إذ لم يتوارد على معنى واحد نفياً، وإثباتاً.

وعلى هذه القراءة أكثر القراء، أعني كسر اللام الأولى وفتح الثانية.

وقد قرأ الكسائي: بفتح اللام الأولى وضم الثانية، فاللام الأولى: لام تأكيد على هذه القراءة، وإنْ مخففة من الثقيلة، والهاء مضمرة مع أَنْ، تقديره: وإنه كان مكرهم لتزول منه الجبال، فهذه القراءة تدل على تعظيم مكرهم وما ارتكبوا من فعلهم، والجبال أيضاً يراد بها أمر النبي صلى الله عليه وسلم وما أتى به مثل الأول، وتقديره: مثل الجبال في القوة والثبات.

والهاء والميم ترجع على كفار قريش. وقيل: إنها ترجع على نمرود بن كنعان في محاولته الصعود إلى السماء ليقاتل من فيها.

والجبال هي المعهودة، كذا قال أهل التفسير.

وقد روي عن علي بن أبي طالب، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، أنهما قرءا: ﴿وَإِن كَادَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ﴾: بفتح اللام الأولى وضم الثانية، وكاد في موضع كان.

قال عكرمة وغيره: هو نمرود بن كوش حين اتخذ التابوت وشده إلى النسور بعد أَنْ أجاعها أياما، وجعل فيه خشبة في رأسها لحم، وجلس هو وصاحبه في التابوت، فرفعتهما النسور إلى حيث شاء الله، وهاب نمرود الارتفاع، فقال لصاحبه: صوب الخشبة فصوبها، وانحطت النسور فظنت الجبال أنه أمر من عند الله نزل من السماء فزالت عن مواضعها.

قوله: ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾: هو من الاتساع لمعرفة المعنى، تقديره: مخلف رسله وعده[1].

---

(١) ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ﴾ العامة على إضافة: «مخلِفَ» إلى «وعْدِهِ» وفيها وجهان: أظهرهما: أن «مُخْلِفَ» يتعدَّى لاثنين كفعله، فقدم المفعول الثاني، وأضيف إليه اسم الفاعل تخفيفاً، نحو: هذا كَاسِي جُبَّةِ زَيْدٍ. قال الفراء وقطرب: لما تعدَّى إليهما جميعاً، لم يبالِ بالتقديم والتأخير. وقال الزمخشري: فإن قلت: هلاَّ قيل: مُخْلف رسله وعده؟ ولم قدَّم المفعول الثاني على الأول؟. قلت: قدم الوعد ليعلم أنه لا يخلف الوعد، ثم قال: «رُسلهُ» ليؤذن أنه إذا لم يخلف وعده أحداً، وليس من شأنه إخلاف المواعيد، كيف يخلف رسله؟. الثاني: أنه متعد لواحد، وهو «وعْدِهِ»، وأمَّا «رُسلهُ» فمنصوب بالمصدر فإنَّه ينحلُ بحرف مصدريّ، وفعل تقديره: مخلف ما وعد رسله، ف «ما» مصدريَّة لا بمعنى الذي؟ وقرأت جماعة: ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ بنصب: «وَعْدهُ» وجر: رسُلِهِ «فصلاً بالمفعول بين المتضايفين، هي كقراءة ابن عامرٍ: (قَتْلُ أوْلادَهُمْ شُكرائِهِمْ).

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الحجر

قوله تعالى: ﴿رُبَمَا﴾: فيها أربع لغات: يقال: رُبَمَا مخفف، ورُبَّما مشدد، ورُبْتُمَا بالتاء والتخفيف، وبالتاء والتشديد على تأنيث الكلمة.

وحكى أبو حاتم الوجوه الأربعة: بفتح الراء، ولا موضع لها من الإعراب. وجيء بها؛ لتكف رب عن العمل. وقيل: جيء بها؛ لتمكن وقوع الفعل بعدها.

وقال الأخفش: ما في موضع خفض بـ" رب "، وهي نكرة[1].

قوله: ﴿ذَرْهُمْ﴾: وزنه: افعلهم، وأصله: أو ذرهم، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة في الأصل. وقيل: بين كسرتين في الأصل؛ لأن ألف الوصل مكسورة، والذال وإن كانت مفتوحة في الاستقبال فحقها الكسر، لأن الماضي وذر، ولا يأتي يَفْعَل بالفتح من فَعَل إلا أَنْ يكون فيه حرف حلق، ولا حرف حلق في: وذر، وإنما فتحت الذال؛ لأنها محمولة على ما هو في معناها، وهو: يدع، فلما كان يذر بمعنى: يدع، ويدع فتحه حرف الحلق، وأصل

---

(١) فيها سبعة عشرة لغة وهي: «رُبَّ» بضمِّ الراءِ وفتحها كلاهما مع تشديد الباء، وتخفيفها، فهذه أربع، ورويت بالأوجه الأربعة، مع تاء التأنيث المتحركة، و«رُب» بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء، و«رُبُّ» بضم الراء والباء معاً مشددة ومخففة، و«رُبَّت». وأشهرها: «رُبَّ» بالضم والتشديد والتخفيف، وبالثانية قرأ عاصمٌ ونافعٌ وباتصالها بتاء التأنيث، قرأ طلحة بن مصروف، وزيد بن علي: «رُبَّتما»، ولها أحكام كثيرة: منها: لزوم تصديرها، ومنها تنكير مجرورها؛ ويجر ضمير لازم التفسير بعده، ويستغنى بتثنيتها وجمعها، وتأنيثها عن تثنية الضمير، وجمعه، وتأنيثه؛ والمطابقة؛ نحو: ربَّهُما رجُلَيْنِ، نادر، وقد يعطف على مجرورها ما أضيف إلى ضميره، نحو: رُبَّ رجُلٍ وأخيه، وهل يلزم وصف مجرور هنا؛ ومضيُّ ما يتعلق به على ضميره، نحو: رُبَّ رجُلٍ وأخيه، وهل يلزم وصف مجرورها؛ ومضيُّ ما يتعلق به على خلاف، والصحيح عدم ذلك. «رُبَّ» تدخل على الاسم، و«رُبَّما» على الفعل، ويقال: ربَّ رجُلٍ جَاءنِي، ورُبَّما جَاءنِي. و«ما» في «رُبَما»، تحتمل وجهين: أظهرهما: أنها المهيئة، بمعنى أنَّ «رُبَّ» مختصة بالأسماءِ، فلما جاءت هنا «ما» هيَّأت دخولها على الأفعال، والثاني: أنَّ «مَا» نكرة موصوفة بالجملة الواقعة بعدها، والعائد على «ما» محذوف تقديره: ربَّ شيء يوده الذين كفروا، ومن لم يلتزم مضيَّ متعلقها، لم يحتج إلى تأويل، ومن التزم ذلك قال: لأن المترقب في إخبار الله تعالى واقعٌ لا محالة، فعبَّر عنه بالماضي، تحقيقاً لوقوعه؛ كقوله تعالى: ﴿أتى أَمْرُ الله﴾ [سورة النحل آية ١] ونحوه.

داله: الكسر، فحذفت الواو من: يدع على أصله، ولم يلتفت إلى الفتحة التي أحدث حرف الحلق، فلما كان يذر بمعنى: يدع، ومحمولا عليه في فتح عينه، حذفت أيضاً الواو على الأصل لو استعمل. فلما حذفت الواو لما ذكرنا، استغني عن ألف الوصل، فبقي: ذرهم كما هو في التلاوة، وأصله وعلته ما ذكرنا.

قوله: ﴿إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾، ﴿كِتَابٌ﴾: مبتدأ، و﴿ وَلَهَا﴾: الخبر، والجملة في موضع نعت للقرية، ويجوز حذف الواو من: ﴿وَلَهَا﴾ لو كان في الكلام.

قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾، ﴿نَحْنُ﴾: في موضع نصب على التأكيد لاسم إنَّ، ويجوز أَنْ تكون في موضع رفع بالابتداء، و﴿ نَزَّلْنَا﴾: الخبر، والجملة خبر إنَّ، ولا يجوز أَنْ تكون: ﴿نَحْنُ﴾ فاصلة لا موضع لها من الإعراب؛ لأن الذي بعدها ليس بمعرفة ولا ما قاربها، بل هو ما يقوم مقام النكرة؛ إذ هو جملة، والجمل تكون نعتاً للنكرات، فحكمها حكم النكرات.

قوله: ﴿كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ﴾: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، والهاء في: ﴿نَسْلُكُهُ﴾ تعود على: التكذيب. وقيل: على الذكر.

قوله: ﴿فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾: الضمير في: ﴿فَظَلُّوا﴾ وفي: ﴿يَعْرُجُونَ﴾: للملائكة، أي: لو فتح الله بابا في السماء فصعدت الملائكة فيه والكفار ينظرون، لقالوا: إنما سكرت أبصارنا وسحرنا، ومعنى سُكِّرت: غشيت، أي: غطيت. وقيل: الضمير للكفار، أي: لو فتح الله بابا في السماء، فصعدوا هم فيه لم يؤمنوا، ولقالوا: سحرنا، وسكرت أبصارنا، والهاء في: فيه: للباب.

قوله: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾: مَنْ في موضع نصب عطف على موضع ﴿لَكُمْ﴾؛ لأن معنى: جعلنا لكم في الأرض معايش: أنعشناكم وقويناكم ومن لستم له برازقين، ويجوز أَنْ تنصب مَنْ على إضمار فعل، تقديره: وجعلنا لكم في الأرض معايش، وأنعشنا من لستم له برازقين.

وأجاز الفراء: أَنْ تكون مَنْ في موضع خفض عطفا على الكاف والميم في: ﴿لَكُمْ﴾، ولا يجوز العطف على المخفوض عند البصريين.

وأجاز الفراء: أَنْ تكون مَنْ في موضع نصب على العطف على: ﴿مَعَايِشَ﴾ على أَنْ تكون مَنْ يراد بها الإماء والعبيد، أي: جعلنا لكم في الأرض ما تأكلون، وجعلنا لكم من يخدمكم

وتستمتعون به.

قوله: ﴿إِلا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ﴾: مَنِ في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وأجاز الزجاج أَنْ تكون مَنِ في موضع خفض على تقدير: إلا ممن استرق السمع، وهو بعيد.(١)

قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾: كان أصل الكلام: ملاقح؛ لأنه من ألقحت الريح الشجر فهي: مُلْقِحٌ، والجمع: ملاقح؛ لكن أتى على تقدير حذف الزائد كأنه جاء على: لقحت، فهي لاقح، والجمع: لواقح، فاللفظ أتى على هذا التقدير، والمعنى على الآخر؛ لأنه لا يتعدى إلا بالزيادة.

وقد قرأ حمزة: ﴿الريحَ لواقحَ﴾: بالتوحيد، وأنكره أبو حاتم؛ لأجل توحيد لفظ الريح، وجمع النعت، وهو حسن؛ لأن الواحد يأتي بمعنى الجمع، قال الله تعالى ذكره: ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ بمعنى: الملائكة.

وحكى الفراء: جاءت الريح من كل مكان، كذا قال.

قوله: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾، ﴿أَجْمَعُونَ﴾: معرفة توكيد، لكن لا ينفرد كما ينفرد كلهم، تقول: كل القوم أتاني، ولا تقول: أجمع القوم أتاني.

وقال المبرد: أجمعون معناه: غير متفرقين، وهو وهم منه عند غيره؛ لأنه يلزمه أَنْ ينصبه على الحال.

قوله: ﴿إِلا إِبْلِيسَ﴾: استثناء ليس من الأول عند من جعل إبليس ليس من الملائكة بقوله: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾.

وقيل: هو استثناء من الأول بقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلا

---

(١) ﴿إِلاَّ مَنِ استرق﴾ فيه خمسة أوجه: أحدهما في محل نصب على الاستثناء المتصل، والمعنى: فإنها لم تحفظ منه؛ قاله غير واحدٍ. الثاني: منقطعٌ ومحله النصب أيضاً، أي: لكن من استرق السمع. قال الزجاج رحمه الله. موضع مَنْ نصبٌ على التقدير، قال: وجاز أن يكون في موضع خفض، والتقدير: إلا ممَّن. الثالث: أنه بدلٌ من «كُلِّ شَيطانٍ» فيكون محله الجرَّ، قاله الحوفي، وأبو البقاءِ، وتقدم عن الزجاج، وفيه نظر؛ لأن الكلام موجبٌ. الرابع: أنه نعتٌ ل «كُلِّ شَيْطانٍ» فيكون محله الجر، على خلاف في هذه المسألة. الخامس: أنَّه في محلِّ رفع بالابتداءِ، وخبره الجملة من قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُ﴾، وإنما دخلت الفاء؛ لأنَّ «مَنْ» إمَّا شرطيةٌ، وإمَّا موصولةٌ، مشبهةٌ بالشرطية. قاله أبو البقاء وحينئذٍ يكونُ من باب الاستثناءِ المنقطعة.

﴿إِبْلِيسَ﴾، فلو كان من غير الملائكة لم يكن مأمورا؛ لأن الأمر بالسجود إنما وقع للملائكة خاصة، وقد يقع على الملائكة اسم الجن لاستتارهم عن أعين بني آدم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾، فالجنة الملائكة.

قوله: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ﴾، ﴿جَهَنَّمَ﴾: لا ينصرف؛ لأنه اسم معرفة أعجمي. وقيل: هو عربي ولكنه مؤنث معرفة، ومن جعله عربياً اشتقه من قولهم: ركية جِهِنَّام إذا كانت بعيدة القعر، فسميت النار جهنم؛ لبعد قعرها.

قوله: ﴿إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾، ﴿إِخْوَانًا﴾: حال من ﴿الْمُتَّقِينَ﴾، أو من الضمير المرفوع في: ﴿ادْخُلُوهَا﴾، أو من الضمير في: ﴿آمِنِينَ﴾.

ويجوز أَنْ تكون حالاً مقدرة من الهاء والميم في: ﴿صُدُورِهِمْ﴾.

قوله: ﴿تُبَشِّرُونَ﴾[1]، أصله: تبشرونني، لكن حذف نافع: النون الثانية التي دخلت للفصل بين الفعل والياء لاجتماع المثلين وكسر النون التي هي علامة الرفع لمجاورتها الياء، وحذف الياء؛ لأن الكسرة تدل عليها، وفيه بعد لكسر نون الإعراب، وحقها الفتح لالتقاء الساكنين، ولأنه أتى بعلامة المنصوب بياء كالمخفوض، وقد جاء كسر نون الرفع، وحذف النون التي معها الياء في ضمير المنصوب في الشعر، قال الأعشى :

أبالموت الذي لا بد أني ملاق لا أباك تخوفيني

أراد: تخوفينني، فحذف النون الثانية، وكسر نون المؤنث لمجاورتها الياء، والنون في: تخوفينني علامة الرفع في فعل الواحد كالنون في: ﴿تبشرون﴾ التي هي علم الرفع.

وقد قال قوم: إنَّ النون المحذوفة هي الأولى، وذلك بعيد؛ لأنها علم الرفع، وعلم الرفع لا يحذف من الأفعال إلا لجازم أو ناصب.

وقد خالف جماعة القراء نافعا في قراءته، فقرأ ابن كثير: ﴿تبشرونِّ﴾: بتشديد النون وكسرها، وهي قراءة حسنة؛ لأنه أدغم النون التي هي علم الرفع في النون التي دخلت

---

(١) قوله تعالى: (قال أبشَّرتموني) أي: بالولد (على أن مسَّني الكِبَرُ) أي: على حالة الكِبَر والهرم (فبم تُبشِّرونَ) قرأ أبو عمر، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي: «تُبشِّرونَ» بفتح النون. وقرأ نافع بكسر النون، ووافقه ابن كثير في كسرها، لكنه شددها. وهذا استفهام تعجب، كأنه عجب من الولد على كِبَرِه.

لتفصل بين الياء والفعل، وحذف الياء؛ لأن الكسرة تدل عليها.

وقرأ جماعة القراء غيرهما: بنون مفتوحة مخففة هي: علم الرفع، ولم يعدوا الفعل إلى مفعول، كما فعل نافع وابن كثير.

قوله: ﴿إِلا آلَ لُوطٍ﴾[1] آلَ: نصب على الاستثناء المنقطع؛ لأن آل لوط ليسوا من القوم المجرمين المتقدم ذكرهم.

قوله: ﴿إِلا امْرَأَتَهُ﴾: نصب على الاستثناء من: ﴿آلَ لُوطٍ﴾.

قوله: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ﴾: أَنَّ في موضع نصب على البدل من ﴿الأَمْرَ﴾ إنَّ كان ﴿الأَمْرَ﴾ بدلا من: ذلك، أو بدلا من: ذلك إنْ جعلت ﴿الأَمْرَ﴾ عطف بيان على: ذلك.

وقال الفراء: أَنَّ في موضع نصب على حذف الخافض، أي: بأن دابر.

قوله: ﴿مُصْبِحِينَ﴾ و﴿مُشْرِقِينَ﴾ و﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾: كلها نصب على الحال مما قبلها.

قوله: ﴿هَؤُلاءِ ضَيْفِي﴾، و﴿عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾، تقديره: ذوو ضيفي، وعن ذوي

---

(١) قوله تعالى: " إِلا ءالَ لُوطٍ " فالمراد من آل لوط أتباعه الذين كانوا على دينه.

فإن قيل: قوله: " إِلا ءالَ لُوطٍ " هل هو استثناء منقطع أو متصل؟

قلنا: قال صاحب «الكشاف»: إن كان هذا الاستثناء استثناء من (قوم) كان منقطعاً، لأن القوم موصوفون بكونهم مجرمين وآل لوط ما كانوا مجرمين، فاختلف الجنسان، فوجب أن يكون الاستثناء منقطعاً. وإن كان استثناء من الضمير في (مجرمين) كان متصلاً كأنه قيل: إلى قوم قد أجرموا كلهم إلا آل لوط وحدهم كما قال: " فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مّنَ المسلمين " [الذاريات: ٣٦] ثم قال صاحب «الكشاف»: ويختلف المعنى بحسب اختلاف هذين الوجهين، وذلك لأن آل لوط يخرجون في المنقطع من حكم الإرسال، لأن على هذا التقدير الملائكة أرسلوا إلى القوم المجرمين خاصة وما أرسلوا إلى آل لوط أصلاً، وأما في المتصل فالملائكة أرسلوا إليهم جميعاً ليهلكوا هؤلاء وينجوا هؤلاء، وأما قوله: " إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ " فاعلم أنه قرأ حمزة والكسائي " منجوهم " خفيفة، والباقون مشددة وهما لغتان.

أما قوله تعالى: " إِلاَّ امرأته " قال صاحب «الكشاف»: هذا استثناء من الضمير المجرور في قوله: " لَمُنَجُّوهُمْ " وليس ذلك من باب الاستثناء من الاستثناء، لأن الاستثناء من الاستثناء إنما يكون فيما اتحد الحكم فيه، كما لو قيل: أهلكناهم إلا آل لوط إلا امرأته، وكما لو قال: المطلق لامرأته أنت طالق ثلاثاً إلا ثنتين إلا واحدة، وكما إذا قال: المقر لفلان على عشرة دراهم إلا ثلاثة إلا درهماً، فأما في هذه الآية فقد اختلف الحكمان، لأن قوله: " إِلا ءالَ لُوطٍ " متعلق بقوله: " أَرْسَلْنَا " أو بقوله " مُّجْرِمِينَ " وقوله: " إِلاَّ امرأته " قد تعلق بقوله: " منجوهم " فكيف يكون هذا استثناء من استثناء.

ضيف إبراهيم، وعن أصحاب ضيف إبراهيم، ثم حذف المضاف.

قوله: ﴿عَنِ الْعَالَمِينَ﴾، معناه: عن ضيافة العالمين.

قوله: ﴿الأَيْكَةِ﴾: لم يختلف القراء في الهمزة والخفض هنا، وفي قاف، وإنما اختلفوا في الشعراء، وصاد في فتح التاء وخفضها، فمن فتح التاء قرأه: بلام بعدها ياء، وجعل لَيْكة اسم البلدة، فلم يصرفه للتأنيث والتعريف، ووزنه: فَعْلَة.

ومن قرأه: بالخفض جعل أصله: أيكة اسم لموضع فيه شجر ودوم ملتف، ثم أدخل عليه الألف واللام للتعريف فانصرف.

قوله: ﴿كما أنزلنا﴾: الكاف في موضع نصب على النعت لمفعول محذوف، تقديره: أنا النذير المبين عقابا، أو عذابا مثل ما أنزلنا.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة النحل

قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾، هو بمعنى: يأتي أمر الله، وحسن لفظ الماضي في موضع المستقبل؛ لصدق إتيان الأمر، فصار في أنه لا بُدّ أَنْ يأتي بمنزلة ما قد مضى وكان، فحسن الإخبار عنه بالماضي، وأكثر ما يكون هذا فيما يخبرنا الله جل ذكره به أنه يكون، فلصحة وقوعه وصدق المخبر به صار كأنه شيء قد كان [1].

قوله: ﴿أَنْ أَنْذِرُوا﴾: أَنْ في موضع خفض على البدل من: الروح، والروح هنا: الوحي، أو في موضع نصب على حذف الخافض، أي: بأن أنذروا.

قوله: ﴿وَزِينَةً﴾: نصب على إضمار فعل، أي: وجعلنا زينة.

وقيل: هو مفعول من أجله، أي: وللزينة.

قوله: ﴿أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾: أَنْ في موضع نصب مفعول من أجله، وقيل تقديره: كراهة أَنْ

---

(١) في «أتى» وجهان: أشهرهما: أنه ماضٍ لفظاً مستقبل معنى، إذ المراد به يوم القيامة، وإنَّما أبرز في صورة ما وقع وانقضى تحقيقاً له ولصدق المخبر به. والثاني: أنَّه على بابه. والمراد به مقدماته وأوائله، وهو نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم، أي: جاء أمر الله ودنا وقرب. وقال ابن عرفة: «تقول العرب: أتاك الأمرُ وهو متوقَّع بعد أي: أتى أمر الله وعداً فلا تستعجلوه وقوعاً».

تميد. وقيل معناه: لئلا تميد.

قوله: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾: ما في موضع رفع بالابتداء وهي استفهام، معناه: التقرير، وذا بمعنى: الذي، وهو خبر: ما، و﴿أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ صلة ذا، ومع: أنزل هاء محذوفة تعود على ذا، تقديره: ما الذي أنزله ربكم، ولما كان السؤال مرفوعا جرى الجواب على ذلك فرفع: ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ على الابتداء والخبر أيضاً، تقديره: قالوا هو أساطير الأولين.

وأما الثاني: فما، وذا اسم واحد في موضع نصب بأنزل، وما استفهام أيضاً، ولما كان السؤال منصوبا جرى الجواب على ذلك فقال: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾، أي: أنزل خيرا.

قوله: ﴿طَيِّبِينَ﴾: حال من الهاء والميم في: ﴿تَتَوَفَّاهُمُ﴾.

قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾، قرأه ابن عامر، والكسائي: بنصب ﴿فَيَكُونَ﴾ عطفا على: ﴿أَنْ نَقُولَ﴾ ومن رفعه قطعه مما قبله، أي: فهو يكون، وما بعد الفاء يستأنف، ويبعد النصب فيه على جواب كن؛ لأن لفظه لفظ الأمر، ومعناه: الإخبار عن قدرة الله؛ إذ ليس ثم مأمور بأن يفعل شيئا، فالمعنى: فإنما نقول له كن فهو يكون.

ومثله في لفظ الأمر، وليس بأمر قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ لفظه لفظ الأمر، ومعناه: التعجب، فلما كان معنى: ﴿كُنْ﴾ الخبر بعد أَنْ يكون: ﴿فَيَكُونُ﴾ جوابا له، فينصب على ذلك، ويبعد أيضاً من جهة أخرى، وذلك أَنْ جواب الأمر إنما جزم؛ لأنه في معنى الشرط، فإذا قلت: قم أكرمك جزمت الجواب؛ لأنه بمعنى: إنْ تقم فأكرمك، وكذلك إذا قلت: قم فأكرمك، إنما نصبت؛ لأنّه في معنى: إنْ تقم فأكرمك، وهذا إنما يكون أبدا في فعلين مختلفي اللفظ، ومختلفي الفاعلين، فإن اتفقا في اللفظ والفاعل واحد لم يجز، لأنه لا معنى له.

لو قلت: قم تقم، وقم فتقوم، واخرج فتخرج لم يكن له معنى.

كما أنك لو قلت: إنْ تخرج تخرج، وإن تقم فتقوم لم يكن له معنى لاتفاق الفعلين والفاعلين، وكذلك: كن فيكون لما اتفق لفظ الفعلين والفاعلان، واحد لم يحسن أَنْ يكون: ﴿فَيَكُونُ﴾ جوابا للأول، والنصب على الجواب إنما يجوز على بعد على التشبيه في كن بالأمر الصحيح، وعلى التشبيه بالفعلين المختلفين.

وقد أجاز الأخفش في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا﴾ أَنْ يكون ﴿يُقِيمُوا﴾ جوابا لقل، وليس هو بجواب له على الحقيقة؛ لأن أمر الله تعالى لنبيه عليه السلام

بالقول ليس فيه بيان الأمر لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم: أقيموا الصلاة، فنصب: ﴿فَيَكُونُ﴾ على جواب كن، إنما يجوز على التشبيه على ما ذكرنا، وهو بعيد لفساد المعنى، وقد أجازه الزجاج، وعلى ذلك قرأ ابن عامر: بالنصب في سورة البقرة، وفي آل عمران، وفي غافر، فأما في هذه السورة، وفي يس، فالنصب حسن على العطف على نقول؛ لأن قبله: أَنْ. قوله: ﴿الَّذِينَ صَبَرُوا﴾: الذين في موضع رفع على البدل من: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾، أو في موضع نصب على البدل من الهاء والميم في: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾، أو على إضمار أعني.

قوله: ﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾: اثنين تأكيد بمنزلة واحد في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾.

قوله: ﴿الدِّينُ وَاصِبًا﴾: نصب على الحال.

قوله: ﴿وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾: ما رفع بالابتداء، و﴿لَهُمْ﴾ الخبر.

وأجاز الفراء: أَنْ تكون ما في موضع نصب على تقدير: ويجعلون لهم ما يشتهون، ولا يجوز هذا عند البصريين، كما لا يجوز: جعلت لي طعاما، إنما يجوز جعلت لنفسي طعاما، فلو كان لفظ القرآن: ولأنفسهم ما يشتهون جاز ما قال الفراء عند البصريين، وهذا أصل يحتاج إلى تعليل وبسط كثير.

قوله: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾، ﴿وَجْهُهُ﴾: اسم ﴿ظَلَّ﴾، و﴿مُسْوَدًّا﴾: الخبر.

ويجوز في الكلام أَنْ تضمر في: ظلَّ اسمها، وترفع: وجهه، ومسودا على الابتداء والخبر، والجملة خبر: ظلَّ.(١)

قوله: ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ﴾: اللسان يذكر ويؤنث، فمن أنثه قال في جمعه: ألسن، ومن ذكره قال في جمعه: ألسنة، وبذلك أتى القرآن و﴿الْكَذِبَ﴾: منصوب بتصف. و﴿أَنَّ لَهُمُ﴾: بدل من: الكذب بدل الشيء من الشيء وهو هو.

وقد قرئ: ﴿الْكُذُبُ﴾ بثلاث ضمات على أنه نعت للألسنة وهو جمع: كاذب، وتنصب: ﴿أَنَّ لَهُمُ﴾ بتصف.

---

(١) يجوز أن تكون «ظلَّ» ليست على بابها من كونها تدلُّ على الإقامة نهاراً على الصِّفة المسندة إلى اسمها، وأن تكون بمعنى: «صَارَ» وعلى التقديرين هي ناقصة، و«مُسْودًّا» خبرها، وأما «وجهه» ففيه وجهان: أشهرهما، وهو المتبادر إلى الذّهن أنه اسمها. والثاني: أنه بدلٌ من الضمير المستتر في «ظلَّ»: بدل بعضٍ من كلٍّ، أي: ظلَّ أحدهم وجهه، أي: ظل وجه أحدهم.

قوله: ﴿لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾: أَنَّ في موضع رفع بجرم بمعنى: وجب ذلك لهم. وقيل: هي في موضع نصب بمعنى: كسبهم أنّ لهم النار، وأصل معنى جرم: كسب، ومنه: المجرمون، أي: الكاسبون الذنوب.

قوله: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾: مفعولان من أجلها.

قوله: ﴿مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾: الهاء تعود على: الأنعام؛ لأنها تذكر وتؤنث، يقال: هو الأنعام وهي الأنعام، فجرى هذا الحرف على لغة من يذكر، والذي في سورة المؤمنين على لغة من يؤنث، حكي هذا عن يونس بن حبيب البصري.

وجواب ثان: وهو أَنْ الهاء في: بطونه تعود على البعض؛ لأن مَنْ في قوله: ﴿مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ دلت على التبعيض، وهو الذي له لبن منها، فتقديره: مما في بطون البعض الذي له لبن، وليس لكلها لبن، وهو قول أبي عبيدة.

وجواب ثالث: وهو أَنْ الهاء في: بطونه تعود على المذكور، تقديره: نسقيكم مما في بطون المذكور.

وجواب رابع: وهو أَنْ الهاء تعود على: النعم؛ لأن الأنعام والنعم سواء في المعنى.

وجواب خامس: وهو أَنْ الهاء تعود على واحد الأنعام، وواحدها: نعم، والنعم مذكر، والنعم واحد الأنعام، والعرب تصرف الضمير إلى الواحد وإن كان لفظ الجمع قد تقدم.

قال الشاعر، وهو الأعشى:

فإن تعهديني ولي لِمَّة فإن الحوادث أودى بها

فقال: بها فرد الضمير في: أودى على الحدثان أو على الحادث، وذكر لأنه لا مذكر لها من لفظها.

وجواب سادس: وهو أَنْ الهاء تعود على الذكور خاصة، حكي هذا القول عن إسماعيل القاضي، ودل ذلك أَنْ اللبن للفحل، فشرب اللبن من الإناث واللبن للفحل، فرجع الضمير عليه، واستدل بهذا على أَنّ اللبن في الرضاع للفحل. والهاء في قوله: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ﴾ تعود على واحد الثمرات المتقدمة الذكر، فهي تعود على الثمر، كما عادت الهاء في: بطونه على واحد الأنعام، وهو النعم.

وقيل: بل تعود على ما المضمرة؛ لأن التقدير: ومن ثمرات النخيل والأعناب ما

تتخذون منه، فالهاء لما، ودلت مِنْ عليها، وجاز حذف ما كما جاز حذف من في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾، أي: إلا مَنْ له مقام، فحذفت من لدلالة مَنْ عليها في قوله: ﴿وَمَا مِنَّا﴾، وقيل: الهاء في: منه تعود على المذكور، كأنه قال: تتخذون من المذكور سكرا.

والهاء في قوله: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾: تعود على الشراب الذي هو العسل. وقيل: بل تعود على القرآن.

قوله: ﴿مَا لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئًا﴾: انتصب شيء على البدل من رزق، وهو عند الكوفيين منصوب برزق، والرزق عند البصريين اسم ليس بمصدر، فلا يعمل إلا في شعر.

قوله: ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾: هذه الواو في التوكيد هي الأصل، ويجوز أَنْ تبدل منها همزة فتقول تأكيد، ولا يحسن أَنْ يقال الواو بدل من: الهمزة، كما لا يحسن ذلك في أحد؛ إذ أصله: وَحَد، فالهمزة بدل من: الواو. قوله: ﴿أَنْكَاثًا﴾: نصب على المصدر، والعامل فيه: ﴿نَقَضَتْ﴾؛ لأنه بمعنى: نكثت نكثا، فأنكاث جمع: نكث.

وقال الزجاج: ﴿أَنْكَاثًا﴾: نصب؛ لأنه في معنى المصدر.

قوله: ﴿دَخَلا﴾: مفعول من أجله.

قوله: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ﴾: أَنْ في موضع نصب على حذف الخافض، تقديره: بأن تكون أو لأن تكون.

قوله: ﴿هِيَ أَرْبَى من أُمَّةٍ﴾: هي مبتدأ، وأربى في موضع رفع خبر: هي، والجملة خبر: كان، وأجاز الكوفيون أَنْ تكون هي فاصلة لا موضع لها من الإعراب، وأربى في موضع نصب خبر: كان، وهو قياس قول البصريين؛ لأنهم أجازوا أَنْ تكون: هي وهو وأنا وأنت وشبه ذلك فواصل لا موضع لها من الإعراب مع كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، والظن وأخواته، إذا كان بعدهن معرفة أو ما قرب من المعرفة، و﴿أَرْبَى من أُمَّةٍ﴾ هو مما يقرب من المعرفة لملازمة من لأفعل ولطول الاسم؛ لأن من وما بعدها من تمام أفعل، وإنما فرق البصريون في هذه الآية ولم يجيزوا أَنْ تكون هي فاصلة؛ لأن اسم كان نكرة، فلو كان معرفة لحسن وجاز.

والهاء في: ﴿يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ﴾: ترجع على العهد، وقيل: ترجع على الكثرة والتكاثر.

قوله: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ﴾: مَنْ في موضع رفع بدل من: الكاذبين.

قوله: ﴿إِلا مَنْ أُكْرِهَ﴾: مَنْ نصب على الاستثناء [1].

والهاء في قوله: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ﴾: تعود على الشيطان، لعنه الله، وقيل: للحديث والخبر.

والهاء في قوله: ﴿هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾: تعود على الله جل ذكره، وقيل: على الشيطان على معنى: هم من أجله مشركون بالله.

قوله: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾: مَنْ: مبتدأ، و﴿فَعَلَيْهِمْ﴾: الخبر.

قوله: ﴿لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾: الكذب نصب بتصف، وما وتصف: مصدر. ومن رفع الكُذُبُ، وضم الكاف والذال جعله نعتاً للألسنة.

وقرأ الحسن، وطلحة، ومعمر: ﴿الكَذِبِ﴾ بالخفض وفتح الكاف، جعلوه نعتاً لما، أو بدلا منها.

قوله: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾، ﴿حَنِيفًا﴾: حال من المضمر المرفوع في: ﴿اتَّبِعْ﴾، ولا يحسن أَنْ يكون حالاً من إبراهيم؛ لأنه مضاف إليه، ومعنى: ﴿حَنِيفًا﴾: مائلا عن كل الأديان إلى دين إبراهيم، وأصل الحنف: الميل، ومنه الأحنف.

قوله: ﴿وَلا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾: الهاء والميم: تعودان على الكفار، أي: لا تحزن على تخلفهم عن الإيمان، ودل على ذلك قوله: ﴿يَمْكُرُونَ﴾. وقيل: الضمير للشهداء الذين نزل فيهم: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ﴾ إلى آخر السورة، أي: لا تحزن على قتل الكفار إياهم. والضيق بالفتح:

---

(١) ﴿إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ﴾ فيه أوجه: أحدها: أنه مستثنى مقدم من قوله: «فأولئك عليهم غضب «وهذا يكون فيه منقطعاً؛ لأن المكره لم يشرح بالكفر صدراً. وقال أبو البقاء: وقيل: ليس بمقدَّم؛ فهو كقول لبيد: ألاَ كُلُّ شَيءٍ ما خَلا اللَّهَ بَاطلُ، فظاهر كلامه يدلُّ على أن بيت لبيد لا تقديم فيه، وليس كذلك؛ فإنه ظاهر في التقديم جدًّا. الثاني: أنه مستثنى من جواب الشرط، أو من خبر المبتدأ المقدَّر، تقديره: لعليهم غضب من الاه إلا من أكره، ولذلك قدر الزمخشري جزاء الشَّرط قبل الاستثناء وهو استثناء متصل؛ لأنَّ الكفر يكون بالقول من غير اعتقاد كالمكره، وقد يكون - والعياذ بالله - باعتقاد، فاستثنى الصنف الأول.

المصدر، وبالكسر: الاسم.

وحكى الكوفيون: أَنْ الضيق بالفتح: يكون في القلب والصدر، وبالكسر: يكون في الثوب وفي الدار، ونحو ذلك.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الإسراء

معنى: سبحان الله: تنزيه الله من السوء، وهو مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وانتصب على المصدر، كأنه وضع موضع: سبَّحْت الله تسبيحا، وهو معرفة إذا أفرد، وفي آخره زائدتان: الألف والنون، فامتنع من الصرف للتعريف والزائدتين.(١)

وحكي عن سيبويه أَنّ من العرب من ينكره فيقول: سبحاناً بالتنوين.

وقال أبو عبيد: انتصب على النداء، كأنه قال: يا سبحان الله يا سبحان الذي أسرى.

---

(١) قال النحويُّون: «سُبْحَانَ» اسم علم للتَّسبيح يقال: سبحت تسبيحاً فالتسبيح هو المصدر، وسبحان اسم على للتسبيح؛ كقوله: «كَفَّرتُ اليمينَ تَكْفيراً وكُفْراناً»، ومعناه تنزيه الله عن كلِّ سوء. والنصبُ على المصدر، كأنه وضع موضع «سبَّحت الله تسبيحاً» وهو مفرد، إذا أفرد، وفي آخره زائدتان: الألف والنون، فامتنع من الصرف؛ للتقدير والزيادتين. وعن سيبويه أنَّ من العرب من ينكِّرهُ؛ فيقول: «سُبْحَاناً» بالتنزيه. وقال أبو عبيدٍ: لا ينتصب على النِّداء، فكأنه قال: «يا سُبْحانَ الله، يا سُبْحَانَ الذي أسرى بِعَبدِه». قال القرطبي: سُبْحانَ، اسم موضوع موضع المصدر، وهو غير متمكن؛ لأنَّه لا يجري بوجوه الإعراب، ولا يدخل فيه الألف واللام، ولم يجر منه فعلٌ، ولم ينصرف؛ لأنَّ في آخره زائدتين، ومعناه التنزيهُ، والبراءة لله، فهو ذكر؛ فلا يصلح لغيره، روى طلحة بن عبيد الله أنه قال للنبيِّ صلى الله عليه وسلم: «ما مَعْنَى سبحان الله» فقال: «تَنْزيهُ الله عن كُلِّ سُوءٍ». وقال صاحبُ النظم: «السَّبح في اللغة التباعد؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ فِي النهار سَبْحَاً طَوِيلاً﴾ [سورة المزمل آية ٧] أي: تباعداً طويلاً فمعنى «سَبح»: تنزيه عمَّا لا ينبغي. وللتَّسبيح معانٍ أخر؛ قد يكون بمعنى الصلاة؛ كقوله: ﴿فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ المسبحين﴾ [سورة الصافات آية ١٤٣] أي المصلِّين والسبحة: صلاة النافلة، وإنما قيل للمصلِّي: «مُسَبِّح»؛ لأنه معظم لله بالصلاة، ومنزِّهٌ له عمَّا لا ينبغي. وقد يرد التسبيح بمعنى الاستثناء؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَّكُمْ لَوْلاَ تُسَبِّحُونَ﴾ [سورة القلم آية ٢٨] أي تستثنون. وتأويله أيضاً يعود إلى تعظيم الله في الاستثناء بمشيئته، وجاء في الحديث: «لأحْرقَتْ سُبحَاتُ وجْهِه» قيل: معناه: وجهه وقيل: معناه: نور وجهه الذي إذا رآه الرّائي، قال: «سبحان الله». ويكون «سُبْحَانَ الله» بمعنى التعجُّب.

قوله: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا﴾، ﴿ذُرِّيَّةَ﴾: مفعول ثاني لتتخذوا على قراءة من قرأ بالتاء، و﴿وَكِيلا﴾: مفعول أول، وهو مفرد، معناه: الجمع، واتخذ: يتعدى إلى مفعولين، مثل قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلا﴾ ويجوز نصب: ﴿ذرية﴾ على النداء، فأما من قرأ: ﴿يتخذوا﴾: بالياء فذرية مفعول ثان لا غير، ويبعد النداء؛ لأن الياء للغيبة، والنداء للخطاب، فلا يجتمعان إلا على بعد.

وقيل: ذرية في القراءتين بدل من: وكيل.

وقيل: و نصب على إضمار أعني. ويجوز الرفع في الكلام على قراءة من قرأ بالياء على البدل من المضمر في: يتخذوا، ولا يحسن ذلك في قراءة التاء؛ لأن المخاطب لا يبدل منه الغائب. ويجوز الخفض على البدل من بني إسرائيل.

وأَنْ في قوله: ﴿ألا يتخذوا﴾ في قراءة من قرأ بالياء في موضع نصب على حذف الخافض، أي: لئلا يتخذوا.

فأما من قرأ: بالتاء فتحتمل أَنْ ثلاثة أوجه:

أحدها: أَنْ تكون لا موضع لها من الإعراب، وهي للتفسير بمعنى: أي، فتكون لا نهيا، ويكون معنى الكلام قد خرج فيه من الخبر إلى النهي. والوجه الثاني: أَنْ تكون أَنْ: زائدة ليست للتفسير، ويكون الكلام خبراً بعد خبر على إضمار القول، تقديره: وقلنا لهم لا تتخذوا.

والوجه الثالث: أَنْ تكون أَنْ في موضع نصب، ولا زائدة، وحرف الجر محذوف مع أَنْ تقديره: وجعلناه هدى لبني إسرائيل لأن تتخذوا من دوني وكيلا، أي: كراهة أَنْ تتخذوا.

قوله: ﴿خِلالَ الدِّيَارِ﴾: نصب على الظرف.

قوله: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلاءِ﴾: نصبت ﴿كُلاًّ﴾ بنمد، و﴿هؤلاء﴾ بدل من: كل على معنى المؤمن والكافر يرزق.

قوله: ﴿نَفِيرًا﴾: نصب على البيان.

قوله: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ﴾: قرأ حمزة والكسائي: بتشديد النون وبألف على التثنية لتقدم ذكر الوالدين، وأعاد الضمير في: ﴿أَحَدُهُمَا﴾ على طريق التأكيد، كما قال: ﴿أموات﴾، ثم قال: ﴿غير أحياء﴾ على التأكيد، فيكون ﴿أَحَدُهُمَا﴾: بدلا من الضمير، و﴿أَوْ كِلاهُمَا﴾:

عطف على: ﴿أَحَدُهُمَا﴾.

وقيل: ثني الفعل، وهو مقدم على لغة من قال: قاما أخواك، كما ثبتت علامة التأنيث في الفعل المقدم عند جميع العرب، فيكون: ﴿أَحَدُهُمَا﴾ رفعا بفعله على هذا، و﴿كِلاهُمَا﴾: عطف على: ﴿أَحَدُهُمَا﴾.

قوله: ﴿وَعْدُ الآخِرَةِ﴾ معناه: وعد المرة الآخرة، ثم حذف فهو في الأصل صفة قامت مقام موصوف؛ لأن الآخرة نعت للمرة، فحذفت المرة وأقيمت الآخرة مقامها، والكلام هو رد على قوله تعالى: ﴿لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾.

قوله: ﴿وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا﴾: ما والفعل: مصدر، أي: وليتبروا علوهم، أي: وقت علوهم، أي: وليهلكوا ويفسدوا زمن تمكنهم، فهو بمنزلة قولك: جئتك مقدم الحاج وخفوق النجم، أي: وقت ذلك.

قوله: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾: أَنْ في موضع نصب بعسى، وقد تقدم شرح ذلك، والرحمة هنا: بعث محمد صلى الله عليه وسلم وعسى من الله واجبة، فقد كان ذلك.

قوله: ﴿وَيَدْعُ الإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾: دعاءه: نصب على المصدر، وفي الكلام حذف، تقديره: ويدع الإنسان بالشر دعاء مثل دعائه بالخير، ثم حذف الموصوف وهو: دعاء، ثم حذفت الصفة المضافة وقام المضاف إليه مقامها.

قوله: ﴿عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾: نصب على البيان. وقيل: على الحال.

قوله: ﴿انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا﴾، ﴿كَيْفَ﴾: في موضع نصب بفضلنا ولا يعمل فيه: ﴿انْظُرْ﴾؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله[1].

قوله: ﴿أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ﴾، أكبر: خبر الابتداء وهو: الآخرة. و﴿دَرَجَاتٍ﴾: نصب على البيان، ومثله: ﴿تَفْضِيلا﴾.

---

(١) «كيف» نصب: إمَّا على التشبيه بالظرف، وإمَّا على الحال، وهي معلقة ل «انْظُرْ» بمعنى فكِّر، أو بمعنى أبصرْ. والمعنى: أنا أوصلنا إلى مؤمنٍ، وقبضنا عن مؤمنٍ آخر، وأوصلنا إلى كافرٍ، وقبضنا عن كافرٍ آخر، وقد بيَّن - تعالى - وجه الحكمة في هذا التفاوت، فقال جلَّ ذكره: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَّعِيشَتَهُمْ فِي الحياة الدنيا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [سورة الزخرف آية ٣٢]. وقال تعالى في آخر سورة الأنعام: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٦٥] الآية.

قوله: ﴿ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ﴾، و﴿خَشْيَةَ إِمْلاقٍ﴾: كلاهما مفعول من أجله.

قوله: ﴿وَلا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾، من قصر الزنى جعله مصدر: زنى يزني زِنىً، ومن مده جعله مصدر: زاني يزاني زِناءً ومُزاناة.

قوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾: مظلوما نصب على الحال.

قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾: الهاء تعود على: الولي.

وقيل: على المقتول. وقيل: على الدم. وقيل: على القتل.

وقال أبو عبيد: هي للقاتل، ومعناه: أَنْ القاتل إذا أقيد منه في الدنيا فقتل فهو منصور، وفيه بعد في التأويل.

قوله: ﴿مَرَحًا﴾: نصب على المصدر.

وقرأ يعقوب: ﴿مَرِحاً﴾: بكسر الراء، فيكون نصبه على الحال.

قوله: ﴿نُفُورًا﴾: نصب على الحال.

قوله: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا﴾: قد مضى الاختلاف في نظيره في سورة إبراهيم، فهو مثله.

قوله: ﴿أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾: ابتداء وخبر. ويجوز أَنْ تكون: ﴿أَيُّهُمْ﴾ بمعنى: الذي بدلا من: الواو في: ﴿يبتغون﴾، تقديره: يبتغي الذي هو أقرب الوسيلة، فأي على هذا التقدير مبنية عند سيبويه، وفيه اختلاف ونظر سنذكره في سورة مريم عليها السلام إن شاء الله تعالى.

قوله: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلا أَنْ كَذَّبَ﴾: أَنْ الأولى في موضع نصب مفعول ثان لمنع، وأَنْ الثانية في موضع رفع فاعل لمنع، تقديره: وما منعنا الإرسال بالآيات التي اقترحتها قريش إلا تكذيب الأولين بمثلها، فكان ذلك سبب إهلاكهم، ولو أرسلها إلى قريش فكذبوا لأهلكوا، وقد تقدم في علم الله تعالى تأخير عقابهم إلى يوم القيامة، فلم يرسلها لذلك.

قوله: ﴿مُبْصِرَةً﴾: نصب على الحال.

قوله: ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ﴾: نصب الشجرة على العطف على ﴿الرُّؤْيَا﴾، أي: وما جعلنا الرؤيا والشجرة الملعونة.

قوله: ﴿خَلَقْتَ طِينًا﴾: نصب على الحال.

قوله: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾: العامل في يوم فعل دل عليه الكلام، كأنه قال:

لا يظلمون يوم ندعوا، ودل عليه قوله: ﴿وَلا يُظْلَمُونَ فَتِيلا﴾.

ولا يحسن أَنْ يعمل فيه ﴿نَدْعُو﴾؛ لأن يوما مضاف إليه ولا يعمل المضاف إليه في المضاف، لأنهما كاسم واحد، ولا يعمل الشيء في نفسه. والباء في: ﴿بِإِمَامِهِمْ﴾ تتعلق بندعو في موضع المفعول الثاني لندعو تعدى إليه بحرف جر.

ويجوز أَنْ تتعلق الباء بمحذوف، والمحذوف في موضع الحال، فيكون التقدير: ندعو كل أناس مختلطين بإمامهم، أي: في هذه الحال، ومعناه: ندعوهم وإمامهم فيهم، ومعناه على القول الأول: ندعوهم باسم إمامهم، وهو معنى ما روي عن ابن عباس في تفسيره.

وقد روي عن الحسن أَنْ الإمام هنا: الكتاب الذي فيه أعمالهم، فلا تحتمل على هذا أَنْ تكون الباء إلا متعلقة بمحذوف، وذلك المحذوف في موضع الحال، تقديره: ندعوهم ومعهم كتابهم الذي فيه أعمالهم، كأنه في التقدير: ندعوهم ثابتا معهم كتابهم أو مستقرا معهم كتابهم، ونحو ذلك، فلا يتعدى: ﴿نَدْعُو﴾ على هذا التأويل إلا إلى مفعول واحد.

قوله: ﴿فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى﴾: هو من عمى القلب، فهو ثلاثي من عمي؛ فلذلك أتى بغير فعل ثلاثي وفيه معنى التعجب، ولو كان من عمى العين لقال: فهو في الآخرة أشد عمى، أو أبين عمى؛ لأن فيه معنى التعجب وعمى العين شيء ثابت كاليد والرجل فلا يتعجب منه إلا بفعل ثلاثي، وكذلك حكم ما جرى مجرى التعجب.

وقيل لما كان عمى العين أصله الرباعي لم يتعجب منه إلا بإدخال فعل ثلاثي لينقله التعجب إلى الرباعي، وإذا كان فعل المتعجب منه رباعيا لم يكن نقله إلى أكثر من ذلك، فلا بد من إدخال فعل ثلاثي نحو: بأن وشد وكثر وشبهه هذا مذهب البصريين.

وقد حكى الفراء: ما أعماه وما أعوره، ولا يجوزه البصريون.

قوله: ﴿سُنَّةَ مَنْ قَدْ﴾: نصب على المصدر، أي: سن الله ذلك سنة يعني: سن الله أَنْ من أخرج نبيه هلك، وقال الفراء: المعنى: كسنة من، فلما حذف الكاف نصب.

قوله: ﴿وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ﴾: نصب بإضمار فعل، تقديره: واقرؤوا قرآن الفجر. وقيل تقديره: أقم قرآن الفجر[1].

---

(١) ﴿وَقُرْآنَ الفجر﴾ فيه أوجه: أحدها: أنه عطف على «الصَّلاة» أي: وأقم قرآن الفجرِ، والمراد به صلاة =

قوله: ﴿قَبِيلًا﴾: نصب على الحال.

قوله: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا﴾: أَنْ في موضع نصب لمفعول ثان لمنع.

قوله: ﴿إِلا أَنْ قَالُوا﴾: أَنْ في موضع رفع فاعل منع، أي: وما منع الناس الإيمان إلا قولهم كذا وكذا.

قوله: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾: الله جل ذكره في موضع رفع بكفى، و﴿شَهِيدًا﴾: حال أو بيان، تقديره: قل كفى الله شهيدا.

قوله: ﴿تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾: يجوز أَنْ تكون ﴿بَيِّنَاتٍ﴾ في موضع خفض على النعت لآيات، أو في موضع نصب على النعت لتسع.

قوله: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾، و﴿ وَبِالْحَقِّ﴾ الأول حال مقدمة من المضمر في: ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾، و﴿وَبِالْحَقِّ﴾ الثاني حال مقدمة من المضمر في: ﴿نَزَلَ﴾، ويجوز أَنْ تكون الباء في الثاني متعلقة بنزل على جهة التعدي.

قوله: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ﴾: لو لا يليها إلا الفعل؛ لأن فيها معنى الشرط، فإن لم يظهر أضمر فهو مضمر في هذا، وأنتم رفع بالفعل المضمر.

قوله: ﴿لَفِيفًا﴾: نصب على الحال.

قوله: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ﴾: انتصب قرآن بإضمار فعل تفسيره: ﴿فَرَقْنَاهُ﴾، تقديره: وفرقنا قرآناً فرقناه، ويجوز أَنْ يكون معطوفاً على ﴿مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ على معنى: وصاحب قرآن ثم حذف المضاف، فيكون ﴿فَرَقْنَاهُ﴾: نعتاً للقرآن.

قوله: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾، أي: نصب بتدعوا، وما زائدة للتأكيد.

قوله: ﴿لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾: نصب على الحال.

=

الصبح، عبَّر عنها ببعض أركانها، والثاني: أنه منصوبٌ على الإغراء، أي: وعليك قرآن الفجرِ، كذا قدَّره الأخفش وتبعه أبو البقاء، وأصول البصريِّين تأبى هذا؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة. الثالث: أنه منصوب بإضمار فعلٍ، أي: كثِّر قرآن، أو الزم قرآن الفجرِ..

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الكهف

قوله تعالى: ﴿قيما﴾: نصب على الحال من الكتاب.

قوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾: كلمة نصب على التفسير.

وفي: ﴿كَبُرَتْ﴾: ضمير فاعل، تقديره: كبرت مقالتهم اتخذ الله ولدا.

ومن رفع كلمة جعل: ﴿كَبُرَتْ﴾ بمعنى: عظمت، ولم يضمر فيه شيئا، فارتفعت الكلمة بفعلها، و﴿تَخْرُجُ﴾: نعت للكلمة[1].

قوله: ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلا كَذِبًا﴾: إنْ بمعنى: ما، و﴿كَذِبًا﴾: نصب بالقول.

قوله: ﴿أَسَفًا﴾: مصدر في موضع الحال.

قوله: ﴿زِينَةً لَهَا﴾: مفعول ثان لجعلنا أَنْ جعلته بمعنى: صيرنا. وإن جعلته بمعنى: خلقنا نصبت زينة على أنه مفعول من أجله؛ لأن خلقنا لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد.

قوله: ﴿سِنِينَ﴾: نصب على الظرف، و﴿عَدَدًا﴾: مصدر. وقيل: نعت لسنين على معنى ذات عدد.

وقال الفراء: معناه: معدودة، فهو على هذا نعت لسنين.

قوله: ﴿أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾، ﴿أَمَدًا﴾: نصب لأنه مفعول لأحصى، كأنه قال: لنعلم أهؤلاء أحصى للأمد أم هؤلاء.

وقيل: هو منصوب بلبثوا.

وأجاز الزجاج: نصبه على التمييز، ومنعه غيره؛ لأنه إذا نصبه على التمييز، جعل

---

(١) في فاعل «كَبُرَتْ» وجهان: أحدهما: أنه مضمرٌ عائد على مقالتهم المفهومة من قوله: ﴿قَالُوا اتخذ الله﴾ أي: كبر مقالهم، و«كلمة» نصب على التمييز، ومعنى الكلام على التعجُّب، أي: ما أكبرها كلمة، و«تَخْرُج» الجملة صفة ل «كَلِمةٌ» ويؤذنُ باستعظامها لأنَّ بعض ما يهجس في الخاطر لا يجسر الإنسان على إظهاره باللفظ. والثاني: أن الفاعل مضمر مفسر بالنكرة بعده المنصوبة على التمييز، ومعناها الذمُّ؛ ك «بِئْسَ رجلاً» فعلى هذا: المخصوصُ بالذمِّ محذوف، تقديره: كبرت هي الكلمة كلمة خارجة من أفواههم تلك المقالة الشنعاءُ.

﴿أَحْصَى﴾ اسماً على أفعل، وأحصى أصله: مثال الماضي من أحصى يحصي، وقد قال الله عز وجل: ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ﴾، ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾، فإذا صح أنه يقع فعلاً ماضياً لم يمكن أَنْ يستعمل منه أفعل من كذا، إنما يأتي أفعل من كذا أبدا من الثلاثي، ولا يأتي من الرباعي البتة إلا في شذوذ، نحو قولهم: ما أولاه للخير، وما أعطاه للدرهم، فهو شاذ لا يقاس عليه.

فإذا لم يمكن أَنْ يأتي أفعل من كذا من الرباعي علم أَنْ أحصى ليس هو أفعل من كذا، إنما هو فعل ماض، وإذا كان فعلاً ماضياً لم يأت معه التمييز، وكان تعديه إلى: ﴿أَمَدًا﴾ أبين وأظهر.

وإذا نصبت أمداً بلبثوا فهو ظرف، لكن يلزمك أَنْ تكون عديت أحصى بحرف جر؛ لأن التقدير: أحصى للبثهم في الأمد، وهو مما لا يحتاج إلى حرف، فيبعد ذلك بعض البعد، فنصبه: بأحصى أولى وأقوى.

فأما قوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾، وقوله: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى﴾، فالرفع عند أكثر النحويين في هذا على الابتداء، وما بعده خبر، والفعل معلق غير معمل في اللفظ، وعلة سيبويه في ذلك: أنه لما حذف العائد على أي بناها على الضم، وسنذكر شرح الاختلاف في أي في مريم.

قوله: ﴿شَطَطًا﴾: نعت لمصدر محذوف، تقديره: قولاً شططاً. ويجوز أَنْ ينصبه القول.

قوله: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ﴾، أي: واذكروا إذ اعتزلتموهم.

قوله: ﴿ذَاتَ الْيَمِينِ﴾، و﴿ذَاتَ الشِّمَالِ﴾: ظرفان.

قوله: ﴿فِرَارًا﴾، و﴿رُعْبًا﴾: منصوبان على التمييز.

قوله: ﴿إِذْ يَتَنَازَعُونَ﴾: العامل في إذ: ﴿لِيَعْلَمُوا﴾.

قوله: ﴿ثَلَاثَةٌ﴾، أي: هم ثلاثة، وكذلك ما بعده من خمسة وسبعة.

قوله: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، إنما جيء بالواو هنا لتدل على تمام القصة وانقطاع الحكاية عنهم، ولو جيء بها مع رابع وسادس لجاز، ولو حذفت من الثامن لجاز؛ لأن الضمير العائد يكفي من الواو، تقول: رأيت عمراً وأبوه جالس، وإن شئت حذفت الواو للهاء العائدة على عمرو.

ولو قلت: رأيت عمراً وبكر جالس، لم يجز حذف الواو؛ إذ لا عائد يعود على عمرو، ويقال لهذه الواو: واو الحال، ويقال: واو الابتداء، ويقال: واو إذ، أي: هي بمعنى: إذ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾.

قوله: ﴿ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾: من نون المائة استبعد الإضافة إلى الجمع؛ لأن أصل هذا العدد أَنْ يضاف إلى واحد يتبين جنسه، نحو: عندي مائة درهم ومائة ثوب، فنون المائة؛ إذ بعدها جمع، ونصب سنين على البدل من ثلاث.

وقال الزجاج: ﴿سِنِينَ﴾: في موضع نصب عطف بيان على ثلاث.

وقيل: هي في موضع خفض على البدل من مائة؛ لأنها في معنى مئين. ومن لم ينون أضاف مائة إلى سنين، وهي قراءة حمزة والكسائي، أضافا إلى الجمع، كما يفعلان في الواحد، وجاز لهما ذلك لأنهما إذا أضافا إلى واحد، فقالا: ثلاثمائة سنة، فسنة بمعنى سنين لا اختلاف في ذلك، فحملا الكلام على معناه، فهو حسن في القياس قليل في الاستعمال؛ لأن الواحد أخف من الجمع، وإنما يبعد من جهة قلة الاستعمال، وإلا فهو الأصل.

قوله: ﴿وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾، ﴿تِسْعًا﴾: مفعول به بازدادوا وليس بظرف، تقديره: وازدادوا لبث تسع سنين. وزاد أصله: فعل يتعدى إلى مفعولين، قال الله جل ذكره: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾، لكن لما رجع فعل إلى افتعل نقص من التعدي، وتعدى إلى مفعول واحد.(١)

وأصل الدال الأولى في: ﴿وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾: تاء الافتعال، وأصله: وازتيدوا فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدل من التاء دالاً لتكون في الجهر كالدال التي بعدها والزاي التي قبلها، وكانت الدال أولى بذلك؛ لأنها من مخرج التاء، فيكون عمل اللسان من موضع واحد في القول والجهر.

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلا﴾، خبر

---

(١) «تِسْعاً» أي: تسع سنين، حذف المميِّز؛ لدلالةِ ما تقدَّم عليه؛ إذ لا يقال: عندي ثلاثمائة درهم وتسعة، إلا وأنت تعني: تسعة دراهم، ولو أردت ثياباً ونحوها، لم يجزْ؛ لأنه إلغازٌ، و«تِسْعاً» مفعولٌ به، وازداد: افتعل، أبدلت التاء دالاً بعد الزاي، وكان متعدِّياً لاثنين؛ نحو: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [سورة الكهف آية ١٣]، فلما بني على الافتعال، نقص واحداً. وقرأ الحسن وأبو عمرو في رواية «تسعاً» بفتح التاء كعشرٍ.

إنَّ الأولى: ﴿أولئك لهم جنات﴾.

وقيل خبرها: ﴿إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلا﴾؛ لأن معناه: إنا لا نضيع أجرهم. وقيل: الخبر محذوف، تقديره: إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات يجازيهم الله بأعمالهم، ودل على ذلك قوله: ﴿إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلا﴾.

قوله: ﴿مِنْ سُنْدُسٍ﴾: هو جمع، واحده: سندسة، وواحد العبقري عبقرية، وهو منسوب إلى عبقر، وواحد الرفرف: رفرفة، وواحد ﴿الأرائك﴾: أريكة.

قوله: ﴿قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ﴾: ما اسم ناقص بمعنى: الذي في موضع رفع على إضمار مبتدأ، تقديره: قلت الأمر ما شاء الله، أي: ما شاءه الله، ثم حذفت الهاء من الصلة. وقيل ما شرط اسم تام، وشاء في موضع يشاء، والجواب محذوف، تقديره: قلت ما شاء الله كان، ولا هاء مقدرة في هذا الوجه؛ لأن ما إذا كانت للشرط والاستفهام اسم تام لا يحتاج إلى صلة ولا إلى إلى عائد من صلة.

قوله: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ﴾: أنا فاصلة لا موضع لها من الإعراب، و﴿أَقَلَّ﴾: مفعول ثان لترني. وإن شئت جعلت: أنا تأكيداً لضمير المتكلم في: ترني.

ويجوز في الكلام رفع أقل، تجعل أنا مبتدأ، و﴿أَقَلَّ﴾: الخبر، والجملة في موضع المفعول الثاني لترني.

قوله: ﴿غَوْرًا﴾: نصب لأنه خبر: أصبح، تقديره: ذا غور.

قوله: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾: المفعول الذي لم يسم فاعله لأحيط مضمر، وهو المصدر. ويجوز أَنْ يكون ﴿بِثَمَرِهِ﴾: في موضع رفع على المفعول لأحيط.

قوله: ﴿بِثَمَرِهِ﴾: من قرأ: بضمتين جعله جمع: ثمرة، كخشبة وخشب، ويجوز أَنْ يكون جمع الجمع كأنه جمع ثمار مثل: حِمار وحُمُر، وثمار جمع ثمرة، كأكمة وإكام.

ومن قرأ: بفتحتين جعله جمع ثمرة كخشبة وخشب.

ومن أسكن الثاني وضم الأول فعلى الاستخفاف، وأصله: ضمتان.

قوله: ﴿هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾: من رفع الحقّ جعل الولاية مبتدأ، وهنالك خبره، والحق نعت للولاية، والعامل في: ﴿هُنَالِكَ﴾ الاستقرار المحذوف الذي قام ﴿هُنَالِكَ﴾ مقامه.

ويجوز أَنْ يكون ﴿لِلَّهِ﴾: خبر: الولاية.

ومن خفض الحقِ جعله نعتاً: ﴿لِلَّهِ﴾ جل ذكره، أي: لله ذي الحق، وألغى هنالك فيكون العامل في: ﴿هُنَالِكَ﴾ الاستقرار الذي قام ﴿لِلَّهِ﴾ مقامه، ولا يحسن الوقف على هنالك في هذين الوجهين.

ويجوز أَنْ يكون العامل في: ﴿هُنَالِكَ﴾ إذا جعلت ﴿لِلَّهِ﴾ الخبر، ﴿مُنْتَصِرًا﴾ فيحسن الوقف على هنالك على هذا الوجه.

و﴿هُنَالِكَ﴾: يحتمل أَنْ يكون ظرف زمان وظرف مكان، وأصله: المكان، تقول: اجلس هنالك، وههنا، وهناك، وأقم هنالك، واللام في: هنالك تدل على بعد المشار إليه.

قوله: ﴿عَلَى رَبِّكَ صَفًّا﴾: نصب على الحال(١).

قوله: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾: العامل في: يوم فعل مضمر، تقديره: واذكر يا محمد يوم نسير الجبال، ولا يحسن أَنْ يكون العامل ما قبله؛ لأن حرف العطف يمنع من ذلك.

قوله: ﴿إِلا إِبْلِيسَ﴾: نصب على الاستثناء المنقطع على مذهب من رأى أَنْ إبليس لم يكن من الملائكة. وقيل: هو من الأول؛ لأنه من الملائكة كان.

قوله: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا﴾: أَنْ في موضع نصب مفعول: ﴿مَنَعَ﴾.

قوله: ﴿إِلا أَنْ تَأْتِيَهُمْ﴾: أَنْ في موضع رفع فاعل: ﴿مَنَعَ﴾.

قوله: ﴿الْعَذَابُ قُبُلا﴾: من ضم القاف جعله جمع: قبيل، أي: يأتيهم العذاب قبيلا قبيلا، أي: صفاً صفاً، أي: أجناسا.

---

(١) ﴿صَفًّا﴾: حال من مرفوع «عرضوا» وأصله المصدرية، يقال منه: صفَّ يصفُّ صفًّا، ثم يطلق على الجماعة المصطفِّين، واختلف هنا في «صفًّا»: هل هو مفرد وقع موقع الجمع؛ إذ المراد صفوفاً؛ ويدل عليه الحديث الصحيح: «يجمعُ الله الأوَّلين والآخرينَ في صعيدٍ واحدٍ صفوفاً» وفي حديث آخر: «أهلُ الجنَّة مائةٌ وعشرون صفًّا، أنتم منها ثمانون». ويؤيده قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [سورة غافر آية ٦٧] أي أطفالاً. وقيل: ثَمَّ حذف، أي: صفًّا صفًّا، ونظيره قوله في موضع: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ والملك صَفّاً صَفّاً﴾ [سورة الفجر آية ٢٢]. وقال في آخر: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الروح والملائكة صَفّاً﴾ [سورة النبأ آية ٣٨] يريد: صفًّا صفًّا؛ بدليل الآية الأخرى، فكذلك هنا، وقيل: بل كل الخلائق تكون صفًّا [واحداً]، وهو أبلغ في القدرة، وأمَّا الحديثان فيحملان على اختلاف أحوالٍ؛ لأنه يوم طويل، كما شهد له بقوله ﴿كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [سورة المعارج آية ٤] فتارة يكونون فيه صفًّا واحداً، وتارة صفوفاً.

وقيل معناه: شيء بعد شيء من جنس واحد، فهو نصب على الحال.

وقيل معناه: مقابلة، أي: يقابلهم عيانا من حيث يرونه.

وكذلك المعنى في قراءة من كسر القاف، أي: يأتيهم مقابلة، أي: عيانا.

حكى أبو زيد: لقيت فلانا قِبَلًا ومقابلةً وقَبَلاً وقُبُلاً وقَبِيلاً بمعنى واحد، أي: عيانا ومقابلة.

قوله: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ﴾، ﴿وَتِلْكَ﴾: في موضع رفع على الابتداء، و﴿أَهْلَكْنَاهُمْ﴾: الخبر، وإنْ شئت كانت تلك في موضع نصب على إضمار فعل يفسره: ﴿أَهْلَكْنَاهُمْ﴾.

قوله: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾[1]: من فتح اللام والميم جعله مصدر: هلكوا مهلكا وهو مضاف إلى المفعول على لغة من أجاز تعدى هلك.

ومن لم يجز تعديه فهو مضاف إلى الفاعل. ومن فتح الميم وكسر اللام جعله اسماً للزمان، تقديره: لوقت مهلكهم. وقيل: هو مصدر هلك أيضاً، أتى نادراً مثل المرجع والمحيض. ومن ضم الميم وفتح اللام جعله مصدر: أهلكوا.

قوله: ﴿سَرَبًا﴾: مصدر. وقيل: هو مفعول ثان لاتخذ.

قوله: ﴿وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾: أَنْ في موضع نصب على البدل من الهاء في: ﴿أَنْسَانِيهُ﴾، وهو بدل الاشتمال.

وقوله: ﴿فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾[2]: مصدر إنْ جعلته من قول موسى عليه السلام، وتقف

---

(١) قوله تعالى: " وجعلنا لمهلكهم " قرأ الأكثرون بضم الميم وفتح اللام؛ قال الزجاج: وفيه وجهان.

أحدهما: أن يكون مصدراً، فيكون المعنى: وجعلنا لإهلاكهم.

والثاني: أن يكون وقتاً، فالمعنى: لوقت هلاكهم.

وقرأ أبو بكر عن عاصم بفتح الميم واللام، وهو مصدر مثل الهلاك. وقرأ حفص عن عاصم بفتح الميم وكسر اللام، ومعناه: لوقت إهلاكهم.

(٢) قوله تعالى: " واتخذ سبيله في البحر عجباً " الهاء في السبيل ترجع إلى الحوت. وفي المُتَّخِذ قولان.

أحدهما: أنه الحوت، ثم في المخبر عنه قولان.

أحدهما: أنه الله عز وجل، ثم في معنى الكلام ثلاثة أقوال.

أحدها: فاتخذ سبيله في البحر يُري عجباً، ويُحدث عجباً.

=

على البحر، كأنه لما قال فتى موسى: ﴿وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ﴾، قال موسى: أعجب عجبا. وإن جعلت عجباً من قول فتى موسى كان مفعولاً ثانياً لاتخذ.

وقيل: إنه من قول موسى عليه السلام كله، تقديره: واتخذ موسى سبيل الحوت في البحر تعجب عجباً، فالوقف على ﴿عَجَبًا﴾ على هذا التأويل حسن.

قوله: ﴿قَصَصًا﴾: مصدر، أي: رجعا يقصان الأثر قصصاً.

قوله: ﴿تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾، ﴿خُبْرًا﴾: مصدر؛ لأن معنى: تحط به: تخبره.

قوله: ﴿عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾، ﴿رُشْدًا﴾: مفعول من أجله، معناه: هل اتبعك للرشد على أَنْ تعلمني مما علمت، فتكون على وما بعدها حالاً. ويجوز أَنْ يكون مفعولاً لتعلمني، تقديره: على أَنْ تعلمني أمراً ذا رشد والرُّشْد والرَّشَدْ لغتان.

قوله: ﴿لاتَّخَذْتَ﴾: من خفف التاء جعله من: تَخَذْتَ فأدخل اللام التي هي لجواب لو على التاء التي هي فاء الفعل، حكى أهل اللغة: تَخِذْتُ أَتْخَذُ، وحكى سيبويه: استخذ فلان أرضاً، أصله: اتخذ على افتعل، لكنه أبدل من التاء الأولى سينا.

ومن شدده جعله: افتعل فأدغم التاء الأصلية في الزائدة.

وقال الأخفش: التاء الأولى في: اتخذ بدل من: واو، والواو بدل من: همزة.

وقيل: هي بدل من: ياء، والياء بدل من: همزة، حكاه ابن كيسان عنه.

قوله: ﴿تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ﴾: هو في موضع نصب على الحال من الهاء في: ﴿وَجَدَهَا﴾.

قوله: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ﴾: أَنْ في موضع نصب فيهما.

وقيل: في موضع رفع، وهو أبين على: فأما هو، كما قال الشاعر :

والثاني: أنه لما قال الله تعالى: " واتخذ سبيله في البحر "، قال: اعجبوا لذلك عجباً، وتنَّبهوا لهذه الآية.

والثالث: أن إخبار الله تعالى انقطع عند قوله: «في البحر» فقال موسى: عجباً، لِما شوهد من الحوت. ذكر هذه الأقوال ابن الأنباري.

والثاني: [أن] المُخْبِر عن الحوت يوشع، وصف لموسى ما فعل الحوت.

والقول الثاني: أن المتخِذ موسى، اتخذ سبيل الحوت في البحر عجباً، فدخل في المكان الذي مَرَّ فيه الحوت، فرأى الخَضِر. وروى عطية عن ابن عباس قال: رجع موسى إلى الصخرة فوجد الحوت، فجعل الحوت يضرب في البحر، ويتبعه موسى، حتى انتهى به إلى جزيرة من جزائر البحر، فلقي الخضر.

فسيرا فإما حاجة تقضيانها وإما مقيل صالح وصديق

فالرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على إضمار فعل، أي: فإما تفعل أَنْ تعذب، أي: تفعل العذاب.

قوله: ﴿فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى﴾: من رفع جزاءٌ جعله مبتدأ، وله الخبر، وتقديره: فله جزاء الخلال الحسنى، فالحسنى في موضع خفض بإضافة الجزاء إليها.

وقيل: هي في موضع رفع على البدل من: جزاء، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين.

والحسنى على هذا: الجنة، كأنه قال: فله الجنة.

ومن نصب جزاءً ونونه جعل: ﴿الْحُسْنَى﴾: مبتدأ، وله: الخبر، ونصب ﴿جَزَاءً﴾: على أنه مصدر في موضع الحال، تقديره: فله الخلال جزاء، أو الجنة جزاء، أي: مجزياً بها.

وقيل: ﴿جَزَاءً﴾: نصب على التمييز.

وقيل: على المصدر. ومن نصب ولم ينونه فإنما حذف التنوين لالتقاء الساكنين، والحسنى في موضع رفع، وفيه بعد.

قوله: ﴿لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ﴾: من ضم الياء قدر حذف مفعول تقديره: لا يفقهون أحداً قولاً، ولاحذف مع فتح الياء[1].

قوله: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾: لم ينصرفا؛ لأنهما اسمان لقبيلتين مع التعريف، وقيل: مع العجمة، ومن همزه جعله عربياً مشتقا من أجيج النار. ومن ذلك قوله: ﴿مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ فهما على وزن: يفعول ومفعول، ويجوز أَنْ يكون من لم يهمز أَنْ ينوي الهمز ولكن خففه فيكون عربياً أيضاً.

قوله: ﴿بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا﴾، ﴿أَعْمَالا﴾: نصب على التمييز.

قوله: ﴿عَنْهَا حِوَلا﴾: نصب بيبغون، أي: متحولا، يقال: حال من المكان يحول حِوَلًا، إذا تحول منه.

---

(١) ﴿يَفْقَهُونَ﴾: قرأ الأخوان بضمِّ الياء، وكسر القاف، من أفقه غيره، فالمفعول محذوف، أي: لا يفقهون غيرهم قولاً، والباقون بفتحها، أي: لا يفهمون كلام غيرهم، وهو بمعنى الأول، وقيل: ليس بمتلازمٍ؛ إذ قد يفقه الإنسان كلام غيره، ولا يفقه قوله غيره، وبالعكس.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة مريم عليها السلام

قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾: قال الفراء: هو مرفوع بـ ﴿كهيعص﴾، وأنكر ذلك عليه الزجاج. وقال الأخفش: هو مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: فيما يقص عليك ذكر رحمة ربك.

وقيل: تقديره: هذا الذي يتلى ذكر رحمة ربك، وتقدير الكلام: ذكر ربك عبده زكريا برحمة.(١)

قوله: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ﴾: العامل في: إذ: هو ﴿ذِكْرُ﴾.

قوله: ﴿شَيْبًا﴾ نصب على التفسير، وقيل: هو مصدر شاب شيباً.

قوله: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾: من جزمه جعله جوابا للطلب؛ لأنه كالأمر في الحكم، ومن رفعه جعله نعتاً للولي أو على القطع، تقديره إذا جعلته نعتاً: فهب لي من لدنك ولياً وارثاً علمي ونبوتي.

قوله: ﴿مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾: نصب بـ ﴿بَلَغْتُ﴾، وتقديره: سناً عتياً، وأصله: عُتُوّاً، وهو مصدر عتا يعتو، فأبدلوا من الواو ياء، ومن الضمة التي قبلها كسرة؛ لتصحَّ الياء، ولأن ذلك أخفّ، ولتتفق رؤوس الآي. وقد قُرِىء بكسر العين؛ لإتباع الكسرة الكسر.

قوله: ﴿قَالَ كَذَلِكَ﴾: الكاف: في موضع رفع؛ أي: قال الأمر كذلك، فهي خبر ابتداء محذوف.

قوله: ﴿سَوِيًّا﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿تُكَلِّمَ﴾ أو نعت لـ ﴿ثَلَاثَ لَيَالٍ﴾، وكذلك: ﴿بَشَرًا﴾.

---

(١) ﴿ذِكْرُ﴾: فيه ثلاثة أوجه: الأول: أنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: فيما يتلى عليكم ذكر.

الثاني: أنه خبر محذوف المبتدأ، تقديره: أو هذا ذكر. الثالث: أنه خبر الحروف المقطَّعة، وهو قول يحيى بن زياد، قال أبو البقاء «وفيه بعدٌ؛ لأنَّ الخبر هو المبتدأ في المعنى، وليس في الحروف المقطَّعة ذكرُ الرحمة، ولا في ذكر الرحمة معناها». و«ذِكْرُ» مصدرٌ مضافٌ؛ قيل: إلى مفعوله، وهو الرحمة في نفسها مصدرٌ أيضاً مضافٌ إلى فاعله، و«عَبدَهُ» مفعولٌ به، والناصبُ له نفسُ الرحمةِ، ويكون فاعلُ الذِّكرِ غير مذكورٍ لفظاً، والتقدير: أن ذكر الله ورحمته عبدهُ، وقيل: بل «ذِكْرُ» مضافٌ إلى فاعله على الاتِّساع، ويكون «عبدهُ» منصوباً بنفس الذِّكْر، والتقدير: أن ذكرت الرحمة عبدُه، فجعل الرحمة ذاكرةً له مجازاً.

قوله: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾: ﴿صبيّاً﴾ نصب على الحال.

قوله: ﴿وَحَنَانًا﴾: عطف على: ﴿الْحُكْمَ﴾.

قوله: ﴿مَكَانًا قَصِيًّا﴾: ظرف، وقيل: هو مفعول به على تقدير: فقصدت به مكاناً قصيّاً.

قوله: ﴿فَنَادَاهَا من تَحْتِهَا﴾: مَنْ كسر الميم في: من كان الضمير في: ﴿فَنَادَاهَا﴾ ضمير عيسى، عليه السلام؛ أي: فناداها عيسى مِن تحتها؛ أي: من تحت ثيابها.

ويجوز: أن يكون الضمير لجبريل، عليه السلام، ويكون التقدير: فناداها جبريل من دونها؛ أي: من أسفل من موضعها، كما تقول: داري تحت دارك؛ أي: أسفل من دارك، وبلدي تحت بلدك؛ أي: أسفل منه، وكما قال في الجنة: ﴿تَجْرِي من تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾؛ أي: من أسفل منها. فتحت يراد بها: الجهة المحاذية للشيء، فيكون جبريل، عليه السلام، كلمها من الجهة المحاذية لها، لا من أسفل منها، وإذا كان الضمير لعيسى، عليه السلام، كان تحت بمعنى أسفل؛ لأن موضع ولادة عيسى، عليه السلام، أسفل منها، ويدل على: أن تحت تقع بمعنى: الجهة المحاذية للشيء.

قوله: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾؛ أي: في الموضع المحاذي لك، لا أنه أسفلها.

فأما فتح الميم مِن مِنْ؛ فإنه جعل مَنْ هو الفاعل، وليس في:﴿فَنَادَاهَا﴾ ضمير فاعل، ومَنْ في هذه القراءة، هو عيسى، عليه السلام؛ لأنه هو الذي أسفل منها، فوقعت مَنْ للخصوص في هذا، وأصلها: أن تكون للعموم.

وقد قيل أيضاً: إن مَنْ لجبريل، عليه السلام، كالأول.

قوله: ﴿تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا﴾: نصب ﴿رُطَبًا﴾ على البيان. وقيل: هو مفعول لـ ﴿وَهُزِّي﴾، وهذا: إنما يكون على قراءة من قرأ بالتاء والتخفيف، أو التشديد، أو بفتح التاء والتشديد.

وفي: ﴿تُسَاقِطْ﴾ ضمير ﴿النَّخْلَةِ﴾، ويجوز: أن يكون ضمير الجذع هذا على قراءة من قرأ بالتاء، كما قالوا: ذهبت بعض أصابعه.

فأما من قرأه بالياء، فلا يكون في: ﴿يساقط﴾ إلا ضمير الجذع. فأما من قرأ بضم التاء

والتخفيف وكسر القاف، فرطب مفعول تساقط[1].

وقيل: هو حال، والمفعول مضمر، تقديره: تساقط ثمرها عليك رطبا. ﴿جَنِيًّا﴾: نعت، و﴿النَّخْلَةِ﴾: تدل على الثمر، فحسن حذفه، والباء في: ﴿بِجِذْعِ﴾ زائدة.

قوله: ﴿وَقَرِّي عَيْنًا﴾ نصب على التفسير.

قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾: وزنه في الأصل: تفعلين،كتضربين، وأصل لفظه: ترأيين، فألقيت حركة الهمزة على الراء،كما يفعل في: تري، ثم أبدل من الياء المكسورة التي هي لام الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذف الألف لسكونها وسكون ياء التأنيث بعدها، فبقي ﴿تَرَيِنَّ﴾، فدخلت النون المشددة للتأكيد، فحذفت نون الإعراب للبناء، وكسرت الياء لسكونها وسكون أول النون المشددة ولم تحذف الياء؛ إذ ليس قبلها كسرة تدل عليها؛ ولأنه قد حذف لام الفعل قبلها، فصارت ﴿تَرَيِنَّ﴾ كما هي في التلاوة، فافهم ذلك.

قوله: ﴿أُمُّكِ بَغِيًّا﴾: أصل ﴿بَغِيًّا﴾: بغوي، فهو فعول، لكن أدغمت الواو في الياء، وكسرت الغين لمجاورتها الياءين، ولتصحّ الياء الساكنة، وفعول هنا بمعنى: فاعلة، ولذلك أتى بغير هاء، وهو صفة للمؤنث، كما يأتي فعول بغير هاء للمؤنث إذا كان بمعنى مفعول، كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ﴾، وليس﴿بَغِيًّا﴾ في الأصل على وزن فعيل، ولو كان فعيلا للزمته الهاء للمؤنث؛ لأن فعيلا إذا كان للمؤنث بمعنى فاعل لزمته الهاء، كقولهم: امرأة

---

(١) «تُسَاقِطْ» قرأ حمزةُ «تَسَاقَطْ» بفتح التاء، وتخفيف السين، وفتح القاف، والباقون -غير حفص- كذلك إلا أنَّهم شدَّدُوا السِّين، وحفصٌ، بضم التاء، وتخفيف السين، وكسر القاف. فأصلُ قراءةِ غير حفص «تتساقطْ» بتاءين، مضارع «تَساقَطَ» فحذف حمزة إحدى التاءين تخفيفاً؛ نحو: ﴿تَنَزَّلُ﴾ [سورة القدر آية ٤] و﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة الأنعام آية ١٥٢]، والباقون أدغمُوا في السِّين، وقراءة حفص مضارعُ «سَاقَطَ». وقرأ الأعمش، والبراء [بنُ عازبٍ] «يَسَّاقَطْ» كالجماعة، إلا أنه بالياء من تحتُ، أدغم التاء في السِّين؛ إذ الأصلُ: «يتساقط» فهو مضارعُ «اسَّاقَطَ» وأصله «يَتَساقَطُ» فأدغمَ، واجتلبتْ همزة الوصل؛ لك «ادَّارَأ» في «تَدَارَأ». ونقل عن أبي حيوة ثلاثُ قراءاتٍ: وافقهُ مسروقٌ في الأولى، وهي «تُسْقِطْ» بضم التاء، وسكون السين، وكسر القاف من «أسْقَطَ». والثانية: كذلك إلا أنه بالياء من تحتُ. الثالثةُ كذلك إلاّ أنه رفع «رُطَباً جَنِيًّا» بالفاعلية. وقُرِئَ «تَتَسَاقَط» بتاءين من فوقُ، وهو أصل قراءة الجماعة، وتَسْقُط ويَسْقُط، بفتح التاء والياء، وسكون السين، وضمّ القاف، فرفعُ الرطب بالفاعلية، وتعطي من الأفعال ما يوافقه في القراءات المتقدمة، ومن قرأ بالتاء من فوق، فالفعل مسندٌ: إمَّا للنَّخلة، وإمَّا للثمرةِ المفهومة من السياق، وإمَّا للجذْعِ، وجاز تأنيثُ فعله؛ لإضافته إلى مؤنَّث.

رحيمة وعليمة، بمعنى: راحمة وعالمة، فلما أتى بغي بغير هاء عُلِمَ: أنه فعول وليس بفعيل.

قوله: ﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ﴾: التاء في: ﴿أُخْتَ﴾ ليست بأصل، لكنها بمنزلة الأصل؛ لأنها زيدت للإلحاق؛ لأن أصل الاسم أَخَوة على فَعَلة، فحذفت الواو، وضمت الهمزة لتدل على الواو المحذوفة، كما كسرت الباء في: بِنت لتدل على الياء المحذوفة، وأصل بنت: بُنَيّة، فبقي الاسم على حرفين: الهمزة والخاء، فزيدت التاء، وألحق ببناء فعل، والتصغير والجمع يدلان على ما قلنا؛ لأنك تردها إلى أصلها في التصغير والجمع، فتقول: أُخَيّة، وَأَخَوَات، وحذف الواو فيها على غير قياس، وقيل: لكثرة الاستعمال، وكان القياس: أن تقول في الواحدة: أَخَاة، تقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذلك التاء في بِنْت زيدت؛ لتلحق الاسم ببناء جذع، لأن الياء منها حذفت على غير قياس، إلا أن بِنْتًا: لا ترد الياء فيها في الجمع وترد في التصغير، تقول في التصغير: بُنَيَّة، كما تقول في أخت: أُخَيَّة، وتقول في الجمع: بَنَات، ولا تقول: بُنَيَّات، كما تقول: أَخَوَات.

قوله: ﴿مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾:

﴿صَبِيًّا﴾: نصب على الحال، و﴿كَانَ﴾، زائدة، والعامل في الحال الاستقرار، وقيل: كَانَ هنا بمعنى: وقع وحدث، وفيها اسمها مضمر، و﴿صَبِيًّا﴾: حال أيضاً، والعامل فيه: ﴿نُكَلِّمُ﴾، وقيل: كان.

وقال الزجاج: مَنْ للشرط، والمعنى: من كان في المهد صبيا كيف نكلمه ؟

قوله: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾:

مَا: في موضع نصب على الظرف؛ أي: حين دوام حياتي، وقيل: في موضع نصب على الحال، و﴿حَيًّا﴾: خبر دمت، والتاء اسم دام؛ لأن دام من أخوات كان.

قوله: ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَتِي﴾: عطف على ﴿مُبَارَكًا﴾، ومبارك مفعول ثان لجعل، ومن خفض بِرًا عطفه على الصلاة.

قوله: ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾: من رفع قولًا أضمر مبتدأ، وجعل ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ خبره، تقديره: ذلك عيسى ابن مريم ذلك قول الحق، أو هذا الكلام قول الحق، وقيل: إن هو المضمر، كناية عن عيسى، عليه السلام؛ لأنه بكلمة الله جل ذكره كان، وقد سَمَّاه الله كلمة؛ إذ بالكلمة يكون، ولذلك قال الكسائي على هذا المعنى: إن ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾: نعت لعيسى، عليه

السلام، ومن نصب قولًا، فعلى المصدر؛ أي: أقول: قول الحق.

قوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي﴾: من فتح أَنَّ عطفها على الصلاة، ومن كسرها استأنف الكلام بها. قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾: صديق: خبر كان، ونبي: نعت لصديق، وقيل: هو خبر بعد خبر.

قوله: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي﴾: راغب: مبتدأ، وأنت: رفع بفعله، وهو الرغبة، ويسد مسد الخبر، وحسن الابتداء بنكرة؛ لاعتمادها على ألف الاستفهام قبلها.

قوله: ﴿قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ﴾: ابتداء، والمجرور: خبره، وحسن الابتداء بنكرة؛ لأن فيها معنى المنصوب، وفيها أيضاً معنى التبري والمتاركة، فلما أفادت فوائد جاز الابتداء بها، والأصل: أن لا يبتدأ بنكرة، إلا أن تفيد فائدة عند المخاطب.

قوله: ﴿مَرْضِيًّا﴾: أصله: مرضوّ على وزن: مفعول، وهو من ذوات الواو؛ لقولهم: الرضوان، ثم أبدلوا من الواو ياء، وكسروا ما قبلها؛ لتصح الياء الساكنة، ولأنه أخف من الواو.

قوله: ﴿وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾: ﴿نَجِيًّا﴾: نصب على الحال[1].

قوله: ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾: انتصبا على الحال، ويكون: ﴿بُكِيًّا﴾ جمع: باك.

وقيل: ﴿بُكِيًّا﴾: نصب على المصدر، وليس بجمع باك، تقديره: خروا سجدا وبكوا بكيا، وأصله في الوجهين: بُكويًا على فعول، ثم أدغمت الواو في الياء وكسر ما قبلها؛ ليصح سكون الياء، ولأنه أخف، وقد كسر جماعة من القراء الياء؛ ليتبع الكسر الكسر، وليكون

---

(١) ﴿وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾، أي: مناجياً، والنجيُّ: المناجي؛ كما يقالُ: جليسٌ ونديمٌ، و«نجيًا» حالٌ من مفعول «قرَّبناهُ» وأصله «نجيوا» لأنه من نجل يَنْجُو قال ابنُ عبَّاس - رضي الله عنه- معناهُ: قرَّبه وكلَّمه. وقيل: أنجيناه من أعدائه، ومعنى التقريب: إسماعه كلامهُ. وقيل: رفعه على الحُجُب؛ حتَّى سمع صرير القلم؛ حيث تكتبُ التوراةُ في الألواح، وهو قولُ أبي العالية. قال القاضي: المرادُ بالقرب: أنَّه رفع قدره، وشرَّفه بالمُنَاجاة؛ لأنَّ استعمال القُرْب في الله، قد صار في التعارف لا يرادُ به إلا المنزلةُ؛ كما يقالُ في العبادة: تقرُّب، وفي الملائكة - عليهم السلام-: إنَّهم مقرَّبُون. ويَسْقُط، بفتح التاء والياء، وسكون السين، وضمِّ القاف، فرفعُ الرطب بالفاعلية، وتعطي من الأفعال ما يوافقه في القراءات المتقدمة، ومن قرأ بالتاء من فوق، فالفعل مسندٌ: إمَّا للنَّخلة، وإمَّا للثمرةِ المفهومة من السياق، وإمَّا للجذْعِ، وجاز تأنيثُ فعله؛ لإضافته إلى مؤنَّث.

أخف في عمل اللسان.

قوله: ﴿إِلا سَلامًا﴾: نصب على الاستثناء المنقطع، وقيل: هو بدل من لغو.

قوله: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ من عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾:

﴿نُورِثُ﴾ يتعدى إلى مفعولين؛ لأنه رباعي من أورث، فالمفعول الأول: هاء محذوفة من صلة التي لطول الاسم، تقديره: نورثها.

والمفعول الثاني: مَنْ في قوله: ﴿مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾، ومِنْ متعلقة بـ ﴿نُورِثُ﴾، أو بتقي، والتقدير: تلك الجنة التي نورثها من كان تقيا من عبادنا.

قوله: ﴿فِيهَا جِثِيًّا﴾: نصب على الحال إن جعلته جمع جاث، ونصب على المصدر إن لم تجعله جمعا وجعلته مصدراً، وأصله في الوجهين: جُثُوٌ على فُعُول، ثم أدغمت الواو في الواو، فثقل اللفظ بضمتين وواوين متطرفتين، فأبدلوا من الواو ياء وكسر ما قبلها لتصح الياء الساكنة؛ ولأنه أخف.

وقرأ جماعة من القراء بكسر الجيم على الإتباع للخِفَّة والمجانسة.

قوله: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[1]: قرأ هارون القارىء: بنصب ﴿أَيُّهُمْ﴾، أعمل فيها ﴿لَنَنْزِعَنَّ﴾.

والرفع في أيّهم عند الخليل على الحكاية، فهو ابتداء، وخبره ﴿أَشَدُّ﴾، تقديره: ثم لننزعن

---

(١) (أيُّهم أَشَدُّ على الرحمن عَتِيّاً) أي: أعظمهم له معصية، والمعنى: أنه يُبدَأ بتعذيب الأعتى فالأعتى، وبالأكابر جُرْماً، والرؤوس القادة في الشرّ. قال الزجاج: وفي رفع «أيُّهم» ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه على الاستئناف، ولم تعمل «لننزعنَّ» شيئاً، هذا قول يونس.

والثاني: أنه على معنى الذي يقال لهم: أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتِيّاً؟ قاله الخليل، واختاره الزجاج، وقال: التأويل: لننزعنّ الذي من أجل عُتُوِّه يقال: أيُّ هؤلاء أَشَدُّ عِتِيّاً؟ وأنشد:

وَلَقَدْ أَبِيتُ عن الفَتَاةِ بمنزلٍ ... فأبيت لا حَرِج ولا محروم

المعنى: أبيت بمنزلة الذي يقال له: لا هو حَرِج ولا محروم.

والثالث: أن «أيُّهم» مبنية على الضم، لأنه خالفت أخواتها، فالمعنى: أيُّهم هو أفضل. وبيان خلافها لأخواتها أنك تقول: اضرب أيُّهم أفضل، ولا يَحْسُن: اضرب مَنْ أفضل، حتى تقول: من هو أفضل، ولا يَحْسُن: كُلْ ما أطيب، حتى تقول: ما هو أطيب، ولا خُذْ ما أفضل، حتى تقول: الذي هو أفضل، فلما خالفت «ما» و«مَنْ» و«الذي» بُنيت على الضم، قاله سيبويه.

من كل شيعة الذي من أجل عتوه.

يقال: أيُّ هؤلاء أشدُّ عتيًّا ؟ وهو كقول الشاعر:

فأَبِيتُ لا حرِجٌ ولا محرومُ

أي: بمنزلة الذي يقال له: لا حرج ولا محروم، وهذا عند سيبويه مرفوع بلا؛ لأنها كـ "ليس"، وخبر ليس محذوف، تقديره: لا حرج ولا محروم في مكاني، والياء تعود على اسم بات، والجملة: خبر بات، ومن جعله حكاية جعل الجملة المحكية خبر بات، والهاء في له المقدرة عائدة على الذي.

وذهب يونس على: أن أيًّا رفع بالابتداء على الحكاية، ويعلق الفعل، وهو ﴿لَنَنْزِعَنَّ﴾، فلا يعمله في اللفظ، ولا يجوز أن يعلق مثل ﴿لَنَنْزِعَنَّ﴾ عند سيبويه، والخليل، وإنما يجوز أن يعلق مثل: أفعال الشك وشبهها مما لم يتحقق وقوعه.

وذهب سيبويه إلى: أن أيًّا مبنية على الضم؛ لأنها عنده بمنزلة الذي وما، لكن خالفتهما في جواز الإضافة فيها، فأعربت لما جازت فيها الإضافة، فلما حذف من صلتها ما يعود عليها لم تقو، فرجعت إلى أصلها: وهو البناء كالذي وما.

ولو أظهرت الضمير لم يجز البناء عنده، وتقدير الكلام عنده: ثم لننزعن من كل شيعة أيهم هو أشد، كما تقول: لننزعن الذي هو أشد، ويقبح حذف هو مع الذي.

وقُرىء: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ برفع ﴿أَحْسَنَ﴾ على تقدير حذف هو، والحذف مع الذي قبيح، ومع أي حسن، فلما خالفت أي أخواتها حسن الحذف معها، فلما حذفت هو بُنيت أيّا على الضم.

وقد اعترض سيبويه في قوله.

وقيل: كيف يبنى المضاف وهو متمكن، وفيه نظر. ولو ظهر الضمير المحذوف مع أي لم يكن في أي إلا النصب عند الجميع، وقال الكسائي: ﴿لَنَنْزِعَنَّ﴾ واقعة على المعنى، وقال الفراء: معنى ﴿لَنَنْزِعَنَّ﴾: لننادين، فلم يعمل؛ لأنه بمعنى النداء.

وقال بعض الكوفيين: إنما لم يعمل ﴿لَنَنْزِعَنَّ﴾ في ﴿أَيُّهُمْ﴾؛ لأن فيها معنى الشرط والمجازاة، فلم يعمل ما قبلها فيها، والمعنى: لننزعن من كل فرقة إن تشايعوا أو لم يتشايعوا، كما تقول: ضربت القوم أيهم غضب، والمعنى: إن غضبوا أو لم يغضبوا، وعن المبرد: أن

﴿أَيُّهُمْ﴾ رفع؛ لأنه متعلق بشيعة، والمعنى: من الذين تشايعوا أيهم؛ أي: من الذين تعاونوا فنظروا أيهم.

قوله: ﴿إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾: انتصبا على البدل من: مَا التي في قوله: ﴿حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ﴾.

قوله: ﴿وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ﴾: حرف الجر محذوف، تقديره: ونرث منه ما يقول؛ أي: نرث منه ماله وولده.

وقوله: ﴿وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾: حال.

قوله: ﴿إِلا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾: مَنِ: في موضع رفع على البدل من المضمر المرفوع في: ﴿يَمْلِكُونَ﴾.

ويجوز: أن يكون في موضع نصب على الاستثناء على أنه ليس من الأول.

قوله: ﴿وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾: ﴿هَدًّا﴾: مصدر.

قوله: ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾: أَنْ: في موضع نصب مفعول من أجله.

قوله: ﴿لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾: أنْ: في موضع رفع ينبغي [1].

قوله: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ﴾: إنْ بمعنى: ما، و﴿كُلُّ﴾ رفع بالابتداء، والخبر: ﴿إِلا آتِي الرَّحْمَنِ﴾، و﴿آتِي﴾ اسم فاعل، و﴿الرَّحْمَنِ﴾ في موضع نصب بالإتيان، و﴿عَبْدًا﴾ نصب على الحال، ومثله: ﴿فَرْدًا﴾.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة طه

قوله تعالى: ﴿إِلا تَذْكِرَةً﴾: مفعول من أجله، أو على المصدر. و ﴿تَنْزِيلا﴾ مصدر [2].

---

(١) «يَنْبَغِي» مضارع انْبَغَى، وانْبَغَى مطاوعٌ لبغى، أي: طلب، و«أنْ يَتَّخِذَ» فاعله. وقد عد ابن مالك «يَنْبَغِي» في الأفعال التي لا تتصرف. وهو مردودٌ عليه، لأنه قد سُمِعَ فيه الماضي قالوا: انْبَغَى. وكرَّر لفظ «الرَّحْمَنِ» تنبيهاً على أنه - تعالى - هو الرحمنُ وحدهُ، لأن أصول النعم وفروعها ليست إلا منه.

(٢) «إِلاَّ تَذْكِرَةً» في نصبه أوجه: أحدها: أن يكون مفعولاً من أجله، والعامل فيه فعل الإنزال، وكذلك «لِتَشْقَى» علة له أيضاً، ووجب مجيء الأول مع اللام، لأنه ليس لفاعل الفعل المعلل ففاته شريطة =

قوله: ﴿طُوًى﴾: من ترك تنوينه فعلته أنه معدول كعُمَر، وهو معرفة. وقيل: هو مؤنث اسم للبقعة، وهو معرفة. ومن نوَّنه جعله اسمًا للمكان غير معدول كصُرَد، وهو بدل من الوادي في الوجهين.

قوله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾: تلك عند الزجاج بمعنى: التي، و﴿بِيَمِينِكَ﴾ صلتها، وهي عند الفراء بمعنى: هذه، وهذه وتلك عنده: تحتاجان إلى صلة كالتي. وذكر قطرب، عن ابن عباس: أن تِلْكَ بمعنى: هذه، ومَا في موضع رفع بالابتداء، وما بعدها الخبر، ومعنى الاستفهام في هذه التنبيه.

قوله: ﴿تَخْرُجْ بَيْضَاءَ﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿تَخْرُجْ﴾، و﴿آيَةً﴾ بدل من: ﴿بَيْضَاءَ﴾ حال أيضاً؛ أي: تخرج مبينة عن قدرة الله جل ذكره، وقيل: ﴿آيَةً﴾ انتصبت بإضمار فعل، التقدير: آتيناك آية أخرى، والرفع جائز في غير القران على: هذه آية.

قوله: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا من أَهْلِي﴾:

﴿هَارُونَ﴾: هارون بدل من وزير، وقيل: هو منصوب بـ﴿وَاجْعَلْ﴾ على التقديم والتأخير؛ أي: واجعل لي هارون أخي وزيرًا.

قوله: ﴿نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا﴾:

=

الانتصاب على المفعولية. والثاني: جاز قطع اللام عنه ونصبه، لاستجماعه الشرائط هذا كلام الزمخشري، ثم قال: فإن قلت: هل يجوز أن تقول: «مَا أَنْزَلْنَا أَنْ تَشْقَى»، كقوله: «أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُم» قلت: بلى ولكنها نصبة طارئة كالنصبة في «وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَه»، وأما النصبةُ في «تَذْكِرَةً» فهي كالتي في ضربت زيداً، لأنه أحد المفاعيل الخمسة التي هي أصول وقوانين لغيرها. والألف في "اسم" ألف وصل، لانك تقول: "سُمَيّ" وحذفت لأنها ليست من اللفظ. الثالث: أن يكون نصباً على الاستثناء المنقطع أي: لَكِنْ أَنْزَلْنَا تَذْكِرَةً. الرابع: أنه مصدر مؤكد لفاعل مقدر، أي: لكن ذكرنا، أو تذكرته أنت تذكرةً. وقيل التقدير: مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ القرآن لتحملَ متاعب التبليغ إلا ليكون تذكرة، كما يقال: (مَا شَافَهْنَاكَ بِهَذَا الكلامَ لِتَتَأَذَّى إِلاَّ لِيَعْتَبِرَ بكَ غَيْرُكَ). الخامس: أنه مصدر في موضع الحال، أي إلا مُذَكِّراً. السادس: أنه بدل من القرآن، ويكون القرآن هو التذكرة. قاله الحوفي. السابع: أنه مفعول له أيضاً، ولكن العامل فيه «لِتَشْقَى»، ويكون المعنى كما قال الزمخشري: إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ القرآنَ لِتتحمَّلَ متاعب التبليغ، ومقاومة العتاة من أعداء الإسلام ومقابلتهم، وغير ذلك من أنواع المشاق، وتكاليف النبوة وما أنزلنا هذا الْمُتْعِب الشاق إلاَّ ليكون تَذْكِرَةً. وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون تَذْكِرَةً حالاً ومفعولاً له.

﴿كَثِيرًا﴾: نعت لمصدر محذوف تقديره: نسبحك تسبيحًا كثيرا، أو نعت لوقت محذوف، تقديره: نسبحك وقتا طويلا.

ومن قرأ بوصل ألف ﴿اشْدُدْ﴾، وفتح ألف ﴿وَأَشْرِكْهُ﴾: جعله على الدعاء والطلب، فهو مبني.

ومن قطع ألف ﴿اشْدُدْ﴾، وضم ألف ﴿وَأَشْرِكْهُ﴾، وهو ابن عامر جعله: مجزوما جوابا لأجعل، فالألفان ألفا المتكلم، وهما في القراءة الأولى: الألف الأولى ألف وصل، والثانية ألف قطع.

قوله: ﴿أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ﴾:

أَنِ: في موضع نصب على البدل من: مَا، والهاء الأولى في: ﴿اقْذِفِيهِ﴾ لموسى عليه السلام، والثانية للتابوت.

قوله: ﴿فِي كِتَابٍ لا يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنْسَى﴾: ما بعد كتاب صفة له من الجملتين، و﴿رَبِّي﴾: في موضع نصب بحذف الخافض، تقديره: لا يضل الكتاب عن ربي ولا ينسى، ويجوز: أن يكون ﴿رَبِّي﴾ في موضع رفع، ينفي عنه الضلال والنسيان، وقد بينا هذه الآية في كتاب الهداية بأشبع من هذا. قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ﴾:

الرفع في يوم على خبر ﴿مَوْعِدُكُمْ﴾ على تقدير حذف مضاف، تقديره: موعدكم وقت يوم الزينة، وقد نصب الحسن يوم الزينة على الظرف.

وقوله: ﴿وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾: أَنْ: في موضع رفع عطف على يوم على تقدير: موعدكم وقت يوم الزينة ووقت حشر الناس، وقيل: أَنْ في موضع خفض على العطف على الزينة، ومن نصب يوم الزينة جعل أَنْ في موضع نصب على العطف على يوم الزينة، ويجوز: أن تكون في موضع رفع على، تقدير: موعدكم وقت حشر الناس، أو في موضع خفض على العطف على الزينة.

قوله: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾: المكان: منصوب على أنه مفعول ثان لجعل، ولا يجوز نصبه بالموعد؛ لأنه قد وصف بقوله تعالى: ﴿لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنْتَ﴾، والأسماء التي تعمل عمل الأفعال إذا وصفت أو صُغِّرت لم تعمل؛ لأنها تخرج عن شبه الأفعال بالصفة والتصغير؛ إذ الأفعال لا توصف ولا تصغر، فإذا خرجت بالصفة والتصغير عن شبه الفعل امتنعت من

العمل، وهذا أصل لا يختلف فيه البصريون، وكذلك إذا أخبرت عن المصادر، أو عطفت عليها لم يجز أن تعملها في شيء بعد ذلك؛ لأنك تفرق بين الصلة والموصول؛ لأن المعمول فيه داخل في صلة المصدر، والخبر والمعطوف غير داخلين في الصلة.

ولا يحسن أن يكون: ﴿مَكَانًا﴾ في هذا الموضع ظرفًا؛ لأن الموعد لم تجره العرب مع الظروف مجرى سائر المصادر معها، ألا ترى: أنه قد قال تعالى: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ﴾: بالرفع، ولو قلت: إن خروجهم الصبح لم يجز إلا النصب في الصبح على تقدير: وقت الصبح، وقد جاء الموعد اسماً للمكان، قال الله جل ذكره: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، وقد قيل: معناه: لمكان موعدهم.

وقوله: ﴿سُوًى﴾: هو صفة لمكان، لكن من كسر السين جعله نادراً؛ لأن فعلاً لم يأت صفة إلا قليلاً، مثل: هم قوم عِدًى.

ومن ضم السين أتى به على الأكثر؛ لأن فُعَلا كثير في الصفات، نحو: رجل حُطَم ولُبَد وشُكَع، وهو كثير.

قوله: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1]: من رفع ﴿هَذَانِ﴾ حمله على لغة لبني الحارث بن كعب، يأتون بالمثنى بالألف على كل حال، قال بعضهم:

---

(١) اختلف القراء في هذه الآية فقرأ ابن كثير وحده: «إنْ هَذَانِ» بتخفيف «إنْ» والألف وتشديد النون. وحفص كذلك إلا أنه خفف نون «هذانِ» وقرأ أبو عمر «إنَّ» بالتشديد «هَذَيْنِ» بالياء وتخفيف النون. والباقون كذلك إلا أنهم قرؤوا «هذانِ» بالألف. فأما القراءة الأولى، وهي قراءة ابن كثير وحفص فأوضح القراءات معنًى ولفظاً وخطاً، وذلك أنهما جعلا (إن) المخففة من الثقيلة فأهملت، ولما أهملت كما هو الأفصح من وجهها خيف التباسها بالنافية فجيء باللام فارقةً في الخبر، ف «هَذَانِ» مبتدأ، و«لَسَاحِرَانِ» خبره، ووافقت خط المصحف، فإن الرسم «هَذَانِ» مبتدأ، و«لَسَاحِرَانِ» خبره، ووافقت خط المصحف، فإن الرسم «هَذَانِ» دون ألف ولا ياء. وأما تشديد نون «هَذَانِّ» فعلى ما تقدم في سورة النساء متقناً، وأما الكوفيون فيزعمون أنَّ «أنْ» نافية (بمعنى (ما)) واللام (إلا) وهو خلاف مشهور، وقد وافق تخريجهم هنا قراءة بعضهم ﴿مَا هَذَانِ إِلاَّ سَاحِرَانِ﴾. وأما قراءة أبي عمرو فواضحة من حيث الإعراب والمعنى، أما الإعراب ف «هَذَيْنِ» اسم «إنَّ» وعلامة نصبه الياء، و«لَسَاحِرَانِ» خبرها، ودخلت اللام توكيداً، وأما من حيث المعنى فإنهم أثبتوا لهما السحر بطريق تأكيدي من طرفيه، ولكنهم استشكلوها من حيث خط المصحف، وذلك أنه رسم «هَذَانِ» بدون ألف ولا ياء، فَأتيانه بالياء زيادة على خط المصحف.

تزَّود منا بين أُذناه طعنة دعته هابي التـــراب عقيم

وقيل: إِنْ بمعنى: نعم، وفيه بعد؛ لدخول اللام في الخبر، وذلك لا يكون إلا في شعر، كقوله:

أم الحُلَيس لعجوز شَهْرَبَه ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وكان وجه الكلام: لأم الحُليس عجوزٌ، وكذلك كان وجه الكلام في الآية: إِنْ حملت، إِنْ على معنى نعم: إنَّ لهذان ساحران، كما تقول: نعم لهذان ساحران، ونعم لمحمد رسول الله، وفي تأخر اللام مع لفظ إن بعض القوة على نعم، وقيل: إن المبهم لما لم يظهر فيه إعراب في الواحد، ولا في الجمع جرت التثنية على ذلك، فأتي بالألف على كل حال.

وقيل: الهاء مضمرة مع إِنْ، وتقديره: إنه هذان لساحران، كما تقول: إنه زيد منطلق، وهو قول حسن لولا أن دخول اللام في الخبر يبعده، فأما من خفف إن فهي قراءة حسنة؛ لأنه أصلح الإعراب، ولم يخالف الخط، لكن دخول اللام في الخبر يعترضه على مذهب سيبويه؛ لأنه يقدر أنها المخففة من الثقيلة ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، لنقص بنائها، فرجع ما بعدها إلى أصله، واللام لا تدخل في خبر ابتداء أتى على أصله إلا في شعر على ما ذكرنا.

وأما على مذهب الكوفيين: فهو من أحسن شيء؛ لأنهم يقدرون إِنْ الخفيفة بمعنى مَا، واللام بمعنى: إلا، فتقدير الكلام: ما هذان إلا ساحران، فلا خلل في هذا التقدير إلا ما ادعوه: أن اللام تأتي بمعنى إلا.

قوله: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ من سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾:

من قرأ ﴿يُخَيَّلُ﴾ بالياء، جعل أَنَّ في موضع رفع؛ لأنها مفعول لم يسم فاعله لـ ﴿يُخَيَّلُ﴾، ومن قرأ: ﴿تُخَيَّلُ﴾ بالتاء، وهو ابن ذكوان؛ فإنه جعل أَنَّ في موضع رفع على البدل من المضمر في: ﴿تُخَيَّلُ﴾، وهو بدل الاشتمال. ويجوز مثل ذلك في قراءة من قرأ بالياء على أن تجعل الفعل ذُكِّرَ على المعنى، ويجوز: أن تكون أَنْ في قراءة من قرأ بالتاء في موضع نصب على تقدير حذف الباء، تقديره: تخيل إليه من سحرهم بأنها تسعى، وتجعل المصدر، أو إِلَيْهِ في موضع مفعول لم يسم فاعله.

قوله: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾: ﴿مُوسَى﴾ في موضع رفع بـأَوْجَسَ، و﴿خِيفَةً﴾ مفعول لأوجس.

وأصل خيفة: خوفه، ثم أبدل من الواو ياء وكسر ما قبلها؛ ليصح بناء فعله.

وإنما خاف موسى أن يفتتن الناس، وقيل: لما أبطأ عليه الوحي بإلقاء عصاه خاف.

وقيل: بل غلب عليه طبع البشرية عند معاينة ما لم يعتده، والله أعلم[1].

قوله: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا﴾: من جزم تلقف جعله جواباً للأمر، ومن رفعه، وهو ابن ذكوان رفع على الحال من مَا، وهي العصا.

وقيل: هو حال من المُلقي، وهو موسى، نُسِب إليه التلقف لما كان عن فعله وحركته، كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، وهي حال مقدرة؛ لأنها إنما تلقفت حبالهم بعد أن ألقاها.

قوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾:

ما: اسم إنَّ بمعنى: الذي، و﴿كَيْدُ﴾ خبرها، والهاء محذوفة من: ﴿صَنَعُوا﴾، تقديره: إنَّ الذي صنعوه كيد ساحر، ومن قرأ ﴿كَيْدُ سِحْرٍ﴾، فمعناه: كيدُ ذي سِحرٍ، ويجوز في الكلام نصب كيد بـ ﴿صَنَعُوا﴾، ولا تضمر هاء، على أن تجعل ما كافة لأن عن العمل، ويجوز فتح أنَّ على معنى: لأن ما صنعوا.

---

(١) قرأ العامة «يُخَيَّل» بضم الياء الأولى وفتح الثانية مبنيًّا للمفعول، و«أَنَّهَا تَسْعَى» مرفوع بالفعل قبله لقيامه مقام الفاعل تقديره: يُخَيَّل إليه سعيُهَا. وجوز أبو البقاء فيه وجهين: أحدهما: (أن يكون القائم مقام الفاعل ضمير الحبال والعِصِيّ وإنما ذكَّر ولم يقل «تُخَيَّلُ» بالتاء من فوق، لأن تأنيث الحبال غير حقيقي. الثاني: أن القائم مقام الفاعل ضمير يعود على الملقي، فلذلك ذكر. وعلى الوجهين: ففي قوله: «أَنَّهَا تَسْعَى» وجهان أحدهما): أنه بدل اشتمال من ذلك الضمير المستتر أيضاً، والمعنى: يُخَيَّل إليه هي أنها ذات سعي. ولا حاجة إلى هذا، وأيضاً فقد نصوا على أن المصدر المؤول لا يقع موقع الحال، لو قلت: جاء زيد أن رَكَض، تريد ركضاً بمعنى ذا ركض لم يجز. وقرأ ابن ذكوان: «تُخَيَّلُ» بالتاء من فوق، وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن الفعل مسند لضمير الجِبَال والعِصِيّ، أي: تُخَيَّل الحبال (والعصي، و) «أَنَّهَا تَسْعَى» بدل اشتمال من ذلك الضمير. الثاني: كذلك إلا «أَنَّهَا تَسْعَى» حال، أي: ذات سَعْي كما تقدم تقريره قبل ذلك. الثالث: أن الفعل مسند لقوله: «أَنَّهَا تَسْعَى» كقراءة العامة في أحد الأوجه وإنما أَنَّثَ الفعل لاكتساب المرفوع التأنيث بالإضافة، إذ التقدير: تُخَيَّلُ إِلَيْهِ سَعْيُهَا، فهو كقوله: ٣٦٧٤- شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ... («فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا»). وقرأ أبو السمال: «تَخَيَّلُ» بفتح التاء والياء مبنياً للفاعل، والأصل: تَتَخَيَّلُ، فحذف إحدى التاءين نحو «تَنَزَّلُ المَلاَئِكَةُ»، و«أَنَّهَا تَسْعَى» بدل اشتمال أيضاً من ذلك الضمير.

قوله: ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾:

ما: كافة لأن عن العمل، وهَذِهِ: نصب على الظرف، و﴿الْحَيَاةَ﴾: بدل من هذه، أو نعت تقديره: إنما تقضى في هذه الحياة الدنيا، ويجوز في الكلام رفع هذه والحياة على: أن تجعل ما بمعنى: الذي، والهاء محذوفة مع: ﴿تَقْضِي﴾، وهَذِهِ خبر إِنَّ، و﴿الْحَيَاةَ﴾ بدل من هذه، أو نعت تقديره: إِنَّ الذي تقضيه أمر هذه الحياة الدنيا.

قوله: ﴿وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾:

الذي: في موضع خفض على العطف على ما، وإن شئت على القسم.

قوله: ﴿وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ﴾:

ما: في موضع نصب على العطف على الخطايا، وقيل: هو حرف نافٍ، فإذا جعلت ما نافيه تعلقت مِن بالخطايا، وإذا جعلت ما بمعنى: الذي تعلقت مِن بـ ﴿أَكْرَهْتَنَا﴾.

قوله: ﴿لا تَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَى﴾:

من رفع ﴿تَخَافُ﴾ جعله حالاً من الفاعل، وهو موسى عليه السلام، والتقدير: اضرب لهم طريقًا في البحر غير خائف دركا ولا خاشيا، ويقوي رفع ﴿يَخَافُ﴾ إجماع القراء على رفع ﴿يَخْشَى﴾، وهو معطوف على يخاف. ويجوز رفع تخاف على القطع؛ أي: أنت لا تخاف دركا، وقيل: إن رفعه على أنه نعت لطريق على تقدير حذف فيه، ومن جزم تخاف، وهو حمزة جعله: جواب الأمر، وهو ﴿فَاضْرِبْ﴾، والتقدير: إن تضرب لا تخف دركا ممن خلفك، ويرتفع ﴿تَخْشَى﴾ على القطع؛ أي: وأنت لا تخشى غرقا، وقيل: إن الجزم في: ﴿تَخَافُ﴾ على النهي، وأجاز الفراء: أن تكون ﴿وَلا تَخْشَى﴾ في موضع جزم، وتثبت الألف كما تثبت الياء والواو على تقدير حذف الحركة منهما، وهذا لا يجوز في الألف؛ لأنها لا تتحرك أبداً إلا بتغييرها إلى غيرها، والواو والياء يتحركان ولا يتغيران.

قوله: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾:

يجوز أن يكون الوعد بمعنى: الموعود، كما جاء الخلق بمعنى: المخلوق، فنصب ﴿وَعْدًا﴾ على هذا التقدير على: أنه مفعول ثان ليعدكم على تقدير حذف مضاف تقديره: ألم يعدكم ربكم تمام وعد حسن، ويجوز: أن يكون انتصب وعد على المصدر.

قوله: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ﴾: انتصب جانب على أنه مفعول ثان لواعد،

ولا يحسن أن ينتصب على الظرف؛ لأنه ظرف مكان مختص غير مبهم، وإنما تتعدى الأفعال والمصادر إلى ظروف المكان بغير حرف جر إذا كانت مبهمة، هذا أصل لا اختلاف فيه، وتقدير الآية: وواعدناكم إتيان جانب الطور، ثم حذف المضاف.

قوله: ﴿مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا﴾: الملك: مصدر في قراءة من ضم أو فتح أو كسر الميم، وهي لغات، والتقدير: ما أخلفنا موعدك بملكنا الصواب، بل أخلفناه بخطيئتنا، والمصدر مضاف في هذا إلى الفاعل، والمفعول محذوف، كما يضاف في موضع آخر إلى المفعول، ويحذف الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ وقوله: ﴿دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾، وقيل: إن من قرأه بضم الميم، جعله مصدر قولهم: هو مَلِكٌ بيِّنُ المُلك، ومن كسر، جعله مصدر: هو مالك بيِّنُ المِلك، ومن فتح جعله اسمًا[1].

قوله: ﴿فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ﴾: الكاف: في موضع نصب على النعت لمصدر محذوف تقديره: فألقى السامريُّ إلقاءً كذلك[2].

قوله: ﴿يَابْنَ أُمَّ﴾: من فتح الميم أراد: يا بن أمي؛ ثم أبدل من الياء التي للإضافة ألفا، ثم حذف الألف استخفافا؛ لأن الفتحة تدل عليها، وقيل: بل جعل الاسمين اسماً واحداً،

---

(١) «بِمَلْكِنَا» قرأ الأخوان بضم الميم، ونافع وعاصم بفتحها والباقون بكسرها. فقيل: لغات بمعنى واحد كالنَّقْضِ والنُّقْضِ والنَّقْضِ، فهي مصادر، ومعناها القدرة والتسلط. وفرق الفارسي وغيره بينهما، فقال: المضموم معناه: لم يكن مُلْكٌ فتُخْلِفُ موعدك بسلطانه، وإنما فعلناه بنظر واجتهاد، فالمعنى على أن ليس له ملك كقول ذي الرُّمة:

لاَ يُشْتَكَى سَقْطَةٌ مِنْهَا وَقَدْ رَقَصَتْ ... بِهَا المَفَاوِزُ حَتَّى ظَهْرُهَا حَدِبُ

أي لا يقع منها سَقْطَة فَتَشْتَكِي. وفتح الميم مصدر من مَلَكَ أمره، والمعنى: ما فعلناه بأنَّا ملكنا الصواب، بل غلبتنا أنفسنا. وكسر الميم كَثُر فيما تحوزه اليد وتحويهن ولكنه يستعمل في الأمور التي يرمها الإنسان، ومعناها كمعنى التي قبلها. والمصدر في هذين الوجهين مضاف لفاعله، والمفعول محذوف أي: بِمَلْكِنَا الصوابَ. قوله: «حُمِّلْنَا» قرأ نافع وابن كثير وحفص بضم الحاء وكسر الميم المشددة وأبو جعفر كذلك إلا أنه خفف الميم. (والباقون بفتحها خفيفة الميم). فالقراءة الأولى والثانية نسبوا فيهما الفعل إلى غيرهم. وفي الثالثة نسبوه إلى أنفسهم و«أَوْزَاراً» مفعول ثان غير القراءة الثالثة. و«من زِينَةِ» يجوز أن يكون متعلقاً ب «حُمِّلْنَا»، وأن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه صفة ل «أَوْزَاراً».

(٢) «فَكَذَلِكَ» نعت لمصدر أو حال من ضميره عند سيبويه أي: إلقاء مثل إلقَائِنَا.

فبناهما على الفتح.

ومن كسر الميم، فعلى أصل الإضافة، لكن حذف الياء؛ لأن الكسرة تدل عليها، وكان الأصل إثباتها؛ لأن الأم غير منادى، إنما المنادى هو الابن، وحذف الياء إنما يحسن ويختار مع المنادى بعينه، والأم ليست بمناداة.

قوله: ﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾: من قرأ بكسر اللام، فعلى معنى:

لن تجده مخلفا، كما تقول: أحمدته؛ أي: وجدته محمودا.

وقيل: إن معناه محمول على التهدُّد؛ أي: لا بد لك من أن تصير إليه. ومن فتح اللام، فمعناه: لن يخلفكه الله، والمخاطب مضمر مفعول لم يُسَم فاعله، والفاعل: هو الله سبحانه وتعالى، والهاء المفعول الثاني، والمخاطب في القراءة الأولى فاعل على المعنيين جميعاً، وأخلف يتعدى إلى مفعولين، فالثاني محذوف في قراءة من كسر اللام، والتقدير: لن تخلف أنت الله الموعد الذي قدر أن ستأتيه.

قوله: ﴿كَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾:

الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف؛ أي: نقص عليك قصصاً كذلك.

قوله: ﴿زُرْقًا﴾: حال من: ﴿الْمُجْرِمِينَ﴾.

قوله: ﴿قَاعًا﴾: حال أيضاً.

قوله: ﴿إِلا عَشْرًا﴾: نصب بـ ﴿لَبِثْتُمْ﴾.

قوله: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا﴾:

أن: في موضع نصب؛ لأنها اسم إنَّ.

ومن فتح ﴿وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ﴾ عطفها على أَنْ لا، تقديره: وإن لك عدم الجوع، وعدم الظمأ في الجنة، ويجوز: أن تكون أَن الثانية في موضع رفع عطف على الموضع. ومن كسر فعلى الاستئناف قوله: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾: فاعل ﴿يَهْدِ﴾ مضمر، وهو المصدر، تقديره: أفلم يهد الهدى لهم، وقيل: الفاعل مضمر على تقدير الأمر، تقديره: أفلم يهد الأمر لهم كم أهلكنا. وقال الكوفيون:كَمْ هو فاعل ﴿يَهْدِ﴾، وهو غلط عند البصريين؛ لأن كَمْ لها صدر الكلام، ولا يعمل ما قبلها فيها، إنما يعمل فيها ما بعدها، كأي في الاستفهام، والعامل في: كَمْ الناصب لها عند البصريين ﴿أَهْلَكْنَا﴾.

قوله: ﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾: نصبت ﴿زَهْرَةَ﴾ على فعل مضمر دل عليه ﴿مَتَّعْنَا﴾؛ لأن ﴿مَتَّعْنَا﴾ بمنزلة: جعلنا، فكأنه قال: جعلنا لهم زهرة الحياة الدنيا، وهو قول الزجاج [1].

وقيل: هي بدل من الهاء في: بِهِ على الموضع، كما تقول: مررت به أخاك، وأشار الفراء إلى: أن نصبه على الحال، والعامل فيه: ﴿مَتَّعْنَا﴾، قال كما تقول: مررت به المسكين، وقدره: متعناهم به زهرة في الحياة الدنيا وزينة فيها.

قال: إن كانت معرفة؛ فإن العرب تقول: مررت به الشريف الكريم؛ يعني: تنصبه على الحال، على تقدير زيادة الألف واللام، ويجوز: أن تنصب ﴿زَهْرَةَ﴾ على أنها موضوعة موضع المصدر وموضع زينة، مثل: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾ و﴿ وَعْدَ اللَّهِ﴾، وفيه نظر.

قال أبو محمد، والأحسن: أن تنصب ﴿زَهْرَةَ﴾ على الحال، ويحذف التنوين لسكونه وسكون اللام من الحياة، كما قُرِئ: ﴿وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ بنصب ﴿النَّهَارِ﴾ بسابق، على

---

(١) «زَهْرَة» في نصبه تسعة أوجه: أحدها: أنَّه مفعول ثانٍ، لأنه ضَمَّن «مَتَّعْنَا» معنى أعطينا، ف «أَزْوَاجاً» مفعول أول، و«زَهْرَةَ» هو الثاني. الثاني: أن يكون بدلاً من «أزواجاً»، وذلك إما على حذف مضاف أي ذوي زهرة، وإمَّا على المبالغة جعلوا نفس الزهرة. الثالث: أن يكون منصوباً بفعل مضمرٍ دلَّ عليه «مَتَّعْنَا» تقديره: جَعَلْنَا لهم زهرة الرابع: نصبه على الذم، قال الزمخشري: وهو النصب على الاختصاص. الخامس: أن يكون بدلاً من موضع الموصول، قال أبو البقاء: واختاره بعضهم، وقال آخرون: لا يجوز، لأن قوله: لِنَفْتِنَهُمْ «من صلة» مَتَّعْنَا فيلزم الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي. وهو اعتراض حسن. السادس: أن ينتصب على البدل من محل «بِهِ». السابع: أن ينتصب على الحال من «مَا» الموصولة. الثامن: أنه حالٌ من الهاء في «بِهِ»، وهو ضمير الموصول، فهو كالذي قبله في المعنى. فإن قيل: كيف يقع الحال معرفة؟ فالجواب: أن تجعل «زَهْرَة» منونة نكرة، وإنما حذف التنوين للالتقاء الساكنين نحو: ٣٧٠٢- وَلاَ ذَاكِرَ اللَّهَ إلاَّ قَلِيلا... وعلى هذا: فبم (جُرَّت «الحَيَاةِ» ؟ فقيل: على البدل من «مَا» الموصولة). التاسع: أنه تمييز ل «مَا» أو الهاء في «بِهِ» وقد ردوه عليه بأنه معرفة والمميز لا يكون معرفة، وهذا غير لازم، لأنه يجوز تعريف التمييز على أصول الكوفيين. والعاشر: أنه صفة لـ«أَزْوَاجاً» بالتأويلين المذكورين في نصبه حالاً وقد منعه أبو البقاء يكون الموصوف نكرة والوصف معرفة، وهذا يجاب عنه بما أجيب في تسويغ نصبه حالاً أعني حذف التنوين للالتقاء الساكنين. والعامة على تسكين الهاء، وقرأ الحسن وأبو البرهسم وأبو حَيْوة بفتحها، فقيل: بمعنى كَجَهْرَة وجَهْرَة. وأجاز الزمخشري أن يكونَ جمع زاهر كفَاجِر وفَجَرة وبَارّ وبَرَرَة وروى الأصمعي عن نافع «لِنُفْتِنَهُمْ» بضم النون من أفتنه إذا أوقعه في الفتنة والزَّهْرة بفتح الحاء وسكونها كَنَهر ونهْر ما يروق من النور وسراج زاهر لبريقه ورجل أزهر وامرأة زهراء من ذلك والأنجم الزهرُ هي المضيئة.

تقدير حذف التنوين؛ لسكونه وسكون اللام، وتكون ﴿الْحَيَاةِ﴾ مخفوضة على البدل من ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿إِلَى مَا مَتَّعْنَا﴾، فيكون التقدير: ولا تمدن عينيك إلى الحياة الدنيا زهرة؛ أي: في حال زهرتها، ولا يحسن أن تكون ﴿زَهْرَةَ﴾ بدلا من :مَا على الموضع في قوله: ﴿إِلَى مَا مَتَّعْنَا﴾؛ لأن ﴿لِنَفْتِنَهُمْ﴾ متعلق بـ ﴿مَتَّعْنَا﴾، فهو داخل في صلة مَا، و﴿لِنَفْتِنَهُمْ﴾ داخل أيضاً في الصلة، ولا يتقدم المبدل على ما هو في الصلة؛ لأن البدل لا يكون إلا بعد تمام الصلة للمبدل منه، فامتنع بدل ﴿زَهْرَةَ﴾ من: مَا على الموضع.

قوله: ﴿بَيِّنَةُ مَا﴾: مَا: في موضع خفض بإضافة البينة إليها، وأجاز الكسائي تنوين بينة، فتكون: مَا بدلا من: ﴿بَيِّنَةُ﴾.

قوله: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ﴾: مَنْ في موضع رفع بالابتداء، ولا يعمل فيها: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ﴾؛ لأنها استفهام، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

وأجاز الفراء: أن تكون: مَنْ في موضع نصب بـ ﴿فَسَتَعْلَمُونَ﴾، حمله على غير الاستفهام، جعل مَنْ للجنس، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الأنبياء عليهم السلام

قوله تعالى: ﴿مِنْ ذِكْرٍ من رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾: ﴿مُحْدَثٍ﴾: نعت للذكر، وأجاز الكسائي نصبه على الحال، وأجاز الفراء رفعه على النعت لـ ﴿ذِكْرٍ﴾ على الموضع؛ لأن من زائدة، و﴿ذِكْرٍ﴾ فاعل[1].

قوله: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: الَّذِينَ: بدل من المضمر المرفوع في: ﴿وَأَسَرُّوا﴾، والضمير يعود على الناس. وقيل: الَّذِينَ رفع على إضمار: هم الذين، وقيل:

---

(١) «مُحْدِثٍ» العامة على جر «مُحْدِثٍ» نعتاً ل «ذِكْرٍ» على اللفظ. وقوله: «من رَبِّهِمْ» فيه أوجه: أجودها: أنْ يتعلق ب «يَأْتِيهِمْ»، وتكون «من» لابتداء الغاية مجازاً. والثاني: أنْ يتعلق بمحذوف على أنه حال من الضمير المستتر في «مُحْدِثٍ». الثالث: أنْ يكونَ حالاً من نفس «ذِكْرٍ»، وإنْ كان نكرة، لأنه قد تخصّص بالوصف ب «مُحْدَثٍ»، وهو نظير: ما جاءني رجلٌ قائماً منطلقٌ، ففصل بالحال بين الصفة والموصوف. وأيضاً فإنّ الكلام نفي وهو مسوغ لمجيء الحال من النكرة. الرابع: أن يكون نعتاً ل «ذِكْرٍ» فيجوز في محله وجهان: الجر باعتبار اللفظ والرفع باعتبار المحل، لأنه مرفوع المحل إذ «مَن» مزيده فيه.

الَّـذِينَ في موضع نـصب على أعني، وأجاز الفراء: أن يكون: الَّـذِينَ في موضع خفض نعت للـناس، وقـيل: الَّـذِينَ رفـع بـ ﴿وَأَسَرُّوا﴾، وأتى لفظ الضمير في: ﴿وَأَسَرُّوا﴾ على لغة من قال: أكلوني البراغيث، وقيل: الَّـذِينَ رفع على إضمار يقول.

قـوله: ﴿فِـيهِ ذِكْـرُكُمْ﴾: الذكر: مبتدأ، وفِيهِ الخبر، والجملة في موضع نصب على النعت لكتاب.

قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ﴾:

إلا: في موضـع غـير، وهـي نعـت لآلهـة عـند سيبويه، والكسائي، تقديره: غير الله، فلما وضـعت إلا موضـع غـير أعـرب الاسـم بعـدها بمثل إعراب غير، وقال الفراء: إلا بمعنى: سوى.

قـرأ يحيـى بـن يعمـر: ﴿هَـذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي﴾: بالتنوين على تقدير حذف، تقديره: هذه ذكر ذكْرٌ من معي وذكر من قبلي.

قوله: ﴿الْـحَقَّ﴾: نصب بـ ﴿يَعْلَمُونَ﴾، وقرأ الحسن بالرفع على معنى: هو الحق أو هذا الحق.

قـوله: ﴿بَـلْ عِـبَادٌ مُكْـرَمُونَ﴾؛ أي: بـل هم عباد، ابتداء وخبر. وأجاز الفراء: بل عبادا مكرمين على معنى: بل اتخذ عبادا.

قوله: ﴿كَانَتَا رَتْقًا﴾: إنما وحد رتقا؛ لأنه مصدر، وتقديره: كانتا ذواتي رتق.

قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْـمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾:

﴿مِـنَ الْـمَاءِ﴾: في موضـع المفعول الثاني لجعل، ويجوز في الكلام حيًا بالنصب، على أنه المفعول الثاني، ويكون: ﴿مِنَ الْـمَاءِ﴾ في موضع البيان.

قـوله: ﴿فِي فَلَـكٍ يَـسْبَحُونَ﴾: أتى: ﴿يَسْبَحُونَ﴾ بالواو والنون، وهو خبر عما لا يعقل، وحـق الـواو والنون ألا يكونا إلا لمن يعقل، ولكن لما أخبر عنها: أنها تفعل فعلاً كما يخبر عمن يعقل أتى الخبر عنها، كالخبر عمن يعقل.

قـوله: ﴿أَفَـإِنْ مِـتَّ فَهُمُ الْـخَالِدُونَ﴾: حق ألف الاستفهام إذا دخلت على حرف شرط أن تكـون رتبتها قبل جواب الشرط، فالمعنى: أفهم الخالدون إن مِتَّ ؟ ومثله: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾، وهو كثير.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾: من رفع مثقالاً جعل كان تامة لا تحتاج إلى خبر، ومن نصبه جعل كان ناقصة فهو خبرها، واسم كان مضمر فيها تقديره: وإن كان الظلم مثقال حبة، فلتقدم ذكر الظلم جاز إضماره.

قوله: ﴿أَتَيْنَا بِهَا﴾: من قرأه بالقصر، فمعناه: جئنا بها.

وقرأ ابن عباس، ومجاهد: ﴿آتَيْنَا﴾ بالمد على معنى: جازينا بها، فهو فاعلنا، ولا يحسن أن يكون أفعلنا؛ لأنه يلزم حذف الباء من بها؛ لأن أفعل لا يتعدى بحرف، وفي حذف الباء مخالفة للخط.

قوله: ﴿إِذْ قَالَ لأَبِيهِ﴾: العامل في: إِذْ ﴿آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ﴾؛ أي: آتيناه رشده في وقت قال لأبيه.

قوله: ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾: ﴿إِبْرَاهِيمُ﴾: رفع على إضمار هو ﴿إِبْرَاهِيمُ﴾ ابتداء، وخبر محكي، وقيل: تقديره: الذي يعرف به إبراهيم، وقيل: هو رفع على النداء المفرد، فتكون ضمته بناء، وله قام مقام المفعول الذي لم يسم فاعله ليقال. وإن شئت أضمرت المصدر ليقوم مقام الفاعل، وله في موضع نصب.

قوله: ﴿وَلُوطًا آتَيْنَاهُ﴾: ﴿وَلُوطًا﴾: نصب بإضمار فعل، تقديره: وآتينا لوطا آتيناه، وانتصب بعده ﴿وَنُوحًا﴾، و﴿وَدَاوُدَ﴾ على معنى: واذكر يا محمد؛ نوحا، واذكر داود.

قوله: ﴿وَالطَّيْرَ﴾: عطف على الجبال، وقيل: هو مفعول معه. ويجوز الرفع تعطفه على المضمر في: ﴿يُسَبِّحْنَ﴾.

قوله: ﴿إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا﴾: ﴿مُغَاضِبًا﴾: نصب على الحال، ومعناه: غضب على قومه لربه؛ إذ لم يجبه قومه، والغضب على القوم كان لمخالفتهم أمر ربهم.

قوله: ﴿رَغَبًا وَرَهَبًا﴾: نصب على المصدر.

قوله: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ﴾: ﴿وَالَّتِي﴾: في موضع نصب على معنى: واذكر التي، وكذلك ﴿وَذَا النُّونِ﴾ [1].

---

(١) يجوز أن ينتصب قوله: «وَالَّتِي» نسقاً على ما قبلها، وأن ينتصب بإضمار اذكر، وأن يرتفع بالابتداء، والخبر محذوف، أي: وفيما يتلى عليكم التي أحصنت. ويجوز أن يكون الخبر «فَنَفَخْنَا» وزيدت الفاء على رأي الأخفش نحو زيد فقائم. وفي كلام الزمخشري: نفخنا الروح في عيسى فيها. قال أبو حيان مؤاخذاً =

قوله: ﴿وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ﴾: ﴿آيَةً﴾: مفعول ثان لجعل، ولم يثن؛ لأن التقدير عند سيبويه: وجعلناها آية للعالمين وجعلنا ابنها آية، ثم حذف الأول لدلالة الثاني عليه. وتقديره عند المبرد على غير حذف، لكن يراد به التقديم، تقديره عنده: وجعلناها آية للعالمين وابنها.

قوله: ﴿نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾: قرأه ابن عامر، وأبو بكر، عن عاصم بنون واحدة وجيم مشددة، وكان يجب أن يفتح الياء ؛ لأنه فعل ماض لم يسم فاعله، ويجب: أن ترفع المؤمنين على هذه القراءة؛ لأنه مفعول لم يسم فاعله، وفعل ماض لم يسم فاعله، ولكن أتى على إضمار المصدر، أقامه مقام الفاعل، وهو بعيد؛ لأن المفعول أولى بأن يقوم مقام الفاعل، وإنما يقوم المصدر مقام الفاعل عند عدم المفعول به أو عند اشتغال المفعول به بحرف الجر، نحو: قيم وسير بزيد.

فأما الياء، فأسكنها في موضع الفتح كما يسكنها في موضع الرفع، وهو بعيد أيضاً، إنما يجوز في الشعر.

وقال بعض العلماء: إنَّ ﴿نُجِّي﴾ ليس هو في هذه القراءة فعل سُمي فاعله، وإنما أدغم النون الثانية في الجيم، وهو قول بعيد أيضًا؛ لأن النون لا تدغم في الجيم إدغاماً صحيحاً يكون منه التشديد، إنما تخفى عند الجيم، والإخفاء لا يكون معه تشديد، وقال علي بن سليمان: هو في هذه القراءة فعل سُمي فاعله، وأصله: ننجي بنونين، وبالتشديد على نفعل، لكن حذفت النون الثانية؛ لاجتماع النونين، كما حذفت إحدى التاءين في: تفرقون، وتظاهرون، وشبهه، واستدل من قال بهذين القولين الأخيرين على قوله بسكون الياء في: ننجي، فدل سكونها على: أنه فعل مستقبل، وهذا أيضاً قول ضعيف؛ لأن المثلين في مثل هذه الأشياء لا يحذف الثاني استخفافا إلا إذا اتفقت حركة المثلين، نحو: تتفرقون، وتتعاونون؛ فإن اختلفت حركة المثلين لم يجز حذف الثاني، نحو: تُتَغافر الذنوب وتُتَناتج الدواب، والنونان في: ننجي قد اختلفت حركتهما، فلا يجوز حذف البتة في إحداهما، وأيضاً فإن النون الثانية أصلية،

=

له: فاستعمل «نفخ» متعدياً والمحفوظ أنه لا يتعدى فيحتاج في تعديه إلى سماع، وغير متعد استعمله هو في قوله؛ أي: نفخت في المزمار. انتهى ما آخذه به.

والأصلي لا يجوز حذفه البتة، والتاء المحذوفة في: ﴿تَفَرَّقُوا﴾، و﴿تَعَاوَنُوا﴾ زائدة، فحذفها حسن إذا اتفقت الحركتان.

قوله: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ جواب إذا محذوف، والمعنى: قالوا: ﴿يَا وَيْلَنَا﴾، فحذف القول، وقيل: جوابها:

﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾: والواو زائدة، وقيل: جوابها: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾.

قوله: ﴿آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾: يحتمل ﴿عَلَى سَوَاءٍ﴾: أن يكون في موضع نصب نعت لمصدر محذوف؛ أي: إيذاناً على سواء، ويحتمل: أن يكون في موضع الحال من الفاعل، وهو النبي، صلى الله عليه وسلم، أو من المفعولين، وهم المخاطبون [1].

ومثله في الجواز: قوله: ﴿فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾: في موضع الحال من النبي، صلى الله عليه وسلم، ومن الكفار؛ أي: مستوين في العلم بنقض العهد، وهذا، كقولهم: لقي زيد عمرا ضاحكين.

وكقول الشاعر:

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن

فخاليين: حال من التاء ومن الكاف، وفيه اختلاف، من أجل اختلاف العاملين في صاحبي الحال.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الحج

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾؛ أي: نداء مفرد، وها للتنبيه.

ولا يجوز في: ﴿النَّاسُ﴾ عند سيبويه إلا الرفع، وهو نعت لمفرد؛ لأنه لا بد منه، وهو المنادى في المعنى. وأجاز المازني النصب فيه على موضع أي؛ لأن المنادى مفعول به في المعنى، وإنما ضم؛ لأنه مبني، وإنما بُني؛ لوقوعه موقع المخاطب، والمخاطب لا يكون اسماً ظاهراً إنما

---

(١) آذَنْتُكُمْ أعلمتكم، فالهمزة فيه للنقل، قال الزمخشري: آذن منقول من أذن: إذا علم، لكنه كثر استعماله في الجري مجرى الإنذار، ومنه قوله: ﴿فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ﴾ [سورة البقرة آية ٢٧٩] وقول ابن حلزة: آذَنَتَنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ...

يكون مضمراً كافاً أو تاء، والدليل على أن المنادى مخاطب: أنك لو قلت: والله لا خاطبت زيداً، ثم قلت: يا زيد؛ لحنثت؛ لأنه خطاب، فلما وقع موقع المضمر بُني، كما أن المضمر مبني أبداً، لكنه في أصله متمكن في الإعراب، فبني على حركة، واختير له الضم لقوته، وقيل: لشبهه بقبل وبعد، وفي علة ضمه أقوال غير هذه يطول ذكرها.

قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلاهُ﴾: أن: في موضع رفع بـ ﴿كُتِبَ﴾[1].

وقوله: ﴿فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ ذكر الزجاج: أن أن الثانية: عطف على الأولى في موضع رفع، ثم قال: والفاء الأجود فيها: أن تكون في موضع الجزاء، ثم رجع فنقض ذلك، وقال: وحقيقة أن الثانية: أنها مكررة على جهة التأكيد؛ لأن المعنى: كتب على الشيطان أنه من تولاه أضله، وقد أخذ عليه إجازته، ذلك أن تكون الفاء عاطفة؛ لأن ﴿مَنْ تَوَلاهُ﴾ شرط، والفاء جواب الشرط، ولا يجوز العطف على أن الأولى إلا بعد تمامها؛ لأن ما بعدها من صلتها، فإذا لم تتم بصلتها لم يجز العطف عليها؛ إذ لا يعطف على الموصول إلا بعد تمامه، والشرط وجوابه في هذه الآية هما خبر أن الأولى. وأخذ عليه أيضاً قوله: أن الثانية مكررة للتأكيد، وقيل: كيف تكون للتأكيد، والمؤكد لم يتم ؟ وإنما يصلح التأكيد بعد تمام المؤكد، وتمام أن الأولى عند قوله: ﴿السَّعِيرِ﴾، والصواب في أن الثانية: أن تكون في موضع رفع على إضمار مبتدأ، تقديره: كتب على الشيطان أنه من تولاه، فشأنه أنه يضله أو فأمره أنه يضله؛ أي: فشأنه الإضلال، ويجوز: أن تكون أن الثانية في موضع رفع بالاستقرار إن تضمر له، تقديره: كتب عليه أنه من تولاه

(١) قرأ العامة «كُتِبَ» مبنياً للمفعول، وفتح «أنّ» في الموضعين. وفي ذلك وجهان: أحدهما: أن «أنّه» وما في حيزه في محل نصب لقيامه مقام الفاعل، فالهاء في «عَلَيْه»، وفي «أنّه» تعودان على «من» المتقدمة. و«مَنْ» الثانية يجوز أن تكون شرطية، والفاء جوابها، وأن تكون موصولة والفاء زائدة في الخبر لشبه المبتدأ بالشرط، وفتحت «أن» الثانية، لأنها وما في حيزها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فشأنه وحاله أنه يضله، أو يقدر «فَأنّه» مبتدأ والخبر محذوف أي: فله أنه يضله. الثاني: قال الزمخشري: ومن فتح فلأن الأول فاعل كتب، والثاني عطف عليه. قال أبو حيان: وهذا لا يجوز؛ لأنك إذا جعلت «فَأنّه» عطفاً على «أنه» بقيت «أنه» بلا استيفاء خبر، لأن «من تولاه» «من» فيه مبتدأة فإن قدرتها موصولة فلا خبر لها حتى تستقل خبراً ل «أنّه»، وإن جعلتها شرطية فلا جواب لها، إذ جعلت «فأنه» عطفاً على «أنه». قال شهاب الدين: وقد ذهب ابن عطية إلى مثل قول الزمخشري فإنه قال: و«أنه» في موضع رفع على المفعول الذي لم يسم فاعله.

فله أنه يضله؛ أي: فله إضلاله، وهدايته إلى عذاب السعير.

قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾: ذا: في موضع رفع على إضمار مبتدأ، تقديره: الأمر ذلك، وأجاز الزجاج: أن يكون ذا في موضع نصب بمعنى: فعل الله ذلك بأنه الحق.

قوله: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿يُجَادِلُ﴾، وهو راجع على مَنْ في قوله: ﴿مَنْ يُجَادِلُ﴾، ومعناه: يجادل في آيات الله بغير علم معرضا عن الذكر.

قوله: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾: ﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأ، و، ﴿بِمَا قَدَّمَتْ﴾ الخبر.

قوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾: أَنَّ: في موضع خفض عطف على بما، وقيل: أَنَّ في موضع رفع على معنى: والأمر أن الله، والكسر على الاستئناف حسن.

قوله: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ من نَفْعِهِ﴾: قال الكسائي: اللام في غير موضعها، ومَنْ في موضع نصب بـ ﴿يَدْعُو﴾، والتقدير: يدعو من لضره أقرب من نفعه؛ أي: يدعو إلهاً لضره أقرب من نفعه. وقال المبرد: في الكلام حذف مفعول، واللام في موضعها، ومَنْ في موضع رفع بالابتداء، و﴿ضَرُّهُ﴾ مبتدأ، و﴿أَقْرَبُ﴾ خبره، والجملة: صلة مَنْ و﴿لَبِئْسَ الْمَوْلَى﴾: خبر مَنْ، تقديره: يدعو إلهاً لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى، وقال الأخفش: يدعو بمعنى: يقول، ومَنْ مبتدأ، و﴿ضَرُّهُ﴾ مبتدأ ثان، و﴿أَقْرَبُ﴾ خبره، والجملة: صلة مَنْ، وخبر مَنْ محذوف، تقديره: يقول لمن ضره أقرب من نفعه إلهه.

وقد شرحنا هذه المسألة في كتاب مفرد؛ لأن فيها نظر واعتراضات على هذه الأقوال، وفيها أقوال أخر غير هذه، وهي مشكلة يتسع فيها القول، ولذلك كثر الاختلاف فيها.

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾: خبر إِنَّ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ﴾، وأجاز البصريون: إن زيداً إنه منطلق، كما يجوز: إن زيداً هو منطلق، ومنعه الفراء، وأجازه في الآية؛ لأن فيها معنى الجزاء، فحمل الخبر على المعنى.

قوله: ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾: ارتفع كثير على العطف على مَنْ في قوله: ﴿يَسْجُدُ لَهُ مَنْ﴾، وجاز ذلك؛ لأن السجود هو التذلل والانقياد، فالكفار الذين حق عليهم العذاب أذلاء تحت قدر الله وتدبيره، فهم منقادون لما سبق فيهم من علم الله، لا يخرجون عما سبق في علم الله فيهم، وقيل: ارتفع كثير بالابتداء وما بعده الخبر.

ويجوز النصب كما قال: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [سورة الإنسان آية ٣١] بإضمار

فعل، كأنه قال: وأهان كثيرًا حق عليه العذاب، أو وخلق كثيراً حق عليه العذاب، وشبه ذلك من الإضمار الذي يدل عليه المعنى، وإنما اختير فيه الرفع عند الكسائي؛ لأنه محمول على معنى الفعل؛ لأن معناه: وكثير أبى السجود[1].

قوله: ﴿يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ﴾: مَا: في موضع رفع بـ ﴿يُصْهَرُ﴾، ﴿وَالْجُلُودُ﴾ عطف على مَا، والمعنى: يذاب به ما في بطونهم، وتذاب به جلودهم، والهاء في: بِهِ تعود على: ﴿الحميم﴾.

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾: إنما عطف ﴿وَيَصُدُّونَ﴾ وهو مستقبل على ﴿كَفَرُوا﴾ وهو ماض؛ لأن ﴿وَيَصُدُّونَ﴾ في موضع الحال، والماضي يكون حالاً مع قد، وقيل: هو عطف على المعنى؛ لأن تقديره: إن الكافرين والصادين، وقيل: الواو زائدة، ﴿وَيَصُدُّونَ﴾ خبر إِنَّ، وقيل: خبر إِنَّ محذوف تقديره: إِنَّ الذين كفروا وفعلوا كذا وكذا خسروا وهلكوا، وشبه ذلك من الإضمار الذي يدل عليه الكلام.

قوله: ﴿سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾: ارتفع ﴿سَوَاءً﴾ على أنه خبر ابتداء مقدم تقديره: العاكف والبادي فيه سواء، وفي هذه القراءة دليل على: أن الحرم لا يملك؛ لأن الله تعالى قد سوى فيه بين المقيم وغيره، وقيل: إن ﴿سَوَاءً﴾ رفع بالابتداء، و﴿الْعَاكِفُ﴾ رفع بفعله، ويَسُدُّ مَسَدَّ الخبر، وفيه بُعْد؛ لأنك لا بد أن تجعل ﴿سَوَاءً﴾ بمعنى: مستو، ولذلك يعمل. ولا يحسن أن يعمل مستو حتى يعتمد على شيء قبله، فإن جعلت ﴿سَوَاءً﴾، وما بعده في موضع المفعول الثاني لجعلنا حسن أن يرتفع بالابتداء ويكون بمعنى: مستو، فترفع ﴿الْعَاكِفُ﴾ به، ويسد مسد الخبر، وقرأ حفص عن عاصم بالنصب جعله مصدراً عمل فيه

---

(١) المراد بالسجود: قال الزجاج: أنها مطيعة لله تعالى كقوله تعالى للسماء والأرض ﴿ائتيا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [سورة فصلت آية ١١]، ﴿أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة يس آية ٨٢] ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ من خَشْيَةِ الله﴾ [سورة البقرة آية ٧٤]، ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [سورة الإسراء آية ٤٤]، ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الجبال يُسَبِّحْنَ﴾ [سورة الأنبياء آية ٧٩]. والمعنى أن هذه الأجسام لما كانت قابلة لجميع ما يحدثه الله تعالى فيها من غير امتناع أشبهت الطاعة والانقياد وهو السجود. فإن قيل: هذا التأويل يبطله قوله تعالى ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ الناس﴾، فإن السجود بالمعنى المذكور عام في كل الناس، فإسناده إلى كثير منهم يكون تخصيصاً من غير فائدة. قال شهاب الدين: وقد ذهب ابن عطية إلى مثل قول الزمخشري فإنه قال: و«أنه» في موضع رفع على المفعول الذي لم يسم فاعله.

معنى جعلنا، كأنه قال: سويناه للناس سواء، ويرفع ﴿الْعَاكِفُ﴾ به؛ أي: مستوياً فيه العاكف، والمصدر يأتي بمعنى: اسم الفاعل، فـ ﴿سَوَاءً﴾ وإنْ كان مصدراً فهو بمعنى: مستوٍ، كما قالوا: رجل عدل، بمعنى: عادل، وعلى ذلك أجاز سيبويه وغيره: مررت برجل سواءً درهمُهُ، وبرجل سواء هو والعدَمُ؛ أي: مستوٍ، ويجوز نصب ﴿سَوَاءً﴾ على الحال من المضمر المقدر مع حرف الجر في قوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾، والظرف عامل فيه، أو من الهاء في: ﴿جَعَلْنَاهُ﴾، وجعلنا عامل فيه، ويجوز نصبه على أنه مفعول ثان لجعلنا، وتخفض ﴿الْعَاكِفُ﴾ على النعت للناس أو على البدل، وقد قُرِئ بخفض ﴿الْعَاكِفُ﴾ على البدل من: الناس، وقيل: على النعت؛ لأن الناس جنس من أجناس الخلائق، ولا بد من نصب ﴿سَوَاءً﴾ في هذه القراءة؛ لأنه مفعول ثان لجعل تقديره: جعلناه سواء للعاكف فيه والبادي.

قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾: الباء في: ﴿بِإِلْحَادٍ﴾ زائدة والباء في: ﴿بِظُلْمٍ﴾ متعلقة بـ ﴿يُرِدْ﴾ (١).

قوله: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ﴾: إنما دخلت اللام في: إبراهيم على أن بوأت محمول على معنى: جعلت، وأصل بوأ: أن لا يتعدى بحرف، وقيل: اللام زائدة، وقيل: هي متعلقة بمصدر محذوف.

قوله: ﴿أَنْ لا تُشْرِكْ﴾؛ أي: بأَنْ لا، فهي في موضع نصب، وقيل: هي زائدة للتوكيد،

---

(١) ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ فيه أربعة أوجه: أحدها: أن مفعول «يُرِدْ» محذوف، وقوله: «بإلحَادٍ بظُلم» حالان مترادفان، والتقدير: ومن يرد فيه مراداً ما عادلاً عن القصد ظالماً نذقه من عذاب أليم. وإنما حذف ليتناول كل متناول، قال معناه الزمخشري. والثاني: أنّ المفعول أيضاً محذوف تقديره: ومن يرد فيه تَعَدِّيا، و«بإلحاد» حال، أي: ملتبساً بإلحاد، و«بِظُلْمٍ» بدل بإعادة الجار. الثالث: أن يكون «بظلم» متعلقاً ب «يُرِدْ» والباء للسببية، أي: بسبب الظلم و«بإلحَادٍ» مفعول به، والباء مزيدة فيه كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ [سورة البقرة آية ١٩٥]. لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ... وإليه ذهب أبو عبيدة، وأنشد للأعشى:

ضَمِنَتْ بِرِزْقِ عِيالِنَا أَرْمَاحُنَا أي: ضمنت رزق. ويؤيده قراءة الحسن: ﴿وَمَنْ يُرِدْ إِلْحَادَهُ بِظُلْمٍ﴾. قال الزمخشري: أراد إلحاده فيه، فأضافه على الاتساع في الظرف ك «مَكْرُ اللَّيْلِ» ومعناه: ومن يرد أن يلحد فيه ظالماً. الرابع: أن تضمن «يُرِدْ» معنى يلتبس فذلك تعدى بالباء، أي: ومن يلتبس بإلحاد مريداً له. والعامة على «يُرِد» بضم الياء من الإرادة. وحكى الكسائي والفراء أنه قرئ «يَرِد» بفتح الياء، قال الزمخشري: من الورود ومعناه: من أتى فيه بإلحاد ظالماً.

وقيل: هي بمعنى: أي للتفسير.

قوله: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾: إنما قيل: ﴿يَأْتِينَ﴾؛ لأن ضامراً بمعنى الجمع، ودلت ﴿كُلِّ﴾ على العموم، فأتى الخبر على المعنى بلفظ الجمع، وقرأ ابن مسعود: ﴿يَأْتُونَ﴾ رده على الناس.

قوله: ﴿مِنَ الأَوْثَانِ﴾: مِن لإبانة الجنس، وجعلها الأخفش للتبعيض على معنى: فاجتنبوا الرجس الذي هو بعض الأوثان، ومَن جعل مِن لإبانة الجنس، فمعناه: فاجتنبوا الرجس الذي الأوثان منه، فهو أعم في النهي وأولى.

قوله: ﴿حُنَفَاءَ لِلَّهِ﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿وَاجْتَنِبُوا﴾، وكذلك ﴿غَيْرَ مُشْرِكِينَ﴾.

قوله: ﴿فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ﴾: من قرأ بشديد الطاء، فأصله عنده: فتتخطفه على تتفعل، ثم حذف إحدى التاءين استخفافاً لاتفاق حركتهما. ومن خففه: بناه على خطف يخطف، كما قال الله تعالى: ﴿إِلا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾، وفيها قراءات شاذة ومشهورة يطول شرحها.

قوله: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ﴾:

ذا: في موضع رفع على إضمار مبتدأ معناه: الأمر ذلك، أو على الابتداء على معنى: ذلك الأمر، وقيل: موضع ذا نصب على معنى: اتبعوا ذلك من أمر الله.

قوله: ﴿وَالْبُدْنَ﴾: جمع بَدَن، مثل: وثَن ووثُنْ، يقال للواحدة: بَدَن، وقيل: هو جمع بَدنَة، مثل: خشبة وخُشُب، ويجوز ضم الثاني على هذا القول، وبه قرأ ابن أبي إسحاق.

والإسكان أحسن؛ لأنه في الأصل نعت؛ إذ هو مشتق من البدانة، وليس مثل خشبة وخشب؛ لأن هذا اسم، فالضم فيه أحسن.

قوله: ﴿صَوَافَّ﴾: نصب على الحال، لكن لا ينصرف؛ لأنه فواعل، فهو جمع، وهو لا نظير له في الواحد، فمنع من الصرف لهاتين العلتين، ومعناه: مصطفة.

وقد قرأه الحسن، وغيره: ﴿صوافيَ﴾، بياء مفتوحة، ونصبه على الحال، ومعناه: خالصة لله من الشرك، فهو مشتق من الصفاء، وقرأه قتادة: ﴿صوافن﴾، بالنون، ومعنى الصافنة: التي جمعت رجليها ورفعت سنابكها.

وقيل: هي المعقولة بالحبال للنحر، والصافن: عرق في مقدم رجل الفرس إذا ضرب

عليه رفع رجله.

وقوله: ﴿إِلا أَنْ يَقُولُوا﴾: أَنْ: في موضع نصب؛ لأنها بمعنى: إلا بأن يقولوا.

قوله: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ﴾: الَّذِينَ: في موضع نصب على البدل من مَنْ في قوله: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾: وهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم[1].

قوله: ﴿وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ﴾: هو عطف على: ﴿قَرْيَةٍ﴾، وقيل: هو عطف على: العروش.

قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾:

هذا الكلام عند سيبويه، والخليل خبر، وليست الفاء بجواب لقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، والمعنى عندهما: انتبه يا ابن آدم أنزل الله من السماء ماء فحدث منه كذا وكذا، فلذلك أتى ﴿فَتُصْبِحُ﴾ مرفوعاً، وقال الفراء: هو خبر، ومعناه: اعلم أن الله ينزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة.

قوله: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ﴾: ملة: نصب على إضمار: اتبعوا ملة أبيكم، وقال الفراء: هو منصوب على حذف حرف الجر، وتقديره؛ كملة أبيكم، فلما حذف حرف الجر نصب، وتقديره عنده: وسّع عليكم في الدين كملة أبيكم؛ لأن ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ من حَرَجٍ﴾ يدل على وسع عليكم، وهو قول بعيد.

قوله: ﴿أَنْ تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ﴾: أَنْ: في وضع نصب على معنى: كراهة أن تقع، ولئلا تقع، ومخافة أن تقع.

قوله: ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ﴾: هو لله جل ذكره عند أكثر المفسرين. وقال الحسن: هو لإبراهيم عليه السلام.

وقوله: ﴿وَفِي هَذَا﴾؛ أي: وسماكم المسلمين في هذا القرآن، والضمير في سماكم يحتمل الوجهين جميعاً أيضاً.

---

(١) ﴿الذين إِنْ مَّكَّنَّاهُمْ﴾ يجوز في هذا الموصول ما جاز في الموصول قبله ويزيد هذا عليه بأنه يجوز أن يكون بدلاً من «مَنْ يَنْصُرُه» ذكره الزجاج أي: ولينصرن الله الذين إن مكناهم، و«إنْ مَكَّنَّاهم» شرط و«أقاموا» جوابه، والجملة الشرطية بأسرها صلة الموصول.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة المؤمنون

قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾: قرأ ورش بإلقاء حركة الهمزة على الدال، وحذف الهمزة، وإنما حذفت الهمزة؛ لأنها لما ألقيت حركتها على ما قبلها بقيت ساكنة وقبلها الدال ساكنة؛ لأن الحركة عليها عارضة، واجتمع ما يشبه الساكنين، فحذفت الهمزة لالتقاء الساكنين، وكانت أولى بالحذف؛ لأنها قد اختلت بزوال حركتها؛ ولأن بها وقع الاستثقال؛ ولأنها هي الساكنة في اللفظ.(١)

قوله: ﴿لأَمَانَاتِهِمْ﴾: أمانة: مصدر، وحق المصدر: أن لا يجمع لدلالته على القليل والكثير من جنسه، لكنه لما اختلفت أنواع الأمانة لوقوعها على الصلاة، والزكاة، والطهر، والحج، وغير ذلك من العبادات جاز جمعها؛ لأنها لاختلاف أنواعها شابهت المفعول به، فجمعت كما يجمع المفعول به، وقد أجمعوا على الجمع في قوله: ﴿أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾، وقد قرأ ابن كثير بالتوحيد في: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، ودليله: إجماعهم على التوحيد في: ﴿وَعَهْدِهِمْ﴾ ولم يقل: وعهودهم، وهو مصدر مثل: الأمانة، فقرأ بالتوحيد، مثل العهد على

---

(١) «قَدْ» هنا للتوقع، قال الزمخشري: «قد» نقيضة «لَمَّا» قد تثبت المتوقع ولما تنفيه، ولا شك أنّ المؤمنين كانوا متوقعين لهذه البشارة، وهي الإخبار بثبات الفلاح لهم، فخوطبوا بما دلّ على ثبات ما توقعوه. وقال البغوي: قد حرف تأكيد. وقال المحققون: قد يقرب الماضي من الحال يدل على أن الفلاح قد حصل لهم وأنهم عليه في الحال. وهو أبلغ من تجريد ذلك الفعل. والعامة على «أَفْلَحَ» مفتوح الهمزة والحاء فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل، وورش على قاعدته من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها. وعن حمزة في الوقف خلاف، فروي عنه كورش وكالجماعة. وقال أبو البقاء: من أَلْقَى حركة الهمزة على الدال وحذفها فعلّته أنَّ الهمزة بعد حذف حركتها صُيِّرت ألفاً، ثم حذفت لسكونها (وسكون الدال قبلها في الأصل ولا يُعْتَدُّ بحركة الدال لأنها عارضة. وفي كلامه نظر من وجهين: أحدهما: أنَّ اللغة الفصيحة في النقل حذف الهمزة من الأصل فيقولون: المَرَة والكَمَة في المَرْأة والكَمْأة، واللغة الضعيفة فيه إبقاؤها وتدبيرها بحركة ما قبلها، فيقولون: المَرَاة والكَمَاة بمدة بدل الهمزة ك (رَاس وفَاس) فيمن خففها، فقوله: صُيّرت ألفاً. ارتكاب لأضعف اللغتين. الثاني: أنه وإن سُلم أنها صُيّرت ألفاً فلا نُسلّم أنَّ حذفها) لسكونها وسكون الدال في الأصل بعد حذفها لساكن محقق في اللفظ، وهو الفاء من «أَفْلَحَ»، ومتى وجد سبب ظاهر أُحيل الحكم عليه دون السبب المقدر.

أصل المصدر، ومثله القول في: ﴿صَلاتِهِمْ﴾ و﴿صَلَوَاتِهِمْ﴾.

قوله: ﴿وَشَجَرَةً﴾: نصب عطف على: ﴿جَنَّاتٍ من نَخِيلٍ﴾ وأجاز الفراء فيها الرفع على تقدير: وثَمَّ شجرةٌ، و﴿لَكُمْ﴾ وما بعدها نعت للشجرة.

قوله: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾: مفعولان لخلق؛ لأنه بمعنى: صيرنا، وخلق إذا كان بمعنى: أحدث واخترع تعدى إلى مفعول واحد، وإذا كان بمعنى صير تعدى إلى مفعولين.

قوله: ﴿سَيْنَاءَ﴾: من فتح السين جعله كحمراء، فلم يصرف لهمزة التأنيث والصفة، وقيل: لهمزة التأنيث وللزومها، ولا يصلح أن يكون وزنه فَعْلالاً؛ لأن فَعْلالاً لم يأت اسماً، فيكون هذا ملحقاً به، إنما جاء فعلال في المصادر خاصة، نحو: الزلزال، ولو كان فَعْلالا لانصرف، فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة للزوم العلتين إياه: التأنيث والصفة.

فأما من كسر السين؛ فإنه جعله اسماً ملحقاً بسِرْداح، كعِلْباء، وحرباء، فالهمزة كالياء في: دِرحاية، فهو فعلال، ولا يجوز أن يكون فِعلاء؛ إذ ليس في الكلام فعلاء، ولا توجد همزة التأنيث في فِعلاء، وكان حقه: أن ينصرف كما ينصرف علباء، وحرباء، لكنه اسم لبقعة أو لأرض، وهو معرفة فلم ينصرف للتأنيث والتعريف، وقال الأخفش: هو اسم أعجمي معرفة، فهو كامرأة سميتها بجعفر، ومثله في ترك الانصراف للتأنيث والتعريف، قوله: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ فلم ينصرف ﴿سِينِينَ﴾؛ لأنه معرفة اسم لبقعة أو لأرض، وهو فِعْليل، كررت فيه اللام كخِنْذيذ، ولا يجوز: أن يكون وزنه فِعْلين، كغِسْلين؛ لأن الأخفش، وغيره حكوا: أن واحد سِينِين: سينينة، ولا يجوز مثل هذا التأويل في: غِسْلين؛ إذ لم يسمع: غسلينة.

قوله: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾: من ضم التاء في تنبت جعل الباء زائدة؛ لأن الفعل يتعدى بغير حرف؛ لأنه رباعي من أنبت الشيء، لكن قيل: إن الباء دخلت لتدل على لزوم الإنبات ومداومته، كقوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، وقيل: إن الباء في: ﴿بِالدُّهْنِ﴾، إنما دخلت على مفعول ثان هو في موضع الحال، والأول محذوف تقديره: تنبت جناها بالدهن؛ أي: وفيه دهن، كما تقول: خرج بثيابه، وركب بسلاحه؛ أي: خرج لابساً، وركب متسلحاً، فالمجرور في موضع الحال؛ فأما من فتح التاء فالباء للتعدية لا غير؛ لأنة ثلاثي لا يتعدى، ويجوز: أن يكون في موضع الحال، وقد قالوا: انبت الزرع ونبت، فتكون القراءتان بمعنى.

قوله: ﴿مُنْزَلا﴾: من ضم الميم جعله مصدراً من أنزل؛ إذ قبله ﴿أَنْزِلْنِي﴾، ومعناه:

إنـزالا مـباركا، ويجوز أن يكون اسماً للمكان، كأنه قال: أنزلني مكاناً أو موضعاً، فهو مفعول بـه لا ظـرف، كأنـه قال: اجعل لي مكاناً. ومن فتح الميم جعله مصدراً لفعل ثلاثي؛ لأن أنزل يدل على نزل، ويجوز أن يكون اسماً للمكان أيضاً.

قـوله: ﴿وَيَـشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾: مَا والفعل: مصدر فلا يحتاج إلى عائد. ويجوز أن يكون بمعنـى: الـذي، ويحـذف العائـد من: ﴿تَشْرَبُونَ﴾؛ أي: مما تشربونه، وقال الفراء: تقديره: مما تشربون منه، ثم حذفت منه[1].

قـوله: ﴿أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾: أنَّ: بدل من: أنَّ الأولى المنصوبة بـ "يَعِد" عند سيبويه، وقال الجرمـي، والمـبرد: هـي تأكيد للأولى؛ لأن البدل من أنَّ لا يكون إلا بعد تمام صلتها، ويلزمهما أيـضاً أن لا يجوز التأكيد؛ لأن التأكيد لا يكون إلا بعد تمام الموصول بصلته، وصلته هو الخبر، والخـبر يـتم إلى قـوله: ﴿مُخْـرَجُونَ﴾ ولم يـأت بعـد، وقال الأخفش: أنَّ الثانية في موضع رفع بالظرف، وهو إِذَا تقديره: أيعدكم أنكم إذا متم إخراجكم؛ أي: وقت موتكم إخراجكم.

قـوله: ﴿إِذَا مِـتُّمْ﴾ إلى ﴿مُخْرَجُونَ﴾: في موضع رفع على خبر أَنَّ الأولى، والعامل في: إِذَا مـضمر، كأنـك قلـت: أيعـدكم أنكـم حـادث إذا مـتم إخـراجكم، ولا يجـوز أن يعمـل فيه إخـراجكم؛ لأنـه يـصير في صـلة الإخراج، وهو مقدم عليه، وتقديم الصلة على الموصول لا يجوز، ولا يحسن أيضاً أن يعمل في: إِذَا قوله: ﴿مِتُّمْ﴾؛ لأن إِذَا مضافة إليه، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف؛ لأنه بعضه.

وهـذا كقـولك: الـيوم القـتال، فالـيوم خبر عن القتال، والعامل في اليوم مضمر، كأنك قلـت: اليوم يحدث القتال، أو حادث القتال، ولا يجوز أن يعمل في اليوم القتال؛ لأنه يصير في

---

(١) ﴿وَيَـشْرَبُ مِمَّـا تَشْرَبُونَ﴾ أي: منه، فحذف العائد لاستكمال شروطه، وهو اتحاد الحرف، المتعلق، وعدم قـيامه مقـام مـرفوع، وعـدم ضمير آخر، هذا إذا جعلناها بمعنى الّذي، فإن جعلتها مصدراً لم يحتج إلى عائد، فيكون المصدر واقعاً موقع المفعول. وزعم الفراء أن معنى «مِمَّا تَشْرَبُونَ» على حذف أي: تشربون مـنه. وهـذا لا يجـوز عـند البصريين، ولا يحتاج إلى حذف ألبتة، لأن (ما) إذا كانت مصدراً لم تحتج إلى عائـد، فـإن جعلتها بمعنى الذي حذفت العائد، ولم تحتج إلى إضمار (من) يعني: أنه يقدر تشربونه من غير حرف جر، وحينئذ تكون شروط الحذف أيضاً موجودة ولكن تفوت المقابلة إذ قوله: «تَأْكُلُونَ مِنْهُ» فـيه تبعـيض، فلـو قـدرت هـنا تـشربونه مـن غـير (من) فاتت المقابلة. ثم إن قوله: وهو لا يجوز عند البصريين ممنوع، بل هو جائز لوجود شرط الحذف.

صلته وهو مقدم عليه، فذلك غير جائز، وهذا المضمر العامل في الظروف فيه ضمير يعود على المبتدأ، فإذا أقمت الظرف المجرور مقامة وحذفته صار ذلك الضمير متوهماً في الظرف، أو المجرور لقيامه مقام الخبر الذي كان فيه ضمير يعود على المبتدأ، فهذه المسألة أصل في هذا الحد، فافهمها فإنّها مشكلة.

قوله: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾: من فتح التاء بناهُ على الفتح، والوقف عليه لمن فتح التاء عند البصريين بالهاء، وحكى اليزيدي، عن أبي عمرو: أن الوقف فيهما جميعاً على ت، وموضعه نصب، كأنه موضوع موضع المصدر، كأنك قلت: بُعْدًا بُعْدًا لما توعدون، وقيل: موضعه رفع، كأنه قال: البعدُ البعدُ لما توعدون، ومن كسر التاء وقف بالتاء؛ لأنه جمع، كبيضة وبيضات، كأن واحد هيهات: هيهة، وبعض العرب يُنَوِّنه للفرق بين المعرفة والنكرة، كأنه إذا لم يُنَوِّن معرفة، بمعنى: البعد لما توعدون. وإذا نُوِّن فهو نكرة، كأنه قال: بُعْداً لما توعدون، وكررت هيهات للتأكيد.

قوله: ﴿تَتْرَا﴾: في موضع نصب على المصدر، أو على الحال من الرسل؛ أي: أرسلنا رسلنا متواترين؛ أي: متتابعين، ومن نوّنه، وهو أبو عمرو، جعله على أحد وجهين: إما أن يكون وزنه فَعْلًا، كبغل وهو مصدر، دخل التنوين فيه على فتحة الراء، أو يكون ملحقاً بجعفر والتنوين دخل على ألف الإلحاق كأرطى، فإذا وقفت على هذا الوجه جازت الإمالة؛ لأنك تنوي أنك تقف على الألف التي دخلت للإلحاق لا على ألف التنوين، فتميلها إن شئت، وإذا وقفت على الوجه الأول لم تجز الإمالة؛ لأنك تقف على الألف التي هي عوض من التنوين لا غير، ومن لم ينوِّنه جعل ألفه للتأنيث، والمصادر كثيراً ما يلحقها ألف التأنيث، كالدعوى، والذكرى، فلم ينصرف للتأنيث ولزومه، والتاء في جميع الوجوه يدل عن واو، وأصله: وَتْرى؛ لأنه من المواترة، وهو الشيء يتبع الشيء.

قوله: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾: إِنَّ: في موضع نصب بحذف حرف الجر، أي: وبأن هذه، أو لأن هذه، والحرف متعلق باتقون. وقال الكسائي: هي في موضع خفض عطف على ما في قوله: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾، وقال الفرء: هي في موضع نصب بإضمار فعل تقديره: واعلموا إنَّ هذه، ومن كسر إنَّ، فهو على الاستئناف.

قوله: ﴿أُمَّةً وَاحِدَةً﴾: نصب على الحال، ويجوز الرفع على إضمار مبتدأ، أو على البدل

من: ﴿أُمَّتُكُمْ﴾ التي هي خبر إنَّ، أو على أنه خبر بعد خبر.

قوله: ﴿زُبُرًا﴾: حال؛ أي: مثل زُبُر.

قوله: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ من مَالٍ وَبَنِينَ نُسَارِعُ لَهُمْ﴾: خبر أنَّ: ﴿نُسَارِعُ لَهُمْ﴾ على تقدير حذف به؛ أي: نسارع لهم به، في الخيرات، وما بمعنى: الذي، وقال هشام تقديره: نسارع لهم فيه، ثم أظهر الضمير، وهو الخيرات وما التي هي اسم أَنَّ هي للخيرات، ومثله عنده قولك: إن زيداً تكلم عمرو في زيد؛ أي: فيه، ثم أظهر الضمير، ولم يجز سيبويه هذا إلا في الشعر، وقد قيل: خبر أَنَّ محذوف.

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ من خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ﴾: خبر إنَّ، قوله: ﴿أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾: ابتداء وخبر في موضع خبر إنَّ، ومعنى: ﴿فِي الْخَيْرَاتِ﴾؛ أي: في عمل الخيرات.

قوله: ﴿سَامِرًا﴾: حال، ومثله: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾ (١).

قوله: ﴿تَهْجُرُونَ﴾: من فتح التاء جعله من الهجران؛ أي: مستكبرين بالبيت الحرام سامرا؛ أي: تسمرون بالليل في اللهو واللعب لأمنكم فيه مع خوف الناس في مواطنهم تهجرون آياتي وما يتلى عليكم من كتابي.

---

(١) «مُسْتَكْبِرِينَ» حال من فاعل «تَنْكِصُونَ»، و«بِهِ» فيه قولان: أحدهما: أنه متعلق ب «مُسْتَكْبِرِينَ». والثاني: أنه متعلق ب «سَامِراً». وعلى الأوّل فالضمير للقرآن، لأنهم كانوا يجتمعون حول البيت بالليل يسمرون، وكان عامة سمرهم ذكر القرآن، وتسميته سحراً وشعراً. أو للبيت شرّفه الله - تعالى - كانوا يقولون: لا يظهر علينا أحد لأنّا أهل الحرم، كانوا يفتخرون به، لأنهم ولاته، والقائمون به. قاله ابن عباس ومجاهد. وقيل الضمير في «بِهِ» للرسول - عليه السلام -. أو للنكوص المدلول عليه ب «تَنْكِصُونَ» كقوله: ﴿اعدلوا هُوَ أَقْرَبُ للتقوى﴾ [سورة المائدة آية ٨]. والباء في هذا كله للسببية، لأنهم استكبروا بسبب القرآن لما تلي عليهم وبسبب البيت لأنهم كانوا يقولون نحن ولاته، وبالرسول لأنهم كانوا يقولون هو منا دون غيرنا وبالنكوص لأنه سبب الاستكبار. وقيل: ضُمّن الاستكبار معنى التكذيب فلذلك عدي بالباء، وهذا يتأتى على أن يكون الضمير للقرآن وللرسول. وأمّا على الثاني وهو تعلقه ب «سَامِراً» فيجوز أن يكون الضمير عائداً على ما عاد عليه فيما تقدّم إلا النكوص، لأنهم كانوا يسمرون بالقرآن وبالرسول يجعلونهما حديثاً لهم يخوضون في ذلك كما يسمر بالأحاديث وكانوا يسمرون في البيت فالباء ظرفية على هذا و«سَامِراً» نصب على الحال إمّا من فاعل «تَنْكِصُونَ» وإمّا من الضمير في (مُسْتَكْبِرِينَ).

ومن ضم التاء جعله من الهجر، وهو الهذيان وما لا خير فيه من الكلام.

قوله: ﴿فَمَا اسْتَكَانُوا﴾: هو استفعلوا، من الكون، وأصله: استكونوا، ثم أُعِلَّ، وقيل: هو افتعلوا، من السكون، لكن أشبعت فتحة الكاف، فصارت ألفا، والقول الأول أصح في الاشتقاق، والثاني: أصح في المعنى.

قوله: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾: إنما جاءت المخاطبة من أهل النار بلفظ الجماعة؛ لأن الجبار يخبر عن نفسه، بلفظ الجماعة، فخوطب بالمعنى الذي يخبر هو به عن نفسه، وقيل: معناه: التكرير: ارجعن ارجعن ارجعن، فجمع في المخاطبة ليدل على معنى التكرير، وكذلك قال المازني في قوله: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾: معناه: ألق ألق.

قوله: ﴿سِخْرِيًّا﴾: من ضم السين جعله من السُّخْرة والتسخير، ومن كسرها جعله من الهزء واللعب، وقيل: هما لغتان بمعنى الهزء.

قوله: ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾: أَنَّ: في موضع نصب مفعول ثان لجزيتهم تقديره: أني جزيتهم اليوم بصبرهم الفوز، والفوز: النجاة، ويجوز أن تكون: أنَّ في موضع نصب على حذف اللام؛ أي: أني جزيتهم بصبرهم؛ لأنهم الفائزون في علمي وما تقدم لهم من حكمي.

قوله: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾:

كم: في موضع نصب بـ ﴿لَبِثْتُمْ﴾ و﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾ نصب على البيان. و﴿سِنِينَ﴾ جمع مُسَلَّم بالياء والنون.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة النور

قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾[1]: رفعت سورة على إضمار مبتدأ تقديره: هذه سورة،

---

(١) قرأ العامة «سُورَةٌ» بالرفع، وفيه وجهان: أحدهما: أن تكون مبتدأ، والجملة بعدها صفة لها، وذلك هو المُسَوِّغ للابتداء بالنكرة، وفي الخبر وجهان: أحدهما: أنه الجملة من قوله: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي». (وإلى هذا نحا ابن عطية فإنه قال: ويجوز أن تكون مبتدأ، والخبر «الزَّانِيَةُ والزَّانِي») وما بعد ذلك. والمعنى: السورةُ المُنَزَّلةُ والمفروضة كذا وكذا، إذ السورة عبارة عن آيات مَسْرُودَة لها بدْءٌ وخَتْمٌ. والثاني: أن الخبر محذوف، أي: فيما يُتْلَى عليكم سورةٌ، أو فيما أنزلنا سورة. والوجه الثاني من الوجهين الأولين: أن تكون خبراً لمبتدأ مضمر، أي: هذه (سورة). وقال أبو البقاء: (سورة) بالرفع على تقدير: هذه سورةٌ، =

و﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾ صفة لـ ﴿سُورَةٌ﴾، وإنما احتيج إلى إضمار مبتدأ ولم تُرفع سورة بالابتداء؛ لأنها نكرة، ولا يُبتدأ بنكرة إلا أن تكون منعوتة، وإذا جعلت ﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾ نعتاً لم يكن في الكلام خبر لها؛ لأن نعت المبتدأ لا يكون خبراً له، فلم يكن بد من إضمار مبتدأ ليصح نعت السورة بـ ﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾، وقرأ عيسى بن عمر: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ بالنصب على إضمار فعل تفسيره: أَنْزَلْنَاهَا تقديره: أنزلنا سورة أنزلناها، ولا يجوز أن يكون: ﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾ صفة لـ ﴿سُورَةٌ﴾ على هذه القراءة؛ لأن الصفة لا تفسر ما يعمل في الموصوف، كما أن الصلة لا تفسر ما يعمل في الموصول، وقيل: إن النصب على تقدير: اتل سورة أنزلناها، فعلى هذا التقدير يحسن: أن يكون ﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾ نعتاً للسورة؛ لأنه غير مفسر للعامل في السورة.

قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾: الاختيار عند سيبويه الرفع؛ لأنه لم يقصد بذلك قصد اثنين بأعيانهما، فالرفع عند سيبويه على الابتداء على تقدير خبر محذوف تقديره: فيما فرض عليكم الزانية والزاني فاجلدوا، وقيل: الخبر ما بعده، وهو ﴿فَاجْلِدُوا﴾، كما تقول: زيد فاضربه، وكأن الفاء زائدة.

أو فيما يتلى عليك سورة، فلا تكون (سورة) مبتدأ، لأنها نكرة. وهذه عبارة مشكلةٌ على ظاهرها، كيف يقول: «لا تكون مبتدأ» مع تقديره: فيما يُتلى عليك سورةٌ؟ وكيف يُعَلِّلُ المنعَ بأنها نكرة مع تقديره لخبرها جاراً مقدماً عليها، وهو مسوغ للابتداء بالنكرة؟ وقرأ عمر بن عبد العزيز وعيسى الثقفي وعيسى الكوفي ومجاهد وأبو حيوة وطلحة بن مصرف «سُورَةً» بالنصب، وفيها أوجه: أحدها: أنها منصوبة بفعل مُقَدَّر غير مُفَسَّرٍ بما بعده، تقديره: «اتْلُ سُورَةً» أو «اقرأ سورة». والثاني: أنها منصوبة بفعل مضمر يفسره ما بعده، والمسألة من الاشتغال، تقديره: «أنزلنا سورةً أنزلناها». والفرق بين الوجهين: أنَّ الجملة بعد «سُورَةً» في محل نصب على الأول، ولا محل لها على الثاني. الثالث: أنها منصوبة على الإغراء، أي: دونك سورةً، قاله الزمخشري. ورده أبو حيان بأنه لا يجوز حذف أداة الإغراء. واستشكل أبو حيان أيضاً على وجه الاشتغال جواز الابتداء بالنكرة من غير مسوغ، ومعنى ذلك أنه ما من موضع يجوز (فيه) النصب على الاشتغال إلاَّ ويجوز أن يُرْفَعَ على الابتداء، وهنا لو رفعت «سُورَةً» بالابتداء لم يَجُزْ، إذ لا مسوغ، فلا يقال: «رجلاً ضربتُه» لامتناع «رجل ضربتُه»، ثم أجاب بأنه إن اعْتُقِدَ حذف وصفٍ جاز، أي: «سُورة مُعَظَّمةً أو مُوَضّحَةً أنزلناها» فيجوز ذلك. الرابع: أنها منصوبة على الحال من «ها» في «أَنْزَلْنَاهَا»، والحال من المكني يجوز أن يتقدم عليه، قاله الفراء. وعلى هذا فالضمير في «أَنْزَلْنَاهَا» ليس عائداً على «سُورَةً» بل على الأحكام، كأنه قيل: أنزلنا الأحكام سورةً من سُوَر القرآن، فهذه الأحكام ثابتةٌ بالقرآن بخلاف غيرها فإنه قد ثبت بالسُّنّة.

وقد قُرىء ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾: وهو شاذ، ويكون: ﴿شُهَدَاءَ﴾ نعتاً لأربعة، أو حالاً من نكرة.

قوله: ﴿إِلا الَّذِينَ تَابُوا﴾: الذين: في موضع نصب على الاستثناء، وإن شئت في موضع خفض على البدل من المضمر في: ﴿لَهُمْ﴾.

قوله: ﴿إِلا أَنْفُسُهُمْ﴾: رفع على البدل من: ﴿شُهَدَاءَ﴾، وهو اسم كان، و﴿لَهُمْ﴾ الخبر، ويجوز نصب ﴿شُهَدَاءَ﴾ على خبر كان مقدماً، و﴿أَنْفُسُهُمْ﴾ اسمها.

ويجوز نصب ﴿أَنْفُسُهُمْ﴾ على الاستثناء، أو على خبر كان، ولم يقرأ به.

قوله: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾: انتصب ثمانين على المصدر، وجلدة على التفسير، وكذلك انتصاب ﴿مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾.

قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾: انتصب أربع على المصدر، والعامل فيها: شهادة، والشهادة مرفوعة على إضمار مبتدأ، تقديره: فالحكم أو فالفرض شهادة أحدهم أربع مرات؛ أي: فالحكم: أن يشهد أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، وقيل: الشهادة رفع بالابتداء، والخبر محذوف؛ أي: فعليهم، أو فلازم لهم أن يشهد أحدهم أربع شهادات [1].

قوله: ﴿إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾: في موضع نصب مفعول به بشهادة، ولم تفتح إنَّ من أجل

---

(١) «فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ» في رفعها ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون مبتدأ، وخبره مقدر التقديم، أي: فعليهم شَهَادة، أو مؤخر أي: فشهادة أحدهم كافية أو واجبة. الثاني: أن يكون خبر مبتدأ مضمر، أي: فالواجب شهادة أحدهم. الثالث: أن يكون فاعلاً بفعل مقدر، أي: فيكفي، والمصدر هنا مضاف للفاعل. وقرأ العامة: «أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ» بالنصب على المصدر، والعامل فيه «شَهَادة». فالناصب للمصدر مصدر مثله كما تقدم في قوله: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُوراً﴾ [سورة الإسراء آية ٦٣]. وقرأ الأخوان وحفص برفع «أَرْبَعُ» على أنها خبر المبتدأ، وهو قوله: «فَشَهادةُ». ويتخرج على القراءتين تعلق الجار في قوله: «بِاللَّهِ». فعلى قراءة النصب يجوز فيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن يتعلق ب «شَهَادَاتٍ» لأنه أقرب إليه. والثاني: أنه متعلق بقوله: «فَشَهَادَةُ» أي: فشهادة أحدهم بالله، ولا يضر الفصل ب «أَرْبَعُ» لأنها معمولة للمصدر فليست أجنبية. الثالث: أن المسألة من باب التنازع، فإن كلاًّ من «شَهَادَةُ» أو «شَهَادَاتٍ» يطلبه من حيث المعنى، وتكون المسألة من إعمال الثاني للحذف من الأول، وهو مختار البصريين وعلى قراءة الرفع يتعين تعلقه ب «شَهَادَاتٍ» إذ لو علقت ب «شَهَادةُ» لزم الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر، ولا يجوز أنه أجنبي. ولم يختلف في «أَرْبَعَ» الثانية، وهي قوله: ﴿أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ﴾ أنها منصوبة، للتصريح بالعامل فيها وهو الفعل.

اللام التي في الخبر، مثل قولك: علمت إن زيداً لمنطلق.

وقوله: ﴿بِاللَّهِ﴾: متعلق بـ ﴿شَهَادَاتٍ﴾، فهو في صلتها إن أعملت الثاني، وإن قدرت أعمال الأول، وهو شهادة كانت الباء متعلقة بشهادة، ومن رفع ﴿أَرْبَعُ﴾ فعلى خبر ﴿فَشَهَادَةُ﴾، كما تقول: صلاة الظهر أربع ركعات ويكون: ﴿بِاللَّهِ﴾ متعلق بـ ﴿شَهَادَاتٍ﴾، ولا يجوز تعلقه بشهادة؛ لأنك كنت تفرق بين الصلة والموصول بخبر الابتداء، وهو ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾، ويكون: ﴿إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ متعلق بـ ﴿شَهَادَاتٍ﴾، ولا يتعلق بشهادة لما ذكرنا من التفرقة بين الصلة والموصول.

قوله: ﴿وَالْخَامِسَةُ﴾: ارتفع على العطف على أربع في قراءة من رفعه، أو على القطع.

قوله: ﴿أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ﴾: لا يحسن في: ﴿أَرْبَعَ﴾ غير النصب بتشهد، وأَنْ في موضع رفع بـ ﴿وَيَدْرَأُ﴾، تقديره: ويدفع عنها الحد شهادتها أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، فإنه وما بعده في موضع نصب بتشهد، وكسرت إن لأجل اللام التي في الخبر، و﴿بِاللَّهِ﴾ يحسن تعلق الباء فيه بالأول، أو الثاني.

قوله: ﴿وَالْخَامِسَةَ﴾: وهو الثاني، من نصبه عطفه على ﴿أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ﴾، أو على إضمار فعل تقديره: وتشهد الخامسة، وهو موضوع موضع المصدر، وأصله: نعت أقيم مقام المنعوت، كأنه قال: وتشهد الشهادة الخامسةَ، ثم حذف الوجهين، ومن رفع فعلى الابتداء[1].

قوله: ﴿أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ﴾ و﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ﴾: أَنَّ وما بعدها في موضع رفع خبر ﴿وَالْخَامِسَةُ﴾ إنْ رفعتها بالابتداء، أو في موضع نصب على حذف الخافض إنْ نصبت الخامسة، ﴿وَالْخَامِسَةُ﴾: نعت قام مقام المنعوت في الرفع، والتقدير: والشهادة الخامسة أَنَّ

---

(١) «والخَامِسَةُ» اتفق السبعة على رفع «الخَامِسَةُ» الأولى، واختلفوا في الثانية: فنصبها حفص. ونصبهما معاً الحسن والسلمي وطلحة والأعمش. فالرفع على الابتداء، وما بعده من «أَنَّ» وما في حيزها الخبر. وأما نصب الأولى فعلى قراءة من نصب «أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ» يكون النصب للعطف على المنصوب قبلها. وعلى قراءة من رفع يكون النصب بفعل مقدر، أي: وتشهد الخامسة. وأما نصب الثانية فعطف على ما قبلها من المنصوب وهو «أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ»، والنصب هنا أقوى منه في الأولى لقوة النصب فيما قبلها كما تقدم تقريره، ولذلك لم يختلف فيه. وأما «أَنَّ» وما في حيزها فعلى قراءة الرفع يكون في محل رفع خبراً للمبتدأ كما تقدم، وعلى قراءة النصب يكون على إسقاط الخافض ويتعلق الخافض بذلك الناصب ل «الخامسة» أي: ويشهد الخامسة بأنَّ لعنة الله، وبأن غضب الله وجوَّز أبو البقاء أن يكون بدلاً من «الخَامِسَة».

لعنة الله عليه، وأَنَّ غضب الله عليها، ولا يجوز تعلق الباء بالشهادة المحذوفة؛ لأنك تفرق بين الصلة والموصول بالصفة، وذلك لا يجوز.

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ﴾: ﴿عُصْبَةٌ﴾: خبر إِنَّ، ويجوز نصبه، ويكون الخبر: ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ﴾.

قوله: ﴿أَنْ تَعُودُوا﴾: أَنْ: في موضع نصب على حذف حرف الجر تقديره: لئلا تعودوا، أو كراهة أن تعودوا، فهو مفعول من أجله.

قوله: ﴿دِينَهُمُ الْحَقَّ﴾: قرأ مجاهد برفع ﴿الْحَقَّ﴾، جعله نعتاً لله جل ذكره، والنصب على النعت للدين.

قوله: ﴿يَغُضُّوا من أَبْصَارِهِمْ﴾: من لبيان الجنس، وليست للتبعيض.

قوله: ﴿غَيْرِ أُولِي الإِرْبَةِ﴾: من نصب ﴿غَيْرِ﴾ نصبه على الاستثناء، أو على الحال، ومن خفضه جعله نعتاً؛ لأن التابعين ليس بمعرفة صحيحة العين؛ إذ ليس بمعهود، ويجوز: أن يخفض على البدل، وهو في الوجهين بمنزلة: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ﴾:

الذين: رفع بالابتداء، والخبر محذوف تقديره: وفيما يتلى عليكم الذين يبتغون الكتاب، ويجوز: أن يكونوا في موضع نصب بإضمار فعل تقديره: كاتبوا الذين يبتغون الكتاب.

قوله: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾: ﴿مَثَلُ﴾: ابتداء، والكاف الخبر، والهاء في: ﴿نُورِهِ﴾ تعود على الله جل ذكره، وقيل: على النبي عليه السلام.

وقيل: على الإيمان في قلب المؤمن.

قوله: ﴿دُرِّيٌّ﴾: من ضم الدال، وشدد الياء نسبه إلى الدر، لفرط صفاته، فهو فُعليّ، ويجوز: أن يكون وزنه فُعيّلاً غير منسوب، لكنَّه مشتق من الدرء، فخفف الهمزة، فانقلبت ياء، فأدغم الياء التي قبلها فيها، فأما من قرأه بكسر الدال والهمزة؛ فإنه جعله فِعِّيلا من الدرء، كبناء فِسِّيق وسِكِّير، ومعناه: أنه يرفع الظلمة لتلألئه، وضيائه، فهو من درأت النجوم تدرأ إذا اندفعت، فأما من قرأه بضم الدال والهمزة؛ فإنه جعله فُعِّيلا أيضاً من درأت النجوم، إذا اندفعت، وهو صفة، قليل النظير، ونظيره من الأسماء المُرِّيق، ومثله: في الصفات العلية والسُرِيَّة.

قوله: ﴿وَالآصَالِ﴾: هو جمع: أُصُل، والأصُل جمع أصيل، كرغيف ورُغُف، وقيل: جمع الأصيل: أصائل، وقيل: أصائل جمع: آصال.

قوله: ﴿ظُلُمَاتٌ﴾: مَنْ رفعه فعلى الابتداء، والخبر: ﴿مِنْ فَوْقِهِ﴾، أو على إضمار مبتدأ؛ أي: هي ظلمات أو هذه ظلمات، ومَنْ خفضها جعلها بدلاً من ظلمات الأولى، والسحاب مرفوع بالابتداء و﴿مِنْ فَوْقِهِ﴾ الخبر.

قوله: ﴿لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ﴾: من قرأه بالياء أضمر الفاعل وهو النبي صلى الله عليه وسلم، والَّذِينَ، و﴿ مُعْجِزِينَ﴾ مفعولاً حسب، ويجوز: أن يكون: الَّذِينَ هم الفاعلون، وتضمر المفعول الأول لحسب ومعجزين الثاني، والتقدير: لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم معجزين، ومن قرأه بالتاء، فالنبي عليه السلام هو الفاعل، والَّذِينَ و﴿ مُعْجِزِينَ﴾ مفعولاً حسب.

قوله: ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاتَهُ﴾: رفعت كلا بالابتداء، وفي: ﴿عَلِمَ﴾ ضمير الله جل ذكره، ويجوز على هذا نصب كل بإضمار فعل يفسره ما بعده تقديره: علم الله كلاً علم صلاته؛ فإن جعلت الضمير في: علم لكل، بَعُدَ نصب كل؛ لأنه فاعل وقع على شيء من سببه، فإذا نصبته بإضمار فعل عدَّيت فعله إلى نفسه، وفي هذه المسألة اختلاف، وفيها نظر؛ لأن الفاعل عدّى فعله إلى نفسه، وإنما يجوز ذلك في الأفعال الداخلة على الابتداء والخبر، كظننت، وعلمت، هذا مذهب سيبويه، فالنصب في كل وهو فاعل لا يجوز عنده، ويجوز عند الكوفيين [1].

قوله: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ من جِبَالٍ فِيهَا من بَرَدٍ﴾: من الثانية: زائدة، ومِنْ الثالثة: للبيان، والتقدير: وينزل من السماء جبالا فيها من برد؛ أي: جبالاً من هذا النوع، وقال الفراء

---

(١) في هذه الضمائر أقوال: أحدها: أنَّها كلَّها عائدةٌ على «كُلٌّ»، أي: كلٌّ قد عَلِمَ هُوَ صَلاَةَ نَفْسِهِ وتَسْبِيحَهَا، وهذا أولى لتوافق الضمائر. الثاني: أن الضمير في «عَلِمَ» عائد إلى الله تعالى، وفي «صَلاَتَهُ وتَسْبِيحَهُ» عائد على «كُلٌّ»، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿والله عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾. الثالث: بالعكس، أي: عَلِمَ كلٌّ صلاةَ الله وتَسْبِيحَه، أي: اللذين أمَرَ بهما وبأن يُفْعَلاَ، كإضافة الخلق إلى الخالق، وعلى هذا فقوله: «والله عليمٌ» استئناف. ورَجَّحَ أبو البقاء ألاَّ يكون الفاعل ضمير «كُلٌّ» قال: «لأنَّ القراءة برفع» كُلٌّ «على الابتداء فيرجع ضمير الفاعل إليه، ولو كان فيه ضمير الله لكان الأولى نصب (كُلّ) لأن الفعل الذي بعدها قد نصب ما هو من سببها فيصير كقولك: (زَيْداً ضَرَبَ عَمْرٌو وغُلاَمه) فتنصب (زيداً) بفعل دلَّ عليه ما بعده، وهو أقوى من الرفع، والآخر جائز».

التقدير: وينزل من السماء من جبال برد، فمن برد على قول الفراء في موضع خفض، وعلى قول البصريين في موضع نصب على البيان، أو على الحال، وقد قيل: إنَّ من الثالثة زائدة، والتقدير: وينزل من السماء من جبال فيها برد؛ أي: ينزل من جبال في السماء بردا، فهذا يدل على: أَنَّ في السماء جبالا ينزل منها البرد، وعلى القول الأول يدل على: أَنَّ في السماء جبال برد.

قوله: ﴿يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ﴾: قرأه أبو جعفر بضم الياء من: ﴿يَذْهَبُ﴾، وهذا يوجب أن لا يؤتى بالباء؛ لأنه رباعي من أذهب والهمزة تعاقب الباء، ولكن أجازه المبرد وغيره على أن تكون الباء متعلقة بالمصدر؛ لأن الفعل يدل عليه؛ إذ منه أخذ تقديره: يذهب ذهابه بالأبصار، وعلى هذا أجازوا: أَدْخِل بزيد السجن، كأنه قال: أَدْخِل السجن دخولا بزيد.

قوله: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾: من أسكن القاف فعلى الاستخفاف، كما قالوا: كتف في كتف، ومن كسرها فعلى الأصل؛ لأن الياء التي بعد القاف حذفت للجزم.

قوله: ﴿طَاعَةٌ﴾: رفع على الابتداء؛ أي: طاعة أولى بكم، أو على إضمار مبتدأ؛ أي: أمرنا طاعة، ويجوز النصب على المصدر.

قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: أصل وعد: أن يتعدى إلى مفعولين، ولك أن تقتصر على أحدهما، فلذلك تعدى في هذه الآية إلى مفعول واحد، وفسر العدة بقوله: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾، كما فسر العدة في المائدة بقوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾، وكما فسر الوصية في: النساء بقوله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾.

قوله: ﴿يَعْبُدُونَنِي﴾: في موضع نصب على الحال من: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾، أو في موضع رفع على القطع.

قوله: ﴿ثَلاثُ عَوْرَاتٍ﴾: مَنْ نصب ثلاثا جعله بدلا من قوله: ثلاث مرات، وثلاث مرات نصب على المصدر، وقيل: لأنه في موضع المصدر، وليس بمصدر على الحقيقة، وقيل: هو ظرف، وتقديره: ثلاثة أوقات؛ أي: يستأذنوكم في ثلاثة أوقات، وهذا أصح في المعنى؛ لأنهم لم يؤمروا أن يستأذنهم العبيد والصبيان ثلاث مرات، إنما أمروا أن يستأذنوهم في ثلاثة أوقات ألا ترى: أنه قد بين الأوقات، فقال: ﴿مِنْ قَبْلِ صَلاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلاةِ الْعِشَاءِ﴾: فبين الثلاث المرات بالأوقات، فعلم أنها ظرف، وهو الصحيح، فإذا كانت ظرفاً أبدلت منها: ﴿ثَلاثُ عَوْرَاتٍ﴾ على قراءة من نصب: ﴿ثَلاثُ

عَـوْرَاتٍ﴾، ولا يـصح هـذا الـبدل حتـى يقدر محذوفاً مضافاً تقديره: أوقات ثلاث عورات، فتبدل أوقـات ثـلاث عـورات مـن: ثـلاث مـرات، وكلاهما ظرف، فتبدل ظرفاً من ظرف، فيـصح المعنـى والإعـراب، فأمـا مـن قـرأ: ﴿ثَـلاثُ عَوْرَاتٍ﴾ بالرفع؛ فإنه جعله خبر ابتداء محـذوف، تقديـره: هـذه ثـلاث عـورات، أي: هذه أوقات ثلاث عورات، ثم حذف المضاف اتـساعا وهـذه إشـارة إلى الـثلاثة الأوقات المذكورة قبل هذا، ولكن اتسع في الكلام فجعلت الأوقات عورات؛ لأن ظهور العورة فيها يكون، وهو مثل قولهم: نهارك صائم، وليلك قائم، أخـبرت عـن النهار بالصوم؛ لأنه فيه يكون، وأخبرت عن الليل بالقيام: لأنه فيه يكون، ومنه قـوله تعـالى: ﴿بَـلْ مَكْـرُ اللَّـيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سورة سبأ آية ٣٣] أضيف المكر إلى الليل والنهار، وهمـا لا يمكـران إلا أن المكـر يكـون فـيهما مـن فـاعلهما فأضيف المكر إليهما اتساعاً، كذلك أخـبرت عـن الأوقـات بالعـورات؛ لأن فـيها تظهـر من الناس، فلذلك أمر الله عباده: أن لا يـدخل علـيهم في هـذه الأوقـات الـثلاثة عـبد، ولا صـبي إلا بعد استئذان، وأصل الواو في العـورات الفـتح، لكـن أسـكنت، لـئلا يلـزم فـيها القلب لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومثله: بيضات، وهذا الأمر إنما كان من الله للمؤمنين؛ إذ كانت البيوت بغير أبواب[1].

قـوله: ﴿وَالْـقَوَاعِدُ﴾: هو جمع: قاعد على النسب؛ أي: ذات قعود، فلذلك حذفت الهاء، وقـال الكوفيون: لما لم يقع إلا للمؤنث استُغني عن الهاء، وقيل: حذفت الهاء للفرق بينه وبين

---

(١) قـرأ الأخوان وأبو بكر: «ثَلاَثَ» نصباً. والباقون رفعاً. فالأولى تحتمل ثلاثة أوجه: أظهرها: أنها بدلٌ من قـوله: «ثَـلاَثَ مَرَّاتٍ». قال ابن عطية: إنما يصح البدلُ بتقدير: أوقاتُ ثلاث عوراتٍ، فحذف المضاف وأقـيم المـضاف إلـيه مقامـه. وكـذا قدره الحوفي والزمخشري وأبو البقاء، ويحتمل أنه جعل نفس ثلاث المـرات نفس ثلاث العورات مبالغة فلا يحتاج إلى حذف مضاف، وعلى هذا الوجه - أعني: وجه البدل - لا يجوز الوقف على ما قبل «ثَلاَثَ عَوْرَاتٍ» لأنه بدل منه وتابع له، ولا يوقف على المتبوع دون تابعه. الـثاني: أنَّ «ثَـلاَثَ عَـوْراتٍ» بـدل مـن الأوقات المذكورة، قاله أبو البقاء. يعني قوله: ﴿مِّن قَبْلِ صلاة الفجـر﴾ ومـا عُطِـفَ عليـه، ويكون بدلاً على المحل، فلذلك نصب. الثالث: أن ينْتصب بإضمار فعل. فقـدره أبـو الـبقاء: «أعني» وأحسن من هذا التقدير: اتقوا، أو احذروا ثلاث. فأمّا الثانية: ف «ثَلاَثُ» خـبر مبـتدأ محـذوف تقديره: «هُنَّ ثَلاَثُ عَوْرَاتٍ». وقدره أبو البقاء مع حذف مضاف، فقال: أي: هي أوقـات ثـلاث عـورات، فحـذف المبتدأ والمـضاف. قـال شـهاب الدين: وقد لا يحتاجُ إليه على جعلِ العَـوْرات نَفْسَ الأوقـاتِ مبالغةً، وهو المفهوم من كلام الزمخشري، وإن كان قد قدَّر مضافاً، كما تقدم عنه.

القاعدة بمعنى الجالسة.

قوله: ﴿غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿يَضَعْنَ﴾، وقيل: حال من: هُنَّ التي في: ﴿ثِيَابَهُنَّ﴾.

قوله: ﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ﴾: أَنْ: في موضع رفع على الابتداء، و﴿خَيْرٌ﴾ الخبر.

قوله: ﴿جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾: كلاهما حال من المضمر في: ﴿تَأْكُلُوا﴾.

قوله: ﴿تَحِيَّةً﴾: مصدر لأن، ﴿فَسَلِّمُوا﴾: معناه: فحيوا.

قوله: ﴿كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ﴾:

الكاف: في موضع نصب مفعول ثان لجعل،

قوله: ﴿لِوَاذًا﴾: مصدر، وقيل: حال بمعنى: مُلاوذين، وصح لِواذاً بالواو لصحته في لاوذ، ومصدر فاعل لا يُعَلْ.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الفرقان

قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ﴾: هو تفاعل من البركة، والبركة: الكثرة من كل خير، ومعناه: تعالى عطاؤه؛ أي: زاد وكثر، وقيل معناه: دان وثبت إنعامه، وهو من برك الشيء إذا ثبت[1].

قوله: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ﴾: الضمير في: ﴿لِيَكُونَ﴾ للنبي صلى الله عليه وسلم، وقيل: للفرقان.

قوله: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾: يخاطبون محمداً عليه السلام بذلك، وواحد أساطير: أسطورة، وقيل: واحدها: أسطار بمنزلة: أقوال، وأقاويل.

قوله: ﴿ثُبُورًا﴾: مصدر، وقيل: هو مفعول به.

---

(١) «تبارك» تفاعل من البركة. والبركة كثرة الخيرة وزيادته، وفيه معنيان: أحدهما: تزايد خيره وتكاثره. قال ابن عباس: معناه: جاء بكل بركة، قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ اللهِ لاَ تُحْصُوهَا﴾ [سورة إبراهيم آية ٣٤]. والثاني: قال الضحاك: تعظّم الذي نزل الفرقان، أي: القرآن على عبده. وقيل: الكلمة تدل على البقاء، وهو مأخوذ من بروك البعير، ومن بروك الطير على الماء. وسميت البركة بركة، لثبوت الماء فيها، والمعنى: أنه سبحانه باق في ذاته أزلاً وأبداً ممتنع التغير، وباق في صفاته ممتنع التبدل.

قوله: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾: وقعت اللام منفصلة في المصحف، وعلة ذلك: أنه كتب على لفظ المملي، كأنه كان يقطع لفظه، فكتب الكاتب على لفظه. وقال الفراء: أصله: ما بال هذا، ثم حذفت با، فبقيت اللام منفصلة، وقيل: إن أصل حروف الجر: أن تأتي منفصلة مما بعدها، نحو: في، وعن، وعلى، فأتى ما هو على حرف على قياس ما هو على حرفين، ومثله: ﴿فَمَالِ هَؤُلاءِ الْقَوْمِ﴾، و﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

قوله: ﴿قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ﴾: قيل: هو مردود على قوله: ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا من ذَلِكَ جَنَّاتٍ﴾ فردهما في الجنة على ما لو شاء تعالى كوَّنه في الدنيا، فذلك إشارة إلى ما ذكر من الجنات والقصور في الدنيا. وقيل: هو مردود على ما قبله من ذكر السعير والنار، وجاز التفضيل بينهما على ما جاء عن العرب، حكى سيبويه: الشقاء أحب إليك أم السعادة. ولا يجوز عند النحويين: السعادة خير من الشقاء؛ لأنه لا خير في الشقاء فيقع فيه التفاضل، وإنما يأتي أفعل أبدا في التفضيل بين شيئين في خير أو شر، وفي أحدهما من الفضل، أو من الشر ما ليس في الآخر، وكلاهما فيه فضل أو شر إلا أن أحدهما أكثر من الآخر فضلا أو شرا، وقد أجاز الكوفيون: العسل أحلى من الخل، ولا حلاوة في الخل فيفاضل بينه وبين حلاوة العسل، ولا يجيز هذا البصريون، ولا يجوز: المسلم خير من النصراني؛ إذ لا خير في النصراني، ولو قلت: اليهودي خير من النصراني لم يجز؛ إذ لا خير في واحد منهما؛ فإن قلت: اليهودي شر من النصراني جاز؛ إذ الشر فيهما موجود، وقد يكون أحدهما أكثر شراً.

قولة: ﴿لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾: لا يجوز: أن يعمل ﴿لا بُشْرَى﴾ في: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ إذا جعلت لا و﴿بُشْرَى﴾ مثل: لا رجلَ، وبنيت على الفتح، ولكن تجعل: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ خبراً لـ ﴿بُشْرَى﴾؛ لأن الظروف تكون خبراً عن المصادر، و﴿لِلْمُجْرِمِينَ﴾ صفة لـ ﴿بُشْرَى﴾، أو تبييناً له. ويجوز: أن تجعل ﴿لِلْمُجْرِمِينَ﴾ خبراً لـ ﴿بُشْرَى﴾، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ تبييناً لـ ﴿بُشْرَى﴾، وإن قدرت: أن ﴿بُشْرَى﴾ غير مبنية مع لَا جاز: أن تعملها في: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾؛ لأن المعاني تعمل في الظروف.

قوله: ﴿الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ﴾: يجوز: أن تنصب ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بالملك، فهو في صلته مثل، قوله: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ﴾، ويجوز نصب ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بالرحمن، تقدر في الظرف التأخير، تقديره: الملك الحق للرحمن يومئذ؛ أي: الملك الحق لمن يرحم يومئذ عباده المؤمنين.

قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى﴾: العامل في: ﴿يَوْمَ﴾ محذوف، تقديره: يمنعون البشارة يوم يرون الملائكة، ولا يعمل فيه: ﴿لَا بُشْرَى﴾؛ لأن ما بعد النفي لا يعمل فيما قبله، وقيل: التقدير: واذكر يا محمد يوم يرون الملائكة، و﴿الْمُلْكُ﴾ مبتدأ، و﴿الْحَقُّ﴾ نعته، و﴿لِلرَّحْمَنِ﴾ الخبر، وأجاز الزجاج ﴿الْحَقُّ﴾ بالنصب على المصدر، فيكون: ﴿لِلرَّحْمَنِ﴾ خبر ﴿الْمُلْكُ﴾.

قوله: ﴿حِجْرًا﴾: نصب على المصدر.

قوله: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ﴾: عطف على الضمير في: ﴿فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾، وقيل: انتصب على اذكر. وقيل: على إضمار فعل يفسره: ﴿أَغْرَقْنَاهُمْ﴾؛ أي: وأغرقنا قوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم.

قوله: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَ﴾: وما بعده، كله عطف على ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ﴾، إذا نصبتهم بإضمار اذكر، أو على العطف على المضمر في: ﴿فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾، ولا يجوز: أن يكون معطوفاً على الضمير في: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ﴾.

قوله: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾: كلاً: نصب بإضمار فعل تقديره: وأنذرنا كلاً ضربنا له الأمثال؛ لأن ضرب الأمثال أعظم الإنذار، فجاز أن يكون تفسيراً لأنذرنا.

قوله: ﴿بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾: نصب على الحال، وقيل: على المصدر، وهو بمعنى: رسالة.

قوله: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾: تقديره عند سيبويه: إنه كاد ليضلنا، وعند الكوفيين: ما كاد إلا يضلنا، فاللام بمعنى: إلا عندهم، وإِنْ بمعنى: ما، وهي مخففة من الثقيلة عند سيبويه، واللام لام التأكيد.

قوله: ﴿لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا﴾: أَنْ: في موضع رفع، وقد تقدم شرحها[1].

قوله: ﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾: واحد أناسي: إنسي، وأجاز الفراء: أن يكون واحدها: إنساناً، وأصله عنده: أناسين، ثم أبدل من النون ياء، ولا قياس يُسعده في ذلك، ولو جاز هذا لجاز في جمع سرحان سراحيّ، وذلك لا يقال.

قوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ﴾: مَنْ: في موضع نصب؛ لأنه استثناء ليس من الجنس

---

(١) جوابها محذوف، أي: لضللنا عن آلهتنا. قال الزمخشري: و«لولا» في مثل هذا الكلام جار من حيث المعنى لا من حيث الصيغة مجرى التقيد للحكم (المطلق).

الأول، وأَنْ في موضع نصب بـ ﴿شَاءَ﴾ بمعنى: إلا من شاء الاتخاذ.

قوله: ﴿الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾: ﴿الرَّحْمَنُ﴾: في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هو الرحمن. وقيل: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ مبتدأ، و﴿فَاسْأَلْ﴾ الخبر.

وقيل: هو بدل من المضمر في: ﴿اسْتَوَى﴾، ويجوز الخفض على البدل من: ﴿الْحَيِّ﴾، ويجوز النصب على المدح، و﴿خَبِيرًا﴾ نصب بقوله: ﴿فَاسْأَلْ﴾، وهو نعت لمحذوف، كأنه قال: فاسأل عنه إنساناً خبيراً، وقد قيل: الخبير: هو الله لا اله إلا هو، فيكون التقدير: فاسأل عنه مخبراً خبيرا، ولا يحسن أن يكون: ﴿خَبِيرًا﴾ حالاً؛ لأنك إن جعلته حالاً من المضمر في: ﴿فَاسْأَلْ﴾ لم يجز؛ لأن الخبير لا يحتاج أن يسأل غيره عن شيء، وإنما يحتاج: أن يسأل هو عن الأمور لخبره بها؛ فإن جعلته حالاً من المضمر في :بِهِ لم يجز؛ لأن المسؤول عنه وهو الرحمن خبير أبداً، والحال أكثر أمرها أنها لما ينتقل ويتغير؛ فإن جعلتها الحال المؤكدة التي لا تنتقل، مثل: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، و﴿ وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ جاز، وفيه نظر.

قوله: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ﴾: ﴿وَعِبَادُ﴾: رفع بالابتداء، والخبر ﴿الَّذِينَ يَمْشُونَ﴾، وقال الأخفش: ﴿الَّذِينَ يَمْشُونَ﴾ نعت للعباد، والخبر محذوف، وقال الزجاج: ﴿الَّذِينَ يَمْشُونَ﴾ نعت، والخبر: ﴿أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ﴾.

قوله: ﴿قَالُوا سَلامًا﴾: نصب على المصدر، ومعناه: تسليماً، فأعمل القول فيه؛ لأنه لم يحك قولهم بعينه، إنما حكى معنى قولهم، ولو حكى قولهم بعينه لكان محكيًّا ولم يعمل فيه القول، فإنما أخبر تعالى ذكره: أن هؤلاء القوم إذا خاطبهم الجاهلون بالله بما يكرهون قالوا: سدادا من القول لم يجاوبوهم بلفظ سلام بعينه، وقد قال سيبويه: هذا منسوخ؛ لأن الآيه نزلت بمكة قبل أن يؤمروا بالقتال، وما تكلم سيبويه في شيء من الناسخ والمنسوخ غير هذه الآية، فهو من التسلم، وليس من التسليم. قال سيبويه: ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين، فاستدل سيبويه بذلك: أنه من التسلم، وهو البراءة من الشر، وليس من التسليم الذي هو التحية.

قوله: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾: اسم كان مضمر فيها، والتقدير: كان الإنفاق بين ذلك قواما، و﴿قَوَامًا﴾ خبر كان.

وأجاز الفراء: أن يكون: ﴿بَيْنَ ذَلِكَ﴾ اسم كان، وهو مفتوح، كما قال: ﴿وَمِنَّا دُونَ

ذَلِكَ﴾، فدون عنده مبتدأ وهو مفتوح، وإنما جاز ذلك؛ لأن هذه الألفاظ ألفاظ كثر استعمال الفتح فيها، فتركت على حالها في موضع الرفع. وكذا يقول في قوله: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ هو مرفوع بتقطع، ولكنه ترك مفتوحا لكثرة وقوعه كذلك. والبصريون على خلافه في ذلك.

قوله: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ﴾: من جزم جعله بدلا من: ﴿يَلْقَ﴾؛ لأنه جواب الشرط، ولأن لقاء الآثام هو تضعيف العذاب والخلود، فأبدل منه؛ إذ المعنى يشتمل بعضه على بعض. وعلى هذا المعنى يجوز بدل الأفعال بعضها من بعض، فإن تباينت معانيها لم يجز بدل بعضها من بعض، ومن رفع فعلى القطع، أو على الحال.

قوله: ﴿مَتَابًا﴾: مصدر فيه معنى التوكيد؛ لأنه أتى بعد لفظ فعله.

قوله: ﴿كِرَامًا﴾ و﴿صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾: كلها أحوال.

قوله: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ﴾: اسم كان مضمر فيها، و﴿لِزَامًا﴾ الخبر، والتقدير: فسوف يكون جزاء التكذيب عذاباً لازماً، قيل: ذلك في الدنيا، وهو ما نزل بهم يوم بدر من القتل والأسر[1].

وقيل: ذلك في الآخرة. وقال الفراء: في: ﴿يَكُونُ﴾ مجهول، وذلك لا يجوز؛ لأن المجهول إنما يفسر بالجمل لا بالمفردات.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الشعراء

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾: تِلْكَ ابتداء، و﴿آيَاتُ﴾ الخبر، وهي إشارة إلى ما نزل من القرآن، وقيل: بل هي إشارة إلى هذه الحروف التي في أوائل السور؛ لأن منها تأتلف آيات القرآن، وقيل: تِلْكَ في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هذه تلك آيات الكتاب المبين

(١) «لِزَاماً» قرئ بالفتح يعني اللزوم كالثبات والثبوت. قال ابن عباس: موتاً. وقال أبو عبيدة: هلاكاً. وقال ابن زيد: قتالاً والمعنى: يكون التكذيب لازماً لمن كذب فلا يعطى التوبة حتى يجازى بعمله. وقال ابن جريج: عذاباً دائماً لازماً وهلاكاً مُفْنِياً يلحق بعضكم ببعض. قال ابن مسعود وأبيّ بن كعب ومجاهد ومقاتل: هو يوم بدر واتصل بهم عذاب الآخرة لازماً لهم. وقال عبد الله بن مسعود: خمس قد مضين الدخان والقمر واليوم والبطشة واللزام: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَاماً﴾.

التي كنتم وعدتم بها في كتبكم؛ لأنهم وعدوا في التوراة والإنجيل بإنزال القرآن.

قوله: ﴿أَلَّا يَكُونُوا﴾: أَنْ: في موضع نصب مفعول من أجله.

قوله: ﴿وَإِذْ نَادَى﴾؛ أي: واتل عليهم إذ نادى.

قوله: ﴿أَنْ عَبَّدْتَ﴾: أَنْ: في موضع رفع على البدل من: ﴿نِعْمَةٌ﴾، ويجوز: أن يكون في موضع نصب على تقدير: لأن عَبَّدْت، ثم حذف الحرف، وحذفه مع أَنْ كثير في الكلام والقرآن، ولذلك قال بعض النحويين: إِنَّ أَنْ في موضع خفض بالخافض المحذوف؛ لأنه لما كثر حذفه مع أَنْ عمل وإن كان محذوفاً.

قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي﴾: ﴿عَدُوٌّ﴾: واحد يؤدي عن الجماعة فلا يجمع، ويأتي للمؤنث بغير هاء، تقول: هي عدو الله، وحكى الفراء: عدوة الله.

وقال الأخفش الصغير: من قال: عدوه بالهاء، فمعناه: معاديه، ومن قال: عدو بغير هاء، فلا يجمع ولا يثنى، وإنما ذلك على النسب[1].

قوله: ﴿إِلا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾: نصب على الاستثناء الذي ليس من الأول؛ لأنهم كانوا يعبدون أصناماً، وإقرارهم بالله مع عبادتهم الأصنام لا ينفعهم، وأجاز الزجاج: أن يكون من الأول؛ لأنهم كانوا يعبدون الله مع أصنامهم.

قوله: ﴿فَارِهِينَ﴾: حال من المضمر في: ﴿وَتَنْحِتُونَ﴾.

قوله: ﴿أَصْحَابُ الأَيْكَةِ﴾: من فتح التاء جعله اسماً للبلدة فلم يصرفه للتعريف والتأنيث، ووزنه فعلة، ومن خفض التاء جعله معرفاً بالألف واللام، فخفضه لإضافة أصحاب إليه.

وأصله: أيكة، اسم لموضع فيه شجر ودوم ملتف، ولم يعرف المبرد لَيْكَة على فَعْلَة، إنما

---

(١) اللغة الغالبة إفراد «عَدُوّ» وتذكيره، قال تعالى: ﴿هُمُ العدو﴾ [المنافقون: ٤] وإنما فعل به ذلك تشبيهاً بالمصادر نحو: «الوَلُوعُ، والقَبُول» وقد يقال: أعداءٌ، وعَدُوَّةٌ، وقوله: «عَدُوٌّ لي» على أصله من غير تقدير مضاف ولا قلب، لأن العدو والصديق يجيئان في معنى الواحدة والكثرة، قال الشاعر:

وَقَوْمٌ عَلَى ذَوِي مِنْرَةٍ أَرَاهُمْ عَدُوّاً وَكَانُوا صَدِيقَا

وتقدم الكلام في نظيره عند قوله: «إِنَّا رَسُولُ». وقيل: المعنى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لي﴾ لو عبدتهم يوم القيامة، كقوله: ﴿سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدّاً﴾ [سورة مريم آية ٨٢].

هي عنده: أَيْكَة، دخلها حرفا التعريف فانصرفت، وقراءة من فتح التاء عنده غلط، إنما تكون التاء مكسورة بالإضافة، واللام لام التعريف ألقى عليها حركة الهمزة المفتوحة، فانفتحت، كما قالوا في الأحمر: لحمر، وفي اسأل: سل.

قوله: ﴿مَا أَغْنَى عَنْهُمْ﴾: مَا استفهام في موضع نصب بـ ﴿أَغْنَى﴾، ويجوز: أن تكون حرف نفي، ومَا الثانية في موضع رفع بـ ﴿أَغْنَى﴾.

قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ﴾: يجوز أن يكون: بِهِ في موضع المفعول لـ ﴿نَزَلَ﴾.

ويجوز: أن يكون: بِهِ في موضع الحال، كما تقول: خرج زيد بثيابه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾؛ أي: دخلوا كافرين وخرجوا كافرين لم يرد أنهم دخلوا بشيء يحملونه معهم، إنما أراد أنهم دخلوا على حال وخرجوا على تلك الحال.

قوله: ﴿ذِكْرَى وَمَا كُنَّا﴾: موضع ﴿ذِكْرَى﴾ عند الكسائي: نصب على الحال.

وقال الزجاج: على المصدر؛ لأن معنى: ﴿إِلا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾؛ أي: مذكرون ذكرى، ويجوز: أن تكون: ﴿ذِكْرَى﴾ في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: إنذارنا ذكرى، أو ذلك ذكرى، أو تلك ذكرى، ويجوز تنوينها إذا جعلتها مصدراً.

قوله: ﴿أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾: نصبت أيّا بـ ﴿يَنْقَلِبُونَ﴾، وهو نعت لمصدر محذوف لـ ﴿يَنْقَلِبُونَ﴾، تقديره: أي انقلاب ينقلبون، ولا يجوز نصبه بـ ﴿وَسَيَعْلَمُ﴾؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله؛ لأن له صدر الكلام، إنما يعمل فيه ما بعده، وقيل: إنما لم يعمل فيه ما قبله؛ لأنه خبر، ولا يعمل الخبر في الاستفهام؛ لأنهما مختلفان[1].

---

(١) «أَيَّ مُنْقَلَبٍ» منصوب على المصدر، والناصب له «يَنْقَلِبُونَ» وقُدِّم، لتضمنه معنى الاستفهام، وهو معلق ل «سَيَعْلَمُ» سادّاً مسدّ مفعوليها. وقال أبو البقاء: «أيَّ مُنْقَلَبٍ» صفة لمصدر محذوف، أي: ينقلبون انقلاباً أي منقلب، ولا يعمل في «سَيَعْلَمُ» لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. وهذا مردود بأن أيّاً الواقعة صفة لا تكون استفهامية، وكذلك استفهامية لا تكون صفة لشيء بل كل منهما قسم برأسه. و«أي» تنقسم إلى أقسام كثيرة، وهي: الشرطية، والاستفهامية، والموصولة، والصفة، والموصوفة عند الأخفش خاصة، والمناداة نحو: يا أيهذا والمُوصّلة لنداء ما فيه (أل) نحو: يا أيُّها الرجلُ. عند غير الأخفش، والأخفش يجعلها في النداء موصولة. وقرأ ابن عباس والحسن ﴿أَيَّ مُنْفَلَتٍ يَنْفَلِتُونَ﴾ بالفاء والتاء من فوق من الانفلات.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة النمل

قوله تعالى: ﴿هُدًى وَبُشْرَى﴾: حالان من الكتاب[1].

قوله: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾: من أضاف؛ فإنه أضاف النوع إلى جنسه، بمنزلة قولك: ثوب خزٍّ، وقال الفراء: هو إضافة الشيء إلى نفسه، كصلاة الأولى، وليس مثله؛ لأن صلاة الأولى إنما هي في الأصل موصوف وصفة، فأضيف الموصوف إلى صفته، وأصلها: الصلاة الأولى. ومن نوّن شهاباً جعل قبساً بدلاً منه، وقيل: هي صفة له. ولو نصبت قبساً في غير القرآن لجاز على الحال، أو على المصدر، أو على البيان. والشهاب: كل ذي نور، والقبس ما يقتبس من جمر، ونحوه، فمعناه لمن لم يُنوِّن: بشهاب من قبس، والقبس المصدر، والقبس الاسم، كما أن معنى ثوب خز: ثوب من خز.

قوله: ﴿تَصْطَلُونَ﴾: أصل الطاء: تاء، ووزنه: تفتعلون، فأبدلوا من التاء طاء لمؤاخاتها الصاد في الإطباق، وأعلت لام الفعل، فحذفت لسكونها وسكون الواو بعدها. قوله: ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ﴾:

أَنْ: في موضع نصب على حذف الحرف؛ أي: نودي لأن بورك أو بأن بورك، والمصدر مضمر يقوم مقام الفاعل؛ أي: نودي النداء لأن بورك، وقيل: أَنْ: في موضع رفع على أنه مفعول لم يُسمَّ فاعله لنودي، وحكى الكسائي: باركك الله، وبارك فيك.

قوله: ﴿تَهْتَزُّ﴾: في موضع نصب على الحال من الهاء في: ﴿رَآهَا﴾، وكذلك: ﴿كَأَنَّهَا جَانٌّ﴾ في موضع الحال أيضاً، وتقديره: فلما رآها مهتزة مشبهة جاناً ولى مدبراً، ورأى: من

---

(١) «هُدًى وبُشْرَى» يجوز فيهما أوجه: أحدها: أن يكونا منصوبين على المصدر بفعل مقدر من لفظهما، أي: يهدي هدى، ويبشر بشرى. الثاني: أن يكونا في موضع الحال من «آيَات» والعامل فيها ما في «تِلْكَ» من معنى الإشارة. الثالث: أن يكونا في موضع الحال من «القُرْآن» وفيه ضعف، ومن حيث كونه مضافاً إليه. الرابع: أن يكونا حالاً من «كِتَاب»، في قراءة من رفعه، ويضعف في قراءة من جره، لما تقدم من كونه في حكم المضاف إليه، لعطفه عليه. الخامس: أنَّهما حالان من الضمير المستتر في «مبين» سواء رفعته (أم جررته). السادس: أن يكونا بدلين من «آيَاتُ». السابع: أن يكونا خبراً بعد خبر. الثامن: أن يكونا خبري ابتداء مضمر، أي: (هي) هُدًى وبُشْرَى للمؤمنين.

رؤية العين.

قوله: ﴿مُدْبِرًا﴾: حال من موسى عليه السلام.

قوله: ﴿إِلا مَنْ ظَلَمَ﴾: مَنْ: في موضع نصب؛ لأنه استثناء ليس من الأول، وقال الفراء: هو استثناء من الجنس لكن المستثنى منه محذوف، وهذا بعيد، وأجاز بعض النحويين: أن تكون: إلا بمعنى: الواو، وهذا أبعد لاختلاط المعاني.

قوله: ﴿تَخْرُجْ بَيْضَاءَ﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿تَخْرُجْ﴾، وهو ضمير اليد.

قوله: ﴿آيَاتُنَا مُبْصِرَةً﴾: حال من الآيات، ومعناه: مبينة.

ومن قرأ: ﴿مُبْصَرَة﴾، بفتح الصاد، جعله مصدراً.

قوله: ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾: نعت لظرف محذوف تقديره: فمكث وقتاً غير بعيد، أو لمصدر محذوف؛ أي: مكثا غير بعيد.

قوله: ﴿مِنْ سَبَإٍ﴾: مَنْ صرفه جعله اسماً لأب أو لحي. ومن لم يصرفه جعله اسماً للقبيلة أو للمدينة أو لامرأة، فلم يصرف للتعريف والتأنيث، ومن أسكن الهمزة فعلى نية الوقف.

وقيل: أسكن لتوالي سبع حركات استخفافاً، وهو بعيد كله.

قوله: ﴿أَلا يَسْجُدُوا﴾: أَنْ: في موضع نصب بـ ﴿يَهْتَدُونَ﴾، ولا زائدة.

وقيل: هي في موضع نصب على البدل من الأعمال، ولا غير زائدة. وقيل: هي في موضع خفض على البدل من: ﴿السَّبِيلِ﴾، ولا زائدة، فأما قراءة الكسائي: ﴿أَلَا يا اسجدوا﴾ بتخفيف أَلاَّ؛ فإنه على معنى: ألاَ يا هؤلاء اسجدوا. فلا للتنبيه ويا للنداء، وحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه، واسجدوا: مبني على هذه القراءة، وعلى القراءة الأولى منصوب بأَنْ.

قوله: ﴿إِنَّهُ من سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ﴾: الكسر فيهما على الابتداء، وأجاز الفراء الفتح فيهما في الكلام على أن يكون موضعهما رفعاً على البدل من: ﴿كِتَابٌ﴾، وأجاز أن يكونا في موضع نصب بحذف حرف الجر[1].

---

(١) ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ﴾ العامة على كسر الهمزتين على الاستئناف جواباً لسؤال قومها، كأنهم قالوا: ممن الكتاب؟ وما فيه؟ فأجابتهم بالجوابين. وقرأ عبد الله: ﴿وَإِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ﴾ بزيادة واو عاطفة ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ﴾ على قوله: ﴿إني أُلْقِيَ إِلَيَّ﴾ [سورة النمل آية ٢٩]. وقرأ عكرمة وابن أبي عبلة بفتح =

قوله: ﴿أَلَّا تَعْلُوا﴾: أَنْ: في موضع نصب على حذف الخافض؛ أي: بأن لا تعلوا، وقيل: في موضع رفع على البدل من: ﴿كِتَابٌ﴾ تقديره: إني أُلقيَ إليَّ ألا تعلوا، وقال سيبويه: هي بمعنى: أي للتفسير، لا موضع لها من الإعراب، بمنزلة: ﴿أَنِ امْشُوا﴾.

قوله: ﴿أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾: حالان من المضمر المنصوب في: ﴿وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ﴾.

والتاء في: ﴿عِفْرِيتٌ﴾ زائدة كزيادتها في: طاغوت، وجمعه: عفاريت وعفَارٍ، كما تقول في جمع طاغوت: طواغيت وطواغٍ، فطواغٍ، وعفارٍ مثل: جوارٍ، الياء محذوفة، قيل: لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين. وقيل: للتخفيف، وهو أصح وإن عوضت، قلت: عفاري وطواغي، وإنما دخل هذا الضرب التنوين، وهو لا ينصرف؛ لأن الياء لما حذفت للتخفيف نقص البناء الذي من أجله لم ينصرف، فلما نقص دخل التنوين، وقيل: بل دخل التنوين عوضا من حذف الياء؛ فإذا صارت هذه الأسماء التي هي جموع لا تنصرف إلى حال النصب رجعت الياء، وامتنعت من الصرف.

قوله: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ﴾ : مَا: في موضع رفع؛ لأنها الفاعلة للصد، ويجوز: أن تكون في موضع نصب بـ ﴿وَصَدَّهَا﴾ على حذف حرف الجر، وفي صدها ضمير الفاعل، وهو الله جل ذكره، أو سليمان عليه السلام؛ أي: وصدها الله عن عبادتها، أو وصدها سليمان عن عبادتها.

قوله: ﴿إِنَّهَا كَانَتْ﴾: من كسر إنَّ كسر على الابتداء، ومن فتح جعلها بدلا من مَا إذا كانت فاعلة، وقيل: بل هي في موضع نصب على حذف الجار، تقديره: لأنها كانت.

=

الهمزتين، صرح بذلك الزمخشري وغيره. ولم يذكر أبو البقاء إلا الكسر في ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ﴾ وكأنه سكت عن الثانية، لأنها معطوفة على الأولى، وفي تخريج الفتح فيهما أوجه: أحدهما: أنه بدل من «كِتَاب» بدل اشتمال، أو بدل كلٍّ من كلّ، كأنه قيل: ألقي إليَّ أنه من سليمان، وأنه كذا وكذا، وهذا هو الأصح. والثاني: أنه مرفوع ب «كَرِيم» ذكره أبو البقاء. الثالث: أنه على إسقاط حرف العلة. قال الزمخشري: ويجوز أن يريد لأنه من سليمان ولأنه، كأنها عللت كرمه بكونه من سليمان وتصديره باسم الله. وقال مكي: وأجاز الفراء الفتح فيهما في الكلام، كأنه لم يطلع على أنها قراءة وقرأ أُبيّ: أنْ من سليمان وأنْ بسم الله بسكون النون فيهما، وفيها وجهان: أظهرهما: أنها «أن» المفسرة، لتقدم ما هو بمعنى القول. والثاني: أنها المخففة واسمها محذوف، وهذا لا يتمشى على أصول البصريين؛ لأن اسمها لا يكون إلا ضمير شأن وضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة مصرح بجزئيها.

قوله: ﴿مَعَ سُلَيْمَانَ﴾: قيل: مَعَ حرف مبني على الفتح؛ لأنه قد يكون اسماً ظرفاً، فقوي بالتمكين في بعض أحواله، فبني، وهو حرف مبني على الفتح لكونه اسماً في بعض أحواله، وحقه السكون، وقيل: هو اسم ظرف، فلذلك فتح، كالظروف، فإن أسكت العين فهو حرف لا غير.

قوله: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾: أَنِ: في موضع نصب على حذف الجار تقديره: بأن اعبدوا الله.

قوله: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا﴾: أصله: تطيرنا، ثم أدغمت التاء في الطاء، فسكنت؛ لأن أول المدغم لا يكون إلا ساكنا، ولا يدغم حرف في حرف حتى يسكن الأول، فلما سكن الأول اجتلبت ألف وصل في الابتداء ليبتدأ بها، وكسرت لسكونها وسكون ما بعدها، وقيل: بل كسرت لكسرة ثالث الفعل أو فتحه، ولم يفتح لفتحة ثالث الفعل لئلا يشبه ألف المتكلم، وضمت لضمة ثالث الفعل لئلا يخرج من كسر إلى ضم، فوزن ﴿اطَّيَّرْنَا﴾ على الأصل: تَفَعَّلْنا، ولا يمكن وزنه على لفظه؛ إذ ليس في الأمثلة افَّعَّلنا بحرفين مشددين متواليين.

وقد ذكرنا: ﴿مَهْلِكَ﴾ في الكهف.

قوله: ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ﴾: من قرأه بالتاء في الكلمتين؛ فإنه جعل ﴿تَقَاسَمُوا﴾ أمراً، وهو فعل مبني، وكذلك من قرأه بالنون فيهما، ومن قرأهما بالياء جعل ﴿تَقَاسَمُوا﴾ فعلاً ماضياً؛ لأنه إخبار عن غائب، والأول إخبار عن مخاطب أو عن مخبر عن نفسه[1].

قوله: ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾: من قرأ: ﴿إِنَّا﴾ بالكسر فعلى الابتداء، و﴿كَيْفَ﴾ خبر كان مقدم؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، و﴿عَاقِبَةُ﴾ اسم كان،

---

(١) «تَقَاسَمُوا» فيه وجهان: أحدهما: هو أمرٌ أي: أمر بعضهم بذلك بعضاً، فعلى هذا يجوز في «لَنُبَيِّتَنَّهُ» النون بتقدير: قولوا لنُبَيِّتَنَّهُ، والتاء على خطاب الأمر المأمور، ولا يجوز التاء. والثاني: هو فعل ماض، وعلى هذا يجوز الأوجه الثلاثة. يعني بالأوجه: النون والتاء والياء، قال: وهو على هذا تفسير، أي: وتقاسموا على كونه ماضياً مفسّراً لنفس «قَالُوا» وقد سبقهما إلى ذلك مكي - رحمه الله - وتقدم توجيه ما منعوه ولله الحمد، وتنزيل هذه الأوجه بعضها على بعض ما يصعب استخراجه من كلام القوم، وتقدّم الكلام في «مَهْلِكَ أَهْلِهِ» في الكهف.

ولا يعمل ﴿فَانْظُرْ﴾ في: ﴿كَيْفَ﴾، ولكن يعمل في موضع الجملة كلها.

وقيل: كان بمعنى: وقع وحدث، و﴿عَاقِبَةُ﴾ اسمها، ولا خبر لها، و﴿كَيْفَ﴾ في موضع الحال، والتقدير: فانظر يا محمد؛ على أي حال وقع عاقبة أمرهم، ثم فسر كيف وقعت العاقبة، فقال مفسرا مستأنفا: إنَّا دمرناهم وقومهم، فأما من قرأ: ﴿أَنَّا﴾ بالفتح؛ فإنه جعل: ﴿كَيْفَ﴾ خبر كان، والعاقبة اسمها، وأنَّ بدلا من العاقبة في موضع رفع، ويجوز أن تكون كان بمعنى: وقع وحدث، وأَنَّ بدلا من العاقبة، و﴿كَيْفَ﴾ في موضع الحال، وإن شئت جعلت: ﴿أَنَّا﴾ خبر كان، والعاقبة اسمها، و﴿كَيْفَ﴾ في موضع الحال، والتقدير: فانظر يا محمد؛ على أي حال كان عاقبة أمرهم تدميرهم، وقيل: أنَّ في موضع نصب على حذف حرف الجر تقديره: فانظر كيف كان عاقبة مكرهم؛ لأنَّا دمرناهم، ويجوز في الكلام نصب ﴿عَاقِبَةُ﴾ على خبر كان، وتجعل: ﴿أَنَّا﴾ اسم كان، وقيل: موضع: ﴿أَنَّا﴾ رفع على إضمار مبتدأ، تقديره: هو أنَّا دمرناهم، والجملة خبر كان.

قوله: ﴿إِلا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾: الرفع في اسم الله جل ذكره على البدل مِنْ: مَنْ.

قوله: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾: ﴿خَاوِيَةً﴾: نصب على الحال، ويجوز الرفع في: ﴿خَاوِيَةً﴾ في الكلام من خمسة أوجه: الأول: أن تكون: ﴿بُيُوتُهُمْ﴾ بدلاً من: تلك، ﴿خَاوِيَةً﴾ خبر البيوت. والثاني: أن تكون ﴿خَاوِيَةً﴾ خبراً ثانياً. والثالث: أن ترفع ﴿خَاوِيَةً﴾ على إضمار مبتدأ؛ أي: هي خاوية. والرابع: أن تجعل ﴿خَاوِيَةً﴾ بدلاً من: ﴿بُيُوتُهُمْ﴾. والخامس: أن تجعل ﴿بُيُوتُهُمْ﴾عطف بيان على: تلك، و﴿خَاوِيَةً﴾ خبر تلك.

قوله: ﴿وَلُوطًا﴾: انتصب ﴿وَلُوطًا﴾ على معنى: واذكر أو على معنى: وأرسلنا لوطا.

قوله: ﴿ءَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾: إنما جازت المفاضلة في هذا، ولا خير في آلهتهم؛ لأنهم خوطبوا على ما كانوا يعتقدون؛ لأنهم كانوا يظنون في آلهتهم، فخوطبوا على زعمهم وظنهم. وقد قيل: إن خيراً هنا ليست بأفعل، إنما هي فَعْل، فلا يلزم تفاضل بين شيئين، كما قال حسان:

فشرُّكما لخير كما الفداء

أي: فالذي فيه الشر منكما فداء للذي فيه الخير.

قوله: ﴿بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ﴾: من قرأه على أفعل بناه على: أن علمهم في قيام الساعة قد

تناهى لا مزيد عندهم فيه؛ أي: لا يعلمون ذلك أبدا؛ إذ لا مزيد في علمهم. يقال: أدرك الثمر إذا تناهى. وقيل: معناه: الإنكار؛ أي: هل أدرك علمهم في الآخرة شيئاً ؟ أي: لم يدرك شيئاً، ولا وقفوا منه على حقيقة.

وقيل: معناه: بل كمل علمهم في أمر الآخرة فلا مزيد فيه، ودلَّ على أنه على الإنكار قوله: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا﴾؛ أي: لم يدركوا وقت حدوثها، فهم عنها عمون، والعمى عن الشيء أعظم من الشك فيه.

ومن قرأه بألف وصل مشدداً، فأصله: تدارك، ثم أدغمت التاء في الدال، ودخلت ألف الوصل في الابتداء لسكون أول المشدد، كقوله: ﴿اطَّيَّرْنَا﴾، ومعناه: بل تكامل علمهم في قيام الساعة، فلا مزيد عندهم. وقيل: معناه: بل تتابع علمهم في أمر الآخرة، فلم يبلغوا إلى شيء.

قوله: ﴿فِي الآخِرَةِ﴾: في: بمعنى الباء؛ أي: بالآخرة؛ أي: بعلم الآخرة.

قوله: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾: اللام زائدة، ومعناه: ردفكم، ومثله: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾، ومثله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾، وهو كثير، اللام فيه زائدة، لا تتعلق بشيء، وفيه اختلاف.

قوله: ﴿تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ﴾: أَنَّ: في موضع نصب على حذف حرف الجر، تقديره: تكلمهم بأن الناس، ويجوز: أن لا تقدر حذف حرف الجر، وتجعل أَنَّ مفعولاً بها، على أن تجعل: ﴿تُكَلِّمُهُمْ﴾ بمعنى: تخبرهم، ومن كسر إنَّ فعلى الاستئناف [1].

---

(١) «تُكَلِّمُهُمْ» العامة على التشديد، وفيه وجهان: أظهرهما: أنه من الكلام والحديث، ويؤيده قراءة أُبيّ: «تُنَبِّئُهُمْ» وقراءة يحيى بن سلام: «تحدثهم» - وهما تفسيران لها. الثاني: «تجرحهم» ويدل عليه قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد وأبي زرعة والجحدري «تَكْلُمُهُمْ» - بفتح التاء وسكون الكاف وضم اللام - من الكَلْم وهو الجرح، وقد قراء «تجرحهم» وجاء في الحديث: إنها تسم الكافر. قوله: «أَنَّ النَّاسَ» قرأ الكوفيون بفتح «أن» والباقون بالكسر، فأما الفتح فعلى تقدير الباء، أي: بأن الناس، ويدل عليه التصرح بها في قراءة عبد الله «بأنَّ النَّاسَ». ثم هذه الباء يحتمل أن تكون معدية وأن تكون سببيّة، وعلى التقديرين يجوز أن تكون «تُكَلِّمُهُمْ» بمعنييه من الحديث والجرح أي: تحدثهم بأن الناس أو بسبب أن الناس أو تجرحهم بأن الناس، أي: تسمهم بهذا اللفظ أو تسمهم بسبب انتفاء الإيمان. وأما الكسر فعلى الاستئناف، ثم هو يحتمل أن يكون من كلام الله تعالى - وهو الظاهر - وأن يكون من كلام الدابة، فيعكر عليه «بِآيَاتِنَا» ويجاب عنه إما باختصاصها صح إضافة الآيات إليها، كقولك: اتباع الملوك =

قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾: العامل في: ﴿وَيَوْمَ﴾ فعل مضمر، تقديره: واذكر يوم ينفخ.

قوله: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾: نصب على المصدر: لأنه تعالى لما قال: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ دل على: أنه تعالى صنع ذلك، فعمل في صنع الله. ويجوز نصبه على الإغراء، ويجوز الرفع على معنى: ذلك صنع الله.

قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾: مَنْ: شرط رفع بالابتداء، وفَلَهُ الجواب، وهو الخبر.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة القصص

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾: تِلْكَ: في موضع رفع بمعنى: هذه تلك، و﴿آيَاتُ﴾ بدل منها، ويجوز في الكلام: أن تكون: تِلْكَ في موضع نصب بـ ﴿نَتْلُوا﴾، وتنصب ﴿آيَاتُ﴾ على البدل من: تلك.

قوله: ﴿وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا﴾: مفعولان لـ ﴿وَجَعَلَ﴾؛ لأنها بمعنى: صيَّر؛ فإن كانت بمعنى: خلق تعدت إلى مفعول واحد، كقوله: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾، وخلق إذا كانت بمعنى: صيَّر تعدت إلى مفعولين، نحو: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾، وإن كانت بمعنى: اخترع، وأحدث تعدت إلى مفعول واحد، نحو: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾.

قوله: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾: رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هو قرة عين لي. ويجوز: أن يكون مبتدأ، والخبر: ﴿لا تَقْتُلُوهُ﴾، ويجوز نصبه بإضمار فعل يفسره: ﴿لا تَقْتُلُوهُ﴾ تقديره: اتركوا قرة عين لا تقتلوه[1].

=

ودوابنا وخيلنا وهي لملكهم، وإما على حذف مضاف أي: بآيات ربنا، و«تُكَلِّمُهُمْ» إن كان من الحديث فيجوز أن يكون إما لإجراء «تُكَلِّمُهُمْ» مجرى تقول لهم، وإما على إضمار القول أي: فتقول كذا، وهذا القول تفسير لتكلمهم.

(١) ﴿قُرَّةُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾ فيه وجهان: أظهرهما: أنه خبر مبتدأ مضمر، أي: هُو قُرَّة عينٍ.

الثاني - وهو بعيد جداً - أن يكون مبتدأ والخبر «لاَ تَقْتُلُوهُ». وكان هذا القائل حقه أن لا يُذكَّر، فيقول:

=

قوله: ﴿لَوْلا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾: أَنْ: في موضع رفع، والجواب محذوف، وقد تقدم شرحه.

قوله: ﴿بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾: ﴿أَشُدَّهُ﴾ عند سيبويه وزنه أَفْعُل، وهو عنده جمع: شِدَّة، كنعمة وأنعم، وقال غيره: هو جمع: شد، مثل: قدّ وأقدّ.

وقيل: هو واحد وليس في الكلام اسم مفرد على أَفْعُل بغير هاء إلا إصبعاً في بعض لغاته.

قوله: ﴿وَهَذَا من عَدُوِّهِ﴾: أي: من أعدائه، ومعناه: إذا نظر إليهما الناظر قال ذلك.

قوله: ﴿خَائِفًا﴾: خبر ﴿فَأَصْبَحَ﴾، وإن شئت على الحال، و﴿فِي الْمَدِينَةِ﴾ الخبر.

قوله: ﴿فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِالأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ﴾:

الذي: مبتدأ، وما بعده صلته، و﴿يَسْتَصْرِخُهُ﴾ الخبر، ويجوز: أن تكون إذا هي الخبر، و﴿يَسْتَصْرِخُهُ﴾ حال.

قوله: ﴿تَمْشِي﴾: في موضع الحال من: ﴿إِحْدَاهُمَا﴾، والعامل فيه: جاءت، و﴿عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾ في موضع الحال من المضمر في: ﴿تَمْشِي﴾، والعامل فيه: ﴿تَمْشِي﴾.

ويجوز: أن يكون: ﴿عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾ في موضع الحال المقدمة من المضمر في: ﴿قَالَتْ﴾، والعامل فيه: ﴿قَالَتْ﴾، والأول أحسن. ويحسن الوقف على: ﴿تَمْشِي﴾ على القول الثاني، ولا يحسن أن يوقف على القول الأول إلا على: ﴿اسْتِحْيَاءٍ﴾.

قوله: ﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾: ذلك: مبتدأ، وما بعده خبره، ومعناه عند سيبويه: ذلك بيننا.

قوله: ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾: نصبت أيّا بـ ﴿قَضَيْتُ﴾، ومَا زائدة للتأكيد، وخفضت ﴿الأَجَلَيْنِ﴾ بإضافة أي إليهما، وقال ابن كيسان: مَا في موضع خفض بإضافة أي إليها، وهي نكرة، و﴿الأَجَلَيْنِ﴾ بدل من مَا. كذلك قال في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾: إِنَّ ﴿رَحْمَةٍ﴾

=

«لاَ تَقْتُلُوها»، إلا أنه لما كان المراد مذكر ساغ ذلك، والعامة من القراء والمفسرين وأهل العلم يقفون على «ولَكَ». ونقل ابن الأنباري بسنده إلى ابن عباس عنه أنه وقف على «لاَ» أي: هو «قُرَّةُ عَيْنٍ لِي» فقط، «وَلَكَ لاَ»، أي: ليس هو لك قرة عين، ثم يبتدىء بقوله «تَقْتُلُوه»، وهذا لا ينبغي أن يصحَّ عنه، وكيف يبقى «تَقْتُلُوه» من غير نون رفع، ولا مُقْتَضى لحذفها؟ ولذلك قال الفراء: هو لن.

بدل من ما، وكان يتلطف في: أن لا يجعل شيئا زائداً في القرآن، ويخرج له وجها يخرجه من الزيادة.

قوله: ﴿أَنْ يَا مُوسَى﴾: أَنْ: في موضع نصب بحذف حرف الجر؛ أي: بأن يا موسى.

قوله: ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾: عطف عليها.

قوله: ﴿مُدْبِرًا﴾: نصب على الحال، وكذلك موضع قوله: ﴿وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ موضع نصب على الحال أيضاً.

قوله: ﴿مِنَ الرَّهْبِ﴾: متعلقة بـ ﴿وَلَّى﴾؛ أي: ولَّى مدبراً من الرهب.

قوله: ﴿فَذَانِكَ﴾: هو تثنية ذا المرفوع، وهو رفع بالابتداء، وألف ذا محذوفة لدخول ألف التثنية عليها.

ومن قرأه بتشديد النون؛ فإنه جعل التشديد عوضاً من ذهاب ألف ذا، وقيل: إن من شدد إنما بناه على لغة من قال في الواحد: ذلك، فلما ثنى أثبت اللام بعد نون التثنية، ثم أدغم اللام في النون على حكم إدغام الثاني في الأول، والأصل: أن يدغم الأول في الثاني أبدا، إلا أن تمنع من ذلك علة، فيدغم الثاني في الأول، والعلة التي منعت في هذا أن يدغم الأول في الثاني: أنه لو فعل ذلك لصار في موضع النون التي تدل على التثنية لام مشددة، فيتغير لفظ التثنية، فأدغم الثاني في الأول لذلك، فصارت نونا مشددة، وقد قيل: إنه لما ثنى أثبت اللام التي في ذلك قبل النون، ثم أدغم الأول في الثاني على أصول الإدغام، فصارت نوناً مشددة، وقيل: إنه إنما شدد النون في هذه المبهمات ليفرق بين النون التي هي عوض من حركة وتنوين أو من تنوين، وذلك موجود في الواحد، أو مقدر فيه ذلك وبين ما هو غير موجود في الواحد.

وقيل: شددت للفرق بين النون التي تحذف في الإضافة والنون التي لا تحذف في الإضافة أبداً، وهي نون تثنية المبهم، وكذلك العلة في تشديد النون في اللذان واللذين، وهذان وشبهه.

قوله: ﴿رِدْءًا﴾: حال من الهاء في: ﴿فَأَرْسِلْهُ﴾. وكذلك: ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ حال في قراءة من رفعه، أو نعت لـ ﴿رِدْءًا﴾، ومن جزمه فعلى جواب الطلب.

قوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾: انتصب ﴿وَيَوْمَ﴾ على أنه مفعول به على السعة، كأنه قال: واتبعناهم في هذه الدنيا لعنة، ولعنة يوم القيامة، ثم حذفت اللعنة لدلالة

الأولى عليها، وقام يوم قيامها، وانتصب انتصابها، ويجوز أن تنصب اليوم على أن تعطفه على موضع: ﴿فِي هَذِهِ الدُّنْيَا﴾، كما قال:

إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا

ويجوز نصب يوم على أنه ظرف للمقبوحين؛ أي: وهم من المقبوحين يوم القيامة، ثم قدم الظرف.

قوله: ﴿بَصَائِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾[1]: نصب كله على الحال من: ﴿الْكِتَابَ﴾.

قوله: ﴿وَلَكِنْ رَحْمَةً مِن رَبِّكَ﴾: انتصبت الرحمة على المصدر عند الأخفش بمعنى: ولكن رحمك ربك يا محمد رحمة، وهو مفعول من أجله عند الزجاج؛ أي: ولكن للرحمة فعل ذلك؛ أي: من أجل الرحمة، وقال الكسائي: هي خبر كان مضمرة بمعنى: ولكن كان ذلك رحمة من ربك، ويجوز في الكلام الرفع على معنى: ولكن هي رحمة.

قوله: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾: المعيشة: نصب عند المازني على حذف حرف الجر، تقديره: بطرت في معيشتها، وقال الفراء: هي نصب على التفسير، وهو بعيد؛ لأنها معرفة، والتفسير لا يكون إلا نكرة، وقيل: هي نصب بـ ﴿بَطِرَتْ﴾، و﴿بَطِرَتْ﴾ بمعنى: جهلت؛ أي: جهلت شكر معيشتها، ثم حذف المضاف.

قوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ﴾: مَا الثانية للنفي لا موضع لها من الإعراب، وقال بعض العلماء، الطبري، وغيره: هي في موضع نصب بـ ﴿وَيَخْتَارُ﴾، وليس ذلك بحسن في الإعراب؛ لأنه لا عائد يعود على ما في الكلام، وهو أيضاً بعيد في المعنى، والاعتقاد؛ لأن كونها للنفي يوجب أن تعم جميع الأشياء أنها حدثت بقدر الله واختياره، وليس للعبد فيها شيء غير اكتسابه بقدر مِنَ الله، وإذا جعلت ما في موضع نصب بـ ﴿وَيَخْتَارُ﴾ لم تعم جميع لأشياء أنها مختارة لله، إنما أوجبت: أنه يختار ما لهم فيه الخيرة لا غير، ونفي ما ليس لهم فيه خيرة، وهذا هو مذهب القدرية، والمعتزلة، فكون ما للنفي أولى في المعنى، وأصح في التفسير، وأحسن في الاعتقاد، وأقوى في العربية، ألا ترى: أنك لو جعلت

---

(١) «بَصَائِر» يجوز أن يكون مفعولاً له، وأن يكون حالاً إما على حذف مضاف أي: ذا بصائر، أو على المبالغة، و«هُدًى» من حيث يستدل به، ومن حيث إن المتمسك به يفوز بطلبته من الثواب، ووصفه بأنه رَحْمَةً، لأنه من نعم الله على من تعبد به.

ما في موضع نصب لكان ضميرها في كان اسمها، ولوجب نصب ﴿الْخِيَرَةُ﴾، ولم يقرأ بذلك أحد.

وقد قيل في تفسير هذه الآية: أَنَّ معناها: وربك يا محمد يخلق ما يشاء ويختار لولايته ورسالته من يريد، ثم ابتدأ بنفي الاختيار عن المشركين، وأنهم لا قدرة لهم، فقال: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾؛ أي: ليس الولاية والرسالة وغير ذلك باختيارهم ولا بمرادهم، والله أعلم بمراده في ذلك.

وهذه الآية تحتاج إلى بسط كثير أكثر من هذا، وفيما أشرنا إليه كفاية.

قوله: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾: ما: في موضع نصب بـ ﴿وَآتَيْنَاهُ﴾ مفعولاً ثانياً، وإِنَّ، واسمها، وخبرها، وما يتصل بها إلى قوله: ﴿أُولِي الْقُوَّةِ﴾: صلة ما، وواحد أولي ذي.

قوله: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾: أصلها: وَي منفصلة من الكاف، قال سيبويه، عن الخليل في معناها: إن القوم انتبهوا، أو نبهوا، فقالوا: وي، وهي كلمة يقولها المتندم إذا أظهر ندامته، وقال الفراء: وي متصلة بالكاف، وأصلها: ويلك أَنَّ الله، ثم حذف اللام، واتصلت الكاف بأَنَّ، وفيه بُعْد في المعنى، والإعراب؛ لأن القوم لم يخاطبوا أحداً، ولأن حذف اللام من هذا لا يعرف، ولأنه كان يجب أن تكون أن مكسورة؛ إذ لاشيء يوجب فتحها.

قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلا وَجْهَهُ﴾: انتصب الوجه على الاستثناء، ويجوز في الكلام الرفع على معنى الصفة، كأنه قال: غير وجهه،

كما قال:

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفَرقدان

أي: غير الفرقدين، فغير صفة لكل، كذلك جواز الآية.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة العنكبوت

قوله تعالى: ﴿أَنْ يُتْرَكُوا﴾: أَنْ: في موضع نصب بحسب.

قوله: ﴿أَنْ يَقُولُوا﴾: أَنْ: في موضع نصب بحذف الخافض؛ أي: بأن يقولوا، أو لأن

يقولوا. وقيل: هي بدل من الأولى[1].

قوله: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾: مَا: في موضع نصب، وهي نكرة؛ أي: ساء شيئاً يحكمونه.

وقيل: مَا في موضع رفع، وهي معرفة تقديره: ساء الشيء الذي يحكمونه، وقال ابن كيسان: مَا مع الفعل مصدر في موضع رفع تقديره: ساء حكمهم.

قوله: ﴿بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾: أي: وصيناه بوالديه أمراً ذا حُسْن، ثم أقام الصفة مقام الموصوف، وهو الأمر، ثم حذف المضاف وهو ذا، وأقام المضاف إليه مقامه، وهو حُسْن.

قوله: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾: لفظه الأمر، ومعناه: الشرط والجزاء.

قوله: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾: ﴿أَلْفَ﴾ نصب على الظرف، و﴿خَمْسِينَ﴾ نصب على الاستثناء، وإنما انتصب الاستثناء عند سيبويه؛ لأنه كالمفعول؛ إذ هو مستغنى عنه كالمفعول، فأتى بعد تمام الكلام، فانتصب كالمفعول.

---

(١) فيه أوجه: أحدها: أنه بدل من «أن يتركوا»، أبدل مصدراً مؤولاً من مثله. الثاني: أنها على إسقاط الخافض، وهو الباء واللام، أي: بأن يقولوا، أو لأنْ يَقُولُوا. قال ابن عطية وأبو البقاء: إذا قدرت الباء كان حالاً. قال ابن عطية: والمعنى في الباء واللام مختلف، وذلك أنه في الباء، كما تقول: تركت زيداً بحاله وهي في اللام بمعنى من أجل، أي: أحسبوا أنَّ إيمانهم علةٌ للترك انتهى. وهذا تفسير معنى، ولو فسر الإعراب لقال: أحسبانهم الترك لأجل تلفظهم بالإيمان. وقال الزمخشري: فإن قلت: فأين الكلام الدال على المضمون الذي يقتضيه الحسبان (في الآية)؟ قلت: هو في قوله: ﴿أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون﴾، وذلك أن تقديره: أحسبوا تركهم غير مَفْتُونِينَ لقولهم: آمنا، فالترك أولى مفعولي «حسب»، وقولهم آمنا هو الخبر، وأما غير مفتونين فتتمة الترك، لأنه من الترك الذي هو بمعنى التصيير، كقوله: فَتَرَكْتُهُ جَزَرَ السِّبَاعِ يَنْشِنَهُ ألا ترى أنك قبل المجيء بالحسبان تقدر أن تقول: (تركهم) غير مفتونين لقولهم آمنا، على تقدير حاصل ومستقر قبل اللام. فإن قلت: أن يقولوا هو علة تركهم غير مفتونين فكيف يصح أن يقع خبر مبتدأ؟

قلت: كما تقول: خُرُوجُه لمخافة الشر، وضربه للتأديب وقد كان التأديب والمخافة في قولك: خرجت (لمخافة) الشر وضربته تأديباً تعليلين. وتقول أيضاً: حسبت خروجه لِمَخَافَةِ الشَّرِّ، وظننت ضربه للتأديب فتجعلها مفعولين كما جعلتها مبتدأ وخبراً. قال أبو حيان: وهذا كلام فيه اضطراب، ذكر أولاً أن تقديره غير مفتونين تتمة يعني أنه حال، لأنه سَبَكَ ذلك من قوله: ﴿وهم لا يفتنون﴾ وهي جملة حالية، ثم ذكر» أن يتركوا «هنا من الترك الذي هو تصيير، وهذا لا يصح، لأن مفعول» صير «الثاني لا يستقيم أن يكون لقولهم، إذا يصير التقدير: أن يصيروا لقولهم وهم لا يفتنون وهذا كلام لا يصحّ.

ونصبه عند الفراء بأن، وأصل إلا عنده: إنْ لا، فإذا نصب نصب بأن، وإذا رفع رفع بلا، ونصبه عند المبرد على: أنه مفعول به، وإلا عنده قامت مقام الفعل الناصب للاسم، فهي تقوم مقام: استثنى فلانا، ولا يستثنى من العدد إلا أقل من النصف عند أكثر النحويين.

قوله: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ﴾: نصب إبراهيم على العطف على الهاء في: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ﴾، وقيل: هو معطوف على نوح في قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾:

أي: وأرسلنا إبراهيم، وقيل: هو منصوب بإضمار فعل؛ أي: واذكر إبراهيم.

قوله: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ﴾؛ أي: ولا من في السماء بمعجز، فيكون ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ نعتاً لمن المحذوفة في موضع رفع، ثم يقوم النعت مقام المنعوت، وفيه بُعْدٌ؛ لأن نعت النكرة كالصلة لها، ولا يحسن حذف الموصول وقيام الصلة مقامه، والحذف في الصفة أحسن منه في الصلة.

قوله: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ من دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾[1]: مَا بمعنى: الذي، وهي اسم إنَّ والهاء مضمره تعود على ما تقديره: إن الذين اتخذتموهم، و﴿أَوْثَانًا﴾ مفعول ثان لـ ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾، والهاء المحذوفة هي المفعول الأول لـ ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾، و﴿مَوَدَّةَ﴾ خبر إنَّ، وقيل: هي رفع بإضمار: هي مودة، وقيل: وهي رفع بالابتداء، و﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ الخبر، والجملة: خبر إنَّ. و﴿بَيْنِكُمْ﴾ خفض بإضافة ﴿مَوَدَّةَ﴾ إليه، وجاز: أن تجعل الذي اتخذوه

---

(١) قوله تعالى: " وقال " يعني إبراهيم " إِنَّما اتَّخذتم مِنْ دون الله أوثاناً مَوَدَّةُ بَيْنِكُمْ " قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: " مَوَدَّةُ بَيْنِكُمْ " بالرفع والإضافة. قال الزجاج: " مَوَدَّةُ " مرفوعة بإضمار «هي»، كأنه قال: تلك مَوَدةُ بينِكم، أي: أُلفتكم واجتماعكم على الأصنام مَوَدَّةُ بينِكم؛ والمعنى: إِنَّما اتخذتم هذه الأوثان لتتوادُّوا بها في الحياة الدنيا. ويجوز أن تكون «ما» بمعنى الذي.

وقرأ ابن عباس، وسعيد بن المسيّب، وعكرمة، وابن أبي عبلة: " مَوَدَّةٌ " بالرفع " بَيْنَكُمْ " بالنصب.

وقرأ نافع، وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم: " مَوَدَّةَ بَيْنكم " قال أبو علي: المعنى: اتَّخذتم الأصنام للمودَّة، و" بينكم " نصب على الظرف، والعامل فيه المودَّة.

وقرأ حمزة، وحفص عن عاصم: " مَوَدَّةَ بَيْنِكُم " بنصب " مَوَدَّةَ " مع الإضافة، وهذا على الاتساع في جعل الظرف اسماً لِما أُضيف إليه.

قال المفسرون: معنى الكلام: إِنَّما اتَّخذتموها لِتَتَّصِلَ المودَّة بينكم واللِّقاء والاجتماع عندها، وأنتم تعلمون أنها لا تضر ولا تنفع، " ثُمَّ يومَ القيامة يكفُر بعضُكم ببعض " أي: يتبرَّأ القادة من الأتباع " ويَلعنُ بعضُكم بعضاً " يلعن الأتباعُ القادةَ لأنَّهم زيَّنوا لهم الكفر.

من دون الله مودة على الاتساع، وتصحيح ذلك: أن يكون التقدير: إن الذين اتخذتموهم من دون الله أوثانا ذوو مودة بينكم.

وقد قُرىء بنصب مودة، وذلك على أن تكون مَا كافة لأن عن العمل، فلا ضمير محذوف في: ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾، فيكون ﴿أَوْثَانًا﴾ مفعولاً لـ ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾؛ لأنه تعدى إلى مفعول واحد، واقتصر عليه، كما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ﴾، وتكون مودة مفعولاً من أجله؛ أي: إنما اتخذتم الأوثان من دون الله للمودة فيما بينكم لا لأن عند الأوثان نفعا أو ضرا. ومن نوَّن مودة نصب أو رفع جعل ﴿بَيْنِكُمْ﴾ ظرفاً فنصبه، وهو الأصل، والإضافة اتساع في الكلام، والعامل في الظرف المودة، ويجوز أن تنصب ﴿بَيْنِكُمْ﴾ في قراءة من نوَّن مودة على الصفة للمصدر؛ لأنه نكرة، والنكرات توصف بالظروف والجمل والأفعال؛ فإذا نصبت ﴿بَيْنِكُمْ﴾ عل الظرف جاز أن يكون قوله: في ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ظرفاً للمودة أيضاً، وكلاهما متعلق بالعامل، وهو ﴿مَوَدَّةَ﴾؛ لأنهما ظرفا مكان، أو ظرفا زمان، ولا ضمير في واحد من هذين الظرفين؛ إذ لم يقم واحد منهما مقام محذوف مقدر، وإذا جعلت قوله: ﴿بَيْنِكُمْ﴾صفة لمودة كان متعلقاً بمحذوف، وفيه ضمير كان في المحذوف الذي هو صفة على الحقيقة، فيكون: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ في موضع الحال من ذلك الضمير في ﴿بَيْنِكُمْ﴾، والعامل في الظرف، وهو ﴿بَيْنِكُمْ﴾ وفي الظرف، وهو ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ضمير يعود على ذي الحال. والصفة لا بُدّ أن يكون فيها عائد على الموصوف؛ فإذا قام مقام الصفة ظرف صار ذلك الضمير في الظرف، كما يكون في الظرف إذا كان خبراً لمبتدأ، أو حالاً، وقد تقدم شرحه، ولا يجوز أن يعمل في قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، وهو حال من المضمر في: ﴿بَيْنِكُمْ﴾، ﴿مَوَدَّةَ﴾؛ لأنك قد وصفت المصدر بقوله: ﴿بَيْنِكُمْ﴾، ولا يعمل بعد الصفة؛ لأن المعمول فيه داخل في الصلة، والصفة غير داخلة في الصلة، فتكون قد فرقت بين الصلة والموصول، فلا يعمل فيه إذا كان حالاً من المضمر في: ﴿بَيْنِكُمْ﴾ إلا ﴿بَيْنِكُمْ﴾، وفيه ضمير يعود على المضمر في: ﴿بَيْنِكُمْ﴾، وهو هو؛ لأن كل حال لا بد أن يكون فيه ضمير يعود على ذي الحال كالصفة، وأيضاً؛ فإن قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ إذا جعلته حالاً من المضمر في: ﴿بَيْنِكُمْ﴾، والمضمر في: ﴿بَيْنِكُمْ﴾ إنما ارتفع بالظرف وجب أن يكون العامل في الحال الظرف أيضاً؛ لأن العامل في ذي الحال هو العامل في الحال أبدا؛ لأنها هو في المعنى، فلا يختلف العامل فيهما؛

لأنه لو اختلف لكان قد عمل عاملان في شيء واحد؛ إذ الحال هي صاحب الحال، فلا يختلف العامل فيهما. ويجوز: أن يكون ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ صفة لـ ﴿مَوَدَّةَ﴾، و﴿ بَيْنِكُمْ﴾ صفة أيضاً، فلا بد أن يكون في كل واحد منهما ضمير يعود على المودة، والعامل فيها المحذوف الذي هو صفة على الحقيقة، وفيه كان الضمير، فلما قام الظرف مقامه، انتقل الضمير إلى الظرف، كما ينتقل إلى الظروف إذا كانت أخبارا للمبتدأ، وتقدير المحذوف، كأنه قال: إنما اتخذتم من دون الله أوثانا مودة مستقرة بينكم ثابتة في الحياة الدنيا، ثم حذفت مستقرة، وفيها ضمير، وثابتة وفيها ضمير، يعودان على المودة، وقام ﴿بَيْنِكُمْ﴾ مقام مستقرة التي هي صفة، فصار الضمير الذي كان فيها يعود على الموصوف في: ﴿بَيْنِكُمْ﴾، وصارت صفة للمودة؛ لأنها خلف عن الصفة، وكذلك حذفت ثابتة وفيها ضمير، وأقمت: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ مقامها، فصار الضمير في قولك: في الحياة الدنيا، فذلك المحذوف هو العامل في الظرفين، وقام مقام المحذوفين الصفتين، فصارا صفتين فيهما ضميران يعودان على الموصوف، وعلى هذا يقاس كل ما شابهه، فافهم هذه المسالة، فقد كشفت لك فيها سرائر النحو، وغرائبه.

قوله: ﴿وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾: حرف الجر في قوله: ﴿فِي الآخِرَةِ﴾ متعلق بمحذوف تقديره: وإنه صالح في الآخرة لمن الصالحين، وقيل: هو تبيين تقدم، وقيل: هو متعلق بالصالحين، والألف واللام للتعريف، وليستا بمعنى: الذين.

قوله: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾: هو عطف على الهاء في: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ﴾، وقيل: عطف رُدَّ على نوح عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾، وقيل: هو نصب على تقدير: واذكر لوطا، والعامل في: إذا هو العامل في لوط[1].

---

(١) «وَلوطاً» إعرابه كإعراب إبراهيم ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ﴾ قرأ أبو عمرو، وحمزة والكسائي وأبو بكر «أَئِنَّكُم» بالاستفهام، وقرأ الباقون بلا استفهام، واتفقوا على استفهام الثانية «لَتَأْتُونَ الفاحشة» وهو إتيان الرجال، ﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا﴾ يجوز أن تكون استئنافية جواباً لمن سأل عن ذلك وأن تكون حالية أي مبتدعين لها. فإن قيل: قال إبراهيم لقومه: «اعْبدُوا اللَّهَ»، وقال لوطٌ لقومه هاهنا: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الفاحشة﴾ ولم يأمرهم بالتوحيد، فما الحكمة؟ فالجواب: أنه لما ذكر الله لوطاً عند ذكر إبراهيم كان لوط في زمن إبراهيم فلم يذكر عن لوط أنه أمر قومه بالتوحيد مع الرسول لا بدّ أن يقول ذلك فحكاية لوط وغيرها هاهنا ذكرها الله على سبيل الاخْتِصَار فاقتصر على ما اختص به لوط وهو المنع من الفاحشة، ولم يذكر عنه الأمر بالتوحيد، وإن كان قاله في موضع آخر حيث قال: ﴿اعبدوا الله مَا لَكُمْ من إله =

قوله: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَ﴾: عطف على الذين في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ من قَبْلِهِمْ﴾، ﴿وَعَادًا وَثَمُودَ﴾، وقيل: هو عطف على الهاء والميم في قوله: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ﴾، وهو أقرب من الأول، وقيل: التقدير: وأهلكنا عادا وثمودًا.

وقوله: ﴿وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ﴾: عطف على: عاد في جميع وجوهه، وهي أسماء أعجمية معرفة، فلذلك لم تصرف.

وقيل: إنهم عطف على الهاء والميم في قوله تعالى: ﴿فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ﴾؛ أي: فصد قارون وفرعون وهامان.

قوله: ﴿كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ﴾[1]: الكاف: في موضع رفع خبر الابتداء، وهو قوله تعالى:

غَيْرُهُ﴾ [هود: ٦١]؛ لأن ذلك قد أتى به إبراهيم، وسبقه فصار كالمختصِّ به، وأما المنعُ من علم قوم «لوط» فكان مختصاً «بلوط» فذكر كل واحد بما اختص به، وسبق به غَيْرَهُ.

(١) لما بين الله تعالى أنه أهلك من أشرك عاجلاً وعذب من كذب آجلاً، ولم ينفعه في الدارين معبوده ولم يدفع ذلك عنه ركوعه وسجوده، مثل اتخاذه ذلك معبوداً باتخاذ العنكبوت بيتاً لا يجير آوياً ولا يريح ثاوياً، وفي الآية لطائف نذكرها في مسائل:

المسألة الأولى: ما الحكمة في اختيار هذا المثل من بين سائر الأمثال؟ فنقول فيه وجوه الأول: أن البيت ينبغي أن يكون له أمور: حائط حائل، وسقف مظل، وباب يغلق، وأمور ينتفع بها ويرتفق، وإن لم يكن كذلك فلا بد من أحد أمرين. إما حائط حائل يمنع من البرد وإما سقف مظل يدفع عنه الحر، فإن لم يحصل منهما شيء فهو كالبيداء ليس ببيت لكن بيت العنكبوت لا يجنها ولا يكنها وكذلك المعبود ينبغي أن يكون منه الخلق والرزق وجر المنافع وبه دفع المضار، فإن لم تجتمع هذه الأمور فلا أقل من دفع ضر أو جر نفع، فإن من لا يكون كذلك فهو والمعدوم بالنسبة إليه سواء، فإذن كما لم يحصل للعنكبوت باتخاذ ذلك البيت من معاني البيت شيء، كذلك الكافر لم يحصل له باتخاذ الأوثان أولياء من معاني الأولياء شيء الثاني: هو أن أقل درجات البيت أن يكون للظل فإن البيت من الحجر يفيد الاستظلال ويدفع أيضاً الهواء والماء والنار والتراب، والبيت من الخشب يفيد الاستظلال ويدفع الحر والبرد ولا يدفع الهواء القوي ولا الماء ولا النار، والخباء الذي هو بيت من الشعر أو الخيمة التي هي من ثوب إن كان لا يدفع شيئاً يظل ويدفع حر الشمس لكن بيت العنكبوت لا يظل فإن الشمس بشعاعها تنفذ فيه، فكذلك المعبود أعلى درجاته أن يكون نافذ الأمر في الغير، فإن لم يكن كذلك فيكون نافذ الأمر في العابد، فإن لم يكن فلا أقل من أن لا ينفذ أمر العابد فيه لكن معبودهم تحت تسخيرهم إن أرادوا أجلوه وإن أحبوا أذلوه الثالث: أدنى مراتب البيت أنه إن لم يكن سبب ثبات وارتفاق لا يصير سبب شتات وافتراق، لكن بيت العنكبوت يصير سبب انزعاج العنكبوت، فإن العنكبوت لو دام في زاوية مدة لا

﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾، وقيل: هو في موضع نصب على الظرف، وجمع العنكبوت: عناكيب، وعناكِب، وعِكاب، وعُكُب، وأعْكُب.

قوله: ﴿إِلا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: الذين: في موضع نصب على البدل من: ﴿أَهْلَ﴾، أو على الاستثناء.

قوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾: أَنَّ: في موضع رفع فاعل ﴿يَكْفِهِمْ﴾.

قوله: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾: من قرأه: ﴿لَنُثْوِيَنَّهُمْ﴾ بالثاء، فهو من الثوى، فـ ﴿غُرَفًا﴾ منصوبة على حذف حرف الجر؛ لأنه لا يتعدى إلى مفعولين.

ولا يحسن أن تنصب الغرف على الظرف؛ لأنه مخصوص، ولا يتعدى الفعل إلى المخصوص من ظرف المكان إلا بحرف، لا تقول: جلست دارا، فالتقدير: لنثوينهم في غرف، فلما حذف الحرف نصب، ومن قرأه بالباء جعل غرفا مفعولاً ثانياً؛ لأنه يتعدى إلى مفعولين، تقول بوأت زيداً منزلا.

فأما قوله: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾: فاللام زائدة، كزيادتها في: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ إنما هو: رَدِفَكم، وبَوَّأنا إبراهيم.

قوله: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾: من كسر اللام جعلها لام كي، ويجوز: أن تكون لام أمر، ومن أسكنها فهي لام أمر لا غير، ولا يجوز أن تكون مع الإسكان لام كي؛ لأن لام كي حذفت بعدها أن، فلا يجوز حركتها أيضاً لضعف عوامل الأفعال.

=

يقصد ولا يخرج منها، فإذا نسج على نفسه واتخذ بيتاً يتبعه صاحب الملك بتنظيف البيت منه والمسح بالمسوح الخشنة المؤذية لجسم العنكبوت، فكذلك العابد بسبب العبادة ينبغي أن يستحق الثواب، فإن لم يستحقه فلا أقل من أن لا يستحق بسببها العذاب، والكافر يستحق بسبب العبادة العذاب.

المسألة الثانية: مثل الله اتخاذهم الأوثان أولياء باتخاذ العنكبوت نسجه بيتاً ولم يمثله بنسجه وذلك لوجهين أحدهما: أن نسجه فيه فائدة له، لولاه لما حصل وهو اصطيادها الذباب به من غير أن يفوته ما هو أعظم منه، واتخاذهم الأوثان وإن كان يفيدهم ما هو أقل من الذباب من متاع الدنيا، لكن يفوتهم ما هو أعظم منها وهو الدار الآخرة التي هي خير وأبقى فليس اتخاذهم كنسج العنكبوت الوجه الثاني: هو أن نسجه مفيد لكن اتخاذها ذلك بيتاً أمر باطل فكذلك هم لو اتخذوا الأوثان دلائل على وجود الله وصفات كماله وبراهين على نعوت إكرامه وأوصاف جلاله لكان حكمة، لكنهم اتخذوها أولياء كجعل العنكبوت النسج بيتاً وكلاهما باطل.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة الروم

قوله تعالى: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾: الأصل في سنة: أن لا تجمع بالياء والنون والواو والنون؛ لأن الواو والنون لمن يعقل، ولكن جاز ذلك في سنة، وإن كانت مما لا يعقل للحذف الذي دخلها؛ لأن أصلها: سَنَوَة على فَعَلَة، وقيل: سَنَهَة، دليله قولهم: سنوات، وقولهم: سانَهْتُ من السنين، وكسرت السين في سنين؛ لتدل على أنه جمع على غير الأصل؛ لأن كل ما جمع جمع السلامة لا يتغير فيه بناء الواحد، فلما تغير بناء الواحد في هذا الجمع بكسر أوله، وقد كان مفتوحا في الواحد علم: أنه جمع على غير أصله[1].

قوله: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾: ﴿قَبْلُ﴾ و﴿بَعْدُ﴾: مبنيان، وهما ظرفا زمان، أصلهما: الإعراب، وإنما بنيا؛ لأنهما تعرفا بغير ما تتعرف به الأسماء، وذلك: أن الأسماء تتعرف بالألف واللام، وبالإضافة إلى المعرفة، وبالإضمار، وبالإشارة، وبالعهد، وليس في: ﴿قَبْلُ﴾ و﴿بَعْدُ﴾ شيء من ذلك، فلما تعرفا بخلاف ما تتعرف به الأسماء، وهو حذف ما أضيفا إليه خالفا الأسماء وشابها الحروف، فبنيا كما تبنى الحروف، وكان أصلهما: أن يبنيا على سكون؛ لأنه أصل البناء، لكن قبل الآخر ساكن فيهما، وأيضاً؛ فإنه قد كان لهما في الأصل تمكن؛ لأنهما يعربان إذا أضيفا، أو نُكرا، فبنيا على حركة، وأيضاً؛ فإنه لم يكن بُدّ من حركة، أو حذف، ولا يمكن الحذف في حروف السلامة، فحرك الثاني؛ لأن البناء فيه وإنما وجب: أن تكون الحركة ضما دون الكسر والفتح؛ لأنهما أشبها المنادى المفرد؛ إذ المنادى يعرب إذا أضيف، أو نُكِّر، كما يفعل بهما، فبنيا على الضم كما بني المنادى المفرد، وقد قال علي بن سليمان: إنما بنيا؛ لأنهما متعلقان بما بعدهما، فأشبها الحروف؛ إذ الحروف متعلقة بغيرها لا تفيد شيئا إلا بما بعدها، وقيل: إنما بنيا على الضم؛ لأنهما غايتان، وقد اقتصر عليهما، وحذف ما بعدهما؛ فبنيا لمخالفتهما الأسماء، وأعطيا الضم؛ لأنه غاية الحركات.

---

(١) ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ متعلق بما قبله. وقال الفراء: الأصل في غلبهم غلبتهم بتاء التأنيث فحذلت للإضافة كإقامة ضرورة تدعو إليه، وقرأ ابن السَّمَيْفَع وأبو حيوة غلبهم فيحتمل أن يكون ذلك تخفيفاً شاذّاً، وأن يكون لغة في المفتوح كالظَّعَنِ والظَّعْنِ.

وقيل: لما تضمنا المحذوف بعدهما صارا كبعض اسم، وبعض الاسم مبني، وقال الفراء: لما تضمنا معنيين يعني: معناهما في أنفسهما، ومعنى ما بعدهما المحذوف بنيا، وأعطيا الضمة؛ لأنها أقوى الحركات.

وقال هشام: لما لم يجز أن يفتحا فيشبها حالهما في الإضافة، ولم يجز أن يكسرا فيشبها المضاف إلى المخاطب ولم يسكنا؛ لأن ما قبل الآخر ساكن لم يبق إلا الضم، فأعطياه، وأجاز الفراء: رأيتك بعدٌ بالتنوين رفع، وبعدًا بالنصب منونا، وهما معرفة، وأجاز هشام: رأيتك بعدَ يا هذا؛ بالفتح غير منون على إضمار المضاف، ومعنى الآية: لله الأمر من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء، فلما حذف ما بعد قبل وبعد وتضمنا معناه خالفا الأسماء، فبنيا.

قوله: ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾: مصدر مؤكد.

قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى أَنْ كَذَّبُوا﴾:

﴿عَاقِبَةَ﴾: اسم كان، و﴿السُّوأَى﴾ خبرها، و﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ مفعول من أجله، ويجوز أن تكون: ﴿السُّوأَى﴾ مفعوله بـ ﴿أَسَاءُوا﴾، و﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ خبر كان، ومن نصب ﴿عَاقِبَةَ﴾ جعلها خبر كان، و﴿السُّوأَى﴾ اسمها، ويجوز أن يكون: ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ اسمها، و﴿السُّوأَى﴾ مفعول لـ ﴿أَسَاءُوا﴾.

قوله: ﴿أَنْ خَلَقَكُمْ﴾: أَنْ: في موضع رفع على الابتداء، والمجرور قبلها خبرها، وكذلك كل ما بعده من صفة.

قوله: ﴿كَخِيفَتِكُمْ﴾: الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره: تخافونهم خيفة كخيفتكم أنفسكم؛ أي: مثل خوفكم أنفسكم، يعني: مثل خوفكم شركاءكم، ومثله: ﴿كَذَلِكَ نُفَصِّلُ﴾ تقديره: نفصل الآيات تفصيلا كذلك؛ أي: مثل ذلك.

قوله: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ﴾: نصب بإضمار فعل تقديره: اتبع فطرة الله، ودل عليه قوله: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾؛ لأن معناه: اتبع الدين، وقيل: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ﴾ انتصب على المصدر؛ لأن الكلام دل على فطر الله الخلق فطرة.

قوله: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾: حال من الضمير في: ﴿فَأَقِمْ﴾، وإنما جمع؛ لأنه مردود على المعنى؛ لأن الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، وهو خطاب لأمته، فتقديره: فأقيموا وجوهكم منيبين إليه.

وقال الفراء: فأقم وجهك ومن معك، فلذلك قال: ﴿مُنِيبِينَ﴾.

قوله: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا﴾: يؤنث ويذكر، وهو جمع: سليط، كرغيف ورغفان، فمن ذكره فعلى معنى الجمع، ومن أنثه فعلى معنى الجماعة.

قوله: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ﴾: شرط وجوابه ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾، فإذا جواب بمنزلة الفاء؛ لأنها لا يُبتدأ بها، كما لا يُبتدأ للمفاجأة، والتي للشرط يُبتدأ بها، ولا تكون جوابا للشرط، وإذا التي للمفاجأة بالفاء، وإنما لم يُبتدأ بها؛ لأنها التي للمفاجأة، فإذا التي فيها معنى الشرط غير التي لا يُبتدأ بها، فأشبهت الفاء، فوقعت موقعها، وصارت جوابا للشرط، وقد تدخل على إذا التي للمفاجأة الفاء في جواب الشرط، وذلك للتأكيد، فاعلمه.

قوله: ﴿كِسَفًا﴾: من فتح السين جعله جمع: كِسْفَة، مثل قولك: كِسْرة وكِسَر، ومن أسكن فعلى التخفيف.

والهاء في قوله: ﴿مِنْ خِلالِهِ﴾ تعود على: السحاب، ويجوز أن تعود على الكسف، لكنه ذكَّر، كما قال: ﴿مِنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ﴾.

قوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾:

﴿حَقًّا﴾: خبر كان، و﴿نَصْرُ﴾ اسمها، ويجوز أن تضمر في: كان اسمها وترفع نصرا بالابتداء، و﴿عَلَيْنَا﴾ الخبر، والجملة خبر كان. ويجوز في الكلام رفع حق على اسم كان؛ لأنه قد وصف بـ﴿عَلَيْنَا﴾، وتنصب ﴿نَصْرُ﴾ على خبر كان، ويجوز رفعهما جميعا على الابتداء والخبر، وتضمر في كان الحديث، والأمر والجملة خبركان.

قوله: ﴿فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا﴾: الهاء تعود على الزرع، وقيل: على السحاب، وقيل: على الريح، وذُكِّرت الريح؛ لأن الهاء للمرسل منها، وقيل: ذُكِّرت؛ إذ لا ذكر لها، فتأنيثها غير حقيقي [1].

---

(١) «فَرَأَوْهُ» أي فرأوا النبات لدلالة السياق عليه أو على الأثر، لأن الرحمة هي الغيث وأثرها هو النبات وهذا ظاهر على قراءة الإفراد، وأما على قراءة الجمع فيعود على المعنى. وقيل: الضمير للسَّحَابِ. وقيل: للريح. وقرأ (جَنَاح) بْنُ حبيش مُصْفَاراً بألف و «لظلوا» جواب القسم الموطأ لَهُ «بِلَئِنْ» وهو ماض لفظاً مستقبل معنى، كقوله: ﴿مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ﴾ [سورة البقرة آية ١٤٥] والضمير في «من بعده» يعود على الاصفرار المدلول عليه بالصفة كقوله: إِذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ. أي السَّفَهُ، لدلالة السفيه عَلَيهِ. قوله (تَعَالى:) ﴿فَإِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ الموتى﴾ لما علم رسوله وجوه الأدلة ووعد وأوعد ولم يزدهم دعاؤه إلا فراراً وكفراً وإصراراً، قال: ﴿فَإِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ الموتى﴾ وقد تقدم الكلام على نحو =

قوله: ﴿لَظَلُّوا من بَعْدِهِ﴾: معناه: ليظلوا، فالماضي في موضع المستقبل، وحَسُنَ هذا؛ لأن الكلام بمعنى: المجازاة، والمجازاة لا تكون إلا بمستقبل، هذا هو مذهب سيبويه.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة لقمان

قوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾: حالان مِن: ﴿تِلْكَ﴾، ولا يحسن: أن يكونا حالاً من: ﴿الْكِتَابِ﴾؛ لأنه مضاف إليه، فلا عامل يعمل في الحال؛ إذ ليس لصاحب الحال عامل، وفيه اختلاف.

ومن رفع ﴿وَرَحْمَةً﴾ جعل ﴿هُدًى﴾ في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هو هدى ورحمة، ويجوز: أن يكون خبر ﴿تِلْكَ﴾، و﴿آيَاتُ﴾ بدل من: ﴿تِلْكَ﴾.

قوله: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾: من نصبه عطفه على: ﴿لِيُضِلَّ﴾، ومن رفع عطف على ﴿يَشْتَرِي﴾، أو على القطع، والهاء في: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ تعود على: الآيات.

قوله: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾: ﴿تَرَوْنَهَا﴾: في موضع خفض على النعت لـ ﴿عَمَدٍ﴾، فيمكن: أن يكون، ثم عَمَد ولكن لا ترى، ويجوز أن يكون في موضع نصب على الحال من: ﴿السَّمَوَاتِ﴾، ولا عمد ثم البتة، ويجوز أن يكون في موضع رفع على القطع، ولا عمد

= ﴿فَإِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ﴾ إلى آخره في الأنبياء، وفي النمل. واعلم أن إرشاد الميِّتِ محالٌ والمحالُ أبعد من الممكن ثم إرشاد الأصمِّ صعبٌ فإنه لا يسمع الكلام وإنما يفهم بالإشارة والفهام بالإشارة صعب ثم إرشاد الأعمى أيضاً صعب وإنك إذا قلت له الطريق على يمينك يدور إلى يمينه لكنه لا يبقى عليه بل يَحيد عن قرب، وإرشاد الأصَمُّ أصعب ولهذا تكون المعاشرة مع الأعمى أسْهَل من المعاشرة مع الأصم الذي لا يسمع لأن غايته الإفهامُ بالكلام وليس كلّ ما يفهم بالكلام يفهم بالإشارة، فإن المعدومَ والغائب لا إشارة إليه فقال: ﴿فَإِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ الموتى﴾ (ثم قال: وَلاَ الصُّمَّ وَلاَ تَهْدِي العُمْيَ) وقال في الأصم: ﴿إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَ﴾؛ ليكون أدخل في الامتناع لأن الأصمَّ وإن كان يَفْهم فإنما يفهم بالإشارة، (فإذَا وَلَّى لا يكون نظره إلى المشير فامتنع إفهامه بالإشارة أيضاً) ثم قال: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَادِ العمي عَن ضَلاَلَتِهِمْ إِن تُسْمِعُ إِلاَّ مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا﴾ لما نفى استماع الميت والأصم وأثبت إسماع المؤمن بآياته لزم أن يكون المؤمن حيّاً سميعاً وهو كذلك لأن المؤمنَ ينظر في البراهين ويسمع زواجر الوعظ فتظهر منه الأفعال الحسنة ويفعل ما يجب عليه فهم مسلمون مطيعون.

ثم أيضاً[1].

قوله: ﴿مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ من دُونِهِ﴾: ما استفهام في موضع رفع على الابتداء، وخبره: ذا، وهو بمعنى: الذي، تقديره: فأروني أي شيء الذي خلق من دونه، والجملة في موضع نصب بـ ﴿فَأَرُونِي﴾. ويجوز أن تكون ما في موضع نصب بـ ﴿خَلَقَ﴾، وهي استفهام، وتجعل ذا زائدة، ويجوز أن تكون ما بمعنى: الذي في موضع نصب بـ ﴿فَأَرُونِي﴾، وذا زائدة، وتضمر الهاء مع: ﴿خَلَقَ﴾ تعود على الذي؛ أي: فأروني الأشياء التي خلقها الذين من دونه.

قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ﴾: أي: واذكر يا محمد إذ قال لقمان، ولقمان اسم معرفة فيه زائدتان، كعثمان، فلذلك لم ينصرف. وقد يجوز أن يكون أعجميا، وقد قال عكرمة: إنه كان نبيا، وفي الخبر: أنه كان حبشيا أسود.

قوله: ﴿وَهْنًا﴾: نصب على حذف الخافض تقديره: حملته أمه بوهن؛ أي: بضعف.

قوله: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي﴾: أَنِ: في موضع نصب على حذف الخافض؛ أي: بأَنِ اشكر لي، وقيل: هي بمعنى: أي لا موضع لها من الإعراب. وقد تقدم القول في: ﴿إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ في الأنبياء، وكذلك ما كان مثله نترك ذكره لتقدم الكلام في نظيره.

قوله: ﴿مَعْرُوفًا﴾: نعت لمصدر محذوف تقديره: وصاحبهما في الدنيا صحاباً معروفاً.

قوله: ﴿مَرَحًا﴾: مصدر في موضع الحال.

قوله: ﴿نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾: حالان، ومن قرأ: ﴿نِعْمَةً﴾ بالتوحيد جعل ما بعده نعتاً له.

قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ من شَجَرَةٍ﴾: أَنَّ: في موضع رفع بفعل مضمر تقديره: لو وقع ذلك.

قوله: ﴿وَالْبَحْرُ﴾: من رفعه جعله مبتدأ، وما بعده خبره، وهو ﴿يَمُدُّهُ﴾، والجملة: في موضع الحال، ومن نصب البحر عطفه على ما، وهي اسم أَنَّ و﴿أَقْلامٌ﴾ خبر أَنَّ في

---

(١) «هَدىً وَرَحْمَةً» العامة على النصب على الحال من «آيات» والعامل ما في اسم الإشارة من معنى الفعل أو المَدْح. وحمزةُ بالرفع على خبر مبتدأ مضمر وجوز بعضهم أن يكون «هدى» منصوباً على الحال رفع «رحمة». قال: ويكون رفعها على خبر ابتداء مضمر، (وجوز بعضم أن يكونَ هُدىً) أي وهو رحمة وفيه بُعْدٌ.

الوجهين جميعا.

قوله: ﴿كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾: الكاف: في موضع رفع خبر لـ ﴿خَلْقُكُمْ﴾، وتقديره: إلا مثل بعث نفس واحدة.

قوله: ﴿هُوَ جَازٍ﴾: ابتداء وخبر. ومذهب سيبويه، والخليل: أن تقف على جاز ونظيره بغير ياء؛ ليعرف أنه كان في الوصل كذلك.

وحكى يونس: أن بعض العرب يقف بالياء لزوال التنوين الذي من أجله حذفت الياء، وهو القياس.

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾: ﴿عَلِيمٌ﴾: خبر إِنَّ، و﴿خَبِيرٌ﴾ نعته، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة السجدة

قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾: رفع بالابتداء، و﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾: الخبر، وعلى إضمار مبتدأ؛ أي: هذا تنزيل، أو المتلو تنزيل، أو هذه الحروف تنزيل، ودلت: ﴿الم﴾ على ذكر الحروف.

ويجوز النصب في الكلام على المصدر، ويجوز أن يكون: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ في موضع الحال من الكتاب، و﴿مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الخبر، وهو أحسنها، ومِنْ متعلقة بالخبر المحذوف، وإن جعلت﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ الخبر كانت من متعلقة بـ ﴿تَنْزِيلُ﴾.

قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾: ﴿أَمْ﴾ هنا للخروج من خبر إلى خبر آخر، وقيل: هي بمعنى: بل.

قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾: من أسكن اللام في: ﴿خَلَقَهُ﴾ جعله مصدراً؛ لأن قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ يدل على خلق كل شيء خلقا، فهو مثل: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾، و﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، وقيل: هو بدل من: ﴿كُلَّ﴾، وقيل: هو مفعول ثان، و﴿أَحْسَنَ﴾ بمعنى: افْهَمَ، فيتعدى إلى مفعولين، ويجوز في الكلام: خلقه بالرفع على معنى: ذلك خَلْقُهُ. ومن قرأ بفتح اللام جعله فعلاً ماضياً في موضع نصب نعتاً لـ ﴿كُلَّ﴾، أو في موضع خفض نعتاً

لـ ﴿شَيْءٍ﴾.

قوله: ﴿أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الأَرْضِ﴾: العامل في: إذا فعل مضمر تقديره: انبعث إذا غيبنا وتلفنا في الأرض.

قوله: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ﴾: ﴿تَتَجَافَى﴾: في موضع نصب على الحال من المضمر في: ﴿خَرُّوا﴾، وكذلك: ﴿يَدْعُونَ﴾ في موضع الحال، وكذلك: ﴿سُجَّدًا﴾، وكذلك موضع: ﴿وَهُمْ لا يَسْتَكْبِرُونَ﴾، وكذلك موضع: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ كلها أحوال من المضمر في: ﴿خَرُّوا﴾، وفي: ﴿سُجَّدًا﴾، ويحسن: أن يكون بعد كل حال حالاً من المضمر الذي في الحال الذي قبله، وقد مضى نظيره.

قوله: ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾: مفعولان من أجلهما، وقيل: مصدران.

قوله: ﴿مَا أُخْفِيَ لَهُمْ﴾: من أسكن الياء جعل الألف ألف المتكلم، والياء حقها الضم؛ لأنه فعل مستقبل، لكن أسكنت استخفافا، ومن فتح الياء جعله فعلاً ماضياً لم يُسَمَّ فاعله، وفيه ضمير يقوم مقام الفاعل، ومَّا إن جعلتها بمعنى: الذي، كانت في موضع نصب بتعلم، وتكون الهاء محذوفة من الصلة على قراءة من أسكن الياء؛ أي: أخفيه لهم، ولا حذف في قراءة من فتح الياء؛ لأن الضمير المرفوع في: ﴿أُخْفِيَ﴾ الذي لم يسم فاعله يعود على الذي؛ فإن جعلت ما استفهاماً كانت في موضع رفع بالابتداء في قراءة مَنْ فتح الياء، وفي موضع نصب بأخفي في قراءة مَنْ أسكن الياء، والجملة كلها في موضع نصب بتعلم سدّت مسدَّ المفعولين.

قوله: ﴿فَلا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِن لِقَائِهِ﴾: الهاء تعود على ﴿الْكِتَابِ﴾ أضاف المصدر إلى المفعول، كقوله تعالى: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾، وتقديره: من لقاء موسى الكتاب، فأضمر موسى لتقدم ذكره، وأضيف المصدر إلى الكتاب، ويجوز: أن تعود الهاء على موسى عليه السلام، فيكون قد أضاف المصدر إلى الفاعل، والمفعول به محذوف، كقوله: ﴿لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾؛ أي: دعاءكم إياهم، وكقوله: ﴿لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ من مَقْتِكُمْ﴾: تقديره: لمقت الله إياكم أكبر من مقتكم أنفسكم، وقيل: الهاء تعود على ما لاقى موسى؛ أي: فلا تكن في مرية من لقاء ما لاقى موسى عليه السلام من قومه من الأذى والتكذيب، وقيل: تعود على موسى من غير تقدير حذف مفعول؛ أي: لا تكن يا محمد في مرية من أن تلقى موسى عليه السلام؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لقي موسى عليه السلام ليلة الإسراء. وقيل: الهاء تعود على موسى، والمفعول

محذوف، وهو التوراة؛ أي: فلا تكن في مرية من لقاء موسى التوراة.

قوله: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا﴾: ﴿كُلَّمَا﴾ ظرف.

قوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾: فاعل يهد مصدره، تقديره: أولم يهد الهدى لهم، وهو قول المبرد، وقال الفراء: ﴿كَمْ﴾ هي الفاعل ليهد، ولا يجوز هذا عند البصريين؛ لأن ﴿كَمْ﴾ لا يعمل فيها ما قبلها؛ لأنها في الخبر بمنزلتها في الاستفهام لها صدر الكلام، فلا يعمل فيها ما قبلها، كما لا يعمل في الاستفهام ما قبله، وقيل: الفاعل: ليهد هو الله جل ذكره تقديره: أو لم يهد الله لهم، ومن قرأ: ﴿نَهْد﴾ بالنون، فالفاعل: هو الله تعالى بلا إشكال، ولا خلاف، وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي، وقتادة، و﴿كَمْ﴾ عند البصريين في هذه الآية في موضع نصب بـ ﴿أَهْلَكْنَا﴾.

قوله: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْفَتْحُ﴾: متى في موضع نصب على الظرف، وهي خبر الابتداء، وهو هذا، و﴿الْفَتْحُ﴾ نعت لهذا، أو عطف بيان، ويجوز: أن يكون: متى في موضع رفع على تقدير حذف مع هذا تقديره: متى وقت هذا الفتح.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة الأحزاب

قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ﴾؛ أي: نداء مفرد مبني على الضم، وها للتنبيه، وهو لازم لأي، و﴿النَّبِيُّ﴾ نعت لأي لا يستغنى عنه؛ لأنه هو المنادى في المعنى، ولا يجوز نصبه على الموضع عند أكثر النحويين، وأجازه المازني، جعله كقولك: يا زيد الظريف بنصب الظريف على موضع زيد، وهذا نعت يستغنى عنه، ونعت أي لا يستغنى عنه، ولا يحسن نصبه على الموضع. وأيضاً فإن نعت أي هو المنادى في المعنى، فلا يحسن نصبه، وقال الأخفش: هو صلة لأي، ولا يعرف في كلام العرب اسم مفرد صلة لأي.

قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلا﴾: ﴿بِاللَّهِ﴾ في موضع رفع؛ لأنه الفاعل، و﴿وَكِيلا﴾ نصب على البيان أو على الحال.

قوله: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ﴾: ﴿الْحَقَّ﴾ نعت لمصدر محذوف؛ أي: يقول القول الحق، ويجوز أن يكون الحق مفعولاً للقول.

قوله: ﴿وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ﴾: مَا في موضع خفض عطف على مَا في قوله: ﴿فِيمَا أَخْطَأْتُمْ﴾. ويجوز أن تكون في موضع رفع على الابتداء تقديره: ولكن ما تعمدت قلوبكم تؤاخذون به.

قوله: ﴿إِلا أَنْ تَفْعَلُوا﴾: أَنْ: في موضع نصب على الاستثناء الذي ليس من الأول.

قوله: ﴿وَإِذْ يَقُولُ﴾، ﴿وَإِذْ قَالَتْ﴾: العامل فيهما فعل مضمر تقديره: واذكر يا محمد إذ يقول، وإذ قالت.

قوله: ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾: ﴿عَوْرَةٌ﴾: خبر إِنَّ، وهو مصدر في الأصل، وهو بمعنى: ذات عورة، ويجوز أن يكون اسم فاعل، أصله: عَوِرَة، ثم أسكن تخفيفاً، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع اسم الفاعل، كما تقول: رجلٌ عَدْلٌ؛ أي: عادل.

قوله: ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ﴾: وزنه أَفْعِلة، جمع شحيح، مثل: رغيف وأرغفة، ولكن نقلت حركة الحاء الأولى إلى الشين وأدغمت في الثانية، وأصله: أَشْحِحَة، ونصب على الحال، والعامل فيه: ﴿وَالْقَائِلِينَ﴾، فهو حال من المضمر في القائلين، هذا قول الفراء. وأجاز أيضاً: أن يعمل فيه فعل مضمر دَلَّ عليه ﴿الْمُعَوِّقِينَ﴾، فهو حال من الفاعل في الفعل المضمر، كأنه قال: يعوقون أشحة، ويجوز عنده: أن يكون العامل فيه ﴿وَلا يَأْتُونَ﴾، فهو حال من المضمر في: يأتون. وأجاز أيضاً نصبه على الذم، ولا يجوز عند البصريين أن يكون العامل ﴿الْمُعَوِّقِينَ﴾، ولا ﴿وَالْقَائِلِينَ﴾؛ لأنه يكون داخلا في صلة الألف واللام، وقد فرقت بينهما بقوله: ﴿وَلا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلا قَلِيلا﴾، وهو غير داخل في الصلة، إلا أن تجعل ﴿وَلا يَأْتُونَ الْبَأْسَ﴾ في موضع الحال من المضمر في: ﴿وَالْقَائِلِينَ﴾، فيجوز أن يكون أيضاً أشحة حالاً من ذلك المضمر، ويعمل فيه: ﴿وَالْقَائِلِينَ﴾؛ لأنه كله داخل في صلة الألف واللام من: ﴿وَالْقَائِلِينَ﴾، ولا يحسن أن يكون ﴿أَشِحَّةً﴾ حالاً من المضمر في: ﴿الْمُعَوِّقِينَ﴾، ولا من المضمر في: ﴿يَأْتُونَ﴾ على مذهب البصريين بوجه؛ لأن ﴿وَالْقَائِلِينَ﴾ عطف على ﴿الْمُعَوِّقِينَ﴾ غير داخل في صلته. و﴿أَشِحَّةً﴾ إن جعلته حالاً من المضمر في: ﴿الْمُعَوِّقِينَ﴾ كان داخلا في الصلة، وكذلك: ﴿وَلا يَأْتُونَ﴾، فقد فرقت بين الصلة والموصول بالمعطوف، ولا يحسن أيضاً على مذهب البصريين أن يعمل فيه فعل مضمر يفسره: ﴿الْمُعَوِّقِينَ﴾ كما لم يجز أن يعمل فيه: ﴿الْمُعَوِّقِينَ﴾؛ لأن ما في الصلة لا يفسر ما ليس في

الصلة، فافهم ذلك. والصحيح: أنه حال من المضمر في يأتون، وهو العامل فيه، وقوله: ﴿وَلا يَأْتُونَ﴾ حال من المضمر في: ﴿وَالْقَائِلِينَ﴾، وكلاهما داخل في الصلة، وكذلك إن جعلتهما جميعا حالين من المضمر في: ﴿وَالْقَائِلِينَ﴾، فهو حسن، فكلاهما داخل في الصلة، فأما نصبه على الذم فجائز.

قوله: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾: معناه: أقبلوا إلينا، وهذه لغة أهل الحجاز، وغيرهم، يقول: هلموا للجماعة، وهلمي للمرأة، وأصل هَلُمَّ: ها المُمُ، فها للتنبيه، والمم معناه: اقصد إلينا وأقبل إلينا، لكن كثر الاستعمال فيها، فحذفت ألف الوصل من المم لما تحركت اللام بضمة الميم الأولى عند الإدغام، فصارت: ها لُمَّ، فحذفت ألف ها لسكونها وسكون اللام بعدها؛ لأن حركتها عارضة، كما حذفت الواو في: ﴿قَالُواْ التَنَ﴾ في قراءة وَرْش، وقد تحركت اللام فلم يعتدّ بحركتها؛ لأنها عارضة، كذلك حركة اللام من: لُمَّ لم يعتدّ بها، وجرت على أصلها، فحذفت ألف ها، لسكونها وسكون اللام في الأصل، فاتصلت الهاء باللام، فصارت: هَلُمَّ كما ترى، وفتحت الميم لالتقاء الساكنين، كما تقول: رُدَّ ومُدَّ، وقد قيل: إن ألف ها إنما حذفت لسكونها وسكون اللام قبل أن تلقى حركة الميم الأولى على اللام، فصارت: هَلْمُمْ، فألقيت حركة الميم الأولى على اللام، وأدغمت في التي بعدها، فصارت: هَلُمَّ كما ترى.

قوله: ﴿إِلا قَلِيلا﴾: نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف تقديره: إلا إتيانا قليلاً أو إلا وقتا قليلاً، ومثله: ﴿مَا قَاتَلُوا إِلا قَلِيلا﴾.

قوله: ﴿أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ﴾: حال من المضمر في: ﴿سَلَقُوكُمْ﴾، وهو العامل فيه[1].

---

(١) «أَشِحَّةً» العامة على نصبه وفيه وجهان: أحدهما: أنه منصوب على الشَّتْم. والثاني: على الحال وفي العامل فيه أوجه: أحدها: «وَلاَ يَأْتُونَ» قاله الزجاج. الثاني: «هَلُمَّ إِلَيْنَا». قاله الطبري. الثالث: «يعوقون» مضمراً، قاله الفراء. الرابع: «المُعَوِّقِينَ». الخامس: «القَائِلِينَ» ورد هذان الوجهان الأخيران بأن فيهما الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي، وفي الرد نظر لأن الفصل بين أبعاض الصلة من متعلقاتها، وإنما يظهر الرد على الوجه الرابع لأنه قد عطف على الموصول قبل تمام صلته فتأمله فإنه حسن وأما «وَلاَ يَأْتُونَ» فمُعْتَرِضٌ والمُعْتَرِضُ لا يمنع من ذلك. وقرأ ابن أبي عبلة أَشِحَّةٌ بالرفع على خبر ابتداء مضمر أي هم أشحة وأشحة جمع «شَحِيح» وهو جمع لا ينقاس؛ إذ قياس «فَعِيل» الوصف الذي عينه ولامه من واد واحد أن يجمع على أفعلاء نحو خَلِيلٍ وأَخِلاَّء وَظِنِينٍ وأَظِنَّاء، وضَنين وأَضِنَّاء، وقد سمع أَشِحَّاء وهو القياس.

قوله: ﴿وَمَا زَادَهُمْ﴾: الهاء والميم تعود على النظر؛ لأن معنى قوله: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ﴾، ولما نظر.

وقيل: المضمر يعود على الرؤية؛ لأن رأى تدل على الرؤية، وجاز تذكيرها؛ لأن تأنيثها غير حقيقي.

قوله: ﴿صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا﴾: مَا في موضع نصب بـ ﴿صَدَقُوا﴾، وهي والفعل مصدر تقديره: صدقوا العهد؛ أي: وفوا به.

قوله: ﴿فَتَعَالَيْنَ﴾: هو من العلو، وأصله: الارتفاع، ولكن كثر استعماله حتى استعمل في معنى: انزل، فيقال للمتعالي: تعال؛ أي: انزل.

قوله: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾: من كسر القاف جعله من الوقار والتوقر في البيوت، فيكون مثل: عِدْنَ وزِنَّ؛ لأنه محذوف الفاء وهو الواو، ويجوز: أن يكون من القرار، فيكون مضعَّفا، يقال: قَرَّ في المكان يَقَرُّ، هذه اللغة المشهورة، فيكون أصله: واقْرِرْنَ، ثم تبدل من الراء التي هي عين الفعل ياء كراهة التضعيف، كما أبدلوا في قيراط ودينار، فتصير الياء مكسورة، فتلقى حركتها على القاف، وتحذف لسكونها وسكون الراء، ويستغنى عن ألف الوصل لتحرك القاف، فيصير: قِرْنَ، وقيل: بل حذفت الراء الأولى كراهة التضعيف، كما قالوا: ظِلْت، والأصل: ظَلِلْت، فأبقيت حركتها على القاف، فحذفت ألف الوصل لتحرك القاف أيضاً، فأما من قرأ بفتح القاف فهي لغة حكاها أبو عبيد، عن الكسائي: أنه يقال: قَرِرْتُ في المكان أَقَرُّ، وهي لغة قليلة، وقد أنكرها المازني، وغيره، ثم جرى الاعتلال على الوجهين المذكورين في الكسر أولاً، وقد قيل: إنه أُخذ من: قَرِرت به عينا أَقَرَّ، ثم أُعِلَّ على أحد الأصلين المذكورين أولاً، فاعلمه.

قوله: ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾: نصب على النداء، وإن شئت على المدح، ويجوز في الكلام الخفض على البدل من الكاف والميم في: ﴿عَنْكُمُ﴾ عند الكوفيين، ولا يجوز ذلك عند البصريين؛ لأن الغائب يبدل من المخاطب لاختلافهما.

وقيل: لم يجز؛ لأن البدل بيان، والمخاطِبُ، والمخاطَبُ لا يحتاجان إلى بيان.

قوله: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾: أعمل الأول من هذين الفعلين، وكان قياسه على أصول هذا الباب لو أُخر مفعول الفعل الأول أن يقال: والحافظاتها، ولكن لما

قدمه استغنى عن الضمير لبيان المعنى في: أن الأول هو المُعْمَل؛ إذ مفعوله بعده لم يتأخر بعد الفعل الثاني، وحذف الضمير من هذا إذا ما تقدم معمول الأول حَسَن فصيح، وإثبات الضمير إذا تأخر مفعول الأول في آخر الكلام أحسن وأفصح، ومثله في القياس: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾، لو تأخر المفعول إلى آخر الكلام لكان وجه الكلام: والذاكراته، فلما تقدم حَسُنَ حذف الضمير، وإثباته في الكلام جائز لتقدم ذكره.

قوله: ﴿وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾: ﴿وَاللَّهُ﴾ ابتداء، و﴿أَحَقُّ﴾ خبر.

وأَنْ: في موضع نصب على حذف الخافض. وإن شئت جعلت أَنْ وما بعدها ابتداء ثانياً، وأحق خبره، والجملة خبر عن الله. وإن شئت جعلت أَنْ وما بعدها بدلا من الله تعالى مبتدأ، و﴿أَحَقُّ﴾ خبره، ولا يجوز أن تقدر إضافة ﴿أَحَقُّ﴾ إلى أن البتة؛ لأن أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه.

قوله: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ﴾: مصدر عمل فيه معنى ما قبله.

قوله: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ﴾: الذين: في موضع خفض على البدل أو على النعت لقوله: ﴿فِي الَّذِينَ خَلَوْا﴾.

قوله: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾: ﴿رَسُولَ﴾: خبر كان مضمرة تقديره: ولكن كان محمد رسول الله، ومن رفعه فعلى إضمار هو؛ أي: هو رسول الله.

قوله: ﴿وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً﴾: عطف على الأزواج وما بعدهن، والعامل: ﴿أَحْلَلْنَا﴾، ومن قرأ: ﴿أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا﴾ بفتح أَنْ، وهو مروي، عن الحسن، جعل أَنْ بدلا من: ﴿وَامْرَأَةً﴾.

وقيل: هو على حذف الجر: أي: لأن وهبت.

قوله: ﴿خَالِصَةً﴾: حال.

قوله: ﴿لِكَيْلا يَكُونَ عَلَيْكَ﴾: اللام متعلقة بقوله: ﴿أَحْلَلْنَا﴾، وقيل: بفرضنا.

قوله: ﴿بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾: ﴿كُلُّهُنَّ﴾: تأكيد للمضمر في: ﴿وَيَرْضَيْنَ﴾، ولا يجوز أن يكون تأكيداً للمضمر في: ﴿آتَيْتَهُنَّ﴾؛ لأن المعنى على خلافه.

قوله: ﴿إِلا مَا مَلَكَتْ﴾: مَا في موضع رفع على البدل من النساء أو في موضع نصب على الاستثناء، ولا يجوز أن يكون في موضع نصب بـ ﴿مَلَكَتْ﴾؛ لأن الصلة لا تعمل في الموصول، وفي الكلام هاء محذوفة من الصلة بها يتم الكلام تقديره: إلا ما ملكته يمينك،

ويجوز: أن تجعل ما، والفعل مصدراً في موضع المفعول، فيكون المصدر في موضع نصب؛ لأنه استثناء ليس من الجنس، ولا يحتاج إلى حذف هاء، تقديره: إلا مِلْك يمينك، ومِلْك بمعنى: مملوك، فيكون بمنزلة قولهم: هذا درهم ضَربُ الأمير؛ أي: مضروبُه.

قوله: ﴿غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾: ﴿إِنَاهُ﴾: ظرف زمان، وهو مقلوب من آن الذي بمعنى: الحين، فقلبت النون قبل الألف، وغيرت الهمزة إلى الكسرة؛ فمعناه: غير ناظرين آنه؛ أي: حينَه، ثم قُلِب وغُيِّر على ما ذكرت[1].

قوله: ﴿غَيْرَ﴾: هو منصوب على الحال من الكاف والميم في: ﴿لَكُمْ﴾، والعامل فيه: ﴿يُؤْذَنَ﴾، ولا يحسن: أن تجعل ﴿غَيْرَ﴾ وصفا للطعام؛ لأنه يلزم فيه: أن تظهر الضمير الذي في: ﴿نَاظِرِينَ﴾، فيلزم أن تقول: غير ناظرين أنتم إناه؛ لأن اسم الفاعل إذا جرى صفة أو خبراً أو حالاً أو صلة على غير من هو له لم يستتر فيه ضمير الفاعل، وذلك في الفعل جائز، فلو قال في الكلام: إن أُذِنَ لكم إلى طعام لا تنتظرون إناه فكلوا، لجاز: أن يكون لا تنتظرون وصفا للطعام، وأن يكون حالاً من الكاف والميم في: ﴿لَكُمْ﴾، ألا ترى أنك تقول: زيد تضربه، فزيد مبتدأ، وتضربه خبر له، وهو فعل للمخاطب، ليس هو لزيد، وفيه ضمير المخاطب مستتر، ولولا الهاء ما كان خبراً لزيد؛ لأنه لم يعد عليه شيء من سببه ولا من ذكره، فلو جعلت في موضع تضربه ضاربه لم يكن بُد من إظهار الضمير، فتقول: زيد ضاربه أنت، وكذلك قياس: الذي تضربه زيد، فتضربه صلة الذي، وفيه ضمير المخاطب؛ فإن جعلت موضعه ضاربه أظهرت الضمير، فقلت: الذي ضاربه أنت زيد. وكذلك الصفة والحال في قولك: مررت برجل تضربه، ومررت بزيد تضربه إن جعلت في موضع تضربه اسم فاعل لم يكن بد من إظهار الضمير من الصفة والحال، كما ظهر من الخبر والصلة، فهذا معنى قولي لك: إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له خبراً، أو صفة، أو حالاً، أو صلة لم يكن بد من

---

(١) قرأ العامة «إِنَاهُ» مفرداً أي نضجه، يُقَالُ: أَنَى الطَّعامُ إِنًى، نحوُ: قَلاَهُ قلًى، أي غير منتظرين إِدْرَاكَهُ وَوَقْتَ نُضْجِه ويقال: أَنَى الحميمُ إذا انتهى حُرُّهُ، وأَنَى أَنْ يَفْعَلَ كَذَا أي حان إِنَى بكسر الهمزة مقصورةً؛ وقرأ الأعمش «آناءه» جمعاً على أفْعَالٍ، فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً والياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة فصار في اللفظ «كآناء» من قوله: «وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ» وإن كان المعنى مختلفاً، قال البَغَويُّ: إذا فتحت الهمزة مَدَدْتَ فقلت: الآناء وفيه لغتان أَنَى يأْنِي، وآنَ يَئِينُ مثل: حَانَ يَحِين.

إظهار الضمير، ويجوز ذلك في الفعل ولا يظهر الضمير، فافهمه.

قوله: ﴿وَلا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ﴾: في موضع نصب عطف على: ﴿غَيْرَ نَاظِرِينَ﴾، أو في موضع خفض عطف على: ﴿نَاظِرِينَ﴾.

قوله: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا﴾: أَنْ: في موضع رفع اسم كان، وكذلك: ﴿وَلا أَنْ تَنْكِحُوا﴾ عطف عليها.

قوله: ﴿فِيهَا إِلا قَلِيلا﴾: حال من المضمر المرفوع في: ﴿يُجَاوِرُونَكَ﴾؛ أي: يجاورونك إلا في حال قلتهم وذلتهم، وقيل: هو نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف تقديره: إلا جوارا قليلاً أو وقتا قليلاً.

قوله: ﴿مَلْعُونِينَ﴾: حال أيضاً من المضمر في: ﴿يُجَاوِرُونَكَ﴾، وقيل: هو نصب على الذم والشتم.

قوله: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ﴾: نصب على المصدر؛ أي: سنَّ الله تعالى ذلك سنة فيمن أرجف بالأنبياء ونافق.

قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾؛ أي: لم يزل كذلك و﴿رَحِيمًا﴾ حال من المضمر في: ﴿غَفُورًا﴾، وهو العامل فيه؛ أي: يغفر في حال رحمته.

ويجوز: أن يكون نعتاً لغفور، وأن يكون خبراً بعد خبر.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة سبأ

قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ﴾: ﴿يَعْلَمُ﴾: حال من اسم الله جل ذكره، ويجوز أن يكون مستأنفا.

قوله: ﴿يُنَبَّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ﴾: العامل في إذا فعل دل عليه الكلام، تقديره: ينبئكم بالبعث، أو بالحياة، أو بالنشور إذا مزقتم، وأجاز بعضهم أن يكون العامل: ﴿مُزِّقْتُمْ﴾، وليس بجيد؛ لأن إذا مضافة إلى ما بعدها من الجمل والأفعال، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف؛ لأنه كبعضه، كما لا يعمل بعض الاسم في بعض، ولا يجوز أن يكون العامل: ﴿يُنَبَّئُكُمْ﴾؛ لأنه

ليس يخبرهم ذلك الوقت، فليس المعنى عليه[1].

قوله: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾: من نصب ﴿وَالطَّيْرَ﴾ عطفه على موضع الجبال؛ لأنها في موضع نصب بمعنى النداء، وهو قول سيبويه. وقيل: هي مفعول معه، وقال أبو عمرو: هو منصوب بإضمار فعل تقديره: وسخرنا له الطير،

وقال الكسائي: تقديره: وآتيناه الطير، كأنه معطوف على فضل، وقد قرأه الأعرج بالرفع عطفه على لفظ الجبال، وقيل: هو معطوف على المضمر المرفوع في: ﴿أَوِّبِي﴾، وحسن ذلك؛ لأن ﴿مَعَهُ﴾ قد فصلت بينهما، فقامت مقام التأكيد.

قوله: ﴿أَنِ اعْمَلْ﴾: أَنِ: تفسير لا موضع لها من الإعراب بمعنى: أي، وقيل: هي في موضع نصب على حذف الخافض تقديره: لأن اعمل؛ أي: وألنا له الحديد لهذا الأمر.

قوله: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ﴾: ابتداء وخبر تقديره: مسير غدوها مسيرة شهر، وكذلك رواحها شهر، وإنما احتيج إلى ذلك؛ لأن الغدو والرواح ليسا بالشهر، إنما يكونان فيه.

قوله: ﴿وَمِنَ الْجِنِّ مَنْ يَعْمَلُ﴾:

مَنْ: في موضع رفع على الابتداء، وما قبلها الخبر، وقيل: مَنْ: في موضع نصب على العطف على معمول سخرنا؛ أي: وسخرنا له من الجن من يعمل.

قوله: ﴿وَمَنْ يَزِغْ﴾:

مَنْ: رفع بالابتداء، وهي شرط اسم تام، و﴿نُذِقْهُ﴾ الجواب، وهو خبر الابتداء.

---

(١) إذَا مُزِّقْتُم «إذا» منصوب بمقدر أي تُبْعَثُون وتُحْشَرُون وَقْتَ تمزيقكم لدلالة: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ عليه ولا يجوز أن يكون العامل «يُنَبَّئُكُمْ» لأن التنْبِيئَة «لأن التنْبِئَة لم تقع ذلك الوقت ولا» خَلْقٍ جَدِيدٍ «لأن ما بعد» إنَّ «لا يعمل فيما قبلها. ومن توسع في الظرف أجازه هذا إذا جعلنا «إذَا» ظَرفاً محضاً، فمن جعلناه شرطاً كان جوابها مقدراً أي تبعثون وهو العامل في «إذَا» عند جمهور النحاة. وجوَّز الزجاج أن تكون معمولة لمُزِّقتُهم، وجعله ابن عطية خطأ وإفساداً للمعنى، قال أبو حيان: وليس بخطأ ولا إفساد. وقد اختلف في العامل في «إذا» الشرطية، والصحيح أن العامل فيها فعلُ الشرط كأخواتها من أسماء الشرط وقال شهاب الدين: والجمهور على خلافِهِ ثم قال أبو حيان: والجملة الشرطية تحتمل أن تكون معمولة «لِيُنَبَّئُكُمْ» لأن في معنى: يقول لكم إذا مزقتم تُبْعَثُونَ، ثم أكد ذلك بوقوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ ويحتمل أن يكون: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ﴾ معلقاً «لِيُنَبَّئُكُمْ» سادًّا مسد المفعولين ولولا اللام لفتحت «أن» وعلى هذا فحملة الشرط اعتراض.

قوله: ﴿مِنسَأَتَهُ﴾[1]: من قرأه بألف، فأصل الألف همزة مفتوحة لكن أتى البدل في هذا، والقياس: أن تجعل الهمزة بين الهمزة والألف في التخفيف، وهذا أتى على البدل من الهمزة، ولا يقاس عليه، والهمز هو الأصل.

قوله: ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا﴾:

أَنْ: في موضع رفع بدل من الجن، والتقدير: تبين للإنس أن الجن لو كانوا. وقيل: هي في موضع نصب على حذف اللام.

قوله: ﴿آيَةٌ جَنَّتَانِ﴾: ﴿جَنَّتَانِ﴾: بدل من: ﴿آيَةٌ﴾، وهي اسم كان، ويجوز أن ترفع جنتين على إضمار مبتدأ؛ أي: هي جنتان، وتكون الجملة في موضع نصب على التفسير.

قوله: ﴿فِي مَسْكَنِهِمْ﴾: من قرأه بالتوحيد وفتح الكاف جعله مصدراً فلم يجمعه، وأتى به على القياس؛ لأن فَعَلَ يَفْعُل قياس مصدره أن يأتي بالفتح، نحو: المقعَد والمدخَل والمخرَج، وقيل: هو اسم مفرد للمكان يؤدي عن الجمع. ومن كسر الكاف جعله اسماً للمكان، كالمسجِد، وقيل: هو أيضاً مصدر خرج عن الأصل كالمطلع.

قوله: ﴿بَلْدَةٌ﴾: رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هذه بلدة. وكذلك: ﴿وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾؛ أي: وهذا رب غفور.

قوله: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ﴾: ذلك في موضع نصب بجزينا.

---

(١) المنسأة: العصا. لأنه ينسأ بها، أي: يطرد ويؤخر وقرىء: بفتح الميم وبتخفيف الهمزة قلباً وحذفاً وكلاهما ليس بقياس، ولكن إخراج الهمزة بين بين هو التخفيف القياسي. ومنساءته على مفعالة، كما يقال في الميضأة ميضاءة. ومن سأته، أي: من طرف عصاه، سميت بسأة القوس على الاستعارة. وفيها لغتان، كقولهم: قحة وقحة، وقرىء: «أكلت منسأته» "تَبَيَّنَتِ الجن" من تبين الشيء إذا ظهر وتجلّى. و"أن" مع صلتها بدل من الجن بدل الاشتمال، كقولك: تبين زيد جهله: والظهور له في المعنى، أي: ظهر أنّ الجن "لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ الغيب مَا لَبِثُواْ فِى العذاب" أو علم الجن كلهم علماً بيناً - بعد التباس الأمر على عامّتهم وضعفتهم وتوهّمهم - أنّ كبارهم يصدّقون في ادعائهم علم الغيب أو علم المدّعون علم الغيب منهم عجزهم، وأنهم لا يعلمون الغيب وإن كانوا عالمين قبل ذلك بحالهم، وإنما أريد التهكم بهم كما تتهكم بمدّعي الباطل إذا دحضت حجته وظهر إبطاله بقولك: هل تبينت أنك مبطل. وأنت تعلم أنه لم يزل كذلك متبيناً. وقرىء: «تبينت الجن» على البناء للمفعول، على أنّ المتبين في المعنى هو "أن" مع ما في صلتها، لأنه بدل. وفي قراءة أبيّ: تبينت الإنس. وعن الضحاك: تباينت الأنس بمعنى تعارفت وتعالمت.

قوله: ﴿ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾: من أضاف الأكل إلى الخمط جعل الأكل هو الثمر، والخمط شجر، فأضاف الثمر إلى شجرة، كما تقول: هذا ثمرُ نَخْلٍ وعنبُ كَرْمٍ، وقيل: لما لم يحسن أن يكون الخمط نعتاً للأكل؛ لأن الخمط اسم شجرة بعينها ولم يحسن أن يكون بدلا؛ لأنه ليس هو الأول، ولا هو بعضه، وكان الجني والثمر من الشجر أضيف على تقدير من، كقولك: هذا ثوب خزٍّ، فأما من نوّنه؛ فإنه جعل الخمط عطف بيان على الأكل، فبين: أن الأكل لهذا الشجر الذي هو الخمط؛ إذ لم يمكن أن يكون وصفا ولا بدلا فبين به أكل أي شجر هو[1].

قوله: ﴿لَيَالِيَ وَأَيَّامًا﴾: هما ظرفان للسير، والليالي جمع ليلة، وهو على غير قياس كان أصل واحده: ليلاة، فجمع على غير لفظ واحده، مثل: ملاقح جمع ملقحة، ولم يستعمل ملقحة، وكذلك مشابه جمع مشبهة، ولم يستعمل.

قوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾: من خفف ﴿صَدَّقَ﴾ نصب ظنه انتصاب الظرف؛ أي: صدق في ظنه، ويجوز على الاتساع: أن تنصبه انتصاب المفعول به، وقيل: هو مصدر. فأما من شدّد ﴿صَدَّقَ﴾ فـ ﴿ظَنَّهُ﴾: مفعول بـ ﴿صَدَّقَ﴾، ومن قرأ بتخفيف ﴿صَدَّقَ﴾، ونصب إبليس ورفع الظن، جعل الظن فاعل ﴿صَدَّقَ﴾، ونصب إبليس؛ لأنه مفعول به بـ ﴿صَدَّقَ﴾، والتقدير: ولقد صدَّق ظنُّ إبليسَ إبليسَ، كما تقول: ضَرَبَ زيداً غلامُهُ؛ أي: ضرب غلامُ زيدٍ زيداً، ومن خفف ورفعهما جميعا جعل: ﴿ظَنَّهُ﴾ بدلا من إبليس، وهو بدل الاشتمال.

---

(١) ﴿أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ قرأ أبو عمرو بإضافة «أُكُلٍ» إلى «خَمْطٍ» والباقون بتنوينه غير مضاف، وقد تقدم في البقرة أن ابْنَ عَامِرٍ، وأبا عمرو والكوفيِّينَ يضمون كاف «أكل» غير المضاف لضمير المؤنثة وأنَّ نافعاً وابنَ كثير يسكنونها بتفصيل هناك تقدم تحريره فيكون القراء هنا على ثلاث مراتب، الأولى لأبي عمرو أُكُلِ خمطٍ بضم كاف أكل مضافاً «لخمط». الثانية: لنافع وابن كثير بتسكين كافة وتنوينه. الثالثة: للباقين ضم كافة وتنوينه فمن أضاف جعل الأكل بمعنى الجَنَى والثَّمَر. والخمط قيل: شجر الأَراكَ وثمره يقال له: البَرِيرُ. (و) هذا قول أكثر المفسرين وقيل: كل شجر ذي شوك وقال المبرد والزجاج: كل نبت أخذ طعماً من مَرَارَةٍ حتى لا يمكن أكله فهو خَمْط وقال ابن الأعرابي: الخمط ثمرة شجرة يقال لها: فَسْوَة الضَّبُع على صورة الخَشْخَاش لا ينتفع به. قال البغوي: من جعل الخمط اسماً للمأكول فالتنوين في «أكل» حسن ومن جعله أصلاً وجعل «الأُكُل» ثمرة فالإضافة فيه ظاهرة والتنوين سائغ تقول العرب في بُسْتَان فلان أعنابُ كَرْمٍ وأعنابٌ كَرْمٌ يترجم الأعناب بالكرم لأنها منه.

قوله: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾: مَا: في موضع نصب بـ ﴿قَالَ﴾، وذا زائدة، ودليل ذلك: قوله تعالى: ﴿قَالُوا الْحَقَّ﴾، فنصب الجواب بـ ﴿قَالَ﴾. وكذلك يجب أن يكون السؤال، ويجوز في الكلام رفع الحق على أن تكون: مَا استفهاماً في موضع رفع على الابتداء، وذا بمعنى: الذي خبره، ومع قال هاء محذوفة تقديره: أي شيء الذي قاله ربكم، فرفع الجواب؛ إذ السؤال مرفوع، وقد مضى لهذا نظائر.

قوله: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ﴾[1]: هو عطف على اسم إنَّ، ويكون: ﴿لَعَلَى هُدًى﴾ خبر الثاني، وهو: ﴿إِيَّاكُمْ﴾، وخبر الأول محذوف لدلالة الثاني عليه، هذا اختيار المبرد، وسيبويه يرى: أن ﴿لَعَلَى هُدًى﴾خبر الأول، وخبر الثاني محذوف لدلالة الأول عليه، ولو عطفت ﴿أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ على موضع اسم إنَّ في الكلام لقلت: أو أنتم، وتكون: ﴿لَعَلَى هُدًى﴾ خبر الثاني لا غير، وخبر الأول محذوف، ولا اختلاف في هذا؛ لأن العطف على موضع اسم إن لا يكون إلا بعد مضي الخبر، فلا بد من إضمار خبر الأول قبل المعطوف ليعطف على الموضع بعد إتيان الخبر.

قوله: ﴿إِلا كَافَّةً﴾: حال، ومعناه: جامع الناس.

قوله: ﴿قُلْ لَكُمْ مِيعَادُ يَوْمٍ﴾: أضاف الميعاد إلى اليوم على السعة، ويجوز في الكلام: ميعادٌ يومٌ منونين مرفوعين، يبدل الثاني من الأول، وهو هو على تقدير: وقت ميعاد يوم وميعاد ابتداء، و﴿ لَكُمْ﴾ الخبر، ويجوز أن تنصب يوما على الظرف، وتكون الهاء في: عنه تعود على الظرف؛ فإن جعلتها تعود على الميعاد أضفت يوما إلى ما بعده، فقلت: يوم لا

---

(١) مذهب المفسرين أن «أو» هاهنا بمعنى الواو. وقال أبو عبيدة: معنى الكلام: وإنَّا لَعَلَى هُدى، وإنَّكم لفي ضلالٌ مبين. وقال الفراء: معنى: «أو» عند المفسرين معنى الواو، وكذلك هو في المعنى، غير أن العربيَّة على غير ذلك، لا تكون «أو» بمنزلة الواو، ولكنها تكون في الأمر المفوَّض، كما تقول: إن شئت فَخُذ درهماً أو اثنين، فله أن يأخذ واحداً أو اثنين، وليس له أن يأخذ ثلاثة؛ وإنما معنى الآية: وإنّا لضالُّون أو مهتدون، وإنكم أيضاً لضالُّون أو مهتدون، وهو يَعْلَمُ أن رسوله المهتدي، وأن غيره الضالُّ، كما تقول للرجل تكذِّبه: واللهِ إنَّ أحدنا لكاذب - وأنت تعنيه - فكذَّبْتَه تكذيباً غير مكشوف؛ ويقول الرجل: والله لقد قَدِم فلان، فيقول له من يَعْلَم كذبه: قل: إن شاء الله، فيكذِّبه بأحسنَ من تصريح التكذيب؛ ومن كلام العرب أن يقولوا: قاتله الله، ثم يستقبحونها، فيقول: قاتَعَه الله، ويقول بعضهم: كاتعه الله؛ ويقولون: جوعاً، دعاءً على الرجل، ثم يستقبحونها فيقولون: جوداً، وبعضهم يقول: جوساً؛ ومن ذلك قولهم: ويحك وويسك، وإنما هي في معنى (ويلك) إلا أنها دونها.

تستأخرون عنه، ولا يجوز إضافة يوم إلى ما بعده إذا جعلت الهاء لليوم؛ لأنك تضيف الشيء إلى نفسه، وهو اليوم تضيفه إلى جملة فيها هاء هي اليوم، فتكون أضفت اليوم إلى الهاء، وهو هي.

قوله: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ﴾: لا يجوز عند المبرد غير هذا.

تأتي تضمير مرفوع كما كان المظهر مرفوعا، وأجاز سيبويه: لولاكم، والمضمر في موضع خفض بضد ما كان المظهر، ومنعه المبرد.

قوله: ﴿عِنْدَنَا زُلْفَى﴾: ﴿زُلْفَى﴾: في موضع نصب على المصدر، كأنه قال: إزلافا والزلفى القربى، كأنه قال: تقربكم عندنا تقريبا، والتي عند الفراء للأموال والأولاد، وقيل: هي للأولاد خاصة، وحذف خاصة، وحذف خبر الأموال؛ لدلالة الثاني عليه تقديره: وما أموالكم بالتي تقربكم عندنا زلفى، ولا أولادكم بالتي تقربكم، ثم حذف الأول لدلالة الثاني عليه[1].

قوله: ﴿إِلا مَنْ آمَنَ﴾: مَنْ: في موضع نصب عند الزجاج على البدل من الكاف والميم في: ﴿تُقَرِّبُكُمْ﴾، وهو وهم؛ لأن المخاطب لا يبدل منه، ولكن هو نصب على الاستثناء، وقد جاء بدل الغائب من المخاطب بإعادة العامل، وهو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، ثم أبدل من الكاف والميم بإعادة الخافض، فقال: ﴿لِمَنْ كَانَ يَرْجُو﴾.

قوله: ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ﴾: ﴿جَزَاءُ﴾: خبر ﴿فَأُولَئِكَ﴾، ويجوز في الكلام: جزاءٌ الضعفُ، بتنوين جزاء، ورفع الضعف على البدل من جزاءه.

ويجوز حذف التنوين لالتقاء الساكنين، ورفع الضعف، ولا يقرأ بشيء من ذلك، ويجوز نصب جزاء على الحال، ورفع الضعف على الابتداء، والخبر لهم، والجملة خبر ﴿فَأُولَئِكَ﴾.

قوله: ﴿أَنْ تَقُومُوا﴾: أَنْ: في موضع خفض على البدل من: ﴿بِوَاحِدَةٍ﴾، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هي أن تقوموا، وقيل: هي في موضع نصب على حذف اللام.

قوله: ﴿مَثْنَى وَفُرَادَى﴾: حالان من المضمر في: ﴿تَقُومُوا﴾.

---

(١) «زُلْفَى» مصدر من مَعْنى الأول، إذ التقدير تُقَرِّبُكُمْ قُرْبَى، وعن الضحاك زُلَفاً بفتح اللام وتنوين الكلمة على أنها جمع «زُلْفَى» نحو قُرْبَة وقُرَب، جُمع المَصْدَرُ لاختلاف أنواعه وقال الأخفش: «زُلْفَى» اسم مصدر كأنه قال: بالتي تقربكم عندنا تَقْرِيباً..

قوله: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾: من رفع ﴿عَلَّامُ﴾ جعله نعتاً لـ" رب" على الموضع، أو البدل منه، أو على البدل من المضمر في: ﴿يَقْذِفُ﴾، ومن نصبه، وهو عيسى بن عمر، جعله نعتاً لرب على اللفظ أو على البدل، ويجوز الرفع على: أنه خبر بعد خبر أو على إضمار مبتدأ.

قوله: ﴿التَّنَاوُشُ﴾: هو من ناش ينوش إذا تناول، فمعناه: من أين لهم تناول التوبة بعد الموت، وقيل: بعد البعث، ولا أصل له في الهمز. ومن همزه؛ فلأن الواو انضمت بعد ألف زائدة فهمزها.

وقيل: هو من النئيش، وهي الحركة في إبطاء، وأصله: الهمز على هذا لا غير.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة فاطر

قوله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلا﴾: لا يجوز تنوين ﴿جَاعِلِ﴾؛ لأنه لما مضى، و﴿رُسُلا﴾ مفعول ثان، وقيل: انتصب على إضمار فعل؛ لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل النصب[1].

---

(١) «جاعل» العامة أيضاً على جره نعتاً أو بدلاً، والحسن بالرفع والإضافة. وروي عن أبي عمرو كذلك إلا أنه لم ينون ونصب الملائكة، وذلك على حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله: وَلاَ ذَاكِرِ اللَّهَ إلاَّ قَلِيلا وابنُ يعمُر وخُلَيْدُ بن نَشِيطٍ «جَعَلَ» فعلاً ماضياً بعد قراءة فاطر بالجر وهذه كقراءة: ﴿فَالِقُ الإصباح وَجَعَلَ الليل﴾ [سورة الأنعام آية ٩٦] والحَسَنُ وحُمَيْد رُسْلاً بسكون السين وهي لغة تميم. وجاعل يجوز أن يكون بمعنى مصير أوبمعنى خالق فعلى الأولى يجري الخلاف هل نصب الثاني باسم الفاعل أو بإضمار فعل هذا إن اعتقد أن جاعلاً غير ماضي أما إذا كان ماضياً تعين أن ينتصب بإضمار فعل. وتقدم تحقيق ذلك في الأنعام وعلى الثاني ينتصب على الحال، و«مَثْنَى وثُلاَثَ ورُبَاعَ» صفة لأجنحة و«أُولي» صلة لرُسُلاً. وتقدم تحقيق الكلام في مَثْنَى وأُخْتَيْهَا في سورة النساء قال أبو حيان وقيل: أولي أجنحة معترض و«مثنى» حال والعامل فعل محذوف يدل عليه رسلاً أي يُرْسَلُون مَثْنَى وثُلاَث ورُبَاع وهذا لا يسمى اعتراضاً لوجهين: أحدهما: أن «أولي» صفة لرسلاً والصفة لا يقال فيها معترضة. والثاني: أنها ليست حالاً من «رُسُلاً» (بل) من محذوف فكيف يكون ما قبله معترضاً؟ ولو جعله حالاً من الضمير في «رُسُلاً» لأنه مشتق لسهل ذلك بعض شيء ويكون الاعتراض بالصفة مجازاً من حيث إنه فاصل في الصورة.

قوله: ﴿مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾: هذه أعداد معدولة في حال تنكيرها، فتعرفت بالعدل، فمنعت من الصرف للعدل والتعريف، وقيل: للعدل والصفة. والفائدة في العدل: أنها تدل على التكرير، فمعنى مثنى: اثنان اثنان، وثلاث ثلاثة ثلاثة، وكذلك رُباع، وقد تقدم في أول النساء شرح هذا.

قوله: ﴿غَيْرُ اللَّهِ﴾: من رفع غيرا جعله فاعلا، كما تقول: هل ضارب غيرُ زيد ؟ بمعنى: إلا زيد، وقيل: هو نعت لخالق على الموضع، ويجوز النصب على الاستثناء، ومن خفضه جعله نعتاً لخالق على اللفظ.

قوله: ﴿بِاللَّهِ الْغَرُورُ﴾: من فتح الغين، جعله اسماً للشيطان، ومن ضمها، جعله جمع غار، كقولك: جالس وجلوس، وقيل: هو جمع غَرَّ وغَرّ مصدر، وقيل: هو مصدر، كالدخول.

قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ﴾: الذين: في موضع خفض على البدل من: ﴿أَصْحَابِ﴾، أو في موضع نصب على البدل من: ﴿حِزْبَهُ﴾، أو في موضع رفع على البدل من المضمر في: ﴿لِيَكُونُوا﴾.

قوله: ﴿يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ﴾: ﴿السَّيِّئَاتِ﴾: نصب على المصدر؛ لأن ﴿يَمْكُرُونَ﴾ بمعنى: يسيئون، وقيل: تقديره: يمكرون المكرات السيئات، ثم حذف المنعوت، وقيل: هو مفعول به، و﴿يَمْكُرُونَ﴾ بمعنى: يعملون.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: الذين: في موضع رفع على الابتداء، و﴿مَغْفِرَةٌ﴾ ابتداء ثان، ولهم الخبر، والجملة خبر عن الذين.

قوله: ﴿حَسَرَاتٍ﴾: نصب على المفعول من أجله، أو على المصدر. والهاء في: ﴿يَرْفَعُهُ﴾ تعود على ﴿الْكَلِمُ﴾، وقيل: على ﴿وَالْعَمَلُ﴾ تعود، فيجوز النصب في العمل على القول الثاني بإضمار فعل يفسره ﴿يَرْفَعُهُ﴾، ولا يجوز على القول الأول إلا الرفع.

قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾: اسم كان مضمر فيها تقديره: ولو كان المدعو ذا قربى، ويجوز في الكلام: ولو كان ذو قربى، وتكون كان بمعنى: وقع، أو على حذف الخبر.

قوله: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾: أي: خلق مختلف ألوانه، فالهاء ترجع على المحذوف، و﴿مُخْتَلِفٌ﴾ رفع بالابتداء، وما قبله من المجرور خبره، و﴿أَلْوَانُهُ﴾ فاعل.

قوله: ﴿كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ من عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾:

الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره: اختلافا مثل ذلك الاختلاف المتقدم ذكره.

قوله: ﴿أَسَاوِرَ﴾: جمع أَسْوِرة، وأَسْورة جمع سُوار، وسِوار، وحُكي في الواحد: إسوار، وجمعه: أساوير.

قوله: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾: الرفع في: ﴿جَنَّاتُ﴾ على الابتداء، ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ الخبر، أو على إضمار مبتدأ؛ أي: هي جنات، و﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ نعت لـ ﴿جَنَّاتُ﴾.

قوله: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا من أَسَاوِرَ من ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾: كلاهما نعت لـ ﴿جَنَّاتُ﴾ رفعتها، أو نصبتها على البدل من الخيرات، أو على إضمار فعل يفسره ما بعده [1].

---

(١) ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾. في من الأولى ثلاثة أوجه: أحدها: أنها زائدة كما تقدم تقريره عن الرازي وأبي البقاء، وإن لم يكن من أصول البصريين. الثاني: أنها للتبعيض أي: بعض أساور. الثالث: أنها لبيان الجنس قاله ابن عطية، وبه بدأ وفيه نظر، إذ لم يتقدم شيء مبهم وفي «من ذَهَبٍ» لابتداء الغاية، وهي نعت لأساور. كما تقدم. وقرأ ابن عباس «من أسور» دون ألف ولا هاء، وهو محذوف من «أساور» كما قالوا: جندل والأصل جنادل. قال أبو حيان: وكان قياسه صرفه، لأنه نقص بناؤه فصار كجندل لكنه قدر المحذوف موجوداً فمنعه الصرف. قال شهاب الدين: فقد جعل التنوين في جندل المقصور من جنادل تنوين صرف، وقد نصَّ بعض النحاة على أنه تنوين عوض، كهو في جوارٍ وغواشٍ وبابهما والأساور جمع سوار. قوله: «ولُؤْلُؤاً» قرأ نافع وعاصم بالنصب، والباقون بالخفض. فأما النصب ففيه أربعة أوجه: أحدها: أنه منصوب بإضمار فعل تقديره: ويؤتون لؤلؤاً، ولم يذكر الزمخشري غيره، وكذا أبو الفتح حمله على إضمار فعل. الثاني: أنه منصوب نسقاً على موضع «من أَسَاوِرَ» وهذا كتخريجهم «وَأَرْجُلَكُم» بالنصب عطفاً على محل «برؤوسكم»، ولأن ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا من أَسَاوِرَ﴾ في قوة: يلبسون أساور، فحمل هذا عليه. الثالث: أنه عطف على «أَسَاوِرَ»، لأن «من» مزيدة فيها كما تقدم. الرابع: أنه معطوف على ذلك المفعول المحذوف، التقدير يحلون فيها الملبوس من أساور ولؤلؤاً ف «لُؤْلُؤاً» عطف على الملبوس. وأما الجر فعلى وجهين: أحدهما: عطفه على «أَسَاوِر». والثاني: عطفه على «من ذَهَب»، (لأنَّ السوار يتخذ من اللؤلؤ أيضاً بنظم بعضه إلى بعض. فقد منع أبو البقاء أن يعطف على «ذَهَب»). قال: لأنَّ السوار لا يكون من اللؤلؤ في العادة. قال شهاب الدين: بل قد يتخذ منه في العادة السوار.

ويجوز: أن يكونا في موضع الحال من المضمر المرفوع، أو المنصوب في: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾؛ لأن في كلا الحالين عائدَين، أحدهما: يعود على المرفوع في يدخلونها، والآخر: على المنصوب.

قوله: ﴿الَّذِي أَحَلَّنَا﴾:

الذي: في موضع نصب نعت لاسم إنَّ، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو على أنه خبر بعد خبر، أو على البدل من غفور، أو على البدل من المضمر في: ﴿شَكُورٌ﴾.

قوله: ﴿دَارَ الْمُقَامَةِ﴾: ﴿الْمُقَامَةِ﴾: معناها: الإقامة.

قوله: ﴿اسْتِكْبَارًا﴾: مفعول من أجله.

قوله: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾: هو من إضافة الموصوف إلى صفته، وتقديره: ومكر المكر السيئ، ودليله: قوله تعالى بعد ذلك: ﴿وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلا بِأَهْلِهِ﴾، فمكر السَّيِّئُ انتصب على المصدر، ثم أضيف إلى نعته اتساعا، كصلاة الأولى ومسجد الجامع.

قوله: ﴿أَنْ تَزُولا﴾: أَنْ: مفعول من أجله؛ أي: لئلا تزولا.

وقيل: معناه: من أن تزولا؛ لأن معنى ﴿يُمْسِكُ﴾: يمنع.

قوله: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾: لا يجوز أن يعمل ﴿بَصِيرًا﴾ في إذا: لأن ما بعد أَنْ لا يعمل فيما قبلها، لو قلت: اليوم إن زيداً خارجٌ، تنصب اليوم بخارج لم يجز، ولكن العامل فيها: ﴿جَاءَ﴾؛ لأن إذا فيها معنى الجزاء، والأسماء التي يجازى بها يعمل فيها ما بعدها، تقول: مَنْ أُكْرِمْ يكرمْني، فأكرم هو العامل في: مَنْ بلا اختلاف، فأشبهت إذا حروف الشرط لما فيها من معناه، فعمل فيها ما بعدها، وكان حقُّها أن لا يعمل فيها؛ لأنها مضافة إلى ما بعدها من الجمل، وفي جوازه اختلاف، وفيه نظر؛ لأن إذا لا يجازى بها عند سيبويه إلا في الشعر، فالموضع الذي يُجازي بها يمكن أن يعمل فيها الفعل الذي يليها كما يعمل في: مَا، ومن اللتين للشرط، والموضع الذي لا يجازى فيه بها لا يحسن أن يعمل فيها الفعل الذي يليها؛ لأنها مضافة إلى الجملة التي بعدها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف؛ لأنه من تمامه، كما لا يعمل الشيء في نفسه، وفي تقدير إضافة إذا اختلاف.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة يس

قوله تعالى: ﴿يس﴾: حق النون الساكنة من هجاء ﴿يس﴾ إذا وصلت كلامك أن تدغم في الواو بعدها أبدا.

وقد قرأ جماعة بإظهار النون من: ﴿يس﴾، و﴿ن . وَالْقَلَمِ﴾، والعلة في ذلك: أن هذه الحروف المقطعة في أوائل السور حقها أن يوقف على كل حرف منها؛ لأنها ليست بخبر لما قبلها، ولا يخبر عنها، ولا يعطف بعضها على بعض كالعدد، فحقها الوقف والسكون عليها، ولذلك لم تُعرَب، فوجب إظهار النون عند الواو؛ لأنها موقوف عليها غير متصلة بما بعدها، هذا أصلها، ومَنْ أدغم أجراها مجرى المتصل، والإظهار أولى بها لما ذكرنا، وقد قرأ عيسى بن عمر بفتح النون على أنه مفعول به على معنى اذكر ياسين، لكنه لم ينصرف؛ لأنه مؤنث اسم للسورة، ولأنه أعجمي، فهو على زِنة هابيل وقابيل، ويجوز: أن يكون أراد أن يصله بما بعده فالتقى ساكنان الياء والنون ففتحه لالتقاء الساكنين، فبُني على الفتح، كأين وكيف، وقد قُرِىء بكسر النون، حُركت أيضاً لالتقاء الساكنين، فكُسرت على أصل اجتماع الساكنين فجُعلت كجَيْرِ في القسم، وأوائل السور قد قيل فيها: إنها قَسَم، أقسم الله بها لشرفها؛ ولأنها مباني أسمائه[1].

---

(١) ﴿يس﴾ بسكون النون. وأدغم النون في الواو بعدها ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وحفص وقالون وورش بخلاف عنه. وكذلك النون من «نون والقلم» وأظهرهما الباقون فمن أدغم فاللخفّة، ولأنه لما وصل والنفي متقاربان من كلمتين أولهما ساكن وجب الإدغام كالمِثْلَيْن. ومن أظهر فاللمبالغة في تفكيك هذه الحروف بعضها من بعض، لأنه بنية الوقف وهذا أُجْرِيَ على القياس في لحروف المقطعة وكذلك التقى فيها الساكنان وصلاً ونقل إليهما حركة همزة الوصل على رأي نحو «الم. الله» كما تقدم تقريره. (وأمال الياء من «يس» الأَخَوَانِ، وأَبُو بكرٍ؛ لأنها اسم من الأسماء). قال الفَارسيُّ: وإذا أمالوا «ياء» وهي حرف نداء فَلأَنْ يُمِيلُوا «يا» من «يس» أَجْدَرُ وقرأ عيسى وابن أبي إسْحَاقَ بفتح النون إمَّا على البناء على الفتح تخفيفاً ك «أَيْنَ وكَيْفَ» وإما على أنه مفعول ب «اتْلُ» وإما على أنه مجرور بحرف القسم، وهو على الوجهين غير منصرف للعملية والتأنيث ويجوز أن يكون منصوباً على إسْقاطِ حرف القسم كقوله: أَمَانَةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ، وقرأ الكلبي بضم النون، فقيل: على أنها خبرُ مبْتَدأ مُضْمَر، أي هذه يس ومُنِعَتْ من =

قوله: ﴿عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾: خبر ثان لإنَّ، وقيل: على متعلقة بـ ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾.

قوله: ﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾: من رفعة أضمر مبتدأ؛ أي: هو تنزيل، ومن نصبه جعله مصدراً، ويجوز الخفض في الكلام على البدل من القران.

قوله: ﴿مَا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ﴾: مَا: حرف ناف؛ لأن ﴿آبَاؤُهُمْ﴾ لم ينذروا برسول قبل محمد صلى الله عليه وسلم، وقيل: موضعها نصب؛ لأنها في موضع المصدر، وهو قول عكرمة؛ لأنه قال؛ قد أنذر آباؤهم، وتقديره: لتنذر قوما إنذارا مثل إنذار آبائهم، فما والفعل مصدر.

قوله: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا﴾: أي: ذكر ما قدموا، ثم حذف المضاف، وكذلك ﴿وَآثَارَهُمْ﴾؛ أي: ونكتب ذكر آثارهم، وهي الخطى إلى المساجد، وقيل: هي ما سنّوا من سُنّة حسنة، فعمل بها بعدهم.

= الصرف؛ لما تقدم. وقيل: بل هي حركة بناء كـ «حَيْثُ» فيجوز أن (يكون) خبراً كما تقدم وأن يكون مقسماً بها نحو: «عَهْدَ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ». وقيل: لأنها منادى فبنيت على الضم، ولهذا فسَّرها الكلي القارئ لها ب «يَا إِنْسَانُ» قال: وهي لغة طَيِّئ قال الزمخشري: إن صح مناه فوجهه أن يكون أصله يا أُنَيْسِينُ فكثر النداء به على ألسنتهم حتى اقتصروا على شطره كما قولا في القسم: «مُ اللَّهِ» في أَيْمُنُ اللَّهِ. قال أبو حيان: الذي نقل عن العرب في تصغير إنسان أُنَيْسَان بياء بعدها ألف فدل أن أصله أُنَيسِيَان؛ لأن التصغير يرد الأشياءَ إلى أصولها، ولا نعلم أنهم قالوا في تصغيره: أُنَيْسِين. وعلى تقديره أنه يصغر كذلك فلا يجوز ذلك إلا أنْ يُبْنَى على الضم لأنه منادى مُقْبَلٌ عليه، ومع ذلك فلا يجوز لأنه تحقير ويمتنع من ذلك في حق النُّبُوَّةِ. قال شهاب الدين: أما الاعتراض الأخير فصحيح نصوا على أن التصغير لا يدخل في الأسماء المعظمة شرعاً، ولذلك يحكى أن ابن قُتَيْبَةَ (لَمَّا قال) في المهَيْمِن إنه مصغر من «مُؤْمن» والأصل: مُؤَيْمِنٌ فأبدلت الهمزةُ هاءً قيل له: هذا يَقْرُبُ من الكفر فلْيَتَّقِ اللَّهَ قَائِلُه. بالنصب، والباقون بالخفض. فأما النصب ففيه أربعة أوجه: أحدها: أنه منصوب بإضمار فعل تقديره: ويؤتون لؤلؤاً، ولم يذكر الزمخشري غيره، وكذا أبو الفتح حمله على إضمار فعل. الثاني: أنه منصوب نسقاً على موضع «من أَسَاوِرَ» وهذا كتخريجهم «وَأَرْجُلَكُم» بالنصب عطفاً على محل «برؤوسكم»، ولأن ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا من أَسَاوِرَ﴾ في قوة: يلبسون أساور، فحمل هذا عليه. الثالث: أنه عطف على «أَسَاوِرَ»، لأن «من» مزيدة فيها كما تقدم. الرابع: أنه معطوف على ذلك المفعول المحذوف، التقدير يحلون فيها الملبوس من أساور ولؤلؤاً ف «لُؤْلُؤاً» عطف على الملبوس. وأما الجر فعلى وجهين: أحدهما: عطفه على «أَسَاوِر». والثاني: عطفه على «من ذَهَب»، (لأنَّ السوار يتخذ من اللؤلؤ أيضاً بنظم بعضه إلى بعض. فقد منع أبو البقاء أن يعطف على «ذَهَب»). قال: لأنَّ السوار لا يكون من اللؤلؤ في العادة. قال شهاب الدين: بل قد يتخذ منه في العادة السوار.

قوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ﴾: نصب بإضمار فعل تقديره: وأحصينا كل شيء أحصيناه، وهو الاختيار ليعطف ما عمل فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل، ويجوز الرفع على الابتداء، و﴿أَحْصَيْنَاهُ﴾ الخبر.

قوله: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾: أصحّ ما يعطي النظر والقياس في مثل وأصحاب: أنهما مفعولان لـ ﴿وَاضْرِبْ﴾، دليله: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ﴾، فلا خلاف أن مثلا ابتداء، و﴿كَمَاءٍ﴾ خبره، فهذا ابتداء وخبر بلا شك، ثم قال تعالى في موضع آخر: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ﴾، فدخل اضرب على الابتداء والخبر، فعمل في الابتداء ونصبه، فلا بُدَّ أن يعمل في الخبر أيضاً؛ لأن كل فعل دخل على الابتداء والخبر، فعمل في الابتداء، فلا بد أن يعمل في الخبر؛ إذ هو هو، فقد تعدى: ﴿وَاضْرِبْ﴾ الذي هو لتمثيل الأمثال إلى مفعولين بلا اختلاف في هذا، فوجب أن يجري في غير هذا الموضع على ذلك، فيكون قوله: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ مفعولين لاضرب، كما كان في دخوله على الابتداء والخبر، وقد قيل: إن ﴿أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ بدل من مثل، وتقديره: واضرب لهم مثلا مثل أصحاب القرية، فالمثل الثاني بدل من الأول، ثم حذف المضاف.

قوله: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾: تكون ما، والفعل مصدراً؛ أي: بغفران ربي لي، ويجوز أن تكون بمعنى: الذي، وتحذف الهاء من الصلة تقديره: الذي غفره لي ربي، ويجوز أن تكون ما استفهاماً، وفيه معنى التعجب من مغفرة الله له، تقديره: بأي شيء غفر لي ربي على التقليل لعمله والتعظيم لمغفرة الله له، فتبتدىء به في هذا الوجه، وفي كونه استفهاماً بُعْدٌ، لثبات الألف في ما، وحقها أن تحذف في الاستفهام إذا دخل عليها حرف جر، نحو: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾، ولا يحسن إثبات ألف ما في الاستفهام إلا في شعر، فبعد لذلك.

قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾: مَا: زائدة عند أكثر العلماء، وقال بعضهم: هي اسم في موضع خفض عطف على: ﴿جُنْدٍ﴾، وهو معنى غريب حسن.

قوله: ﴿يَا حَسْرَةً﴾: نداء منكور، وإنما نادى الحسرة ليتحسر بها من خالف الرسل وكفر بهم، والمراد بندائها: تحسُّر المرسل إليهم بها، فمعناها: تَعَالَي يا حسرة، فهذا أوانك وإبانك الذي يجب أن تحضري فيه، ليتحسر بك من كفر بالرسل.

قوله: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾: ﴿كَمْ﴾: في موضع نصب بـ﴿أَهْلَكْنَا﴾، وأجاز الفراء: أن تنصبها بـ﴿يَرَوْا﴾، وذلك لا يجوز عند جميع البصريين؛ لأن الاستفهام وما وقع موقعه لا يعمل فيه ما قبله.

قوله: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ﴾: أَنَّ: في موضع نصب على البدل من: ﴿كَمْ﴾، و﴿كَمْ﴾، وما بعدها من الجملة في موضع نصب بـ﴿يَرَوْا﴾.

قوله: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾: إِنْ: مخففة من الثقيلة، فزال عملها لنقصها، فارتفع ما بعدها على الابتداء، وما بعده الخبر، ولزمت اللام في خبرها فرقا بين الخفيفة التي بمعنى: ما وبين المخففة من الثقيلة.

ومن قرأ لَمَّا بالتشديد جعل لَمَّا بمعنى: إِلَّا، وإِنْ بمعنى: ما، وتقديره: وما كل إلا جميع، فهو ابتداء وخبر، وحكى سيبويه: سألتك بالله لَمَّا فعلت، بمعنى: إِلَّا فعلت.

وقال الفراء: لما بمعنى: لمن ما، ثم أدغم النون في الميم، فاجتمعت ثلاث ميمات، فحذفت إحداهن استخفافا، وشبهه بقولهم: عَلْماءِ بنو فلان، يريدون: على الماء، ثم أدغم وحذف إحدى اللامين استخفافا.

قوله: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ﴾: ﴿وَآيَةٌ﴾: ابتداء، و﴿الْأَرْضُ﴾ الخبر، وقيل: لهم الخبر، و﴿الْأَرْضُ﴾ رفع على الابتداء، و﴿أَحْيَيْنَاهَا﴾ الخبر، والجملة في موضع التفسير للجملة الأولى.

قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾: مَا: في موضع خفض على العطف على: ﴿ثَمَرِهِ﴾، ويجوز: أن تكون نافية؛ أي: ولم تعمله أيديهم، ومَنْ قرأ: ﴿عَمِلَت﴾ بغير هاء كان الأحسن: أن تكون ما في موضع خفض، وتحذف الهاء من الصلة، ويبعد أن تكون نافية؛ لأنك تحتاج إلى إضمار مفعول لعملت.

قوله: ﴿قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾: أي: قدرناه ذا منازل، ثم حذف المضاف. ويجوز: أن يكون حذف حرف الجر من المفعول الأول، ولم يحذف مضافا من الثاني تقديره: قدرنا له منازل، وارتفع ﴿وَالْقَمَرَ﴾ على الابتداء، و ﴿قَدَّرْنَاهُ﴾ الخبر، ويجوز رفعه على إضمار مبتدأ، و﴿قَدَّرْنَاهُ﴾ في موضع الحال من القمر. ويجوز نصبه على إضمار فعل يفسره: ﴿قَدَّرْنَاهُ﴾ حالاً من القمر، إنما هو تفسير لما نصب القمر.

قوله: ﴿فَلا صَرِيخَ لَهُمْ وَلا هُمْ يُنْقَذُونَ﴾: فتحت صريخ؛ لأنه مبني مع: لا. ويختار في الكلام: لا صريخ بالرفع والتنوين؛ لأجل إتيان لا ثانية مع معرفة، لو قلت في الكلام: لا رجل في الدار ولا زيد، لكان الاختيار في رجل الرفع والتنوين لإتيان لا بعده، مع معرفة لا يحسن فيها إلا الرفع.

قوله: ﴿يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾: أَنْ: في موضع رفع بـ ﴿يَنْبَغِي﴾، قاله الفراء، وغيره.

قوله: ﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾: ﴿وَآيَةٌ﴾: ابتداء، ولهم الخبر.

وقيل: أَنَّا هو الخبر؛ فإذا جعلت لهم الخبر كانت أَنَّ رفعا بالابتداء، والجملة الخبر، وأَنَّ، وما بعدها في موضع التفسير لآية، فمن أجل تعلق أَنَّ بما قبلها جاز رفعها بالابتداء، ولو لم تتعلق بما قبلها لم ترتفع بالابتداء، وليس كذلك الخفيفة التي يجوز أن ترتفع بالابتداء، وإن لم تتعلق بما قبلها، تقول: أن تقومَ خيرٌ لك، فأنْ ابتداء، وخير الخبر، ولو قلت: أنك منطلق خير لك، لم يجز عند البصريين.

والهاء، والميم في: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ تعود على: قوم نوح، وفي: لَهُمْ تعود على أهل مكة، وقيل: الضميران لأهل مكة.

قوله: ﴿إِلا رَحْمَةً مِنَّا﴾: نصب ﴿رَحْمَةً﴾ على حذف حرف الجر؛ أي: إلا برحمة، وقال الكسائي: هو نصب على الاستثناء، وقال الزجاج: هو مفعول من أجله، و﴿وَمَتَاعًا﴾ مثله، ومعطوف عليه.

قوله: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾: من قرأه بفتح الياء والخاء مشدداً الصاد، فأصله: عنده يختصمون، ثم ألقى حركة التاء على الخاء، وأدغمها في الصاد، ومن قرأ بفتح الياء وكسر الخاء مشدداً؛ فإنه لم يلق حركة الياء على الخاء؛ إذ أدغمها، ولكن حذف الفتحة لَمَّا أدغم، فاجتمع ساكنان الخاء والمشدد، فكسر الخاء لالتقاء الساكنين، وكذلك التقدير في قراءة مَنْ اختلس فتحة الخاء، إنما اختلسها؛ لأنها ليست بأصل للخاء، وكذلك مَنْ قرأ بإخفاء حركة الخاء أخفاها؛ لأنها ليست بأصل في الخاء، ولم يمكنه إسكان الخاء لئلا يجمع بين ساكنين، فيلزمه الحذف أو التحريك.

قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾: ﴿فِي الصُّورِ﴾: في موضع رفع؛ لأنه قام مقام الفاعل؛ إذ

الفعل لِمَا لم يُسمَّ فاعله، والصور جمع صورة، وأصل الواو الحركة، ولكن أسكنت تخفيفاً، فأصله: الصور؛ أي: صور بني آدم، وقيل: هو القَرْن الذي ينفخ فيه الملك، فهو واحد، وهذا القول أشهر [1].

قوله: ﴿يَا وَيْلَنَا﴾: هو نداء مضاف، والمعنى: يقول الكفار: تَعَالَ يا ويل؛ فهذا زمانُك وإِبَّانُك، وقيل: هو منصوب على المصدر، والمنادى محذوف، كأنهم قالوا لبعضهم: يا هؤلاء ويلا لنا، فلما أضاف حذف اللام الثانية.

وقال الكوفيون: اللام الأولى هي المحذوفة، وأصله عندهم: وَيٌ لنا، وقد أجازوا: ويل زيد بفتح اللام، وهي عندهم لام الجر، ولام الجر لا تفتح مع غير المضمر، وأجازوا الضم، وفي ذلك دليل ظاهر بيِّن أنَّ الثانية هي المحذوفة.

قوله: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾: هذا مبتدأ، وما الخبر على أنها بمعنى: الذي، والهاء محذوفة من وعد، أو على أنها وما بعدها مصدر، فلا تقدر حذفا، والتقدير: فقال لهم المؤمنون، أو فقال لهم الملائكة: هذا ما وعد الرحمن، فتقف على هذا القول على مرقدنا، وتبتدىء هذا ما وعد. ويجوز: أن تكون هذا في موضع خفض على النعت لـ ﴿مَرْقَدِنَا﴾، فتقف على هذا، وتكون ما في موضع رفع خبر ابتداء محذوف تقديره: هذا ما وعد، أو حق ما وعد، أو بعثكم ما وعد.

قوله: ﴿وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ﴾: ما: ابتداء بمعنى: الذي، أو مصدر مع ما بعدها، أو نكرة وما بعدها صفة لها، ولهم الخبر. وأصل يدعون: يَدْتَعِيُونَ، على وزن يَفْتَعِلُون من دعا يدعو، فأسكنت الياء بعد أن ألقيت حركتها على ما قبلها، وحذفت لسكونها وسكون ما بعدها، وقيل: بل ضُمت العين لأجل واو الجمع بعدها، ولم تلق عليها حركة الياء؛ لأن العين كانت متحركة، فصارت: يدتعون، فأدغمت التاء في الدال، وكان ذلك أولى من إدغام الدال في التاء؛ لأن الدال حرف مجهور، والتاء حرف مهموس، والمجهور أقوى من المهموس، وكان

---

(١) قرأ الأعرج ونفخ في الصور بتفح لاواو وهي القبور واحدها جَدَث، وقرئ من الأجداثِ بالفاء، وهو لغة في الأجداث يقال: جَدَث، وجَدَف كثمَّ وفُمَّ، وثُوم، وفُوم. فإن قيل: أين يكون ذلك الوقت وقد زلزلت الصيحة الجبال؟. فالجواب: أن الله يجمع أجزاء كل ميت في الموضع الذي أقْرِرَ فيه من ذلك الموضع وهو جدثه.

رد الحرف إلى الأقوى أولى من رده إلى الأضعف، فأبدلوا من التاء دالا، وأدغمت الدال الأولى فيها، فصارت: يدّعون.

قوله: ﴿سَلامٌ﴾: ارتفع على البدل من: ما التي في قوله: ﴿وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ﴾، ويجوز أن يكون نعتاً لما إذا جعلتها نكرة تقديره: ولهم شيء يدعونه مُسَلَّمٌ، ويجوز أن يكون: ﴿سَلامٌ﴾ خبر ما، ولهم ظرف مُلْغى، وفي قراءة عبد الله: ﴿سلامًا﴾ بالنصب على المصدر، أو حال في معنى: مسلمًا. قوله: ﴿قَوْلا﴾: نصب على المصدر؛ أي: يقولونه قولاً يوم القيامة، أو قال الله جل ذكره: ذلك قولاً.

قوله: ﴿أَنْ لا تَعْبُدُوا﴾: أَنْ: في موضع نصب على حذف الجار؛ أي: بأن لا.

قوله: ﴿رَكُوبُهُمْ﴾: إنما أتى بغير تاء على جهة النسب عند البصريين. والرَّكوب: ما يركب بالفتح، والرُّكوب بالضم اسم الفعل. وعن عائشة رضي الله عنها: أنها قرأت:

ركوبتُهم بالتاء، وهو الأصل عند الكوفيين؛ ليفرق بين ما هو فاعل، وبين ما هو مفعول، فيقولون: امرأة صبور وشكور، فهذا فاعل، ويقولون: ناقة حلوبة وركوبة، فيثبتون الهاء؛ لأنه مفعول، وقد تقدم ذكر نصب ﴿فَيَكُونُ﴾، وشبهه.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة الصافات

قوله تعالى: ﴿بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾: من خفض ﴿الْكَوَاكِبِ﴾ ونوَّن بزينة، وهي قراءة حفص عن عاصم، وحمزة؛ فإنه أبدل ﴿الْكَوَاكِبِ﴾ من زينة؛ لأنها هي الزينة، وقد قرأ أبو بكر، عن عاصم بنصب ﴿الْكَوَاكِبِ﴾، وتنوين زينة على: أنه أعمل الزينة في الكواكب، فنصبها بها، تقديره: بأن زينا الكواكب فيها، وقيل: النصب على إضمار أعني، وقيل: على البدل من زينة على الموضع، فأما قراءة الجماعة بحذف التنوين والإضافة، فهو الظاهر؛ لأنه على تقدير: إنا زينا السماء الدنيا بتزيين الكواكب؛ أي: بحسن الكواكب، وقد يجوز أن يكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين، والكواكب بدل من زينة، كقراءة من نون زينة.

قوله: ﴿وَحِفْظًا﴾: هو نصب على المصدر؛ أي: وحفظناها حفظا.

قوله: ﴿لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ﴾: إنما دخلت إلى مع يسمعون في قراءة من خفف السين،

وهو لا يحتاج إلى حرف جر؛ لأنه جرى مجرى مطاوعة، وهو: يَسْتمع، فكما كان يستمع يتعدى بإلى تعدى يسمع بإلى، وفعلت وافتعلت في التعدي سواء فيسمّع مطاوع سَمِعَ، واستمع أيضاً مطاوع سمع، فتعدى سمِعَ مثل تعدي مطاوعه، وقيل: معنى دخول إلى في هذا: أنه حمل على المعنى؛ لأن المعنى: لا يميلون بالسمع إليهم، يقال: سمعت إليه كلاما؛ أي: أملت سمعي إليه [1].

قوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾: من ضم التاء جعله إخبارا عن النبي صلى الله عليه وسلم، عن نفسه، أو إخبارا من كل مؤمن عن نفسه بالعجب من إنكار الكفار البعث مع ثبات القدرة على الابتداء للخلق، فهو مثل القراءة بفتح التاء، في: أَنَّ التعجب من النبي صلى الله عليه وسلم، ومثله في قراءة من ضم التاء قوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾: أي: هم ممن يجب أن يقال فيهم: ما أسمعهم وأبصرهم يوم القيامة، ومثله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾.

قوله: ﴿دُحُورًا﴾: مصدر؛ لأن معنى ﴿وَيُقْذَفُونَ﴾: يدحرون.

قوله: ﴿مَا لَكُمْ لا تَنَاصَرُونَ﴾: في موضع نصب على الحال من: الكاف والميم في: ﴿لَكُمْ﴾، مَا استفهام ابتداء، و﴿لَكُمْ﴾ الخبر، كما تقول: مالك قائما.

قوله: ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾: يجوز أن يكون في موضع نصب على خبر كان، أو في موضع رفع على خبر أَنْ، وكان ملغاة.

قوله: ﴿لَذَائِقُو الْعَذَابِ﴾: ﴿الْعَذَابِ﴾: خفض بالإضافة، ويجوز في الكلام النصب على أن يعمل فيه: ﴿لَذَائِقُو﴾، ويقدر حذف النون استخفافا للإضافة.

---

(١) ﴿لاَّ يَسَّمَّعُونَ﴾ قرأ الأخوان وَحفصٌ بتشديد السين (فالميم) والصل يَسْتَمِعُونَ فأدغم، والباقون بالتخفيف فيهما. واختار أبو عُبَيْدٍ الأولى وقال: لو كان مخففاً لم يتعد بإلى. وأجيب عنه بأن معنى الكلام لا يسمعون إلى الملأ، وقال مكي: لأنه رجى مجرى مُطَاوِعِهِ وهو يسّمعون فكما كان يسمع يتعدى «بإلى» تعدى سَمِع بإلى، وفَعِلْتُ وافْتَعَلْتُ في التعدي سواء فتسمع مطاوع سمع واستمع أيضاً مطاوع سمع فتعدى سمع تعدّي مطاوعه وهذه الجملة منقطعة عما قبلها ولا يجوز فيها أن تكون صفة لشيطان على المعنى إذ يصير التقدير: من شَيْطَانٍ مَارِدٍ غير سامع أو مستمع وهو فاسد، ولا يجوز أن يكون جواباً لسؤال سائل: لم تحفظ من الشياطين؟ إذ يفسد معنى ذلك وقال بعضهم: وأصل الكلام لئلا يسمعوا فحذفت «اللام وأن» فارتفع الفعل وفيه تعسف وقَدْ وَهِمَ أبو البقاء فيجوَز أن تكون صفة وأن تكون حالاً وأن تكون مستأنفة فالأولان ظاهِرَا الفساد والثَّالث إنْ غني به الاستئناف البياني فهو فاسد أيضاً.

قوله: ﴿فَوَاكِهُ﴾: رفع على البدل من: ﴿رِزْقٌ﴾، أو على: هم فواكه؛ أي: ذوو فواكه.

قوله: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾: ﴿غَوْلٌ﴾: رفع بالابتداء، و﴿فِيهَا﴾ الخبر، ولا يجوز بناؤه على الفتح مع: لا؛ لأنك قد فرقت بينها وبين لا بالظرف.

قوله: ﴿هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ﴾: روي: أَنَّ بعضهم قرأه: ﴿مُطْلِعونِ﴾ بالتخفيف وكسر النون، وذلك لا يجوز؛ لأنه جمع بين الإضافة والنون، وكان حقه أن يقول: مُطَلِعيّ، بياء مشددة وكسر العين.

قوله: ﴿فَاطَّلَعَ﴾: القراءة بالتشديد، وهو فعل ماض، وزنه افتعل وقُرِىء: ﴿فأَطْلَعَ﴾ على أَفْعَل، وهو فعل ماض أيضاً بمنزلة: اطّلع، يقال: طَلَعَ، وأَطْلَعَ، واطّلَعَ؛ بمعنى واحد، ويجوز أن يكون مستقبلاً، لكنه نصب على أنه جواب الاستفهام بالفاء.

قوله: ﴿وَلَوْلا نِعْمَةُ رَبِّي﴾: ما بعد لولا عند سيبويه مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف و﴿لَكُنْتُ﴾ جواب لولا تقديره: ولولا نعمة ربي تداركتني، أو استنقذتني ونحوه؛ لكنت معك في النار، فأما لو فيرتفع ما بعدها عند سيبويه بإضمار فعل، وقد تقدم ذكر ذلك.

قوله: ﴿إِلا مَوْتَتَنَا﴾: نصب على الاستثناء، وقيل: هو مصدر [1].

قوله: ﴿تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ﴾: إن شئت جعلته خبراً بعد خبر، وإن شئت جعلته نعتاً للشجرة.

قوله: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُ﴾: ابتداء وما بعده خبره، والجملة: في موضع النعت للشجرة، أو في موضع الحال من المضمر في: ﴿تَخْرُجُ﴾.

قوله: ﴿سَلامٌ عَلَى نُوحٍ﴾: أي: يقال له: سلام على نوح، فهو ابتداء وخبر محكي. وفي قراءة ابن مسعود: ﴿سلامًا﴾ بالنصب على أنه أعمل تركنا فيه؛ أي: تركنا عليه ثناء حسنا في الآخرين.

قوله: ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي﴾: الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره: جزاء كذلك نجزي.

---

(١) ﴿إِلاَّ مَوْتَتَنَا﴾ منصوب على المصدر، والعامل فيه الوصف قبله، ويكون استثناء مُفرّغاً وقيل: هوا ستثناء منقطع أي لكن الموتة الأولى كانت لنا في الدنيا وهذا قريب في المعنى من قوله تعالى: ﴿لاَ يَذُوقُونَ فِيهَا الموت إِلاَّ الموتة الأولى﴾ [الدخان: ٥٦] وفيها هناك بحث حسن.

قوله: ﴿مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾: ما: ابتداء استفهام، وذا بمعنى: الذي، وهو الخبر تقديره: أي شيء الذي تعبدونه، ويجوز: أن تكون ما وذا اسماً واحدًا في موضع نصب بـ ﴿تَعْبُدُونَ﴾.

قوله: ﴿أَئِفْكًا آلِهَةً﴾: ﴿آلِهَةً﴾: بدل من: إفك، وإفك منصوب بـ ﴿تُرِيدُونَ﴾.

قوله: ﴿فَمَا ظَنُّكُمْ﴾: ابتداء وخبر.

قوله: ﴿ضَرْبًا﴾: مصدر، لأن ﴿فَرَاغَ﴾ بمعنى: فضرب. قوله: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾:

مَا: في موضع نصب بخلق عطف على: الكاف والميم في: ﴿خَلَقَكُمْ﴾، وهي والفعل مصدر؛ أي: خلقكم وعملكم، وهذا أليق بها؛ لأنه تعالى قال: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾، فأجمع القراء المشهورون، وغيرهم من أهل الشذوذ على إضافة ﴿شَرِّ﴾ إلى ﴿مَا خَلَقَ﴾، وذلك يدل على خلقه للشر، وقد فارق عمرو بن عبيد رئيس المعتزلة جماعة المسلمين،

فقرأ: من شرٍّ ما خلق، بالتنوين؛ ليثبت أن مع الله خالقين يخلقون الشر، وهذا إلحاد، والصحيح: أن الله جل ذكره أعلمنا: أنه خلق الشر، وأمرنا: أن نتعوذ منه به، فإذا خلق الشر، وهو خالق الخير بلا اختلاف دل ذلك على: أنه خلق أعمال العباد كلها من خير وشر، فيجب أن تكون: ما والفعل مصدراً، فيكون معنى الكلام: أنه تعالى عمَّ جميع الأشياء أنها مخلوقة له، فقال: والله خلقكم وعملكم، وقد قالت المعتزلة: إنَّ ما بمعنى: الذي قراراً من أن يقروا بعموم الخلق لله، وإنما أخبر على قولهم: أنه خلقهم وخلق الأشياء التي نحتت منها الأصنام، وبقيت الأعمال والحركات غير داخلة في خلق الله، تعالى الله عن ذلك، بل كل من خلق الله لا خالق إلا الله، وخلق الله لإبليس الذي هو الشر كله يدل على خلق الله لجميع الأشياء، وقد قال تعالى: ﴿هَلْ مِن خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾، وقال: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، ويجوز أن تكون ما استفهاماً في موضع نصب بـ ﴿تَعْمَلُونَ﴾ على التحقير لعملهم والتصغير له.

قوله: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾: جواب لَمَّا محذوف تقديره: فلما أسلما رُحما، أو سُعدا ونحوه، وقال بعض الكوفيين: الجواب تلّه، والواو زائدة، وقال الكسائي: جواب لما ﴿وَنَادَيْنَاهُ﴾، والواو زائدة.

قوله: ﴿فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾: من فتح التاء من: ﴿تَرَى﴾ فهو من الرأي، وليس من نظر العين؛ لأنه لم يأمره برؤية شيء، إنما أمره أن يدبر رأيه فيما أُمِر به فيه، ولا يحسن أن يكون:

﴿تَرَى﴾ من العلم؛ لأنه يحتاج أن يتعدى إلى مفعولين. وليس في الكلام غير واحد وهو ماذا، فجعلهما اسماً واحداً في موضع نصب بـ ﴿تَرَى﴾، وإن شئت جعلت ما ابتداء استفهاماً، وذا بمعنى: الذي خبر الابتداء، وتوقع ﴿تَرَى﴾ على هاء تعود على الذي، وتحذفها من الصلة، ولا يحسن عمل ﴿تَرَى﴾، وهي بمعنى: الذي؛ لأن الصلة لا تعمل في الموصول، ومَنْ قرأ بضم التاء وكسر الراء فهو أيضاً الرأي، لكنه نقل بالهمزة إلى الرباعي، فحقه: أن يتعدى إلى مفعولين بمنزلة أعطى، ولكن لك أن تقتصر على أحدهما بمنزلة: أعطى،

فتقديره: ماذا ترينا، فـ" نا " المفعول الأول، وماذا الثاني، لكن حذف الأول اقتصارا على الثاني، كأعطى، تقول: أعطيت درهما، ولا تذكر المعطى، ولو كان من البصر لوجب أن يتعدى إلى مفعولين لا يقتصر على أحدهما، كظننت، وليس في الكلام غير واحد، ولا يجوز إضمار الثاني، كما جاز فيه من الرأي؛ لأن الرأي ليس فعله من الأفعال التي تدخل على الابتداء والخبر، كرأيت من رؤية البصر، إذا نقلته إلى الرباعي، ولو كان من العلم لوجب أن يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، فلا بد أن يكون من الرأي، والمعنى: فانظر ماذا تحملنا عليه من الرأي، هل نصبر أم نجزع يا بني ؟ يقال: أريته الشيء إذا جعلته يعتقده، وما وذا على ما تقدم من تفسيرهما.

قوله: ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾: مَنْ فتح الهمزة ومده جعله آلا: الذي أصله: أهل أضافه إلى: ﴿يَاسِينَ﴾، وهي في المصحف منفصلة، فقوي ذلك عنده، ومَنْ كسر الهمزة جعله جمعا منسوبا إلى: ﴿يَاسِينَ﴾ (١).

---

(١) قرأ نافع وابن عامر «آلِ يَاسِينَ» بإضافة «آل» - بمعنى الأهل - إلى ياسين والباقون بكسر الهمزة وسكون اللام موصولة بيَاسِين؛ كأنه جمع إلياس جمع سَلاَمَةٍ، فأما الأولى فإنه أراد بالآل إلياسَ ولدَ يَاسِين كما تقدم وأصحابَه، وقيل: المراد بياسين هذا إلياس المتقدم فيكون له اسمان مثل إسماعيل وإسماعين وميكائيل وميكائين، وآلُهُ: رَهْطُه وقومه المؤمنون، وقيل: المرد بياسين، محمد بن عبد الله - صلى الله عليه وسلم - وقيل: المراد بياسين اسم القرآن كأنه قيل سلام على من آمن بكتاب الله الذي هو يَاسِينُ. وأما القراءة الثانية، فقيل: هي جمع إلْيَاس المتقدم وجمع باعتبار أصحابه (ك) المَهَالِبَةِ والأَشَاعِثَةِ في المُهَلَّبِ وَبَنِيهِ والأَشْعَث وقَوْمِهِ. وهو في الأصل جمع المنسوب إلى إلياس والأصل إلياسي كَأَشْعرِي، ثم استثقل تضعيفها فحذفت إحدى يائي النسب، فلما جمع جمع سلامة التقى ساكنان إحدى الياءين (و) ياء الجمع فحذفت أولاهما لالتقاء الساكين فصار الياسين كما ترى ومثله الأَشْعَرُونَ والخُبَيْبُونَ.

و﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ جمع: إلياس، وهو جمع السلامة، لكن الياء المشددة في النسب حذفت منه، وأصله: إلياسي، ويجمع، فتقول: إلياسيين، فالسلام على مَنْ نُسِب إلى إلياس من أمته، والسلام في الوجه الأول على أهل ياسين، وقد قال الله تعالى ذكره: ﴿عَلَى بَعْضِ الأَعْجَمِينَ﴾، وأصلة: الأعجميين بياء مشددة، ولكن حذفت لثقله وثقل الجمع، وتحذف أيضاً هذه الياء في الجمع المكسر، كما حذفت في المسلم، قالوا: المسامعة والمهالبة وواحدهم مسمعي ومهلبي.

قوله: ﴿وَاللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ﴾: من نصب الثلاثة الأسماء جعل ﴿وَاللَّهَ﴾ بدلا من: أَحْسَنَ، و﴿رَبَّكُمْ﴾ نعتاً له، و﴿وَرَبَّ﴾ عطف عليه، أو على أعني، ومن رفع فعلى الابتداء والخبر.

قوله: ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾: أو عند البصريين على بابها للتخيير، والمعنى: إذا رآهم الرائي منكم، قال: هم مائة ألف أو يزيدون، وقيل: أو بمعنى: بل، وقيل: أو بمعنى: الواو، وذلك مذهب الكوفيين.

قوله: ﴿أَلا إِنَّهُمْ من إِفْكِهِمْ﴾: إنَّ: تكسر بعد ألا على الابتداء، ولولا اللام التي في خبرها لجاز فتحها على أن تجعل ألا بمعنى:حقا.

قوله: ﴿إِلا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾: مَنْ: في موضع نصب بفاتنين؛ أي: لا يفتنون إلا من سبق في علم الله أنه يَصْلى الجحيم، فدل ذلك على: أن إبليس لا يضل أحدا إلا من سبق له في علم الله أنه يضله، وأنه من أهل النار، وهذا بيان شاف في نقض مذهب القدرية، وقرأ الحسن: ﴿صالُ الجحيم﴾ بضم اللام على تقدير: صالون، فحذف النون للإضافة، وحذف الواو لسكونها وسكون اللام بعدها، وتكون مَنْ للجماعة، وأتى لفظ هو موحدا رُدَّ على لفظ من، وذلك كله حسن، كما قال تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾، ثم قال تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، فوحد أولاً على اللفظ، ثم جمع على المعنى؛ لأن مَنْ تقع للواحد والاثنين والجماعة بلفظ واحد، وقيل: إنه قرأ بالرفع على القلب، كأنه قال: صالي، ثم قلب، فصار: صايل، ثم حذف الياء، فبقيت اللام مضمومة، وهو بعيد.

قوله: ﴿وَمَا مِنَّا إِلا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾: تقديره عند الكوفيين: وما مِنَّا إلا مَنْ له مقام، فحذف الموصول، وأبقى الصلة، وهو بعيد جدا، وقال البصريون تقديره: وما مِنَّا ملك إلا له مقام، على أن الملائكة تبرأت ممن يعبدها وتعجبت من ذلك.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ﴾: إنْ: مخففة من الثقيلة عند البصريين، ولزمت اللام في خبرها للفرق بينها وبين أن الخفيفة التي بمعنى: ما، فاسم أَنَّ مضمر، وكانوا وما بعدها خبر إِنْ، والواو اسم كان، و﴿لَيَقُولُونَ﴾ خبر كان، وقال الكوفيون: إن بمعنى: ما، واللام بمعنى: إلا، والتقدير: وما كانوا إلا يقولون لو أنَّ، وأنَّ بعد لو مرفوع على إضمار فعل عند سيبويه.

قوله: ﴿وَسَلامٌ﴾، وقوله: ﴿وَالْحَمْدُ﴾: مرفوعان بالابتداء، والمجرور خبر لكل واحد.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة صٓ

قرأ الحسن: ﴿صَادِ﴾ بكسر الدال لالتقاء الساكنين، قيل: هو أمر من: صادى يصادي، فهو أمر مبني، بمنزلة قولك: رامِ زيدًا وعادِ الكافرَ، فمعناه: صاد القرآن بعملك؛ أي: قابله به، وقرأه عيسى بن عمر بفتح الدال جعله مفعولاً به، كأنه قال: اتل صاد، ولم ينصرف؛ لأنه اسم للسورة معرفة، فهو كمؤنث سميتها بباب، وقيل: فتح الدال لالتقاء الساكنين؛ الألف والدال، وقيل: هو منصوب على القسم وحرف القسم محذوف، كما أجاز سيبويه: الله لأفعلن، وقرأ ابن أبي إسحاق: ﴿صادِ﴾ بالكسر والتنوين على القسم، كما تقول: الله لأفعلن، على إعمال حرف الجر، وهو محذوف لكثرة الحذف في باب القسم، وقيل: إنما نون على التشبيه بالأصوات التي تُنوَّن للفرق بين المعرفة والنكرة، نحو: إيهٍ وإيهٍ، وصَهْ وصهٍ.

قوله: ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾: لات: عند سيبويه مشبهة بليس، ولا تستعمل إلا مع الحين، واسمها مضمر في الجملة مقدر محذوف، والمعنى: وليس الحين حين مناص؛ أي: ليس الوقت وقت مهرب، وحكى سيبويه: أن من العرب من يرفع الحين بعدها ويضمر الخبر، وهو قليل. والوقف عليها عند سيبويه، والفراء، وأبي إسحاق، وابن كيسان بالتاء، وعليه جماعة القراء، وبه أتى خط المصحف، والوقف عليها عند المبرد، والكسائي بالهاء، بمنزلة: رُبَّهْ.

وذكر أبو عبيد: أن الوقف على لا، ويبتدىء: تحين مناص، وهو بعيد مخالف لخط

المصحف المجمع عليه، وذكر أبو عبيد: أنها في الإمام تحين التاء متصلة بالحاء، فأما قول الشاعر: طلبوا صلحنا ولاتَ أوان بخفض ما بعد لات، فإنما ذلك عند أبي إسحاق؛ لأنه أراد: ولات أوانُنا أوانَ صلح؛ أي: ليس وقتنا وقت صلح، ثم حذف المضاف وبناه، ثم دخل التنوين عوضا عن المضاف المحذوف، فكسرت النون لالتقاء الساكنين، وصار التنوين تابعا للكسرة، فهو بمنزلة: يومئذ وحينئذ، وقال الأخفش: تقديره: ولات حين أوان، ثم حذف حين، وهذا بعيد لا يجوز أن يحذف المضاف إلا ويقوم المضاف إليه في الإعراب مقامه، فيجب أن يرفع أوان، وكذلك تأوله المبرد، ورواه بالرفع.

قوله: ﴿جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ﴾: ابتداء وخبر، و﴿هُنَالِكَ﴾ ظرف مُلغى، وما زائدة، ويجوز أن يكون: ﴿هُنَالِكَ﴾ الخبر، و﴿مَهْزُومٌ﴾ نعت للجند.

قوله: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾: إنما دخلت علامة التأنيث في: ﴿كَذَّبَتْ﴾ لتأنيث الجماعة.

قوله: ﴿خَصْمَانِ﴾: خبر ابتداء محذوف تقديره: نحن خصمان.

قوله: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا﴾: العامل في إذ: ﴿نَبَأُ﴾، وإنما قال: ﴿تَسَوَّرُوا﴾ بلفظ الجمع؛ لأن الخصم مصدر يدل على الجمع، فجمع على المعنى، وتقديره: ذوو الخَصْم، وكذلك إذا قلت: القوم خَصْم، فمعناه: ذوو خصم، ويجوز خصوم، كما تقول: عدول، وقال الفراء: إذ بمعنى: لَمَّا، والعامل في إذ الثانية: ﴿تَسَوَّرُوا﴾، وقيل: العامل فيها: ﴿نَبَأُ﴾ على أن الثانية تبيين لما قبلها[1].

قوله: ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ﴾: ذلك: في موضع نصب بـ ﴿فَغَفَرْنَا﴾، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ، تقديره: الأمر ذلك.

قوله: ﴿الْخُلَطَاءِ﴾: جمع خليط، كظريف وظرفاء، وفعيل إذا كان صفة جمع على فُعَلا، إلا أن يكون فيه واو فيجمع على فِعال، نحو: طويل وطِوال.

قوله: ﴿الْجِيَادُ﴾: جمع جواد، وقيل: هو جمع جائد.

---

(١) وله: ﴿ذَلِكَ﴾ الظاهر أنه مفعول «غَفَرْنا» وجوز أبو البقاء فيه أن يكون خبر مبتدأ مضمر أي الأمرُ ذلِك ولا حاجة إلى هذا والمشهور أنَّ الاستغفار إنما كان بسبب قصة النَّعْجَة، والنِّعاج، وقيل: بسبب أنه حَكَمَ لأحد الخصمين قبل أن يسمع كلام الثاني، وذلك غير جائز.

قوله: ﴿حُبَّ الْخَيْرِ﴾: هو مفعول به وليس بمصدر؛ لأنه لم يخبر: أنه أحب حبا مثل حب الخير، إنما أخبر: أنه آثر حب الخير.

وقد قيل: هو مصدر، وفيه بعد في المعنى.

قوله: ﴿رَحْمَةً مِنَّا﴾: مصدر، وقيل: هو مفعول من أجله.

قوله: ﴿وَذِكْرَى﴾: في موضع نصب عطف على الرحمة، وقيل: في موضع رفع على: وهي ذكرى.

قوله: ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ وما بعده نصب على البدل من: ﴿عِبَادَنَا﴾، فهم كلهم داخلون في العبودية والذكر، ومَنْ قرأه: ﴿عَبْدَنا﴾ بالتوحيد جعل: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ وحده بدلا من عبدنا، وعطف عليه ما بعده، فيكون: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ داخلا في العبودية والذكر، ﴿وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ داخلان في الذكر لا غير، وهما داخلان في العبودية في غير هذه الآية.

قوله: ﴿الأَخْيَارِ﴾: هو جمع خَيْر، وخَيْر مخفف من خيِّر، كمَيت وميِّت.

قوله: ﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾: من نوَّن ﴿بِخَالِصَةٍ﴾ جعل ذكرى بدلا منها تقديره: إنا أخلصناهم بذكرى الدار، و﴿الدَّارِ﴾ في موضع نصب بـ ﴿ذِكْرَى﴾؛ لأنه مصدر، ويجوز أن تكون: ﴿ذِكْرَى﴾ في موضع نصب ﴿بِخَالِصَةٍ﴾ على أن خالصة مصدر، كالعاقبة، ويجوز أن تكون: ﴿ذِكْرَى﴾ في موضع رفع ﴿بِخَالِصَةٍ﴾، ومن أضاف خالصة إلى ﴿ذِكْرَى﴾، جاز أن تكون ﴿ذِكْرَى﴾ في موضع نصب أو رفع.

قوله: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾: ﴿جَنَّاتِ﴾: نصب على البدل من: ﴿لَحُسْنَ مَآبٍ﴾، و﴿مُفَتَّحَةً﴾ نصب على النعت لـ ﴿جَنَّاتِ﴾؛ والتقدير عند البصريين: مفتحة لهم الأبواب منها، وقال الفراء: التقدير: مفتحة لهم أبوابها، فالألف واللام عنده بدل من المضمر المحذوف العائد على الموصوف؛ فإذا جئت به حذفتهما، وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لأن الحرف لا يكون عوضا من الاسم، وأجاز الفراء نصب الأبواب بمفتحة، ويضمر في مفتحة ضمير الجنات.

قوله: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ﴾: هذا: ابتداء، وحميم خبره.

وقيل: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾: خبر هذا، ودخلت الفاء للتنبيه الذي في هذا، ويرفع حميم على تقدير: هذا حميم، وقيل: هذا رفع على خبر ابتداء محذوف تقديره: الأمر هذا، ويرفع حميم على

هو حميم، وقيل: تقديره: منه حميم، ويجوز أن يكون هذا في موضع نصب بـ ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾، والفاء زائدة، كقولك: هذا زيد فاضرب، ولولا الفاء لكان الاختيار النصب؛ لأنه أمر، فهو بالفعل أولى، وهو جائز مع ذلك.

قوله: ﴿وَآخَرُ من شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾: ابتداء وخبر.

و﴿مِنْ شَكْلِهِ﴾: صفة لآخر، ولذلك حسن الابتداء بالنكرة لما وصفت، والهاء في شكله تعود على المعنى؛ أي، وآخر من شكل ما ذكرنا، وقيل: تعود على الحميم، ومَنْ قرأ: و﴿وَآخَرُ﴾ بالتوحيد رفعه بالابتداء أيضاً، و﴿أَزْوَاجٌ﴾ ابتداء ثان، و﴿مِنْ شَكْلِهِ﴾ خبر الأزواج، والجملة خبر ﴿وَآخَرُ﴾، ولم يحسن أن يكون: ﴿أَزْوَاجٌ﴾ خبراً عن: ﴿وَآخَرُ﴾؛ لأن الجمع لا يكون خبراً عن الواحد، وقيل: آخر صفة لمحذوف هو الابتداء، والخبر محذوف تقديره: ولهم عذاب آخر من ضرب ما تقدم، وترفع أزواجا بالظرف، وهو: ﴿مِنْ شَكْلِهِ﴾، ولا يحسن هذا في قراءة من قرأ: ﴿وأُخَرُ﴾ بالجمع؛ لأنك إذا رفعت الأزواج بالظرف لم يكن في الظرف ضمير وهو صفة، والصفة لا بُدّ لها من ضمير يعود على الموصوف، فهو رفع بالظرف، ولا يرفع الظرف فاعلين.

قوله: ﴿مَا لَنَا لا نَرَى﴾: مَا: ابتداء استفهام، ولنا الخبر، ولا نرى في موضع نصب على الحال من المضمر في: لنا.

قوله: ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ﴾: من قرأه على الخبر أضمر استفهاماً تعادله أَمْ تقديره: أمفقودون هم أم زاغت عنهم الأبصار، ويجوز أن تكون: أم معادلة لما في قوله: ﴿مَا لَنَا لا نَرَى﴾؛ لأن أم إنما تأتي معادلة للاستفهام، وقد قيل ذلك، ومَن قرأ بلفظ الاستفهام، جعل أم معادلة له أو لمضمر كالأول، ويجوز أن تكون: أم معادلة لما في الوجهين جميعا، قال الله تعالى: ﴿مَا لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾، وقال: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ أَمْ لَكُمْ﴾، وقد وقعت أم معادلة لمن، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ﴾.

قوله: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ﴾: حق: خبر إِنَّ، و﴿تَخَاصُمُ﴾ رفع على تقدير: هو تخاصم، وقيل: هو بدل من حق، وقيل: هو خبر بعد خبر لإِنَّ، وقيل: هو بدل من ذلك على الموضع.

قوله: ﴿إِلا أَنَّمَا﴾: أنَّ: في موضع رفع بـ﴿يُوحَى﴾ مفعول لم يسم فاعله، وقيل: هي في موضع نصب على حذف الخافض؛ أي: يُوحى إلي، بأنما أو لأنما، و﴿إِلَيَّ﴾ تقوم مقام الفاعل

ليوحى، والأول أجود.

قوله: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾: انتصب الحق الأول على الإغراء؛ أي: اتبعوا الحق، أو اسمعوا الحق، أو الزموا الحق.

وقيل: هو نصب على القسم كما تقول: الله لأفعلن، فتنصب حين حذفت الجار، ودل على أنه قسم قوله: ﴿لأَمْلأَنَّ﴾: وهو قول الفراء، وغيره.

ومن رفع الأول جعله خبر ابتداء محذوف تقديره: أنا الحق، كما قال: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ﴾، وقيل: هو مبتدأ، والخبر مضمر تقديره: فالحق مني، كما قال: ﴿الْحَقُّ من رَبِّكَ﴾، وانتصب الحق الثاني بأقول.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الزمر

قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾: ابتداء، والخبر: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾. وقيل: هو رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هذا تنزيل الكتاب، وأجاز الكسائي النصب على تقدير: اقرؤوا تنزيل أو اتبعوا تنزيل، وقال الفراء: النصب على الإغراء[1].

قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾: ابتداء، والخبر محذوف تقديره: قالوا ما نعبدهم، وقيل: الذين رفع بفعل مضمر تقديره: وقال الذين اتخذوا.

قوله: ﴿زُلْفَى﴾: في موضع نصب على المصدر.

قوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ﴾: من خفف أَمَّنْ جعله نداء، ولا حذف في الكلام، ولا يجوز عند سيبويه حذف حرف النداء من المبهم، وأجازه الكوفيون، وقيل: هو استفهام بمعنى التنبيه، وأضمر معادلا للألف تقديره: أمن هو قانت ليفعل كذا وكذا، كمن هو بخلاف ذلك، ودل على المحذوف قوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾، وهذا أقوى ومن شدد أَمَّنْ، فإنما أدخل أمْ على مَنْ، وأضمر لها معادلا أيضاً قبلها، والتقدير: العاصون ربهم خير أم من هو قانت ؟، ومَنْ بمعنى: الذي، وليست باستفهام؛ لأن أَمْ لا تدخل على ما

---

(١) في «تنزيل وجهان: أحدهما: أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا تنزيل وقال أبو حيان: وأقول: إنه خبر والمبتدأ» هو «ليعود على قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [يوسف: ١٠٤].

هو استفهام؛ إذ هي للاستفهام، ودل على هذا الحذف حاجة أَمْ إلى المعادلة، ودل عليه أيضاً قوله: ﴿يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾.

قوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾: ابتداء، وما قبله الخبر، وهو المجرور، وفي متعلقة بـ ﴿أَحْسَنُوا﴾ على أن حسنة هي الجنة والجزاء في الآخرة، أو متعلقة بـ ﴿حَسَنَةٌ﴾ على أن الحسنة ما يُعطى العبد في الدنيا مما يستحب فيها، وقيل: هو ما يعطى من موالاة الله إياه، ومحبته له، والجزاء في الدنيا، والأول أحسن؛ لأن الدنيا ليست بدار جزاء.

قوله: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾: ﴿قُرْءَانًا﴾: توطئة للحال، و﴿عَرَبِيًّا﴾: حال، وقيل: ﴿قُرْءَانًا﴾ توكيد لما قبله، و﴿عَرَبِيًّا﴾ حال من القرآن.

قوله: ﴿الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾: هو نصب على الحال، وأتى جميع وليس قبله إلا لفظ واحد؛ لأن الشفاعة مصدر يدل على القليل والكثير، فحمل جميع على المعنى.

قوله: ﴿وَحْدَهُ﴾: هو نصب على المصدر عند سيبويه، والخليل، وهو حال عند يونس.

قوله: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ﴾: أَنْ: مفعول من أجله.

قوله: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾: غيرَ: منصوب بـ ﴿أَعْبُدُ﴾، تقديره: قل أعبد غير الله فيما تأمروني، وقيل: هو نصب بـ ﴿تَأْمُرُونِّي﴾ على حذف حرف الجر، تقديره: قل أتأمروني بعبادة غير الله فيما تأمروني لأن أعبد، أصله: أَنْ أعبد، ولكن حذفت أَنْ، فارتفع، فهي في الكلام مقدرة، وهي بدل من غير، فوجب أن تحل محله في التقدير، وهي والفعل مصدر، فلذلك كان التقدير: قل أتأمروني بعبادة غير الله، ولو ظهرت أن لم يجز نصب غير بـ ﴿أَعْبُدُ﴾؛ لأنه يصير في الصلة، وقد قدمته على الموصول، ونصبه بـ ﴿أَعْبُدُ﴾ أَبْيَنُ من نصبه بـ ﴿تَأْمُرُونِّي﴾.

قوله: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾: نصب بـ ﴿فَاعْبُدْ﴾، وقال الكسائي، والفراء هو نصب بإضمار فعل تقديره: بل اعبد الله فاعبد، والفاء للمجازاة عند أبي إسحاق، وزائدة عند الأخفش.

قوله: ﴿وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾: ابتداء وخبر وجميعا حال، وأجاز الفراء في الكلام ﴿قَبْضَتُهُ﴾ بالنصب على تقدير حذف الخافض؛ أي: في قبضته، ولا يجوز ذلك عند البصريين لو قلت: زيد قبضتك؛ أي: في قبضتك لم يجز.

قوله: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾: ابتداء وخبر، ويجوز في الكلام ﴿مَطْوِيَّاتٌ﴾ بالنصب على الحال، ويكون: ﴿بِيَمِينِهِ﴾ الخبر.

قوله: ﴿إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾: نصب على الحال[1].

قوله: ﴿جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ﴾: قيل: الواو زائدة، و﴿فُتِحَتْ﴾ جواب إذا.

وقيل: الواو تدل على فتح أبواب الجنة قبل إتيان الذين اتقوا الله إليها، والجواب محذوف؛ أي: حتى إذا جاؤوها آمنوا، وقيل: الجواب: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾، والواو زائدة.

قوله: ﴿حَافِّينَ﴾: نصب على الحال؛ لأن ﴿وَتَرَى﴾ من رؤية العين، وواحد حافين: حاف، وقال الفراء: لا واحد له؛ لأن هذا الاسم لا يقع لهم إلا مجتمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة المؤمن

قوله: ﴿حم﴾: قرأ عيسى بن عمر: ﴿حاميمَ﴾ بفتح الميم لالتقاء الساكنين، أراد الوصل ولم يرد الوقف، والوقف هو الأصل في الحروف المقطعة، وذكر الأعداد إذا قلت: واحد اثنان ثلاثة أربعه؛ فإن عطفت بعضها على بعض، أو أخبرت عنها أعربت، وكذلك الحروف، وقيل: انتصب ﴿حاميم﴾ على إضمار فعل تقديره: اتل حاميم، أو قرأ: حاميم، ولكن لم ينصرف؛ لأنه اسم للسورة فهو اسم لمؤنث، ولأنه على وزن الاسم الأعجمي كهابيل.

قوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾: العامل في: إذ فعل تقديره: اذكروا إذ تدعون، ولا يجوز أن يعمل فيه ﴿لَمَقْتُ﴾؛ لأن خبر الابتداء قد تقدم قبله، وليس بداخل في الصلة، وإذ داخله في صلة ﴿لَمَقْتُ﴾ إذا أعملته فيها، فتكون قد فرقت بين الصلة والموصول بخبر الابتداء، ولا يحسن أن يعمل في: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾؛ لأنها مضافة إليه، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف، ولا يجوز أن يعمل في إذ ﴿مَقْتِكُمْ﴾؛ لأن المعنى ليس عليه، لأنهم لم يكونوا ماقتين لأنفسهم وقت أن دعوا إلى الإيمان فكفروا.

---

(١) قرأ الجمهور: ﴿وسيق﴾ وجيء بكسر أوله. وقرأها ونظائرها بإشمام الضم: الحسن وابن وثاب وعاصم والأعمش. و: ﴿زمراً﴾ معناه: جماعات متفرقة، واحدها زمرة.

قوله: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾[1]: ﴿هُمْ بَارِزُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع خفض بإضافة يوم إليها، وظروف الزمان إذا كانت بمعنى: إذ أضيفت إلى الجمل، إلى الفعل والفاعل وإلى الابتداء والخبر، كما تفعل بـ "إذ"؛ فإذا كانت بمعنى: إذا لم تُضفَ إلا إلى الفعل والفاعل كما تفعل بـ "إذا"؛ فإن وقع بعد إذا اسم مرفوع، فبإضمار فعل ارتفع؛ لأن إذا فيها معنى الشرط وهي لما يُستقبل، والشرط لا يكون إلا لمستقبل في اللفظ أو في المعنى، والشرط لا يكون إلا بفعل، فهي بالفعل أولى، فلذلك وليها الفعل مضمراً أو مظهرا، وليست إذ كذلك؛ لأنه لا معنى للشرط فيها؛ إذ هي لما مضى والشرط لا يكون لما مضى، فافهم ذلك.

قوله: ﴿وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾: ﴿يُطَاعُ﴾: نعت لـ ﴿شَفِيعٍ﴾، وهو في موضع خفض على لفظ ﴿شَفِيعٍ﴾، أو في موضع رفع على موضع ﴿شَفِيعٍ﴾؛ لأنه مرفوع في المعنى، ومِنْ زائدة للتأكيد، والمعنى: ما للظالمين حميم ولا شفيع يطاع.

قوله: ﴿فَيَنْظُرُوا﴾: في موضع نصب على جواب الاستفهام، وإن شئت في موضع جزم على العطف على: ﴿يَسِيرُوا﴾.

قوله: ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ﴾: كيف: خبر كان، و﴿عَاقِبَةُ﴾ اسمها، وفي: كيف ضمير يعود على العاقبة، كما تقول: أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ ففي: أين وكيف ضميران يعودان على

---

(١) "يَوْمَ هُم بارزون" ظاهرون لا يسترهم شيء من جبل أو أكمة أو بناء، لأنّ الأرض بارزة قاع صفصف، ولا عليهم ثياب، إنما هم عراة مكشوفون، كما جاء في الحديث: "تحشرون عراة حفاة غرلاً" "لاَ يخفى عَلَى الله مِنهُمْ شَيْءٌ". أي: من أعمالهم وأحوالهم. وعن ابن مسعود رضي الله عنه: لا يخفى عليه منهم شيء. فإن قلت: قوله: "لاَ يخفى عَلَى الله مِنْهُمْ شَيْءٌ" بيان وتقرير لبروزهم، والله تعالى لا يخفى عليه منهم شيء برزوا أو لم يبرزوا، فما معناه؟ قلت: معناه أنهم كانوا يتوهمون في الدنيا إذا استتروا بالحيطان والحجب: أنّ الله لا يراهم ويخفى عليه أعمالهم، فهم اليوم صائرون من البروز والانكشاف إلى حال لا يتوهمون فيها مثل ما كانوا يتوهمونه. قال الله تعالى: "ولكن ظننتم أن الله لا يعلم كثيراً مما تعملون" [فصلت: ٢٢]. وقال تعالى: "يَسْتَخْفُونَ مِنَ الناس وَلاَ يَسْتَخْفُونَ مِنَ الله" [النساء: ١٠٨] وذلك لعلمهم أنّ الناس يبصرونهم؛ وظنهم أنّ الله لا يبصرهم، وهو معنى قوله: "وَبَرَزُواْ للَّهِ الواحد الْقَهَّارِ" [إبراهيم: ٤٨]، "لّمَنِ الملك اليوم لِلَّهِ الواحد القهار" حكاية لما يسئل عنه في ذلك اليوم ولما يجاب به. ومعناه: أنه ينادي مناد فيقول: لمن الملك اليوم؟ فيجيبه أهل المحشر: لله الواحد القهار. وقيل: يجمع الله الخلائق يوم القيامة في صعيد واحد بأرض بيضاء كأنها سبيكة فضة لم يُعْصَ اللَّهُ فيها قط «فأوّل ما يتكلم به أن ينادي منادٍ: (لمن الملك اليوم؟ لله الواحد القهار. اليوم تجزى كل نفس...) الآية. فهذا يقتضي أن يكون المنادي هو المجيب.

المبتدأ، وهما خبران مقدمان لهما صدر الكلام. ويجوز: أن تكون كان بمعنى: حدث، فلا تحتاج إلى خبر، فتكون: كيف ظرفاً ملغىً لا ضمير فيه، وكذلك: ﴿الَّذِينَ كَانُوا من قَبْلِهِمْ﴾ فيه الوجهان، وكذلك: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ في الوجهان، ويكون: ﴿أَشَدَّ﴾ إذا جعلت كان بمعنى حَدَثَ حالاً مقدرة.

قوله: ﴿وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا﴾: إنما حذفت النون من: ﴿يَكُ﴾ على قول سيبويه لكثرة الاستعمال، وقال المبرد، لأنها أشبهت نون الإعراب، يريد في قولك: تدخلين، وتدخلون، وتدخلان.

قوله: ﴿مِثْلَ دَأْبِ﴾: هو بدل من: ﴿مِثْلَ﴾ الأول.

قوله: ﴿يَوْمَ تُوَلُّونَ﴾: بدل من: ﴿يَوْمَ﴾ الأول.

قوله: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾: الذين: في موضع نصب على البدل من مِن في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هم الذين.

قوله: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾: ﴿النَّارُ﴾: بدل من: ﴿سُوءُ الْعَذَابِ﴾، أو على إضمار مبتدأ و﴿يُعْرَضُونَ﴾ الخبر[1].

ويجوز في الكلام النصب على إضمار فعل تقدره: يأتون النار يعرضون عليها، ويجوز الخفض على البدل من: ﴿الْعَذَابِ﴾. قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾:

﴿وَيَوْمَ﴾ نصب بـ ﴿أَدْخِلُوا﴾ إذا وصلت الألف، ومن قطع ألف ﴿أَدْخِلُوا﴾، وكسر الخاء نصب ﴿آلَ فِرْعَوْنَ﴾ بـ ﴿أَدْخِلُوا﴾، ومن قرأه بوصل الألف وضم الخاء نصب ﴿آلَ فِرْعَوْنَ﴾ على النداء المضاف.

قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾: ﴿تَبَعًا﴾: مصدر في موضع خبر كان، ولذلك لم يجمع.

---

(١) «النَّارُ» الجمهور على رفعها، وفيه ثلاثةُ أوجهُ: أحدهما: أنه بدل من: «سوء العذاب» قاله الزجاج. الثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو أي سُوء العذابِ النارُ، لأنه جواب لسؤال مقدر؛ و«يُعْرَضُونَ» على هذين الوجهين يجوز أن يكون حالاً من «النار»، ويجوز أن يكون حالاً من «آل فرعون». الثالث: أنه مبتدأ، وخبره: «يُعْرَضُونَ». وقُرِئَ النَّارَ منصوباً، وفيه وجهان: أحدهما: أنه منصوب بفعل مضمر يفسره يعرضون من حيث المعنى أي يصلونَ النارَ يُعْرَضُونَ عليها كقوله: ﴿والظالمين أَعَدَّ لَهُمْ﴾ [سورة الإنسان آية ٣٢]. الثاني: أن ينتصب على الاختصاص، قال الزمخشري: فعلى الأول لا محل «لِيُعْرَضُونَ»؛ لكنه مفسراً، وعلى الثاني هو حال.

قوله: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾: ابتداء وخبر في موضع خبر إِنَّ، وأجاز الكسائي، والفراء نصب كل على النعت للمضمر المنصوب بإِنَّ، ولا يجوز ذلك عند البصريين؛ لأن المضمر لا ينعت، ولأن كلا نكرة في اللفظ، وكل وإِنَّ كان لفظه نكرة فهو معرفة عند سيبويه على تقدير الإضافة والحذف، ولا يجوز البدل؛ لأن الخبر عن نفسه لا يبدل منه غيره.

قوله: ﴿هُدًى﴾: في موضع نصب على الحال، ﴿وَذِكْرَى﴾ عطف عليه.

قوله: ﴿وَالإِبْكَارِ﴾: من فتح الهمزة فهو جمع: بكر.

قوله: ﴿مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾: الهاء تعود على ما يريدون؛ أي: ماهم ببالغي إرادتهم فيه، وقيل: الهاء تعود على الكبر.

قوله: ﴿يُسْحَبُونَ﴾: حال من الهاء والميم في: ﴿أَعْنَاقِهِمْ﴾، وقيل: هو مرفوع على الاستئناف، وروي عن ابن عباس: أنه قرأ: ﴿والسلاسلَ﴾ بالنصب ﴿يَسحبون﴾ بفتح الياء، نصب السلاسل بـ ﴿يُسْحَبُونَ﴾، وقد قُرىء: والسلاسلِ بالخفض على العطف على الأعناق، وهو غلط؛ لأنه يصير: الأغلال في الأعناق، وفي السلاسل، ولا معنى للغل في السلسلة، وقيل: هو معطوف على: ﴿الْحَمِيمِ﴾، وهو أيضاً لا يجوز؛ لأن المعطوف المخفوض لا يتقدم على المعطوف عليه، لا يجوز: مررت وزيد بعمرو، ويجوز في المرفوع، تقول: قام وزيد عمرو، ويبعد في المنصوب، لا يحسن: رأيت وزيداً عمراً، ولم يجزه أحد في المخفوض.

قوله: ﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ﴾: ذلكم: ابتداء، والخبر محذوف تقديره: ذلكم العذاب بفرحكم في الدنيا بالمعاصي، وهو معنى قوله: ﴿بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾.

قوله: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾: أيَّ: نصب بـ ﴿تُنْكِرُونَ﴾، ولو كان مع الفعل هاء كان الاختيار الرفع في: أيَّ بخلاف ألف الاستفهام تدخل على الاسم وبعدها فعل واقع على ضمير الاسم، هذا يختار فيه النصب، نحو: قولك: أزيداً ضربته.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب حم السجدة

قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾: ﴿تَنْزِيلٌ﴾: رفع بالابتداء، و﴿مِنَ الرَّحْمَنِ﴾

نعته، و﴿الرَّحِيمِ﴾ نعت ثان، و﴿كِتَابٌ﴾ خبره، وقال الفراء: رفعه على إضمار هذا[1].

قوله: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾: حال، وقيل: نصبه على المدح، ولم يجز الكسائي، والفراء نصبه على الحال، ولكن انتصب عندهما بـ﴿فُصِّلَتْ﴾؛ أي: فصلت آياته كذلك، وأجازا في الكلام الرفع على النعت لكتاب.

قوله: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾: حالان من الآيات، والعامل في الأحوال كلها ﴿فُصِّلَتْ﴾، ويجوز أن يكون بشيرا ونذيرا حالين من: ﴿كِتَابٌ﴾؛ لأنه قد نعت، والعامل في الحال معنى التنبيه المضمر، أو معنى الإشارة إذا قدرته: هذا كتاب فصلت آياته.

قوله: ﴿يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا﴾: أَنَّ: في موضع رفع بـ﴿يُوحَى﴾.

قوله: ﴿سَوَاءً﴾: نصب على المصدر بمعنى: استواء؛ أي: استوت استواء. ومن رفعه فعلى الابتداء، و﴿لِلسَّائِلِينَ﴾ الخبر، بمعنى: مستويات لمن سأل، فقال: في كم خلقت ؟ وقيل: لمن سأل لجميع الخلق؛ لأنهم يسألون القوت وغيره من عند الله جل ذكره، ومن خفض جعله نعتاً للأيام أو لأربعة، والقراء المشهورون على النصب لا غير.

قوله: ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾: إنما أخبر عن السموات والأرضين بالياء والنون عند الكوفيين والكسائي؛ لأن المعنى: أتينا بمن فينا طائعين، فأخبر عمن يعقل بالياء والنون، وهو الأصل، وقيل: لما أخبر عنها بالقول الذي هو لمن يعقل أخبر عنها من يعقل بالياء والنون.

قوله: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾: ﴿سَبْعَ﴾: بدل من الهاء والنون؛ أي: فقضى سبع سموات، والسماء تذكر على معنى السقف، وتؤنث أيضاً، والقرآن أتى على التأنيث، فقال: ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾، ولو أتى على التذكير لقال: سبعة سموات.

قوله: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ﴾: العامل في يوم فعل، تدل عليه ﴿يُوزَعُونَ﴾، تقديره: ويساق الناس يوم يحشر، أو واذكر يوم، ولا يعمل فيه: ﴿يُحْشَرُ﴾؛ لأن يوما مضاف إليه، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف.

---

(١) «قرآناً» في نصبه ستةُ أوجه: أحدها: هو حال بنفسه. و«عَرَبِيًّا» صفته، أو حال مُوطِّئَة، والحال في الحقيقة «عربياً» وهي حال غير متنقلة وصاحب الحال إما كتاب لوصفه بفصلت، وما «آياته»، أو منصوب على المصدر، أي يقرأه قرآناً أو على الاختصاص والمدح، أو مفعول ثانٍ «لفصلت»، أو منصوب بتقدير فعل، أي فصَّلْنَاهُ قُرْآناً.

قوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾: ﴿ثَمُودُ﴾: رفع بالابتداء ولم ينصرف؛ لأنه معرفة؛ اسم للقبيلة، وقد قرأه الأعمش بالصرف، جعله اسماً للحي، وروي عن الأعمش، وعاصم: أنهما قرآه بالنصب وترك الصرف، ونصبه على إضمار فعل يفسره: ﴿فَهَدَيْنَاهُمْ﴾؛ لأن أما فيها معنى الشرط، فهي بالفعل أولى، فالنصب عنده أقوى، والرفع حسن بالغ، وهو الاختيار عند سيبويه، وتقدير النصب: مهما يكن من شيء فهدينا ثمود هديناهم.

قوله: ﴿تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ﴾: أَنْ: في موضع نصب على حذف الخافض، تقديره: عن أن يشهد، ومن أن يشهد.

قوله: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ﴾: ابتداء وخبر، و﴿أَرْدَاكُمْ﴾ خبر ثان، وقيل: ظنكم بدل من ذلكم، وأرداكم الخبر، وقال الفراء: أرداكم حال؛ والماضي لا يحسن أن يكون حالاً عند البصريين إلا على إضمار قد.

قوله: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ﴾: ذلك: مبتدأ، و﴿جَزَاءُ﴾ خبره، و﴿النَّارُ﴾ من: ﴿جَزَاءُ﴾، وقيل: ارتفعت النار على إضمار مبتدأ، والجملة: في موضع البيان للجملة الأولى.

قوله: ﴿نُزُلا﴾: مصدر، وقيل: هو في موضع الحال.

قوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ﴾: أَنَّ: رفع بالابتداء، والمجرور قبلها خبر الابتداء، وقيل: أَنَّ رفع بالاستقرار، وجاز الابتداء بالمفتوحة لتقدم المخفوض عليها.

قوله: ﴿خَاشِعَةً﴾: نصب على الحال من الأرض؛ لأن ﴿تَرَى﴾ من رؤية العين.

قوله: ﴿وَرَبَتْ﴾: حذفت لام الفعل لسكونها وسكون تاء التأنيث، وهو من ربا يربو إذا زاد، ومنه الربا في الدَّين المحرَّم، وقرأ أبو جعفر: ﴿وَرَبَأَتْ﴾، بالهمز من الربيئة، وهو الارتفاع، فمعناه: ارتفعت، يقال: رَبَأَ يربأُ، وربُؤَ يربُؤُ، إذا ارتفع.

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾: خبر إِنَّ: ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ﴾، وقيل: الخبر محذوف تقديره: إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم، خسروا، أو أهلكوا، ونحوه[1].

---

(١) ﴿إِنَّ الذين كَفَرُواْ﴾ في خبرها ستةُ أوجه: أحدها: أنه مذكور، وهو قوله «أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ» وقد سئل بلال بنُ أبي بُرْدَة عن ذلك في مجلسه فقال: لا أجد لها معاداً، فقال له أبو عمرو بن العلاء: إنه منك لقريب أولئك ينادون. وقد استبعد هذا من وجهين: أحدهما: كثرة الفواصل. والثاني: تقدم من يصح الإشارة إليه بقوله: «أُولَئِكَ» وهو قوله: «وَالَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ» واسم الإشارة يعود على أقرب مذكور. =

قوله: ﴿إِلا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ﴾: مَا والفعل مصدر في موضع رفع مفعول لم يسم فاعله، ليقال؛ لأن الفعل يتعدى إلى المصدر، فيقام المصدر مقام الفاعل، وإن كان لا يتعدى إلى مفعول فهو يتعدى إلى المصدر والظروف.

قوله: ﴿وَلَوْلا كَلِمَةٌ﴾: ﴿كَلِمَةٌ﴾: رفع بالابتداء، والخبر محذوف، لا يظهر عند سيبويه.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾:

الذين: رفع بالابتداء، وما بعده خبره، و﴿وَقْرٌ﴾ مبتدأ، و﴿فِي آذَانِهِمْ﴾ الخبر، و﴿لا يُؤْمِنُونَ﴾ صلة الذين.

قوله: ﴿يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾: الهاء: في أنه الله تعالى، وقيل: للقرآن، وقيل: للنبي صلى الله عليه وسلم، وأنَّ: في موضع رفع بـ ﴿يَتَبَيَّنَ﴾؛ لأنه فاعل.

قوله: ﴿مِنْ أَكْمَامِهَا﴾: هو جمع كِمّ، ومن قال: أَكِمَّة جعله جمع كِمام.

قوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ﴾: ﴿بِرَبِّكَ﴾: في موضع رفع؛ لأنه فاعل ﴿يَكْفِ﴾، وأنه

=

الثاني: أنه محذوف لفهم المعنى فقدر: مُعَذَّبُونَ، أو مُهْلَكُونَ، أو مُعَانِدُونَ. وقال الكسائي: سد مسده ما تقدم من الكلام قبل «إنَّ» وهو قوله ﴿أَفَمَن يلقى فِي النار﴾. يعني في الدلالة عليه، والتقدير يُخَلَّدُونَ في النار، وقال البغوي: يُجَازَوْنَ بكُفْرِهِمْ. وسأل عيسى بن عمر عَمْرَو بن عبيدٍ عن ذلك فقال معناه في التفسير: إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به، فقدر الخبر من جنس الصِّلة. وفيه نظر من حيث اتِّحاد الخبر والمُخبر عنه في المعنى من غير زيادة فائدة، نحو: سَيِّدُ الجارِية مَالِكُها. الثالث: أن «إنَّ الَّذِينَ» الثانية بدل من «إنَّ الَّذِين» الأولى المحكوم به على البدل محكوم به على المبدل منه فيلزم أن يكون الخبر ﴿يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾ وهو منتزع من كلام الزمخشري. الرابع: أنَّ الخبر قوله: ﴿لاَّ يَأْتِيهِ الباطل مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ من خَلْفِهِ﴾ والعائد محذوف تقديره لا يأتيه الباطل منهم، نحو: «السَّمْنُ منوان بدرهَم» أي منوان منه أو يكون «أل» عوضاً من الضمير في رأي الكوفيين، تقديره: «إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بالكُرِ لاَ يَأْتِيهِ بَاطِلُهُمْ». الخامس: أن الخبر قوله تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ﴾ والعائد محذوف أيضاً تقديره: إنَّ الَّذِين كَفَرُوا بالذِّكْرِ مَا يقال لك في شأنهم إلاَّ ما قد قيل للرسل من قبلك. وهذان الوجهان ذهب إليهما أن أبو حيَّان. والسادس: قال بعض الكوفيين: إنه قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ﴾ وهذا غير متعقَّلٍ. قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ جملة حالية، وقوله ﴿لاَّ يَأْتِيهِ الباطل﴾ صفة «الكتاب»، و«تَنْزِيلٌ» خبر مبتدأ محذوف، أو صفة لكتاب على أنَّ «لاَ يأْتِيهِ» معترف أو صفة كما تقدم على رأي من يجوز تقديم غير الصريح من الصفات على الصريح، وتقدم تحقيقه في المائدة. و«من حَكِيم» صفة «لتنزيل» أو متعلق به و«الباطل» اسم فاعل، وقيل: مصدر كالعاصِفةِ والعاقِبةِ.

بدل من ربك على الموضع، فهي في موضع رفع، أو تكون في موضع خفض على البدل من اللفظ، وقيل: هي في موضع نصب على حذف اللام؛ أي: لأنه على كل شيء.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة حم عسق

قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ﴾: الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف، تقديره: وحيا مثل ذلك يوحي الله إليك، التقدير فيه التأخير بعد يوحي، واسم الله تعالى فاعل، ومن قرأ: ﴿يُوحَى﴾ على ما لم يسم فاعله، فالاسم مرفوع بالابتداء، أو على إضمار مبتدأ، أو بإضمار فعل، كأنه قال: يوحيه الله، أو الله يوحيه، أو هو الله، ويجوز أن يكون: ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ خبرين عن الله جل ذكره، ويجوز أن يكونا نعتين، و﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ الخبر.

قوله: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ﴾: ابتداء وخبر، وكذلك: ﴿وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾، وأجاز الكسائي، والفراء النصب في الكلام في فريق على معنى: وتنذر فريقا في الجنة، وفريقا في السعير يوم الجمع.

قوله: ﴿فَاطِرُ السَّمَوَاتِ﴾: هو نعت لله جل ذكره، أو على إضمار مبتدأ؛ أي: هو فاطر. وأجاز الكسائي: فاطر بالنصب على النداء، وقال غيره على المدح، ويجوز في الكلام الخفض على البدل من الهاء في: ﴿عَلَيْهِ﴾.

قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾: الكاف: حرف جر، و﴿شَيْءٌ﴾ اسم ﴿لَيْسَ﴾، و﴿كَمِثْلِهِ﴾ الخبر.

قوله: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾: أَنْ: في موضع نصب على البدل من ما في قوله: ﴿مَا وَصَّى﴾، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هو أن أقيموا، ويجوز أن تكون في موضع خفض على البدل من الهاء في: به الأول أو الثاني، وفيه بُعْدٌ، من أجل ما يعود على ما[1].

---

(١) ﴿أَنْ أَقِيمُواْ الدين﴾ يجوز فيها أوجه: أحدها: أن تكون مصدرية في محل رفع على خبر مبتدأ مضمر، كأنه قيل: وما ذلك المشروع؟ فقيل: هو إقامة الدين المشروع توحيد الله. الثاني: أنها في محل نصب بدلاً من الموصول، كأنه قيل: شرع لكم ما وصَّى به نوحاً توحيد الله. الثالث: أنها في محل جر بدلاً من الدين. =

قوله: ﴿بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾: ﴿بَغْيًا﴾: مفعول من أجله.

قوله: ﴿حُجَّتُهُمْ﴾: رفع على البدل من: الذين، وهو بدل الاشتمال، و﴿دَاحِضَةٌ﴾ الخبر، وقيل: هي رفع بالابتداء، و﴿دَاحِضَةٌ﴾ الخبر، والجملة خبر الذين.

قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ﴾: الهاء: في: له لله جل ذكره، وقيل: للنبي عليه السلام.

قوله: ﴿إِلا الْمَوَدَّةَ﴾: استثناء ليس من الأول.

قوله: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾: إنما ذكر قريبا؛ لأن التقدير: لعل وقت الساعة قريب، أو قيام الساعة قريب، ونحوه.

وقيل: ذكر على النسب؛ أي: ذات قرب، وقيل: للفرق بينه وبين قرابة النسب، وقيل: ذكر لأن التأنيث غير حقيقي، وقيل: ذكر؛ لأنه حمل على المعنى؛ لأن الساعة بمعنى: البعث والحشر، فذكر لتذكير البعث والحشر.

قوله: ﴿مُشْفِقِينَ﴾: نصب على الحال، لأن ترى من رؤية العين.

قوله: ﴿وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: الذين: في موضع نصب؛ لأن المعنى: ويجيب الله الذين آمنوا، وقيل: هو على حذف اللام؛ أي: يستجيب الله للذين آمنوا إذا دعوا.

قوله: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[1]: من قرأ: فبما بالفاء جعلها

=

الرابع: أنها في محل جر أيضاً. بدلاً من الهاء. الخامس: أن تكون مفسِّرة؛ لأنه قد تقدمها ما هو بمعنى القول.

(١) قال تعالى: " وَمَا أصابكم مّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ " وفي الآية مسائل:

المسألة الأولى: قرأ نافع وابن عامر " بِمَا كَسَبَتْ " بغير فاء، وكذلك هي في مصاحف الشام والمدينة، والباقون بالفاء وكذلك هي في مصاحفهم، وتقدير الأول أن ما مبتدأ بمعنى الذي، وبما كسبت خبره، والمعنى والذي أصابكم وقع بما كسبت أيديكم، وتقدير الثاني تضمين كلمة: ما معنى الشرطية.

المسألة الثانية: المراد بهذه المصائب الأحوال المكروهة نحو الآلام والأسقام القحط والغرق والصواعق وأشباهها، واختلفوا في نحو الآلام أنها هل هي عقوبات على ذنوب سلفت أم لا؟ منهم من أنكر ذلك لوجوه الأول: قوله تعالى: " اليوم تجزى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ " [غافر: ١٧] بيّن تعالى أن الجزاء إنما يحصل في يوم القيامة، وقال تعالى في سورة الفاتحة " مالك يَوْمِ الدين " [الفاتحة: ٤] أي يوم الجزاء، وأطبقوا على أن المراد منه يوم القيامة والثاني: أن مصائب الدنيا يشترك فيها الزنديق والصديق، وما يكون كذلك امتنع جعله من باب العقوبة على الذنوب، بل الاستقراء يدل على أن حصول هذه المصائب

=

جواب الشرط؛ لأن مَا للشرط، ومن قرأ بغير فاء فعلى حذف الفاء وإرادتها، وحسن ذلك؛ لأن مَا لم تعمل في اللفظ شيئا؛ لأنها دخلت على لفظ الماضي، وقيل: بل جعل مَا بمعنى: الذي، فاستغنى عن الفاء، لكنه جعله مخصوصا. وإذا كانت مَا للشرط كان عاما في كل مصيبة، فهو أولى وأقوى في المعنى، وقد قال الله جل ذكره: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، فلم تأت الفاء في الجواب.

قوله: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾: من نصبه فعلى إضمار أَنْ؛ لأنه مصروف عن العطف على ما قبله؛ لأن الذي قبله شرط وجزاء، وذلك غير واجب، فصرفه عن العطف على اللفظ، وعطفه على مصدر الفعل الذي قبله، والمصدر اسم، فلم يمكن عطف فعل على اسم، فأضمر أَنْ لتكون مع الفعل مصدراً، فيعطف حينئذ مصدراً على مصدر، فلما أضمر أَنْ نصب بها الفعل، فأما من رفعه فإنه على الاستئناف لما لم يحسن العطف على اللفظ الذي قبله.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا﴾: الذين: في موضع خفض عطف على: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾.

قوله: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ﴾: ابتداء، والخبر: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾، والعائد محذوف، والتقدير: إن ذلك لمن عزم الأمور منه أو له[1].

=

للصالحين والمتقين أكثر منه للمذنبين، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: «خص البلاء بالأنبياء، ثم الأولياء، ثم الأمثل فالأمثل» الثالث: أن الدنيا دار التكليف، فلو جعل الجزاء فيها لكانت الدنيا دار التكليف ودار الجزاء معاً، وهو محال، وأما القائلون بأن هذه المصائب قد تكون أجزية على الذنوب المتقدمة، فقد تمسكوا أيضاً بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قال: «لا يصيب ابن آدم خدش عود ولا غيره إلا بذنب أو لفظ» هذا معناه وتمسكوا أيضاً بهذه الآية، وتمسكوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات﴾ [النساء: ١٦٠] وتمسكوا أيضاً بقوله تعالى بعد هذه الآية ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا﴾ [الشورى: ٣٤] وذلك تصريح بأن ذلك الإهلاك كان بسبب كسبهم، وأجاب الأولون عن التمسك بهذه الآية، فقالوا إن حصول هذه المصائب يكون من باب الامتحان في التكليف، لا من باب العقوبة كما في حق الأنبياء والأولياء، ويحمل قوله "فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ" على أن الأصلح عند إتيانكم بذلك الكسب إنزال هذه المصائب عليكم، وكذا الجواب عن بقية الدلائل، والله أعلم.

(١) ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ﴾ من جعلناها شريطة فإن جواب القسم المقدر، وحذف الشرط للدلالة عليه، وإن كانت موصولة، كان قوله: «إِنَّ ذَلِكَ» هو الخبر. وجوز الحوفي وغيره أن تكون «مَنْ» شرطية و«إِنَّ ذَلِكَ» جوابها على حذف الفاء على حدٍّ حذفا في قوله: مَنْ يَفْعَل الحَسَنَات. وفي الرابط قولان: أحدهما: هو

=

قوله: ﴿يَقُولُونَ هَلْ﴾: في موضع نصب على الحال من: ﴿الظَّالِمِينَ﴾؛ لأن ترى من رؤية العين، وكذلك: ﴿يُعْرَضُونَ﴾، و﴿خَاشِعِينَ﴾، و﴿يَنْظُرُونَ﴾ كلها أحوال من: ﴿الظَّالِمِينَ﴾، ومن ضمير هم في: ﴿وَتَرَاهُمْ﴾ الثاني، وفي: ﴿يُعْرَضُونَ﴾، وفي: ﴿خَاشِعِينَ﴾.

قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلا﴾: أَنْ: في موضع رفع؛ لأنه اسم كان، و﴿لِبَشَرٍ﴾ الخبر.

قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولا فَيُوحِيَ﴾: من نصبهما عطفهما على معنى قوله: ﴿إِلا وَحْيًا﴾؛ لأنه بمعنى: إلا أن يوحي، ولا يجوز العطف على: ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ﴾؛ لأنه يلزم منه نفي الرسل أو نفي المرسل إليهم، وذلك لا يجوز، ومن رفعه فعلى الابتداء، كأنه قال: أو هو يرسل.

ويجوز أن يكون حالاً عطفه على: ﴿إِلا وَحْيًا﴾ على قول من جعله في موضع الحال.

قوله: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ﴾:

مَا الأولى: نفي، والثانية: رفع الابتداء؛ لأنها استفهام، و﴿الْكِتَابُ﴾ الخبر، والجملة في موضع نصب بـ ﴿تَدْرِي﴾.

قوله: ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ﴾: الهاء للكتاب، وقيل: للإيمان، وقيل: للتنزيل.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الزخرف

قوله تعالى: ﴿صَفْحًا﴾: نصب على المصدر؛ لأن معنى: ﴿أَفَنَضْرِبُ﴾: أفنصفح، وقيل: هو حال بمعنى: صافحين.

قوله: ﴿أَنْ كُنْتُمْ﴾: من فتح أَنْ جعلها مفعولاً من أجله، ومن كسر جعلها للشرط، وما قبل إِنْ جواب لها؛ لأنها لم تعمل في اللفظ.

قوله: ﴿بَطْشًا﴾: نصب على البيان.

قوله: ﴿خَلَقَ الأَزْوَاجَ﴾: هو جمع: زوج، وكان حقه: أن يجمع على أفْعَل، إلا أنَّ الواو

= اسم الإشارة، إذا أريد به المبتدأ، ويكون حينئذ على حذف مضاف تقديره: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأمور﴾. والثاني: أنه ضمير محذوف تقديره لمن عزم الأمور «منه أو له». وقوله: ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾ عطف على قوله: «ولمن انْتَصَرَ» والجملة من قوله: «إنَّما السَّبِيلُ» اعتراض.

تستثقل فيها الضمة، فرد إلى جمع فَعَل، كما ردَّ فَعَل إلى جمع أفْعُل في قولهم: زَمَن وأَزْمُن.

قوله: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾: ﴿وَجْهُهُ﴾: اسم ﴿ظَلَّ﴾، و﴿مُسْوَدًّا﴾ خبره، ويجوز أن يكون في ظل ضمير، وهو اسمها، يعود على أحد، و﴿وَجْهُهُ﴾ بدل من الضمير، و﴿مُسْوَدًّا﴾ خبر ﴿ظَلَّ﴾، ويجوز في الكلام رفع ﴿وَجْهُهُ﴾ على الابتداء، ورفع ﴿مُسْوَدًّا﴾ على خبره، والجملة: خبر ﴿ظَلَّ﴾ اسمها، وفي ﴿ظَلَّ﴾ اسمها.

قوله: ﴿وَهُوَ كَظِيمٌ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال.

قوله: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا من نَبِيٍّ﴾: كم: في موضع نصب بـ ﴿أَرْسَلْنَا﴾.

قوله: ﴿أَوَمَنْ يُنَشَّأُ﴾: مَنْ: في موضع نصب بإضمار فعل، كأنه قال: أجعلتم من يُنَشَّأُ، وقال الفراء: هو في موضع رفع على الابتداء، والخبر محذوف.

قوله: ﴿جَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾: البيوت: بدل من مَن بإعادة الخافض، فهو بدل الاشتمال من جهة الفعل.

قوله: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا﴾: في قراءة من خفف لَمَّا إِنْ: مخففة من الثقيلة عند البصريين، واسمها ﴿كُلُّ﴾، لكن لما خففت ونقص وزنها عن وزن الفعل ارتفع ما بعدها بالابتداء على أصلة، ويجوز في الكلام نصب كل بإِنْ وإن نقصت، كما يعمل الفعل وهو: لم يكُ زيدٌ قائما، ويجوز أن يكون اسم إنْ مضمراً هاء محذوفة، و﴿كُلُّ﴾ رفع بالابتداء، وما بعده الخبر، والجملة خبر إِنْ، وفيه قبح لتأخير اللام في الخبر واللام تأكيد، وإنْ عند الكوفيين بمعنى: ما، ولَمَّا بمعنى: إلا في قراءة من شدد، ومَنْ خفف فما عندهم زائدة، واللام داخلة على: ﴿مَتَاعُ﴾، وقيل ما نكرة و﴿مَتَاعُ﴾ بدل من ما.

قوله: ﴿مُلْكُ مِصْرَ﴾: لم ينصرف مصر؛ لأنه مذكر سُمي به مؤنث، ولأنه معرفة.

قوله: ﴿ابْنُ مَرْيَمَ﴾: ﴿مَرْيَمَ﴾: لم ينصرف؛ لأنه اسم أعجمي، وهو معرف.

وقيل: هو معرفة مؤنث فلم ينصرف، وهو عربي من رام، فهو مفعل لكن أتى على الأصل، بمنزلة استحوذ، وكان حقه لو جرى على الاعتدال أن يقال: مرام، كما يقال: في مَفْعَل من دام مدام، ومن كال مكال.

قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ﴾: الهاء: لعيسى عليه السلام، وقيل: للقرآن؛ أي: لا كتاب بعده.

قوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾: إنْ: بمعنى: ما، والكلام على

ظاهره، و﴿الْعَابِدِينَ﴾: من العبادة.

وقيل: إِنْ للشرط، ومعنى ﴿الْعَابِدِينَ﴾: الجاحدين لقولكم: إن له ولدا، وقيل: إِنْ للشرط، و﴿الْعَابِدِينَ﴾ على بابه، والمعنى: فأنا أول ممن عبده على أنه لا ولد له.

قوله: ﴿وَقِيلِهِ يَا رَبِّ﴾: من نصبه عطفه على قوله: ﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾؛ أي: نسمع سرهم ونجواهم، ونسمع قِيلَهُ، وقيل: هو معطوف على مفعول ﴿يَعْلَمُونَ﴾ المحذوف، كأنه قال: وهم يعلمون الحق، ويعلمون قِيلَهُ، وقيل: هو معطوف على مفعول ﴿يَكْتُبُونَ﴾ المحذوف تقديره: ورسلنا لديهم يكتبون ذلك وقِيلَهُ؛ أي: ويكتبون قيلَهُ. وقيل: هو معطوف على معنى: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾؛ لأن معناه: ويعلم الساعة، فكأنه قال: ويعلم الساعة ويعلم قِيلَهُ، وقيل: هو منصوب على المصدر؛ أي: ويقول قِيلَهُ، ومن قرأه بالخفض عطفه على الساعة في قوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾، وعلم قيله. وقرأه مجاهد، والأعرج بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره: وقِيله يا رب، وقيل: تقديره: وقِيلُهُ يا رب مسموع، أو متقبل ونحوه، وقرأ أبو قِلابة: ﴿يَا رَبِّ﴾ بالنصب، وبخفض ﴿وَقِيلِهِ﴾ تقديره: أنه أبدل من الياء ألفا وحذفها لدلالة الفتحة عليها ولخفة الألف، والقولُ، والقالُ والقيل بمعنى واحد، والهاء في: ﴿وَقِيلِهِ﴾ ترجع على عيسى عليه السلام، وقيل: على محمد صلى الله عليه وسلم.

قوله: ﴿وَقُلْ سَلامٌ﴾: هو خبر ابتداء محذوف تقديره: وقل: أمري مسالمة منكم، ولم يؤمر بالسلام عليهم، إنما أمر بالتبرىء منهم ومن مسالمة دينهم، وهذا قبل أن يُؤمر بالقتال؛ لأن السورة مكية ثم نسخ بالأمر بالقتال، وقال الفرَّاء معناه: وقل سلام عليكم، وهذا مردود؛ لأن النهي قد أتى أن لا يبدؤوا بالسلام [1].

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة الدخان

قوله تعالى: ﴿أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾: ﴿أَمْرًا﴾: نصب عند الأخفش على الحال، بمعنى: آمرين، وقال المبرد: هو في موضع المصدر، كأنه قال: إنا أنزلناه إنزالا، وقال الجرمي: هو حال

(١) «وَقُلْ سَلامٌ» قال سيبويه: معناه المتاركة كقوله تعالى: ﴿سَلامٌ عَلَيْكُمْ لا نَبْتَغِي الجاهلين﴾ [سورة القصص آية ٥٥] ثم قال: «فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ» والمراد به التهديد.

من نكرة، وهو: ﴿أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾، وحَسُنَ ذلك لما وصفت النكرة، وأجاز هذا رجل مقبلا، وقال الزجاج: هو مصدر، كأنه قال: يفرق فرقا، فهو بمعنى: فرق، وقيل: يفرق بمعنى: يؤمر، فهو أيضاً مصدر عمل فيه ما قبله[1].

قوله: ﴿رَحْمَةً مِن رَبِّكَ﴾: قال الأخفش: ﴿رَحْمَةً﴾ نصب على الحال، وقال الفراء: هو مفعول بـ﴿مُرْسِلِينَ﴾، وجعل الرحمة: النبي عليه السلام.

وقال الزجاج: ﴿رَحْمَةً﴾ مفعول من أجله؛ أي: للرحمة، وحذف مفعول ﴿مُرْسِلِينَ﴾، وقيل: هي بدل من أمر، وقيل: هي نصب على المصدر.

قوله: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى﴾: ﴿الذِّكْرَى﴾: رفع بالابتداء، و﴿أَنَّى﴾ الخبر.

قوله: ﴿قَلِيلا﴾: نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف تقديره: كشفاً قليلاً، أو وقتاً قليلاً.

قوله: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾: مَن رفعه جعله نعتاً للسميع، أو على إضمار مبتدأ، ومَن خفضه جعله بدلا من: ﴿رَبِّكَ﴾.

قوله: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ﴾: ﴿يَوْمَ﴾: نصب بإضمار فعل تقديره: اذكر يا محمد؛ يوم نبطش.

---

(١) «أَمْراً» فيه اثْنَا عَشَرَ وَجْهاً: أحدهما: أن ينتصب حالاً من فاعل «أَنْزَلْنَاهُ». الثاني: (أنه) حال من مفعوله أي أنْزَلْنَاهُ آمرينَ، أو مَأمُوراً بِهِ. الثالث: أن يكون مفعولاً له وناصبه إمَّا «أَنْزَلْنَاهُ» وإما «مُنْذِرِينَ» وإما «يُفْرَقُ». الرابع: أنه مصدر من معنى يفرق أي فَرْقاً. الخامس: أنه مصدر «لأَمْرَنَا» محذوفاً. السادس: أن يكون يُفْرَقُ بمعنى يأمر. والفرق بين هذا وما تقدم أنك رددت في هذا بالعامل إلى المصدر، وفيما تقدم بالعكس. السابع: أنه حال من «كُلُّ». حكى أبو علي الفارسي عن أبي الحسن أنه حمل قوله: «أمْراً» على الحال، وذُو الحال «كل أمر حكيم». الثامن: أنه حال من «أَمْرٍ». وجاز ذلك؛ لأنه وصف؛ إلا أن فيه شيئين: مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع المذكورة. والثاني: أنها مؤكدة. التاسع: أنه مصدر لأَنْزَلَ، أي (إنَّا) أَنْزَلْنَاهُ إِنْزَالاً، قاله الأخفش. العاشر: أنه مصدر لكان بتأويل العامل فيه إلى معناه، أي أَمَرْنَا به أَمْراً بسبب الإنْزَال، كما قالوا ذلك في وجهي: «فِيهَا يُفْرَقُ» فرقاً، أو يَنْزِلُ إنزالاً. الحادي عشر: أنه منصوب على الاختصاص، قاله الزمخشري. ولا يعني بذلك الاختصاص الاصطلاحي فإنه لا يكون نكرةً. الثاني عشر: أن يكون حالاً من الضمير في «حَكِيمٍ». الثالث عشر: أن ينتصب مفعولاً به بمُنْذِرِينَ، كقوله: ﴿لِّيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً﴾ [سورة الكهف آية ٢] ويكون المفعول الأول محذوفاً أي مُنْذِرِينَ النَاسَ أمراً، والحاصل أن انتصابه يرجع إلى أربعة أشياء: المفعول به والمفعول له، والمصدرية، والحالية، وإنما التكثير بحسب المحالِّ.

قوله: ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ﴾: أَنْ: في موضع نصب على حذف حرف الجر؛ أي: بأن أدوا إلي، و﴿عِبَادَ اللَّهِ﴾ نصب بـ ﴿أَدُّوا﴾، وقيل: هو نداء مضاف، ومفعول ﴿أَدُّوا﴾ إذا نصبت ﴿عِبَادَ﴾ على النداء محذوف؛ أي: أدوا إلي أمركم يا عباد الله.

قوله: ﴿وَأَنْ لا تَعْلُوا﴾: أَنْ: عطف على أَنْ الأولى في موضع نصب[1].

قوله: ﴿أَنْ تَرْجُمُونِ﴾: أَنْ: في موضع نصب على حذف الجار؛ أي: من أن ترجمون؛ أي: تشتمون.

قوله: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنَّ هَؤُلاءِ﴾: أَنَّ: في موضع نصب بدعا، ومن كسر فعلى إضمار القول؛ أي: فقال إن هؤلاء.

قوله: ﴿وَاتْرُكِ الْبَحْرَ رَهْوًا﴾[2]: ﴿رَهْوًا﴾: حال في معنى ساكن حتى يحصلوا فيه ولا ينفروا عنه، يقال: عيشٌ راهٍ؛ أي: ساكن وادع، وقيل: الرهو المتفرق؛ أي: اتركه على حاله متفرقا طريقًا طريقًا حتى يحصلوا فيه.

قوله: ﴿كَمْ تَرَكُوا﴾: ﴿كَمْ﴾: في موضع نصب بـ ﴿تَرَكُوا﴾.

قوله: ﴿كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا﴾: الكاف: في موضع رفع خبر ابتداء مضمر تقديره: الأمر كذلك، وقيل: هي في موضع نصب على تقدير: تفعل فعلاً كذلك بمن نريد هلاكه.

قوله: ﴿إِلا مَوْتَتُنَا﴾: رفعت موتتنا على خبر مَا؛ لأن إِنْ بمعنى ما، فالتقدير: ما هي إلا موتتنا الأولى.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ من قَبْلِهِمْ﴾: الذين: في موضع رفع على العطف على: ﴿قَوْمُ تُبَّعٍ﴾، أو

---

(١) «وأن لا تعلوا» عطلف على «أَنِ» الأولى، والمعنى لا تتكبّروا على الله بإهانة وحيه ورسولِهِ ﴿إِنِي آتِيكُمْ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ بحجة بينة يعرف بصحتها كُلُّ عاقل. والعامة على كسر الهمزة من قوله «إِنِّي آتِيكُمْ» على الاستئناف. وقرىء بالفتح على تقدير اللام أي وأَنْ لاَ تَعْلُوا لأَنِّي آتيكم.

(٢) (واترك البحر رَهْواً) في الرهو قولان أحدهما: أنه الساكن يقال عيش راه إذا كان خافضاً وادعاً، وافعل ذلك سهواً رهواً أي ساكناً بغير تشدد، أراد موسى عليه السلام لما جاوز البحر أن يضربه بعصاه فينطبق كما كان فأمره الله تعالى بأن يتركه ساكناً على هيئته قاراً على حاله في انفلاق الماء وبقاء الطريق يبساً حتى تدخله القبط فإذا حصلوا فيه أطبقه الله عليهم والثاني: أن الرهو هو الفرجة الواسعة، والمعنى ذا رهو أي ذا فرجة يعني الطريق الذي أظهره الله فيما بين لبحر أنهم جند مغرقون، يعني اترك الطريق كما كان يدخلوا فيغرقوا، وإنما أخبره الله تعالى بذلك حتى يبقى فارغ القلب عن شرهم وإيذائهم.

على الابتداء وما بعده الخبر، أو في موضع نصب على إضمار فعل دل عليه: ﴿أَهْلَكْنَاهُمْ﴾.

قوله: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ﴾: ﴿يَوْمَ﴾ اسم إِنَّ، وخبرها ميقاتهم، وأجاز الكسائي، والفراء نصب ﴿مِيقَاتُهُمْ﴾ بإِنَّ، ويجعلان ﴿يَوْمَ الْفَصْلِ﴾ ظرفاً للميقات في موضع خبر إِنَّ؛ أي: إِنَّ ميقاتهم في يوم الفصل.

قوله: ﴿يَوْمَ لا يُغْنِي﴾: هو بدل من: ﴿يَوْمَ﴾ الأول.

قوله: ﴿إِلا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ﴾: مَنْ: في موضع رفع على البدل من المضمر في: ﴿يُنْصَرُونَ﴾: تقديره: لا يُنصر إلا من رَحِمَ الله، وقيل: هي رفع بالابتداء، والتقدير: إلا من رحم الله فيعفى عنه.

وقيل: هي بدل من: ﴿مَوْلًى﴾ الأولى، التقدير: يوم لا يغني إلا من رحم الله؛ أي: لا يشفع إلا من رحم الله، وهذا دليل على جواز الشفاعة من المؤمنين للمؤمنين من أهل الذنوب بإذن الله تعالى، وقال الكسائي، والفراء: هي في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

قوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ﴾: من قرأه بكسر إِنَّ جعلها مبتدأ بها يراد به: إنك كنت تقول هذا لنفسك في الدنيا، ويقال لك، وهو أبو جهل، لعنه الله، وقيل: معناه في الكسر: التعريض به، بمعنى: أنت الذليل المهان الساعة بخلاف ما كنت تقول، ويقال لك في الدنيا، ومن فتح، فعلى تقدير حذف لام الجر؛ أي: لأنك، أو بأنك أنت الذي كان يقال لك ذلك في الدنيا، وتقوله لنفسك، رُوي: أنه كان يقول: أنا أعزُّ أهل الوادي وأمنُعهم، فالكسر يدل على ذلك.

قوله: ﴿مُتَقَابِلِينَ﴾: حال من المضمر في: ﴿يَلْبَسُونَ﴾.

قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: الكاف: في موضع رفع؛ أي: الأمر كذلك، وقيل: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره: يفعل بالمتقين فعلاً كذلك.

قوله: ﴿يَدْعُونَ﴾: حال من الهاء والميم في: ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ﴾، وكذلك: ﴿آمِنِينَ﴾، وكذلك: ﴿لا يَذُوقُونَ﴾.

قوله: ﴿إِلا الْمَوْتَةَ﴾: استثناء منقطع، وقيل: إلا بمعنى: بعد، وقيل: بمعنى: سوى، والأول أحسن.

قوله: ﴿فَضْلا مِنْ رَبِّكَ﴾: مصدر عمل فيه: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا﴾، وقيل: العامل:

﴿وَوَقَاهُمْ﴾، وقيل: العامل: ﴿آمِنِينَ﴾[1].

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة الجاثية

قوله تعالى: ﴿آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[2] و﴿آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ من قرأ ﴿آيَاتٌ﴾ في الموضعين بكسر التاء عطفه على لفظ اسم إنَّ في قوله: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾، وتُقَدَّر حذف في من قوله تعالى: ﴿وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾؛ أي: وفي اختلاف الليل والنهار، فتحذف في لتقدُّم ذكرها، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾، فلما تقدمت مرتين حذفها مع الثالث لتقدم ذكرها، فبهذا يصح النصب في: ﴿آيَاتٌ﴾ الآخرة، وإن لم تقدر هذا الحذف كنت قد عطفت على عاملين مختلفين، وذلك لا يجوز عند البصريين، والعاملان هما: إنَّ الناصبة، وفي الخافضة، فتعطف بالواو على عاملين مختلفي الإعراب ناصب وخافض، فإذا قدرت حذف في لتقدم ذكرها لم يبق إلا أن تعطف على عامل واحد، وذلك حسن، وقد جعله بعض الكوفيين من باب العطف على عاملين، ولم يقدر حذف في، وذلك بعيد، وعلى تقدير الحذف من مثل هذه الآية، أنشد سيبويه:

---

(١) «فَضْلاً» مفعول من أجله، وهو مراد مَكِّيٍّ بقوله: مصدر عَمِلَ فيه «يَدْعُونَ». وقيل: العامل فيه: «وَوَقَاهُمْ». وقيل: آمنين. فهذا إنما يظهر على كونه مفعولاً من أجله، على أن يجوز أن يكون مصدراً، لأن «يَدْعُونَ» وما بعده من باب التفضُّل، فهو مصدر ملاقٍ لعامله في المعنى. وجعله أبو البقاء منصوباً بمقدر أي تَفَضَّلْنَا بذلك فضلاً أي تَفَضُّلاً.

(٢) قوله " لآيات لِّلْمُؤْمِنِينَ " يقتضي كون هذه الآيات مختصة بالمؤمنين، وقالت المعتزلة إنها آيات للمؤمن والكافر، إلا أنه لما انتفع بها المؤمن دون الكافر أضيف كونها آيات إلى المؤمنين، ونظيره قوله تعالى: ﴿هُدىً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] فإنه هدىً لكل الناس كما قال تعالى: " هُدىً لِّلنَّاسِ " [البقرة: ١٨٥] إلا أنه لما انتفع بها المؤمن خاصة لا جرم قيل " هُدىً لِّلْمُتَّقِينَ " فكذا ههنا، وقال الأصحاب الدليل والآية هو الذي يترتب على معرفته حصول العلم، وذلك العلم إنما يحصل بخلق الله تعالى لا بإيجاب ذلك الدليل، والله تعالى إنما خلق ذلك العلم للمؤمن لا للكافر فكان ذلك آية دليلاً في حق المؤمن لا في حق الكافر والله أعلم.

ونـــارٍ تَـــوَقَّدُ بالليـــلِ نـــارا أكـــل امـــرىءٍ تحـــسبين امـــرءا

فخفض ونارٍ ونصب نارًا الأخير عطفه على كل المنصوب بتحسبين، وعلى امرىء المخفوض بكل، فعطف على عاملين مختلفين، فقدره سيبويه على حذف كل مع نار لتقدم ذكرها، كأنه قال: وكل نار، ثم حذف كلا لتقدم ذكرها، فيسلم بهذا التقدير من العطف على عاملين، وحذف حرف الجر إذا تقدم ذكره جائز، وعلى ذلك أجاز سيبويه: مررت برجل صالحٍ إلا صالحٍ، فصالح يريد إلا بصالح، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها، وقد قيل: إنَّ قوله: ﴿وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ﴾: معطوف على: ﴿السَّمَوَاتِ﴾، و﴿آيَاتٌ﴾ نصب على التكرير لما طال الكلام في الأولى، لكن كررت فيهما لما طال الكلام، كما تقول: ما زيدٌ قائمًا ولا جالسًا زيدٌ، فتنصب جالسًا على أن زيداً الأخير هو الأول، ولكن أظهرته ثانية للتأكيد، ولو كان الأخير غير الأول لم يجز نصب جالس؛ لأن خبر مالا يتقدم على اسمها؛ لأنها لا تتصرف، فهي بخلاف ليس، وكذلك: ﴿آيَاتٌ﴾ الأخيرة هي الأولى، لكن أظهرت لما طال الكلام للتأكيد، فلا يلزم في ذلك عطف على عاملين على هذا التقدير: فافهمه، فأما من رفع ﴿آيَاتٌ﴾ في الموضعين؛ فإنه عطف ذلك على موضع إنَّ وما عملت فيه، وموضع إنَّ وما عملت فيه رفع على الابتداء؛ لأنها لا تدخل إلا على مبتدأ وخبره، فرفع وعطف على الموضع قبل دخول إنَّ، ولا بد من إضمار في وإلا يدخله أيضاً العطف على عاملين؛ على الابتداء والمخفوض، وقد منع البصريون: زيدٌ في الدار، والحجرةِ عمروٌ بخفض الحجرة، ويجوز أن يكون إنما رفع على القطع والاستئناف، فعطف جملة على جملة، ومذهب الأخفش: أن ترتفع الآيات بالاستقرار، وهو الظرف، فلا يدخله عطف على عاملين[1].

قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ﴾: هو مجزوم محمول على المعنى؛ لأن المعنى: قل

---

(١) ﴿آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ و﴿آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾. وقرأ آيات بالكسر في الموضعين الأخوان والباقون برفعهما ولا خرف في كسر الأولى؛ لأنها اسم «إن» فأما آيات لقوم يوقنون بالكسر فيجوز فيها وجهان: أحدهما: أنها معطوفة على اسم «إن» والخبر قوله: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ كأنه قيل: وإنَّ فِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ من دَابَّةٍ آيَات. والثاني: أن تكون كررت توكيداً «لآيَات» الأُوْلَى، ويكون «في خلقكم» معطوفاً على «السَّموَات» كرر معه حرف الجر توكيداً. ونظيره أن تقول: إنَّ في بَيْتِكَ زَيْداً وفي السّوقِ زَيْداً فزيد الثاني توكيد للأول كأنك قلت: إنَّ زَيْداً زَيْداً فِي بَيْتِكَ وفِي السُّوق.

لهم اغفروا يغفروا، وقد مضى ذكر هذا بأشبع من هذا.

قوله: ﴿ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا﴾[1]: هو حال من المضمر المرفوع في: ﴿يُصِرُّ﴾، وكذلك موضع قوله: ﴿كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا﴾، وقوله: ﴿كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ كلاهما حال أيضاً من المضمر في: ﴿يُصِرُّ﴾، ومن المضمر في مستكبر تقديره: ثم يصر على الكفر بآيات الله في حال تكبره وحال تصامه، وإن شئت قدرته: ثم يصر مستكبرا مشبها من لم يسمعها مشبها من في أذنيه وقر.

قوله: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾: إن جعلت مَا معرفة كانت في موضع رفع بـ ﴿سَاءَ﴾ فاعل، وإن جعلتها نكرة كانت في موضع نصب على البيان.

قوله: ﴿فَمَنْ يَهْدِيهِ﴾: مَنْ: استفهام رفع بالابتداء، وما بعدها خبرها.

قوله: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾: ﴿سَوَاءٌ﴾: خبر لما بعده، ومحياهم مبتدأ؛ أي: محياهم ومماتهم سواء؛ أي: مستو في البعد من رحمة الله، والضميران في: ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ للكفار، فلا يحسن أن تكون الجملة في موضع الحال من: ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ إذ لا عائد يعود عليهم

---

(١) اعلم أن للأثيم مقامان: المقام الأول: أن يبقى مصراً على الإنكار والاستكبار، فقال تعالى: "يَسْمَعُ ءايات الله تتلى عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ" أي يقيم على كفره إقامة بقوة وشدة "مستكبراً" عن الإيمان بالآيات معجباً بما عنده، قيل نزلت في النضر بن الحارث وما كان يشتري من أحاديث الأعاجم ويشغل بها الناس عن استماع القرآن والآية عامة في كل من كان موصوفاً بالصفة المذكورة، فإن قالوا ما معنى ثم في قوله "ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِراً"؟، قلنا نظيره قوله تعالى: "الحمد للهِ الذي خَلَقَ السموات والأرض" إلى قوله "ثُمَّ الذين كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ" [الأنعام: ١] ومعناه أنه تعالى لما كان خالقاً للسموات والأرض كان من المستبعد جعل هذه الأصنام مساوية له في العبودية كذا ههنا سماع آيات الله على قوتها وظهورها من المستبعد أن يقابل بالإنكار والإعراض.

ثم قال تعالى: "كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا" الأصل كأنه لم يسمعها والضمير ضمير الشأن ومحل الجملة النصب على الحال أي يصير مثل غير السامع.

المقام الثاني: أن ينتقل من مقام الإصرار والاستكبار إلى مقام الاستهزاء فقال: "وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آياتنا شَيْئاً اتخذها هُزُواً" وكان من حق الكلام أن يقال اتخذه هزواً أي اتخذ ذلك الشيء هزواً إلا أنه تعالى قال: "اتخذها" للإشعار بأن هذا الرجل إذا أحس بشيء من الكلام أنه من جملة الآيات التي أنزلها الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم خاض في الاستهزاء بجميع الآيات ولم يقتصر على الاستهزاء بذلك الواحد.

من حالهم، ويبعد عند سيبويه رفع ﴿مَحْيَاهُمْ﴾ بـ ﴿سَوَاءٌ﴾؛ لأنه ليس باسم فاعل، ولا يُشبَّه باسم الفاعل، إنما هو مصدر. فأما من نصب ﴿سَوَاءً﴾؛ فإنه جعله حالاً من الهاء والميم في: ﴿نَجْعَلَهُمْ﴾، ويرفع: ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ به؛ لأنه بمعنى: مستو، ويكون المفعول الثاني لجعل الكاف في: ﴿كَالَّذِينَ﴾، ويكون الضميران في: ﴿مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ يعودان على الكفار والمؤمنين، وفيها نظر[1].

قوله: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا﴾: أَنْ: في موضع رفع اسم كان، و﴿حُجَّتَهُمْ﴾ الخبر، ويجوز رفع ﴿حُجَّتَهُمْ﴾، وتجعل أَنْ في موضع نصب على خبر كان.

قوله: ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾: ﴿بِالْحَقِّ﴾: في موضع نصب على الحال، وليست الباء للتعدية.

قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَخْسَرُ الْمُبْطِلُونَ﴾: يوم الأول: منصوب بـ ﴿يَخْسَرُ﴾، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ تكرير للتأكيد.

قوله: ﴿يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ﴾: في موضع الحال من الكتاب، أو من: ذا، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً لذا، ويجوز أن يكون: ﴿كِتَابُنَا﴾ بدلا من: هذا، وينطق الخبر.

قوله: ﴿وَالسَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيهَا﴾: ﴿وَالسَّاعَةُ﴾: رفع على الابتداء، أو على العطف على موضع إن وما عملت فيه، ومن نصب ﴿وَالسَّاعَةَ﴾ عطفها على: ﴿وَعْدَ﴾.

قوله: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلا ظَنًّا﴾: تقديره عند المبرد: إن نحن إلا نظن ظنا وقيل: المعنى: إن نظن إلا أنكم تظنون ظنا، وإنما احتيج إلى هذا التقدير ؛ لأن المصدر فائدته كفائدة الفعل، فلو

---

(١) قراءة النصب ففيها ثلاثة أوجه: أحدها: أن ينتصب على الحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور وهما: «كَالَّذِينَ آمَنُوا» ويكون المفعول الثاني للجعل «كالذين آمنوا» أي أحسبوا أنْ نَجْعَلَهُم مثلهم في حال استواء مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ؟ ليس الأمر كذلك. الثاني: أن يكون «سواءً» هو المفعول للجَعْل. و«كَالَّذِينَ» في محل نصب على الحال، أي أن نجعلهم حال كونهم مِثْلَهم سواءً. وليس معناه بذاك. الثالث: أن يكون «سواه» مفعولاً ثانياً «لحسب». وهذا الوجه نحا إليه أبو البقاء. قال شهاب الدين: وأظنه غلطاً؛ لما سيظهر لك، فإنه قال: ويقرأ بالنصب وفيه وجهان: أحدهما: هو حال من الضمير في «الكاف» أي نجعلهم مثل المؤمنين في هذه الحال. الثاني: أن يكون مفعولاً ثانياً لحسب والكاف حال، وقد دخل استواء محياهم ومماتهم في الحِسْبان وعلى هذا الوجه ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ مرفوعان ﴿بسواء﴾ لأنه قد قَوِيَ باعتماده.

جرى الكلام على غير حذف لصار تقديره: إن نظن إلا نظن، وهذا كلام ناقص، ولم يجز النحويون: ما ضربت إلا ضربا؛ لأن معناه: ما ضربت إلا ضربت، وهذا كلام لا فائدة فيه.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الأحقاف

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو﴾: مَنْ: رفع بالابتداء، وهي استفهام، وما بعدها خبرها، ومَنْ الثالثة في موضع نصب بـ ﴿يَدْعُو﴾، وهي بمعنى: الذي، وما بعدها صلتها.

قوله: ﴿إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾: حالان من الكتاب[1].

قوله: ﴿كَفَى بِهِ شَهِيدًا﴾: ﴿شَهِيدًا﴾: نصب على الحال، أو على البيان وبه الفاعل، والباء زائدة للتوكيد.

قوله: ﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾: حالان من المضمر المرفوع في: ﴿مُصَدِّقٌ﴾، أو من الكتاب؛ لأنه قد نعت بـ ﴿مُصَدِّقٌ﴾، فقرب من المعرفة، أو من: ذا، والعامل في الحال الإشارة، أو التنبيه، وقيل: إنَّ عربياً هو الحال ولسانا توطئة للحال.

قوله: ﴿وَبُشْرَى﴾: في موضع رفع عطف على كتاب، وقيل: هو في موضع نصب على المصدر.

قوله: ﴿بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾: وزنه فُعْل، وليس بفُعْلى؛ لأن فعلى لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وأيضاً فإن فعلى في مثل هذا الموضع لا يستعمل إلا بالألف واللام، والنصب فيه على أنه قام مقام مضاف محذوف تقديره: ووصينا الإنسان بوالديه أمرا ذا حُسْن، فحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه، كما قال: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾؛ أي: دروعا سابغات، ثم حذف المضاف، وهو ذا، وأقام المضاف إليه مقامه، وهو حسن، ومن قرأ: ﴿إِحْسَانًا﴾ نصب على المصدر، وتقديره: ووصينا الإنسان بوالديه أن يحسن إليهما إحسانا، وقرأ عيسى بن عمر: ﴿حَسَنًا﴾ بفتحتين، تقديره: فعلاً حَسَنا.

قوله: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾: أصل ثلاثين شهرا: أن ينتصب؛ لأنه ظرف،

---

(١) قيل: منصوبان بمقدر أي أَنْزَلْنَاهُ إِمَاماً ولا حاجة إليه. وعلى كونهما حالين هما منصوبان بما نصب به «من قَبْل» من الاستقرار. وقال أبو عبيدة: فيه إضمار أي جعلناه إماماً ورحمة من الله لمن آمن به.

لكن في الكلام حذف ظرف مضاف تقديره: وأمدُ حمله وفصاله ثلاثون شهرا، فأخبرت بظرف عن ظرف، وهذا حق الكلام: أن يكون الابتداء هو الخبر في المعنى، ولولا هذا الإضمار لنصبت ثلاثين على الظرف، ولو فعلت ذلك لانقلب المعنى وتغير، ولصارت الوصية في ثلاثين شهرا، كما تقول: كلمته ثلاثين شهرا؛ أي: كلمته في هذه المدة، فيتغير المعنى بذلك، فلم يكن بُدٌّ من إضمار ظرف ليصحَّ المعنى الذي قصد إليه؛ لأنه تعالى: إنما أراد أن يبين كم أمد الحمل والفصال عن الرضاع، ودلت هذه الآية: أن أقل الحمل ستة أشهر؛ لأنه تعالى قد بيَّن في غير هذا الموضع أن أمد الرضاع سنتان، وبين ها هنا أن أمد الرضاع والحمل ثلاثون شهرا؛ فإذا أسقطت سنتين من ثلاثين شهرا بقي أمد الحمل ستة أشهر.

قوله: ﴿وَيْلَكَ آمِنْ﴾: ﴿وَيْلَكَ﴾: نصب على المصدر، ويجوز رفعه على الابتداء، والخبر محذوف، وهذه المصادر التي لا أفعال لها من لفظها الاختيار فيها إذا أضيفت النصب، ويجوز الرفع، ولذلك أجمع القراء على النصب في قوله: ﴿وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا﴾، وشبهه كثير، ويجوز فيها الرفع، فإن كانت غير مضافة، فالاختيار فيها الرفع، ويجوز النصب، ولذلك أجمع القراء على الرفع في قوله: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾، و﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ﴾، وشبهه كثير؛ فإن كانت المصادر من أفعال جارية عليها، فالاختيار فيها إذا كانت معرفة الرفع، ويجوز النصب، نحو: الحمدُ للَّهِ، والشكرُ للرحمنِ ابتداء وخبر، فإن كانت نكرة، فالاختيار فيها النصب، ويجوز الرفع، نحو: حمدا لزيد، وشكرا لعمرو، فهي بضد الأول، فاعرفها.

ولم يجز المبرد في قوله: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ إلا الرفع لعلة ذكرها.

قوله: ﴿خَلَتِ النُّذُرُ﴾: ﴿النُّذُرُ﴾: جمع نذير، كرسول ورسل، ويجوز أن يكون اسماً للمصدر.

قوله: ﴿رَأَوْهُ عَارِضًا﴾: الهاء في: ﴿رَأَوْهُ﴾ للسحاب، وقيل: للرعد، ودل عليه قوله: ﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا﴾.

قوله: ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾: مَا بمعنى: الذي، وإِنْ بمعنى: ما التي للنفي، والتقدير: ولقد مكناهم في الذي ما مكناكم فيه. وقد مع الماضي للتوقع، والقرب، ومع المستقبل للتقليل.

قوله: ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ﴾: مَا: نافية، والمفعول ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ تقديره: فما أغنى

عنهم شيئا، ويجوز: أن تكون مَا استفهاماً في موضع نصب بـ ﴿أَغْنَى﴾، ودخول من للتأكيد يدل على: أن مَا للنفي.

قوله: ﴿وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾: مَا: رفع بـ ﴿وَحَاقَ﴾، وهي وما بعدها مصدر، وفي الكلام حذف مضاف تقديره: وحاق بهم عقاب ما كانوا به يستهزؤون؛ أي: عقاب استهزائهم؛ لأن الاستهزاء لا يحل عليهم يوم القيامة، إنما يحل عليهم عقابه، وهو في القرآن كثير، مثل قوله: ﴿فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا﴾؛ أي: عقاب السيئات، ومثله: ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ﴾؛ أي: وقهم عقاب السيئات، ومن تق عقاب السيئات يومئذ فقد رحمته، ومثله: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾؛ أي: وعقابه واقع بهم، وليس السيئات يوم القيامة تحل بالكفار وتقع بهم، إنما يحل بهم عقابها، فافهمه.

قوله: ﴿قُرْبَانًا آلِهَةً﴾: ﴿قُرْبَانًا﴾: مصدر، وقيل: مفعول من أجله، وقيل: هو مفعول بـ ﴿اتَّخَذُوا﴾، و﴿آلِهَةً﴾ بدل منه.

قوله: ﴿وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾[1]: مَا: في موضع رفع على العطف على:

---

(١) " ولقد مكَّناهم فيما إنْ مكَّناكم فيه " في «إنْ» قولان: أحدهما: أنها بمعنى «لَمْ»، فتقديره: فيما لم نمكِّنكم فيه، [قاله ابن عباس، وابن قتيبة. وقال الفراء: هي بمنزلة «ما» في الجحد، فتقديره: الكلام: في الذي لم نمكِّنكم فيه].

والثاني: أنها زائدة؛ والمعنى فيما مكَّناكم فيه، وحكاه ابن قتيبة أيضاً.

ثم أخبر أنه جعل لهم آلات الفهم، فلم يتدبَّروا بها، ولم يتفكّروا فيما يدلُّهم على التوحيد. قال المفسرون: والمراد بالأفئدة: القلوب؛ وهذه الآلات لم تردَّ عنهم عذابَ الله.

ثم زاد كفَّارَ مكة في التخويف فقال: " ولقد أهْلَكْنا ما حولَكم من القُرى " كديار عاد وثمود وقوم لوط وغيرهم من الأُمم المُهْلَكة " وصرَّفْنا الآياتِ " أي: بيَّنّاها " لعلَّهم " يعني أهل القُرى " يَرجِعونَ " عن كفرهم. وهاهنا محذوف، تقديره: فما رَجَعوا عن كفرهم.

" فلولا " أي: فهلاّ " نَصَرَهم " أي: منعهم من عذاب الله " الذين اتَّخَذوا مِنْ دون اللَّهُ قرباناً آلهةً " ؟! يعني الأصنام التي تقرَّبوا بعبادتها إلى الله على زعمهم؛ وهذا استفهام إنكار معناه: لم ينصروهم " بل ضَلُّوا عنهم " أي: لم ينفعوهم عند نزول العذاب " وذلك " يعني دعاءَهم الآلهةَ " إفكُهم " أي: كذبهم.

وقرأ سعد بن أبي وقاص، وابن يعمر، وأبو عمران: " وذلك أفَكَهم " بفتح الهمزة وقصرها وفتح الفاء وتشديدها ونصب الكاف. وقرأ أُبيُّ بن كعب، وابن عباس، وأبو رزين، والشعبي، وأبو العالية، =

﴿إِفْكُهُمْ﴾، والإفك: الكذب، والتقدير: ذلك كذبهم وافتراؤهم؛ أي: الآلهة كذبهم وافتراؤهم، ومن قرأ: ﴿أَفَكَهم﴾، جعله فعلاً ماضياً، وما في موضع رفع أيضاً عطف على ذلك، وقيل: على المضمر المرفوع في: ﴿أَفَكَهم﴾، وحسن ذلك للتفرقة بالمضمر المنصوب بينهما، فقام مقام التأكيد.

قوله: ﴿بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ﴾: إنما دخلت الباء على أصل الكلام قبل دخول ألف الاستفهام على لم، وقيل: دخلت؛ لأن في الكلام لفظ نفي وهو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي﴾، فحمل على اللفظ دون المعنى.

قوله: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ﴾: انتصب يوم على إضمار فعل تقديره: واذكر يا محمد يوم يعرض.

قوله: ﴿بَلاغٌ﴾: رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: ذلك بلاغ، ولو نصب في الكلام على المصدر أو على النعت لساعة لجاز.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة محمد صلى الله عليه وسلم

قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾: نصب على المصدر؛ أي: فاضربوا الرقاب ضربا، وليس المصدر في هذا بموصول، فلا ينكر منكر تقديم الرقاب عليه؛ لأن المصدر إنما يكون ما بعده من صلته إذا كان بمعنى: أن فعل أو أن يفعل، فإن لم يكن كذلك فلا صلة له، إنما هو توكيد للفعل لا غير.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ﴾: الذين: ابتداء، وما بعده الخبر، و﴿فَتَعْسًا﴾ نصب على المصدر، والنصب الاختيار؛ لأنه مشتق من فعل مستعمل، ويجوز في الكلام الرفع على الابتداء ولهم الخبر، والجملة خبر عن: الذين.

قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا﴾: ﴿فَيَنْظُرُوا﴾: في موضع جزم على العطف

والجحدري: «أفَكَهم» بفتح الهمزة وقصرها ونصب الكاف والفاء [وتخفيفها]. قال ابن جرير: أي أضلَّهم. وقال الزجاج: معناها: صَرَفهم عن الحق فجعلهم ضُلاّلاً. وقرأ ابن مسعود، وأبو المتوكل: "آفِكُهم" بفتح الهمزة ومدِّها وكسر الفاء وتخفيفها ورفع الكاف، أي مُضِلُّهم.

على: ﴿يَسِيرُوا﴾، أو في موضع نصب على الجواب للاستفهام.

قوله: ﴿مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ﴾[1]: هذا أيضاً مما حذف منه المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه تقديره: التي أخرجك أهلها، فحذف الأهل، وقام ضمير القرية مقامهم، فصار ضمير القرية مرفوعا كما كان الأهل مرفوعين بأخرج، فاستتر ضمير القرية في أخرج،

---

(١) لما ضرب الله تعالى لهم مثلاً بقوله ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي الأرض ﴾ [محمد: ١٠] ولم ينفعهم مع ما تقدم من الدلائل ضرب للنبي عليه السلام مثلاً تسلية له فقال: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ التى أَخْرَجَتْكَ أهلكناهم ﴾ وكانوا أشد من أهل مكة كذلك نفعل بهم، فاصبر كما صبر رسلهم، وقوله ﴿ فَلاَ نَاصِرَ لَهُمْ ﴾ قال الزمخشري كيف قوله ﴿ فَلاَ ناصر لَهُمْ ﴾ مع أن الإهلاك ماض، وقوله ﴿ فَلاَ نَاصِرَ لَهُمْ ﴾ للحال والاستقبال؟ والجواب أنه محمول على الحكاية والحكاية كالحال الحاضر، ويحتمل أن يقال أهلكناهم في الدنيا فلا ناصر لهم ينصرهم ويخلصهم من العذاب الذي هم فيه، ويحتمل أن يقال قوله ﴿ فَلاَ ناصر لَهُمْ ﴾ عائد إلى أهل قرية محمد عليه السلام كأنه قال أهلكنا من تقدم أهل قريتك ولا ناصر لأهل قريتك ينصرهم ويخلصهم مما جرى على الأولين.

اعلم أن هذا إشارة إلى الفرق بين النبي عليه السلام والكفار ليعلم أن إهلاك الكفار ونصرة النبي عليه السلام في الدنيا محقق، وأن الحال يناسب تعذيب الكافر وإثابة المؤمن، وقوله ﴿ على بَيِّنَةٍ ﴾ فرق فارق، وقوله ﴿ مّن رَّبِّهِ ﴾ مكمل له، وذلك أن البينة إذا كانت نظرية تكون كافية للفرق بين المتمسك بها وبين القائل قولاً لا دليل عليه، فإذا كانت البينة منزلة من الله تعالى تكون أقوى وأظهر فتكون أعلى وأبهر، ويحتمل أن يقال قوله ﴿ مّن رَّبِّهِ ﴾ ليس المراد إنزالها منه بل المراد كونها من الرب بمعنى قوله ﴿ يَهْدِي مَن يَشَآء ﴾ [المدثر: ٣١] وقولنا الهداية من الله، وكذلك قوله تعالى: ﴿ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ فرق فارق، وقوله ﴿ واتبعوا أَهْوَاءَهُمْ ﴾ تكملة وذلك أن من زين له سوء عمله وراجت الشبهة عليه في مقابلة من يتبين له البرهان وقبله، لكن من راجت الشبهة عليه قد يتفكر في الأمر ويرجع إلى الحق، فيكون أقرب إلى من هو على البرهان، وقد يتبع هواه ولا يتدبر في البرهان ولا يتفكر في البيان فيكون في غاية البعد، فإذن حصل النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمن مع الكافر في طرفي التضاد وغاية التباعد حتى مدهم بالبينة، والكافر له الشبهة وهو مع الله وأولئك مع الهوى وعلى قولنا ﴿ مّن رَّبِّهِ ﴾ معناه الإضافة إلى الله، كقولنا الهداية من الله، فقوله ﴿ اتبعوا أَهْوَاءهُمْ ﴾ مع ذلك القول يفيد معنى قوله تعالى: ﴿ مَّا أصابك مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ الله وَمَا أصابك مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٩] وقوله ﴿ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ بصيغة التوحيد محمول على لفظة من، وقوله ﴿ واتبعوا أَهْوَاءهُمْ ﴾ محمول على معناه فإنها للجميع والعموم، وذلك لأن التزيين للكل على حد واحد فحمل على اللفظ لقربه منه في الحس والذكر، وعند اتباع الهوى كل أحد يتبع هوى نفسه، فظهر التعدد فحمل على المعنى.

وظهرت علامة التأنيث لتأنيث القرية، وهو مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾، تقديره: وعقابه واقع بهم، ثم حذف المضاف وهو العقاب وقام ضمير الكسب مقامه، فصار ضميرا ملفوظا به، ولم يستتر؛ لأن معه الواو، ولأن الفعل لم يكن للعقاب، فلم يستتر ضمير ما قام مقام العقاب في الفعل، واستتر ضمير القرية في أخرج؛ لأنه كان فعلاً للأهل، فاستتر ضمير ما قام مقام الأهل، في فعل الأهل وجاز ذلك وحسن لتقدم ذكر القرية، ولأن الفعل في صلة التي، والتي للقرية، فلم يكن بد من ضمير يعود على التي، وضمير المرفوع العائد على الذي والتي يستتر في الفعل الذي في الصلة أبدا إذا كان الفعل له، فاعرفه، ومثله في الحذف: ﴿فَإِذَا عَزَمَ الأَمْرُ﴾؛ أي: عزم أصحابُ الأمرِ، ثم حذف الأصحاب، ولم يستتر الأمر في الفعل؛ لأنه لم يتقدم له ذكر.

قوله: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي﴾: ﴿مَثَلُ﴾: رفع بالابتداء، والخبر محذوف عند سيبويه تقديره: فيما يُتلى عليكم مَثَلُ الجنةِ، وقال يونس: معنى مثل الجنة: صفة الجنة، فـ﴿مَثَلُ﴾ مبتدأ، و﴿فِيهَا أَنْهَارٌ من مَاءٍ﴾ مبتدأ وخبر في موضع خبر مثل، وقال الكسائي: تقديره: مثل أصحاب الجنة، فـ﴿مَثَلُ﴾ على قوله ابتداء، و﴿كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ﴾ الخبر، وقيل: ﴿مَثَلُ﴾ زائدة، والخبر إنما هو عن الجنة، و﴿الْجَنَّةِ﴾ في المعنى رفع بالابتداء، و﴿أَنْهَارٌ من مَاءٍ﴾ ابتداء، وفيها الخبر، والجملة خبر عن: ﴿الْجَنَّةِ﴾.

قوله: ﴿مِنْ خَمْرٍ﴾: في موضع رفع نعت لـ﴿أَنْهَارٌ﴾، وكذلك: ﴿مِنْ عَسَلٍ﴾، ويجوز في الكلام: ﴿لَذَّةٍ﴾ على النعت لـ﴿أَنْهَارٌ﴾، ويجوز النصب على المصدر، كما تقول: هو لك هبة؛ لأن هو لك يقوم مقام وهبته لك.

قوله: ﴿قَالَ آنِفًا﴾: نصبه على الحال؛ أي: ماذا قال محمد ؟ مبتدئا لوعظه المتقدم يهزؤون بذلك، ويجوز أن يكون ﴿آنِفًا﴾ ظرفاً؛ أي: ماذا قال قبل هذا الوقت ؟ أي: ماذا قال قبل خروجنا ؟ فهو من الاستئناف.

قوله: ﴿فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ﴾: ﴿ذِكْرَاهُمْ﴾: ابتداء، و﴿ فَأَنَّى لَهُمْ﴾ الخبر، وفي: ﴿جَاءَتْهُمْ﴾ ضمير الساعة، والمعنى: فأنى لهم الذكرى إذا جاءتهم الساعة، مثل قوله: ﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاوُشُ من مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾.

قوله: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾: ﴿طَاعَةٌ﴾: رفع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره:

طاعة وقول معروف أمْثَلُ، وقيل: التقدير: منا طاعةٌ، وقيل: هو خبر ابتداء مضمر تقديره: أمرنا طاعة، فتقف في هذين الوجهين على: ﴿فَأَوْلَى لَهُمْ﴾، وقيل: ﴿طَاعَةٌ﴾: نعت لـ ﴿سُورَةٌ﴾، وفي الكلام تقديم وتأخير تقديره: فإذا أنزلت سورة محكمة ذات طاعة وقول معروف، ذكر فيها القتال رأيت. فلا تقف على: ﴿فَأَوْلَى لَهُمْ﴾ في هذا القول، والقولان الأولان أَبْيَن وأَشْهَر [1].

قوله: ﴿أَنْ تُفْسِدُوا﴾: أَنْ: في موضع نصب خبر عسى. تقول: عسى زيدٌ أن يقومَ، وأَنْ لازمة للخبر في أشهر اللغات، ومن العرب من يحذف أَنْ، فيقول: عسى زيد يقوم، وكاد بضد ذلك، الأشهر فيها حذف أَنْ من الخبر، تقول: كاد زيدٌ يقومُ، ومن العرب من يقول: كاد زيدٌ أن يقوم، وهو قليل.

قوله: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾: ﴿يَضْرِبُونَ﴾ حال من: ﴿الْمَلائِكَةُ﴾.

قوله: ﴿فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾: خبر إِنَّ، ودخلت الفاء في الخبر؛ لأن اسم إِنَّ: الذي، والذي فيه إبهام، فشابه الشرط؛ لأنه مبهم.

قوله: ﴿وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر المرفوع في: ﴿وَتَدْعُوا﴾، وكذلك: ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾.

قوله: ﴿يَتِرَكُمْ﴾، و﴿تَهِنُوا﴾ قد حذفت الفاء منهما، وهي واو، وأصله: تَوْهِنوا ويَوْتِركم، ثم حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وأُتْبِعَ سائر أمثلة الفعل المستقبل الحذف، وإن لم يكن فيه ياء على الإتباع، لئلا يختلف الفعل، كما حذفوا الهمزة من الفعل الرباعي إذا أخبر المخبر به عن نفسه، فقال: أنا أُكرِمُ زيداً، أنا أُحسنُ العلم، وذلك لاجتماع همزتين زائدتين، ثم أتبع سائر الفعل المستقبل الحذف، وإن لم تكن فيه تلك العلة.

---

(١) ﴿طَاعَةٌ﴾ فيه وجهان: أحدهما: أنه خبر «أَوْلَى». الثاني: أنها صفة «لِسُورَة» أي فإذا أنزلت سُورَةٌ محكمة «طاعة» أي ذات طاعة أو مطاعة. ذكره أبو البَقَاءِ. وفيه بُعْد لكثرة الفواصل. الثالث: أنها مبتدأ و«قَوْل» عطف عليها والخبر محذوف تقديره: أَمْثَلُ لَكُمْ من غَيْرِهِمَا. وقدّر مَكِّيٌّ منَّا طاعةٌ فقدّره مقدَّماً. الرابع: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي أمْرُنَا طَاعَةٌ. الخامس: أن لهم خبر مقدم وطاعة مبتدأ مؤخر.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة الفتح

قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾: أي: إلى صراط، ثم حذفت إلى، فانتصب الصراط؛ لأنه مفعول به في المعنى[1].

قوله: ﴿شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾: انتصب الثلاثة على الحال المقدرة، وهي أحوال من: الكاف في: ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾، والعامل فيها أرسل، كما أنه هو العامل في صاحب الحال.

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ﴾: خبر إنَّ: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ ويجوز أن يكون الخبر ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، وهو ابتداء وخبر في موضع خبر إنَّ.

قوله: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾: ﴿يُسْلِمُونَ﴾ عند الكسائي عطف على: تقاتلون، وقال الزجاج: هو استئناف؛ أي: أو هم يُسْلِمونَ، وفي قراءة أُبَيّ: ﴿أو يُسْلِموا﴾ بالنصب على إضمار أَنْ، ومعناه عند البصريين: إلا أن يسلموا، وقال الكسائي: معناه: حتى يُسْلِمُوا.

قوله: ﴿وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا﴾: ﴿وَأُخْرَى﴾: في موضع نصب على العطف على: ﴿مَغَانِمَ﴾، وفي الكلام حذف مضاف التقدير: وعدكم الله ملك مغانم، وملك أخرى؛ لأن المفعول الثاني لوعد لا يكون إلا مصدراً؛ لأن الجثث لا يقع الوعد، إنما يقع على ملكها

---

(١) ﴿صِرَاطاً مُّسْتَقِيماً﴾ قيل: يهدي بك. وقيل: يُديمك على الصراط المستقيم، وقيل جعل الفتح سبب الهداية إلى الصراط المستقيم لأنه سهل على المؤمنين الجهاد لعلمهم بفوائده (و) العاجلة والآجلة. وقيل: المراد التعريف، أي لتعرف أنك على صراط مستقيم. ثم قال: ﴿وَيَنصُرَكَ الله نَصْراً عَزِيزاً﴾ غالباً. وقيل: مُعِزًّا؛ لأن بالفتح ظهر النصر. فإن قيل: إنَّ الله تعالى وصف النَّصْر بكونه عزيزاً من له النصر! فالجواب من وجهين: أحدهما: قال الزمخشري: إنه يحتمل وجوهاً ثلاثة: الأول: معناه نصراً ذا عزة، كقوله: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [سورة الحاقة آية ٢١] أي ذَاتِ رِضاً. الثاني: وصف النصر بما يوصف به المنصور إسناداً مجازياً يقال لَهُ كَلاَمٌ صَادِقٌ كما يقال له متكلم صادق. الثالث: المراد نصراً عزيزاً صَاحِبُهُ. الوجه الثاني: أن يقال إنما يلزم ما ذكره الزمخشريُّ إذا قلنا: العزة هي الغلبة والعزيز الغالب. وأما إذا قلنا: العزيز هو النفيس القليل النظير، أو المحتاج إليه القليل الوجود، يقال: عَزَّ الشَّيْءُ في سُوقِ كَذَا أي قَلَّ وُجُودُهُ مع أنه مُحْتَاجٌ إليه، فالنصرُ كان محتاجاً إليه ومثله لم يوجد وهو أخذ بيت الله من الكفار المقيمين فيه من غير عَدَدٍ ولا عُدَدٍ.

وحيازتها، تقول: وعدتك غلاما، فلم تعده رقبة غلام، إنما وعدته ملك رقبة غلام.

قوله: سنة الله نصب على المصدر؛ لأن معنى ﴿لَوَلَّوُا الأَدْبَارَ﴾: سن الله توليتهم الأدبار سنة كما سنها فيما خلا من الأمم الكافرة، ويجوز في الكلام سُنَّةٌ بالرفع على معنى: تلك سنة، فتضمر الابتداء وسنة خبر له.

قوله: ﴿بِبَطْنِ مَكَّةَ﴾: لم تنصرف مكة؛ لأنها معرفة اسم لمؤنث، وهو المدينة.

قوله: ﴿وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ﴾[1]: ﴿وَالْهَدْيَ﴾: منصوب على العطف على الكاف والميم في: ﴿وَصَدُّوكُمْ﴾، وأَنْ في موضع نصب على تقدير حذف الخافض؛ أي: عن أَنْ يَبْلُغَ.

قوله: ﴿وَلَوْلا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ﴾: ارتفع رجال بالابتداء ونساء عطف عليهم، والخبر محذوف؛ أي: بالحضرة، أو بالموضع، أو بمكة، ونحو ذلك.

قوله: ﴿أَنْ تَطَئُوهُمْ﴾[2]: أَنْ: في موضع رفع على البدل من رجال أو نساء، أو في موضع

---

(١) قرىء: «والهدي» والهدي: بتخفيف الياء وتشديدها، وهو ما يهدى إلى الكعبة: بالنصب عطفاً على الضمير المنصوب في صدّوكم. أي: صدّوكم وصدّوا الهدي وبالجر عطفاً على المسجد الحرام، بمعنى: وصدّوكم عن نحر الهدي " مَعْكُوفاً أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُ " محبوساً عن أن يباع، وبالرفع على: وصدّ الهدي. ومحله: مكانه الذي يحل فيه نحره، أي يجب. وهذا دليل لأبي حنيفة على أن المحصر محل هديه الحرم. فإن قلت: فكيف حل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن معه وإنما نحر هديهم بالحديبية؟ قلت: بعض الحديبية من الحرم. وروي أن مضارب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت في الحل، ومصلاه في الحرم. فإن قلت: فإذن قد نحر في الحرم، فلم قيل: " مَعْكُوفاً أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُ " ؟ قلت: المراد المحل المعهود وهو منى " لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ " صفة للرجال والنساء جميعاً. و" أَن تَطَئُوهُمْ " بدل اشتمال منهم أو من الضمير المنصوب في تعلموهم. والمعرة: مفعلة، من عره بمعنى عراه إذا دهاه ما يكره ويشق عليه. و"بِغَيْرِ عِلْمٍ " متعلق بأن تطؤهم، يعني: أن تطئوهم غير عالمين بهم. والوطء والدوس: عبارة عن الإيقاع والإبادة. قال:

وَوَطِئْتَنَا وَطْأً عَلَى حَنَقٍ ... وَطْأَ الْمُقَيَّدِ نَابِتَ الْهَرْمِ

(٢) قوله تعالى: " وَلَوْلاَ رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاء مؤمنات لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِّنْهُمْ مَّعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ ". وصف الرجال والنساء، يعني لولا رجال ونساء يؤمنون غير معلومين، وقوله تعالى: " أَن تَطَئُوهُمْ " بدل اشتمال، كأنه قال: رجال غير معلومي الوطء فتصيبكم منهم معرة عيب أو إثم، وذلك لأنكم ربما تقتلونهم فتلزمكم الكفارة وهي دليل الإثم، أو يعيبكم الكفار بأنهم فعلوا بإخوانهم ما =

نصب على البدل من الهاء والميم في: ﴿تَعْلَمُوهُمْ﴾ التقدير على القول الأول: ولولا وطؤكم رجالا مؤمنين لم تعلموهم فتصيبكم منهم مَعَرَّة. وعلى القول الثاني: ولولا رجال مؤمنون لم تعلموا وطأهم فتصيبكم، وهو بدل الاشتمال في الوجهين، والقول الأول أَبْيَنُ وأقوى في المعنى، والوطء هنا القتل.

وقوله: ﴿تَعْلَمُوهُمْ﴾: في موضع رفع على النعت لرجال ونساء، وجواب لولا محذوف.

قوله: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾: حالان من المضمر المرفوع في: ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾، والواو محذوفة مِن: ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾، وهي واو ضمير الجماعة، وحذفت لسكونها وسكون أول المشدد، كذلك: ﴿لا تَخَافُونَ﴾: حال أيضاً منهم؛ أي: غير خائفين.

قوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾: ابتداء وخبر، ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ﴾: ابتداء أيضاً وخبر، و﴿رُحَمَاءُ﴾: خبر ثان، فيكون الإخبار بالشدة والرحمة وما بعد ذلك من ركوعهم وسجودهم

= فعلوا بأعدائهم، وقوله تعالى: " بِغَيْرِ عِلْمٍ " قال الزمخشري: هو متعلق بقوله " أَن تَطَئُوهُمْ " يعني تطئوهم بغير علم، وجاز أن يكون بدلاً عن الضمير المنصوب في قوله " لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ " ولقائل أن يقول: يكون هذا تكراراً، لأن على قولنا هو بدل من الضمير يكون التقدير: لم تعلموا أن تطئوهم بغير علم، فيلزم تكرار بغير علم الحصول بقوله " لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ " فالأولى أن يقال " بِغَيْرِ عِلْمٍ " هو في موضعه تقديره: لم تعلموا أن تطئوهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم، من يعركم ويعيب عليكم، يعني إن وطأتموهم غير عالمين يصبكم مسبة الكفار " بِغَيْرِ عِلْمٍ " أي بجهل لا يعلمون أنكم معذورون فيه، أو نقول تقديره: لم تعلموا أن تطئوهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم، أي فتقتلوهم بغير علم، أو تؤذوهم بغير علم، فيكون الوطء سبب القتل، والوطء غير معلوم لكم، والقتل الذي هو بسبب المعرة وهو الوطء الذي يحصل بغير علم. أو نقول: المعرة قسمان أحدهما: ما يحصل من القتل العمد ممن هو غير العالم بحال المحل والثاني: ما يحصل من القتل خطأ، وهو غير عدم العلم، فقال: تصيبكم منهم معرة غير معلومة، لا التي تكون عن العلم وجواب: لولا محذوف تقديره: لولا ذلك لما كف أيديكم عنهم، هذا ما قاله الزمخشري وهو حسن، ويحتمل أن يقال جوابه: ما يدل عليه قوله تعالى: " هُمُ الذين كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ المسجد الحرام " يعني قد استحقوا لأن لا يهملوا، ولولا رجال مؤمنون لوقع ما استحقوه، كما يقول القائل: هو سارق ولولا فلان لقطعت يده، وذلك لأن لولا لا تستعمل إلا لامتناع الشيء لوجود غيره، وامتناع الشيء لا يكون إلا إذا وجد المقتضي له فمنعه الغير فذكر الله تعالى أولاً المقتضي التام البالغ وهو الكفر والصد والمنع، وذكر ما امتنع لأجله مقتضاه وهو وجود الرجال المؤمنين.

وضرب الأمثال بهم عن الذين مع النبي، والنبي صلى الله عليه وسلم أرفع درجة منهم؛ لأنهم إنما أدركوا هذه الدرجة به وعلى يديه صلى الله عليه وسلم، وقيل: ﴿مُحَمَّدٌ﴾ ابتداء، و﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾ نعت له، ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ عطف على: ﴿مُحَمَّدٌ﴾، و﴿أَشِدَّاءُ﴾ خبر الابتداء عن الجميع، و﴿رُحَمَاءُ﴾ خبر ثان عنهم، فيكون النبي صلى الله عليه وسلم داخلا في جميع ما أخبر به عنهم من الشدة، والرحمة، والركوع، والسجود، وضرب الأمثال المذكورة، وتقف على القول الأول على: ﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾ صلى الله عليه وسلم، ولا تقف عليه في القول الثاني[1].

قوله: ﴿رُكَّعًا سُجَّدًا﴾: حالان من الهاء والميم في: ﴿تَرَاهُمْ﴾؛ لأنه من رؤية العين، وكذلك: ﴿يَبْتَغُونَ﴾ حال منهم أيضاً[2].

قوله: ﴿سِيمَاهُمْ﴾: ابتداء، ﴿مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾: الخبر، ويجوز أن يكون الخبر: ﴿فِي وُجُوهِهِمْ﴾، وذلك أبين وأحسن.

قوله: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ﴾: ذلك ابتداء، و﴿مَثَلُهُمْ﴾ الخبر.

قوله: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ﴾: عطف على مثل الأول، فلا تقف على التوراة إذا جعلته على مثل الأول، ويكون المعنى: أنهم قد وُصِفُوا في التوراة والإنجيل بهذه الصفات المتقدمة، وتكون الكاف في قوله: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾: خبر ابتداء محذوف تقديره: هم كزرع، فتبتدىء بالكاف، وتقف على: ﴿الإِنْجِيلِ﴾، ويجوز أن يكون: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ﴾ ابتداء، و ﴿كَزَرْعٍ﴾ الخبر، فتقف على: ﴿التَّوْرَاةِ﴾، وتبتدىء: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ﴾، ولا تقف على: ﴿الإِنْجِيلِ﴾، ولا تبتدىء بالكاف في هذا القول؛ لأنها خبر الابتداء، ويكون المعنى: أنهم قد وُصفوا في الكتابين بصفتين: وُصفوا في التوراة: أنهم أشداء على الكفار رحماء بينهم

---

(١) ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ﴾ يجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمر؛ لأنه لما تقدم «هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَه» دل على ذلك المقدر، أي هو أي الرسول بالهُدَى محمد و«رسول الله» بدل أو بيان، أو نعت. وأن يكون مبتدأ وخبراً، وأن يكون مبتدأ و«رسول الله» على ما تقدم من البيان والبدل، والنعت «والذين معه» عطف على محمد والخبر «عَنْهم».

(٢) «سِيمَاهُمْ» قرىء سِيماؤُهُمْ بياء بعد الميم والمد. وهي لغة فصيحة، كما في قول الشاعر:

لَـهُ سِيمْيَاءُ لا تُشَقُّ عَلَى البَصَر غُلاَمٌ رَمَاهُ اللَّهُ بالْحُسْنِ يَافِعا

و «فِي وُجُوهِهِمْ» خبر «سِيمَاهُمْ» و﴿مِّنْ أَثَرِ السجود﴾ حال من الضمير المستتر في الجار وهو «في وُجُوهِهِمْ». وقرأ العامة «مِن أَثَرِ» بفتحتين. وابن هرمُز بكسر وسكون. وقتادة «من آثار» جمعاً.

تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا، وأن سيماهم في وجوههم من أثر السجود، ووصفوا في الإنجيل: أنهم كزرع أخرج شطأه إلى تمام الصفة، والقول الأول: قول مجاهد، والثاني: قول الضحاك، وقتادة.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة الحجرات

قوله تعالى: ﴿كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾: الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره: جهرا كجهر.

قوله: ﴿أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾: أَنْ: في موضع نصب على حذف الجار تقديره: لأن تحبط، مثل: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾.

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ﴾: خبر إن: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ﴾، وقيل: هو نعت للذين، والخبر: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾، وهو ابتداء وخبر في موضع خبر إِنَّ[1].

قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ﴾: خبر إن: ﴿أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾، وهو ابتداء، وخبر في موضع خبر إِنَّ، ويجوز في الكلام نصب ﴿أَكْثَرُهُمْ﴾ على البدل من: الذين، وهو بدل الشيء،

---

(١) ﴿أولئك الذين﴾ يجوز أن يكون «أولئك» مبتدأ «والذين» خبره والجملة خبر «إِنَّ» ويكون «لهم مَغْفِرَةٌ» جملة أخرى إما مستأنفة وهو الظاهر وإما حالية. ويجوز أن يكون «الَّذِينَ امْتَحَنَ (الله قُلُوبَهُمْ)» صفة «لأولئك» أو بدلاً منه أو بياناً و«لَهُمْ مَغْفِرَةٌ» جملة خبرية.

ويجوز أن يكون «لهم» هو الخبر وحده و«مَغْفِرَةٌ» فاعل به واللام في قوله: «لِلتَّقْوَى» يحتمل أن يتعلق بمحذوف تقديره عرف الله قلوبهم صالحة أي كائنة للتقوى كقولك: أَنْتَ لِكذَا أي صَالِحٌ أي كائنٌ ويحتمل أن يكون للتعليل. وهو يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون تعليلاً يجري مَجْرَى بيان السبب المقتدم، كقولك: جِئْتُكَ لإِكْرَامِكَ ابني أمسِ أي صار ذلك السبب السابق سبب المجيء.

والثاني: أن يكون تعليلاً يجري مجرى بيانه علّيّة المقصود المتوقع الذي يكون لاحقاً لا سابقاً، كقولك: جِئْتُكَ لأَدَاء الوَاجِبِ، أي ليصير مجيئي سبباً لأداء الواجب. فعلى الأول فمعناه أن الله علم في قلوبهم تقواه فامتحن قلوبهم للتقوى التي كانت فيها، ولولا أن قلوبهم كانت مملوءة من التقوى لما أمرهم بتعظيم رسوله وتقديم نبيه على أنفسهم. على الثاني فمعناه أن الله تعالى امتحن قلوبهم بمعرفته معرفة رسوله بالتقوى أي ليرزقهم الله التقوى، ثم قال: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾.

والثاني بعضه.

قوله: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ﴾: ارتفع ﴿طَائِفَتَانِ﴾ بإضمار فعل التقدير؛ وإن اقتتل طائفتان، أو وإن كان طائفتان؛ لأن إنْ للشرط، والشرط لا يكون إلا بفعل، فلم يكن بد من إضمار فعل، وهو مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، ولا يجوز حذف الفعل مع شيء من حروف الشرط العاملة إلا مع إنْ وحدها، وذلك؛ لقوتها، وأنها أصل حروف الشرط.

قوله: ﴿أَنْ تُصِيبُوا﴾: أن: في موضع نصب؛ لأنه مفعول من أجله.

و﴿فَتُصْبِحُوا﴾: عطف عليه.

قوله: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا﴾: إنما أتت لَمْ، ولم تأت لَنْ؛ لأنه نفي لما مضى، ولَنْ إنما هي نفي لما يستقبل، فالقوم إنما أخبروا عن أنفسهم بإيمان قد مضى، فنفى الله تعالى قولهم بـ" لَمْ"، ولو أخبروا عن أنفسهم بإيمان سيكون لكان النفي بـ" لَنْ "، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ﴾، فقال: ﴿فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا﴾؛ لأنهم إنما قالوا: نخرج معك يا محمد؛ مستأذنين في خروج مؤتنف، فلذلك نفى بلن ولم ينف بلم.

قوله: ﴿لا يَلِتْكُمْ من أَعْمَالِكُمْ﴾: من قرأ بلام بعد الياء، فهو من لاتَ يَلِيت، مثل: كال يكيل، ومن قرأه بهمزة بعد الياء، فهو من أَلَت يأْلِت، وفيه لغتان: إحداهما: أَلَتَ يأْلِت، وبه قرأ الجماعة في سورة الطور: ﴿وَمَا أَلَتْنَاهُمْ﴾، واللغة الأخرى: ألِتَ يأْلَت، وبه قرأ ابن كثير في سورة الطور: ﴿وَمَا أَلَتْنَاهُمْ﴾، وكله بمعنى: النقص.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة ق

قوله تعالى: ﴿وَالْقُرْءَانِ﴾: قسم، وجوابه عند الأخفش: قد علمنا على حذف اللام؛ أي: لقد علمنا. وقال الزجاج: الجواب محذوف تقديره: والقرآن المجيد لنبعثن؛ لأنهم أنكروا البعث في الآية بعده، وقيل: ما قبل القسم يقوم مقام الجواب، وأن معنى: ﴿ق﴾: قُضي الأمر والقرآن المجيد، فقُضي الأمر هو الجواب، ودلت ﴿ق﴾ على ذلك، وقيل: ﴿ق﴾: اسم للجبل، فتقديره هو ق والقرآن المجيد، والجملة تسُدُّ مسدَّ جواب القسم[1].

---

(١) قسم، وفي جوابه أوجه: أحدها: أنه قوله: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ الأرض﴾. الثاني: ﴿مَا يُبَدَّلُ القول لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩]. الثالث: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨]. الرابع: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لذكرى﴾ [ق: =

قوله: ﴿أَئِذَا مِتْنَا﴾: العامل في إذا فعل محذوف دل عليه الكلام؛ لأنهم قوم أنكروا البعث، فكأنهم قالوا: أنبعث إذا متنا، ولا يعمل فيه: ﴿مِتْنَا﴾؛ لأن إذا مضافة إلى ﴿مِتْنَا﴾، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف.

قوله: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾: هذا عند الكوفيين من إضافة الشيء إلى نفسه، تقديره عندهم: والحب الحصيد؛ أي: المحصود، ثم حذف الألف واللام من الحب، وأضافه إلى: ﴿الْحَصِيدِ﴾، وهو نعته، والنعت هو المنعوت، وهو عند البصريين إضافة صحيحة، لكنه فيه حذف موصوف وإقامة الصفة مقامه، تقديره: وحب النبت الحصيد؛ أي: المحصودِ، فحُذف النبت وأقام نعته مقامه، فأضيف الحب إلى الحصيد على هذا التقدير.

قوله: ﴿رِزْقًا لِلْعِبَادِ﴾: مصدر، وقيل: مفعول من أجله.

قوله: ﴿إِنْ كُلٌّ إِلا كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾: إِنْ: بمعنى: ما، وكُلٌّ ابتداء وإلاَّ وما بعدها الخبر، وكُلٌّ بمعنى: كلهم، حكى سيبويه: مررت بكل جالسا، فنصب جالسا على الحال؛ لأن كلا معرفه؛ إذ تقديره: كلهم، ولذلك أجاز بعض النحويين: كُلٌّ منطلقٌ، فبنى كلاً على الضم لحذف ما أضيف إليه، جعله كقبل وبعد.

قوله: ﴿تُوَسْوِسُ بِهِ﴾: الهاء تعود على ما، وقيل: على الإنسان، والباء في موضع إلى.

قوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾: مذهب سيبويه: أن قعيداً محذوف من أول الكلام لدلالة الثاني عليه، ومذهب المبرد: أن قعيداً الذي في التلاوة للأول، ولكن أُخِّر اتساعاً، وحذف قعيد من الثاني لدلالة الأول عليه، ومذهب الأخفش، والفراء: أن قعيداً

=

٣٧]. الخامس: «بَلْ عَجِبُوا». وهو قول كوفي، قالوا: لأنه بمعنى قَدْ عجبُوا. السادس: أنه محذوف، فقدّره الزجاج والأخفش والمبرد: لَتُبْعَثُنَّ، وغيرهم: لَقَدْ جِئْتَهُمْ مُنْذِراً. واعلم أن جوابات القسم سبعة، إنَّ المشددة كقوله: ﴿والعصر إِنَّ الإنسان لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١ و٢]، و«مَا» النافية كقوله: ﴿والضحى والليل إِذَا سجى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قلى﴾ [الضحى: ١ - ٣] واللام المفتوحة كقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ﴾ [الحجر: ٩٢] وإنْ الخفيفة كقوله: ﴿تالله إِن كُنَّا لَفِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ٩٧] ولا النافية كقوله: ﴿وَأَقْسَمُواْ بالله جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لاَ يَبْعَثُ الله مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨]، و«قَدْ» كقوله: ﴿والشمس وَضُحَاهَا والقمر إِذَا تَلاَهَا والنهار إِذَا جَلاَّهَا والليل إِذَا يَغْشَاهَا والسمآء وَمَا بَنَاهَا والأرض وَمَا طَحَاهَا وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ١ - ٩]، وبَلْ كقوله: ﴿والقرآن المجيد بَلْ عجبوا﴾.

الذي في التلاوة يؤدي عن اثنين وأكثر، ولا حذف في الكلام.

قوله: ﴿مَعَهَا سَائِقٌ﴾: ﴿سَائِقٌ﴾: ابتداء، و﴿مَعَهَا﴾ الخبر، والجملة في موضع نصب على الصفة لـ ﴿نَفْسٍ﴾، أو لكُلٍّ.

قوله: ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ﴾: هو خطاب للكفار، وقيل: للكافر والمؤمن، وقيل: للنبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾: هذا مبتدأ، وما، و﴿عَتِيدٌ﴾ خبران، وقيل: ما الخبر، و﴿عَتِيدٌ﴾ بدل من مَا، أو نعت لها، أو رفع على إضمار مبتدأ، ويجوز في الكلام نصب ﴿عَتِيدٌ﴾ على الحال.

قوله: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾: هذا مخاطبة للقرين، وإنما ثنى؛ لأنه أراد التكرير بمعنى: ألقِ ألقِ، وقيل: إنما أتى مثنى؛ لأن العرب تخاطب الواحد بلفظ الاثنين وبلفظ الجماعة، وقيل: إنما ثنى؛ لأن أقل أعوان من له حال وشرف اثنان وأكثر، فثنى على ذلك، وقيل: إنما هو مخاطبة للسائق والحافظ.

قوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ﴾: الذي: في موضع نصب على البدل من: ﴿كُلَّ﴾، أو على أعني، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو بالابتداء، والخبر ﴿فَأَلْقِيَاهُ﴾.

قوله: ﴿مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ﴾: مَن: في موضع خفض على البدل من: ﴿لِكُلِّ﴾، أو في موضع رفع على الابتداء، والخبر: ﴿ادْخُلُوهَا﴾، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: فيقال لهم: ادخلوها.

قوله: ﴿سِرَاعًا﴾: حال من الهاء، والميم في: ﴿عَنْهُمْ﴾، والعامل فيه: ﴿تَشَقَّقُ﴾، وقيل: المعنى: فيخرجون سراعا، فيكون حالاً من المضمر في: ويخرجون، ويخرجون هو العامل فيه.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة الذاريات

قوله تعالى: ﴿وَالذَّارِيَاتِ﴾، ﴿فَالْحَامِلَاتِ﴾، ﴿فَالْجَارِيَاتِ﴾، ﴿فَالْمُقَسِّمَاتِ﴾: كل هذه صفات قامت مقام موصوف مقسم به على تقدير القسم بخالقه ومسيره، وهو الله لا إله إلا هو، تقديره: ورب الرياح الذاريات، فالسحاب الحاملات وقراً، فالسفن الجاريات،

فالملائكة المقسمات، والجواب: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾[1]

قوله: ﴿يُسْرًا﴾: نعت لمصدر محذوف تقديره: جريا يسرا.

قوله: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾: ﴿يَوْمَ﴾: مبني على الفتح؛ لأن إضافته غير محضة؛ لأنه أضيف إلى غير متمكن، وموضعه نصب على معنى: الجزاء يوم هم على النار يفتنون. وقيل: موضعه رفع على البدل من: ﴿يَوْمُ الدِّينِ﴾، وقيل: هو منصوب وليس بمبني، ونصبه على إضمار تقديره: الجزاء يوم هم.

قوله: ﴿كَانُوا قَلِيلا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾: اسم كان المضمر الذي فيها وهو الواو، و﴿يَهْجَعُونَ﴾ خبر كان، و﴿قَلِيلا﴾ نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف تقديره: كانوا وقتا قليلاً يهجعون، أو هجوعا قليلاً يهجعون، وما زائدة للتوكيد وإن شئت جعلت ما والفعل مصدراً في موضع رفع على البدل من المضمر في كان، و﴿قَلِيلا﴾ خبر كان تقديره: كان هجوعهم من الليل قليلاً، وإن شئت رفعت المصدر بقليل، ونصبت ﴿قَلِيلاً﴾ على خبر كان، ولا يجوز أن تنصب ﴿قَلِيلًا﴾ بـ ﴿يَهْجَعُونَ﴾ إلا وما زائدة؛ لأنك إن نصبته بـ ﴿يَهْجَعُونَ﴾ وما، والفعل مصدر كنت قد قدمت الصلة على الموصول، ويجوز أن يكون: ﴿قَلِيلًا﴾ خبر كان، واسمها فيها، وما نافية، وهو قول الضحاك، ويكون الوقف على: ﴿قَلِيلًا﴾ حسنا، وهو قول يعقوب وغيره، ولا يوقف على قليل في الأقوال الأول.

قوله: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾: من نصب مثلا بناه على الفتح؛ لإضافته إلى غير متمكن، وهو ﴿أَنَّكُمْ﴾ وما زائدة للتوكيد، وقيل: هو مبني على الفتح؛ لكون ﴿مِثْلَ﴾، وما اسماً واحداً، فلما جعلا شيئا واحداً بني ﴿مِثْلَ﴾ على الفتح، وهو قول المازني، وقيل: إن مثلا منصوب على الحال من نكرة، وهو ﴿لَحَقٌّ﴾، وهو قول الجرمي، وقيل: هو حال من المضمر المرفوع في قوله: ﴿لَحَقٌّ﴾، وما زائدة، و﴿مِثْلَ﴾ مضاف إلى: ﴿أَنَّكُمْ﴾، ولم ينصرف لإضافة إلى غير متمكن، وهي إضافة غير محضة، وقال بعض الكوفيين: انتصب مثل على حذف الكاف، تقديره: إنه لحقٌّ كمثلِ ما أنكم تنطقون، وما زائدة تقديره: كمثل نطقكم، ولا يجوز

---

(١) أقسم الله بجمع السلامة المؤنث في سور خمس، ولم يقسم بجمع السلامة المذكر في سورةٍ أصلاً، فلم يقل: والصَّالِحِينَ من عبادي، ولا المقربين إلى غير ذلك مع أن المذكر أشرف؛ لأن جموع السلامة بالواو والنون في الغالب لمن يعقل.

ذلك عند البصريين، وقال أبو محمد: من نصب، فجائز أن يكون على التوكيد، بمعنى: أنه لحق حقا مثل نطقكم، فأما من رفع ﴿مِثْلَ﴾، فإنه جعله صفة لحق؛ لأنه نكرة؛ إذ إضافته غير محضة؛ لأن الأشياء التي يقع التماثل بها بين المتماثلين كثيرة، فلم ينصرف بإضافته إلى: ﴿أَنَّكُمْ﴾، لذلك فلما لم ينصرف حسن وصف ﴿لَحَقٌّ﴾ به، كما تقول: مررت برجل مثلك، و﴿أَنَّكُمْ﴾ على هذه الأقوال في موضع خفض بمثل، وهي وما بعدها مصدر، التقدير: إنه لحق مثل نطقكم.

قوله: ﴿فَقَالُوا سَلَامًا﴾: انتصب ﴿سَلَامًا﴾ على المصدر، أو بوقوع القول عليه.

قوله: ﴿قَالَ سَلَامٌ﴾: ابتداء، والخبر محذوف تقديره: قال سلام عليكم، وقيل: هو خبر ابتداء محذوف تقديره: أمري سلام، ومن قرأ: ﴿سِلْمٌ﴾، فعلى تقدير: نحن سِلْمٌ، وقيل: هو بمعنى: سلام، كما يقال: هو حِلٌّ وحلالٌ بمعنًى.

قوله: ﴿وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾: ﴿عَجُوزٌ﴾: خبر ابتداء محذوف تقديره: أنا عجوز.

قوله: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ﴾: من خفض فوما عطفه على قوله: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا﴾، وقيل: هو معطوف على: ﴿وَفِي مُوسَى﴾، وقيل: على: ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾، ومن نصبه عطفه على الهاء والميم في قوله: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ﴾، وقيل: تقديره: وأهلكنا قوم نوح، وقيل: على معنى: واذكر قوم نوح، وقيل: هو معطوف على: ﴿فَأَخَذْنَاهُ﴾، وقيل: على: ﴿فَنَبَذْنَاهُمْ﴾.

قوله: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى﴾: الكاف: في موضع رفع على إضمار مبتدأ تقديره: الأمر كذلك، وقيل: هي في موضع نصب على النعت لمصدر محذوف.

قوله: ﴿الْمَتِينُ﴾: خبر بعد خبر لإنَّ، وقيل: هو نعت للرزاق، أو لذي القوة، أو على إضمار مبتدأ، أو نعت لاسم إنَّ على الموضع، ومن خفضه جعله نعتاً للقوة، وذكر؛ لأنه تأنيث غير حقيقي[1].

---

(١) العامة على رفعه، وفيه أوجه: إما النعت للرزَّاق، وإما النعت لِذُو، وإما النعت لاسم «إنَّ» على الموضع. وهو مذهب الجَرْمِيِّ والفراء، وغيرهما. وإما خبر بعد خبر، وإما خبر مبتدأ مضمر. وعلى كل تقدير فهو تأكيد، لأن «ذو القوة» يفيد فائدتَهُ.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة الطور

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾: العامل في: ﴿يَوْمَ﴾ ﴿لَوَاقِعٌ﴾؛ أي: إن عذاب ربك لواقع يوم تمور السماء، ولا يعمل فيه: ﴿دَافِعٍ﴾؛ لأن المنفي لا يعمل فيما قبل النافي، لا تقول: طعامَكَ ما زيدٌ آكلا، رفعت آكلا، أو نصبته، أو أدخلت عليه الباء؛ فإن رفعت الطعام بالابتداء، وأوقعت آكلا على هاء جاز، وما بعد الطعام خبره، ويقبح حذف الهاء [1].

قوله: ﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾: ابتداء عامل في: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾، و﴿لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ الخبر، والفاء جواب الجملة المتقدمة، وحَسُنَ ذلك؛ لأن في الكلام معنى الشرط؛ لأن المعنى: إذا كان ما ذكر فويل يومئذ للمكذبين.

---

(١) ﴿يَوْمَ تَمُورُ السماء﴾ يجوز أن يكون العامل فيه: «واقع» أي يقع في ذلك اليوم. وعلى هذا فتكون الجملة المنفية معترضة بين العامل ومعموله. ويجوز أن يكون العامل فيه «دافع». قاله الحَوْفِيُّ، وأبو البقاء. ومنعه مَكِّيٌّ. قال أبو حيان: ولم يذكر دليل المنع. قال شهاب الدين: وقد ذكر دليل المنع في الكشف إلا أنه ربما يكون غلطاً عليه فإنه وَهَمٌ، وعبارته قال: العامل فيه واقعٌ أي إن عذاب ربك لَوَاقِعٌ في يوم تَمُورُ السَّماء، ولا يعمل فيه «دافع»؛ لأن المنفي لا يعمل فيما قبل النّافي، لا يقول: طَعَامَكَ ما زَيْدٌ آكلاً، رفعت آكلاً أو نصبته أو أدخلت عليه الباء. فإن رفعت الطعام بالابتداء وأوقعت «آكلاً» على «هاء» جاز وما بعد الطعام خبراً. وهذا كلام صحيح في نفسه، إلا أنه ليس في الآية شيءٌ من ذلك؛ لأن العامل - وهو دافع - والمعمول - وهو يوم - كلاهما بعد النافي وفي حَيِّزِهِ. وقوله: وأَوْقَعْتَ آكلاً على هاء أي على ضمير يعود على الطعام فتقول: طَعَامَكَ مَا زَيْدٌ آكِلُه. وقد يقال: إن وجه المنع من ذلك خوف الوَهَم أنه يفهم أن أحداً يدفع العذاب في غير ذلك اليوم. والغرض أن عذاب الله لا يدفع في كل وقت وهذا أمرٌ مناسب قد ذكر مثلهُ كثيرٌ، ولذلك منع بعضهم أن ينتصب ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [سورة آل عمران آية ٣٠] بقوله: ﴿والله على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة آل عمران آية ٢٩] لئلا يفهم منه ما لا يليق. وهذا أبعد من هذا في الوَهَم كثير.

وقال أبو البقاء: وقيل: يجوز أن يكون ظرفاً لما دل عليه «فَوَيْلٌ». وقال ابن الخطيب: والذي أظنه أن العامل هو الفعل المدلول عليه بقوله: ﴿مَّا لَهُ مِن دَافِعٍ﴾ [سورة الطور آية ٨]؛ لأن العذاب الواقع على هذا ينبغي أن يقع في ذلك اليوم، لأن العذاب الذي به التخويف هو الذي بعد الحَشْر ومَوْر السَّماء لأنه في معنى قوله: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ [سورة غافر آية ٨٥].

قوله: ﴿يَوْمَ يُدَعُّونَ﴾: ﴿يَوْمَ﴾: بدل من: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾.

قوله: ﴿هَـٰذِهِ النَّارُ﴾: ابتداء، وخبره مقول تقديره: يقال لهم: هذه النار، ومثله في إضمار القول قوله: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾؛ أي: يقال لهم: كلوا واشربوا.

قوله: ﴿هَنِيئًا﴾: نصب على المصدر.

قوله: ﴿بِكَـٰهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾: يجوز في الكلام النصب على العطف على موضع ﴿بِكَـٰهِنٍ﴾ في لغة أهل الحجاز، ويجوز الرفع على العطف على موضع ﴿بِكَاهِنٍ﴾ في لغة بني تميم، وعلى إضمار مبتدأ؛ أي: ولا هو مجنون.

قوله: ﴿سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾: رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هذا سحاب.

قوله: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي﴾: انتصب يوم على البدل من: ﴿يَوْمَهُمُ﴾، و﴿يَوْمَهُمُ﴾ منصوب بـ ﴿يُلَاقُوا﴾ مفعول به، وليس نصبه على الظرف.

قوله: ﴿فَذَرْهُمْ﴾: أصله: فاوذرهم، ولكن حذفت الواو؛ لأنه بمعنى: فدعهم، فحمل على نظيره في المعنى، وعلى ما يقوم مقامه؛ لأنهم استغنوا عن استعمال ودع، بقولهم: ترك، وكذلك وذرهم لم يستعمل كما لم يستعمل ودع، وإنما حذفت الواو من يدع؛ لأنه بمنزلة يزن، الدال كالزاي في الحركة، لكن فتحت الدال في يدع؛ لأجل حرف الحلق بعدها، وأصلها: الكسر، كالزاي من يزن، فحذفت الواو على الأصل؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، وحذفت من يذر؛ لأنه بمعنى: يدع، وقد تقدم ذكر هذا.

قوله: ﴿وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾: ﴿وَإِدْبَارَ﴾: ظرف زمان تقديره: وسبحه وقت إدبار النجوم، ومثله: ﴿وَإِدْبَارَ السُّجُودِ﴾: على قراءة من كسر الهمزة، فأما من فتحها في: ﴿ق﴾، فإنه جعله جمع دُبُر، وهو ظرف مُتسع فيه، حُكي عن العرب: جئتك دبر الصلاة، وكل هذا إنما هو على حذف وقت، كما تقول جئتك مقدم الحاج، وخفوقَ النجم؛ أي: وقت ذلك[1].

---

(١) «وإدْبَارَ النّجُومِ» العامة على كسر الهمزة مصدراً، بخلاف التي في آخر «ق»، فإنَّ الفتح هناك لائق لأنه يراد به الجمع لدَبْر السجود أي أعْقَابِه. على أنه قرأ سالم الجَعديُّ ويعقوب، والمِنْهَالُ بن عمرو بفتحها هنا؛ أي أعقاب النجوم وآثارها إذا غَرُبَتْ.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة النجم

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر ﴿فَاسْتَوَى﴾؛ أي: استوى عاليا، يعني: جبريل عليه السلام، فالضميران لجبريل، وقال الفراء: هو عطف على الضمير ﴿فَاسْتَوَى﴾، جعل ﴿فَاسْتَوَى﴾ ضمير محمد صلى الله عليه وسلم، وهو ضمير جبريل عليه السلام عطف المضمر المرفوع من غير أن يؤكد، وهو قبيح عند البصريين، وكان القياس عندهم: لو حملت الآية على هذا المعنى أن تقول: فاستوى هو وهو الأفق. واستوى يقع للواحد وأكثر ما يقع من اثنين، ولذلك جعل الفراء الضميرين لاثنين.

قوله: ﴿أَوْ أَدْنَى﴾: أَوْ على بابها، والمعنى: فكان لو رآه الرائي منكم قال: هو قدر قوسين أو أدنى في القرب.

قوله: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾: من خفف كذب جعل ما في موضع نصب على حذف الخافض؛ أي: فيما رأى، وما بمعنى: الذي، و﴿رَأَى﴾ واقعة على هاء محذوفة؛ أي: رآه، ورأى من رؤية العين، ويجوز أن تكون ما، والفعل مصدراً، فلا يحتاج إلى إضمار هاء، ومن شدد كذب جعل ما مفعولاً به على أحد الوجهين، ولا يقدر حذف حرف جر فيه؛ لأن الفعل إذا شدد تعدى بغير حرف [1].

قوله: ﴿نَزْلَةً أُخْرَى﴾: مصدر في موضع الحال، كأنه قال: ولقد رآه نازلا نزلة أخرى، وهو عند الفراء نصب؛ لأنه في موضع الظرف؛ إذ معناه: مرة أخرى، والهاء في: ﴿رَآهُ﴾ تعود

---

(١) قرأ هشامٌ وأبو جَعْفَر بتشديد الذال والباقون بتخفيفها. فأما الأولى فإن معناها أن ما رآه محمد بعينه صدَّقه قلبهُ ولم ينكره أي لم يقل: لم أعرفْكَ و(ما) مفعول به موصولة والعائد محذوف ففاعل (رأى) ضمير يعود على النبي - صلى الله عليه وسلم -. وأما قراءة التخفيف فقيل كذلك. و«كَذَبَ» يتعدى بنفسه وقيل: هو على إسقاط الخافض أي فيما رآه قاله مكي وغيره فأسقط حرف الصفة، قال حسان:

لَـنَـجْوْتُ مَنْجَـى الحَـارِثِ بْـنِ هِـشَامِ لَـوْ كُـنْتِ صَـادِقَةَ الَّـذِي حَدَّثْتِنِـي

أي في الذي حدثتني. وجوز في (ما) وجهين آخرين: أحدهما: أن يكون بمعنى الذي. والثاني: أن تكون مصدرية ويجوز أن يكون فاعل (رأى) ضميراً يعود على الفؤاد أي لم يشك قلبه فيما رآه بعَيْنِهِ.

على جبريل عليه السلام.

قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ من عِلْمٍ﴾: الهاء: تعود على الأسماء؛ لأن التسمية والأسماء بمعنًى.

قوله: ﴿وَكَمْ من مَلَكٍ﴾: كم: خبر، وموضعها رفع بالابتداء، و﴿لا تُغْنِي﴾ الخبر.

قوله: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ﴾: ﴿أَعْلَمُ﴾: بمعنى: عالم، ومثله: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى﴾، وفيه نظر؛ لأن أفعل إنما يكون بمعنى: فاعل إذا كان للمخبر عن نفسه، ويجوز: أن يكونا على بابهما للتفضيل في العلم؛ أي: هو أعلم من كل أحد بهذين الصنفين وبغيرهما، ومثل ذلك: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾، و﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾.

قوله: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ﴾: اللام: متعلقة بالمعنى؛ لأن معنى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾: هو مالك للجميع، يهدي من يشاء ويضل من يشاء؛ ليجزي، وقيل: اللام متعلقة بقوله: ﴿لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ﴾.

قوله: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ﴾: الذين: في موضع نصب على البدل من: الذين في قوله: ﴿وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾.

قوله: ﴿إِلا اللَّمَمَ﴾[1]: استثناء ليس من الأول، وهو صغائر الذنوب من قولهم: ألممت

---

(١) قال تعالى: " الذين يَجْتَنِبُونَ كبائر الإثم والفواحش إلاَّ اللمم " (الذين) يحتمل أن يكون بدلاً عن الذين أحسنوا وهو الظاهر، وكأنه تعالى قال ليجزي الذين أساؤوا ويجزي الذين أحسنوا، ويتبين به أن المحسن ليس ينفع الله بإحسانه شيئاً وهو الذي لا يسيء ولا يرتكب القبيح الذي هو سيئة في نفسه عند ربه فالذين أحسنوا هم الذين اجتنبوا ولهم الحسنى، وبهذا يتبين المسيء والمحسن لأن من لا يجتنب كبائر الإثم يكون مسيئاً والذي يجتنبها يكون محسناً، وعلى هذا ففيه لطيفة وهو أن المحسن لما كان هو من يجتنب الآثام فالذي يأتي بالنوافل يكون فوق المحسن، لكن الله تعالى وعد المحسن بالزيادة فالذي فوقه يكون له زيادات فوقها وهم الذين لهم جزاء الضعف، ويحتمل أن يكون ابتداء كلام تقديره الذين يجتنبون كبائر الإثم يغفر الله لهم والذي يدل عليه قوله تعالى: " إِنَّ رَبَّكَ واسع المغفرة " وعلى هذا تكون هذه الآية مع ما قبلها مبينة لحال المسيء والمحسن وحال من لم يحسن ولم يسيء وهم الذين لم يرتكبوا سيئة وإن لم تصدر منهم الحسنات، وهم كالصبيان الذين لم يوجد فيهم شرائط التكليف ولهم الغفران وهو دون الحسنى، ويظهر هذا بقوله تعالى بعده: " هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُمْ مِّنَ الأرض وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ " أي يعلم الحالة التي لا إحسان فيها ولا إساءة، كما علم من أساء وضل ومن أحسن واهتدى، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: إذا كان بدلاً عن الذين أحسنوا فلم خالف ما بعده بالمضي والاستقبال حيث قال تعالى: =

بالشيء إلماما إذا قللت منه، وزرت لماما؛ أي: قليلاً، وهو أحسن الأقوال فيه.

قوله: ﴿أَلَّا تَزِرُ﴾: أَنْ: في موضع خفض على البدل من: ما في قوله: ﴿لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى﴾، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: ذلك ألا تزر، والهاء محذوفة مع أن؛ أي: أنه لا تزر.

قوله: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ﴾: و﴿وَأَنَّ سَعْيَهُ﴾: أَنْ: في الموضعين عطف على: ﴿أَلَّا تَزِرُ﴾، وأجاز الزجاج: ﴿سَوْفَ يَرَى﴾ بفتح الياء على إضمار الهاء؛ أي: سوف يراه، ولم يجزه الكوفيين؛ لأنه يصير: ﴿سَعْيَهُ﴾ قد عمل فيه أنَّ، و﴿يُرَى﴾، وهو جائز عند المبرد وغيره؛ لأن دخول أَنْ على ﴿سَعْيَهُ﴾، وعملها فيه يدل على الهاء المحذوفة من: ﴿يُرَى﴾، وعلى هذا أجاز البصريون: إنّ زيداً ضربت بغير هاء.

قوله: ﴿ثُمَّ يُجْزَاهُ﴾: الهاء: تعود على السعي؛ أي: يُجزى به، و﴿الْجَزَاءَ﴾ نصب على المصدر.

قوله: ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ﴾، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ﴾، ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ﴾، ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ﴾: أَنَّ: في جميع ذلك عطف على: ﴿أَلَّا تَزِرُ﴾ على أحد وجهيها، وكذلك أنَّ فيما بعد ذلك[1].

= " الذين أَحْسَنُواْ " [النجم: ٣١] وقال: " الذين يَجْتَنِبُونَ " ولم يقل اجتنبوا؟ نقول: هو كما يقول القائل الذين سألوني أعطيتهم، الذين يترددون إلى سائلين أي الذين عادتهم التردد والسؤال سألوني وأعطيتهم فكذلك ههنا قال: " الذين يَجْتَنِبُونَ " أي الذين عادتهم ودأبهم الاجتناب لا الذين اجتنبوا مرة وقدموا عليها أخرى، فإن قيل: في كثير من المواضع قال في الكبائر " والذين يَجْتَنِبُونَ كبائر الإثم والفواحش وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ " [الشورى: ٣٧] وقال في عباد الطاغوت: " والذين اجتنبوا الطاغوت أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُواْ إِلَى الله" [الزمر: ١٧] فما الفرق؟ نقول: عبادة الطاغوت راجعة إلى الاعتقاد والاعتقاد إذا وجد دام ظاهراً فمن اجتنبها اعتقد بطلانها فيستمر، وأما مثل الشرب والزنى أمر يختلف أحوال الناس فيه فيتركه زماناً ويعود إليه ولهذا يستبرأ الفاسق إذا تاب ولا يستبرأ الكافر إذا أسلم، فقال في الآثام: " الذين يَجْتَنِبُونَ " دائماً، ويثابرون على الترك أبداً، وفي عبادة الأصنام: " اجتنبوا " بصيغة الماضي ليكون أدل على الحصول، ولأن كبائر الإثم لها عدد أنواع فينبغي أن يجتنب عن نوع ويجتنب عن آخر ويجتنب عن ثالث ففيه تكرر وتجدد فاستعمل فيه صيغة الاستقبال، وعبادة الصنم أمر واحد متحد، فترك فيه ذلك الاستعمال وأتى بصيغة الماضي الدالة على وقوع الاجتناب لها دفعة.

(١) العامة على فتح همزة «أَنَّ» وما عطف عليها بمعنى أن الجميع في صحف مُوسَى وإِبْرَاهِيمَ. وقرأ أبو السَّمَّال بالكسر في الجميع على الابتداء ومعنى الآية: إن منتهى الخَلْق ومصيرَهم إليه فيجازيهم بأعمالهم. =

قوله: ﴿عَادًا الأُولَى﴾: أدغم نافع، وأبو عمرو التنوين في اللام من الأولى بعد أن ألقيا حركة الهمزة المضمومة من: أُولَى على لام التعريف، وقد منع المبرد وغيره ذلك؛ لأنهما أدغما ساكنا في ما أصلة السكون وحركته عارضة، والعارض لا يعتد به، ووجه قراءتهما بالإدغام: هو حكى المازني، وغيره من قول العرب: لَخَمَرُ جاءَ، يعنون: الأحمر، فاعتدوا بحركة اللام، وابتدؤوا بها، واستغنوا بها عن ألف الوصل، فكذلك من أدغم التنوين من عاد في اللام من: ﴿الأُولَى﴾ اعتَدَّ بالحركة على اللام، وعلى ذلك قالوا: سَلْ زيداً، إنما هو اسأل، فلما ألقى حركة الهمزة على السين اعتد بها، فحذف ألف الوصل، وعلى ذلك قالوا: ردَّ وعضَّ ومدَّ، وأصله: افعل، ثم ألقيت حركة العين على الفاء، واعتدوا بها، فحذفوا ألف الوصل لاعتدادهم بحركة الفاء، وإن كانت عارضة.

قوله: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ﴾: نصب بـ ﴿أَهْوَى﴾.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة القمر

قوله تعالى: ﴿مُزْدَجَرٌ﴾: الدال: بدل من تاء، وهو مفتعل من الزجر، وإنما أُبدلت الدال من التاء؛ لأن التاء مهموسة، والزاي مجهورة، ومخرجهما قريب من الآخر، فأبدلوا من التاء حرفا هو من مخرجها، يوافق الزاي في الجهر، وهي الدال[1].

وقيل: منه ابتداء المنَّة وإليه انتهاء الآمَال. وروى أبو هريرةَ مرفوعاً: تَفَكَّرُوا فِي الخَلْق وَلاَ تَفَكَّرُوا في الخَالِقِ، فَإن الله لاَ يُحِيطُ بِهِ الفِكْرُ. قال القرطبيُّ: ومن هذا المعنى قوله عليه الصلاة والسلام: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ لَهُ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟ فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ ولْيَنْتَهِ» ولهذا أحسن من قال (رحمة الله عليه ورضاه) (شعْراً):

فَـــإِنَّـكَ تُـرْدَى إنْ فَعَلْـتَ وتُخْـذَلُ ... وَلاَ تُفَكِّـرَنْ فِي ذَا العُـلاَ عَـزَّ وَجْهُـهُ

وَقُـلْ مِـــثْلَ مَـا قَـالَ الخَلِيلُ المُبَجَّلُ ... وَدُونَـكَ مَـصْنُوعاتِهِ فَاعْتَـبِرْ بِهـا

(١) «مزدجر» يجوز أن يكون فاعلاً ب «فيه» لأن «فيه» وقع صلة وأن يكون مبتدأ، و«فِيهِ» الْخبر. و«الدال» بدل من تاء الافتعال، وأصله مُزْتَجَرٌ، فقُلبت التاء دالاً. وتاء الافتعال تقلب دالاً بعد الزاي، والدال، والذال؛ لأن الزاي حرف مجهور والتاء حرف مهموس، فأبدلوها إلى حرف مجهورٍ قريب من التاء، وهو الدال. و«مزدجر» هنا اسم مصدر أي ازدجاراً، أو اسم مكان أي موضع ازدجار. ومعناه فيه نهي

قوله: ﴿مُدَّكِرٍ﴾: أصله: مذتكر، فهو مفتعل من الذكر، لكن الذال حرف مجهور قوي، والتاء مهموسة ضعيفة، فأبدلوا من التاء حرفا من مخرجها مما يوافق الذال في الجهر، وهو الدال، ثم أدغمت الذال في الدال، ويجوز: ﴿مذَّكر﴾ بالذال على إدغام الثاني في الأول، وبذلك قرأ قتادة.

قوله: ﴿حِكْمَةٌ﴾: رفع على البدل من: ما في قوله: ﴿مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾، وما رفع بجاء فاعل، أو على إضمار مبتدأ؛ أي: هي حكمة.

قوله: ﴿فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾: مَا: استفهام، يجوز أن تكون في موضع نصب بـ ﴿تُغْنِ﴾، ويجوز أن تكون نافية على حذف مفعول ﴿تُغْنِ﴾.

وحذفت الياء من تغني والواو من: ﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾، وشبه ذلك من خط المصحف؛ لأنه كتب على لفظ الإدراج والوصل، ولم يكتب على حكم الأصل والوقف، وقد غلط بعض النحويين، فقال: إنما حذفت الياء في: ﴿فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾؛ لأن مَا بمنزلة لَمْ، فجزمت كما تجزم لم، وهذا خطأ؛ لأن لَمْ إنما تنفي وترد المستقبل ماضياً، وما تنفي الحال، فلا يجوز أن يقع أحدهما موقع الآخر لاختلاف معنيهما.

قوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ﴾: ﴿يَوْمَ﴾: نصب على إضمار فعل؛ أي: اذكر يوم يَدْعُ، ولا يعمل فيه تَوَلَّ؛ لأن التولي في الدنيا، و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ في الآخرة، ولذلك يحسن الوقف على: ﴿عَنْهُمْ﴾، وتبتدىء ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾، ويجوز أن يكون العامل في يوم: ﴿خُشَّعًا﴾ أو ﴿يَخْرُجُونَ﴾.

قوله: ﴿خُشَّعًا﴾: نصب على الحال من الهاء والميم في: ﴿عَنْهُمْ﴾، فيقبح الوقف على: ﴿عَنْهُمْ﴾، وإن جعلته حالاً من الضمير في: ﴿يَخْرُجُونَ﴾ حسن الوقف على: ﴿عَنْهُمْ﴾، وكذلك موضع ﴿يَخْرُجُونَ﴾ حال من الضمير المخفوض في: ﴿أَبْصَارُهُمْ﴾، وكذلك موضع: ﴿كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ﴾ حال من المضمر في: ﴿يَخْرُجُونَ﴾، وكذلك موضع: ﴿مُهْطِعِينَ﴾ كلها نصب على الحال.

=

وعظة، يقال: زَجَرْتُهُ وازْدَجَرْتُهُ إذا نهيته عن السوء. وقرىء: مُزَّجَر بقلب تاء الافتعال زاياً ثم أدغم. وزيد بن علي: مُزْجِر اسم فاعل من أَزْجَرَ صار ذا زَجْرٍ، كَأَعْشَبَ أي صار ذا عُشْبٍ.

قوله: ﴿فَالْتَقَى الْمَاءُ﴾: ﴿الْمَاءُ﴾ اسم للجنس، فلذلك لم يقل: الماءان بعد ذكره؛ لخروج الماء من موضعين: من السماء والأرض، وأصل ماء: مَوَه، فأبدلوا من الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت ماء، والألف خفية، والهاء خفية، فاجتمع خفيان: عين، ولام، فأبدلوا من الهاء حرفا قويا جلدا، وهو الهمزة، ودل على هذا التقدير قولهم في الجمع: أمواه، ومياه، وفي التصغير: مُوَيْه فَرُدَّ إلى أصله.

قوله: ﴿وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا﴾: الهاء للعقوبة، وقيل: للسفينة.

قوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾: كيف: خبر كان، و﴿عَذَابِي﴾ اسمها، ويجوز: أن تكون كيف في موضع الحال، وكان بمعنى: وقع وحدث، والعذاب رفع بكان، ولا خبر لها.

قوله: ﴿رِيحًا صَرْصَرًا﴾: أصله: صرر، من صرَّ الشيء إذا صوَّت، لكن أبدلوا من الراء الثانية صاداً.

قوله: ﴿تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾: ﴿تَنْزِعُ﴾: في موضع نصب على النعت لـ ﴿رِيحًا﴾، و﴿كَأَنَّهُمْ﴾: في موضع نصب على الحال من: ﴿النَّاسَ﴾ تقديره: إنا أرسلنا عليهم ريحاً صرصراً نازعة للناس مشبهين أعجاز نخل، وهي حال مقدرة؛ أي: يكونون كذلك، وقد قيل: الكاف في موضع نصب بفعل مضمر تقديره: فتتركهم كأعجاز نخل؛ أي: مثل أعجاز نخل.

قوله: ﴿نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾: إنما ذكر ﴿مُنْقَعِرٍ﴾؛ لأن النخل يذكر ويؤنث، فلذلك قال: منقعر، وقال في موضع آخر: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾، فأنث.

قوله: ﴿وَنُذُرِ﴾: قيل: هو مصدر بمعنى: إنذاري، وقيل: هو جمع نذير.

قوله: ﴿أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا﴾: نصب بإضمار فعل تقديره: أنتبع بشرا منا واحد، ودل على الحذف قوله: ﴿نَتَّبِعُهُ﴾، و﴿مِنَّا وَاحِدًا﴾: صفتان لبشر.

قوله: ﴿وَسُعُرٍ﴾: قيل: هو مصدر سُعِرَ الرجل إذا طاش، وقيل: هو جمع سعير.

قوله: ﴿مَنِ الْكَذَّابُ﴾: ابتداء وخبر، والجملة في موضع نصب بـ ﴿سَيَعْلَمُونَ﴾.

قوله: ﴿فِتْنَةً لَهُمْ﴾: مفعول من أجله، وقيل: هو مصدر.

قوله: ﴿وَاصْطَبِرْ﴾: هو افتعل من الصبر، وأصله: اصتبر، فأبدلوا من التاء حرفا يؤاخي الصاد في الإطباق، وهو الطاء، ليعمل اللسان في الإطباق عملا واحداً، مثله: مصطبر هو

مفتعل من الصبر، دليله: أنك إذا صغرت أو جمعت حذفت الطاء؛ إذ هي بدل من تاء، تقول: مُصَيْبر، ومصابر، كما تفعل بمكتسب.

قوله: ﴿إِلا آلَ لُوطٍ﴾: ﴿آلَ﴾: نصب على الاستثناء، وأصله: أهل، ثم أبدلوا من الهاء همزة لخفائها، فصارا: أَأْلًا، فأبدلوا من الهمزة الساكنة ألفا، كما فعلوا في آتى وآمن، ويدل على ذلك قولهم في التصغير: أُهَيْل [1].

قوله: ﴿بِسَحَرٍ﴾: إنما انصرف؛ لأنه نكرة، ولو كان معرفة لم ينصرف؛ لأنه إذا كان معرفة فهو معدول عن الألف واللام؛ إذ تعرف بغيرهما، وحق هذا الصنف أن يتعرف بهما، فلما لم يتعرف بهما صار معدولا عنهما، فثقل مع ثقل التعريف فلم ينصرف؛ فإن نُكِّر انصرف، ومثله: بُكرةً، إلا أن بكرة لم تنصرف للتأنيث والتعريف، ومثله: غدوة، فإن نُكِّرا انصرفا كسَحَر.

قوله: ﴿نِعْمَةً مِن عِنْدِنَا﴾: ﴿نِعْمَةً﴾: مفعول من أجله، ويجوز في الكلام الرفع على تقدير: تلك نعمةٌ.

قوله: ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي﴾: الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره: نجزي من شكر جزاء كذلك؛ أي: مثل ذلك.

قوله: ﴿عَنْ ضَيْفِهِ﴾: لا تكاد العرب تثني ضيفا ولا تجمعه؛ لأنه مصدر، وتقدير الآية: عن ذوي ضيفه، وقد ثناه بعضهم وجمعه.

قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾: كان الاختيار على أصول البصريين رفع كل، كما أن الاختيار عندهم في قولك: زيدٌ ضربته، الرفع، والاختيار عند الكوفيين النصب فيه بخلاف قولنا: زيد أكرمته؛ لأنه قد تقدم في الآية شيء عمل فيما بعده، وهو إنَّ، فالاختيار عندهم النصب فيه، وقد أجمع القراء على النصب في: كل على الاختيار فيه عند الكوفيين، ليدل ذلك

---

(١) ﴿إِلاَّ آلَ لُوطٍ﴾ فيه وجهان: أحدهما: أنه متصل ويكون المعنى: أنه أرسل الحاصب على الجميع إلا أهله، فإنه لم يرسلْ عليهم. والثاني: أنه منقطع. قال شهاب الدين: ولا أدري ما وَجْهُهُ؛ فإن الانقطاع وعدمه عبارة عن عدم دخول المستثنى في المستثنى منه، وهذا داخلٌ ليس إلاَّ. وقال أبو البقاء: هو استثناء منقطع. وقيل: متصل؛ لأن الجميع أرسل عليهم الحاصب فهَلَكُوا إلا آلَ لوط. وعلى الوجه الأول يكون الحاصب لم يرسل على آل لوط. انتهى. وهو كلام مُشْكِلٌ.

على عموم الأشياء المخلوقات: أنها لله لخلاف ما قاله أهل الزَيْغ: إن ثَمَّ مخلوقات لغير الله، تعالى الله عن ذلك، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ يرد قولهم. وإنما دل النصب في كل على العموم؛ لأن التقدير: إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، فخلقناه: تأكيد وتفسير لخلقنا المضمر الناصب لكل، وإذا حذفته وأظهرت الأول صار التقدير: إنا خلقنا كل شيء بقدر، فهذا لفظ عام يعم جميع المخلوقات، ولا يجوز أن يكون خلقناه صفة لشيء؛ لأن الصفة والصلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول، ولا يكونان تفسير لما يعمل فيما قبلهما، فإذا لم يكن خلقناه صفة لشيء لم يبق إلا أنه تأكيد وتفسير للمضمر الناصب لكل، وذلك يدل على العموم، وأيضاً فإن النصب هو الاختيار عند الكوفيين؛ لأن إنَّا عندهم تطلب الفعل، فهي به أولى، فالنصب عندهم في كل هو الاختيار، فإذا انضاف إليه معنى العموم والخروج من الشبه كان النصب أقوى كثيرا من الرفع، قال أبو محمد: وقد أفردت هذه المسألة بأشبعَ من هذا التفسير في غير هذا الكتاب.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة الرحمن جل ذكره

قوله: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾: ﴿الشَّمْسُ﴾: ابتداء، والخبر محذوف تقديره: الشمس والقمر يجريان بحسبان؛ أي: بحساب، وقيل: بحسبان هو الخبر[1].

قوله: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا﴾: أَنْ: في موضع نصب على حذف الخافض تقديره: لئلا تطغوا، فتطغوا في موضع نصب بأَنْ، وقيل: أَنْ بمعنى: أي، لا موضع لها، فيكون تطغوا على هذا مجزوما بلا.

---

(١) ﴿والشمس والقمر بحسبان﴾ فيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن الشمس مبتدأ، و«بِحُسْبَان» خبره على حذف مضاف، تقديره: جري الشمس والقمر بحسبان، أي كائن، أو مستقر، أو استقر بحُسْبَان. الثاني: أن الخبر محذوف يتعلق به هذا الجار، تقديره: يجريان بحُسْبَان. وعلى هذين القولين، فيجوز في الحسبان وجهان: أحدهما: أنه مصدر مفرد بمعنى «الحُسْبان»، فيكون ك «الشُّكْران» و«الكُفْران». والثاني: أنه جمع حساب، ك «شهاب» و«شُهْبَان». والثالث: أن «بحسبان» خبره، و«الباء» ظرفية بمعنى «في» أي: كائنان في حسبان. وحسبان على هذا اسم مفرد، اسم للفلك المستدير، مشبهة بحسبان الرَّحَى الذي باستدارته تدور الرّحى.

قوله: ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾: قرأها ابن عامر بالنصب عطفا على الأرض؛ لأن قوله: ﴿وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ﴾ معناه: خلقها، فعطف ﴿وَالْحَبُّ﴾ على ذلك؛ أي: وخلق الحبَّ والريحان، ومن رفع عطف على: ﴿فَاكِهَةٌ﴾، و﴿فَاكِهَةٌ﴾ ابتداء، و﴿فِيهَا﴾ الخبر، ومن خفض ﴿وَالرَّيْحَانُ﴾ عطفه على: ﴿الْعَصْفِ﴾، وجعل ﴿وَالرَّيْحَانُ﴾ بمعنى: الرزق.

قوله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ﴾: ﴿رَبُّ﴾: رفع على إضمار مبتدأ تقديره: هو رب المشرقين، وقيل: هو بدل من المضمر في: ﴿وَخَلَقَ﴾، ويجوز في الكلام الخفض على البدل من: ﴿رَبِّكُمَا﴾.

قوله: ﴿وَالرَّيْحَانُ﴾[1]: أصله: رَيْوحان، ثم أبدلوا من الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، كميِّت وهيِّن، ثم خففت الياء، كما تقول: مَيْت وهَيْن ولَيْن، ولزم التخفيف في: ﴿وَالرَّيْحَانُ﴾ لطوله وللحاق الزيادتين في آخره، وهما الألف والنون، فوزنه: فَيْعلان، ولو كان وزنه فعلان لقلت: رَوْحان؛ لأنه من الروح، ولم يتمكن بدل الواو ياء؛ إذ لا علة توجب ذلك، فلما أُجْمِعَ على لفظ الياء فيه عُلِمَ أن له أصلا خفف منه، وهو ما ذكرنا.

وقد أجاز بعضهم: أن يكون فعلان، والياء بدل من واو، كما أبدلوا من الياء واوا في: أشاوي، أصلها: أشايا.

قوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ﴾: أي: من أحدهما، ثم حذف المضاف وهو أحد، واتصل الضمير بمن، كما قال: ﴿عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ﴾؛ أي: من إحدى القريتين، ثم حذف

---

(١) الريحان فيه وجوه، قيل: ما يشم وقيل: الورق، وقيل: هو الريحان المعروف عندنا وبزره ينفع في الأدوية، والأظهر أن رأسها كالزهر وهو أصل وجود المقصود، فإن ذلك الزهر يتكون بذلك الحب وينعقد إلى أن يدرك فالعصف إشارة إلى ذلك الورق والريحان إلى ذلك الزهر، وإنما ذكرهما لأنهما يؤولان إلى المقصود من أحدهما علف الدواب، ومن الآخر دواء الإنسان، وقرىء الريحان بالجر معطوفاً على العصف، وبالرفع عطفاً على الحب وهذا يحتمل وجهين أحدهما: أن يكون المراد من الريحان المشموم فيكون أمراً مغايراً للحب فيعطف عليه والثاني: أن يكون التقدير ذو الريحان بحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه كما في: " واسأل القرية " [يوسف: ٨٢] وهذا مناسب للمعنى الذي ذكرنا، ليكون الريحان الذي ختم به أنواع النعم الأرضية أعز وأشرف، ولو كان المراد من الريحان هو المعروف أو المشمومات لما حصل ذلك الترتيب، وقرىء: " والريحان " ولا يقرأ: " والحب ذُو العصف " ويعود الوجهان فيه.

المضاف، وحذف المضاف جائز كثير شائع في كلام العرب، كقوله: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾، وكقوله: ﴿الَّتِي أَخْرَجَتْكَ﴾.

قوله: ﴿كَالأَعْلامِ﴾ : الكاف: في موضع نصب على الحال من المضمر في: ﴿الْمُنْشَآتُ﴾.

قوله: ﴿مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ﴾[1]: من رفع النحاس عطفه على الشُّواظ، وهو أصح في المعنى؛ لأن الشواظ اللهب الذي لا دخان فيه، والنحاس الدخان، وكلاهما يتكون من النار، فأما من قرأ: ﴿ونحاسٍ﴾، بالخفض، فإنه عطفه على النار، وفيه بعد؛ لأنه يصير المعنى: أن اللهب من الدخان يتكون، وليس كذلك، إنما يتكون من النار، وقد رُوي عن أبي عمرو: أنه قال: لا يكون الشواظ إلا من نار وشيء آخر معه، يعني: يكون من شيئين: من نار ودخان. وحُكي مثله عن الأخفش، فعلى هذا يصح خفض النحاس، وقد قيل: إنَّ التقدير: يرسل عليكما شواظ من نار وشيء من نحاس، ثم حذف شيئا، وأقام ﴿مِنْ نَارٍ﴾، وهو صفته مقامه، وحذف حرف الجر لتقدم ذكره، فيكون المعنى كقراءة من رفع نحاسا.

قوله: ﴿فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي﴾: ليس في يؤخذ ضمير، و﴿بِالنَّوَاصِي﴾ يقوم مقام الفاعل، وتقديره: فيؤخذ بنواصيهم، وقيل: التقدير: فيؤخذ بالنواصي منهم، ولا يجوز أن يكون يؤخذ ضمير يعود على المجرمين؛ لأنه يلزم أن يقول: فيؤخذون، ويلزم أن يُعَدَّى أخذ إلى مفعولين،

---

(١) في «النُّحاس» قولان.

أحدهما: أنه دخان النار، رواه أبو صالح عن ابن عباس، وبه قال سعيد بن جبير، والفراء وأبو عبيدة، وابن قتيبة، والزجاج، ومنه قول الجعديّ يذكر امرأة:

تُضيءُ كضَوْءِ سِراجِ السَّلِيـ ـطِ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ فيه نُحاسا

وذكر الفراء في السَّليط ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه دُهن السَّنام، وليس له دخان إذا استُصبح به.

والثاني: أنه دُهن السِّمسِم.

والثالث: الزيت.

والثاني: أنه الصُّفْر المُذاب يُصَبُّ على رؤوسهم، رواه العوفي عن ابن عباس، وبه قال مجاهد، وقتادة. قال مقاتل: والمراد بالآية: كفار الجن والإنس، يرسل عليهما في الآخرة لهب النار والصُّفْر الذائب، وهي خمسة أنهار تجري من تحت العرش على رؤوس أهل النار، ثلاثة أنهار على مقدار الليل، ونهران على مقدار نهار الدنيا، (فلا تَنْتَصِرانِ) أي: فلا تمتنعان من ذلك.

أحدهما بالباء، ولا يجوز ذلك، إنما يقال: أخذت الناصية، وأخذت بالناصية، ولو قلت: أخذت الدابة بالناصية لم يجز، وحكي عن العرب: أخذت الخطام، وأخذت بالخطام، بمعنًى، وقد قيل: إن معناه: فيؤخذ كل واحد بالنواصي، وليس بصواب؛ لأنه لا يتعدى إلى مفعولين أحدهما بالباء على ما ذكرنا، وقد يجوز أن يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف جر غير الباء، نحو: أخذت ثوبا من زيد، فهذا المعنى غير الأول، فلا يحسن مع الباء مفعول آخر إلا أن تجعلها بمعنى: من أجل، فيجوز أن تقول: أخذت زيداً بعمرو؛ أي: من أجله، وبذنبه، فاعرفه.

قوله: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾: ﴿ذَوَاتَا﴾: تثنية ذات على الأصل؛ لأن أصل ذات: ذوات، لكن حذفت الواو تخفيفاً وللفرق بين الواحد والجمع، ودلت التثنية ورجوع الواو فيها على أصل الواحد، و﴿أَفْنَانٍ﴾ جمع فنن على قول من جعل أفنانا بمعنى: أغصان، ومن جعلها بمعنى: أجناس، وأنواع كان الواحد فنا، وكان حقه أن يجمع على فنون.

قوله: ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾: ابتداء وخبر، و﴿دَانٍ﴾ كقاض وغاز، معتل اللام [1].

قوله: ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى فُرُشٍ﴾: حال، والعامل فيه مضمر تقديره: ينعمون متكئين، ودل على ذلك: أن الآيات في صفة النعيم، وقيل: هو حال من مَنْ في قوله: ﴿وَلِمَنْ خَافَ﴾.

قوله: ﴿كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ﴾: ﴿كَأَنَّهُنَّ﴾ في موضع الحال من: ﴿قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾، كأنه قال: فيهن قاصرات الطرف مشبهات الياقوت، وذكر النحاس: أن الكاف في موضع رفع على الابتداء، وهو بعيد، لا وجه له.

قوله: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ﴾: أصل ﴿خَيْرَاتٌ﴾ على وزن فَيْعِلات، لكن خفف، وكميْت هيْن، وهنَّ ابتداء، وفيهن الخبر.

قوله: ﴿عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ﴾: ورفرف اسم للجمع، فلذلك نعت بخضر، وهو جمع أخضر، فهو كقولك: رهطٌ كِرامٌ، وقومٌ لِئامٌ، وقيل: هو جمع واحده رفرفة، ومثله:

---

(١) ﴿وَجَنَى الجنتين دَانٍ﴾ مبتدأ وخبر، وأصله: «دان» مثل «غاز» فأعل كإعلاله. وقرأ عيسى بن عمر: «وجَنِي» بكسر النون. وتوجيهها: أن يكون أمال الفتحة لأجل الألف، ثم حذف لالتقاء الساكنين، وأبقى إمالة النون نحو الكسرة وقرىء: «وجِنَى» بكسر الجيم، وهي لغة. والجنى: ما يقطف من الثِّمار، وهو «فَعْلٌ» بمعنى «مفعول» كالقَبْضِ والقنص.

﴿وَعَبْقَرِيٍّ﴾، قيل: واحده عبقريّة، وقيل عبقريّ واحد يدل على الجمع، منسوب إلى عبقر، وهو موضع.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الواقعة

قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾: إِذَا: ظرف زمان، والعامل فيه: ﴿وَقَعَتِ﴾؛ لأنها قد يجازى بها، فعمل فيها الفعل الذي بعدها، كما يعمل في ما، ومن اللتين للشرط في قولك: ما تفعل أفعل، ومن تكرم أُكرم، فمن وما في موضع نصب بالفعل الذي بعدها بلا اختلاف؛ فإن دخلت ألف الاستفهام على إذا، خرجت عن حَدَّ الشرط فلا يعمل فيها الفعل الذي بعدها؛ لأنها مضافة إلى ما بعدها، نحو: ﴿أَإِذَا مِتْنَا﴾، ﴿أَئِذَا كُنَّا﴾، وشبهه، وقد أجاز النحاس عمل ﴿مِتْنَا﴾ في إذا، وهو بعيد، وإنما لم يُجاز بإذا في كل الكلام وتعمل كغيرها؛ لأنها مخالفة لحروف الشرط لما فيها من التحديد والتوقيت في جواز وقوع ما بعدها وكونه بغير احتمال، وحروف الشرط غيرها، إنما هي للشيء يمكن أن يقع وأن لا يقع، وقد تقع إذا للشيء لا بُدّ له أن يقع، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾، و﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، ونحوه[1].

---

(١) في «إذا» أوجه: أحدها: أنها ظرف محض ليس فيها معنى الشَّرط، والعامل فيها «ليس». الثاني: أن العامل فيها «اذْكر» مقدراً. قال الزمخشري: فإن قلت: بم انتصب «إذا»؟. قلت: ب «ليس»، كقولك: يوم الجمعة ليس لي شغل. ثم قال: أو بإضمار «اذكر». قال أبو حيان: «ولا يقول هذا نحوي». قال: لأن «ليس» مثل «ما» النافية فلا حدث فيها، فكيف تعمل في الظرف من غير حدث، وتسميتها فعلاً مجازاً، فإن حدَّ الفعل غير منطبق عليها. ثم قال: وأمَّا المثال الذي نظر به، فالظرف ليس معمولاً ل «ليس» بل للخبر، وتقدم معمول خبرها عليها، وهي مسألة خلاف. قال شهاب الدين: الظروف تعمل فيها روائح الأفعال، ومعنى كلام الزمخشري أن النفي المفهوم من «ليس» هو العامل في «إذا» كأنه قيل: ينتفي كذب وقوعها إذا وقعت، ويدل على هذا قول أبي البقاء رحمه الله. والثاني: ظرف لما دل عليه ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾، أي: إذا وقعت لم تكذب، فإن قيل: فليجر ذلك في «ما» النافية؟. فالجواب: أن الفعل أقرب إلى الدلالة على الحدث من الحرف. الثالث: أنها شرطية، وجوابها مقدر، أي: «إذا وقعت كان كيت وكيت»، وهو العامل فيها. الرابع: أنها شرطية، والعامل فيها الفعل الذي بعدها ويليها، وهو اختيار أبي حيان، وتبع في ذلك مكيًّا. الخامس: أنها مبتدأ، و«إِذَا رُجَّتْ» خبرها، وهذا على قولنا: «إنها تتصرف» وقد مضى تحريره إلا أن هذا الوجه إنما جوزه ابن مالك، وابن جني، وأبو الفضل الرازي على =

قوله: ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾: رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هي خافضة، ﴿رَافِعَةٌ﴾ خبر بعد خبر، ومن قرأ بالنصب فعلى الحال من: ﴿الْوَاقِعَةُ﴾، وفيه بُعْدٌ؛ لأن الحال في أكثر أحوالها إنما تكون لما يمكن أن يكون، ويمكن أن لا يكون، والقيامة لا شك في أنها ترفع قوما إلى الجنة، وتخفض آخرين إلى النار، لا بُدَّ من ذلك، فلا فائدة في الحال، وقد أجاز الفراء على إضمار وقعت خافضة رافعة.

قوله: ﴿إِذَا رُجَّتِ﴾: العامل في: إذا عند الزجاج ﴿وَقَعَتِ﴾، وهذا بعيد إذا أعملت ﴿وَقَعَتِ﴾ في: إذا الأولى، فإن أضمرت لـ " إذا " الأولى عاملا آخر حسن عمل ﴿وَقَعَتِ﴾ في: إذا الثانية، إلا أن تجعل إذا الثانية بدلا من الأولى، فيجوز عمل وقعت فيهما جميعا.

قوله: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾: أصحاب الأول مبتدأ، وما ابتداء ثان، وهي استفهام معناه: التعجب والتعظيم، وأصحاب الثاني خبر ما، وما وخبرها خبر أصحاب الأول، وجاز ذلك وليس في الجملة ما يعود على المبتدأ؛ لأن المعنى: ما هم، فهم يعود على المبتدأ الأول، فهو كلام محمول على معنى لا على لفظه، ومثله: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾، و﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾، وإنما ظهير الاسم الثاني، وحقه: أن يكون مضمراً، لتقدم إظهاره ليكون أجلَّ في التعظيم والتعجب وأبلغ، ومثله أيضاً: ﴿وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾.

قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾: الأول ابتداء، والثاني نعته، و﴿أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ ابتدأ وخبر في موضع خبر الأول، وقيل: السابقون الأول ابتداء، والثاني خبره، و﴿أُولَئِكَ﴾ خبر ثان، أو بدل على معنى: السابقون إلى طاعة الله هم السابقون إلى رحمة الله.

قوله: ﴿ثُلَّةٌ﴾: خبر ابتداء؛ أي: هم ثلة، و﴿وَقَلِيلٌ﴾ عطف عليه، و﴿عَلَى سُرُرٍ﴾

= قراءة من نصب «خافِضَةً رافِعَةً» على الحال، وحكاه بعضهم عن الأخفش. قال شهاب الدين: «ولا أدري اختصاص ذلك بوجه النَّصب». السادس: أنه ظرف ل «خافضة»، أو «رافعة». قاله أبو البقاء. أي إذا وقعت خفضت ورفعت. السابع: أن تكون ظرفاً ل «رُجَّتْ»، و«إذَا» الثانية على هذا إما بدل من الأولى، أو تكرير لها. الثامن: أن العامل فيه ما دلّ عليه قوله: ﴿فَأَصْحَابُ الميمنة﴾ [سورة الواقعة آية ٨] أي: إذا وقعت بانت أحوال الناس فيها. التاسع: أن جواب الشرط، قوله: ﴿فَأَصْحَابُ الميمنة﴾ [الواقعة: ٨] إلى آخره، و«لِوقعَتِهَا» خبر مقدم، و«كاذبة» اسم مؤخر.

خبر ثان.

قوله: ﴿مُتَّكِئِينَ﴾، و﴿مُتَقَابِلِينَ﴾: حالان من المضمر في: ﴿سُرُرٍ﴾، ولو كان: ﴿عَلَى سُرُرٍ﴾ مُلغى غير خبر لم يكن فيه ضمير.

قوله: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾: من رفعه حمله على المعنى؛ لأن معنى الكلام: فيها أكواب وأباريق، فعطف ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ على المعنى، ولم يعطف على اللفظ، ومَنْ خفضه عطفه على ما قبله وحمله أيضاً على المعنى؛ لأن المعنى: ينعمون بفاكهة ولحم وبحور عين، ويجوز النصب على أن يحمل على المعنى أيضاً؛ لأن معنى يطوف عليهم بكذا وكذا: يعطون كذا وكذا، ثم عطف حورا على معناه.

قوله: ﴿عِينٌ﴾: هو جمع عَيْناء، وأصله: عُيْن على فُعْل، كما تقول: حمراء وحُمْر، فكسرت العين لئلا تنقلب الياء واوا فتشبه ذوات الواو، وليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة، ولا واو ساكنة قبلها كسرة، ومن العرب من يقول: حِيرٌ عِينٌ على الاتباع.

قوله: ﴿جَزَاءً﴾: مصدر، وقيل: مفعول من أجله.

قوله: ﴿إِلا قِيلا﴾: نصب على الاستثناء المنقطع، وقيل: نصب بـ ﴿يَسْمَعُونَ﴾.

قوله: ﴿سَلامًا سَلامًا﴾: نصب بالقول، وقيل: هو نصب على المصدر، وقيل: هو نعت لقيل، ويجوز في الكلام الرفع على معنى: سلام عليكم، ابتداء وخبر.

قوله: ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ﴾: الضمير يعود على الحور المتقدم الذكر، وقال الأخفش: هو ضمير لم يجر له ذكر إلا أنه عرف معناه.

قوله: ﴿عُرُبًا﴾: هو جمع عَروب، ومن أسكن الراء فعلى التخفيف، كعضُد، وعَضْد، والأتراب جمع تِرْب.

قوله: ﴿أَئِذَا مِتْنَا﴾: من كسر الميم من: ﴿مِتْنَا﴾ جعل فعله أتى على فَعَل يَفْعَل، كخاف يخاف، والمستقبل عنده: يَمات، وقيل: هو شاذ في المعتل أتى على فعِل يفعُل، بضم العين في المستقبل، كما أتى في السالم فَضِل يَفْضُل، على فَعِلَ يفْعُل، وهو شاذ أيضاً.

قوله: ﴿شُرْبَ الْهِيمِ﴾: من فتح الشين جعله مصدر شرِب، ومن ضمها جعله اسماً للمصدر، ونصبه على المصدر؛ أي: شربا مثل شرب الهيم، ثم حذف الموصوف والمضاف، وقد تقدم له نظائر، والهِيم جمع هَيْماء، وكسرت الهاء لئلا تنقلب الياء واوا، فهي مثل عِين،

وقيل: هو جمع هائم.

قوله: ﴿فَظَلْتُمْ﴾: أصلها: ظللتم، ثم حذفت اللام الأولى، وقد قُرىء بكسر الظاء على أن حركة اللام الأولى أُلقيت على الظاء، ثم حذفت.

قوله: ﴿لا يَمَسُّهُ إِلا الْمُطَهَّرُونَ﴾: هذه الضمة في: ﴿يَمَسُّهُ﴾ يجوز أن تكون إعرابا ولا نفيا؛ أي: ليس يمسه إلا المطهرون، يعني: الملائكة، فهو خبر وليس بنهي، وهو قول ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وغيرهم، وقيل: لا للنهي، والضمة في: ﴿يَمَسُّهُ﴾ بناء، والفعل مجزوم، فيكون ذلك أمرا من الله أن لا يمس القران إلا طاهر، وهو مذهب مالك وغيره، فيكون معنى التطهر على القول الأول من الذنوب والخطايا، وعلى القول الثاني التطهر بالماء[1].

قوله: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ﴾: جواب أمَّا وإنْ في الفاء في قوله: ﴿فَرَوْحٌ﴾؛ أي: فله روح، ابتداء وخبر، وقيل: الفاء جواب أما، وإن جوابها فيما قبلها؛ لأنها لم تعمل في للفظ، وقال المبرد: جواب إنْ محذوف، ولا يلي أمَّا إلا الأسماء والجمل، وفيها معنى الشرط، وكان حقها: أن لا يليها إلا الفعل للشرط الذي فيها لكنها نائبة عن فعل؛ لأن معناها: مهما يكن من شيء فالأمر كذا وكذا، فلما نابت بنفسها عن فعل، والفعل لا يليه فعل، امتنع أن يليها الفعل، ووليها الاسم، أو الجمل، وتقدير الاسم: أن يكون بعد جوابها، فإذا أردت أن تعرف إعراب الاسم الذي بعدها فاجعل موضعها مهما، وقدر الاسم بعد الفاء، وأدخل الفاء على الفعل، ومعنى أمَّا عند أبي إسحاق: أنها خروج من شيء إلى شيء؛ أي: دع ما كنا فيه وخذ في غيره.

قوله: ﴿فَسَلامٌ لَكَ﴾: ابتداء وخبر.

---

(١) في «لا» هذه وجهان: أحدهما: أنها نافية، فالضمة في «لا يمسُّه» ضمة إعراب. وعلى هذا القول ففي الجملة وجهان: أحدهما: أن محلها الجر صفة ل «كتاب»، والمراد به: إما اللوح المحفوظ، و«المُطَهَّرون» حينئذ: الملائكة، أو المراد به المصاحف، والمراد ب «المطهرين»: المكلفون كلهم. والثاني: أن محلها الرفع صفة ل «قرآن». والمراد ب «المطهرين»: الملائكة فقط، أي: لا يطلع عليه، أو لا يمسّ لوحه، لا بد من هذين التجوزين؛ لأن نسبة المسّ إلى المعاني حقيقة متعذّر. ويؤيد كون هذه نفياً قراءة عبد الله: «ما يمسّه» ب «ما» النافية. الوجه الثاني: أنها ناهية، والفعل بعدها مجزوم؛ لأنه لو فكّ عن الإدغام لظهر ذلك فيه، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَمْسَسْهُمْ سواء﴾ [سورة آل عمران آية ١٧٤] ولكنه أدغم، ولما أدغم حرك آخره بالضم لأجل هاء ضمير المذكر الغائب. ولم يحفظ سيبويه في نحو هذا إلا الضم.

قوله: ﴿فَنُزُلٌ﴾؛ أي: فلهم نزل، و﴿مِنْ حَمِيمٍ﴾ نعت لنزل، وهو ابتداء وخبر.

قوله: ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾: ﴿الْيَقِينِ﴾: نعت قام منعوت تقديره: حق الخبر اليقين.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الحديد

قوله تعالى: ﴿مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾: أي: وما في الأرض، ثم حذفت ما على أنها نكرة موصوفة قامت الصفة مقامها، وهي في الأرض، ولا يحسن أن تكون ما بمعنى: الذي وتحذف؛ لأن الصلة لا تقوم مقام الموصول عند البصريين، وتقوم الصفة مقام الموصوف عند الجميع، فحمله على الإجماع أولى من حمله على الاختلاف.

قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾: الذي: في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو نعت لما قبله، أو في موضع نصب على أعني.

قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾: ﴿مَعَكُمْ﴾ نصب على الظرف والعامل فيه المعنى، تقديره: وهو شاهد معكم.

قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لا تُؤْمِنُونَ﴾: ما ابتداء، ولكم الخبر، و﴿لا تُؤْمِنُونَ﴾ حال.

قوله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ﴾: انتصب كُلًّا بوعد، ومن قرأه بالرفع جعل ﴿وَعَدَ﴾ نعتاً لكل، فلا يعمل فيه، فرفعه على إضمار مبتدأ تقديره: أولئك كُلٌّ وَعدَ الله الحسنى، وقد منع بعض النحويين أن يكون: ﴿وَعَدَ﴾ صفة لكل؛ لأنه معرف تقديره: كلهم، فلا يكون الخبر إلا ﴿وَعَدَ﴾، وهو بعيد لا يجوز عند سيبويه إلا في الشعر.

قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾: قد تقدم ذكره في البقرة.

قوله: ﴿قَرْضًا﴾: مصدر أتى على غير المصدر، كما قال: ﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾، وكما قالوا: أجابَهُ جَابَةً، وقيل: هو مفعول به، كأنه قال: يقرض الله مالا حلالا.

قوله: ﴿يَوْمَ تَرَى﴾: ﴿يَوْمَ﴾ نصب والعامل فيه: ﴿وَلَهُ أَجْرٌ﴾، و﴿يَسْعَى﴾ في موضع نصب على الحال؛ لأن ترى من رؤية العين.

قوله: ﴿بُشْرَاكُمُ﴾: ابتداء، و﴿جَنَّاتٌ﴾ خبره، وتقديره: بشراكم دخول جنات، ثم حذف المضاف، ومعناه: يقال لهم ذلك، وأجاز الفراء نصب جنات على الحال، ويكون:

﴿يَـوْمَ﴾ خبر بشراكم، وتكون: ﴿جَنَّاتٌ﴾ حالاً، لا معنى له؛ إذ ليس فيها معنى فعل، وأجاز أن يكـون ﴿بُـشْرَاكُمُ﴾ في موضـع نصب على معنى: يبشرونهم بالبشرى، ونصب ﴿جَنَّاتٌ﴾ بالبشرى، وكلُّهُ بعيد؛ لأنه يفرق بين الصلة والموصول باليوم.

قوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾: نصب على الحال من الكاف والميم.

قـوله: ﴿يَـوْمَ يَقُولُ﴾: ﴿يَوْمَ﴾ ظرف والعامل فيه: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْـفَوْزُ﴾، وقيل: هو بدل من اليوم الأول.

قـوله: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ﴾: الباء زائدة، وسور في موضع رفع مفعول لم يسم فاعله، والباء متعلقة بالمصدر؛ أي: ضربا بسور.

قوله: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْـحَقِّ﴾: ما بمعنى: الذي، في موضع خفض عطف على ذكر، وفي: ﴿نَزَلَ﴾ ضمير الفاعل يعود على ما، ولا يجوز أن يكون ما مع الفعل مصدراً؛ لأن الفعل يبقى بغـير فاعـل، ومـن قرأ: ﴿نَزَّلَ﴾ بالتشديد جعل في نَزَّل اسم الله جل ذكره مضمراً، وقدر هاء محذوفة تعود على ما؛ لأن الفعل لما شدد تعدى إلى مفعول.

قـوله: ﴿وَالـشُّهَدَاءُ﴾: رفـع عطف على الصديقين، و﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ تعود على الجميع، وقيل: هو مبتدأ، و﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ الخبر، و﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ ابتداء وخبر في موضع خبر الشهداء إن شئت، والضمير يعود على الشهداء فقط.

قـوله: ﴿اعْلَمُـوا أَنَّـمَا الْـحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾: أنَّ: سدت مسد مفعولي علم، وما كافة؛ لأن عن العمل، و﴿الْـحَيَاةُ﴾ ابتداء، و﴿لَعِبٌ﴾ الخبر، و﴿الدُّنْيَا﴾ في موضع رفع نعت للحياة.

قـوله: ﴿كَمَـثَلِ غَـيْثٍ﴾: الكاف: في موضع رفع نعت لتفاخر، أو على أنها خبر بعد خبر للحياة.

قـوله: ﴿عَرْضُـهَا كَعَـرْضِ﴾: ابـتداء وخبر في موضع خفض على النعت لجنة، وكذلك: ﴿أُعِدَّتْ﴾ نعت أيضاً للجنة.

قـوله: ﴿مَـا أَصَـابَ من مُصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ﴾: قوله: ﴿فِي الأَرْضِ﴾ في موضع رفع صفة للمـصيبة عـلى الموضـع؛ لأن مِـن زائـدة، ويجـوز أن يكون في موضع خفض على النعت على اللفظ، وفي الصفة ضمير يعود على الموصوف، ويجوز أن يكون ﴿فِي الأَرْضِ﴾ ظرفاً لأصاب، أو للمصيبة، فلا يكون فيه حينئذ ضمير.

قوله: ﴿نَبْرَأَهَا﴾: الضمير يعود على المصيبة، وقيل: على الأرض، وقيل: على الأنفس.

قوله: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾: الذي في موضع رفع على إضمار مبتدأ، أو على الابتداء، والخبر محذوف، أو في موضع نصب على البدل من: ﴿كُلَّ﴾، أو على أعني.

قوله: ﴿فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾: ابتداء وخبر في موضع نصب على الحال من: ﴿الْحَدِيدَ﴾.

قوله: ﴿إِلا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾: ﴿ابْتِغَاءَ﴾: استثناء ليس من الأول، ويجوز أن يكون بدلا من المضمر المنصوب في: ﴿كَتَبْنَاهَا﴾.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة المجادلة

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ﴾: الذين: ابتداء، و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ الخبر، وأتت ما في هذا على لغة أهل الحجاز، ويجوز أن يكون: الذين: في موضع نصب بـ ﴿بَصِيرٌ﴾ على مذهب سيبويه في جواز إعمال فعيل[1].

قوله: ﴿إِلا اللَّائِي﴾: ﴿اللَّائِي﴾: في موضع رفع خبر ما بعد إلا الموجبة، لأن إِنْ بمعنى: ما في قوله: ﴿إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ﴾، واللغتان متفقتان في الإيجاب على الرفع في الخبر، وكذلك إن تقدم الخبر على الاسم فالرفع في الخبر لا غير.

قوله: ﴿مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾: نعتان لمصدر محذوف نصب بالقول؛ أي: ليقولون: قولاً منكر، وقولاً زورا؛ أي: كذبا وبهتانا، ولو رفعته لانقلب المعنى؛ لأنك كنت تحكي قولهم، فتخبر: أنهم يقولون هاتين اللفظتين، وليس اللفظ بهاتين اللفظتين يوجب ذمهم.

قوله: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾: اللام متعلقة بـ ﴿يَعُودُونَ﴾؛ أي: يعودون لوطء المقول

---

(١) «تَظَاهَرُونَ» قرأ عاصمٌ تُظَاهِرُونَ بضم التاء وكسر الهاء بعد ألف، مضارع «ظَاهَرَ» وابن عامر «تَظَّاهَرون «بفتح التاء والهاء وتشديد الظاء مضارع تَظَاهَرَ» والأصل «تَتَظَاهَرُونَ» بتاءين فأدغم. والأخوان كذلك إلا أنهما خففا الظاء والأصل أيضاً بتاءين (إلا أنهما) حذفا إحداهما، وهما طريقان في تخفيف هذا النحو إما الإدغام وإما الحذف وقد تقدم تحقيقه في نحو تَذّكر وتَذَّكرون مخففاً ومثقلاً وتقدم نحوه في البقرة أيضاً. والباقون «تَظَّهرُونَ» بفتح التاء والحاء (وتشديد الظاء) والهاء دون ألف، والأصل «تَتَظَهَّرُونَ» بتاءين فأدغم نحو «تذكرون» وقرأ الجميع في المجادلة كقراءتهم في قوله: ﴿والذين يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ إلا الأخوين، فإنهما خالفا أصلهما هنا فقرءا في المجادلة بتشديد الظاء كقراءة ابن عامر.

فيه الظهار، وهن الأزواج، فما والفعل مصدر؛ أي: لقولهم، والمصدر في موضع المفعول، كقولهم: هذا درهمٌ ضربُ الأميرِ؛ أي: مضروبُهُ، فيصير معنى لقولهم: للمقول فيه الظهار؛ أي: لوطئه بعد التظاهر منه، فعليهم تحرير رقبة من قبل الوطء، وقيل: التقدير: ثم يعودون لإمساك المقول فيه الظهار ولا يُطلق، وقال الأخفش: اللام متعلقة بـ ﴿فَتَحْرِيرُ﴾، وفي الكلام تقديم وتأخير، والمعنى: فعليهم تحرير رقبة لما نطقوا به من الظهار، فتقدير الآية عنده: والذين يظَّهَّرون من نسائهم فعليهم تحرير رقبة للفظهم بالظهار، ثم يعودون للوطء، وقال أهل الظاهر: إنَّ اللام متعلقة بـ ﴿يَعُودُونَ﴾، وأن المعنى: ثم يعودون لقولهم فيقولونه مرة أخرى، فلا يلزم المظاهر عندهم كفارة حتى يظاهر مرة أخرى، وهذا غلط؛ لأن العَوَد ليس هو أن يرجع الإنسان إلى ما كان فيه، دليله: تسميتهم للآخرة المعاد، ولم يكن فيها أحد، فيعود إليها، وقد قال قتادة: معناه: ثم يعودون لما قالوا من التحريم فيحلونه، فاللام على هذا متعلقة بـ ﴿يَعُودُونَ﴾.

قوله: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ﴾: ﴿يَوْمَ﴾: ظرف، والعامل فيه ﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾؛ أي: في هذا اليوم.

قوله: ﴿مَا يَكُونُ من نَجْوَى ثَلاثَةٍ﴾: ﴿ثَلاثَةٍ﴾ خفض بإضافة نجوى إليها، والنجوى بمعنى: السر، كما قال تعالى: ﴿نُهُوا عَنِ النَّجْوَى﴾، و﴿بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ﴾، ويجوز أن يكون: ﴿ثَلاثَةٍ﴾ بدلا من: ﴿نَجْوَى﴾، و﴿النَّجْوَى﴾ بمعنى: المتناجين، كما قال تعالى: ﴿لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ من نَجْوَاهُمْ إِلا مَنْ أَمَرَ﴾، ويجوز في الكلام رفع ثلاثة على البدل من موضع نجوى؛ لأن موضعها رفع، ومِنْ زائدة، ولو نصبت ثلاثة على الحال من المضمر المرفوع في نجوى، إذا جعلته بمعنى: المتناجين جاز في الكلام [1].

قوله: ﴿يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾: ﴿جَمِيعًا﴾ نصب على الحال.

---

(١) «يكون» تامة، و«من نجوى» فاعلها، و«من» مزيدة فيه، و«نجوى» في الأصل مصدر، فيجوز أن يكون باقياً على أصله، ويكون مضافاً لفاعله، أي: ما يوجد من تناجي ثلاثة، ويجوز أن يكون على حذف، أي: من ذي نَجْوَى، ويجوز أن يكون أطلق على الأشخاص المتناجين مبالغة. فعلى هذين الوجهين ينخفض «ثلاثة» على أحد وجهين: إما البدل من «ذوي» المحذوفة، وإما الوصف لها على التقدير الثاني، وإما البدل، أو الصفة ل «نجوى» على التقدير الثالث. وقرأ ابن أبي عبلة: «ثلاثة»، و«خمسة» نصباً على الحال.

قوله: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾: هذا مما جاء على أصله، وشذ عن القياس، وكان قياسه: استحاذ، كما تقول: استقام الأمر، واستجاب الداعي.

قوله: ﴿آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ﴾: أصل أب: أَبو، على فعل، دليله: قولهم: أبوان في التثنية، وحذفت الواو منه لكثرة الاستعمال، ولو جرى على أصول الاعتلال والقياس لقلت: أباك في الرفع والنصب والخفض، ولقلت: أبا في الرفع والنصب والخفض، بمنزلة: عصا وعصاك، وبعض العرب يفعل فيه ذلك، ولكن جرى على غير قياس الاعتلال في أكثر اللغات، وحسن ذلك فيه لكثرة استعماله وتصرُّفه، فأما ابن فالساقط منه ياء، وأصله: بَنَيٌ مشتق من بنى يبنى، والعلة فيه كالعلة في: أب، وقد قيل: إن الساقط منه واو لقولهم: البُنُوَّة، وهو غلط؛ لأن البُنُوَّة وزنها الفُعُوَّلة، وأصلها: البُنُوَية، فأدغمت الياء في الواو، وغلبت الواو للضمتين قبلها، ولو كانت ضمة واحدة لغُيرت إلى الكسر، وغلبت الياء، ولكن لو أتى بالياء في هذا لوجب تغيير ضمتين، فتستحيل الكلمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الحشر

قوله تعالى: ﴿مِنْ خَيْلٍ وَلا رِكَابٍ﴾: يجوز في الكلام: ولا رِكابا بالنصب تعطفه على موضع من خيل؛ لأن من زائدة، و﴿خَيْلٍ﴾ مفعول به[1].

---

(١) قرأ هشام: «تكون» بالتاء والياء، «دولة» بالرفع فقط، والباقون: بالياء - من تحت - ونصب «دولة» فأما الرفع فعلى أن «كان» تامَّة، وأما التذكير والتأنيث فواضحتان؛ لأنه تأنيث مجازي. وأما النصب فعلى أنها الناقصة، واسمها ضمير عائد على الفيء، والتذكير واجب لتذكير المرفوع، و«دولة» خبرها. وقيل «دولة» عائد على «ما» اعتباراً بلفظها. وقرأ العامة: «دولة» بضم الدال. وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - والسلمي: بفتحها. فقيل: هما بمعنى، وهو قول عيسى بن عمر، ويونس، والأصمعي، وهو ما يدولُ للإنسان، أي: ما يدور من الجد والغنى والغلبة. وقال الحُذَّاق من البصريين والكسائي: «الدَّوْلة» - بالفتح - من المُلك - بضم الميم -، وبالضم من «المِلْك» - بكسرها - أو بالضم في المال، وبالفتح في النُّصْرة. وهذا يرده القراءة المروية عن علي والسلمي، فإن النصرة غير مرادة قطعاً، و«كي لا» علة لقوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ أي: استقراره لكذا لهذه العلة. قال المبرد: الدولة اسم للشَّيء الذي يتداوله القوم بينهم. والدولة - بالفتح - انتقال حال سارة من قوم إلى قوم، فالدُّولة - بالضم - اسم لما يتداول، وبالفتح مصدر من هذا، ويستعمل في الحالة السارّة التي تحدث للإنسان، فيقال: هذه دولة =

قوله: ﴿كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً﴾: ﴿دُولَةً﴾: خبر كان، وفي كان اسمها تقديره: كي لا يكون الفيء دولة، ومن قرأ: ﴿تكُونَ﴾، بالتاء، ورفع دولة جعلها اسم كان، وكان بمعنى: وقع، ولا يحتاج إلى خبر، ولا في القراءتين غير زائدة.

قوله: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلا مِنَ اللَّهِ﴾: ﴿يَبْتَغُونَ﴾: في موضع نصب على الحال من الفقراء، ومن الضمير في: ﴿أُخْرِجُوا﴾.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾: الذين: في موضع خفض عطف على الفقراء، و﴿يُحِبُّونَ﴾ في موضع نصب على الحال من الذين، ومثله: ﴿وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ﴾، أو في موضع رفع على الابتداء، والخبر ﴿يُحِبُّونَ﴾.

قوله: ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ﴾: الكاف: في موضع رفع خبر ابتداء محذوف تقديره: مثل هؤلاء كمثل الشيطان.

قوله: ﴿لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾، و﴿لا يَنْصُرُونَهُمْ﴾ لم يجزما؛ لأنهما جوابان لقسمين قبلهما، ولم يعمل فيهما الشرط.

قوله: ﴿لا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا﴾: ﴿جَمِيعًا﴾: نصب على الحال من المضمر المرفوع.

قوله: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾: أَنَّ: في موضع رفع اسم كان، والعاقبة الخبر، و﴿خَالِدَيْنِ﴾ حال، ويجوز رفع ﴿خَالِدَيْنِ﴾ على خبر أَنَّ، ويُلغى الظرف، وبه قرأ الأعمش، وكلا الوجهين عند سيبويه سواء، وقال المبرد: نصب ﴿خَالِدَيْنِ﴾ على الحال أولى، لئلا يُلغى الظرف مرتين ﴿فِي النَّارِ﴾، و﴿فِيهَا﴾. ولا يجوز عند الفراء إلا نصب ﴿خَالِدَيْنِ﴾ على الحال؛ لأنك لو رفعت خالدين على خبر أَنَّ كان حق ﴿فِي النَّارِ﴾ أن يكون مؤخرا، فيقدم المضمر على المظهر؛ لأنه يصير التقدير عنده: فكان عاقبتهما أنهما خالدان فيها في النار، وهذا جائز عند البصريين إذا كان المضمر في اللفظ بعد المظهر، وإن كانت رتبة المظهر التأخير إنما ينظر إلى اللفظ عندهم، وكلهم أجاز: ضَرَّ زيداً طعامُهُ، لتأخير الضمير في اللفظ، وإن كانت رتبته التقديم؛ لأنه فاعل.

=

فلان، أي قد أقبل، والمعنى: كي لا يكون الفيءُ الذي حقه أن يعطى للفقراء ليكون لهم بُلغةً يعيشون بها واقعاً في يد الأغنياء ودولة لهم. والمعنى: فعلنا ذلك في هذا الفيءِ، كي لا يقسمه الرؤساء والأغنياء والأقوياء بينهم دون الفقراء والضعفاء منها أيضاً بعد المرباع ما شاء.

قوله: ﴿خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا﴾: حالان من الهاء في رأيته، ورأيت من رؤية العين.

قوله: ﴿الْمُصَوِّرُ﴾: هو مُفَعِّل، من صوَّر يصوِّر، ولا يحسن أن يكون من صار يصير؛ لأنه يلزم منه أن يقال: المُصَيَّر بالياء، وهو نعت بعد نعت، أو خبر بعد خبر، ويجوز نصبه في الكلام، ولا بُدَّ من فتح الواو، فتنصبه بـ ﴿الْبَارِئُ﴾؛ أي: هو الله الخالق البارئُ المُصَوِّر يعني: آدم عليه السلام وبنيه، ولا يجوز نصبه مع كسر الواو؛ لأنه مفعول، ويُروى عن علي رضي الله عنه: أنه قرأ بفتح الواو وكسر الراء على التشبيه بالحسن الوجه.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الممتحنة

قوله تعالى: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾: ﴿تُلْقُونَ﴾ في موضع نصب على النعت لأولياء[1].

قوله: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ﴾: في موضع نصب على الحال من المضمر في: ﴿كَفَرُوا﴾.

قوله: ﴿أَنْ تُؤْمِنُوا﴾: أَنْ: في موضع نصب مفعول من أجله.

قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ﴾: إِنْ: للشرط، وجواب الشرط فيما تقدم من الكلام؛ لأنها لم تعمل في اللفظ.

قوله: ﴿جِهَادًا﴾: نصب على المصدر في موضع الحال، وقيل: هو مفعول من أجله، ومثله: ﴿وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾.

قوله: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾: ﴿يَوْمَ﴾: ظرف، العامل فيه: ﴿تَنْفَعَكُمْ﴾، وتقف على: ﴿الْقِيَامَةِ﴾، وقيل: يفصل هو العامل في الظرف، وتقف على: ﴿بَيْنَكُمْ﴾، ولا تقف على القيامة.

---

(١) «تُلقُون». فيه أربعة أوجه: أحدها: أنه تفسير لموالاتهم إياها. الثاني: أنه استئناف إخبار بذلك، فلا يكون للجملة على هذين الوجهين محلّ من الإعراب. الثالث: أنها حال من فاعل «تتَّخذُوا» أي: لا تتخذوا ملقين المودّة. الرابع: أنها صفة لأولياء. قال الزمخشري: «فإن قلت: إذا جعلته صفة وقد جرى على غير من هو له، فأين الضمير البارز، وهو قولك: تلقون إليهم أنتم بالمودّة؟.

قلت: ذاك إنما اشترطوه في الأسماء دون الأفعال ولو قيل: أولياء ملقين إليهم بالمودة على الوصف لما كان بُدّ من الضمير البارز».

قوله: ﴿إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ﴾: هو جمع بريء، ككريم وكرماء، وأجاز أبو عمرو، وعيسى بن عمر: بِراء بكسر الباء، جعلاه ككريم وكِرام، وأجاز الفراء: برَاء، بفتح الباء، بلفظ الواحد يدل على الجمع، كقوله تعالى: ﴿إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾.

وبراء في الأصل مصدر، فهو يقع للواحد، والجمع بلفظ واحد، وتحقيقه: إنني ذو براء؛ أي: ذو تبرؤ منكم.

قوله: ﴿أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾: أَنْ: في موضع خفض على البدل من: الذين، وهو بدل الاشتمال، ومثله: ﴿أَنْ تَوَلَّوْهُمْ﴾، وقيل: هما مفعولان من أجلهما.

قوله: ﴿إِلا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ﴾: ﴿قَوْلَ﴾: استثناء ليس من الأول.

قوله: ﴿مُهَاجِرَاتٍ﴾: نصب على الحال من: ﴿الْمُؤْمِنَاتُ﴾.

قوله: ﴿الْمُؤْمِنَاتُ﴾ مفعول ثان لعلم، و﴿هُنَّ﴾ الأول.

قوله: ﴿أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾: أَنْ: في موضع نصب بحذف حرف الجر، تقديره: في أن تنكحوهم؛ أي: ليس عليكم حرج في نكاحهن، إذا آتيتموهن أجورهن.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الصف

قوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾: نصب على البيان[1].

---

(١) ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾. فيه أوجه: أحدها: أن يكون من باب: «نعم وبئس»، فيكون في «كَبُرَ» ضمير مبهم مفسر بالنكرة بعده، و«أن تقولوا» هو المخصوص بالذم، فيجيء فيه الخلاف المشهور: هل رفعه بالابتداء وخبره الجملة مقدمه عليه؟ أو خبره محذوف، أو هو خبر مبتدأ محذوف، كما تقدم تحريره؟. وهذه قاعدة مطردة: كل فعل يجوز التعجّب منه، يجوز أن يبنى على «فَعُل» - بضم العين - ويجري مجرى «نعم وبئس» في جميع الأحكام. والثاني: أنه من أمثلة التعجّب. وقد عده ابن عصفور في «التعجب» المبوَّب له في النحو، فقال: «صيغة: ما أفْعَلَهُ، وأفْعِلْ به، ولَفَعُل، نحو: لَرَمُوَ الرجل». وإليه نحا الزمخشري فقال: هذا من أفصح كلام وأبلغه في معناه، قصد في «كَبُرَ»: التعجب من غير لفظه؛ كقوله: غَلَتْ نَابٌ كُلَيْبٌ بَواؤهَا ثم قال: وأسند إلى: «أن تقولوا»، ونصب: «مقتاً»، على تفسيره، دلالة على أن قوله: ﴿مَا لاَ تَفْعَلُون﴾: مقت خالص لا شوب فيه. الثالث: أنَّ «كَبُرَ» ليس للتعجب ولا للذم، بل هو مسند إلى «أن تقولوا» و«مقتاً»: تمييز محول من الفاعلية والأصل: كبر مقتاً أن تقولوا أي: مقت قولكم. ويجوز أن =

قوله: ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾: أَنْ: في موضع رفع على الابتداء، وما قبلها الخبر، تقديره: قولكم ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله، ويجوز أن تكون أَنْ في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هو أن تقولوا، وفي كبر ضمير فاعل؛ أي: كبر المقت مقتا، وهذا مما أضمر من غير تقدم ذكر قبله، لكنه أضمر على شريطة التفسير، ففسر بمقت وحَسُنَ أن يكون كَبُرَ مقتا خبراً للقول؛ لأنه بمعنى: الذم، تقديره: قولكم ما لا تفعلون مذموم، وقام قوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾ مقام مذموم، كما تقول: زيدٌ نِعْمَ رجلاً، فترفع زيداً بالابتداء، وما بعده خبره، وليس فيه ما يعود عليه، لكنه جاز وحسن؛ لأن معناه المدح، فكأنه في التقدير: زيد ممدوح، وقام قولك: نعم رجلاً مقام ممدوح، فافهمه.

قوله: ﴿صَفًّا﴾: مصدر في موضع الحال.

قوله: ﴿كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ﴾: في موضع الحال من المضمر المرفوع في ﴿يُقَاتِلُونَ﴾؛ أي: يقاتلون مشبهين بنيانا مرصوصا.

قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى﴾: العامل في إذ فعل مضمر تقديره: واذكر إذ قال.

قوله: ﴿مُصَدِّقًا﴾، ﴿وَمُبَشِّرًا﴾: حالان من عيسى عليه السلام.

قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾: هذا عند المبرد لفظه لفظ الخبر، ومعناه: الأمر، كأنه قال: آمنوا وجاهدوا، ولذلك قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ﴾، بالجزم؛ لأنه جواب الأمر، فهو محمول على المعنى، ودل على ذلك أن في حرف عبد الله: آمنوا على الأمر، وقال غيره: تؤمنون وتجاهدون عطف بيان على ما قبله، كأنه لما قال تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ﴾ لم يُدْرَ ما التجارة، فبينها بالإيمان والجهاد، فعُلم: أن التجارة هي الإيمان والجهاد، فيكون على هذا ﴿يَغْفِرْ﴾ جواب الاستفهام محمول على المعنى؛ لأن المعنى: هل تؤمنون بالله وتجاهدون ؟ يغفر لكم؛ لأنه قد بين التجارة بالإيمان والجهاد، فهي هما، فكأنهما قد لُفظ بهما في موضع بعد هل، فحمل الجواب على ذلك المعنى، وقد قال الفراء: يغفر جواب الاستفهام،

=

يكون الفاعل مضمراً عائداً على المصدر المفهوم من قوله: «لِمَ تَقُولُونَ» أي: «كبر أي القول مقتاً»، و«أن تقولوا» على هذا إما بدل من ذلك الضمير، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أن تقولوا. قال القرطبي: و«مقتاً» نصب بالتمييز، المعنى: كبر قولهم ما لا تفعلون مقتاً. وقيل: هو حال، والمقت والمقاتة: مصدران، يقال: رجل مقيت وممقوت إذا لم يحبّه الناس.

فإن أراد هذا المعنى فهو حسن، وإن لم يرده فذلك غير جائز؛ لأن الدلالة لا تجب بها المغفرة، إنما تجب المغفرة بالقبول والعمل.

قوله: ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا﴾: ﴿وَأُخْرَى﴾ في موضع خفض على العطف على تجارة؛ أي: هل أدلكم على خلة أخرى تحبونها ؟ هذا مذهب الأخفش، وترفع ﴿نَصْرٌ﴾ على إضمار مبتدأ؛ أي: ذلك نصر، أو هي نصر، وقال الفراء: ﴿وَأُخْرَى﴾ في موضع رفع على الابتداء، والتقدير عنده: ولكم خلة أخرى، وهو اختيار الطبري، واستدل على هذا بقوله: ﴿نَصْرٌ﴾، ﴿وَفَتْحٌ﴾ بالرفع على البدل من: ﴿وَأُخْرَى﴾.

قوله: ﴿ظَاهِرِينَ﴾: نصب على خبر أصبح، والضمير اسمها.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الجمعة

قوله تعالى: ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ﴾: كلها نعوت لرسول،، وكذلك: ﴿مِنْهُمْ﴾ نعت أيضاً، في موضع نصب كلها.

قوله: ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ﴾: في موضع خفض عطف على: ﴿الأُمِّيِّينَ﴾، وقيل: في موضع نصب على العطف على المضمر المنصوب في: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ﴾، أو ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾، وقيل: هو معطوف على معنى: ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ﴾؛ لأن معناه: يُعَرِّفهم بآياته.

قوله: ﴿لَمَّا يَلْحَقُوا﴾: أصل لَمَّا: لم، زيدت عليها ما لينفى بها ما قرب من الحال، ولو لم يكن معها ما لكانت نفي ماض لا غير، فإذا قلت: لم يقم زيد، فهو نفي لمن قال: قام زيد، وإذا قلت: لَمَّا يقم زيد، فهو نفي لمن قال: قد قام زيد.

قوله: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾: ﴿يَحْمِلُ﴾: حال من الحمار[1].

---

(١) «يَحْمِلُ أو يُحَمَّلُ» فيها وجهان: أشهرهما: أنه في موضع الحال من «الحمار». والثاني: أنها في موضع الصفة للحمار، لجريانه مجرى النكرة، إذ المراد به الجنس. قال الزمخشري: أو الجر على الوصف لأن الحمار كاللئيم، في قوله: وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيم يسُبُّنِي، وأن منه عند بعضهم: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ الليل نَسْلَخُ﴾ [سورة يس آية ٣٧]، وأن «نسلخ» نعت لليل، والجمهور يجعلونه حالاً للتعريف اللفظي. وأما على قراءة عبد الله: فالجملة وصف فقط، ولا يمتنع أن تكون حالاً عند سيبويه. والأسفار: جمع سفر، وهو الكتاب المجتمع الأوراق.

قوله: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾: ﴿مَثَلُ﴾ مرفوع بـ ﴿بِئْسَ﴾، والجملة: في موضع البيان لجملة محذوفة، تقديره: بئس مثل القوم هذا المثل، لكن حذف لدلالة الكلام عليه.

قوله: ﴿فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾: هذا خبر إنَّ، وإنما دخلت الفاء في خبر إنَّ؛ لأنه قد نعت اسمها بالذي، والنعت هو المنعوت، والذي مبهم، والإبهام حدٌّ من حدود الشرط، فدخلت الفاء في الخبر لما في الذي من الإبهام الذي هو من حدود الشرط، وحسن ذلك؛ لأن الذي وصل بفعل، ولو وصل بغير فعل لم يجز دخول الفاء في الخبر.

ولو قلت: إن أخاك فجالس لم يجز؛ إذ ليس في الكلام ما فيه إبهام، ويجوز أن يكون: ﴿الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ هو الخبر، وتكون الفاء في: ﴿فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾ جواب الجملة، كما تقول: زيد منطلق، فقم إليه.

قوله: ﴿يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾: يجوز إسكان الميم استخفافا.

وقيل: هي لغة، وقيل: لما كان فيه معنى الفعل صار بمنزلة: رجل هُزَأة؛ أي: يُهْزَأ به، فلما كان في الجمعة معنى التجميع أسكن؛ لأنه مفعول به في المعنى أو يشبهه، فصار كهُزَأة للذي يُهْزأ منه، وفيه لغة ثالثة الجُمَعة بفتح الميم، على نسب الفعل إليها، كأنها تجمع الناس، كما يقال: رجل لُحَنَة، إذا كان يُلَحِّنُ الناس، وقُرَأَه، إذا كان يُقرىء الناس.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة المنافقون

قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾: العامل في: إذا ﴿جَاءَكَ﴾؛ لأن فيها معنى الشرط، وقد تقدمت علتها[1].

---

(١) «إذا»: شرط، قيل: جوابه «قالوا». وقيل: محذوف، و«قالوا»: حال أي إذا جاؤوك قائلين كيت وكيت فلا تقبل منهم. وقيل: الجواب ﴿اتخذوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾، وهو بعيد، و«قالُوا» أيضاً: حال. فصل في تعلق هذه السورة بالتي قبلها قال ابنُ الخطيب: وجه تعلق هذه السورة بما قبلها هو أن تلك السورة مشتملةٌ على ذكر بعثة الرسول، وذكر من كان يُكذِّبهُ قلباً ولساناً فضرب لهم المثل بقوله: ﴿مَثَلُ الذين حُمِّلُواْ التوراة ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الحمار يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾ [سورة الجمعة آية ٥]. وهذه السورة مشتملةٌ على ذكر من كان يكذِّبُ قلباً دون اللسان، ويصدقه لساناً دون القلب. وأما تعلق الأول بالآخر، فلأن في آخر تلك السُّورة تنبيه للمؤمنين على تعظيم الرسول - عليه الصلاة والسلام - ورعايةِ حقِّه بعد النداء =

قوله: ﴿يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾: كسرت إنَّ لدخول اللام في خبرها، فالفعل معلق عن العمل في اللفظ، وهو عالم في المعنى في الجملة، ولا تُعَلَّقُ عن العمل إلا الأفعال التي تنصب الابتداء والخبر.

قوله: ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾: مَا: في موضع رفع بـ﴿سَاءَ﴾ على مذهب سيبويه، و﴿كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ صلة مَا، والهاء محذوفة؛ أي: يعملونه، وقال الأخفش: مَا نكرة في موضع نصب، و﴿كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ نعته، والهاء محذوفة أيضاً من الصفة، وحذفها من الصلة أحسن، وهو جائز من الصفة، وقال ابن كيسان: ما والفعل مصدر في موضع رفع بـ﴿سَاءَ﴾، فلا يحتاج إلى هاء محذوفة على قوله.

قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ﴾: هذان فعلان أعمل الثاني منهما وهو يستغفر، وليس فيه ضمير؛ لأن فاعله بعده، ولو أعمل الأول في الكلام وهو ﴿تَعَالَوْا﴾؛ لقيل: تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله؛ لأن تقديره: تعالوا إلى رسول الله يستغفر لكم، ففي: ﴿يَسْتَغْفِرْ﴾ ضمير الفاعل على هذا التقدير.

قوله: ﴿لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾: لَنْ هي الناصبة للفعل عند سيبويه، وقال الخليل: أصلها: لا أَنْ، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون، فبقيت لَنْ، ولَنْ موضوعة لنفي المستقبل، فإذا قلت: لن يقوم زيد فإنما هو نفي لمن قال: سيقوم زيد، ولذلك لا يجوز دخول السين، وسوف مع لن؛ لأنها تدخل على مستقبل، فلا يحتاج إلى السين وسوف معها؛ فأَنْ هي الناصبة للفعل عند الخليل، وقد ألزمه سيبويه أن لا يجوز: زيداً لن أضرب؛ لأنه في صلة أَنْ على قول الخليل، وذلك جائز عندهما، وقد منع بعض النحويين، وهو علي بن سليمان، أن يجوز: زيداً لن أضرب، من جهة أنَّ لن لا تنصرف، فهي ضعيفة، لا يتقدم عليها ما بعدها، كما لم يجز أن يتقدم اسم إن عليها، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، فإذا لم يتقدم ما بعد عوامل الأسماء عليها، وهي أقوى من عوامل الأفعال، كان ذلك في عوامل الأفعال أبعد. وكذلك لم عنده، والبصريون على جوازه مع لن.

=

لصلاةِ الجمعةِ، وتقديم متابعته على غيره، فإنَّ ترك التعظيم والمتابعةِ من شيمِ المنافقين، والمنافقون هم الكاذبون.

قوله: ﴿لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾: هذا وجه الكلام؛ لأن الفعل متعد إلى مفعول؛ لأنه من أخرج فأما، من قرأ: ﴿لَيَخْرُجَنَّ﴾ بفتح الياء، فالفعل غير متعد؛ لأنه من خرج، لكنه ينصب الأذلَّ على الحال، والحال لا يكون فيها الألف واللام إلا في نادر، يسمع ولا يقاس عليه، حكى سيبويه: ادخلوا الأوَّل فالأوَّل نصبه على الحال، وأجاز يونس: مررت بهِ المسكينَ، نصب المسكين على الحال، ولا يقاس على هذا الشذوذ وخروجه عن القياس.

قوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾: مَنْ حذف الواو عطفه على موضع الفاء؛ لأن موضعها جزم على جواب التمني، ومَن أثبت الواو عطفه على لفظ فأصدق، والنصب ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ على إضمار أَنْ.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة التغابن

قوله تعالى: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾: إنما جمع يهدوننا؛ لأنه رده على معنى بشر؛ لأنه بمعنى الجماعة هذا الموضع، ويكون للواحد، نحو قوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، وقد أجاز النحويون: رأيت ثلاثة نفر، وثلاثة رهط حملا على المعنى، ولم يجيزوا: رأيت ثلاثة قوم، ولا ثلاثة بشر، والفرق بينهما: أن نفرا ورهطا لما دون العشرة من العدد، فأضيف ما دون العشرة من العدد، إليه؛ إذ هو نظيره، وقوم قد يقع لما فوق العشرة من العدد، فلم يحسن إضافة ما دون العشرة من العدد إلى ما فوقها، وأما بشر فيقع للواحد فلم يمكن إضافة عدد إلى واحد، وبشر رفع بالابتداء، وقيل: بإضمار فعل[1].

قوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾: ﴿يَوْمَ﴾: ظرف، والعامل فيه: ﴿ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ﴾.

قوله: ﴿وَأَنْفِقُوا خَيْرًا﴾: انتصب خير عند سيبويه على إضمار فعل تدل عليه الكلام؛ لأنه لما قال: ﴿وَأَنْفِقُوا﴾ دل على: أنه أمرهم أن يأتوا فعل خير، فكأنه قال: وآتوا خيرا، وقال أبو

---

(١) يجوز أن يرتفع «بشر» على الفاعلية، ويكون من الاشتغال، وهو الأرجح، لأن الأداة تطلب الفعل، وأن يكون مبتدأ وخبراً. وجمع الضمير في «يَهْدُونَنَا» إذ البشر اسم جنس. أنكروا أن يكون الرسول من البشر. وقد يأتي الواحد بمعنى الجمع، فيكون اسماً للجنس، وقد يأتي الجمع بمعنى الواحد كقوله تعالى: ﴿مَا هذا بَشَراً﴾ [سورة يوسف آية ٣١].

عبيدة: هو خبر كان مضمرة؛ أي: يكن خيرا، وقال الفراء، والكسائي: هو نعت لمصدر محذوف تقديره: وأنفقوا إنفاقا خيرا، وقيل: هو نصب بأنفقوا، والخير: المال على هذا القول، وفيه بعد في المعنى، وقال بعض الكوفيين: هو نصب على الحال، وهو بعيد أيضاً في المعنى والإعراب.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الطلاق

قوله تعالى: ﴿بَالِغُ أَمْرِهِ﴾: انتصب الأمر بـ ﴿بَالِغُ﴾؛ لأنه بمعنى الاستقبال، وقد قُرِئ بالإضافة، وأجاز الفراء في الكلام: بالغٌ أَمْرُهُ، بالتنوين، ورفع الأمر بـ ﴿بَالِغُ﴾، أو بالابتداء، و﴿بَالِغُ﴾ خبره، والجملة خبر إنَّ.

قوله: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ﴾: ﴿وَاللَّائِي﴾: ابتداء، و﴿يَئِسْنَ﴾ وما بعده صلته إلى: ﴿نِسَائِكُمْ﴾، و﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾ شرط، ﴿فَعِدَّتُهُنَّ﴾ ابتداء، و﴿ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ خبره، والفاء جواب الشرط، والشرط وجوابه وما تعلق به خبر عن: ﴿وَاللَّائِي﴾، والتقدير: إن ارتبتم فيهن فأمد عدتهن ثلاثة أشهر، وواحد اللائي: التي.

قوله: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ﴾: ابتداء، و﴿أَجَلُهُنَّ﴾ ابتداء ثان، و﴿أَنْ يَضَعْنَ﴾ الخبر، وأَنْ في موضع رفع، وهي والفعل مصدر، والثاني وخبره خبر الأول.

ويجوز أن يكون: ﴿أَجَلُهُنَّ﴾ بدلا من: ﴿أُولَاتُ﴾، و﴿أَنْ يَضَعْنَ﴾ الخبر، وهو بدل الاشتمال، وواحد أولات: ذات.

قوله: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ﴾: في كان اسمها، و﴿أُولَاتِ﴾ الخبر، تقديره: وإن كان المطلقات أولات حمل فأنفقوا عليهن[1].

---

(١) قرأ حفص: «بَالِغُ» من غير تنوين «أمْرِهِ» مضاف إليه على التخفيف. والباقون: بالتنوين والنصب، وهو الأصل، خلافاً لأبي حيان. وقرأ ابن أبي عبلة وداود بن أبي هند، وأبو عمرو في رواية: «بَالِغٌ أَمْرُهُ» بتنوين «بالغ» ورفع «أمره». وفيه وجهان: أحدهما: أن يكون «بالغ» خبراً مقدماً، و«أمره» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «إن». والثاني: أن يكون «بالغ» خبر «إن» و«أمره» فاعل به. قال الفراء: أي: أمره بالغ. وقيل: «أمره» مرتفع ب «بالغ» والمفعول محذوف، والتقدير: بالغ أمره ما أراد. وقرأ المفضل: «بالغاً» =

قوله: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا . رَسُولا﴾: انتصب ذكر بـ ﴿أَنْزَلَ﴾ وانتصب رسول على نعت ذكر تقديره: ذكرًا ذا رسول، ثم حذف المضاف، وقيل: انتصب رسول على البدل من ذكر، ورسول بمعنى: رسالة، وقيل: هو بدل، ورسول على بابه، لكن معناه: قد أظهر الله ذكرا رسولا؛ لأن ﴿أَنْزَلَ﴾ دل على إظهار أمر لم يكن، فليس هو بمعنى: رسالة على هذا المعنى، وهو في الوجهين بدل الشيء من الشيء، وهو هو، وقيل: هو نصب على إضمار أرسلنا، وقيل: هو نصب على إضمار أعني، وقيل: هو نصب على الإغراء؛ أي: اتبعوا رسولا، أو الزموا رسولا، وقيل: هو نصب بفعل دل ﴿ذِكْرًا﴾ عليه تقديره: قد أنزل الله إليكم ذكرا تذكروا رسولا، أو فذكر رسولا، وقيل: هو نصب بذكر؛ لأنه مصدر يعمل عمل الفعل، تقديره: قد أنزل الله إليكم أن تذكروا رسولا.

قوله: ﴿يَتْلُو﴾: نعت لرسول.

قوله: ﴿لِتَعْلَمُوا﴾: اللام متعلقة بـ ﴿يَتَنَزَّلُ﴾، وقيل: ﴿خَلَقَ﴾.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة التحريم

قوله تعالى: ﴿تَبْتَغِي﴾: في موضع نصب على الحال من المضمر في: ﴿تُحَرِّمُ﴾.

قوله: ﴿تَحِلَّةَ﴾: نصب بـ ﴿فَرَضَ﴾، ووزنه تَفْعِلَة، وأصله: تَحْلِلَة، ثم ألقيت حركة اللام الأولى على الحاء، وأدغمت في الثانية.

قوله: ﴿قُلُوبُكُمَا﴾: إنما جمع القلب وهما اثنان؛ لأن كل شيء ليس في الإنسان منه غير واحد إذا قرن به مثله، فهو جمع، وقيل: لأن التثنية جمع؛ لأنها جمع شيء إلى شيء.

قوله: ﴿نَبَّأَتْ بِهِ﴾: المفعول محذوف تقديره: نبأت به صاحبتها، يعني: عائشة، وحفصة رضي الله عنهما، وحفصة هي المخبرة عائشة بالسِّرِّ، وكذلك المفعول محذوف أيضاً من قوله

=

بالنصب، «أمرُه» بالرفع. وفيه وجهان: أظهرهما: وهو تخريج الزمخشري: أن يكون «بالغاً» نصباً على الحال، و﴿قَدْ جَعَلَ اللهُ﴾ هو خبر «إن» تقديره: إن الله قد جعل لكل شيء قدراً بالغاً أمره. والثاني: أن يكون على لغة من ينصب الاسم والخبر بها، كقوله: إنَّ حُرَّاسنَا أسْدًا، ويكون «قَدْ جَعَلَ» مستأنفاً كما في القراءة الشهيرة. ومن رفع «أمره» فمفعول «بالغ» محذوف، تقديره: ما شاء.

تعالى: ﴿عَرَّفَ بَعْضَهُ﴾ في قراءة من شدد الراء؛ أي: عرفها بعضه؛ أي: بعض ما أفشت لصاحبتها، وأعرض عن بعض تكَرُّما منه صلى الله عليه وسلم، فلم يعرفها به، فأما من خفف الراء فهو على معنى: جازى على بعضه، ولم يجاز على بعض إحسانا منه صلى الله عليه وسلم، ولا يحسن أن يكون معناه: أنه لم يدر بعضه؛ لأن الله قد أخبرنا: أنه قد أظهر نبيه عليه، فلا جائز أن يظهره على ما أفشت، ويعرف بعض ما أظهره عليه دون بعض، أو يعرف بعضا وينكر بعضا.

قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلاهُ﴾: هو فاصلة، و﴿مَوْلاهُ﴾ خبر إِنَّ، ويجوز أن يكون هو ابتداء، و﴿مَوْلاهُ﴾ الخبر، والجملة خبر إِنَّ، وتقف على: ﴿مَوْلاهُ﴾ على هذا لا تجاوزه.

قوله: ﴿وَجِبْرِيلُ﴾: ابتداء، وما بعده عطف عليه، و﴿ظَهِيرٌ﴾ خبر، ويجوز أن يكون: ﴿وَجِبْرِيلُ﴾ عطفا على: ﴿مَوْلاهُ﴾، والمولى بمعنى: الولي، وتقف على: ﴿وَجِبْرِيلُ﴾ على هذا، ويكون: ﴿وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾: ابتداء، ﴿وَالْمَلائِكَةُ﴾ عطف، و﴿ظَهِيرٌ﴾ خبر، ويجوز أن يكون: ﴿وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عطفا على: ﴿وَجِبْرِيلُ﴾، ﴿وَجِبْرِيلُ﴾ عطف على: ﴿مَوْلاهُ﴾، والمولى بمعنى: الولي؛ لأن الملائكة والمؤمنين أولياء الأنبياء وناصروهم، فتقف على هذا على المؤمنين، ويكون قوله: ﴿وَالْمَلائِكَةُ﴾ ابتداء، و﴿ظَهِيرٌ﴾ خبره، إلا أن المتعارف عند القراء الوقف على: ﴿مَوْلاهُ﴾، ويكون: ﴿وَجِبْرِيلُ﴾ ابتداء يبتدأ به.

قوله: ﴿أَنْ يُبْدِلَهُ﴾: أَنْ: في موضع نصب خبر ﴿عَسَى﴾، ومثله: ﴿أَنْ يُكَفِّرَ﴾.

قوله: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ﴾: ﴿قُوا﴾: فعل قد اعتل فاؤه، ولامه، فالفاء محذوفة، لوقوعها بين ياء وكسرة في قولك: يقي، على مذهب البصريين، وقال الكوفيون: إنما حذفت للفرق بين الفعل المتعدي وغير المتعدي، فحذفت في يعد ويقي؛ لأنه متعد وثبتت في: يَوجَل؛ لأنه غير متعد، ويلزمهم أن لا يحذفوا في: يَرِم، ويَثِق؛ لأنهما غير متعديين، ولا بد من الحذف فيهما، واللام محذوفة لسكونها وسكون الواو بعدها، والنون محذوفة للبناء عند البصريين وللجزم عند الكوفيين، وأصله: أَوْقِيُوا، فحذفت الواو لما ذكرنا، فاستغنى عن ألف الوصل، ثم ألقيت حركة الياء على القاف، وحذفت لسكونها وسكون الواو بعدها، فصارت: قوا، وقيل: بل حذفت الضمة عن الياء استخفافا، وحذفت لسكونها وسكون الواو بعدها، وضمت القاف

لأجل الواو، لئلا تنقلب ياء فيتغير المعنى، وقد تقدم لهذا نظائر[١].

قوله: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾: ﴿وَمَرْيَمَ﴾ نصب على العطف على: ﴿مَثَلا﴾، و﴿ابْنَتَ﴾ نعت لها أو بدل، ولم تنصرف ﴿وَمَرْيَمَ﴾ للتأنيث والتعريف، وقيل: إنه اسم أعجمي، وقيل: عربي.

قوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ﴾: مفعولان لضرب، وقيل: ﴿امْرَأَةَ نُوحٍ﴾ بدل من مثل على تقدير: مثل امرأة نوح، ثم حذف مَثَل الثاني لدلالة الأول عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الملك

قوله تعالى: ﴿طِبَاقًا﴾ نعت لـ ﴿سَبْعَ﴾، وهو جمع طبقة، كرحبة ورحاب، وقيل: جمع طَبَق، كجبل وجبال[٢].

---

(١) «قُوْا» أمر من الوقاية، فوزنه «عُو»؛ لأن الفاء حذفت لوقوعها في المضارع بين ياء وكسرة، وهذا محمول عليه، واللام حذفت حملاً له على المجزوم؛ لأن أصله «أوقيوا» ك «اضربوا» فحذفت الواو التي هي فاء لما تقدم، واستثقلت الضمة على الياء، فالتقى ساكنانِ، فحذفت الياء؛ وضم ما قبل الواو لتصح. وهذا تعليل البصريين. ونقل عن الكوفيين: أن الحذف عندهم فرقاً بين المتعدي، والقاصر، فحذفت الواو التي هي فاء في «يَقِي، ويَعِد» لتعديهما، ولم يحذف من «يَوْجَلُ» لقصوره. قال: «ويرد عليهم نحو: يَرِم، فإنه قاصر، ومع ذلك فقد حذفوا فاءه». قال شهاب الدين: وفي هذا نظر؛ لأن «يَوْجَلُ» لم تقع فيه الواو بين ياء وكسرة لا ظاهرة ولا مضمرة. وقلت: ولا مضمرة، تحرُّزاً من «تَضَع، ويَسَع، ويهب». وقرأ بعضهم: «وأَهْلُوكُمْ». وخرجت على العطف على الضَّمير المرفوع ب «قُوْا»، وجوز ذلك الفصل بالمفعول قال الزمخشريُّ بعد ذكره القراءة وتخريجها: فإن قلت: أليس التقديرُ: «قُوا أنفُسكُمْ وليَقِ أهلوكم أنفسهم»؟. قلت: لا، ولكن المعطوف في التقدير مقارن للواو، و«أَنْفُسَكُمْ» واقع بعده، كأنه قيل: قوا أنتم، وأهلوكم أنفسكم، لما جمعت مع المخاطب الغائب غلبته عليه، فجعلت ضميرهما معاً على لفظ المخاطب.

(٢) «طِبَاقًا» صفة ل «سَبْعَ»، وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: أنه جمع طبق، نحو: جبل وجبال. والثاني: أنه جمع طبقة، نحو: رحبة ورحاب. والثالث: أنه مصدر طابق، يقال: طَابَقَ مُطابَقَةَ وطِبَاقاً. ثم إما أن تجعل نفس المصدر مبالغة، وإما على حذف مضاف، أي: ذات طباق، وإما أن ينتصب على المصدر بفعل =

قوله: ﴿كَرَّتَيْنِ﴾: نصب؛ لأنه في موضع المصدر، كأنه قال: فارجع البصر رجعتين.

قوله: ﴿خَاسِئًا﴾: حال من: ﴿الْبَصَرُ﴾، وكذلك: ﴿وَهُوَ حَسِيرٌ﴾: ابتداء وخبر في موضع نصب على الحال من: ﴿الْبَصَرُ﴾.

قوله: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ﴾: ﴿كُلَّمَا﴾ نصب بـ ﴿أُلْقِيَ﴾ على الظرف.

قوله: ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنْبِهِمْ﴾: إنما وحد الذنب، والإخبار عن جماعة؛ لأنه مصدر يقع على القليل والكثير.

قوله: ﴿فَسُحْقًا﴾: نصب على إضمار فعل؛ أي: ألزمهم الله سُحْقا، وقيل: هو مصدر جعل بدلا من اللفظ بالفعل، وهو قول سيبويه، والرفع يجوز في الكلام على الابتداء.

قوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾: مَن: في موضع رفع بـ ﴿يَعْلَمُ﴾، والمفعول محذوف تقديره: ألا يعلم الخالق خلقه، فدل ذلك على أن ما يُسِرُّ الخلق من قولهم وما يجهرون به: كلٌّ من خلق الله؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾، ألا يعلم الخالق خلقه، فكل من خلق الله، وقد قال بعض أهل الزيغ: إن مَنْ في موضع نصب اسم للمسرين والجاهرين، ليخرج الكلام عن عمومه، ويدفع عموم الخلق عن الله جل ذكره، ولو كان كما زعم لقال: ألا يعلم ما خلق؛ لأنه إنما تقدم ذكر ما تكن الصدور، فهو في موضع ما، ولو أتت ما في موضع مَنْ، لكان فيه أيضاً بيان العموم: أن الله خالق كل شيء من أقوال الخلق، أسروها أو أظهروها، خيرا كانت أو شرا، ويقوى ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾، ولم يقل: عليم المسرين والجاهرين، وتكون ما في موضع نصب، وإنما تخرج الآية من هذا العموم، إذا جعلت مَنْ في موضع نصب اسماً للأناس المخاطبين قبل هذه الآية، وقوله: ﴿بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ يمنع من ذلك.

= مقدر، أي: طوبقت طباقاً. من قولهم: طابق الفعل، أي: جعله طبقةً فوق أخرى. روي عن ابن عباس: «طِبَاقاً»، أي: بعضها فوق بعض، والملتصق منها أطرافها.

قال القرطبيُّ: وقيل: مصدر بمعنى المطابقة، أي: خلق سبع سمواتٍ، ويطبقها تطبيقاً أو مطابقة على طوبقت طباقاً؛ لأنه مفعول ثان، فيكون «خَلَقَ» بمعنى جعل وصيّر. وقال أبان بن تغلب: سمعت بعض الأعراب يذم رجلاً، فقال: شره طباق، وخيره غير باق. ويجوز في غير القرآن «سَبْعَ سماواتٍ طباقٍ» بالخفض على النَّعت ل «سماواتٍ» نظيره: ﴿وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ﴾ [سورة يوسف آية ٤٢].

قوله: ﴿أَنْ يَخْسِفَ﴾، و﴿أَنْ يُرْسِلَ﴾: أَنْ: فيهما في موضع نصب على البدل من مَنْ، وهو بدل الاشتمال، وقال النحاس: أنْ: مفعولة، ولم يذكر البدل، ووجهه ما ذكرت لك.

قوله: ﴿صَافَّاتٍ﴾: حال من: ﴿الطَّيْرِ﴾، وكذلك: ﴿وَيَقْبِضْنَ﴾.

قوله: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي﴾: ابتداء، و﴿مُكِبًّا﴾ حال منه، و﴿أَهْدَى﴾ خبره.

قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ﴾: إنما وحد السمع؛ لأنه في الأصل مصدر، ثم سمي به.

قوله: ﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾: هذا: مبتدأ، و﴿الْوَعْدُ﴾ نعته، ومَتَى في موضع رفع خبر هذا، وفيه ضمير مرفوع يعود على هذا، وقيل: هذا رفع بالاستقرار، ومَتَى: ظرف في موضع نصب، فلا يكون فيه ضمير.

قوله: ﴿تَدَّعُونَ﴾: هو تفتعلون، من الدعاء، وأصله: تدتعيون، ثم أدغمت التاء في الدال، على إدغام الثاني في الأول؛ لأن الثاني أضعف من الأول، وأصل الإدغام: أن تدغم الأضعف في الأقوى، ليزداد قوة من الإدغام، والدال مجهورة، والتاء مهموسة، والمجهور أقوى من المهموس، فلذلك أدغم الثاني في الأول ليصير اللفظ بحرف مشدد مجهور، فهو أحسن من أن يصير بحرف مهموس.

قوله: ﴿فَمَنْ يَأْتِيكُمْ﴾: ابتداء وخبر، والفاء جواب الشرط.

قوله: ﴿بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾: يجوز أن يكون: ﴿مَعِينٍ﴾ فعيلا، من: مَعَنَ الماءُ، إذا كثر، ويجوز أن يكون مفعولاً من العين، وأصلة: مَعْيون، ثم أُعِلَّ بأن أسكنت الياء استخفافا، وحذفت لسكونها وسكون الواو بعدها، ثم قلبت الواو باء لانكسار العين قبلها، وقيل: بل حذفت الواو لسكونها وسكون الياء قبلها، فتقديره على هذا: فمن يأتيكم بماء يرى بالعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة نون والقلم

قوله تعالى: ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾: قد تقدم وجه الإظهار والإدغام في النون في: ﴿يس﴾، وغيرها، وقد قُرِىء بفتح النون على أنه مفعول به؛ أي: اذكر نون، أو اقرأ نون، ولم ينصرف؛ لأنه معرفة، وهو اسم لمؤنث، وهي السورة، وقيل: لأنه اسم أعجمي، وقال سيبويه: إنما فتحت النون لالتقاء الساكنين، كأين وكيف، كأن القارىء وصل قراءته ولم يدغم، فاجتمع

ساكنان: النون والواو، ففتحت النون، وقال الفراء: إنما فتحت على التشبيه بـ " ثُمَّ "، وقال غيره: فتحت لأنها اشتبهت نون الجمع، وقال أبو حاتم: لما حذفت منها واو القسم نصبت بالفعل المقسم به، كما تقول: الله لأفعلنَّ، فتنصب الاسم بالفعل، كأنه في التمثيل، وإن كان لا يستعمل، أُقسم الله، وأجاز سيبويه: اللَّهِ لأفعلنَّ، بالخفض، أعمل حرف القسم وهو محذوف، وجاز ذلك في هذا، وإن كان لا يجوز في غيره؛ لكثرة استعمال الحذف في باب القسم، ومن جعل نون قسما جعل الجواب: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾.

قوله: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾: أَنْ: مفعول من أجله، والعامل فيه فعل مضمر، تقديره: يكفر أو يجحد من أجل أن كان ذا مال، ولا يجوز أن يكون العامل: ﴿تُتْلَى﴾، ولا ﴿قَالَ﴾؛ لأن ما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها؛ لأن إذا تضاف إلى الجمل التي بعدها، ولا يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف، و﴿قَالَ﴾ جواب الجزاء، ولا يعمل فيما قبل الجزاء؛ لأن حكم العامل أن يكون قبل المعمول فيه، وحكم الجواب أن يكون بعد الشرط، فيصير مقدما مؤخرا في حال، وذلك لا يجوز، فلا بد من إضمار عامل؛ لأن على ما ذكرنا[1].

---

(١) العامة: على فتح همزة «أن» ثم اختلفوا بعد، فقرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر وأضاف القرطبي معهم أبا جعفر وأبا حيوة والمغيرة والأعرج: بالاستفهام. وباقي السبعة بالخبر. والقارئون بالاستفهام على أصولهم من تحقيق، وتسهيل، وإدخال ألف بين الهمزتين وعدمه، ولا بد من بيان ذلك فنقول: قرأ حمزة وأبو بكر وذكر القرطبي معهم المفضل: بتحقيق الهمزتين، وعدم إدخال ألف بينهما، وهذا هو أصلهما. وقرأ ابن ذكوان: بتسهيل الثانية، وعدم إدخال ألف. وهشام بالتسهيل المذكور إلا أنه أدخل ألفاً بينهما. فقد خالف كل منهما أصله، أما ابن ذكوان فإنه يحقق الهمزتين فقد سهل الثانية هنا، وأما هشام فإن أصله أن يجري في الثانية من هذا النحو وجهين من التحقيق كرفيقه، والتسهيل وقد التزم التسهيل هنا، وأما إدخال الألف فإنه فيه على أصله، كما تقدم أول البقرة. وقرأ نافع في رواية اليزيدي عنه: «إن» بكسر الهمزة على الشرط. فأما قراءة «أنْ» - بالفتح - على الخبر، ففيه أربعة أوجه: أحدها: أنها «أن» المصدرية في موضع المفعول به مجرورة بلام مقدرة، واللام متعلقة بفعل النهي، أي: ولا تطع من هذه صفاته، لأن كان متمولاً وصاحب بنين.

الثاني: أنها متعلقة ب «عُتُل» وإن كان قد وصف. قاله الفارسي. وهذا لا يجوز عند البصريين، وكأن الفارسي اغتفره في الجار. الثالث: أن يتعلق ب «زَنِيم»، ولا سيما عند من يفسره بقبيح الأفعال. الرابع: أن يتعلق بمحذوف يدل عليه ما بعده من الجملة الشرطية تقديره لكونه متمولاً، مستظهراً بالبنين كذب بآياتنا، قاله الزمخشريُّ. قال: ولا يعمل فيه، قال: الذي هو جواب «إذا» لأن ما بعد الشرط لا =

قوله: ﴿مُصْبِحِينَ﴾: حال من المضمر في: ﴿لَيَصْرِمُنَّهَا﴾ المرفوع، ولا خبر لأصبح في هذا؛ لأنها بمعنى داخلين في الإصباح.

قوله: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾: الباء: زائدة، والمعنى: أيكم المفتون، وقيل: الباء: غير زائدة، لكنها بمعنى: في، وقيل: المفتون بمعنى: الفتون، والتقدير: في أيكم الفتون؛ أي: الجنون، وكتبت أيكم في المصحف في هذا الموضع خاصة بياءين وألف قبلهما، وعلة ذلك: أنهم كتبوا الهمزة صورة على التحقيق، وصورة على التخفيف، فالألف صورة الهمزة على التحقيق، والياء الأولى صورتها على التخفيف؛ لأن قبل الهمزة كسرة، فإذا خففتها فحكمها أن تبدل منها ياء، والياء الثانية صورة الياء المشددة، وكذلك كتبوا: ﴿بِأَيْدٍ﴾ بياءين على هذه العلة، وكتبوا: ﴿وَلَأَوْضَعُوا﴾ بألفين، وكذلك: ﴿أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ﴾، و﴿لإِلَى الْجَحِيمِ﴾، و﴿لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ كتب كله بألفين إحدهما، وهي الأولى صورة الهمزة على التحقيق، والثانية صورتها على التخفيف، وقد قيل: الأولى صورة الهمزة، والثانية: صورة حركتها، وقيل: هي فتحة أشبعت فتولدت منها ألف، وفيه بُعْدٌ، وهذا إنما هو تعليل لخط المصحف؛ إذ قد أتى على ذلك، ولا سبيل لتحريفه، وهذا الباب يتسع، وهو كثير في الخط، خارج عن المتعارف بين الكتاب من الخط، فلا بد أن يخرج من ذلك وجه يليق به، وسنذكره إن شاء الله تعالى مستقصى معللا في غير هذا.

قوله: ﴿قَالَ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾: أي: هذه أساطير، فـ ﴿أَسَاطِيرُ﴾ خبر ابتداء مضمر.

قوله: ﴿كَذَلِكَ الْعَذَابُ﴾: ﴿الْعَذَابُ﴾: ابتداء، و﴿كَذَلِكَ﴾: الخبر؛ أي: العذاب الذي يحل بالكفار مثل هذا العذاب.

=

يعمل فيما قبله، ولكن ما دلت عليه الجملةُ من معنى التكذيب. وهذا يوهم أن المانع من ذلك ما ذكره فقط، والمانع أمرٌ معنوي، حتى لو فقد هذا المانع الذي ذكره لامتنع من جهة المعنى، وهو لا يصلح أن يعلل تلاوة آياتِ اللَّهِ عليه بكونه ذا مالٍ وبنين. وأما قراءة «آنْ كان» على الاستفهام، ففيها وجهان: أحدهما: أن يتعلق بمقدر يدل عليه ما قبله، أي: أتطيعه لأن كان، أو الكون طواعية لأن كان. والثاني: أن يتعلق بمقدر يدل عليه ما بعده، أي: لأن كان كذب وجحد.

وأما قراءة «إنْ كَانَ» - بالكسر - فعلى الشرط، وجوابه مقدر، تقديره: إن كان كذا يكفر ويجحد، دل عليه ما بعده.

قوله: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾: مَا: ابتداء استفهام، ولَكُمْ: الخبر، وكَيْفَ: في موضع نصب بـ ﴿تَحْكُمُونَ﴾.

قوله: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ﴾: ﴿أَيْمَانٌ﴾ ابتداء، و﴿عَلَيْنَا﴾ خبر، و﴿بَالِغَةٌ﴾ نعت لـ ﴿أَيْمَانٌ﴾، وقرأ الحسن: ﴿بالغةً﴾ بالنصب على الحال من المضمر المرفوع في: ﴿عَلَيْنَا﴾.

قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ﴾: انتصب ﴿يَوْمَ﴾ على: اذكر يا محمد؛ فتبتدىء به، ويجوز أن ينصبه يأتوا؛ أي: يأتوا بشركائهم في هذا اليوم، ولا يحسن الابتداء به.

قوله: ﴿خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿وَيُدْعَوْنَ﴾، أو من المضمر في: ﴿يَسْتَطِيعُونَ﴾ و﴿أَبْصَارُهُمْ﴾ رفع بفعلها، و﴿تَرْهَقُهُمْ﴾ في موضع الحال مثل الأول، وإن شئت كان منقطعا من الأول.

قوله: ﴿فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ﴾: مَنْ: في موضع نصب على العطف على ضمير المتكلم، وإن شئت على أنه مفعول معه.

قوله: ﴿لَوْلا أَنْ تَدَارَكَهُ﴾: أَنْ: في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف ولا يكاد يستعمل مع: لولا عند سيبويه إلا محذوفا، والتقدير: لولا مداركة الله إياه لحقته، أو استنقذته وشبهه، و﴿لَنُبِذَ﴾ جواب لولا.

وذُكّر ﴿تَدَارَكَهُ﴾؛ لأن النعمة والنعم بمعنى واحد، فحمل على المعنى، وقيل: ذُكِّر؛ لأنه فرق بينهما بالهاء، وقيل: لأن تأنيث النعمة غير حقيقي؛ إذ لا ذَكَرَ لها من لفظها، وفي قراءة ابن مسعود: ﴿لولا أن تداركته﴾، بالتاء على تأنيث اللفظ [1].

قوله: ﴿وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾: ابتداء وخبر في موضع نصب على الحال من المضمر المرفوع في: ﴿لَنُبِذَ﴾.

---

(١) قال ابن الخطيب: لِمَ لَمْ يَقُلْ: تداركته نعمة؟ وأجاب: بأنه إنما حسن تذكير الفعل لفصل الضمير في «تَدَارَكَهُ». ولأن التأنيث غير حقيقي. وقرأ أبيّ وعبد الله بن عباس: «تَدارَكْتُهُ» بتاء التأنيث لأجل اللفظِ. والحسن وابن هرمز والأعمش: «تَدّارَكَهُ» - بتشديد الدال -. وخرجت على الأصل: تتداركه - بتاءين - مضارعاً، فأدغم، وهو شاذ؛ لأن الساكن الأول غير حرف لين؛ وهي كقراءة البزي ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [النور: ١٥]، و﴿نَاراً تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤]، وهذا على حكاية الحال، لأن المقصد ماضيه، فإيقاع المضارع هنا للحكاية، كأنه قال: لولا أن كان يقال فيه: تتداركه نعمة.

قوله: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾: إِنْ: عند الكوفيين بمعنى: مَا، واللام بمعنى: إِلاَّ، وتقديره: وما يكاد الذين كفروا إلا يزلقونك، وإِنْ: عند البصريين مخففة من الثقيلة، واسمها مضمر معها، واللام لام التأكيد لزمت هذا النوع لئلا تشبه إِنْ التي بمعنى: ما، وقد مضى نظيره.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الحاقة

قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ.مَا الْحَاقَّةُ﴾: ﴿الْحَاقَّةُ﴾: ابتداء، ومَا ابتداء ثان، ومَا بمعنى الاستفهام الذي معناه: التعظيم والتعجب، والحاقة الثانية خبر مَا، ومَا، وخبرها خبر عن: الحاقة الأولى، وجاز أن تكون الجملة خبراً عنها، ولا ضمير فيها يعود على المبتدأ؛ لأنها محمولة على معنى: الحاقة ما أعظمها وأهولها، وقيل: المعنى: الحاقة ما هي على التعظيم لأمرها، ثم أظهر الاسم ليكون أبين في التعظيم، وقد مضى ذكر هذا في: الواقعة، ومثله: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾[1].

---

(١) «الحاقة» مبتدأ، و«ما» مبتدأ ثانٍ، و«الحاقة» خبره، والجملة خبر الأول؛ لأن معناها «ما هي» واللفظُ استفهام، ومعناها التفخيم والتعظيم لشأنها. قال ابن الخطيب: وُضِعَ الظاهرُ موضع المضمرِ؛ لأنه أهولُ لها، ومثله ﴿القارعة مَا القارعة﴾ [القارعة: ١، ٢] وقد تقدَّم تحريرُ هذا في «الواقعةِ». و«الحاقَّة» فيها وجهان: أحدهما: أنه وصف اسم فاعل بمعنى أنها تبدي حقائق الأشياء. وقيل: إن الأمر يحق فيها فهي من باب «ليل نائم، ونهار صائم» قاله الطبري. وقيل: سميت حاقة؛ لأنها تكون من غير شكٍّ لأنها حقَّت فلا كاذبة لها. وقيل: سميت القيامة بذلك؛ لأنها أحقت لأقوامِ الجنَّة، وأحقَّت لأقوامِ النَّار. وقيل: من حق الشيء: ثبت فهي ثابتة كائنة. وقيل: لأنها تحق كل محاق في دين الله أي: تغلبه، من حاققته، فحققته أحقه أي: غلبته. وفي «الصحاح»: وحاقه، أي: خاصمه، وادعى كل واحد منهما الحقَّ، فإذا غلبه قيل: حقه، ويقال: ما له فيه حقٌّ، ولا حقاق أي: خصومة، والتحاق: والتخاصم، والاحتقاق: الاختصام، والحاقَّةُ والحقُّ والحقةُ ثلاثُ لغاتٍ بمعنًى. وقال الكسائيُّ والمؤرج: الحاقَّةُ: يوم الحقِّ. والثاني: أنه مصدر ك «العاقبة» و«العافية». قوله «ما الحَاقَّةُ» في موضع نصب على إسقاط الخافض، لأن «أدرى» بالهمزة يتعدى لاثنين، للأول: بنفسه، والثاني: ب «الباء»، قال تعالى: ﴿وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦]، فلما وقعت جملة الاستفهام معلقة لها كانت في موضع المفعولِ الثاني، ودون الهمزة تتعدى لواحدٍ ب «الباء» نحو: «دريت بكذا» أو يكون بمعنى «علم» فيتعدّى لاثنين.

قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾: مَا ابتداء، وما الثانية ابتداء ثان، و﴿الْحَاقَّةُ﴾ خبره، والجملة في موضع نصب بـ ﴿أَدْرَاكَ﴾، و﴿أَدْرَاكَ﴾، وما اتصل به خبر عن: مَا الأولى، وفي: ﴿أَدْرَاكَ﴾ ضمير فاعل يعود على: مَا الأولى، وما الأولى والثانية استفهام، فلذلك لم يعمل ﴿أَدْرَاكَ﴾ في: مَا الثانية، وعمل في الجملة، وهما استفهام، فيهما معنى: التعظيم والتعجب، و﴿أَدْرَاكَ﴾ فعل يتعدى إلى مفعولين: الكاف المفعول الأول، والجملة في موضع الثاني، ومثله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ﴾، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾، كله على قياس واحد، فقس بعضه على بعض.

قوله: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا﴾: ﴿ثَمُودُ﴾: رفع بالابتداء، و﴿فَأُهْلِكُوا﴾ الخبر، وحق الفاء أن تكون قبله، والتقدير: مهما يكن من شيء فثمود أهلكوا، و﴿ثَمُودُ﴾ اسم للقبيلة، وهو معرفة، فلذلك لم ينصرف للتأنيث والتعريف، وقيل: هو أعجمي معرفة، فلذلك لم ينصرف، ويجوز صرفه في الكلام، وقد قُرِئ بذلك في مواضع من القرآن غير هذا على أنه اسم للأب، ومثله: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا﴾ إلا أن عادا انصرف لخفته، إذ هو على ثلاثة أحرف، الأوسط ساكن، كهِنْدٍ، ودَعْدٍ، ومِصْرٍ، ونحو ذلك.

قوله: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾: انتصب ﴿سَبْعَ﴾، ﴿وَثَمَانِيَةَ﴾ على الظرف، و﴿حُسُومًا﴾ نعت للأيام، بمعنى: متتابعة، وقيل: هو نصب على المصدر، بمعنى: تباع.

قوله: ﴿فِيهَا صَرْعَى﴾: في موضع نصب على الحال؛ لأن ترى من رؤية العين.

قوله: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ﴾: الجملة في موضع نصب على الحال من المضمر في: ﴿صَرْعَى﴾؛ أي: مشبهين أعجاز نخل خَوت من التأكُّل.

قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾: العامل في الظرف ﴿وَقَعَتِ﴾.

قوله: ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾: العامل في الظرف: ﴿وَاهِيَةٌ﴾.

قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾: العامل في الظرف: ﴿تُعْرَضُونَ﴾.

قوله: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ﴾: مَا: في موضع نصب بـ ﴿أَغْنَى﴾، ويجوز أن تكون نافية على حذف مفعول ﴿أَغْنَى﴾؛ أي: ما أغنى عني مالي شيئا.

قوله: ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ﴾: ابتداء وخبر في موضع خفض على النعت لـ ﴿سِلْسِلَةٍ﴾.

قوله: ﴿قَلِيلا مَا تُؤْمِنُونَ﴾، و﴿قَلِيلا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ انتصب ﴿قَلِيلا﴾ في هذا الموضع بـ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، و﴿تَذَكَّرُونَ﴾، ومَا زائدة، وحقيقته: أنه نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف تقديره: وقتا قليلاً تذكرون، أو تذكرا قليلاً تذكرون. وكذلك: ﴿قَلِيلا مَا تُؤْمِنُونَ﴾، ولا يجوز أن تجعل مَا والفعل مصدراً، وتنصب قليلاً بما بعد مَا؛ لأن فيه تقديم الصلة على الموصول؛ لأن ما عمل فيه المصدر في صلة المصدر أبدا، فلا يتقدم عليه.

قوله: ﴿تَنْزِيلٌ من رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾: خبر ابتداء محذوف؛ أي: هو تنزيل.

قوله: ﴿عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾: نعت لـ ﴿أَحَدٍ﴾؛ لأنه بمعنى الجماعة، فحمل النعت على المعنى، فجمع.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة سأل سائل

قوله تعالى: ﴿سَأَلَ﴾: من ترك الهمزة احتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون من السؤال، لكن أبدل من الهمزة ألفا، وهو بدل على غير قياس، لكنه جائز، حكاه سيبويه وغيره.

والثاني: أن يكون الألف بدلا من واو، حكى سيبويه وغيره: سِلت تسال، لغة بمنزلة: خفت تخاف.

والوجه الثالث: أن يكون الألف بدلا من ياء من: سال يسيل، بمنزلة: كال يكيل، وأصل سأل: إذا كان من السؤال أن يتعدى إلى مفعولين، نحو قوله: ﴿فَلا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ﴾، ويجوز أن يقتصر على واحد، كأعطيت وكسوت، نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ﴾؛ فإذا اقتصرت على واحد جاز أن يتعدى بحرف جر إلى ذلك الواحد، نحو قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ﴾ تقديره: سأل سائل النبي بعذاب، والباء بمعنى: عَنْ، وإذا جعلت سال من السيل لم تكن الباء بمعنى عن، وكانت على بابها، وأصلها للتعدي، فأما الهمزة في: ﴿سَائِلٌ﴾، فتحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون أصلية من السؤال. والثاني: أن تكون بدلا من واو على لغة من قال: سِلت تَسال؛ كخِفت تخاف. والثالث: أن تكون بدلا من ياء على أن تجعل سال من السيل.

قوله: ﴿يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ﴾: العامل في الظرف: ﴿وَنَرَاهُ﴾، ويجوز أن يكون بدلا من:

قريب، والعامل في: قريب: نراه. وقيل: العامل: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ﴾، والهاء والميم في: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ﴾ تعود على: الكفار، والضمير المرفوع للمؤمنين؛ أي: يبصر المؤمنون الكافرين يوم القيامة؛ أي: يرونهم، فينظرون إليهم في النار، وقيل: تعود على الحميم، وهو بمعنى الجمع؛ أي: يبصر الحميم حميمه، وقيل: الضميران يعودان على الكفار؛ أي: يبصر التابعون المتبوعين في النار.

قوله: ﴿إِنَّهَا لَظَى. نَزَّاعَةً﴾: ﴿لَظَى﴾: خبر إنَّ في موضع رفع، و﴿نَزَّاعَةً﴾ خبر ثان، وقيل: ﴿لَظَى﴾ في موضع نصب على البدل من: ها في: إنها، و﴿نَزَّاعَةً﴾ خبر إنَّ في موضع رفع، وقيل: ﴿لَظَى﴾ خبر إنَّ، و﴿نَزَّاعَةً﴾ بدل من ﴿لَظَى﴾، أو رفع على إضمار مبتدأ، وقيل: الضمير في: إنها للقصة، و﴿لَظَى﴾ مبتدأ، و﴿نَزَّاعَةً﴾ خبر ﴿لَظَى﴾، والجملة: خبر إنَّ، ومن نصب ﴿نَزَّاعَةً﴾ فعلى الحال، وهي قراءة حفص عن عاصم، والعامل في: ﴿نَزَّاعَةً﴾ ما دل عليه الكلام من معنى: التلظي، كأنه قال: كلا إنها تتلظى في حال نزعها للشوى، وقد منع المبرد جواز نصب ﴿نَزَّاعَةً﴾، وقال: لا تكون ﴿لَظَى﴾ إلا نَزَّاعَةً للشوى، فلا معنى للحال، إنما الحال فيما يجوز أن يكون، ويجوز أن لا يكون، هذا معنى قوله.

والحال في هذا جائزة؛ لأنها تؤكد ما تقدمها، كما قال: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، ولا يكون الحق أبدا إلا مصدقا، وقال تعالى: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾، ولا يكون صراط الله جل ذكره أبدا إلا مستقيما، فليس يلزم أن لا يكون الحال إلا للشيء الذي يمكن أن يكون، ويمكن أن لا يكون، هذا أصل لا يصح في كل موضع، فقوله ليس بجيد، وقد قيل: إن هذا إنما هو إعلام لمن ظن أنه لا يكون، فتصح الحال على هذا بغير اعتراض.

قوله: ﴿تَدْعُو مَنْ أَدْبَرَ﴾: خبر ثالث لإنَّ، وإن شئت قطعته مما قبله.

قوله: ﴿خُلِقَ هَلُوعًا﴾: حال من المضمر في: ﴿خُلِقَ﴾، وهي الحال المقدرة؛ لأنه إنما يحدث فيه الهلع بعد خلقه لا في حال خلقه.

قوله: ﴿جَزُوعًا﴾ و﴿مَنُوعًا﴾: خبر كان مضمرة؛ أي: يكون جزوعا، ويكون منوعا، أو يصير، ونحوه[1]. وقيل: هو نعت لـ ﴿هَلُوعًا﴾، وفيه بُعْدٌ؛ لأنك تنوي به التقديم قبل إذا.

---

(١) «جزُوْعاً، ومَنُوعاً» فيهما ثلاثةُ أوجهٍ: أحدها: أنهما منصوبان على الحال من الضمير في «هَلُوعاً»، وهو العاملُ فيهما، والتقدير: هَلُوعاً حال كونه جَزُوعاً، وقت مسِّ الشَّرِّ، ومنوعاً وقت مس الخير، والظَّرفان =

قوله: ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: ما استفهام ابتداء، والذين الخبر، و﴿مُهْطِعِينَ﴾ حال، وهو عامل في: ﴿قِبَلَكَ﴾ و﴿قِبَلَكَ﴾ ظرف مكان.

قوله: ﴿عِزِينَ﴾: نصب على الحال أيضاً من: الذين، وهو جمع عِزة، وإنما جمع بالواو والنون، وهو مؤنث لا يعقل، ليكون ذلك عوضا مما حذف منها، قيل: إن أصلها: عِزْهة، كما أن أصل سَنَة: سَنْهَة، ثم حذفت الهاء، فجعل جمعه بالواو والنون عوضا من الحذف.

قوله: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ﴾: ﴿يَوْمَ﴾ بدل من: ﴿يَوْمَهُمُ﴾، و﴿يَوْمَهُمُ﴾ نصب بـ ﴿يُلاقُوا﴾ مفعول به.

قوله: ﴿سِرَاعًا﴾: حال من المضمر في: ﴿يَخْرُجُونَ﴾، وكذلك: ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ﴾ في موضع الحال أيضاً من المضمر.

وقوله: ﴿خَاشِعَةً﴾: حال أيضاً من المضمر في: ﴿يَخْرُجُونَ﴾، وكذلك: ﴿تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة نوح عليه السلام

قوله تعالى: ﴿أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾: أَنْ: لا موضع لها من الإعراب، إنما هي للبيان بمعنى: أي، وقيل: هي في موضع نصب على حذف حرف الجر؛ أي: بأن أنذر، ومثلها في الوجهين: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾[1].

=

معمولان لهاتين الحالتين. وعبَّر أبو البقاء عن هذا الوجه بعبارة أخرى فقال: «جَزُوعاً» حال أخرى.

(١) ﴿أَنْ أَنذِرْ﴾. يجوز أن تكون المفسرة، فلا يكونُ لها موضع من الإعراب؛ لأن في الإرسال معنى الأمر فلا حاجة إلى إضمار الباءِ، ويجوز أن تكون المصدرية، أي: أرسلناه بالإنذار. قال الزمخشريُّ: والمعنى: أرسلناه بأن قلنا له: أنذر، أي: أرسلناه بالأمر بالإنذار. وهذا الذي قدره حسنٌ جدّاً، وهو جواب عن سؤال تقدَّم في هذا الكتاب، وهو قولهم: فإنَّ «أنْ» المصدرية يجوز أن توصل بالأمر مشكل؛ لأنه ينسبكُ منها وما بعدها مصدر، وحينئذ فتفوت الدلالة على الأمر؛ ألا ترى أنَّك إذا قدَّرت «كتبت إليهم بأن قم كتبت إليه القيام» تفوت بالدلالة على الأمر حال التصريح بالمصدر، فينبغي أن يقدر كما قاله الزمخشريُّ، أي: كتبت إليه بأن قلتُ له: قُمْ، أي: كتبتُ إليه بالأمر بالقيامِ. وقال القرطبي: «أي: بأن أنذر قومكَ، فموضع» أن «نصب بإسقاط الخافض».

وقرأ عبد الله: «أنذر قومك» بغير «أن» بمعنى: «قلنا له: أنذر قومك».

قوله: ﴿لَيْلا وَنَهَارًا﴾: ظرفا زمان، والعامل فيهما: ﴿دَعَوْتُ﴾.

قوله: ﴿إِلا فِرَارًا﴾: مفعول ثان لـ ﴿يَزِدْهُمْ﴾.

قوله: ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا﴾: ﴿كُلَّمَا﴾: نصب على الظرف، والعامل فيه: ﴿جَعَلُوا﴾.

قوله: ﴿دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾: ﴿جِهَارًا﴾ نصب على الحال؛ أي: مجاهرا بالدعاء لهم، وقيل: التقدير: ذا جهار، ويجوز أن يكون نصبا على المصدر.

قوله: ﴿مِدْرَارًا﴾: نصب على الحال من: ﴿السَّمَاءَ﴾، ولم تثبت الهاء؛ لأن مفعالا للمؤنث يكون بغير هاء إذا كان جاريا على الفعل، نحو: امرأة مِذْكار ومِئْناث، ومِطْلاق.

قوله: ﴿سَمَوَاتٍ طِبَاقًا﴾: هو مصدر، وقيل: هو نعت لسبع، وأجاز الفراء في غير القرآن خفض طباق على النعت لـ ﴿سَمَوَاتٍ﴾. قوله: ﴿نُورًا﴾ و﴿سِرَاجًا﴾: مفعولان لـ ﴿وَجَعَلَ﴾؛ لأنه بمعنى: صير، فهو يتعدى إلى مفعولين، ومثله: ﴿بِسَاطًا﴾.

قوله: ﴿مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾: نبات: مصدر لفعل دل عليه: أَنْبَتَكُمْ؛ أي: فنبتم نباتا، وقيل: هو مصدر أنبتكم على حذف الزيادة.

قوله: ﴿وَوَلَدُهُ﴾: مَنْ قرأه بضم الواو جعله جمع وَلَد، كوثَنَ ووُثْن، وقيل: هي لغة في الواحد، يقال: وَلَد ووُلْد، بمنزلة: بَخَل وبُخْل.

قوله: ﴿وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾: انتصبا على العطف على: ﴿وَدًّا﴾، وهن أسماء أصنام، ولم ينصرف ﴿يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾؛ لأنهما على وزن: يقوم ويقول، وهما معرفة، وقد قرأ الأعمش بصرفهما، وذلك بعيد، كأنه جعلهما نكرتين، وهذا لا معنى له؛ إذ ليس كل صنم اسمه يغوث ويعوق، إنما هما اسمان لصنمين معلومين مخصوصين، فلا وجه لتنكيرهما.

قوله: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾: مَا: زائدة للتوكيد و﴿خَطِيئَاتِهِمْ﴾ خفض بمن.

قوله: ﴿مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾: هو فَيْعال من دار يدور؛ أي: لا تذر على الأرض من يدور منهم، وأصله: دَيْوار، ثم أدغم الواو في الياء، مثل: ميِّت الذي أصله: مَيْوت، ثم أدغم الثاني في الأول، ويجوز أن يكون أبدلوا من الواو ياء، ثم أدغموا الياء الأولى في الثانية، ولا يجوز أن يكون: دَيَّار فَعَّالا؛ لأنه يلزم أن يقال فيه: دَوَّار، وليس اللفظ كذلك.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة قل أوحي

قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾: أَنَّ: في موضع رفع؛ لأنه مفعول لم يسم فاعله لـ ﴿أُوحِيَ﴾، ثم عطف ما بعدها من لفظ أَنَّ عليها، فأن في موضع رفع في ذلك كله، وقيل: فتحت أَنَّ في سائر الآي ردا على الهاء في: ﴿فَآمَنَّا بِهِ﴾، وجاز ذلك، وهو مضمر مخفوض، على حذف الخافض لكثرة حذفه مع أن، والعطف في فتح أن على: ﴿فَآمَنَّا بِهِ﴾ أتم في المعنى من العطف على: ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾؛ لأنك لو عطفت: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا﴾، ﴿وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَى﴾، ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الإِنْسِ﴾، ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا﴾، وشبهه على: ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ لم يجز؛ لأنه ليس مما أوحي إليهم، إنما هو أمر أخبروا به عن أنفسهم، والكسر في جميع هذا أبين، وعليه جماعة من القراء، والفتح في ذلك على الحمل على معنى: ﴿فَآمَنَّا بِهِ﴾، وفيه بدع في المعنى؛ لأنهم لم يخبروا أنهم آمنوا بأنهم لما سمعوا الهدى آمنوا به، ولم يخبروا أنهم آمنوا أنه كان رجال، إنما حكى الله عنهم: أنهم قالوا ذلك مخبرين به عن أنفسهم لأصحابهم، فالكسر أولى بذلك.

قوله: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ﴾: الهاء في: أَنَّه اسم أَنَّ، وهو إضمار الحديث والخبر، و﴿رِجَالٌ﴾ اسم كان، و﴿يَعُوذُونَ﴾ خبر كان، و﴿مِنَ الإِنْسِ﴾ نعت لـ ﴿رِجَالٌ﴾، ولذلك حسن أن تكون النكرة اسماً لكان، لَمَّا نُعِتَتْ قربت من المعرفة، فجاز أن تكون اسم كان، وكان واسمها وخبرها خبر عن: أَنَّ.

قوله: ﴿فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ﴾: وجد: يتعدى إلى مفعولين: الهاء الأول، و﴿مُلِئَتْ﴾ ملئت في موضع الثاني، ويجوز أن تعديها إلى واحد، وتجعل: ﴿مُلِئَتْ﴾ في موضع الحال على إضمار قد، والأول أحسن، و﴿حَرَسًا﴾ نصب على التفسير، وكذلك: ﴿وَشُهُبًا﴾.

قوله: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾: الهاء في: أَنَّه للحديث، وهي اسم أَنَّ، وفي كان اسمها، وما بعدها الخبر، وقيل: ﴿سَفِيهُنَا﴾ اسم كان، و﴿يَقُولُ﴾ الخبر مقدم، وفيه بعد؛ لأن الفعل إذا تقدم عمل في الاسم بعده، ويجوز أن تكون كان زائدة.

قوله: ﴿وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا﴾: ﴿هَرَبًا﴾ نصب على المصدر الذي في موضع الحال.

قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾: أَنَّ: في موضع رفع عطف على: ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾، وقيل: في

موضع خفض على إضمار الخافض، وهو مذهب الخليل، وسيبويه، والكسائي، وقيل: في موضع نصب لعدم الخافض، وهو مذهب جماعة من النحويين.

قوله: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ نَاصِرًا﴾: مَنْ: في موضع رفع على الابتداء؛ لأنه استفهام، و﴿أَضْعَفُ﴾ الخبر، و﴿نَاصِرًا﴾ نصب على البيان، وكذلك ﴿عَدَدًا﴾، والجملة: في موضع نصب بـ ﴿فَسَيَعْلَمُونَ﴾، فإن جعلت مَنْ بمعنى: الذي، كانت في موضع نصب بالفعل، وترفع أضعف وأقل على إضمار هو ابتداء وخبر في صلة مَنْ إذا كانت بمعنى: الذي، ولا صلة لها إذا كانت استفهاماً.

قوله: ﴿عَذَابًا﴾: مفعول لنَسْلُكُهُ بمعنى: في عذاب، يقال: سلكه، وأسلكه لغتان بمعنًى، وقد قُرِىء: ﴿نُسْلِكه﴾، بضم النون، على: أسلكته في كذا.

قوله: ﴿إِلا بَلاغًا﴾: نصب على الاستثناء المنقطع، وقيل: هو نصب على المصدر على إضمار فعل، وتكون إلا على هذا القول منفصلة، وإنْ للشرط، ولا بمعنى: لم، والتقدير: أني لن يجيرني من الله أحد، ولن أجد من دونه ملتحدا، إن لم أُبلغ رسالات ربي بلاغا، والملتحد: الملجأ.

قوله: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾: هذا شرط، وجوابه الفاء، وهو عام في كل من عصى الله، إلا ما بينه القرآن من غفران الصغائر باجتناب الكبائر، ومن الغفران لمن تاب وعمل صالحا، وما بيَّنه النبي عليه الصلاة السلام من إخراج الموحدين من أهل الذنوب من النار.

قوله: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ﴾: إنْ بمعنى: ما، وقريب رفع بالابتداء، ومَا بمعنى: الذي في موضع رفع بقريب، وتسد مسد الخبر، وإن شئت جعلها خبراً لقريب، والجملة: في موضع نصب بـ ﴿أَدْرِي﴾، والهاء محذوفة من: ﴿تُوعَدُونَ﴾ تعود على: ما، والتقدير: أقريب الوقت الذي توعدونه، ولك أن تجعل: ما، والفعل مصدراً فلا تحتاج إلى عائد.

قوله: ﴿إِلا مَنِ ارْتَضَى من رَسُولٍ﴾: مَنِ: في موضع نصب على الاستثناء من أحد؛ لأنه بمعنى الجماعة.

قوله: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ﴾: الضمير في: ﴿لِيَعْلَمَ﴾ يعود على الله جل ذكره، وقيل: على النبي، وقيل: على المشركين، والضمير في: ﴿أَبْلَغُوا﴾ يعود على الأنبياء، وقيل: على الملائكة

التي تنزل بالوحي إلى الأنبياء.

قوله: ﴿عَدَدًا﴾: نصب على البيان، ولو كان مصدراً لأدغم.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة المزمل

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ﴾: أصل ﴿الْمُزَّمِّلُ﴾: المتزمل، ثم أدغمت التاء في الزاي[1].

قوله: ﴿نِصْفَهُ﴾: بدل من: ﴿اللَّيْلَ﴾، وقيل: انتصب على إضمار: قم نصفه، وهما ظرفا زمان.

قوله: ﴿وَطْأً﴾: من فتح الواو ونصبه؛ على البيان، ومن كسرها ومد نصبه؛ على المصدر.

قوله: ﴿كَثِيبًا﴾: خبر كان، و﴿مَهِيلا﴾ نعته، وأصل ﴿مَهِيلا﴾: مَهْيولاً، وهو مفعول من: هِلْت، فألقيت حركة الياء على الهاء، فاجتمع ساكنان، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وكسرت الهاء لتصح الياء التي بعدها، فوزن لفظه مَقِيل، وقال الكسائي، والفراء، والأخفش: إنَّ الياء هي المحذوفة، والواو تدل على معنى، فهي الباقية، وكان يلزمهم أن يقولوا: مهول إلا أنهم قالوا: كسرت الهاء قبل حذف الياء، لمجاورتها الياء، فلما حذفت الياء انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، فالياء في: ﴿مَهِيلا﴾ على قولهم زائدة، وعلى القول الأول أصلية، وقد أجازوا كلهم: أن يأتي على أصله في الكلام، فتقول: مهيول، وكذلك: مبيوع وشبهه من ذوات الياء؛ فإن كان من ذوات الواو لم يجز أن يأتي على أصله عند البصريين، وأجازه الكوفيين، نحو: مَقْوُول، ومصووغ، وأجازوا كلهم: مبوع ومهول على لغة من قال:

---

(١) ﴿يأيها المزمل﴾، أصله «المُتزمِّل» فأدغمت التاء في الزاي، يقال: تزمَّل يتزمل تزملاً، فإذا أريد الإدغام: اجتلبت همزة الوصل، وبهذا الأصل قرأ أبي بن كعب. وقرأ عكرمة: «المُزمِّل» - بتخفيف الزاي وتشديد الميم - اسم فاعل، وعلى هذا فيكون فيه وجهان: أحدهما: أن أصله «المُزتمِل» بوزن «مفتعل» فأبدلت التاء ميماً وأدغمت، قاله أبو البقاء، وهو ضعيف. والثاني: أنه اسم فاعل من «زمل» مشدداً، وعلى هذا، فيكون المفعول محذوفاً، أي: المزمل جسمه. وقرىء كذلك إلا أنه بفتح الميم اسم مفعول منه أي: «المُلفَّفُ، والتزمل: التلفف، يقال: تزمل زيد بكساء، أي: الفت به؛ وقال ذو الرُّمَّة:

ومِـــنْ نَـائِمٍ عَـنْ لَـيْلِهَا مُتـزمِّل ... وكَـائِنْ تَـخطَّت نَاقتِي مـن مفَازة

بُوعَ المتاعُ وقُول القولُ، وهي لغة هذيل، ويكون الاختلاف في المحذوف منه على ما تقدم.

قوله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ﴾: من رفعه فعلى الابتداء، و﴿لا إِلَهَ إِلا هُوَ﴾ الخبر، ويجوز أن يضمر له مبتدأ؛ أي: هو ربُّ المشرق، ومن خفضه جعله بدلا من: ﴿رَبِّكَ﴾، أو نعتاً له.

قوله: ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾: ﴿وَالْمُكَذِّبِينَ﴾: عطف على النون والياء، أو المفعول معه.

قوله: ﴿وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلا﴾: ﴿قَلِيلا﴾: نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف.

قوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾: العامل في: ﴿يَوْمَ﴾: الاستقرار الدال عليه: ﴿لَدَيْنَا﴾، كما تقول: إن خلفك زيداً اليومَ، فالعامل في اليوم: الاستقرار الدال عليه خلفك، وهو العامل في خلفك أيضاً، وجاز أن يعمل في ظرفين لاختلافهما؛ لأن أحدهما ظرف مكان، والآخر ظرف زمان، كأنك قلت: إن زيداً مستقر خلفك اليوم، كذلك الآية تقديرها: إن أنكالا وجحيما مستقرة عندنا يومَ تَرْجُفُ.

قوله: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا﴾: الكاف: في موضع نصب نعت لرسول، أو لمصدر محذوف.

قوله: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ﴾: ﴿يَوْمًا﴾ نصب بـ ﴿تَتَّقُونَ﴾ وليس بظرف لـ ﴿كَفَرْتُمْ﴾؛ لأنهم لا يكفرون ذلك اليوم، إلا أن تجعل يكفرون بمعنى: يجحدون، فتنصب اليوم بيكفرون على أنه مفعول به لا ظرف، و﴿يَجْعَلُ﴾ نعتاً لليوم إن جعلت الضمير في: ﴿يَجْعَلُ﴾ يعود على اليوم، فإن جعلته يعود على الله جل ذكره لم يكن نعتاً لليوم إلا على إضمار الهاء على تقدير: يوما يجعل الله الولدان فيه شيبا، فيكون نعتاً لليوم لأجل الضمير.

قوله: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾: إنما أتى بـ ﴿مُنْفَطِرٌ﴾ بغير هاء والسماء مؤنثة؛ لأنه بمعنى النسب؛ أي: السماء ذات انفطار به، وقيل: إنما ذكر؛ لأن السماء بمعنى: السقف، والسقف مذكر. وقال الفراء: السماء تذكر وتؤنث، فأتى ﴿مُنْفَطِرٌ﴾ على التذكير.

قوله: ﴿وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ﴾: من خفضهما عطفهما على: ﴿ثُلُثَيِ اللَّيْلِ﴾؛ أي: وأدنى من نصفه وثلثه، ومن نصبهما عطفهما على: ﴿أَدْنَى﴾؛ أي: وتقوم نصفه وثلثه.

قوله: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ﴾: إذا جعلته بمعنى: تحفظوا قدره، يدل على قوة الحفظ؛ لأنهم إذا لم يحصوه فهو غير محدود، فهو أدنى من النصف، وأدنى من الثلث غير محدود، وإذا نصب فهو محدود محصي غير مجهول، فالخفض أقوى في المعنى، لقوله: ﴿أَنْ لَنْ

تُحْصُوهُ فَتَابَ﴾ إلا أن تحمل تحصوه على معنى: تطيقوه، فتتساوى القراءتان في القوة، وأجاز الفراء خفض نصفه، عطفه على: ﴿ثُلُثَيِ﴾، ونصب ﴿وَثُلُثَهُ﴾ عطفه على: ﴿أَدْنَى﴾.

قوله: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾: أَنْ: مخففة من الثقيلة، والهاء مضمرة، و﴿سَيَكُونُ﴾ الخبر، والسين عوض عن التشديد، و﴿مَرْضَى﴾ اسم كان، ومنكم الخبر، وأتى سيكون على لفظ التذكير؛ لأن تأنيث ﴿مَرْضَى﴾ غير حقيقي.

قوله: ﴿وَآخَرُونَ﴾: عطف على: ﴿مَرْضَى﴾.

قوله: ﴿هُوَ خَيْرًا﴾: نصب على أنه مفعول ثان لتجدوا، وهو فاصلة لا موضع لها من الإعراب.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة المدثر

قوله تعالى: ﴿الْمُدَّثِّرُ﴾[1]: أصله: المتدثر، ثم أدغمت التاء في الدال؛ لأنهما من مخرج واحد، والدال أقوى من التاء؛ لأنها مجهورة، والتاء مهموسة، فردا بلفظ الأقوى منهما؛ لأن ذلك تقوية للحرف، ولم يُرَدا بلفظ التاء؛ لأنه إضعاف للحرف؛ لأن رد الأقوى إلى الأضعف نقص في الحرف وفي اللفظ، وكذلك حكم أكثر الإدغام في الحرفين المختلفين أن يرد الأضعف منهما إلى لفظ الأقوى.

قوله: ﴿وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾: ارتفع ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾؛ لأنه حال؛ أي: لا تعطِ عطية لتأخذ أكثر منها، وقيل: ارتفع بحذف أَنْ، وتقديره: لا تضعف يا محمد؛ أنْ تستكثر من الخير، فلما حذف أَنْ رفع.

---

(١) قرأ العامة: بتشديد الدال وكسر الثاء، اسم فاعل من «تدثَّر» وأصله: المتدثر فأدغم ك «المزمّل». وفي حرف أبي: «المتدثر» على الأصل المشار إليه. وقرأ عكرمة: بتخفيف الدال، اسم فاعل من «دثّر» - بالتشديد - ويكون المفعول محذوفاً أي: المدثر نفسه، كما تقدم. وعنه أيضاً: فتح الثاء. ومعنى «تَدثَّر» لبس الدِّثَار، وهو الثوب الذي فوق الشِّعار، «والشِّعَار»: ما يلي الجسد، وفي الحديث: «الأَنْصَارُ شِعَارٌ والنَّاسُ دِثَارٌ». و«سيف دَاثِر»: بعيد العَهْد الصِّقال. ومنه قيل للمنزل الدارس: داثر لذهاب أعلامه وفلان داثرُ المال، أي: حسن القيام به.

قوله: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ﴾: قام مقام ما لم يُسَمَّ فاعله، وقيل: المصدر مضمر يقوم مقام الفاعل.

قوله: ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ﴾: ذلك ابتداء، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ بدل منه، و﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ خبر الابتداء، و﴿عَسِيرٌ﴾ نعت لـ﴿يَوْمٌ﴾، وكذلك: ﴿غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ نعت ليوم أيضاً.

وقيل: يومئذ نصب على أعني.

قوله: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ﴾: مَنْ: في موضع نصب على العطف على النون والياء، أو مفعول معه.

قوله: ﴿وَحِيدًا﴾: حال من الهاء المضمرة في خلقت؛ أي: خلقته وحيدا.

قوله: ﴿وَجَعَلْتُ لَهُ مَالا مَمْدُودًا﴾ : لَهُ: في موضع المفعول الثاني لجعلت؛ لأنها بمعنى: صيرت، يتعدى إلى مفعولين.

قوله: ﴿وَبَنِينَ شُهُودًا﴾: واحده: ابن، وإنما حذفت ألف الوصل في الجمع وتحركت الباء؛ لأن الجمع يَرُدُّ الشيء إلى أصله، وأصله: بَنَيٌ، على فعل، فلما جُمع رُدَّ إلى أصله، فقالوا: بنين، فلما تحركت الياء التي هي لام الفعل وانفتح ما قبلها ألفا، وحذفت لسكونها وسكون ياء الجمع بعدها وكسر قبل الياء على أصل ياء الجمع في النصب والخفض، وكان حقها: أن يبقى ما قبلها مفتوحا ليدل على الألف الذاهبة، كما قالوا: مصطفَيْنَ واعلَيْنَ، لكن ابن جرى في علته في الواحد على غير قياس، وكان حقه: أن يكون بمنزلة عصاً ورحًا، وأن لا تدخله ألف وصل، ولا يسكن أوله، فلما خرج عن أصله في الواحد خرج في الجمع أيضاً عن أصول العلل؛ لأن الجمع فرع بعد الواحد، وقد قالوا في النسب إليه: بَنَوي، فردوه إلى أصله، وأصل هذه الواو ألف منقلبة عن ياء، وهي لام الفعل، وقد أجاز سيبويه النسب إليه على لفظه، فأجاز ابني، ومنعه غيره.

قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ﴾: قد تقدم القول فيه؛ لأنه مثل: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾.

قوله: ﴿وَلا تَذَرُ﴾؛ إنما حذفت الواو؛ لأنه حمل على نظيره في الاستعمال، والمعنى: وهو تدع؛ لأنه بمعناه، ولأنهما جميعا لم يستعمل منهما ماض، فحمل تذر على تدع، فحذفت فاؤه كما حذفت في تدع، وإنما حذفت في تدع لوقوعها بين ياء وكسرة؛ لأن فتحة الدال عارضة، إنما انفتحت من أجل حرف الحلق، والكسر أصلها، فبني الكلام على أصله، وقُدِّر ذلك فيه،

فحذفت واو تدع لذلك، وحمل عليه تذر؛ لأنه بمعناه ومشابه له في امتناع استعمال الماضي منهما.

قوله: ﴿لَوَّاحَةٌ﴾[1]: رفع على إضمار: هي لواحة.

---

(١) في اللواحة قولان: الأول: قال الليث: لاحه العطش ولوحه إذا غيره، فاللواحة هي المغيرة. قال الفراء: تسود البشرة بإحراقها والقول الثاني: وهو قول الحسن والأصم: أن معنى اللواحة أنها تلوح للبشر من مسيرة خمسمائة عام، وهو كقوله: ﴿ وَبُرِّزَتِ الجحيم لِمَن يرى ﴾ [النازعات: ٣٦] ولواحة على هذا القول: من لاح الشيء يلوح إذا لمع نحو البرق، وطعن القائلون بهذا الوجه في الوجه الأول، وقالوا: إنه لا يجوز أن يصفها بتسويد البشرة مع قوله إنها: لا تبقي ولا تذر.

المسألة الثانية: قرىء: ﴿ لَوَّاحَةٌ ﴾ نصباً على الاختصاص للتهويل وفيه مسائل:

المسألة الأولى: المعنى أنه يلي أمر تلك النار، ويتسلط على أهلها تسعة عشر ملكاً، وقيل: تسعة عشر صنفاً، وقيل: تسعة عشر صفاً. وحكى الواحدي عن المفسرين: أن خزنة النار تسعة عشر مالك، ومعه ثمانية عشر أعينهم كالبرق، وأنيابهم كالصياصي، وأشعارهم تمس أقدامهم، يخرج لهب النار من أفواههم، ما بين منكبي أحدهم مسيرة سنة، يسع كف أحدهم مثل ربيعة ومضر، نزعت منهم الرأفة والرحمة، يأخذ أحدهم سبعين ألفاً في كفه ويرميهم حيث أراد من جهنم.

المسألة الثانية: ذكر أرباب المعاني في تقدير هذا العدد وجوهاً أحدها: وهو الوجه الذي تقوله أرباب الحكمة. أن سبب فساد النفس الإنسانية في قوتها النظرية والعملية هو القوى الحيوانية والطبيعية.

أما القوى الحيوانية فهي: الخمسة الظاهرة، والخمسة الباطنة، والشهوة والغضب، ومجموعها اثنتا عشرة.

وأما القوى الطبيعة فهي: الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة والغاذية والنامية والمولدة، وهذه سبعة، فالمجموع تسعة عشر، فلما كان منشأ الآفات هو هذه التسعة عشر، لا جرم كان عدد الزبانية هكذا وثانيها: أن أبواب جهنم سبعة، فستة منها للكفار، وواحد للفساق، ثم إن الكفار يدخلون النار لأمور ثلاثة: ترك الاعتقاد وترك الإقرار وترك العمل، فيكون لكل باب من تلك الأبواب الستة ثلاثة والمجموع ثمانية عشر، وأما باب الفساق فليس هناك زبانية بسبب ترك الاعتقاد ولا بسبب ترك القول، بل ليس إلا بسبب ترك العمل، فلا يكون على بابهم إلا زبانية واحدة فالمجموع تسعة عشر وثالثها: أن الساعات أربعة وعشرون خمسة منها مشغولة بالصلوات الخمس فيبقى منها تسعة عشر مشغولة بغير العبادة، فلا جرم صار عدد الزبانية تسعة عشر.

المسألة الثالثة: قراءة أبي جعفر ويزيد وطلحة بن سليمان ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ على تقطيع فاعلان، قال ابن جني في المحتسب: والسبب أن الاسمين كاسم واحد، فكثرت الحركات، فأسكن أول الثاني للتخفيف، وجعل ذلك أمارة القوة اتصال أحد الاسمين بصاحبه، وقرأ أنس بن مالك ﴿ تِسْعَةَ

=

ولم تنصرف ﴿سَقَرُ﴾؛ لأنها معرفة مؤنث.

قوله: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾: ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾: في موضع رفع بالابتداء، و﴿عَلَيْهَا﴾ الخبر، وهما اسمان حذف بينهما حرف العطف، وتضمناه، فبُنيا لتضمنهما معنى الحرف، وبُنيا على الفتح لخفته، وقيل: بُنيا على الفتح الذي كان للواو المحذوفة، وأجاز الفراء: إسكان العين في الكلام من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر.

وقوله تعالى: ﴿أَصْحَابَ﴾: جمع صاحب، على حذف الزائد من صاحب، كأنه جمع لصحب، مثل: كتف وأكتاف.

قوله: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾: إن جعلت ما وذا اسماً واحداً كانت في موضع نصب بـ ﴿أَرَادَ﴾، وإن جعلت ذا بمعنى: الذي، كانت ما استفهاماً اسماً تاماً رفعا بالابتداء، وذا الخبر، و﴿أَرَادَ﴾ صلة ذا، والهاء محذوفة منه؛ أي: ما الذي أراده الله بهذا على تقدير: أي شيء الذي أراده الله بهذا مَثَلًا، و﴿مَثَلًا﴾ نصب على البيان.

قوله: ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾: الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف.

قوله: ﴿إِنَّهَا لِإِحْدَى الْكُبَرِ﴾: لا يجوز حذف الألف واللام من الكبر وما هو مثله إلا أُخَر؛ فإنه قد حذفت منه الألف واللام، وتضمن معناهما، فتعرف بتضمنه معناهما، فلذلك لم ينصرف في النكرة، فهو معدول عن الألف واللام.

قوله: ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿قُمْ﴾ من قوله: ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ هذا قول الكسائي، وقيل: هو حال من المضمر في: إنها، وقيل: من إحدى، وقيل: من هُوَ، وقيل: هو نصب على إضمار: فعل؛ أي: صيرها الله نذيرا؛ أي: ذات إنذار، فذكر اللفظ على النسب، وقيل: هو في موضع المصدر؛ أي: إنذار للبشر، كما قال: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾؛ أي: إنكاري لهم، وقيل: هو نصب على إضمار أعني.

قوله: ﴿وَكُنَّا نُكَذِّبُ﴾: و﴿وَكُنَّا نَخُوضُ﴾: إنما ضُمَّت الكاف في هذا، وفي أول ما كان مثله، نحو: قُمنا وقُلنا، وأصله كله الفتح لتدل الضمة على أنه نقل من فَعَل إلى فَعُل، وقيل:

= عَشَرَ﴾ قال أبو حاتم: هذه القراءة لا تعرف لها وجهاً، إلا أن يعني: تسعة أعشر جمع عشير مثل يمين وأيمن، وعلى هذا يكون المجموع تسعين.

إنما ضُمَّت لتدل على: أنه من ذوات الواو، وقيل: لتدل على أن الساقط واو، وكلا القولين يسقط لكسرهم الأول من خفت وهو من ذوات الواو في العين مثل كان، والساقط منه واو في الاختيار، كالساقط من قمت وقلت وكنت، فكسرهم أول خفت يدل على: أنهم إنما كسروا ليدل على: أنه من فَعِل بكسر العين، فأما كسرهم لأول بعت فليدل ذلك على: أنه نقل من فَعَل إلى فَعِل، وليدل على: أنه من ذوات الياء، وعلى أن الساقط ياء، فلاجتماع هذه العلل وقع الضم والكسر في أول ذلك، فاعلمه.

قوله: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾: مفعول يذكرون محذوف، أي: يذكرون شيئا، وأَنْ في موضع نصب على الاستثناء، أو في موضع خفض على إضمار الخافض، ومفعول يشاء محذوف؛ أي: إلا أن يشاءه الله.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة القيامة

قوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ﴾: لا زائدة؛ لأنها في حكم المتوسطة؛ لأن القرآن كله نزل مرة واحدة إلى سماء الدنيا، ثم نزل على النبي عليه السلام بعد ذلك في نيف وعشرين سنة على ما شاء الله مما يريد أن ينزل شيئا بعد شيء، ولو ابتداء متكلم بكلام لم يجز له أن يأتي بلا زائدة في أول كلامه، وقيل: لا غير زائدة، إنما هي رد لكلام متقدم في سورة أخرى، ولا الثانية غير زائدة، أخبرنا الله جل ذكره: أنه أقسم بيوم القيامة، وأنه لم يقسم بالنفس اللوامة، ومن قرأ: ﴿لأقسم﴾، بغير ألف، جعل ذلك لام قسم دخلت على أقسم، وفيه بُعْدٌ، لحذف النون، وإنما حقه: لأقسمن، وإنما جاز ذلك بالحذف في هذا؛ لأنه جعل أقسم حالاً، فإذا كان حالاً لم تلزمه النون في القسم؛ لأن النون إنما تلزم في أكثر الأحوال لتفرق بين الحال والاستقبال، وقد قيل: إنه للاستقبال، ولكن حذفت النون، كما أجازوا حذف اللام من القسم، وإثبات النون، وأنشدوا:

فِرْعٌ وإنَّ أَخَاهُمُ لم يثأرِ وقتيل مُرَّةَ أثْأَرَنَّ فإنه

وقد أجاز سيبويه حذف النون التي تصحب اللام في القسم[1].

(١) العامَّة: على «لاَ» نافية، واختلفوا حينئذ فيها على أوجه: أحدها: أنَّها نافية لكلامٍ تقدم، كأنَّ الكفَّار ذكروا =

قوله: ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾: هو نصب على الحال من فاعل في فعل مضمر تقديره: بلى نجمعها قادرين، وهو قول سيبويه، وقيل: انتصب قادرين؛ لأنه وقع في موضع نقدِرُ، التقدير: بلى نقدِرُ، فلما وضع الاسم موضع الفعل نصب، وهو قول بعيد من الصواب، يلزم منه نصب قائم في قولك: مررت برجل قائم؛ لأنه في موضع يقوم.

قوله: ﴿بَنَانَهُ﴾: هو جمع بنانة.

قوله: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾: ﴿أَيَّانَ﴾: ظرف زمان بمعنى: متى، وهو مبني، وكان حقه الإسكان، لكن اجتمع ساكنان: الألف والنون، ففتحت النون لالتقاء الساكنين ككيف وأين، وإنما وجب لـ ﴿أَيَّانَ﴾ البناء؛ لأنها بمعنى: متى، ففيها معنى الاستفهام، فأشبهت

=

شيئاً، فقيل لهم: «لا» ثم ابتدأ الله قسماً. قال القرطبي رحمه الله: «إنَّ القرآن جاء بالرد على الذين أنكروا البعث والجنة والنار، فجاء الإقسام بالردِّ عليهم كقوله: «والله لا أفعل» ف «لا» ردٌّ لكلام قد مضى، وذلك كقولك: لا والله إن القيامة. لحق، كأنك أكذبت قوماً أنكروه». والثاني: أنها مزيدة. قال الزمخشري: قالوا: إنها مزيدة، مثلها في ﴿لِّئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكتاب﴾ [سورة الحديد آية ٢٩]، وفي قوله - عز وجل -: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ﴾ [سورة الأعراف آية ١٢]؛ وقوله: فِي بِئْرٍ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ.. قال ابن الخطيب: وهذا القولُ عندي ضعيفٌ من وجوه: أحدها: أنَّ تجويز هذا يفضي إلى الطعن في القرآن، لأن على هذا التقدير يجوز جعل النفي إثباتاً، والإثبات نفياً، وذلك ينفي الاعتماد على الكلام نفياً وإثباتاً. وثانيها: أن الحرف إنما يزاد في وسط الكلام، وأيضاً: هَبْ أنَّ هذا الحرف في أول الكلام إلا أنَّ القرآن كله كالسُّورة الواحدة لاتصال بعضه ببعض بدليل أنه قد يذكر الشيء في سورة ثم يجيء جوابه في سورة أخرى كقوله تعالى ﴿وَقَالُواْ ياأيها الذي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذكر إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] ثم جاء جوابه في سورة أخرى وهو قوله ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢]، وإذا كان كذلك، كان أوّل هذه السورة جارياً مجرى وسط الكلام. والجواب عن الأول: أنَّ قوله: لا وأبيك، قسمٌ عن النفي، وقوله: «لا أقْسِمُ» نفي للقسم، لأنه على وزان قولنا: «لا أقبل، لا أضرب، لا أنصر» وذلك يفيد النفي، بدليل أنه لو حلف لا يقسم كان البرُّ بترك القسم، والحنث بفعل القسم، فظهر أن البيت المذكور ليس من هذا الباب. وعن الثاني: أن القرآن الكريم كالسُّورة الواحدة في عدم التناقض، فإما أن يقرن في كل آية ما أقرن في الأخرى، فذلك غير جائز؛ لأنه يلزم جوازه أن يقرن بكل إثبات حرف النفي الوارد في سائر الآيات، وذلك يقتضي انقلاب كل إثبات نفياً وانقلاب كل نفي إثباتاً، وأنه لا يجوز. وثالثها: أن المراد من قولنا: «لا» صلة أنَّه لغو باطل يجب طرحه وإسقاطه حتى ينتظم الكلام ووصف كلام الله - تعالى - بذلك لا يجوز. الوجه الثالث: قال الزمخشري: «إدخال لا النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم».

حرف الاستفهام، فبنيت؛ إذ الحروف أصلها البناء.

قوله: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾: إنما أتى جمع بلفظ التذكير، والشمس مؤنثة؛ لأنه حمل على المعنى، كأنه قال: وجمع النوران، أو الضياءان، وهو قول الكسائي، وقيل: لما كان التقدير: وجمع بين الشمس والقمر ذكر الفعل لتذكير بين، وقيل: لما كان المعنى: تجمعا؛ إذ لا يتم الكلام إلا بالقمر، والقمر مذكر، غلب المذكر على الأصل في تأخير الفعل بعدهما، وقال المبرد: لما كان تأنيث الشمس غير حقيقي جاز فيه التذكير؛ إذ لم يقع التأنيث في هذا النوع فرقا بين شيء وشيء آخر.

قوله: ﴿أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾: ﴿الْمَفَرُّ﴾: مصدر، فهو بمعنى: أين الفرار.

قوله: ﴿بَلِ الإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾: ﴿الإِنْسَانُ﴾: ابتداء، و﴿بَصِيرَةٌ﴾: ابتداء ثان، و﴿عَلَى نَفْسِهِ﴾ خبر ﴿بَصِيرَةٌ﴾، والجملة: خبر عن الإنسان وتحقيق، تقديره: بل على الإنسان رقباء من نفسه على نفسه يشهدون عليه، ويجوز أن تكون بصيرة خبراً عن الإنسان، والهاء في بصيرة للمبالغة، وقيل: لما كان معناه حجة على نفسه دخلت لتأنيث الحجة.

قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾: ﴿وُجُوهٌ﴾: ابتداء، و﴿نَاضِرَةٌ﴾: نعت لها، و﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ خبر الابتداء.

ويجوز أن تكون: ﴿نَاضِرَةٌ﴾ خبراً، و﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ خبر ثان.

ويجوز أن تكون: ﴿نَاظِرَةٌ﴾ نعتاً لـ﴿نَاضِرَةٌ﴾، أو لـ﴿وُجُوهٌ﴾، و﴿نَاضِرَةٌ﴾ خبر عن الوجوه، ودخول إلى مع النظر بدل على: أنه نظر العين، وليس من الانتظار، ولو كان من الانتظار لم تدخل معه إلى، ألا ترى: أنك لا تقول: انتظرت إلى زيد، وتقول: نظرت إلى زيد، فإلى تصحب نظر العين، ولا تصحب نظر الانتظار، فمن قال: إن ناظرة بمعنى: منتظرة، فقد أخطأ في المعنى وفي الإعراب، ووضع الكلام في غير موضعه، وقد ألحد بعض المعتزلة في هذا الموضع، وبلغ به التعسف والخروج من الجماعة إلى أن قال: إلى ليست بحرف جر إنما هي اسم واحد آلاء، و﴿رَبِّهَا﴾ مخفوض بإضافة إلى إليه لا بحرف الجر، والتقدير عنده: نعمةُ ربها منتظرة، وهذا محال في المعنى؛ لأنه تعالى قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾؛ أي: ناعمة، وقد أخبرنا: أنها ناعمة، فدخل النعيم بها، وظهرت دلائله عليها، فكيف ينتظر ما أخبرنا الله أنه حال فيها ؟ إنما ينتظر الشيء الذي هو غير موجود، فأما أمر موجود حال، فكيف ينتظر ؟ وهل يجوز أن تقول: أنا أنتظر زيداً، وهو معك لم يفارقك ولا يؤمل مفارقتك ؟ هذا جهل عظيم من مُتأوِّله.

وذهب بعض المعتزلة إلى أن: ﴿نَاظِرَةٌ﴾ من نظر العين، ولكن قال معناه: إلى ثواب ربها

ناظرة، وهو أيضاً خروج عن الظاهر، ولو جاز هذا لجاز: نظرت إلى زيد، بمعنى: نظرت إلى عطاء زيد، وهذا نقض لكلام العرب، وفيه اختلاط المعاني ونقضها، على أنَّا نقول: لو كان الأمر كذلك لكان أعظم الثواب المنتظر النظر إليه، لا إله إلا هو.

قوله: ﴿فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى﴾: لا الثانية نفي، وليست بعاطفة، فمعناه: فلم يصدق ولم يُصَلِّ.

قوله: ﴿يَتَمَطَّى﴾: في موضع الحال من المضمر في: ﴿ذَهَبَ﴾، وأصله: يتمطَّطُ، من الْمُطَيْطَاء، ولكن أبدلوا من الطاء الثانية ياء، وقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، والتمطط: التمدد.

قوله: ﴿سُدًى﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿يُتْرَكَ﴾، وأَنْ سدت مسد المفعولين لحسب.

قوله: ﴿الذَّكَرَ وَالأُنْثَى﴾: بدل من: ﴿الزَّوْجَيْنِ﴾ و﴿فَجَعَلَ﴾ بمعنى: خلق، فلذلك تعدت إلى مفعول واحد.

قوله: ﴿يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾: لا يجوز الإدغام في الياءين عند النحويين، كما لا يجوز إذا لم تنصب الفعل؛ لأنك لو أدغمت لالتقى ساكنان؛ إذ الثاني ساكن، والأول لا يدغم حتى يسكن، وكذلك كل حرف أدغمته في حرف بعده لا بد من إسكان الأول، وقد أجمعوا على منع الإدغام في حال الرفع، فأما في حال النصب، فقد أجازه الفراء لأجل تحرك الياء الثانية، وهو لا يجوز عند البصريين؛ لأن الحركة عارضة، ليست بأصل.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة هل أتى

قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ﴾: قيل: هل بمعنى: قد، والأحسن: أن تكون هل على بابها للاستفهام الذي معناه: التقرير، وإنما هو تقرير لمن أنكر البعث، فلا بد أن يقول: نَعَمْ قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيقال له: مَنْ أحدثه بعد أن لم يكن، وكوَّنه بعد عدمه، كيف يمتنع عليه بعثه وإحياؤه بعد موته ؟ وهو معنى قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الأُولَى فَلَوْلا تَذَكَّرُونَ﴾؛ أي: فهلا تذكَّرون، فتعلمون: أن من أنشأ شيئا بعد أن لم يكن على غير مثال قادر

على إعادته بعد عدمه وموته[1].

قوله: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾: حالان من الهاء، وسميع وبصير نعت لسميع، وإما للتخيير على بابها، ومعنى التخيير: أن الله أخبرنا: أنه اختار قوما للسعادة وقوما للشقاوة، فالمعنى: أن يخلقه إما سعيدا وإما شقيا، وهذا من أبين ما يدل على أن الله تعالى قدر الأشياء كلها، وخلق قوما للسعادة وبعملها يعملون، وقوما للشقاوة وبعملها يعملون، فالتخيير: هو إعلام من الله تعالى: أنه يختار ما يشاء ويفعل ما يشاء، بجعل من يشاء شاكرا ومن يشاء كافرا، وليس التخيير للإنسان، وقيل: هي حال مقدرة، والتقدير؛ إما أن يحدث منه عند فهمه الشكر، فهو علامة السعادة، وإما أن يحدث منه الكفر، وهو علامة الشقاوة، وذلك كله على ما سبق في علم الله تعالى فيهم، وأجاز الكوفيون: أن تكون ما زائدة، وإنْ للشرط، ولا يجوز هذا عند البصريين؛ لأن إنْ التي للشرط لا تدخل على الأسماء؛ إذ لا يجازى بالأسماء إلا أن تضمر بعد إنْ فعلاً، فيجوز، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، فأضمر استجارك بعد إنْ، ودل عليه: استجارك الثاني، فحسن حذفه، ولا يمكن إضمار فعل بعد إنْ هاهنا؛ لأنه يلزم رفع شاكر وكفور بذلك الفعل، وأيضاً فإنه لا دليل على الفعل المضمر في الكلام، وقيل:

---

(١) في «هل» هذه وجهان: أحدهما: أنها على بابها من الاستفهام المحض، أي: هو ممن يسال لغرابته أأتى عليه حين من الدهر لم يكن كذا فإنه يكون الجواب: أتى عليه ذلك وهو بالحال المذكورة. كذا قاله أبو حيان. وقال مكي في تقرير كونها على بابها من الاستفهام: والأحسن أن تكون على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير وإنما هو تقرير لمن أنكر البعث فلا بد أن يقول: نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيقال له: من أحدثه بعد أن لم يكن وكونه بعد عدمه، كيف يمتنع عليه بعثه، وإحياؤه بعد موته، وهو معنى قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النشأة الأولى فَلَوْلاَ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة الواقعة آية ٦٢] أي: فهلا تذكرون، فتعلمون أن من أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن قادراً على إعادته بعد موته وعدمه. فقد جعلها لاستفهام التقرير لا للاستفهام المحض، وهذا هو الذي يجب أن يكون؛ لأن الاستفهام لا يرد من الباري - تعالى - على هذا النحو وما أشبهه. والثاني: قال الكسائي والفراء وأبو عبيدة وحكي أيضاً عن سيبويه: أنها بمعنى «قد» قال الفرَّاء: «هل» تكون جحداً وتكون خبراً، فهذا من الخبر؛ لأنك تقول: هل أعطيتك؟ تقرره: بأنك أعطيته، والجحد أن تقول: هل يقدر أحد على مثل هذا؟. وقال الزمخشري: «هل» بمعنى «قد» في الاستفهام خاصة، والأصل: «أهل»؛ بدليل قوله:

أَهَلْ رَأَوْنَا بِوَادِي القِفِّ ذِي الأَكَمِ ؟ سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ لِشِدَّتِنَا

فالمعنى: أقد أتى، على التقرير والتقريب جميعاً، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب «حين من الدهر لم يكن» فيه ﴿شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ أي: شيئاً منسيّاً غير مذكور.

في الآية تقديم وتأخير، والتقدير: إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه، إما شاكرا وإما كفورا، فجعلناه سميعا بصيرا، فيكونان حالين من الإنسان على هذا، وهو قول حَسَنٌ، فلا تخيير للإنسان في نفسه.

قوله: ﴿سَلاسِلا﴾، و﴿قَوَارِيرَا﴾: أصله كله: أن لا ينصرف؛ لأنه جمع، والجمع ثقيل، ولأنه لا يجمع، فخالف سائر الجمع، ولأنه لا نظير له في الواحد، ولأنه غاية الجموع؛ إذ لا يجمع، فثقل، فلم ينصرف.

فأما من صرفه من القراء، فإنها لغة لبعض العرب، حكى الكسائي: أنهم يصرفون كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك، وقال الأخفش: سمعنا من العرب من يصرف هذا وجميع ما لا ينصرف، وقيل: إنما صرفه؛ لأنه وقع في المصحف بالألف، فصرفه على الاتباع لخط المصحف، وإنما كتب في المصحف بألف؛ لأنها رؤوس الآي، فأشبهت القوافي والفواصل التي تزاد فيها الألف للوقف، وقيل: إنما صرفه؛ لأنه جمع كسائر الجموع، قد جمعه بعض العرب كالواحد فانصرف كم ينصرف الواحد، ألا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم لحفصة: " إِنَّكُن لأنتنّ صواحِباتُ يوسف "، فجمع صواحب بالألف والتاء،كما يجمع الواحد، فانصرف كما ينصرف الواحد، وحكى الأخفش: مواليات فلان، فجمع موالي، فصار كالواحد،

وأنشد النحويون للفرزدق:

خُضعُ الرِّقاب نواكِسَ الأبصار وإذا الرجالُ رَأَوْا يزيد رأيتُهم

ورَوَوْه بكسر السين من نواكس، جعلوه جمع نواكس بالياء والنون، فحذفت النون للإضافة، والياء لالتقاء الساكنين، وبقيت السين مكسورة في اللفظ، فدل جمعه على أنه يجمع كسائر الجموع، والجموع كلها منصرفة، فصرف هذا أيضاً على ذلك.

قوله: ﴿مِزَاجُهَا كَافُورًا . عَيْنًا﴾: انتصب ﴿عَيْنًا﴾ على البدل من: ﴿كَافُورًا﴾، وقيل: على البدل من: ﴿كَأْسٍ﴾ على الموضع، وقيل: على الحال من المضمر في: ﴿مِزَاجُهَا﴾، وقيل: بإضمار فعل؛ أي: يشربون عينا؛ أي: ماء عين، ثم حذف المضاف، وقال المبرد: انتصب على إضمار أعني.

قوله: ﴿ذَلِكَ الْيَوْمِ﴾: ﴿الْيَوْمِ﴾: نعت لذلك، أو بدل منه.

قوله: ﴿جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾: نصب بـ ﴿وَجَزَاهُمْ﴾ مفعول ثان، والتقدير: دخول جنة ولبس حرير، ثم حذف المضاف فيهما، و﴿مُتَّكِئِينَ﴾: حال من الهاء والميم في: ﴿وَجَزَاهُمْ﴾، والعامل فيه: جزى، ولا يعمل فيه: ﴿صَبَرُوا﴾؛ لأن الصبر في الدنيا كان، والاتكاء والجزاء في الآخرة،

وكذلك موضع: ﴿لا يَرَوْنَ﴾ نصب على الحال أيضاً مثل: ﴿مُتَّكِئِينَ﴾، أو على الحال من المضمر في: ﴿مُتَّكِئِينَ﴾، ولا يحسن أن يكون متكئين صفة لجنة؛ لأنه يلزم إظهار المضمر الذي في: ﴿مُتَّكِئِينَ﴾؛ لأنه يجري صفة لغير من هو له.

قوله: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ﴾: ﴿وَدَانِيَةً﴾: نصب على العطف على جنة، وهو نعت قام مقام منعوت تقديره: وجنة دانية، وقيل: ﴿وَدَانِيَةً﴾: حال عطف على: ﴿مُتَّكِئِينَ﴾، أو على موضع: ﴿لا يَرَوْنَ﴾، والظلال رفع بدانية؛ لأنه فاعل الدنو، وقد قُرِئ: ودانيا بالتذكير، ذُكِّر للتفرقة، وقيل: لتذكير الجمع، ويجوز رفع دانية على خبر الظلال، فيكون الظلال مبتدأ، والجملة في موضع الحال من الهاء والميم، أو من المضمر في: ﴿مُتَّكِئِينَ﴾ إذا جعلت ﴿لا يَرَوْنَ﴾ حالاً منه، ويجوز دان بالرفع، والتذكير على الابتداء والخبر، ويذكر على ما تقدم.

قوله: ﴿وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلا عَيْنًا﴾: انتصب عينا على البدل من: ﴿كَأْسًا﴾، أو على إضمار ﴿وَيُسْقَوْنَ﴾؛ أي: يسقون ماء عين، ثم حذف المضاف، أو على إضمار أعني.

قوله: ﴿تُسَمَّى سَلْسَبِيلا﴾: في: ﴿تُسَمَّى﴾ مفعول ما لم يسم فاعله مضمر يعود على العين، و﴿سَلْسَبِيلا﴾ مفعول ثان، وهو اسم أعجمي نكرة، فلذلك انصرف.

قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾: ﴿رَأَيْتَ﴾ الأول: غير متعد إلى مفعول عند أكثر البصريين، و﴿ثَمَّ﴾ ظرف مكان، وقال الفراء، والأخفش: ﴿ثَمَّ﴾ مفعول به لـ ﴿رَأَيْتَ﴾ قال الفراء تقديره: وإذا رأيت ما ثم، فما المفعول، فحذفت ما، وقامت ﴿ثَمَّ﴾ مقامها، ولا يجوز عند البصريين حذف الموصول وقيام صلته مقامه.

قوله: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ﴾[1]: من نصبه فعلى الظرف، بمعنى: فوقهم، وقيل: هو نصب على

---

(١) قوله تعالى: " عاليهم ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ " فيه مسائل: المسألة الأولى: قرأ نافع وحمزة عاليهم بإسكان الياء والباقون بفتح الياء أما القراءة الأولى: فالوجه فيها أن يكون عاليهم مبتدأ، وثياب سندس خبره، والمعنى ما يعلوهم من لباسهم ثياب سندس، فإن قيل: عاليهم مفرد، وثياب سندس جماعة، والمبتدأ إذا كان مفرداً لا يكون خبره جمعاً، قلنا: المبتدأ، وهو قوله: " عاليهم " وإن كان مفرداً في اللفظ، فهو جمع في المعنى، نظيره قوله تعالى: " مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سامرا تَهْجُرُونَ، فَقُطِعَ دَابِرُ القوم " [المؤمنون: ٦٧] كأنه أفرد من حيث جعل بمنزلة المصدر أما القراءة الثانية: وهي فتح الياء، فذكروا في هذا النصب ثلاثة أوجه الأول: أنه نصب على الظرف، لأنه لما كان عالي بمعنى فوق أجرى مجراه في هذا الإعراب، كما كان قوله: " والركب أَسْفَلَ مِنكُمْ " [الأنفال: ٤٢] كذلك وهو قول أبي علي الفارسي =

الحال من المضمر في: ﴿وَلَقَّاهُمْ﴾، أو من المضمر في: ﴿وَجَزَاهُمْ﴾، أعني الهاء والميم، و﴿ثِيَابُ﴾ رفع بـ ﴿عَالِيَهُمْ﴾ إذا جعلته حالاً، وإن جعلته ظرفاً رفعت ثيابا بالابتداء، و﴿عَالِيَهُمْ﴾ الخبر، وفي: ﴿عَالِيَهُمْ﴾ ضمير مرفوع، وإن شئت رفعته بالاستقرار، ولا ضمير في عاليهم؛ لأنه يصير بمنزلة فعل مقدم على فاعله، وإذا رفعت ثياب بالابتداء فـ ﴿عَالِيَهُمْ﴾ بمنزلة فعل مؤخر عن فاعله، ففيه ضمير، ومن أسكن الياء في: ﴿عَالِيَهُمْ﴾ رفعه بالابتداء، و﴿ثِيَابُ﴾ الخبر.

وعالي بمعنى: الجماعة، كما قال تعالى: ﴿سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾، فأتى بلفظ الواحد، يراد به: الجماعة، وكذلك قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ﴾، إنما هو أدبار القوم، فاكتفى بالواحد عن

=

والثاني: أنه نصب على الحال، ثم هذا أيضاً يحتمل وجوهاً أحدها: قال أبو علي الفارسي: التقدير: ولقاهم نضرة وسروراً حال ما يكون عاليهم ثياب سندس وثانيها: التقدير: وجزاهم بما صبروا جنة وحريراً حال ما يكون عاليهم ثياب سندس وثالثها: أن يكون التقدير ويطوف على الأبرار ولدان، حال ما يكون الأبرار عاليهم ثياب سندس ورابعها: حسبتهم لؤلؤاً منثوراً، حال ما يكون عاليهم ثياب سندس، فعلى الاحتمالات الثلاثة الأول: تكون الثياب الأبرار، وعلى الاحتمال الرابع تكون الثياب ثياب الولدان الوجه الثالث: في سبب هذا النصب، أن يكون التقدير: رأيت أهل نعيم وملك عاليهم ثياب سندس.

المسألة الثانية: قرأ نافع وعاصم: خضر واستبرق، كلاهما بالرفع، وقرأ الكسائي وحمزة: كلاهما بالخفض، وقرأ ابن كثير: خضر بالخفض، واستبرق بالرفع، وقرأ أبو عمرو وعبدالله بن عامر: خضر بالرفع، واستبرق بالخفض، وحاصل الكلام فيه أن خضراً يجوز فيه الخفض والرفع، أما الرفع فإذا جعلتها صفة لثياب، وذلك ظاهر لأنها صفة مجموعة لموصوف مجموعة، وأما الخفض فإذا جعلتها صفة سندس، لأن سندس أريد به الجنس، فكان في معنى الجمع، وأجاز الأخفش وصف اللفظ الذي يراد به الجنس بالجمع، كما يقال: أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض إلا أنه قال: إنه قبيح، والدليل على قبحه أن العرب تجيء بالجمع الذي هو في لفظ الواحد فيجرونه مجرى الواحد وذلك قولهم: حصى أبيض وفي التنزيل " مِّنَ الشجر الأخضر " [يس: ٨٠] و" أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ " [القمر: ٢٠] إذ كانوا قد أفردوا صفات هذا الضرب من الجمع، فالواحد الذي في معنى الجمع أولى أن تفرد صفته، وأما استبرق فيجوز فيه الرفع والخفض أيضاً معاً، أما الرفع فإذا أريد به العطف على الثياب، كأنه قيل: ثياب سندس واستبرق وأما الخفض فإذا أريد إضافة الثياب إليه كأنه قيل: ثياب سندس واستبرق، والمعنى ثيابهما فأضاف الثياب إلى الجنسين كما يقال: ثياب خز وكتان، ويدل على ذلك قوله تعالى: " وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ " [الكهف: ٣١] واعلم أن حقائق هذه الآية قد تقدمت في سورة الكهف.

الجمع، ويجوز أن يكون: ﴿ثِيَابُ﴾ رفعا بفعلهم؛ لأن عاليا اسم فاعل، فهو مبتدأ، و﴿ثِيَابُ﴾ فاعل يسد مسد خبر: ﴿عَالِيَهُمْ﴾، فيكون عال على هذا مفردا، لا يراد به الجمع، كما تقول: قائم الزيدون، فتوحد؛ لأنه جرى مجرى حكم الفعل المتقدم فوحد؛ إذ قد رفع ما بعده، وهو مذهب الأخفش، و﴿عَالِيَهُمْ﴾ نكرة؛ لأنه يراد به الانفصال؛ إذ هو بمعنى: الاستقبال، فلذلك جاز نصبه على الحال، ومن أجل أنه نكرة منع غير الأخفش رفعه بالابتداء.

قوله: ﴿خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾: من خفض ﴿خُضْرٌ﴾ جعله نعتاً لـ ﴿سُنْدُسٍ﴾، و﴿سُنْدُسٍ﴾ اسم للجمع، وقيل: هو جمع، واحده سندسه، وهو ما رقَّ من الديباج، ومن رفعه جعله نعتاً لـ ﴿ثِيَابُ﴾، ومن رفع: ﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ عطفه على:

﴿ثِيَابُ﴾، ومَنْ خفضه عطفه على: ﴿سُنْدُسٍ﴾، والإستبرق ما غلظ من الديباج، وإستبرق اسم أعجمي نكرة، فلذلك انصرف، وألفه ألف قطع في الأسماء الأعجمية، وقد قرأه ابن مُحَيْصن بغير صرف، وهو وهم إن جعله اسماً؛ لأنه نكرة منصرفة، وقيل: بل جعله فعلاً ماضياً من برق، فهو جائز في اللفظ، بعيد في المعنى، وقيل: إنه في الأصل فعل ماض على استفعل، من برق، فهو عربي من البريق، فلما سُمي به قطعت ألفه؛ لأنه ليس من أصل الأسماء: أن يدخلها ألف الوصل، وإنما دخلت في أسماء معتلة، مُغَيَّرة عن أصلها معدودة، لا يقاس عليها.

قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا﴾: نَحْنُ: في موضع نصب على الصفة لاسم إنَّ؛ لأن المضمر يوصف بالمضمر؛ إذ هو بمعنى التأكيد لا بمعنى التحلية، ولا يوصف بالمظهر؛ لأنه بمعنى: التحلية، والمضمر مستغن عن التحلية؛ لأنه لم يضمر إلا بعد أن عُرِفت تحليته وعينه، وهو محتاج إلى التأكيد ليتأكد الخبر عنه، ولا يجوز أن يكون نَحْنُ فاصلة لا موضع لها من الإعراب، و﴿نَزَّلْنَا﴾ الخبر، ويجوز أن يكون: نَحْنُ رفعا الابتداء، و﴿نَزَّلْنَا﴾ الخبر، والجملة خبر إنَّ.

وقوله: ﴿وَيَذَرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا﴾: وراء بمعنى: قدام وأمام، وجاز ذلك في: وراء؛ لأنها بمعنى: التواري، فما توارى عنك مما هو أمامك وقدامك وخلفك يسمى: وراء، لتواريه عنك، و﴿يَوْمًا﴾ مفعول بـ ﴿وَيَذَرُونَ﴾، وقد ذكرنا أصل يذرون وعلته.

قوله: ﴿آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾: أَوْ: للإباحة؛ أي: لا تطع هذا الضرب، وقال الفراء: أو في هذا بمنزلة: لا؛ أي: لا تطع من أثم ولا من كفر، وهو بمعنى: الإباحة التي ذكرنا، وقيل: أو بمعنى: الواو، وفيه بُعْدٌ.

قوله: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾: أَنْ: في موضع نصب على الاستثناء، أو في

موضع خفض على قول الخليل بإضمار الخافض، وعلى قول غيره في موضع نصب؛ إذ قد حذف الخافض، تقديره: إلا بأن يشاء الله، ولهذا نظائر كثيرة قد تقدمت، ذكرنا إعرابها مرة على قول الخليل، وسيبويه، ومرة على قول غيرهما اختصارا، ومرة ذكرنا القولين جميعا تنبيها.

قوله: ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾: نصب على إضمار فعل؛ أي: ويعذب الظالمين أعد لهم عذابا؛ لأن إعداد العذاب يؤول إلى العذاب، فلذلك حسن إضمار يعذب؛ إذ قد دل عليه سياق الكلام، ولا يجوز إضمار أعد؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف، فإنما يضمر في هذا وما شابهه فعل يتعدى بغير حرف مما يدل عليه سياق الكلام وفحوى الخطاب، وفي حرف عبد الله:

﴿وَلِلظَّالِمِيْنَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾ بلام الجر في: الظالمين، على تقدير: وأعد للظالمين أعد لهم، وقال الكوفيون: إنما انتصب ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾؛ لأن الواو التي معه ظرف للفعل وهو أعد، وهذا كلام لا يتحصل معناه، ويجوز رفع الظالمين على الابتداء وما بعده خبره، وقد سمع الأصمعي من يقرأ بذلك، وليس بمعمول به في القرآن؛ لأنه مخالف لخط المصحف ولجماعة القراء، وقد جعله الفراء في الرفع بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾، وليس مثله؛ لأن ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾ قبله فعل عمل في مفعول، فعطفت الجملة على الجملة، فوجب أن يكون الخبر في الجملة الثانية منصوبا، كما كان الخبر في الجملة الأولى في قوله: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ﴾، وقوله: ﴿وَالشُّعَرَاءُ﴾ قبله جملة من ابتداء وخبر، فوجب أن تكون الجملة الثانية كذلك، فالرفع هو الوجه في:

﴿وَالشُّعَرَاءُ﴾، ويجوز النصب في غير القرآن، والنصب هو الوجه في: ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾، ويجوز الرفع في غير القرآن، فهذا أصل يعتمد عليه في هذا الباب.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة المرسلات

قوله تعالى: ﴿عُرْفًا﴾: نصب على الحال من: ﴿وَالْمُرْسَلاتِ﴾، وهي الرياح تُرسل متتابعة، ومن جعل ﴿وَالْمُرْسَلاتِ﴾: الملائكة نصب ﴿عُرْفًا﴾ على تقدير حذف حرف الجر؛ أي: يرسلها الله بالعرف؛ أي: بالمعروف[1].

---

(١) في «عرفاً» ثلاثة أوجه: أحدها: أنه مفعول من أجله، أي: لأجل العرف، وهو ضد النُّكْر، فإن الملائكة إن كانوا بعثُوا للرحمة، فالمعنى فيه ظاهر، وإن كانوا بعثوا للعذاب فذلك العذاب وإن لم يكن معروفاً للكفار فإنه معروف للأنبياء والمؤمنين، والمراد بالمرسلات، إما الملائكة، وإما الأنبياء، وإما الرياح، أي: =

قوله: ﴿عَصْفًا﴾ و﴿نَشْرًا﴾: مصدران مؤكدان.

قوله: ﴿ذِكْرًا﴾: مفعول به.

قوله: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾: نصب على المصدر، فمن ضم الذال جعله جمع عذير ونذير، بمعنى: إعذار وإنذار، ومن أسكن الذال جاز أن يكون مخففا من الضم بمعنى: إعذار وإنذار، كما قال: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾؛ أي: إنكاري لهم؛ أي: عاقبة ذلك، ويجوز أن يكون غير مخفف، وسكونه أصل، على أن يكون مصدراً بمنزلة شكر.

قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾: ما اسم إنَّ، و﴿لَوَاقِعٌ﴾ الخبر، والهاء محذوفة من: ﴿تُوعَدُونَ﴾، وبها تتم صلة ما تقديره: توعدونه، وحذفها من الصلة حسن لطول الاسم، وقريب منه حذفها من الصفة، ولا يجوز حذفها من الخبر إلا في شعر، وإنَّ جواب القسم المتقدم.

قوله: ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ﴾: ﴿النُّجُومُ﴾ عند البصريين رفع بإضمار فعل؛ لأن فيها معنى المجازاة، فهي بالفعل أولى، ومثله: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ و﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ و﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾، وهو كثير في القرآن، وقال الكوفيون: ما بعد إذا رفع بالابتداء، وما بعده الخبر، وجواب إذا في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا النُّجُومُ﴾ محذوف تقديره: وَقَعَ الفَصْلُ، وقيل: جوابها: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾.

قوله: ﴿لِيَوْمِ الْفَصْلِ﴾: اللام: تتعلق بفعل مضمر تقديره: أُجِّلَت ليوم الفصل، وقيل: هو بدل من أي بإعادة الخافض، وقيل: اللام بمعنى: إلى.

=

والملائكة المرسلات، أو والأنبياء المرسلات، أو والرياح المرسلات. و«العرف» المعروف، والإحسان، قال:

لا يَذهبُ العُرْفُ بَيْنَ اللَّهِ والنَّاسِ ... مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ لا يَعْدمْ جَوازِيَهُ

وقد يقال: كيف جمع صفة المذكر العاقل بالألف والتاء، وحقه أن يجمع بالواو والنون نقول: الأنبياء المرسلون ولا نقول: المرسلات؟. والجواب: أن المرسلات جمع مرسلة ومرسلة: صفة لجماعة من الأنبياء، والمرسلات: جمع مرسلة الواقعة صفة لجماعة، لا جمع مرسل مفرد.

والثاني: أن ينتصب على الحال بمعنى متتابعة، من قولهم: جاؤوا كعرف الفرس، وهم على فلان كعرف الضبع، إذا تألبُوا عليه. قال ابن الخطيب: يكون مصدراً، كأنه قيل: والمرسلات إرسالاً، أي متتابعة. الثالث: أن ينتصب على إسقاط الخافض، أي: المرسلات بالعرف، وفيه ضعف، وقد تقدم الكلام على العرف في الأعراف. والعامة: على تسكين رائه، وعيسى: بضمها، وهو على تثقيل المخفف، نحو: «بكّر» في «بكَر»، ويحتمل أن يكون هو الأصل، والمشهور مخففة منه، ويحتمل أن يكونا وزنين مستقلين.

قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الْفَصْلِ﴾: قد تقدم ذكره في الحاقة وغيرها.

قوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾: ﴿وَيْلٌ﴾: حيث وقع في هذه السورة وما شابهها ابتداء، و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ ظرف عمل فيه معنى ﴿وَيْلٌ﴾، و﴿لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ الخبر.

قوله: ﴿كِفَاتًا﴾: مفعول ثان لـ ﴿نَجْعَلِ﴾؛ لأنه بمعنى: نُصَيِّر.

قوله: ﴿أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾: حالان؛ أي: تجمعهم الأرض في هاتين الحالتين، والكفت الجمع، وقيل: هو نصب بكفات؛ أي: تكفت الأحياء والأموات؛ أي: تضمهم أحياء على ظهرها، وأمواتا في بطنها.

قوله: ﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ﴾: ابتداء وخبر، والإشارة إلى اليوم، وقرأه الأعمش، وغيره: ﴿يَوْمَ﴾، بالفتح، فيجوز أن يكون مبنيا عند الكوفيين لإضافته إلى الفعل، وهو مرفوع في المعنى، ويجوز أن يكون في موضع نصب، والإشارة إلى غير اليوم، ويجوز أن تكون الفتحة إعرابا، وهو مذهب البصريين؛ لأن الفعل معرب، وإنما يبنى عند البصريين إذا أضيف إلى مبني، فتكون الإشارة إلى غير اليوم، وهو خبر الابتداء على كل حال.

قوله: ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي﴾: الكاف: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف؛ أي: جزاء كذلك نجزي.

قوله: ﴿وَتَمَتَّعُوا قَلِيلا﴾: ﴿قَلِيلا﴾: نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف، تقديره: وتمتعوا تمتعا قليلاً، أو وقتا قليلاً، وهو منصوب بـ ﴿وَتَمَتَّعُوا﴾ في الوجهين، إلا أنه يكون مرة مفعولاً فيه، ومرة مفعولاً مطلقا.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة عم يتساءلون

قوله تعالى: ﴿عَمَّ﴾: أصله: عَنْ مَا، فحذفت الألف لدخول حرف الجر على: ما، وهي استفهام للفرق بين الاستفهام والخبر، والفتحة تدل على الألف، ووقف عليه ابن كثير في رواية البزي عنه بالهاء، لبيان الحركة، لئلا تحذف الألف ويحذف ما يدل عليها، ووقف جماعة القراء غيره بالإسكان، وكذلك ما شابهه من ما التي للاستفهام إذا دخل عليها حرف جر، فهذا حكمها، ولا يجوز إثبات الألف إلا في شعر، كما لا يجوز حذف الألف إذا كانت ما خبراً، نحو: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾.

قوله: ﴿عَنِ النَّبَإِ﴾: بدل من ما بإعادة الخافض، وقيل: التقدير: يتساءلون عن النبأ، ثم

حُذف الفعل لدلالة الأول عليه، فعن الأولى متعلقة بـ ﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾ الظاهر، والثانية بالمضمر.

قوله: ﴿مِهَادًا﴾ مفعولاً ثانياً لجعل، ومثله: ﴿أَوْتَادًا﴾ ومثله: ﴿سُبَاتًا﴾؛ لأن جعل بمعنى: صير، ومثله: ﴿لِبَاسًا﴾ و﴿مَعَاشًا﴾.

قوله: ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا﴾: ﴿أَزْوَاجًا﴾: نصب على الحال؛ أي: ابتدعناكم مختلفين ذكورا وإناثا وقصارا وطوالا، وخلق بمعنى: ابتدع، فلذلك لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد.

قوله: ﴿سِرَاجًا﴾: مفعول لـ ﴿وَجَعَلْنَا﴾، وهي بمعنى: خلقنا، يتعدى إلى مفعول واحد أيضاً، وليست بمعنى: صيرنا مثل ما تقدم.

قوله: ﴿أَلْفَافًا﴾: هو جمع لف، يقال: نبات لفّ ولفيف إذا كان مجتمعا، وقيل: هو جمع الجمع، كأن الواحد لفاء وألف، كحمراء وأحمر، ثم يجمع لفاء على لف، كما تقول حمراء وحُمر، ثم تجمع لُفّ على ألفاف، كما تقول: قُفْل وأَقْفال.

قوله: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ﴾: بدل من: يوم الأول.

قوله: ﴿أَفْوَاجًا﴾: حال من المضمر في: ﴿فَتَأْتُونَ﴾.

قوله: ﴿لابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾: ﴿أَحْقَابًا﴾: ظرف زمان، ومن قرأه: ﴿لبِثِينَ﴾ شبهه بما هو خلقة في الإنسان، نحو: حَذِر، وفَرِق، وهو بعيد؛ لأن اللبث ليس مما يكون خلقة في الإنسان، وباب فَعِل إنما هو لما يكون خلقة في الشيء، وليس اللبث بخلقة، وأحقاب ظرف في الوجهين.

قوله: ﴿لا يَذُوقُونَ﴾: في موضع الحال من المضمر في: ﴿لابِثِينَ﴾، وقيل: هو نعت لأحقاب، واحتمل الضمير؛ لأنه فعل فلم يجب إظهاره، وإن كان قد جرى صفة على غير من هو له، وإنما جاز أن يكون نعتاً لأحقاب؛ لأجل الضمير العائد على: الأحقاب في: فيها، ولو كان في موضع ﴿يَذُوقُونَ﴾ اسم فاعل لم يكن بد من إظهار الضمير إذا جعلته وصف لأحقاب.

قوله: ﴿إِلا حَمِيمًا﴾ بدل من: ﴿بَرْدًا﴾ إذا جعلت البرد من البرودة، فإن جعلته النوم كان: ﴿إِلا حَمِيمًا﴾ استثناء ليس من الأول.

قوله: ﴿كِذَّابًا﴾: من شدد، جعله مصدر كذَّب زيدت فيه الألف، كما زيدت في إكراما، وقولهم: تكذيبا، جعلوا التاء عوضا من تشديد العين والياء بدلا من الألف، غيروا أوله كما غيروا آخره.

وأصل مصدر الرباعي: أن يأتي على عدد حروف الماضي بزيادة ألف مع تغيير الحركات، وقد قالوا: تكلما، فأتى المصدر على عدد حروف الماضي بغير زيادة ألف، وذلك لكثرة

حروفه، وضمت اللام ولم تكسر؛ لأنه ليس في الكلام اسم على تفعِّل، ولم يفتحوا لئلا يشبه الماضي، وقرأه الكسائي: ﴿كِذَابًا﴾ بالتخفيف، جعله مصدر كاذب كذابا، وقيل: هو مصدر كذب، كقولك: كتبت كتابا.

قوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾: كتاب مصدر؛ لأن ﴿أَحْصَيْنَاهُ﴾ بمعنى: كتبناه، ﴿وَكُلَّ﴾ نصب بإضمار فعل؛ أي: وأحصينا كل شيء أحصيناه، ويجوز الرفع على الابتداء.

قوله: ﴿جَزَاءً﴾ و﴿عَطَاءً﴾: مصدران، و﴿حِسَابًا﴾ نعت لعطاء.

قوله: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾: من رفعه وخفض ﴿الرَّحْمَنِ﴾ فعلى إضمار هو، و ﴿الرَّحْمَنِ﴾ نعت لربك، ومن خفضه جعله بدلا من: ﴿رَبِّكَ﴾، ومن رفعه، ورفع ﴿الرَّحْمَنِ﴾ جعله مبتدأ، والرحمنُ: خبره، أو نعتاً له، و﴿لا يَمْلِكُونَ﴾ الخبر و، من خفض ﴿الرَّحْمَنِ﴾ ورفع ربًّا جعله نعتاً لربك، ومن خفض ﴿الرَّحْمَنِ﴾ وخفض ربًّا جعله نعتاً لرب، و﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ بدل من: ﴿رَبِّكَ﴾، ومن خفض ربًّا، ورفع ﴿الرَّحْمَنِ﴾ رفعه على إضمار مبتدأ؛ أي: هو الرحمن، وإن شئت على الابتداء، و﴿لا يَمْلِكُونَ﴾ الخبر قوله: ﴿صَفًّا لا يَتَكَلَّمُونَ﴾: حالان.

قوله: ﴿إِلا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾: مَنْ: في موضع رفع على البدل من المضمر في: ﴿يَتَكَلَّمُونَ﴾، أو في موضع نصب على الاستثناء.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة النازعات

قوله تعالى: ﴿غَرْقًا﴾[1]: مصدر، ومثله: ﴿نَشْطًا﴾ و﴿سَبْحًا﴾ و﴿سَبْقًا﴾.

قوله: ﴿أَمْرًا﴾: مفعول به بـ ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ﴾، وقيل: هو مصدر، وقيل: نصب بإسقاط حرف الجر؛ أي: بأمر، وإنما بعد نصبه بـ ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ﴾؛ لأن التدبير ليس إلى الملائكة، إنما هو إلى الله جل ذكره، فهي مرسلة بما يدبره الله ويريده، وليس التدبير لها إلا أن تحمله على معنى تدبره بأمر الله لها، وجواب القسم محذوف تقديره: ورب هذه المذكورات لتبعثن، ودل على ذلك إنكارهم البعث، في قوله: ﴿يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾، وقيل: الجواب: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾، وقيل: جوابه: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾ على تقدير حذف اللام؛ أي:

---

(١) يجوز في «غرقاً» أن يكون مصدراً على حذفِ الزوائد، بمعنى «إغْرَاقاً»، وانتصابه بما قبله لملاقاته في المعنى. وإمَّا على الحال، أي: ذواتُ إغراقٍ، يقال: أغرق في الشيء يغرق فيه إذا أوغل، وبلغ أقصى غايته، ومنه أغرق النازع في القوس أي: بلغ غاية المد والاستغراق والاستيعاب.

ليوم ترجف.

قوله: ﴿طُوًى اذْهَبْ﴾: ﴿طُوًى﴾: في موضع خفض على البدل من الوادي، ومن كسر الطاء، وهي قراءة الحسن، فهو في موضع نصب على المصدر، كثِنىً وعِدًى وسِوًى، تقديره: بالوادي المقدس مرتين، ومن ترك صرفه جعله معدولا عن طاوٍ، كعُمَر وزُفَر، وهو معرفة، ومن صرفه جعله: كحُطَم غير معدول، وقيل: إنما ترك صرفه؛ لأنه اسم لبقعة، وهو معرفة.

قوله: ﴿نَكَالَ الآخِرَةِ﴾: مصدر، وقيل: مفعول من أجله.

قوله: ﴿وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ﴾: نصب الأرض بإضمار فعل يفسره: ﴿دَحَاهَا﴾، والرفع جائز على الابتداء، والنصب عند البصريين الاختيار، وقال الفراء: الرفع والنصب سواء فيه، ومثله: ﴿وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا﴾.

قوله: ﴿مَتَاعًا لَكُمْ وَلأَنْعَامِكُمْ﴾: نصب على المصدر.

قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى﴾: مَنْ ابتداء، والخبر: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ﴾، وما بعده، ومثله: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ﴾ لكن في الخبر حذف عائد به يتم الخبر تقديره: فإن الجحيم هي المأوى له، وفإن الجنة هي المأوى له، وقيل: تقديره: هي مأواه، والألف واللام عوض من المحذوف.

قوله: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾: ﴿مُرْسَاهَا﴾: ابتداء، و﴿أَيَّانَ﴾ الخبر، وهو ظرف مبني بمعنى: متى، وإنما بُني؛ لتضمنه معنى الاستفهام الذي هو للحرف،

فلما قام مقام الحرف واستفهم به بُني كما يبنى الحرف، وبُني على حركة، لسكون ما قبل الآخر.

قوله: ﴿فِيمَ أَنْتَ﴾: حذفت ألف ما، كما حذفت من: ﴿عَمَّ﴾، وشبهه، فهو مثله في العلة والحكم، وقد تقدم ذكره.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة عبس

قوله تعالى: ﴿أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى﴾: أَنْ: مفعول من أجله، وقيل: هي في موضع خفض على إضمار اللام، وقيل: هي بمعنى: إذ[1].

---

(١) ﴿أَن جَآءَهُ﴾. فيه وجهان: أحدهما: أنَّه مفعولٌ من أجله، وناصبه: إمَّا «تولَّى» وهو قول البصريين، وإمَّا «عَبَسَ» وهو قول الكوفيين، والمختار مذهب البصريين لعدم الإضمار في الثاني، وتقدم تحقيق هذا في مسائل النزاع والتقدير: لأن جَاءهُ الأعْمَى فعل ذلكَ. قال القرطبيُّ: إن من قرأ بالمدِّ على الاستفهام، ف =

قوله: ﴿فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾: من نصبه جعله جواب لعل بالفاء؛ لأنه غير موجب، فأشبه التمني والاستفهام، وهو غير معروف عند البصريين، ومن رفعه عطفه على: ﴿يَذَّكَّرُ﴾.

قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى﴾: مَنْ ابتداء، و﴿يَسْعَى﴾ حال، وكذلك: ﴿وَهُوَ يَخْشَى﴾ ابتداء وخبر في موضع الحال أيضاً.

قوله: ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾: ابتداء وخبر في موضع خبر: مَنْ، ومثله: ﴿أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾.

قوله: ﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ﴾: الهاء و﴿السَّبِيلَ﴾ مفعولان لـ ﴿يَسَّرَهُ﴾ على حذف اللام من: ﴿السَّبِيلَ﴾؛ أي: ثم للسبيل يسره.

قوله: ﴿مَا أَكْفَرَهُ﴾: ما: استفهام ابتداء، و﴿أَكْفَرَهُ﴾ الخبر على معنى: أي شيء حمله على الكفر مع ما يرى من الآيات الدالة على التوحيد، ويجوز أن تكون: ما ابتداء تعجبا؛ أي: هو ممن يتعجب منه، فيقال فيه: ما أكفره ؟ و﴿أَكْفَرَهُ﴾ الخبر أيضاً.

قوله: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا﴾: من فتح أنَّ جعلها في موضع خفض على تقدير اللام؛ أي: لأنا، وقيل: في موضع نصب لعدم اللام، وقيل: في موضع خفض على البدل من الطعام؛ لأن هذه الأشياء مشتملة على الطعام، منها يتكون؛ لأن معنى ﴿إِلَى طَعَامِهِ﴾: إلى حدوث طعامه كيف يتأتى، فالاشتمال في هذا إنما هو من الثاني على الأول؛ لأن الاعتبار إنما هو في الأشياء التي يتكون منها الطعام، لا في الطعام بعينه.

قوله: ﴿مَتَاعًا لَكُمْ﴾: نصب على المصدر.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة التكوير

قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾: قد تقدم الكلام في رفع ما بعد إذا في المرسلات وغيرها.

قوله: ﴿مُطَاعٍ ثَمَّ﴾: ﴿ثَمَّ﴾ ظرف مكان.

قوله: ﴿عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾: دخول على يدل على: أن ضنينا بالضاد بمعنى: بخيل،

= «أنْ» متعلقة بمحذوف دلَّ عليه ﴿عَبَسَ وتولى﴾ والتقدير: أأن جاءهُ اعرض عنهُ وتولى؟ فيوقف على هذه القراءة على «تولَّى»، ولا يوقف عليه على قراءة العامة.

يقال: بخلت عليه، ولو كان بالظاء بمعنى: متهم، لكان بالباء، كما يقال: هو متهم بكذا، ولا يقال: على كذا، ويجوز أن تكون على في موضع الباء، فتحسن القراءة بالظاء [1].

قوله: ﴿إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾: أَنْ: في موضع خفض بإضمار الباء، أو في موضع نصب بحذف الخافض.

قوله: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾: حقه: أن يكون بإلى؛ لأن ذهب لا يتعدى، وتقديره: فإلى أين تذهبون ؟ لكن حذفت إلى، كما قالوا: ذهبت الشام؛ أي: إلى الشام، وخرجت السوق؛ أي: إلى السوق، ولم يحك سيبويه من هذا غير: ذهبت الشام؛ أي: إلى الشام، ودخلت البيت؛ أي: إلى البيت، وأين ظرف مكان.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الانفطار

قوله تعالى: ﴿مَا غَرَّكَ﴾: ما: استفهام ابتداء، و﴿غَرَّكَ﴾ الخبر [2].

قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾: قد تقدم الكلام فيه وفي نظيره في: الحاقة، وفي: الواقعة، وغيرهما.

قوله: ﴿يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾: من فتح ﴿يَوْمَ﴾ جعله في موضع رفع على البدل من: ﴿يَوْمَ﴾ الذي قبله، أو في موضع نصب على الظرف، أو على البدل من: ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ الأول، وهو مبني عند الكوفيين لإضافته إلى الفعل، ومعرب عند البصريين، نصب على البدل من: ﴿يَوْمَ﴾ الأول، ويجوز نصبه على الظرف للجزاء، وهو الدين، وإنما لم يكن

---

(١) ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الغيب بِضَنِينٍ﴾. قرأ ابن كثير، وأبو عمر، والكسائي: بالظاء، بمعنى متهم من ظن بمعنى: اتهم، فيتعدى لواحدٍ. وقيل: معناه بضعيف القوة عن التبليغ من قولهم: «بئر ظنُون» أي: قليلة الماء، والظِّنَّة التهمة، واختاره أبو عبيدة وفي مصحف عبد الله كذلك. والباقون: بالضاد، بمعنى: بخيل بما يأتيه من قبل ربِّه، من ضننت بالشيء أضنُّ ضنًّا، يعني: لا يكتمه كما يكتم الكاهن ذلك، ويمتنع من إعلامه حتى يأخذ عليه حلواناً، إلا أنَّ الطبري قال: بالضاد خطوط المصاحف كلها. وليس كذلك لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها، وهذا دليل على التمييز بين الحرفين خلافاً لمن يقول: إنه لو وقع أحدهما موقع الآخر بحال لجاز لعسر معرفته، وقد شنَّع الزمخشريُّ على من يقول ذلك، وذكر بعض المخارج، وبعض الصفات بما يطول ذكره.

(٢) قرأ ابن جبير، والأعمش: «ما أغَرَّكَ»، فاحتمل أن تكون استفهامية، وأن تكون تعجبية، ومعنى «أغرّه»: أدخله في الغرَّة، أو جعله غارًّا.

مبنيا عندهم؛ لأنه أضيف إلى معرب، وإنما يبنى إذا أضيف إلى مبني مثل: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾، ومَنْ رفعه جعله بدلا من: ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ الذي قبله، ويجوز أن يرفع على إضمار هو.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة المطففين

قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾: ابتداء وخبر، والمختار في: ﴿وَيْلٌ﴾، وشبهه إذا لم يكن مضافا الرفع، ويجوز النصب، فإن كان مضافا أو معرفا كان الاختيار فيه النصب، نحو قوله: ﴿وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا﴾، و﴿وَيْلٌ﴾ أصله: مصدر من فعل لم يستعمل، وقال المبرد في: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾، وفي: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾، وشبهه: لا يجوز فيه إلا الرفع؛ لأنه ليس بدعاء عليهم، إنما هو إخبار: أن ذلك ثبت لهم، ولو كان المصدر من فعل مستعمل كان الاختيار فيه إذا أُضِيف، أو عُرِّف بالألف واللام والرفع، ويجوز النصب، فإن نُكِّر فالاختيار فيه النصب، ويجوز الرفع، نحو: الحمد لله، والشكر لزيد، الرفع الاختيار، ونحو: حمدا لله وشكرا له، الاختيار النصب إذا نُكِّر بضد الأول، وقد ذكر ذلك كله[1].

قوله: ﴿كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾: يجوز أن يكون: هم ضمير مرفوع مؤكد للواو في: كالوا ووزنوا، فيكتب بألف، ويجوز أن يكون ضمير مفعول في موضع نصب بكالوا أو وزنوا، فيكتب بغير ألف بعد الواو، وهو في المصحف بغير ألف، وعلى في قوله: ﴿عَلَى النَّاسِ﴾ في موضع مِنْ، وكال ووزن يتعديان إلى مفعولين: أحدهما بحرف جر، والآخر بغير حرف.

قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ﴾: ﴿يَوْمَ﴾: نصب على الظرف، والعامل فيه فعل دل عليه: ﴿مَبْعُوثُونَ﴾؛ أي: يبعثون يوم يقوم الناس، ويجوز أن يكون بدلا من: ﴿لِيَوْمٍ﴾ على الموضع، وهو مبني عند الكوفيين على الفتح، وموضعه نصب على ما ذكرنا، ومعرب منصوب عند البصريين.

قوله: ﴿سِجِّينٍ﴾: هو فِعِّيل من السجل، والنون بدل من اللام، وقيل: هو فِعِّيل من السجن.

قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ﴾: قد تقدم الكلام فيه، وفي نظيره في: الحاقة وغيرها.

---

(١) «ويلٌ»: ابتداء، وسوغ الابتداء به كونه دعاء، ولو نصب لجاز. وقال مكيٌّ: والمختار في «وَيْل» وشبهه إذا كان غير مضاف الرَّفع، ويجوز النصب، فإن كان مضافاً، أو معرفاً كان الاختيار فيه النَّصب نحو: ﴿وَيْلَكُمْ لاَ تَفْتَرُواْ﴾ [سورة طه آية ٦١]، و«للمُطفِفِينَ» خبره.

قوله: ﴿كِتَابٌ﴾: رفع على أنه خبر إنَّ، والظرف مُلْغى، أو يكون خبراً بعد خبر، أو على إضمار هو.

قوله: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي﴾: ابتداء وخبر في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله عند سيبويه، وقال المبرد: المصدر مضمر يقوم مقام الفاعل، ولا تقوم الجملة عنده مقام الفاعل.

قوله: ﴿قَالَ أَسَاطِيرُ﴾: رفع على إضمار هذه.

قوله: ﴿لَفِي عِلِّيِّينَ﴾: هو جمع لا واحد له من لفظه، كعشرين، فجرى مجراه، وقد قيل: إن ﴿عِلِّيِّينَ﴾ صفة للملائكة، فلذلك جمع بالواو والنون.

قوله: ﴿مِنْ تَسْنِيمٍ عَيْنًا﴾: انتصب عين عند الأخفش بـ ﴿يُسْقَوْنَ﴾، وعند المبرد بإضمار أعني، وعند الفراء بـ ﴿تَسْنِيمٍ﴾، وكان حقه عنده الإضافة، فلما نون تسنيمًا نصب عينًا به، وقيل: انتصب على الحال على أنها بمعنى: جارية، فهي حال من: ﴿تَسْنِيمٍ﴾، على أن تسنيما اسم للماء الجاري من علو، كأنه يجري من علو الجنة، فهو معرفه تقديره: ومزاجه من الماء العالي جاريا من علو.

قوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾: نعت للعين، وبها بمعنى منها.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الانشقاق

قد تقدم القول فيما يرتفع بعد إذا، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾، ﴿وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ﴾ أنه على إضمار فعل عند البصريين، وعلى الابتداء عند الكوفيين، ابتداء وخبر، والعامل في: إذا: اذكر، وقيل: العامل: انشقت، وقيل: العامل: ﴿فَمُلاقِيهِ﴾، وجواب إذا: ﴿وَأَذِنَتْ﴾ على تقدير زيادة الواو، وقيل: الجواب محذوف، ومثله إذا الثانية، وقيل: جوابها: ﴿وَأَلْقَتْ﴾ على حذف الواو، وإنما تحتاج إذا إلى جواب إذا كانت للشرط، فإن عمل فيها ما قبلها لم تحتج إلى جواب، ولم تكن للشرط.

قوله: ﴿فَمُلاقِيهِ﴾: رفع على إضمار، فأنت ملاقيه، ابتداء وخبر[1].

---

(١) يجوز أن يكون عطفاً على «إنك كادح»، والسبب فيه ظاهر، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمرٍ، أي: فأنت ملاقيه، وقد تقدم أنه يجوز أن يكون جواباً للشرط. وقال ابن عطية: فالفاء على هذا عاطفة جملة الكلام على التي قبلها، والتقدير: فأنت ملاقيه. يعني بقوله: «على هذا» أي: على عود الضَّمير على كدحكَ. قال أبو حيَّان: «ولا يتعين ما قاله، بل يجوز أن يكون من عطف المفردات». والضميرُ في «فملاقيه»: إمَّا =

قوله: ﴿مَسْرُورًا﴾: حال من المضمر في: ﴿وَيَنْقَلِبُ﴾.

قوله: ﴿ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾: أَنْ: سدت مسد المفعولين لظن.

قوله: ﴿فَمَا لَهُمْ﴾: مَا: استفهام ابتداء، ولهم الخبر، و﴿لا يُؤْمِنُونَ﴾ حال من الهاء والميم، والعامل فيه معنى الاستفهام الذي تعلقت به اللام في: لهم.

قوله: ﴿إِلا الَّذِينَ آمَنُوا﴾: الذين: نصب على الاستثناء من: الهاء والميم في: ﴿فَبَشِّرْهُمْ﴾، وقيل: هو استثناء ليس من الأول.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة البروج

قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾: جوابه: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ﴾؛ أي: لقتل، وقيل: جوابه: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾، وقيل: الجواب محذوف.

قوله: ﴿وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ﴾: ﴿الْمَوْعُودِ﴾: نعت لليوم، وثم ضمير محذوف به تتم الصفة، تقديره: الموعود به، ولولا ذلك ما صحت الصفة؛ إذ لا ضمير يعود على الموصوف من صفته[1].

قوله: ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾: ﴿النَّارِ﴾: بدل من: ﴿الأُخْدُودِ﴾، وهو بدل الاشتمال، وقال الكوفيون: هو خفض على الجوار، وقال بعض الكوفيين: هو بدل، ولكن تقديره: قتل أصحاب الأخدود نارها، ثم صارت الألف واللام بدلا من الضمير، وقدره بعض البصريين: قتل أصحاب النار التي فيها.

قوله: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾: من خفضه جعله نعتاً للعرش، وقيل: لا يجوز أن يكون نعتاً للعرش؛ لأنه من صفات الله جل ذكره، وإنما هو نعت للرب في قوله: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾، ومن رفعه جعله نعتاً لذو، أو خبراً بعد خبر.

قوله: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾: رفع على إضمار هو، أو على أنه خبر بعد خبر، أو على البدل مما

= للربِّ، أي: ملاقي حكمه لا مفر لك منه. قاله الزجاج. وإمَّا ل «الكدح» إلا أن الكدحَ عمل، وهو عرض لا يبقى، فملاقاته ممتنعة، فالمراد: جزاءُ كدحكَ. وقال ابنُ الخطيب: المراد: ملاقاة الكتاب الذي فيه بيان تلك الأعمال، ويتأكد هذا بقوله بعده: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾.

(١) كأنه يعني أن اليوم موعود به غيره من الناس، فلا بُدَّ من ضمير يرجع إليه؛ لأنه موعود به، وهذا لا يحتاج إليه، إذ يجوز أن يكون قد تجوز بأن اليوم قد وعد بكذا، فيصح ذلك، ويكون فيه ضمير عائدٌ عليه.

قبله؛ أي: من: ﴿ذُو الْعَرْشِ﴾.

قوله: ﴿فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ﴾: بدل من: ﴿الْجُنُودِ﴾ في موضع خفض، أو في موضع نصب على أعني، ولا ينصرفان للتعريف والعجمة في فرعون، والتأنيث والتعريف في ثمود؛ إذ هو اسم للقبيلة.

قوله: ﴿مَحْفُوظٍ﴾: من رفعه جعله نعتاً للقرآن، ومن خفضه جعله نعتاً للوح.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الطارق

قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا﴾: من قرأ بتخفيف لَمَّا جعل ما زائدة، وإِنْ مخففة من الثقيلة، ارتفع ما بعدها لنقصها، وهي جواب القسم، كأنه قال: إن كل نفس لـ ﴿عَلَيْهَا﴾ حافظ، وتصحيحه: إنه لعلى كل نفس حافظ، فحافظ مبتدأ ولـ ﴿عَلَيْهَا﴾ الخبر، والجملة خبر ﴿كُلُّ﴾، ودخلت اللام ولزمت للفرق بين إِنْ المخففة من الثقيلة، وبين إِنْ بمعنى: ما نافية، ومن شدد لَمَّا جعل لَمَّا بمعنى: إلا، وإِنْ بمعنى: ما تقديره: ما كل نفس إلا عليها حافظ، حكى سيبويه: نشدتك الله لما فعلت؛ أي: إلا فعلت[1].

قوله: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾: ﴿يَوْمَ﴾: ظرف، والعامل فيه: ﴿لَقَادِرٌ﴾، ولا يعمل فيه: ﴿رَجْعِهِ﴾؛ لأنك كنت تفرق بين الصلة والموصول بخبر إِنَّ، وهذا على قول من قال: ﴿رَجْعِهِ﴾ بمعنى: بعثه وإحيائه بعد موته، ومن قال: ﴿رَجْعِهِ﴾ بمعنى: رد الماء في الإحليل، أو

---

(١) «لما»، من خففها - هنا - كانت «إنْ»: مخففة من الثقيلة، و«كل»: مبتدأ، و«عليها»: خبر مقدم، و«حافظ»: مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «كل»، و«ما»: مزيدة بعد اللام الفارقة، ويجوز أن يكون «عليها»: هو الخبر وحده، و«حافظ»: فاعل به، وهو أحسن، ويجوز أن يكون «كل»: مبتدأ، و«حافظ»: خبره، و«عليها» متعلق به، و«ما»: مزيدة أيضاً، هذا كله تفريع على قول البصريين. وقال الكوفيون: «إنْ» هنا: نافية، واللام بمعنى «إلاّ» إيجاباً بعد النفي، و«ما»: مزيدة وتقدم الكلام في هذا مستوفى. قال الفارسي: ويستعمل «لما» بمعنى: «إلاَّ» في موضعين: أحدهما: هذا، والآخر: في باب القسم، تقول: سألتك لما فعلت.

ورُوِيَ عن الكسائيِّ والأخفش وأبو عبيدة أنهم قالوا: لم نجد «لما» بمعنى: «إلا» في كلام العرب. وأما قراءة التشديد: ف «إن» نافية، و«لَمَّا» بمعنى: «إلا» وتقدمت شواهد ذلك في سورة «هود». وحكى هارون: أنه قرئ «إنَّ» بالتشديد، «كُلَّ» بالنصب على أنه اسمها، واللام: هي الداخلة في الخبر، و«ما»: مزيدة، و«حافظ»: خبرها. وعلى كل تقدير ف «إن» وما في خبرها: جواب القسم سواء جعلها مخففة أو نافية. وقيل: الجواب: ﴿إِنَّهُ على رَجْعِهِ﴾ [سورة الطارق آية ٨] وما بينهما اعتراض؛ وفيه بعد.

قال: رد الشيخ إلى أحواله من النطفة، أو على حبس الماء، فلا يخرج من الإحليل، نصب يوما بفعل مضمر؛ أي: اذكر يوم تبلى، ولا يعمل فيه: ﴿لَقَادِرٌ﴾؛ لأنه لم يرد أنه يقدر على رد الماء في الإحليل، وغير ذلك يوم القيامة، وإنما أخبر بذلك: أنه يقدر عليه في الدنيا لو يشاء ذلك.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الأعلى

قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾: الهاء، و﴿غُثَاءً﴾ مفعولان لجعل؛ لأنه بمعنى: صيَّر، و﴿أَحْوَى﴾ نعت للغثاء بمعنى: أسود، وقيل: ﴿أَحْوَى﴾ حال من: ﴿الْمَرْعَى﴾، و﴿أَحْوَى﴾ بمعنى: أخضر؛ أي: أخرج خضرته، فجعله غثاء، والغثاء الهشيم، كغثاء السيل.

قوله: ﴿فَلا تَنْسَى﴾: لا بمعنى: ليس، وهو خبر، وليس بنهي؛ إذ لا يجوز أن ينهى الإنسان عن النسيان؛ لأنه ليس باختياره[1].

قوله: ﴿إِلا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾: مَا: في موضع نصب على الاستثناء؛ أي: لست تنسى إلا ما شاء الله أن يرفع تلاوته، وينسخه بغير بدل، وقيل: تنسى بمعنى: تترك، فيكون المعنى: إلا ما شاء الله أن يأمرك بتركه فتتركه، وقيل: معنى ذلك: إلا ما شاء الله وليس يشاء الله أن تنسى منه شيئا، فهو بمنزلة قوله في هود في الموضعين: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾، قيل: معناه: إلا ما شاء ربك، وليس يشاء جل ذكره ترك شيء من الخلود لتقدم مشيئته لهم بالخلود، وفيه أقوال كثيرة غير هذا، قد أفردناها وبيناها في كتاب مفرد، وقيل: ﴿إِلا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ استثناء من: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الغاشية

قوله تعالى: ﴿خَاشِعَةٌ﴾: خبر ﴿وُجُوهٌ﴾، وذلك في الآخرة.

قوله: ﴿عَامِلَةٌ﴾: رفع على إضمار هي، وذلك في الدنيا، فتقف على هذا التأويل على خاشعة، ويجوز أن تكون عاملة خبراً بعد خبر عن وجوه، فيكون العمل في النار، لما لم تعمل في الدنيا أعملها الله في النار، وهو قول الحسن، وقتادة، ولا تقف على هذا على: ﴿خَاشِعَةٌ﴾.

قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ﴾: ابتداء وخبر، و﴿رَاضِيَةٌ﴾ خبر ثان، أو على إضمار هي.

---

(١) هذا غير لازم، إذ المعنى: النهي عن تعاطي أسباب النسيان.

قوله: ﴿إِلا مَنْ تَوَلَّى﴾: مَنْ: في موضع رفع على الاستثناء المنقطع، وقيل: هو استثناء من الجنس على إضمار بعد ﴿فَذَكِّرْ﴾؛ أي: فذكر عبادي إلا من تولى، أو على إضمار بعد ﴿مُذَكِّرٌ﴾؛ أي: إنما أنت مذكر الناس إلا من تولى، وقيل: مَنْ في موضع خفض على البدل من الهاء والميم في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾[1].

قوله: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾: قرأه أبو جعفر بتشديد الياء، وفيه بُعْدٌ؛ لأنه مصدر آب: يؤوب إيابا، وأصل الباء واو، ولكن انقلبت ياء لانكسار ما قبلها، وكان يلزم من شدد أن يقول: إوابهم؛ لأنه من الواو، أو يقول: إيوابهم، فيبدل من الأول المشدد ياء، كما قالوا: ديوان، وأصله: دِوّان.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الفجر

قوله تعالى: ﴿بِعَادٍ إِرَمَ﴾: ﴿إِرَمَ﴾: في موضع خفض على النعت لعاد، أو على البدل، ومعنى: ﴿إِرَمَ﴾: القديمة، ومن جعل ﴿إِرَمَ﴾ مدينة قدَّر في الكلام حذفا تقديره: بمدينة عادٍ إِرَمَ، وقيل: تقديره: بعاد صاحبة إرم، وإرم مؤنثة معرفة على هذا القول، فلذلك لم تنصرف، وانصرف عاد؛ لأنه مذكر خفيف، وقد قيل: إن إرم مدينة عظيمة موجودة في هذا الوقت، وقيل: هي الإسكندرية، وقيل: هي دمشق.

قوله: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾: حال.

قوله: ﴿وَثَمُودَ الَّذِينَ﴾: لم ينصرف؛ لأنه اسم للقبيلة، وهو معرفة، وموضعه خفض على العطف على عاد، والذين في موضع خفض على النعت لثمود، أو في موضع نصب على

---

(١) استثناء منقطع، أي: لكن من تولّى عن الوعظ والتذكر، فيعذبه الله العذاب الأكبر، وهو جهنم الدائم عذابها، وإنما قال: «الأكبر»؛ لأنهم عذّبوا في الدنيا بالجوع، والقَحْط، والأسْر، والقَتْل، ويؤيد هذا التأويل: قراءة ابن مسعود: «إلا مَنْ تَوَلَّى وكَفَر فإنَّه يُعَذِّبُهُ الله». وقيل: هو استثناء متصل، والمعنى: لست مسلَّطاً إلى على من تولى وكفر، فأنت مسلَّط عيله بالجهاد، والله - تعالى - يعذبه ذلك العذاب الأكبر، فلا نسخ في الآية على هذا التقدير. وقرأ ابنُ عبَّاسٍ وزيد بن عليٍّ، وزَيْدُ بنُ أسلمَ، وقتادةُ: «ألا» حرف استفتاح وتنبيه؛ كقول امرئ القيس: ألاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ...

و«مَنْ» على هذا شرط، فالجملة مقدرة شرطية، والجواب: «فيعذبه الله»، والمبتدأ بعد الفاء مضمر، والتقدير: فهو يعذبه الله؛ لأنه لو أريد الجواب بالفعل الذي بعد الفاء لكان: «إلا من تولى وكفر يعذبه الله».

أعني، أو في موضع رفع على إضمارهم.

قوله: ﴿وَلا يَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾: مفعول يحضون محذوف تقديره: ولا يحضون الناس أو أنفسهم، ونحوه على طعام المسكين، ومن قرأه: ﴿تَحَاضُّونَ﴾: لم يقدر حذف مفعول، إنما هو تتحاضون فيما بينكم على الخير، لا يتعدى.

قوله: ﴿وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾: ﴿بِجَهَنَّمَ﴾: في موضع رفع مفعول لما لم يسم فاعله، وقيل: المصدر مضمر، وهو المفعول لما لم يسم فاعله، ويجوز أن يكون المفعول ﴿يَوْمَئِذٍ﴾.

قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: بدل من الأول، وقيل: العامل فيه: ﴿يَتَذَكَّرُ﴾.

قوله: ﴿وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى﴾: رفع بالابتداء، ﴿وَأَنَّى﴾ الخبر[1].

بسم الله الرحمن الرحيم

مشكل إعراب سورة البلد

قوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾: لا: زائدة، وقيل: هي بمعنى: أَلاَ، وقيل: لا: غير زائدة، وهي ردٌ لكلام قبله، و﴿الْبَلَدِ﴾ نعت لهذا، أو بدل، أو عطف بيان[2].

---

(١) «وأنَّى» خبر مقدم، و «الذكرى» : مبتدأ مؤخر، و «له» متعلق بما تعلق به الظرف.

(٢) يجوز أن تكون «لا»: زائدة، قاله الأخفش: أي: أقسم؛ لأنه قال: «بهذا البلد»، وقد أقسم به في قوله: ﴿وهذا البلد الأمين﴾ [سورة التين آية ٣]، فكيف يجوز القسمُ به، وقد أقسم به سبحانه؛ قال الشاعر:

وكَادَ صَمِيمُ القَلْبِ لا يَتَقَطَّعُ تَذَكَّرتُ لَيْلَى فاعْتَرَتْنِي صَبابَةٌ

أي: يتقطع، ودخل حرف «لا»: صلة، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [سورة الأعراف آية ١٢] وقد قال تعالى في سورة «ص»: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [سورة ص آية ٧٥]. وقرأ الحسن والأعمش وابن كثير: «لأُقْسِمُ» من غير ألفٍ بعد اللام إثباتاً. وأجاز الأخفش أيضاً، أن تكون بمعنى: «ألا». وقيل: ليست بنفي القسم،، وإنما هو كقول العرب: لا والله لا فعلت كذا، ولا والله ما كان كذا، لا والله لأفعلن كذا. وقيل: هي نفي صحيح، والمعنى: لا أقسم بهذا البلد، إذا لم تكن فيه بعد خروجك منه. حكاه مكيٌّ، ورواه ابنُ أبي نجيح عن مجاهدٍ، قال: «لا»: رد عليهم، وهذا اختيار ابن العربي، لأنه قال: «وأما من قال: إنها رد، فهو قول ليس له رد؛ لأنه يصح به المعنى، ويتمكن اللفظ والمراد». فهو رد لكلام من أنكر البعث، ثم ابتدأ القسم. وقال القشيريُّ: قوله: «لا» رد لما توهم الإنسان المذكور في هذه السورة، المغرور في الدنيا، أي: ليس الأمر كما تحسبه من أنه لم يقسم عليه أحد، ثم ابتدأ القسم، وأجمعوا على أنَّ المراد بالبلد: مكَّة المشرفة، أي: أقسم بالبلد الحرام، الذي أنت فيه، لكرامتك عليَّ وحبي لك.

قوله: ﴿أَنْ لَنْ يَقْدِرَ﴾: أَنْ: سدت مسد مفعولي حسب، ومثله: ﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾، وأصل ﴿يَرَهُ﴾: يَرْآه، ثم خففت الهمزة، وحذفت الألف للجزم.

قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ فَكُّ رَقَبَةٍ﴾: ﴿فَكُّ﴾ بدل من: ﴿الْعَقَبَةُ﴾، أو على إضمار: هي فك، ابتداء وخبر، وقد تقدم الكلام على نظير: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ﴾ في: الحاقة وغيرها.

قوله: ﴿يَتِيمًا﴾ نصب بـ ﴿إِطْعَامٌ﴾، و﴿أَوْ مِسْكِينًا﴾ عطف عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الشمس

قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾: في زكى ضمير مَنْ، وبه تتم الصلة؛ أي: من زكى نفسه بالعمل الصالح[1].

قوله: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾: أي: أخفى نفسه بالعمل السيىء، وقيل: إِنَّ في: ﴿زَكَّاهَا﴾ و﴿دَسَّاهَا﴾ ضميرا يعود على: الله جل وعز؛ أي: قد أفلح من زكاه الله، وقد خاب من خذله الله، وهذا بعيد؛ إذ لا ضمير يعود على مَنْ من صلته، وإنما يعود الضمير على اسم الله جل ذكره، ولكن إن جعلت مَنْ اسماً للنفس وأنثت على المعنى، فقلت: زكاها، ودساها، جاز؛ لأن الهاء والألف تعودان على من حينئذ، فيصلح الكلام، كأنه في التقدير: قد أفلحت النفس التي زكاها الله، وقد خابت النفس التي خذلها الله وأخفاها، ومعنى دساها: أخفاها بالعمل السيىء، أو تكون مَنْ بمعنى: الفرقة، أو الطائفة، أو الجماعة، فتعود الهاء في زكاها ودساها على مَنْ، ويحسن الكلام بأن يكن الضمير في: ﴿زَكَّاهَا﴾، و﴿دَسَّاهَا﴾ لله جل ذكره، و﴿دَسَّاهَا﴾ أصله: دَسَّسَها، من دسست الشيء إذا أخفيته، لكن أبدلوا من السين الأخيرة ياء، وقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قوله: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ﴾: نصب على الإغراء؛ أي: احذروا ناقة الله، و﴿وَسُقْيَاهَا﴾ في موضع نصب عطف على: ﴿نَاقَةَ﴾.

---

(١) ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾. فيه وجهان: أحدهما: أنه جواب القسم، والأصل: لقد وإنما حذفت لطول الكلام، والثاني: أنه ليس بجواب، وإنما جيء به تابعاً لقوله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ على سبيل الاستطراد، وليس من جواب القسم في شيء، فالجواب محذوف، تقديره [ليدمرن] الله عليهم، أي: على أهل مكة لتكذيبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما دمدم على ثمود لتكذيبهم صالحاً - عليه الصلاة والسلام - قال معناه الزمخشري.

قوله: ﴿فَسَوَّاهَا﴾: الهاء: تعود على الدمدمة، ودل على ذلك قوله: ﴿فَدَمْدَمَ﴾؛ أي: سوى بينهم في العقوبة.

قوله: ﴿فَلا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾: من قرأه بالفاء، فالفعل لله جل ذكره، ومن قرأه بالواو، فالفعل للعاقر؛ أي: انبعث أشقاها ولا يخاف عقباها، ويجوز أن يكون من قرأه بالواو جعل الفعل لله كالفاء.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الليل

قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ﴾: ما والفعل مصدر؛ أي: وخلق الذكر والأنثى، وقيل: ما بمعنى: مَنْ، أقسم الله جل ذكره بنفسه، وقيل: ما بمعنى: الذي، وأجاز الفراء خفض الذكر والأنثى على البدل من: ما جعلها بمعنى: الذي[1].

قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾: مَنْ: رفع بالابتداء، و﴿فَسَنُيَسِّرُهُ﴾ الخبر، وهو شرط وجوابه، ومثله: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ﴾.

قوله: ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ﴾: مَا: في موضع نصب بـ ﴿يُغْنِي﴾، وهي استفهام عمل فيه ما بعده، ويجوز أن تكون ما نافية حرفا، ويحذف مفعول يغني؛ أي: وليس يغني عنه ماله شيئا إذا هلك.

قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾: ﴿لَلْهُدَى﴾: اسم إِنَّ، و﴿عَلَيْنَا﴾ الخبر، ومثله: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ وَالأُولَى﴾، ولام التأكيد تدخل على الابتداء، وعلى اسم إِنَّ إذا تأخر، وعلى خبر إِنَّ إلا

---

(١) فيه مسائل: المسألة الأولى: في تفسيره وجوه أحدها: أي والقادر العظيم القدرة الذي قدر على خلق الذكر والأنثى من ماء واحد، وقيل: هما آدم وحواء وثانيها: أي وخلقه الذكر والأنثى وثالثها: ما بمعنى من أي ومن خلق الذكر والأنثى، أي والذي خلق الذكر والأنثى. المسألة الثانية: قرأ النبي صلى الله عليه وسلم ﴿والذكر والأنثى﴾ وقرأ ابن مسعود: (والذي خلق الذكر والأنثى) وعن الكسائي: ﴿وَمَا خَلَقَ الذكر والأنثى﴾ بالجر، ووجهه أن يكون معنى: ﴿وَمَا خَلَقَ﴾ أي وما خلقه الله تعالى، أي مخلوق الله، ثم يجعل الذكر والأنثى بدلاً منه، أي ومخلوق الله الذكر والأنثى، وجاز إضمار اسم الله لأنه معلوم أنه لا خالق إلا هو. المسألة الثالثة: القسم بالذكر والأنثى يتناول القسم بجميع ذوي الأرواح الذين هم أشرف المخلوقات، لأن كل حيوان فهو إما ذكر أو أنثى والخنثى فهو في نفسه لا بد وأن يكون إما ذكراً أو أنثى، بدليل أنه لو حلف بالطلاق، أنه لم يلق في هذا اليوم لا ذكراً ولا أنثى، وكان قد لقى خنثى فإنه يحنث في يمينه.

أن يكون ماضياً، أو يكون ظرفاً يلي إنَّ، وعلى الظرف إذا وقع موقع الخبر، وإن لم يكن خبراً، وكان الخبر بعده، نحو: لزيد قائم، وإنَّ في الدار لزيداً، وإنَّ زيداً لقائم وليقوم، ولفي الدار ولأبوه منطلق، وإنَّ زيداً لفي الدار قائم ولقائم، فإن قدمت لقائم على في الدار لم تدخل اللام في الظرف لمجيئك باللام في الخبر، وإذا تأخر الخبر جاز دخول اللام فيهما، لأن الظرف مُلغى.

قوله: ﴿إِلا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ﴾: ﴿ابْتِغَاءَ﴾: نصب على الاستثناء المنقطع، وأجاز الفراء الرفع في: ﴿ابْتِغَاءَ﴾ على البدل من موضع: ﴿نِعْمَةٍ﴾، وهو بعيد.

قوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ﴾: هو جواب القسم.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الضحى

قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾: مَا جواب القسم[1].

قوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾: الكاف، و﴿يَتِيمًا﴾ مفعولان ليجد، ومثله: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالا﴾، ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلا﴾.

قوله: ﴿وَمَا قَلَى﴾: المفعول محذوف؛ أي: وما قلاك؛ أي: وما أبغضك، ولا يستعمل ودَّع إلا بالتشديد، لا يقال: وَدَع، قال سيبويه: استغنوا عنه بترك.

قوله: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾: ﴿الْيَتِيمَ﴾ نصب بـ﴿تَقْهَرْ﴾، وحقه التأخير بعد الفاء، وتقديره: مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم، ومثله: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ﴾، ولو كان مع ﴿تَقْهَرْ﴾ و﴿تَنْهَرْ﴾ هاء، لكان الاختيار في: ﴿الْيَتِيمَ﴾، وفي: ﴿السَّائِلَ﴾ الرفع، ويجوز النصب، ولا يجوز مع حذف الهاء إلا النصب، و﴿الْيَتِيمَ﴾ و﴿السَّائِلَ﴾ اسمان يدلان على الجنس.

قوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾: الباء متعلقة بـ﴿فَحَدِّثْ﴾، وتقديرها: أن تكون بعده، والتقدير: مهما يكن من شيء فحدث بنعمة ربك.

قوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾: المفعول الثاني محذوف، كما تقول: أعطيتك وتسكت،

---

(١) قرأ عروة بن الزبير وابنه هاشم، وابن أبي عبلة، وأبو حيوة بتخفيفها، من قولهم: «ودَعَهُ»، أي: تركه والمشهور في اللغة الاستغناء عن «ودع، وودَرَ» واسم فاعلهما، واسم مفعولهما ومصدرهما ب «ترك» وما تصرف منه، وقد جاء «ودع ووذَرَ»؛ قال القرطبيُّ: واستعماله قليل يقال: هو يدع كذا، أي: يتركه. قال المبرد: لا يكادون يقولون: ودع، ولا ذر، لضعف الواو إذا قدمت، واستغنوا عنهما ب «ترك».

فالتقدير: يعطيك ما تريد فترضى.

بسم الله الرحمن الرحيم
شرح مشكل إعراب سورة ألم نشرح

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾: الألف نقلت الكلام من النفي، فردته إيجابا [1].

بسم الله الرحمن الرحيم
شرح مشكل إعراب سورة التين

قوله: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾: هذه لغة في سيناء، وقد تقدم ذكره[2].

قوله: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ﴾: الاسم من هذا: ذا عند البصريين، والذال وحدها عند الكوفيين هو الاسم، وهو اسم مبهم مبني، وإنما بُني؛ لأنه لا يَخُصُّ مُسمّى بعينه، بل ينتقل إلى كل مشار إليه، فلا يستقر على شيء بعينه، فخالف الأسماء، فدخل لمخالفته الأسماء في مشابهة الحروف؛ لأن الحروف مخالفه للأسماء، فبُني كما تبنى الحروف، وقال الفراء: إنما لم يعرب؛ لأن آخره ألف، والألف لا تتحرك، وهذا قول ضعيف يلزم فيه بناء موسى، وعصا، ومثنى، وشبهه، وقد تقدم ذكر هذا بأشبع من هذا.

قوله: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ﴾: ما: استفهام رفع بالابتداء، و﴿يُكَذِّبُكَ﴾ الخبر.

قوله: ﴿بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾: إنما انصرف أحكم، وهو صفة على وزن الفعل؛ لأنه أضيف، فخرج عن شبه الأفعال؛ لأنها لا تضاف، فانصرف إلى الخفض.

---

(١) الاستفهام إذا دخل على النفي قرره، فصار المعنى: قد شرحنا، ولذلك عطف عليه الماضي، ومثله: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيداً وَلَبِثْتَ﴾ [سورة الشعراء آية ١٨]، والعامة: على جزم الحاء ب «لَمْ». وقرأ أبو جعفر المنصور: بفتحها. فقال الزمخشري: وقالوا: لعلَّهُ بين الحاء، وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها. وقال ابن عطية: إن الأصل: «أَلَمْ نَشْرَحَنْ» بالنون الخفية، ثم أبدلها ألفاً ثم حذفها تخفيفاً، فتتركب هذه القراءة من ثلاثة أصول كلها ضعيفة، لأن توكيد المجزوم ب «لَمْ» ضعيف، وإبدالها ألفاً إنما هو في الوقف، فاجراء الوصل مجرى الوقف خلاف الأصل، وحذف الألف ضعيف؛ لأنه خلاف الأصل. وخرجه أبو حيان على لغة خرجها اللحياني في «نوادره» عن بعض العرب، وهو أن الجزم ب «لَنْ» والنصب ب «لَمْ» عمس المعروف عند الناس، وجعله أحسن مما تقدم.

(٢) "سينين": مضاف إليه مجرور بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة العلق

قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾: دخلت الباء في اسم لتدل على الملازمة والتكرير، ومثله: أخذت بالخطام؛ فإن قلت: اقرأ اسم ربك، وأخذت الخطام لم يكن في الكلام ما يدل على لزوم الفعل وتكريره، وأجاز النحويون: اقرأ يا هذا؛ بحذف الهمزة على تقدير: إبدال الألف من الهمزة قبل الأمر، كما قال: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾، فالألف في أدنى على قول جماعة بدل من همزة، وهو من الدناءة، فلما دخله الأمر حذفت اللف للبناء، وهو مبني عند البصريين، ومعرب عند الكوفيين. قوله: ﴿وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ﴾: ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في: ﴿اقْرَأْ﴾. قوله: ﴿أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾: أَنْ: مفعول من أجله، والهاء و﴿اسْتَغْنَى﴾ مفعولان لرأى، ورأى بمعنى: العلم، يتعدى إلى مفعولين، وقد قرأ قُنْبُل، عن ابن كثير: ﴿أَنْ رَأَهُ﴾ بغير ألف بعد الهمزة، كأنه حذف لام الفعل كما حذفت في: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾، وحُكي حذفها عن العرب، حُكي: أصاب الناسَ جَهْدٌ ولو تَرَ أهل مكة، فحذفوا الألف لدلالة الفتحة عليها، وقد قيل: إنما سُهِّلت الهمزة على البدل، فاجتمع ألفان، فحذفت الثانية، لالتقاء الساكنين، فلما نقصت الكلمة رُدَّت الهمزة إلى أصلها، وقيل: إنما حذفت الألف لسكونها وسكون السين بعدها؛ لأن الهاء حرف خفي لا يعتد به، وجرى الوقف على لفظ الوصل، فحذفت في الوقف كما حذفت في الوصل لئلا يختلف، وقيل: إنما حذفت الألف؛ لأن مضارع رأى قد استعمل بحذف عينه بعد إلقاء حركته على ما قبله استعمالا صار فيه كالأصل لا يجوز غيره، فقالوا: نرى، وترى، ويرى، فجرى الماضي على ذلك، فلم يمكن حذف العين؛ إذ ليس قبلها ساكن تلقى عليه الحركة، فحذفت اللام.

قوله: ﴿أَرَأَيْتَ﴾: الياء ساكنة لا يجوز تحركها البتة لاتصال المضمر المرفوع بها، ومن لم يهمز ﴿أَرَأَيْتَ﴾ جعل الهمزة بين الهمزة والألف، وقيل: أبدل منها ألفا، والأول هو الأصل.

قوله: ﴿لَنَسْفَعًا﴾: هذه النون هي نون التأكيد الخفيفة، دخلت مع لام القسم، والوقف عليها إذا انفتح ما قبلها بالألف، وتحذف في الوقف إذا انضم ما قبلها أو انكسر، ويردُّ ما حذف من أجلها، لو قلت: الزيدون هل يقومُنْ يا هذا ؟ بالنون الخفيفة، ثم وقفت عليه، رددت الواو التي هي علامة الضمير، وتردُّ النون التي هي للرفع، فتقول: هل يقومون ؟ وكذلك تقول للمؤنث: هل تَضْرِبِنْ زيداً ؟ فإن وقفت وددت الياء التي هي علامة التأنيث، وتردّ النون التي هي علامة الرفع، فتقول: هل تضربين ؟.

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح مشكل إعراب سورة القدر

قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾: الهاء تعود على القرآن وإن لم يجر له ذكر؛ إذ قد فهم المعنى[1].

قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾: مَا الأولى استفهام ابتداء، و﴿أَدْرَاكَ﴾ فعل فيه ضمير الفاعل يعود على ما، والكاف مفعول أول لـ ﴿أَدْرَاكَ﴾، وما الثانية استفهام ابتداء ثان، و﴿لَيْلَةُ﴾ خبر عن الثاني، والجملة في موضع المفعول الثاني لـ ﴿أَدْرَاكَ﴾، و﴿أَدْرَاكَ﴾، ومفعولاها خبر مَا الأولى، ومثله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾، وقد تقدم الكلام على هذا في الحاقة، وفي غيرها.

قوله: ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾: ابتداء وخبر.

قوله: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾: الأصل في قياس ﴿مَطْلَعِ﴾ فتح اللام؛ لأن اسم المكان والمصدر من فَعَل يَفْعُل المَفْعَل، وقد شذت حروف، فأتت فيها الكسرة لغة، نحو: المسجِد، والمجلِس، وقرأ الكسائي: ﴿مطلِع﴾، بكسر اللام، جعله مما خرج عن قياسه.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة لم يكن

قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾: كسرت النون لسكونها وسكون اللام بعدها، وأصلها السكون للجزم، وحذفت الواو قبلها لسكونها وسكون النون، ولم تردّ الواو عند حركة النون؛ لأن الحركة عارضة لا يعتدُّ بها، ومثله: ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾، وهو كثير في القرآن، في كل فعل مجزوم، أو مبني، وعينه واو أو ياء أو ألف مبدلة من أحدهما، ولا يحسن حذف النون من: ﴿يَكُنِ﴾ في هذا على لغة من قال: لم يَكُ زيدٌ قائمًا؛ لأنها قد تحركت، وإنما يجوز حذفها إذا كانت ساكنة في الوصل، فتشبَّه بحروف المد واللين، فتحذف للمشابهة ولكثرة الاستعمال، وإذا تحركت زالت المشابهة، وامتنع الحذف إلا في شعر، فقد أتى حذفها بعد أن تحركت

---

(١) ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾، أي: القرآن، أضمر للعلم به ﴿فِي لَيْلَةِ القدر﴾ يجوز أن يكون ظرفاً للإنزال، والقرآن كله كالسورة الواحدة، وقال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الذي أُنزِلَ فِيهِ القرآن﴾ [سورة البقرة آية ١٨٥]، وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾ [سورة الدخان آية ٣] يريد: ليلة القدر..

لالتقاء الساكنين.

قوله: ﴿وَالْمُشْرِكِينَ﴾: عطف على: ﴿أَهْلِ﴾، ولا يحسن عطف ﴿وَالْمُشْرِكِينَ﴾ على: الذين؛ لأنه ينقلب المعنى ويصير: ﴿وَالْمُشْرِكِينَ﴾ من أهل الكتاب وليسوا منهم.

قوله: ﴿مُنْفَكِّينَ﴾: معناه: مفارقين بعضهم بعضا؛ أي: متفرقين، ودل على ذلك قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ فهو مأخوذ من قولهم: قد انفكَّ الشيء من الشيء إذا فارقه، فلا يحتاج إلى خبر إذا كان بمعنى متفرقين، ولو كان بمعنى زائلين لاحتاج إلى خبر؛ لأنه من أخوات كان[1].

قوله: ﴿رَسُولٌ﴾: بدل من: ﴿الْبَيِّنَةُ﴾ أو رفع على إضمار هي رسول، و﴿يَتْلُو﴾ في موضع رفع على النعت لـ ﴿رَسُولٌ﴾، وفي حرف أُبَيّ: رسولا، بالنصب على الحال.

قوله: ﴿فِيهَا كُتُبٌ﴾: ابتداء وخبر في موضع النعت لصحف.

قوله: ﴿مُخْلِصِينَ﴾ و﴿حُنَفَاءَ﴾: حالان من المضمر في: ﴿لِيَعْبُدُوا﴾.

قوله: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾: ذلك: ابتداء، و﴿دِينُ﴾ خبر ذلك، و﴿الْقَيِّمَةِ﴾ صفة قامت مقام موصوف محذوف تقديره: دين الملة القيمة؛ أي: المستقيمة، وقيل: تقديره: دين الجماعة القيمة.

قوله: ﴿وَالْمُشْرِكِينَ﴾ الثاني: في موضع نصب عطف على: ﴿الَّذِينَ﴾، وقيل: في موضع خفض عطف على: ﴿أَهْلِ﴾، كالأول في علته.

قوله: ﴿جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾: ابتداء، و﴿جَنَّاتُ﴾ خبره؛ أي: جزاؤهم دخول جنات، و﴿تَجْرِي﴾ نعت لـ ﴿جَنَّاتُ﴾.

قوله: ﴿خَالِدِينَ﴾: حال من: الهاء، والميم في: ﴿جَزَاؤُهُمْ﴾، وجاز ذلك؛ لأن المصدر ليس بمعنى أن فعل وأن يفعل، فيحتاج أن لا يفرق بينه وبين ما تعلق به، إنما يمتنع أن يفرق بينه

---

(١) ﴿مُنفَكِّينَ﴾ اسم فاعل من «انفكَ»، وهي هنا التامة، فلذلك لم تحتج إلى خبر. وزعم بعضهم: أنها هنا ناقصة، وأن الخبر مقدر، تقديره: منفكّين عارفين محمداً صلى الله عليه وسلم. قال أبو حيان: وحذف خبر «كَانَ» لا يجوز اقتصاراً، ولا اختصاراً. وجعلوا قوله: يَبْغِي جِوَارَكَ حَيْثُ لَيْسَ مُجِيرُ أي: في الدنيا، ضرورة، ووجه من منع من ذلك أنه قال: صار الخبر مطلوباً من جهتين: من جهة كونه مخبراً به، فهو أحد جزئي الإسناد، ومن حيث كونه منصوباً بالفعل، وهذا منتقض بمفعولي ظن، فإن كلاً منهما فيه المعنيان المذكوران ومع ذلك يحذفان، أو أحدهما اختصاراً، وأما الاقتصار ففيه خلاف وتفصيل.

وبين ما تعلق به إذا كان بمعنى أن فعل وأن يفعل، وليس هذا منه، و﴿أَبَدًا﴾ ظرف زمان.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الزلزلة

قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾: إذا: ظرف زمان مستقبل، والعامل فيه: ﴿زُلْزِلَتِ﴾، وجاز ذلك؛ لأنها بمعنى الشرط ما بعدها في تقدير مجزوم بها، فكما جاز عمله فيما بعدها، وهي في الحكم مضافة إلى الجملة بعدها، جاز عمل ما بعدها فيها، كما يعمل في: من، وما اللتين للشرط ما بعدهما، وتعملان هما فيما بعدهما تقول: مَنْ تُكْرِمْ أُكرِمْه، وما تَفْعَلُ أَفْعَلُ، فما، ومَنْ في موضع نصب بالفعل المجزوم الذي بعدهما، وهما جزما ما بعدهما فجرت إذا؛ إذ كان فيها معنى الشرط، على ما، ومَنْ، وإن كانت في التقدير مضافة إلى الجملة بعدها.

قوله: ﴿زِلْزَالَهَا﴾: مصدر، كما تقول: ضَرْبَتُكَ، ضَرْبك، وحَسُن إضافته إلى الضمير لتتفق رؤوس الآي على لفظ واحد، والزلزال بالفتح الاسم، والكسر مصدر، وقيل: هما جميعا مصدر، وقد قرأ عاصم الجحدري: ﴿وَزُلْزِلُوا زِلْزَالا﴾ بالفتح، وقرأ: ﴿زِلْزَالَهَا﴾ بالفتح.

قوله: ﴿مَا لَهَا﴾: ابتداء استفهام اسم تام، ولها الخبر.

قوله: ﴿أَشْتَاتًا﴾: حال من الناس.

قوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ﴾: مَنْ: شرط، وهو اسم مبتدأ تام، و﴿يَرَهُ﴾ الخبر، ومثله الثاني[1].

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة العاديات

قوله تعالى: ﴿ضَبْحًا﴾: مصدر في موضع الحال، مثل: ﴿أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾[2].

---

(١) جملة "فمن يعمل" معطوفة على جملة ﴿يَصْدُرُ النَّاسُ﴾ المتقدمة، "خيرًا": تمييز، وجملة "يره" جواب الشرط.

(٢) ﴿ضَبْحاً﴾، فيه وجهان: أحدها: أنه مصدر مؤكد لاسم الفاعل، فإن الضبح نوعٌ من السير والعدو كالضبع، يقال: ضبح وضبع، إذا عدا بشدة، أخذاً من الضبع وهو الذراع، لأنه يمده عند العدو، وكأن الحاء بدل من العين، وإلى هذا ذهب أبو عبيدة والمبردُ. الثاني: أنه مصدر في موضع الحال، أي: ضابحات وذوي ضبح والضبح: صوت يسمع من صدور الخيل عند العدو، وليس بصهيل.

قوله: ﴿قَدْحًا﴾: مصدر محض؛ لأن ﴿فَالْمُورِيَاتِ﴾ بمعنى: فالقادحات.

قوله: ﴿صُبْحًا﴾: ظرف زمان عمل فيه: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ﴾.

قوله: ﴿نَقْعًا﴾: مفعول به نصب بـ ﴿فَأَثَرْنَ﴾.

قوله: ﴿جَمْعًا﴾: حال.

قوله: ﴿إِذَا بُعْثِرَ﴾: العامل في إذا عند المبرد: ﴿بُعْثِرَ﴾، ولا يعمل فيه: ﴿يَعْلَمُ﴾، ولا ﴿خَبِيرٌ﴾؛ لأن الإنسان لا يراد منه العلم والاعتبار ذلك الوقت، إنما يعتبر في الدنيا، ويعلم ولا يعمل ما بعد إن فيما قبلها، لو قلت: يومَ الجمعةِ إنَّ زيداً قائمٌ، لم يجز إلا على كلامين وإضمار عامل ليوم، كأنك قلت: اذكر يوم الجمعة، ثم قلت: إن زيداً قائم، ولا يعمل فيه قائم البتة، فأما: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ الثاني، فالعامل فيه: ﴿لَخَبِيرٌ﴾، وجاز أن يعمل ما بعد اللام فيما قبلها؛ لأن التقدير في اللام: أن تكون في الابتداء، وإنما دخلت في الخبر لدخول إنَّ على الابتداء، فيعمل الخبر فيما قبله، وإن كان فيه لام على أصل حكم اللام في التقدير قبل المبتدأ.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة القارعة

قوله تعالى: الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ: قد تقدم الكلام فيها، وفيما كان مثلها، مثل: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾، وشبهه: في الحاقة، وفي الواقعة، وفي القدر، فأغنى ذلك عن تكريره.

قوله: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ﴾: العامل في: ﴿يَوْمَ﴾ ﴿الْقَارِعَةُ﴾؛ أي: تقرع آذان الخلق يوم يكون، وقيل: ﴿الْقَارِعَةُ﴾ رفع بإضمار فعل، وذلك الفعل عامل في: ﴿يَوْمَ﴾ تقديره: ستأتي القارعة، والأول أحسن.

قوله: ﴿كَالْفَرَاشِ﴾: الكاف: في موضع نصب خبر كان، ومثله: ﴿كَالْعِهْنِ﴾: والعهن: جمع عِهْنَة.

قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾: مَنْ: شرط اسم تام في موضع رفع بالابتداء، وفهو: الخبر، ومثله: ﴿مَنْ خَفَّتْ﴾.

قوله: ﴿هِيَهْ﴾: الهاء: دخلت للوقف، لبيان حركة الياء [1].

---

(١) الأصل: «مَا هِيَ» فدخلت الهاء للسكت. وقرأ حمزة، والكسائي، ويعقوب، وابن محيصن: «مَا هِيَ» بغير هاء في الوصل ووقفوا بها، وقد تقدم في سورة «الحَاقَّة». و«مَا هِيَ» مبتدأ وخبر، سادَّان مسد المفعولين =

قوله: ﴿نَارٌ﴾: رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هي نار.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة ألهاكم

قوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾: من قرأ بضم التاء، جعله فعلاً رباعيا منقولاً من رأى، من رؤية العين، فتعدى بنقله إلى الرباعي إلى مفعولين، قام أحدهما مقام الفاعل وهو المضمر في: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾، مفعول لم يسم فاعله، و﴿الْجَحِيمَ﴾ المفعول الثاني، ومن فتح التاء جعله فعلاً ثلاثيا غير منقول إلى الرباعي، فعداه إلى مفعول واحد؛ لأنه في الوجهين من رؤية العين، أصله: لترأيون، فألقيت حركة الهمزة على الراء، كما فعل ذلك في يرى وترى على التسهيل تسهيلا مستمرا في هذا البناء حيث وقع مستقبلاً، فبقي لتريون، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، وحذفت لسكونها وسكون الواو بعدها، فبقي ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ لانضمامها، ثم دخلت النون المشددة، فحذفت نون الإعراب للبناء، وحركت الواو بالضم لسكونها وسكون أول النون المشددة، ولا يجوز همز الواو من: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾؛ لأن حركتها عارضة لالتقاء الساكنين، وهما الواو وأول المشدد، ألا ترى: أنك لم ترد لام الفعل التي قد حذفت قبل الواو لسكونها وسكون واو الضمير، وقد تحركت واو الضمير لسكونها وسكون أول النون المشددة التي للتأكيد، فلما لم يعتد بحركتها لم ترد لام الفعل، ولم يجز همزها، ومثله: الثاني، ولم يجز حذف الواو لالتقاء الساكنين؛ لأنه قد حذف لام الفعل قبلها، ولأن قبلها فتحة، والفتحة لا تدل على الواو ولو حذفت[1].

= ل «أَدْرَاكَ»، وهو من التعليق، وهي ضمير الهاوية، إن كانت الهاوية - كما قيل - اسماً لدركه من دركات النَّار، وإلا عادت إلى الداهية المفهومة من الهاوية.

(١) هذه الآية فيها مسائل: المسألة الأولى: اتفقوا على أن جواب (لو) محذوف، وأنه ليس قوله: ﴿لَتَرَوُنَّ الجحيم﴾ جواب (لو) ويدل عليه وجهان أحدهما: أن ما كان جواب لو فنفيه إثبات، وإثباته نفي، فلو كان قوله: ﴿لَتَرَوُنَّ الجحيم﴾ جواباً للو لوجب أن لا تحصل هذه الرؤية، وذلك باطل، فإن هذه الرؤية واقعة قطعاً، فإن قيل: المراد من هذه الرؤية رؤيتها بالقلب في الدنيا، ثم إن هذه الرؤية غير واقعة قلنا: ترك الظاهر خلاف الأصل والثاني: أن قوله: ﴿ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النعيم﴾ [سورة التكاثر آية ٨] إخبار عن أمر سيقع قطعاً، فعطفه على ما لا يوجد ولا يقع قبيح في النظم. المسألة الثانية: أنه تعالى أعاد لفظ كلا وهو للزجر، وإنما حسنت الإعادة لأنه عقبه في كل موضع بغير ما عقب به الموضع الآخر، كأنه تعالى قال: لا تفعلوا هذا فإنكم تستحقون به من العذاب كذا لا تفعلوا هذا فإنكم تستوجبون به =

قوله: ﴿عَيْنَ الْيَقِينِ﴾: نصب على المصدر؛ لأن معناها: لتعايننَّها عِيانًا يقيناً.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة العصر

قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ﴾: هو قسم، والواو بدل من الباء، وتقديره: ورب العصر، وكذلك التقدير في كل قسم بغير الله، والعصر: الدهر [١].

قوله: ﴿إِلا الَّذِينَ آمَنُوا﴾: الذين: في موضع نصب على الاستثناء من الإنسان؛ لأنه بمعنى: الجماعة.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الهمزة

قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ﴾: ﴿وَيْلٌ﴾: رفع بالابتداء، وهو الاختيار، ويجوز نصبه على المصدر، أو على الإغراء، وقد مضى شرحه.

قوله: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالا﴾: الذي: في موضع رفع على إضمار مبتدأ؛ أي: هو الذي، أو في موضع نصب على أعني، أو في موضع خفض على البدل من كل[٢].

قوله: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾: أَنَّ: تسد مسد مفعولي حسب.

=

ضرراً آخر، وهذا التكرير ليس بالمكروه بل هو مرضي عندهم. المسألة الثالثة: في قوله: ﴿عِلْمَ اليقين﴾ وجهان أحدهما: أن معناه علماً يقيناً فأضيف الموصوف إلى الصفة، والثاني: أن اليقين ههنا هو الموت والبعث والقيامة.

(١) قرأ العامة: بسكون الصاد، وسلام: «والعَصِر» بكسرها، و«الصَّبْرِ» بكسر الباء. قال ابن عطية: «وهذا لا يجوز، إلا في الوقف على نقل الحركة». وروي عن أبي عمرو: «بالصبْر» بسكون الباء إشماماً، وهذا أيضاً لا يجوز إلا في الوقف. ونقل هذه القراءة جماعة كالهذلي، وأبي الفضل الرازي، وابن خالويه. قال الهذلي: «والعصر، والصبر، والفجر، والوتر، بكسر ما قبل الساكن في هذه كلها: هارون، وابن موسى عن أبي عمرو، والباقون: بالإسكان، كالجماعة». فهذا إطلاق منه لهذه القراءة في حالتي الوقف والوصل.

(٢) قرأ ابن عامر: بتشديد الميم، على المبالغة، والتكثير. والباقون: مخففاً، وهي محتملة للتكثير وعدمه. وقوله تعالى: ﴿وَعَدَّدَهُ﴾، العامة: على تثقيل الدَّال الأولى، وهي أيضاً للمبالغة. وقرأ الحسن والكلبي: بتخفيفها، وفيه أوجه: أحدها: أن المعنى جمع مالاً، وعدد ذلك المال، أي: وجمع عدده: أي: أحصاه.

قوله: ﴿وَعَدَّدَهُ﴾: عَدَّدَ: فعل ماض مبني على الفتح، وقرأ الحسن بالتخفيف، فهو منصوب على العطف على مال؛ أي: وجمع عَدَدَه. ولا يحسن أن يكون بمعنى: التشديد فعلاً ماضياً على إظهار التضعيف؛ لأن إظهار التضعيف في مثل هذا لا يجوز إلا في شعر. وكسر السين في: ﴿يَحْسَبُ﴾ وفتحها لغتان مشهورتان، ويروى: أن الكسر لغة النبي صلى الله عليه وسلم، وهو جائز في كل فعل مستقبل من حسب.

قوله: ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾: هذا الفعل ونظيره مبني على الفتح لأجل ملاصقة النون له، وفيه ضمير يعود على الذي، وقرأ الحسن: ﴿لينبذَانِّ﴾، على التثنية، رده على المال وصاحبة، ويروى عنه: ﴿لينبذُنَّ﴾، بضم الذال على الجمع، رده على: الهمزة واللمزة والمال.

قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ﴾: قد تقدم ذكرها.

قوله: ﴿نَارُ اللَّهِ﴾: رفع على إضمار هي، ابتداء وخبر.

قوله: ﴿مُؤْصَدَةٌ﴾: من: ﴿هُمَزَةٍ﴾ جعله من: آصَدْت الباب إذا أطبقته، لغة معروفة، ومن لم يهمز جعله مخففا من الهمزة، ويجوز أن يكون جعله من أوصدت، لغة مشهورة فيه، وهو مثل قولهم: وكّدت وأكّدت، والتأكيد والتوكيد بمعنًى، ومثله: أرّخت الكتاب، وورّخته لغتان، وقوله: ﴿بِالْوَصِيدِ﴾ يدل على أوصدت بالواو، ولو كان من: آصدت كان بالأصيد.

قوله: ﴿فِي عَمَدٍ﴾: مَنْ قرأه بفتحتين جعله اسماً للجمع؛ لأن باب فعول، وفعيل، وفعال أن يجمع على: فُعُل، نحو: كتاب وكُتُب، ورسول ورُسُل، ورغيف ورُغُف، وقد قالوا: أديمٍ وأدَم، وأفِيق وأفَق، فهذا بمنزلة: عمود وعَمَد بالفتح.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الفيل

قوله تعالى: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾: كيف: ظرف، والعامل فيه: ﴿فَعَلَ﴾، ولا يعمل فيه: ﴿تَرَ﴾؛ لأن فيه معنى الاستفهام، ولا يعمل فيه ما قبله، ولمشابهته الألف بُنِي، وبُني على الفتح لسكون ما قبله، ولأنه ياء الكسر بعد الياء ثقيلة.

قوله: ﴿أَبَابِيلَ﴾: واحدها: إِبَّوْل كعِجَّوْل، وعجاجيل، وقيل: واحدها: إِبِّيل كسكين، وسكاكين، وقيل: واحدها: إِبَّال كدينار ودنانير، وأصل دينار: دِنّار، دليله: تكرير النون في الجمع والتصغير، وقيل: هو جمع لا واحد له، وقيل: هو اسم للجمع [1].

(١) قال النحاة: «أبابيل» نعت ل «طير» لأنه اسم جمع. وأبابيل: قيل: لا واحد له، كأساطير وعناديد. وقيل: =

قوله: ﴿تَرْمِيهِمْ﴾: في موضع نصب نعت لـ ﴿طَيْرًا﴾، وكذلك: ﴿أَبَابِيلَ﴾ نعت لـ ﴿طَيْرًا﴾، كأنه قال: جماعات متفرقة.

قوله: ﴿كَعَصْفٍ﴾: الكاف: في موضع نصب مفعول ثان لجعل؛ لأنه بمعنى: صيّر.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسر مشكل إعراب سورة قريش

قوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ﴾: اللام: متعلقة عند الأخفش بقوله: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ﴾؛ أي: فعل بهم ذلك لتأتلف قريش، وفيه بعدٌ؛ لإجماع الجميع على الجواز على الوقف على آخر: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، وقيل: اللام: متعلقة بفعل مضمر تقديره: أعجبوا لإيلاف قريش رحلة الشتاء والصيف وتركهم عبادة رب هذا البيت ؟ وهو مذهب الفراء، وقال الخليل: اللام متعلقة بقوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ كأنه قال: لأن ألف الله قريشا إيلافا، فليعبدوا رب هذا البيت .

قوله: ﴿إِيلَافِهِمْ﴾: بدل من الأول لزيادة البيان، كما تقول: سمعت كلامَكَ كلامَكَ زيداً، وإيلاف مصدر فعل رباعي، ومَن قرأه: ﴿إِلْفِهِم﴾ جعله مصدر فعل ثلاثي، وأجاز الفراء: إيلافَهم بالنصب على المصدر.

قوله: ﴿رِحْلَةَ الشِّتَاءِ﴾: نصب بـ ﴿إِيلَافِهِمْ﴾، وفيه لغتان حكاهما أبو عبيد: أَلِفْتُهُ وآلَفْتُهُ، وعلى ذلك قُرِىء: ﴿لِإِيلَافِ﴾، و﴿لِإِلْفِ﴾ من: أَلِف، ومن آلَفَ.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة أرأيت

قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي﴾: من خفف الهمزة جعلها بين الهمزة والألف، وقيل: أبدل منها ألفا، وجاز ذلك، وبعدها ساكن؛ لأن الألف يقع بعدها الساكن والمشدد على مذهب جميع النحويين، ويقع بعدها الساكن غير المشدد على مذهب يونس، وأبي عمرو، والكوفيين، ومنعه سيبويه، والمبرد، ويجوز حذف الهمزة، وبه قرأ الكسائي، ويكون ﴿أَرَأَيْتَ﴾ من رؤية القلب، والمفعول الثاني محذوف، وفيه بُعْدٌ في الإعراب والحذف، وهو أمكن في المعنى من

واحده: «إبَّول» ك «عِجَّول». وقيل: «إبَّال»، وقيل: «إبِّيل» مثل سكين. وحكى الرقاشيّ: «أبابيل» جمع «إبَّالة» بالتشديد. وحكى الفرّاء: «إبالة» مخففة.

رؤية العين، ويكون من رؤية العين، فلا يحتاج إلى حذف[1].

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الكوثر

قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ[2] الْكَوْثَرَ﴾: أصل إنَّا: إننا، فحذفت إحدى النونات لاجتماع الأمثال، والمحذوفة: هي الثانية بدلالة جواز حذفها في إنَّ، فتقول: إن زيدٌ لقائمٌ، فتحذف الثانية وتبقى الأولى على سكونها ساكنة، ولو كانت المحذوفة هي الأولى لبقيت الثانية متحركة؛ لأنها كذلك كانت قبل الحذف، ولا يجوز حذف الثالثة؛ لأنها من الاسم.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الكافرون

قوله تعالى: ﴿الْكَافِرُونَ﴾: نعت لأي لا يجوز حذفه؛ لأنه هو المنادى في المعنى، ولا يجوز عند أكثر النحويين نصبه، كما جاز: يا زيد؛ الظريف، بالنصب على النعت على موضع زيد؛ لأنه في موضع نصب بالنداء، وقد مضى شرحه، ومَا في الأربعة المواضع: في موضع نصب بالفعل الذي قبل كل واحدة، وهي بمعنى: الذي، والهاء محذوفة من الفعل الذي بعد كل واحدة؛ أي: تعبدونه وأعبده وعبدتموه، وقيل: مَا، والفعل مصدر، فلا يحتاج على هذا إلى

---

(١) قرأ الكسائي: «أَرَيْتَ» بسقوط الهمزة. وقال الزمخشري: وليس بالاختيار، لأن حذفها مختصّ بالمضارع، ولم يصح عن العرب: «رَيْتَ» ولكن الذي سهل من أمرها وقوع حرف الاستفهام في أول الكلام، ونحوه:

رَدَّ فِي الضَّرعِ مَا قَرَى فِي الحِلابِ ... صَاحِ هَلْ رَيْتَ أو سَمِعْتَ بِرَاعِ

وفي «أرأيتَ» وجهان: أحدهما: أنها بصرية، فتتعدّى لواحد، وهو الموصول كأنه قال: أبصرت المكذب. والثاني: أنها بمعنى «أخبرني» فتتعدّى لاثنين، فقدره الحوفي: أليس مستحقًّا عذاب الله.

وقدره الزمخشري: من هو، ويدل على ذلك قراءة عبد الله: «أرأيتك» بكاف الخطاب، والكاف لا تلحق البصرية. قال القرطبي: «وفي الكلام حذف والمعنى: أرأيت الذي يكذب بالدين، أمصيب هو، أو مخطئ».

(٢) قرأ الحسن وابن محيصن، وطلحة، والزعفراني: «أَنْطَيْنَاكَ» بالنون. قال الرازي، والتبريزي: أبدل من العين نوناً. فإن عنينا البدل الصناعي فليس بمسلَّم، لأن كل مادة مستقلة بنفسها، بدليل كمال تصريفها، وإن عنينا بالبدل: أن هذه وقعت موقع هذه لغة، فقريب، ولا شكَّ أنها لغة ثابتة.

تقدير حذف.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة النصر

قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾: العامل في إذا: ﴿جَاءَ﴾، وقد تقدم شرحه.

قوله: ﴿يَدْخُلُونَ﴾: حال من الناس؛ لأن ﴿وَرَأَيْتَ﴾ من رؤية العين[1].

قوله: ﴿أَفْوَاجًا﴾: نصب على الحال من المضمر في: ﴿يَدْخُلُونَ﴾، وهو العامل فيه، وأفواج جمع: فَوْج، وقياسه: أَفْوُاج؛ لأن الضمة تستثقل في الواو، فشبهوا فَعْلًا بِفِعْل، فجمعوه جمعه.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة تبت

قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾: مَا: في موضع نصب بـ ﴿أَغْنَى﴾، وهي استفهام اسم تام، وقيل: ما نفي، ومفعول ﴿أَغْنَى﴾ محذوف تقديره: ما أغنى عنه ماله وكسبه شيئا.

قوله: ﴿وَمَا كَسَبَ﴾: مَا عطف على: ﴿مَالُهُ﴾، وهي بمعنى: الذي، أو مع الفعل مصدر؛ أي: كَسْبُه، ولا بد من تقدير هاء محذوفة إذا جعلتها بمعنى: الذي؛ أي: كَسَبَه[2].

قوله: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾:

---

(١) «رأيت» يحتمل أن يكون معناه: أبصرت، وأن يكون معناه: علمت، فإن كان معناه «أبصرت» كان «يَدخُلونَ» في محل النصب على الحال، والتقدير: ورأيت الناس يدخلون حال دخولهم في دين الله أفواجاً، وإن كان معناه: «علمت» كان «يدخُلونَ» مفعولاً ثانياً ل «علمت» والتقدير: علمت الناس داخلين في دين الله أفواجاً. وفي عبارة الزمخشري: أنه كان بمعنى «أبصرتُ»، أو «عرفت». وناقشه أبو حيان: بأن «رأيت» لا يُعرف كونها بمعنى «عرفت» قال: «فيحتاج في ذلك إلى استثبات». وقرأ العامة: «يدخلون» مبنياً للفاعل. وابن كثير في رواية: مبنياً للمفعول.

(٢) يجوز في «مَا» هذه أن تكون بمعنى «الَّذي»، والعائد محذوف، وأن تكون مصدرية، أي: وكسبه، وأن تكون استفهامية: بمعنى وأي شيء كسب؛ أي: لم يكسب شيئاً، قاله أبو حيان، فجعل الاستفهام بمعنى النفي، فعل هذا يجوز أن تكون نافية، ويكون المعنى على ما ذكر، وهو غير ظاهر. وقرأ ابن مسعود والأعمش: «وما اكتسبَ».

﴿وَامْرَأَتُهُ﴾: عطف على المضمر في: ﴿سَيَصْلَى﴾ و﴿حَمَّالَةَ﴾ رفع على إضمار هي ابتداء وخبر، وقيل: ﴿وَامْرَأَتُهُ﴾ رفع بالابتداء، و﴿حَمَّالَةَ﴾ خبره، وقيل: الخبر: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ﴾ ابتداء وخبر في موضع الخبر، وكذلك: رفع الحبل بالاستقرار، والجملة: خبر ﴿وَامْرَأَتُهُ﴾ و﴿حَمَّالَةَ﴾ نعت للمرأة، وإذا جعلت ﴿حَمَّالَةَ﴾ الخبر كان قوله: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ﴾ ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في: ﴿حَمَّالَةَ﴾، وكذلك إذا جعلت: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ﴾ ابتداء وخبراً جاز أن تكون الجملة في موضع الحال من الهاء في: ﴿أَغْنَى عَنْهُ﴾، وقيل: إنَّ ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ﴾ خبر ثان لامرأته.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الإخلاص

قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾: هو ابتداء، وهو إضمار الحديث أو الخبر أو الأمر، و﴿اللَّهُ﴾ ابتداء، و﴿أَحَدٌ﴾ خبره، والجملة: خبر عن: هو تقديره: قل يا محمد؛ الحديث الحق الله أحد، وقد قرأ أبو عمرو بحذف التنوين من: ﴿أَحَدٌ﴾ لالتقاء الساكنين [1].

---

(١) ﴿قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ﴾. في «هُوَ» وجهان: أحدهما: أنه ضمير عائد على ما يفهم من السياق، فإنه يروى في سبب النزول أنهم قالوا: صف لنا ربَّك وانسبه. وحينئذ يجوز أن يكون «اللَّهُ» مبتدأ، و«أحد» خبره، والجملة خبر الأول، ويجوز أن يكون «الله» بدلاً، و«أحد» الخبر، ويجوز أن يكون «الله» خبراً أولاً، و«أحد» خبراً ثانياً، ويجوز أن يكون «أحد» خبراً لمبتدأ محذوف، أي «هو أحد»، والثاني: ضمير الشأن؛ لأنه موضع تعظيم، والجملة بعد خبره مفسرة. وهمزة «أحد» بدل من واو؛ لأنه من الوحدة، وإبدال الهمزة من الواو المفتوحة قليل، منه: امرأة أناة من الونى، وهو الفُتُور، وتقدم الفرق بين «أحد» هذا، و«أحد» المراد به العموم، فإن همزة ذاك أصل بنفسها. ونقل أبو البقاء: أن همزة «أحد» هذا غير مقلوبة، بل أصلها بنفسها، فالمراد به العموم. والأول هو المعروف. وفرق ثعلب بين «أحد» و«واحد» بأنَّ الواحد يدخله العدد والجمع والاثنان و«أحد» لا يدخله ذلك، ويقال: اللَّهُ أحد، ولا يقال: زيد أحد؛ لأن الله تعالى هذه الخصوصية، وزيد له حالات شتى. ورد عليه أبو حيَّان بأنه يقال: أحد وعشرون، ونحوه، فقد دخله العدد، وقال مكيٌّ: إن أصله: «واحد» فأبدلت الواو همزة، فاجتمع ألفان؛ لأن الهمزة تشبه الألف، فحذفت إحداهما تخفيفاً. وقرأ عبد الله وأبيّ: ﴿الله أَحَدٌ﴾ دون «قُلْ». وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿الله أَحَدٌ﴾ بغير ﴿قُلْ هُوَ﴾. وقرأ الأعمش: «قل هو الله الواحد». وقرأ العامة: بتنوين «أحَدٌ» وهو الأصل. وزيد بن علي وأبان بن عثمان، وابن أبي إسحاق والحسن، وأبو السمال، وأبو عمرو في رواية، في عدد كثير: بحذف التنوين للخفة، ولالتقاء الساكنين.

قوله: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾: ابتداء وخبر، وقيل: ﴿الصَّمَدُ﴾ نعته، وما بعده خبر، وقيل: ﴿الصَّمَدُ﴾ رفع على إضمار المبتدأ، والجملة: خبر عن: ﴿اللَّهُ﴾ جل ذكره، وقيل: هي جملة خبر بعد خبر عن: هو، وقيل: إنه بدل من: ﴿أَحَدٌ﴾، وقيل: هو بدل من اسم الله الأول، وإنما وقع هذا التكرير في الصفات للتعظيم والتفخيم، ولذلك أظهر الاسم بعد أن تقدم مظهرا، وكان حقه: أن يكون الثاني مضمراً لتقدم ذكره مظهرا، لكن إظهاره آكد في التعظيم والتفخيم، كذلك قال: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾ و﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ و﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾، فأعيد في جميعه الاسم مظهرا، وقد تقدم مظهرا، وذلك للتعظيم والتفخيم ولمعنى التعجب الذي فيه، وكذلك قوله:

﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾، وكان حقه كله: أن يعاد مضمراً، لكن أظهر لما ذكرنا، وإنما وقعت هو كناية في أول الكلام؛ لأنه كلام جرى على جواب سائل؛ لأن اليهود سألت النبي عليه السلام: أن يصف لهم ربه وينسبه لهم، فأنزل الله: قل يا محمد؛ هو الله أحد؛ أي: الحديث الذي سألتم عنه: الله أحد، الله الصمد، إلى آخرها، وقال الأخفش، والفراء: هو كناية عن مفرد، و﴿اللَّهُ﴾ خبره، و﴿أَحَدٌ﴾ بدل من الله، وأصل أَحَد: وَحَد، فأبدل من الواو همزة، وهو قليل في الواو المفتوحة، و﴿أَحَدٌ﴾ بمعنى: واحد، قال ابن الأنباري: ﴿أَحَدٌ﴾ بمعنى: واحد سقطت الألف منه على لغة من يقول: وَحَد في الواحد، وأبدلت الهمزة من الواو المفتوحة، كما أبدلت في قولهم: امرأة أَنَاة، أصلها: ونَاة من ونى يني إذا فتر، ولم يسمع إبدال الهمزة من الواو المفتوحة إلا في أحد وأَناة، وقيل: أصل أحد: واحد، فأبدلوا من الواو همزة، فاجتمع همزتان، فحذفت واحدة تخفيفاً، فهو واحد في الأصل، وقد قيل: إن أحدا بمعنى أول، لا إبدال فيه ولا تغيير، بمنزلة: اليوم الأحد، وكقولهم: لا أحد في الدار، وفي أحد فائدة ليست في واحد؛ لأنك إذا قلت: لا يقوم لزيد واحد جاز أن يقوم له اثنان وأكثر، وإذا قلت: لا يقوم له أحد نفيت الكل، وهذا إنما يكون في النفي خاصة، وأما في الإيجاب فلا يكون فيه ذلك المعنى، وأحد إذا كان بمعنى واحد وقع في الإيجاب، تقول: مرَّ بنا أحد؛ أي: واحد، فكذا: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ أي: واحد.

قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾: أصله: لم يوْلد، فحذفت الواو، كحذفها من: يزن ويعد، وقد مضى ذكره مكررا.

قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾: ﴿أَحَدٌ﴾: اسم كان، و﴿كُفُوًا﴾ خبر كان، وله ملغى، وقيل: له الخبر، وهو قياس قول سيبويه؛ لأنه يقبح عنده إلغاء الظرف إذا تقدم، وخالفه المبرد

فأجازه على غير قبح، واستشهد بالآية، ولا شاهد للمبرد في الآية؛ لأنه يمكن أن يكون: ﴿كُفُوًا﴾ حالاً من: ﴿أَحَدٌ﴾ مقدما؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها نصب على الحال، كما قالوا: وقع أمر فجأة.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الفلق

قوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾[1]: ما بمعنى: الذي، والضمير محذوف من الصلة، ودل ذلك على أن الله جل ذكره خالق كل شيء، وكذلك إنْ جعلت ما، والفعل مصدراً دل على ذلك، إلا أنه لا ضمير محذوف من الكلام، ومن قرأه: مِن شرٍّ بالتنوين، فقد أَلْحَد وغير اللفظ والمعنى؛ لأنه يجعل ما نفيا، ويقدِّم من وهي متعلقة عنده بـ ﴿خَلَقَ﴾، فيقدم ما بعد النفي عليه، وذلك لا يجوز عند جميع النحويين؛ لأن تقديره عنده: ما خَلَقَ من شرٍّ، فيخرج الكلام عن حدِّه، ويصير إلى النفي، فبعد ما هو دعاء وتعوُّذ يصير خبراً نفيا معترضا بين تعويذين، وذلك إلحاد ظاهر، وخطأ بين.

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير مشكل إعراب سورة الناس

قوله تعالى: ﴿بِرَبِّ النَّاسِ﴾: أصل الناس عند سيبويه: أناس، والألف واللام بدل من الهمزة، قال ابن الأنباري: الناس جمع لا واحد له من لفظه، بمنزلة: الإبل، والخيل، والنعم، والبقر، والغزاة، والقضاة، لا واحد لهذه الجموع من ألفاظها.

---

(١) ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾، متعلق ب «أعوذ»، والعامة: على إضافة «شرٍّ» إلى «ما»، وقرأ عمرو بن فايد: «من شرٌّ» بالتنوين. وقال ابن عطية: وقرأ عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة الذين يرون أن الله لم يخلق الشَّر: «من شرٌّ» بالتنوين، «مَا خلقَ» على النفي وهي قراءةٌ مردودةٌ مبنيةٌ على مذهب باطل. ولا يتعين أن تكون «ما» نافية، بل يجوز أن تكون موصولة بدلاً من «شرٍّ» على حذف مضاف، أي: من شر شر ما خلق، عمم أولاً، ثم خصص ثانياً. وقال أبو البقاء: و«ما» على هذا بدل من «شر»، أو زائدة، ولا يجوز أن تكون نافية؛ لأن النافية، لا يتقدم عليها ما في حيزها، فلذلك لم يجز أن يكون التقدير: ما خلق من شر، ثم هو فاسد في المعنى. وهو رد حسن صناعي، ولا يقال: إن «من شرٍّ» متعلق ب «أعُوذُ» و«ما» مصدرية، أو بمعنى «الذي».

قال: والإنسان ليس بواحد الناس، والقاضي ليس بواحد القضاة، قال: ووزن الناس من الفعل فَعْل، وأصله: نَسْي من نسيت، فأخرت العين وقُدِّمت اللام، فصار في الحكم نَيْسًا، فصارت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قال: وقال بعض النحويين: الناس أصله: الأناس، فسُهِّلت الهمزة، وأبدل نون من لام التعريف الساكنة، وأدغمت في النون التي بعدها فصارت نونا مشددة، كما قال الله: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾: يريد: لكنْ أَنَا.

وقال: والفراء يُبطل هذا الجواب، ويقول: وجدنا العرب تقول في تصغيره: نُوَيْس، قال الفراء: ولو كان ما قالوا صحيحا لقيل في التصغير: أُنَيْس وأُنَيِّس.

قوله: ﴿مَلِكِ﴾ و﴿إِلَهِ﴾: بدل من: ربّ، أو نعت له[1].

قوله: ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾: ﴿وَالنَّاسِ﴾ خفض عطف على: ﴿الْوَسْوَاسِ﴾؛ أي: من شر الوسواس والناس.

ولا يجوز عطفه على: ﴿الْجِنَّةِ﴾؛ لأن الناس لا يوسوسون في صدور الناس، إنما يوسوس الجن، فلما استحال المعنى حملته على العطف على الوسواس.

تم الكتاب بحمد الله ومنه

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

---

(١) ﴿مَلِكِ الناس إله الناس﴾. يجوز أن يكونا وصفين ل «ربّ الناس» وأن يكونا بدلين، وأن يكونا عطف بيان. قال الزمخشري: فإن قلت: «ملك الناس، إله الناس»؟ ما هما من «رب الناس»؟ قلت: هما عطف بيان، كقولك: سيرة أبي حفص عمر الفاروق، بين ب ﴿مَلِكِ الناس﴾ ثم زيد بياناً ب ﴿إله الناس﴾؛ لأنه قد يقال لغيره: «رب النَّاس»، كقوله: ﴿اتخذوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِّن دُونِ الله﴾ [سورة التوبة آية ٣١]، وقد يقال: «ملك النَّاس»، وأما «إله النَّاس» فخاص لا شركة فيه، فجعل غاية للبيان. واعترض أبو حيَّان: بأن البيان يكون بالجوامد، ويجاب عنه بأن هذا جارٍ مجرى الجوامد وقد تقدم تقريره في «الرحمن الرحيم» أول الفاتحة. وقال الزمخشري: فإن قلت: لم قيل: «بربِّ النَّاس» مضافاً إليهم خاصة؟. قلت: لأن الاستعاذة وقعت من شر الوسواس في صدور الناس، فكأنه قيل: أعوذ من شر الموسوس إلى الناس بربهم الذي يملك عليهم أمورهم. قال الزمخشري: «فإن قلت: فهلاَّ اكتفي بإظهار المضاف إليه الذي هو النَّاس مرة واحدة؟ لأن عطف البيان للبيان، فكان مظنةً للإظهار دون الإضمار». وكرر لفظ «النَّاس»؛ لأن عطف البيان يحتاج إلى مزيد الإظهار، ولأن التكرار يقتضي مزيد شرف الناس، وأنهم أشرف مخلوقاته.

فهرس المحتويات

مقدمة التحقيق ٣
ترجمة المؤلف ٥
وصف المخطوطة ٨
نماذج من صور المخطوط ٩
مقدمة المؤلف ١١
مشكل إعراب الاستفتاح ١٣
مشكل إعراب سورة الحمد ١٧
مشكل إعراب سورة البقرة ٢٣
تفسير مشكل إعراب سورة آل عمران ٨١
تفسير مشكل إعراب سورة النساء ١١١
تفسير مشكل إعراب سورة المائدة ١٣٤
تفسير مشكل إعراب سورة الأنعام ١٥٦
تفسير مشكل إعراب سورة الأعراف ١٨١
تفسير مشكل إعراب سورة الأنفال ٢٠٠
تفسير مشكل إعراب سورة التوبة ٢٠٨
تفسير مشكل إعراب سورة يونس عليه السلام ... ٢١٨
تفسير مشكل إعراب سورة هود عليه السلام ٢٢٩
تفسير مشكل إعراب سورة يوسف عليه السلام .. ٢٤٣
تفسير مشكل إعراب سورة الرعد ٢٥٤
تفسير مشكل إعراب سورة إبراهيم عليه السلام .. ٢٥٧
تفسير مشكل إعراب سورة الحجر ٢٦٣
تفسير مشكل إعراب سورة النحل ٢٦٨
تفسير مشكل إعراب سورة الإسراء ٢٧٤
تفسير مشكل إعراب سورة الكهف ٢٨٠
تفسير مشكل إعراب سورة مريم عليها السلام ... ٢٨٨
تفسير مشكل إعراب سورة طه ٢٩٥
تفسير مشكل إعراب سورة الأنبياء عليهم السلام. ٣٠٥
تفسير مشكل إعراب سورة الحج ٣٠٩
تفسير مشكل إعراب سورة المؤمنون ٣١٦
تفسير مشكل إعراب سورة النور ٣٢١
تفسير مشكل إعراب سورة الفرقان ٣٢٩
تفسير مشكل إعراب سورة الشعراء ٣٣٣
شرح مشكل إعراب سورة النمل ٣٣٦
شرح مشكل إعراب سورة القصص ٣٤٢
شرح مشكل إعراب سورة العنكبوت ٣٤٦
شرح مشكل إعراب سورة الروم ٣٥٣
شرح مشكل إعراب سورة لقمان ٣٥٦
شرح مشكل إعراب سورة السجدة ٣٥٨
شرح مشكل إعراب سورة الأحزاب ٣٦٠
شرح مشكل إعراب سورة سبأ ٣٦٦
شرح مشكل إعراب سورة فاطر ٣٧٢
شرح مشكل إعراب سورة يس ٣٧٦
شرح مشكل إعراب سورة الصافات ٣٨٢
شرح مشكل إعراب سورة ص ٣٨٨
تفسير مشكل إعراب سورة الزمر ٣٩٢
شرح مشكل إعراب سورة المؤمن ٣٩٤
شرح مشكل إعراب حم السجدة ٣٩٧
شرح مشكل إعراب سورة حم عسق ٤٠١
تفسير مشكل إعراب سورة الزخرف ٤٠٤
شرح مشكل إعراب سورة الدخان ٤٠٦
شرح مشكل إعراب سورة الجاثية ٤١٠
تفسير مشكل إعراب سورة الأحقاف ٤١٤
شرح مشكل إعراب سورة محمد ﷺ ٤١٧
شرح مشكل إعراب سورة الفتح ٤٢١
شرح مشكل إعراب سورة الحجرات ٤٢٥
شرح مشكل إعراب سورة ق ٤٢٦
شرح مشكل إعراب سورة الذاريات ٤٢٨
شرح مشكل إعراب سورة الطور ٤٣١
شرح مشكل إعراب سورة النجم ٤٣٣
شرح مشكل إعراب سورة القمر ٤٣٦
شرح مشكل إعراب سورة الرحمن جل ذكره ٤٤٠
تفسير مشكل إعراب سورة الواقعة ٤٤٤
تفسير مشكل إعراب سورة الحديد ٤٤٨
تفسير مشكل إعراب سورة المجادلة ٤٥٠
تفسير مشكل إعراب سورة الحشر ٤٥٢
تفسير مشكل إعراب سورة الممتحنة ٤٥٤
تفسير مشكل إعراب سورة الصف ٤٥٥
تفسير مشكل إعراب سورة الجمعة ٤٥٧

تفسير مشكل إعراب سورة المنافقون ٤٥٨
تفسير مشكل إعراب سورة التغابن ٤٦٠
تفسير مشكل إعراب سورة الطلاق..... ٤٦١
تفسير مشكل إعراب سورة التحريم..... ٤٦٢
تفسير مشكل إعراب سورة الملك..... ٤٦٤
تفسير مشكل إعراب سورة نون والقلم..... ٤٦٦
تفسير مشكل إعراب سورة الحاقة ٤٧٠
تفسير مشكل إعراب سورة سأل سائل ٤٧٢
تفسير مشكل إعراب سورة نوح عليه السلام ٤٧٤
تفسير مشكل إعراب سورة قل أوحي ٤٧٦
تفسير مشكل إعراب سورة المزمل..... ٤٧٨
تفسير مشكل إعراب سورة المدثر..... ٤٨٠
تفسير مشكل إعراب سورة القيامة ٤٨٤
تفسير مشكل إعراب سورة هل أتى ٤٨٧
تفسير مشكل إعراب سورة المرسلات ٤٩٣
تفسير مشكل إعراب سورة عم يتساءلون..... ٤٩٥
تفسير مشكل إعراب سورة النازعات ٤٩٧
تفسير مشكل إعراب سورة عبس..... ٤٩٨
تفسير مشكل إعراب سورة التكوير ٤٩٩
تفسير مشكل إعراب سورة الانفطار..... ٥٠٠
شرح مشكل إعراب سورة المطففين ٥٠١
تفسير مشكل إعراب سورة الانشقاق..... ٥٠٢
تفسير مشكل إعراب سورة البروج ٥٠٣
تفسير مشكل إعراب سورة الطارق..... ٥٠٤
تفسير مشكل إعراب سورة الأعلى..... ٥٠٥
تفسير مشكل إعراب سورة الغاشية ٥٠٥
تفسير مشكل إعراب سورة الفجر ٥٠٦
مشكل إعراب سورة البلد..... ٥٠٧
تفسير مشكل إعراب سورة الشمس..... ٥٠٨
تفسير مشكل إعراب سورة الليل..... ٥٠٩
تفسير مشكل إعراب سورة الضحى..... ٥١٠
شرح مشكل إعراب سورة ألم نشرح..... ٥١١
شرح مشكل إعراب سورة التين..... ٥١١
تفسير مشكل إعراب سورة العلق ٥١٢
شرح مشكل إعراب سورة القدر..... ٥١٣
تفسير مشكل إعراب سورة لم يكن ٥١٣
تفسير مشكل إعراب سورة الزلزلة..... ٥١٥
تفسير مشكل إعراب سورة العاديات ٥١٥
تفسير مشكل إعراب سورة القارعة ٥١٦
تفسير مشكل إعراب سورة ألهاكم..... ٥١٧
تفسير مشكل إعراب سورة العصر ٥١٨
تفسير مشكل إعراب سورة الهمزة..... ٥١٨
تفسير مشكل إعراب سورة الفيل ٥١٩
تفسر مشكل إعراب سورة قريش ٥٢٠
تفسير مشكل إعراب سورة أرأيت ٥٢٠
تفسير مشكل إعراب سورة الكوثر ٥٢١
تفسير مشكل إعراب سورة الكافرون ٥٢١
تفسير مشكل إعراب سورة النصر..... ٥٢٢
تفسير مشكل إعراب سورة تبت ٥٢٢
تفسير مشكل إعراب سورة الإخلاص ٥٢٣
تفسير مشكل إعراب سورة الفلق ٥٢٥
تفسير مشكل إعراب سورة الناس..... ٥٢٥
فهرس المحتويات ٥٢٧